



هذه حاشية
العلامة العكاري
على شرح الكبير

للقطب الرباني أبو عبد الله محمد السنوسي في علم التوحيد

هذه حاشية العلامة
العلامة الشافعي على شرح الكواكب
الملك المصطفى الرازي سيد
ابن محمد بن محمد السبكي
في علم التوحيد نفث الله
فيه رحيته

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده وصلى الله
عليه وآله لا نبي بعده وبعد فقد وقف واحبسي وابه
الحاج مصطفى ابن المرحوم الحاج درويش العلي
هذا الكتاب من اوله الى اخره على ما يتنفع به من
علمه العام لا يباع ولا يوهب ولا يتصرف فيه
بوجه من وجوه البيع ابد رغبة فيما عند الله من
الثواب فخره بده بعد ما سمع فانما الحمد على
الذي بيده لو ان الله سمع عليه من اهل بيته

تفيدة الوصية المحدث الاكبر السيد محمد بدر الدين الحسيني
أصباح هذا الكتاب الى الوقت حقيقه السيد محمد فضل الدين
بن محمد عصام خراساني سنة ١٣٩٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قول الحمد لله الذي انزل الحمد المقيد على المطلق
لان له من به لانه اذا وقع لا يقع الا واجبا بخلاف المطلق
لا يقع الا منه وباو جري في خصوصه التقييد ليس
براعة الاستدلال بالنسبة للشرح والفتا اذ قد يشرح
بغيره ولقول من سواطع البراهين غيبية لا يبين
وقوله شرحه ههنا وقوله صدور العلماء الرايين اعم
قلوب العلماء الثابتين من رشح في كنهه اذا ثبت فيه ولا
يجزى ما فيه من المناسبة للمقام وذلك ان المناهات
على فصحين عالم وغيره والمناسبات لشرح
الواسخ فلم يد اجري عليه هنا فاطلا في المصدر
على القلوب بجاز مرسل من تسمية الشيء باسم محله
والمراد بالقلوب المعني القام به بالا المصنعة وقبل
في حقيقة كما جاء ذلك في حديثه وهي القامات
قول انواع المعارف المضافة ببيانها والمعارف
جمع معرفة شعبي العلم مستقلة بفتح الميم بقول
حال من انواع المعارف ويصح لسرها اسم فاعل
حال من صدور والدول اقرب قول من سواطع
يقال سطح الغبار والبرق اذا ارتفع والبرق
هنا لزمه اعني الظهور واصنافه سواطع البراهين
من اضافة ما كان صفة اي البراهين الطواهر واما

القطع

القطع بنوعه من البرهان ولا يجزى ما فيه من
براعة الاستدلال نظر اليه الف قول وظهر عطف
على شرحه قاله في المصنف المستند عابد علي الله تعالى والملا
ظهور علم ومعرفة قوله بايات مصنوعة لا صفة
بما جرت عليه ماله ذلك التي هي مصنوعة وذلك
ان النسخ على اقسام ثلاثة قسم حصل له العلم
للمصانع بالمصنوعات وهذه الطريقة هي الجادة والمعرفة
ولغا درج عليها هنا لما يستند للمقام وقسم
حصل له العلم للمصنوعات بالمصانع وهي طريقة
اهل الجذب وهي معلومة في محلها وقسم لم يحصل
له علم وهو مقام الجهل قوله الحمد في هذا اشارته الي ان
ظهور البراهين تعالى الحمد كورين متغاوان الرتب
فكل واحد يعلمه عما سبف له في الاول على ما
اقتضت الحكمة الدلية والقسمة الربانية تحض
فضله واختياره سبحانه ومعني قسم بالتخفيف كتب
بمقتله بفتح ان يتعلق بظهوره ويقسم قوله
في ستانف فضائيه من اضافة ما كان صفة قوام
وتن عليهم الخ هذا اخذ به اهل الخصوصية ممن
شبه الاستدلال بالمصنوعات على المصانع والضمير
في قوله فيها عابدها المصنوعات ولا يجزى ما في هذا
الموضع من الحسن اعني تقديم شرح على ظهوره وعلى

من قول القويم اي المسيح قول فاشرفوا اي اطيعوا
وهو نتيجة عما سبق قلنا احرى الكلام على اهل
الخصوصية فيما ذكرناه وكبرنا به عطف عام على خاص
اذ الكبريا من الصفات الجامعة فهي شاملة للجلال
والجمال فلهذا هو اي غايوا في ذلك الجلال والجمال وهاتان
الصفتان ينشأ عنهما الا تعبا من والآن تبسط
هذه الخصوصية في تجلي له الباري تعالى بقصة
الجلال كما اظهره من تعبه ومن تجلي له بصفته
الجمال كما تفضل والانعام كان منسباً قول اهلهم
الدهول الغيبة عن الشيء بعد معرفته ولا يخفى وجه
التعبي في المقام قول بعد طرف مقطوع عن الصفات
اي بعد اطلاعهم على عجائب ارضه وسمايه قول
فسبحان انبياءه لدفع ما ينوهم من قوله وظهور من
الظهور الغير اللائق مقامه تعالى وظهوره تعالى
سبب لغايه وتزل السبب منزلة المسبب فلما
قال من ظهوره لا وليا به عين خفايه لانها هي حقيقة
وكذا نقول في قوله وقوله عين بعده وقد
تقدم تفسير الظهور في المقام قول والعجز الذي هو العلم
لقوله فسبحان من ظهوره قوله اتره من التثنية قول
والصلاة والسلام وجه الايمان به عقب الحمد لله
كان المقام مقام استغاضة الطالب وهي مبنية

على نظام مبنية ما بين المغيبات والمستغيبات وكان
المغيبات في غاية القدس والمستغيبات في غاية التعلل
والاحتجاب وجب التوسط بين الجهتين ليستغيب
من الواجب جهة تجرده ويقبض على الطالب جهة تعلقه
ويشوهه فيوجه ما ياتي بعد من اداء الصلاة بالرضي
على الاث والحب واتي بالصلاة في قالب الى سمية
للدلالة على الدوام والثبوت ولا يخفى ان الجملة وان
كانت خبرية لفظاً انها انشائية معني وشغعت
بالسلام فزار من كراهة افرادها عنه وقد مت
عنه موافقة لسلوب التثنية اي قوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليماً قول على من قصد ان يهدى
الى سبب المعبد لذاته الخصوصية مع افادته المحدث
والتعظيم بخلاف اسم العلم اعني محمد صلى الله عليه
وسلم وما فيه ايضا من الاشارة الى ان الصلاة
المطلوبة له صلى الله عليه وسلم هي التامة لمقامه
الشريف قول ورضي الله عنه لسلوب اشارة
الي ان الرضي اقل رتبة من الحمد والصلاة نظر الى
الصفة لخلد المراتب في قالب الى سمية الدلالة على
الدوام والثبوت واتي به في قالب الفعلية الدالة
على الخدمة للدلالة على ذلك والمراد بالرضي لزمه اعني
النظام وهي مجددة ولفظ اتي بها قصد اللابعية

وان كانت انشائية معني واثر الماصوية للفقهاء
 بوقوع المطلوب قوله والاله اسم لانه بضا هي
 الجمع في الصدق على كية ولا وعد له من جوههم وذهب
 سيبويه الي ان اصله اهل فقلت الها هو الغريب
 مخربيهما ثم فقلت الصفة الفاعلة للفقهاء
 عند اجتماعهم في كلمة واحدة فتحركت
 الثانية وفتح الاولى وراي الكسائي ورجحه بعض
 المتأخرين ان اصله اول بفتح الواو من الي كذا
 بول اذا رجع بغزارة ونحوها فقلت الواو الفاعل
 لفعلها وانفتح ما قبلها وبظهور ان المذهب في
 التصغير المتضمن للرد الاصل فعلى الاول فيغير
 على اهيل وعلى الثاني على اويل وقد اخبر ما ذكره مدونه
 لغة وانطرب عنه شرعا بالنسبة اليه صلى
 الله عليه وسلم عن ذلك ما قاله الشافعي اقرانه
 المؤمنين من بني هاشم والمطلب اني عدينا في
 والمراد به هنا ما ثبتت له الصفة منهم بقيد
 السباق الملاحقة وثبت استحقاقه غير انما
 كما ثبتت اضافته الي الصغير واختص باضافته
 لذي شرف من العقلاء المذكور فله يقال ان الضمائر
 لعدم الشرف ولا ال ملكة وان حصل الشرف لعدم
 العقل ولا الفاطمة لعدم الذكورة نعم كما يقال فلان

يقال

يقال ال فلانة وعطف الصاحب على ال اليم الرضي باقرب
 اعني من لم تثبت له ال الية وهو جمع صاحب كركب
 جمع راكب والصاحب تعني الصاحب نسبة الى الصابنة
 لخلية هذا الجمع على اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
 وانفتح على ان يكون بين ال والصاحب عموم وخصوص
 من وجه يجمعان في السيد على كسر الاء وجهه
 وينفرد الاء بمن لم يجمع معه صلى الله عليه وسلم كاهل
 غيره وينفرد الصاحب بنحو السيد كعب لكانت
 بينهما المحمورية والخصوص المطلق كما تقدم قوله
 على انهما طلعتا المراد بها المشاهدة الاجتماع
 حتى يشمل الكلام من لم يره صلى الله عليه وسلم منهم ولم
 واختصاص الخ عطف على مشاهدة من عطف احد طرفي
 السبب على الاخر لانهما سبب في غاية الشرف فالسبب
 اذا ركب منهما معا ولما كان عهده وحضرته هاهنا
 زمانه صلى الله عليه وسلم كالتفكير لكثره نوره وظهور
 له حكمهم من جانيبه وكانت غيبته كالليل المظلم
 وشكته كالليل ان يهدي فيه بالنجوى لشدة ظلمانه
 والمصداقة كالنجوى يهتدي بهم عند غيبوبته
 صلى الله عليه وسلم في ظلم الجهل فان كان لهم شمس الخ
 نور في ديارهم جمع ديوج وهو المظلم تولى ومن العت
 جمع من لفت محل الزلف او عاره اي الجهل والمراد به

المكان الصعب ولما كان داب اللسان عند لا تتقال
 من اسلوب الي اخر الى عتقاد علي نحو وبطلان بعد
 ومثلها قال وبعد هو طرف زمان باعتبار الذكر ومكان
 باعتبار الرقم مغلوط عن الامانة لفظا ومعنى
 معني ما اصيب اليه ولذا بني على الضم ويقدر المضان
 اليه المني حسب المقام والمناسب هنا هذا
 وبعد البسملة والمبلاة الخ واتي بالغا الرابطة في
 قوله فيقول لمفظة وقوع اما قبل بعد ودفع
 لنوم اضافة بعد لما بعد ها والمقصود بهذا الكلام
 كشف الغطاء عن اسم مولد الشرح ومسلو حه
 والذكر لبعض اوصافه واظهار التذلل والافتقار بين
 يدي خالقه وذلك مقتضى لتعظيمه ليكون على
 بصيرة فيه واما علمه وملاحه وديانته فلا يخفى
 فان اردت ذلك فعليك بالمواعيد القديمة في مناقب
 السوسية قوله العبد الخ لما اراد ان يذكر اسمه العلم
 مهمل له بما ذكر قصده الامتنان واظهار الماذكر
 من التذلل والافتقار ودفع ما يترتب من اظهار
 العظمة لا على وجه التحدث بالنعم بل كونه متعلق بقوله
 قوله الي ربه الرب بطلت على المالك وعلى المربيع اعني
 المصلح وعلى الله تعالى وكل مناسب هنا قوله
 وسوكسبه عطف تفسير على قوله وخبت مني جنة

محمد

قوله محمد الخ هذا هو اسمه العلم توفي سنة خمس
 وتسعين وثمانماية ومائة ثلاث وستون سنة قوله
 بلا محنة الغفران بعد المحنة وبلا محنة فطلبه بلا محنة
 اليق بالعبء فلهذا اقيده بعد ما ذكر لما وقف الله
 هذه اهو المقول اي وفقي الله وحذف المعمول للعلم
 به في المسماة بعقيدة الخ لقبت بذلك للمناسبة
 نظرا لما انطوت عليه من العقائد بادلها ولذا وصفتها
 بالخزجة الخ والا صاف في قوله ظلمات الجهل وريقة
 التقليد ببانية قوله المرحمة من الرغمة يعني
 الرا والغبين المحجة التراب يقال ارغم الله انقلان
 اي الصقة بالتراب قوله افاديه فكل الكتاب قوله يكمل
 مقاصدها يعني بتفسير العبارة بما لا يغني في
 نفسها وذكر بعض التكميلات في مسائلها وتبين
 الخ يريد شرحا وبياناً لغوامضها ومن ثبات الشرح
 ان يكون جازيا عما ذكره والمشرع الطريق في
 العلل وفي بعض النسخ الخلل والمراد به الزلل والوهو
 اي الواقع في الظاهر باعتبار المكتوب وفي الباطن
 باعتبار الغيب فالمناسب على هذا نسخة الخلل
 بكمال الدار بين كمال دار الدنيا الامتنان ظاهرة
 وباطنا على الدوام وكمال دار الآخرة الفوز والفردوس
 والتمتع بالنظر الي وجهه الكريم وقوله وطوله الطول

والمثل الاربعاء والاربعاء
 لا شيء ومثل الاربعاء
 واحد من الله تعالى

بفتح الطاء وسكون الواو ومعناه الفضل والقدر
والعناوة والصلاة والسلام الخ ختم الخطبة
بهذه الجملة لان ختم الامور المفضولة بذلك مما
يقضي بفتحها قوله الحمد لله الخ تقدم الكلام
على الحمد والصلاة وفي وصفه برب العالمين براعة
الاستهلال والعالمين جمع عالم وهو ما سوى
الله تعالى ما خذ من العلامة لانه دليل على
وجوده تعالى وقيل ما خذ من العلم لكونه
يعيد العلم بوجده في خاتم النبيين وامام المسلمين
اتبع اسمه العلم بوصفي للتبجيل اشارة الى ما طلب له
بلفظ الصلوة والسلام اذ المحرك عند اطلاق الطلب
رتبة المد عوالمه ولا يحق فيها غاية الرتبة اعني
كونه خاتم النبيين وامام المسلمين فالمطلوب
اذا من الصلوة والسلام ما ياسب هذه الرتبة
العلية وعبروا ولا بالنبيين لان ختم النبوة
يستلزم ختم الرسالة ضرورية انتفا الاخص
عند انتفا الاعمال ولهذا وقع في الحديث لا نبي بعدي
ولم يقل لا رسول لان نفي الاخص لا يستلزم
نفي العموم عبر ثانيا بالرسول لان الامامة والنقد
على الرسول لا سترق تستدعي التقدم على غيره
اخرى وبيان العموم والخصوص بينهما ان النبي انسان

اوحي

اوحي اليه بشرح وان لم يورثه من قبله فان امر
فرسول ايضا فالنبي على هذا العم والرسول اخص
وقيل في هذه ايضا تصور الرسول في ورعي الخ
تغير الاسلوب هنا بالتعبير بالفعلية مناسب
لوجهين احدهما الاشارة الى ان الرضي لم يبلغ مبلغ
الحمد والصلوة فعبر عنهما بالاسمجة مراعاة
الدوام والنبوت دونه ثانيا الاشارة الى ان
نجد الرضي وقتا بوقت مما يلائم مقام الصحابة
رضي الله تعالى عنهم وايضا جازي في قالب
الماضوية الخيرية للتعظيم لاظهار الرغبة واتبع الجمع
المعرف وان كان دال على العموم بلغة الدالة
على الاحاطة والشمول رداعا اهل الزخ والفساد
التي يلبي بالتفضيل في جانب الصيانة رضوان
الله عليهم فوالى يوم الدين هو ايضا راجع الى
عموم من كانه يتفرد وكل تابع تابع الى يوم
الدين لانه راجع للنعمة والمراد بيوم الدين
الانقضاء يوم الجزاء لان النعمة تنتهي عند
الانقضاء وقيل كل شيء افادته ان وجوب هذا الامر
قوري لا تراخي والله دلة الساطعة عطف على
البراهين الفاطمية من عطف عام على خاص لانه
شامل لكل ليل القلب ايضا والفاطمة معجب

المفظوع بها اذا الفاعل بمعنى المفعول كما دأقت
 وعيشة راضية هذا لم يف النجاة واما طريق البيانين
 ففاعل في محله لكنه استنادي مجازي مما ينبغي
 للفاعل واستند للمفعول في الاذان يكون حصول العلم
 بذلك من شارة راجعة الي المعبود في الله قالاهم
 فيهم بالنسبة الي المصطف هو الوصف الوقتي كما
 اذا بلغ في وقت الصلاة قالاهم في جانبه تعلم احكامها
 وكذا الصور ونحوه ولا يخفى الوجه هو ان المقام
 للالهيات والصدور ثابته ان يضيغ عن تحللها
 لما هو الوقت له من التشكلات والتجسيمات والتغيران
 وتكون ذلك مما يقتضي ضيقه عن الهيات قوله
 وازالة ضيقها عن حمل ذلك وخرجها المناسب
 في صميمي ضيقها وخرجها التقدير كبرها عايد ان
 علي الصدر ولا يخفى ان خرجها الخص من ضيقها
 ان المخرج هو الضيق الشديد فالمناسب ان
 لو طواه لان ازالة المخرج يقتضي ازالة الاخص
 قوله بالشرع وهو الوضع الذي يتفرق به العباد
 مصانعهم في العاجل والجل اقداما واجاماً وقد
 بطلت على الاحكام قوله ومباني ان ثنا الله تعالى
 الرد عليهم الخ اشار الي بحث التحسين والتقبيح
 العقليين في محله اي الرد قوله هذا الموضع يعني

موضوع

موضوع وجوب النظر بالشرع في اوله يجب الخ قد
 اخرجوا طريق الخلف وهو ثبات المطلوب بابطال
 تقبضه ودرجوا الى مستثنى في قوله الاستثنائية
 مع دليلها للظهور ان الملازمة ليست ببيضة
 فيبينوها بقولهم وبيان الملازمة الخ قول الخام مصدر
 الخ بالفتح كمن قال في الغاموس فتح الرجل كمن اذا
 لم يتقدم عما جوابه واجيب بانه مستثنى الخ هذا
 جواب جدي وهو الزام الخصم بالزم ولا حجة فيه
 لا ثبات المطلوب بل الكل في ورطة فكانه قال ما الزمهمون
 بلزمكم وجوابكم هو جودنا وبيان الزامهم ان يقال
 المعرفة واجبة فالنظر جدي لها وانه لا طريق لها
 الى النظر وان ما لا يتم الواجب اليه فهو واجب
 قوله بانه الصواب راجع للاعتراض انظار دقيقة
 يعني في المقدمان الاربع احدها افادة النظر
 العلم ثانياً ان المعرفة واجبة ثالثها انها لا تحصل
 الى بالنظر اربعها ما لا يتم الواجب اليه فهو واجب
 فكل واحدة من هذه المقدمات تقتضي البطلان
 دقيقة عندهم وجبني يكون ما لم يمتنع
 الالتزام لتوقف النظر على المقدمان المذكوران
 التي لا يثبت كل منهما الا بالنظر الدقيقة واذا كان
 وجوبه نظرياً فلا يكلف ان يقول لا انظر ما لم اعلم

وجوبه الخ لما تقدم ببيان قوله والحف ان النظر الخ هذا
 جوابه جار على طريق الخ لانه جعل ما تنسب به الخصم
 من الشبهة فلذا قال والحف والحل يكون بامور منها
 ابطال الشرطية اي حل ملازماتها اي ما حكمت من
 الزوم ومنها ابطال الاستثنائية في الاستثنائي
 قوله ان النظر يتوقف اجمالا من جهة ذاته وكذا من
 جهة حكمه ولذا قال عادة اي باعتبار ذاته وكذا شرعا
 اي باعتبار حكمه ولما توجه اليه ابطال ذلك قدم
 قدم الذات على الحكمي لانه عرضي وما هو بالذات
 اقوى ان نسب من غيره ثم اما عادة الخ قوله نوافق
 العقل على الاعراض عن النظر هذه الاية هي في الابطال
 على ظاهره وهو تعرض من مناقشة لورود صورة اذا
 توقف النظر على البعض دون البعض وتخبر العبارة
 في ذلك ان يقال فان الله تعالى اجري عادته وطرد
 منته بنواظر العقل على النظر فيسقط لفظي
 العدم والاعراض قوله فلان النظر وجوبه بالنسب
 على البدلية والرفع على الابداء او ما تنسبه ووجوبه
 بالعطف فغير مناسبة هنا لان الغام للشرع
 فالذي يناسبه النظر بحسب الحكم كما تقدم
 قوله على التحكم اي التاهل بان يكون اهلا لذلك
 وتخصل الالهلية بالعقل والبلوغ ويلوغ الدعوى قوله

وحاصله

وحاصله اي وحاصل قوله ان جعل الخ وهو من باب
 اسناد ما للمحل للبعض بما زافنا مله قوله وحقيقة
 النظر اظهر في مقام الاستمرار للثبوت وهي افادة ان
 تعريفه النظر جار باعتبار جنسه لا على النظر الخاص
 فقط قوله ترتيب امور معلومة الترتيب هو ضروري لا مشاي
 بعضها الي بعض بحيث يصدق عليها اسم الواحد مع
 ثبوت نسبة التقدم والتأخر في الرتبة العقلية
 قوله امور المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد وهو الكسب
 هنا كـ معلومة اي حاصلة فيشمل الظن فلا يبحث
 بخروجه على ظاهر العبارة اذ هو داخل في حقيقة
 النظر كما هو معلوم قوله استقله السبب والتا
 ز ايدتان اي الي اعلام ما ليس بمعلوم ولم ادبا اعلامه
 ادراكه وحصول صورته في الذهن حتى لا يخرج
 طرف الظن كما تقدم لان ترتيب اليقينيات يعيد
 العلم وترتيب الظنيات يعيد الظن كما سياتي
 هكذا اعرفه اليقضاوي اي النظر واليقضاوي
 توفي سنة احدى وتسعين وثمانية وواحد
 منه واسم وجهه الحسنية دلالة على التمسك
 مطابقة بخلاف الاول كما تقدم ووجه الاستدلال
 كونه غير فاسد العكس لصدقه على الحد الناقص
 كاللطف والرسر الناقص كالفنا حد بالنسبة الي

لنأطف

وانت بصيغة التفضيل المتضمنة لتتشرك الاول
له في السلفية مراعاة لمذهب اكثر القائلين بعدم
اشتراط التركيب وان كان على مذهب الـ قل يقتضي
فساد عكسه لخروج الفريفة بالحد والرسالة التافهين
كما تقدم قوله وضع معلوم تقدم الكلام على المعلوم
والترتيب والمراد بالوضع جعله في قبيل ما قبل الحد
والرسالة اعني المزدبي وبهذه التفضيلة حسن كلامه
لان المركبين يشتملها ذلك ايضا فهو العلم بنسبة
الخ اعلم انهم قد اختلفوا في التصديق فقيل بسيط
وقيل مركب الاول الحكماء والثاني للامام مثلا اذا
قلت ان انسان كاتب فذهب الـ امام ان المجموع
هو التصديق اعني ادراك المحكوم به والمحكوم
عليه والنسبة والحكم ومذهب الحكماء ان الحكم
هو التصديق والتصورات الثلاث شرط له فهو
بسيط واختلف في الحكم على مذهب الحكماء فقيل
ابقاع النسبة وانتراعها وقيل العلم بالنسبة وعلى
هذا ادراج المص وهي التصديق مذهب ثالث
لعمد المناخرين وهو ادراك النسبة ادراكا تاما
مقارنا للحكم فيمكن تخلفه هذا الـ بلايم مذهب
من يري ان العلم بالنتيجة والعلم بوجه الدليل
يحصلان دفعة بعلم واحد وبلايم مذهب من

يري

يري بالتعاقب او دفعة بعلمين دون نفي الا فان وهي
تنسج الى عامة والي خاصة والعامة ما ينافي لارادة
كالوت والخاصة ما لا ينافيها كالعالم على ما سبقي واغما
خلف العامة بالذكر لا نهامانعة من ادراك الحق قوله
كالوت ونحوه في اثباته بالجمع مع الكافي شي يكونه
غير جار على التفسير والعذر له ان المقام للمحاورة
قوله او بالقوله معطوف على ما تقدم على تقدير محذوف
اي حاصل بالقوله ولو ساقه على اسلوب المعطوف
عليه لكان انشيب وكذا يقال في قوله بعد وبالايجاب
قوله وهو الصحيح لو غير بالاصح المعبدة لا صحة قول
الـ شعري ايضا لكان انشيب لان التفسير بالصحيح
يوهج فساد قوله الـ شعري وهو صحيح غير فاسد
وقدم قوله الـ امام الـ شعري وان كان قول امام الحرمين
اصح ناديا معه قوله النظر التذكيري بالنظر لثلاثة
ابتدائي وهو الذي لم يتقدم للنفس ادراكه وتذكيري
وهو الذي تقدم لها واسترجعته بعد نسيان
وتذكيري وهو الذي تقدم لها ثم انماها من غير
استرجاع فالمعزلة واقتربا في الخبرين دون
الاول قوله فقالوا فيه يقول الـ امام يعني امام الحرمين
اذا اطلق عند المتكلمين فالمراد به التزاي وانها
اطلقه هناك امام الحرمين لقب العهد به في المقام قوله

على سبيل المثال فيد به أصل القول والتعليل
 أي أنه أخذ هما بوجه آخر فخرج القول والتعليل
 على سبيله فصارا شيئا واحداً في السمنية بضم السين
 وفتح الميم مخفف نسبة اليه سم كسم صم طائفة
 من ذلك وأبيل انكروا افادة النظر العلم وزعموا أن
 طريقة افادته الخواص كالسمع والبصر وقيل السمنية
 يفتح السين واسكان الميم نسبة اليه سمته لم مطلقاً
 قيد الـ طلاق يفسر السباق اللاحق في الهند
 جمع مهندس وهو صاحب الهندسة أقول علم
 الهندسة علم يعرف به خواصه الخاضعة للخط والسطح
 والجسم التلقيني ولواحقها وأوضاعها وقايدته
 معرفة كمية مقدارها في الـ لبيان الخ اعلم
 أن العقل قد اضطر بنا في افادة النظر العلم قيل
 يفيد مطلقاً وهو مذهب جماهير المحققين وقيل
 لا مطلقاً وهو مذهب السمنية وقيل بالتفصيل
 بمعنى أنه يفيد في غير الـ لبيان وهي ما يرجع اليه
 الـ له ولا يفيد فيها وهو مذهب المهندسين
 وضروفاً العلم الواو تعليلية وهو سبيل ما يليه
 باقاداته المصدر مضاف اليه الفاعل وحقه في مفعوله
 أي باقادات النظر العلم في الاستغناء بالضم نعت
 للضروفاً والمراد بها هنا المسبوقة بالنظر لا الضروفاً

لا يتد ابينة

لا يتد ابينة يدل ما بعده وقيل بالكسر نعت افادة
 النظر في لا يقال اعتراضاً بوجه افادة النظر العلم
 ضروري كما تقدم في قوله وضروفاً الخ قوله
 ذلك أي اختلاف العقل لهذا أي ضرورية افادة
 النظر العلم لا يدل له الضمير عايد على الخلاوة فالمتأنيب
 تأنيبه قوله النظر الصحيح المقرب عن صحيح ومقابلته
 والفحيح هو الذي عثر فيه على وجه الدليل المحضي
 الي العلم المطلوب ومرجح وجه الدليل الي الحد والوسط
 مثلاً من تصور العالم من جهة أن صانع موجود
 فوجه الدليل فيه هو الحدوث كقولنا العالم حادث
 وكل حادث لا يدل له من محدث فالجهة التي تعضي
 الي المطلوب هي الحدوث وهو الحد والوسط من أن
 الحكم الخ بيان لما ذكره وبأن اقرب الي المعنى من
 على حد قوله تعالى عينا يشرب بها أي منها ولا يشرب
 انما الباع على ظاهرها لأن هذا من اطراف البيان
 قوله هو بينة وهي الحقيقة والمراد بها في المقام
 الروح ونسبت اليه هو لا تد بعينه عنها وأطلق
 هنا على الروح لأن هذا حكماء المهندسين وهم
 ممن يقولون أنا ما يشرب به الي الروح فقط وبها
 ذكره يندفع ما يرد على ما ياتي من أن أنا ونحوه من
 الكتابات عبارة عن الهيكل المخصوص من

اقتراد

رفع ويدان ذلك جار على مذهب المحققين
قول ما علم انما به الي ما فيه من كثرة الاقوال
فلم يمتنع خبر المبتدأ وقرنه بالغا لشيء به بالشرط
في الجورم ومنع بالبناء للمفعول مطلقا على كان
اهل الحق والمواد باهل الحق من سلم من الزلق في
الوحيات ولم يلا جسد الوهم عقله وما اخذه والمؤمنون
هم السلف المتقدمون من اهل القرن الثالث قول
المنزوي والمنزوي في المقام يعني الواجب الذي
لا بد منه للمكلف قوله هذا العلم يعني علم الكلام
قوله من اهل ذلك جامع دكي من ذلك وهو وحدة العقل
وهذا الوصف من الامور المشترطة في القابلية من الغن
ثانيها الدبابة ثالثها الفصاحة رابعها المواظبة
على طاعته قوله هل العلم بالنتيجة يعقب العلم
بوجه الدليل الخ يتم النظر قبل كون جزمه والغرض
ان النظر مضاد للعلم بالنتيجة كما سياتي عند
قوله وعلم ان للنظر فيكون وجه الدليل مضاد ايضا
لا به جزا المضاد وجزا المضاد للشيء مضاد لذلك الشيء
من حيث انه جزا فوجب ان يعقب النتيجة العلم
بوجه الدليل عنده فيكمل النظر فيكون صحيحا
فيكون خارجا عنه من ثبوت عليه كالعالم بالنتيجة
فيحصل معه دفعة فيعلم واحدا يعلم به

هذا منزع

وقد

هذا منزع على الحصول دفعة وهل مبني الخلاق ما ياتي
من ان العلم الحادث يتعد دبتعد المعلومات وهو
الصحيح اوله وهو مقابله او مبني الخلاق هو ان العلم
بوجه الدليل عين العلم بالمذلول اي النتيجة فيكونان
شيئا واحدا وهو غيره في ذلك خلاف والمناسب
للمقام هو الثاني وللنظر في قول ابن سينا بالنظر
قاله ابن خلكان وانظر اشارة لقول ابن سينا بنوعه
المقتضية للتبرج والضعف ونقله بعد لظلام ابن
التمسائي مقتضى التقوية فاذن في كلامه شبه
تدافع فالمناسب الانبياء بما يناسب في موضع
من غير بعد استقاطها قوله انه معلوم اني به عند
عامن يصرح بذلك من اليمين بعد تقر ما قاله ابن
سينا انه اعترض عليه كما يوجه ذلك في يادي الراي
قوله قلت وعبارته الخ هذه ايضا مما يقتضي كلام
ابن سينا في كلامه ان لو سقط قلت ان القول
لصاحب الطوالع ودفع لما توجه ظاهر العبارة قوله
والا لما تغاوتت الاشكال اي عند الناظر في الواقع
قوله من ملاحظة الخ مرجع ملاحظة الترتيب
العارض لهما الي اعتبار ذلك بين المقدم متب
ومرجع الهيبة العارضة لهما الي اعتبار الال وشرط
هل هو محمول فيهما او موضوع فيهما او مختلف فيهما هذا

كله الاشارة راجعة الي ما تضمنه البحث من قوله
وحقيقة النظر الي هنا قول لعدم تمامه يعني بان لم تذكر
فيه بعض المقدمات قوله وان كان الخ في عطفه علي
ما تقدم شيء لا ينعني عدم الاستلزام اتفاقا
كالذي قبله وليست كذلك بل نقل السعد والعصف
الخلاف فيه لكن المصنف ما للمعري شرف الدين
ابن التلمساني في نقله الخ اتفاقا فيه ايضا قوله
وان كان الخ لخلل مادته الخ اعلم بان الخلط مركب
علل اربع المادية وهي ما به الشئ بالقوة كالعشب
والخيط بالنسبة للحصير وهي في الدليل مقدمات
والصورية وهي ما به الشئ بالفعل كالهيبة الحاصلة
من اجتماع الخيط والعشب في الحصير فان الحصير
بها بالفعل والفا عليية وهي ما يستند اليه وجوده
والفايية وهي ما قصد له كاستنتاج المطلوب
والخلل في المادة بان تكون مقدمات الدليل كاذبة
كلها او بعضها كقول الحشوية الله له موجود قابر
بنفسه وكل موجود قائم بنفسه جسم فهذا الخلل
في نظرية لكن مادته مختلفة لكون الكبرى كاذبة
فهل له نتيجة يرتبط بها اولا في كذا ذلك قولان الاول
قول المنطقيين وهو الصحيح ولهذا اقول ان
الغيب قول مولف من اقوال من سلمت لزوم عنها

لذا انها

لذا انها قول اخر فزاد واسلمت لتدخل الشبهة والثا
قول التكميلي وهو المشهور وقوله من اختلاف الشبهة
التي بيان لما والمراد بالشبهة هنا النظر الفاسد لخلل في
مادته كما تقدم في عقيب بالية لغة قليلة غلبت
على الالسننة في في شبهة علي التقيين كالناظر في
شبهة النصاري في قولهم الله له معنى لانه عقد مع
مركب من الاقاييم الثلاثة اقنوم العلم واقنوم الوجود
واقنوم الحياة بعد النظر في شبهة الحشوية القائلين
بان الله له جسم تعالي الله عن قولهم علو الكبير اقبح
مسلم خروما في قوله وما اخرج وقوته بالغ الشبهة
بالشرط في العموم فالعلم معطوف على افعال انتفا
الصغير في بينهما عايد على الشبهة والجهل في وكذا الناظر
فيها الخ الاشارة راجعة الي قوله وانما انتفا الخ كان
يقول وانما انتفا عن الناظر فيها عقيب النظر في
الشبهة اعتقاد صدق نتيجة في نفسها لما تقدم
له من النظر في الشبهة الاخرية العلم بالربط
بينهما قرر وليس الواو تعليلية بل يلية في وهو
اي الحاصل للناظر بعد النظر في شبهة اخري لكن
المناصب ان لو اني به في اسلوب يغيب الاستدراك
بان يقول على انه في الحقيقة تعاقب رايعين او بخيره
قوله الذي هو الشكل جابه تفسير الاستزابة قوله

قوله
قوله

يعتقد معين أي يعتقد معين والمراد به هذا الجهل
 واطلاق عليه العقدة لأنه يعتقد في أقل من خبر عن
 ما في قوله وما الحجة وقرنه بالقول الشبهة بالشروط
 كما تقدم وجوب هذا على نفس الأمر لا على الخبر
 عليه ولا من ذلك والغرض أنه غير ذلك من الجهل
 وانقلاب الشبهة دليل على غير فيها سيف بغير مسلم
 لعدم جريان الخصم على الأمر فكل من سب مقامه
 فإن الدليل في أفاده وجه توفيق المسئلة
 المناسبة من الأمور المختلفة التي يجوز اشتراكها
 في بعض المواضع فإن مقتضى الدليل متعلق
 بغيره في أحد أوجه هذه الأقسام ما بعد
 من التعريف الذي من أفرادها ما مثل به من العلم فإن
 العلم ليست مضادة خاصة بالنظر لأنه كما يفاد النظر
 أيضا غيره كالجمل والجهل وهو تصور الشيء على خلاف
 ما هو عليه وإذا اطلق الجهل في عرف المتكلمين فالمراد
 به المركب والاطلاق عندهم على البسيط وهو عدم
 تصور الشيء أصلا كجواز كالتأنيب إذا انقطع العباد
 عن اللفظ إذا اطلق فالمشاهد حمله على الحقيقة
 ولا يحمل على الجواز القربنة وهي ليست موجودة في
 المقام من قالوا جواب عن سؤال مقدم وهو أن يقال
 كيف يفاد العلم النظر مع أن العالم بالشيء ينظر فيه مع

كونه

كونه عالما به فابن التقياد فاجاب عن ذلك بقوله قالوا
 الخ لكن بردها هذا الجواب من قسمة أيضا وهي أن
 يقال من شرط النتيجة أي المطلوب أن تكون مثبتة
 في المقدمات كما هو معلوم في مقام الاستدلال
 من أن المطلوب لا بد أن يكون مثبتا في الدليل والمطلوب
 في المقام اختبار ذلك لأنه وليست الاختبار مثبتا وأولها
 ساق في قالب التبرير والجواب الثاني هو أن يقال
 أن الناظر ثانيا لا ينظر حتى يضرب عن معلومه أولا
 قوله وكما لشك عطف على العلم به فذلك من غير نظر
 الخ بيان لوجه التناهي الذي هو مرجع التقياد في
 بالوجب بالجر نعت للظرف الثابت لأنه هو الموجب
 للتناهي ويختل ضم نعت لعدم الخطور فيكون عدم
 الخطور هو الموجب للتناهي والاول اظهر والاصح
 العامة عطف على مقدم عند قوله فالخاصة وهو الاضداد
 قوله ما لا يخطر معها في تأنيب الضمير شيء لأنه يقتضي
 اجرا للتعريف على الأفراد وهو غير مناسب والمناسب
 في التعريف أن يكون جاريا على المعلوم والحقيقة
 وكذا العظة كذا التي جري عليها تعريف الخاصة
 في الجري عليها في الحد وشرطنا أن الحد
 تجري على الحقيقة في قوله وبالجملة الخ هو من باب التبيان
 بحاصل الشيء جملة بعد التبيان به تفصيلا قوله

وجملة اضدادها الضمير عابد علي العالم وهذه
 الكلام تعرض منا فتنه وهو ان يقال من جملة
 اضداد العلم الجهل البسيط لكن يتقص من ذلك
 بان يقال المراد بالضد في المقام الاصطلاحي وهو الضد
 الوجودي كما يوضح من تعريف الضدين والجهل البسيط
 ضد علمي اذ هو عدم التصور اصلا فلا يد عليه
 تنبيه مصدر نهيه اذا استيقظ واعلمه
 ونقل العرف اعني عرف اهل التصنيف فجعله لغيا
 ليختلص وهو بحث لا حق يشعر به كلام ما ينف
 وذهب الاستاذ وامام الحرمين ما جرى عليه
 من عزو هذه القول للشيوخين نبع فيه العزى فلا
 يعكر عليه عزو ان ^{القول لابن تورك وامام}
 الحرمين واذا اطلق الاستاذ فالمراد به ابو اسحاق
 الحارثي ونوفى رحمه الله سنة ثمان عشرة واربعمائة
 وامام الحرمين سنة ثمان وبعين واربعمائة
 ومنها الكبير الخ لان الغالب ان حصول النظر معلوم
 وحصوله بغيره عسير على ما ياتي وقال القاضي
 وينبغي ان يعلم انه اذا اطلق فالمقصود به ابو بكر
 الباقلاني يتخفف اللام هكذا وجد مضبوطا عن
 الشيخ احمد بن علي المصنوع في بعض الظاهر على المحلى شارح
 جمع الجوامع لابن السبكي وينبغي ايضا ان يعلم انه من

محقق

محقق طريقة الاشعرية قول ان اول واجب اول جز
 من النظر جز النظر اول مقدم منه فاذا قلت مثلا في
 الاستدلال على وجود البارئ سبحانه العالم حادث وكل
 حادث لابد له من محدث فجمع المقدمتين هو النظر
 واول جز به المقدمة الاولى جز النظر هو اول واجب
 على مذهب القاضي وضعف هذه المقترحة لان المطلوب
 جملة النظر ووجه ضعفه لا يلزم عليه من وجوب جز
 العبادة لقصورها عن رضاء مضافا فان اول جز منه
 كالضحي مثلا لا يتقدم بالوجوب المعرفة والمراد بها
 هنا الجزم المطابق في عقايد اليمان عن دليل وبرهان
 وهو في الحقيقة الخ افاد ان الخلق في بين هذا
 القول والاقوال التي قبله لفظه وبه يظهر ان كانه
 لا يناسب ان ياتي به في اسلوب التضعيف قول
 انه اي قابل هذه القول المعلوم من الكلام قول
 مقصد اي بالذات وغيره اي غير قابل هذا
 القول المتقدم اول ما يجب امتثالا واداهذا
 بحسب الوسائل الثلاث وهو قريبة وبعبارة
 ومتوسطة وعليه جرت الاقوال الثلاثة المتقدمة
 فالاول وهو ان اول واجب النظر وبعبارة قريبة
 والثاني وهو ان المقصد بعبارة والثالث وهو انه اول
 جز من النظر وبعبارة متوسطة وانما اخترت الخ جواب

عن سوال وذلك ان يقال لاختراع القول المذكور
 مع انه يظهر من كلامك ان لكل وجها قال وانما اخترت
 الخ فكرت الخ ذكر بعضهم انه وقع الخ الخ ذكر
 بعضهم انه وقع الخ علي النظر في الترات العظمي في ازبد
 من سبها بة مومنع ما قبله العقلية هنا راجعة الي
 ما قبل النظر بحسب تمامه من الوسايل المصادقة باول
 جزء من النظر واختار المقترح من الاقوال الثاني وهو
 ان اول واجب القصد والرابع وهو انه المعرفة
 في تلك القاعة تراعي اي وهو مقرر في فن الاصول
 ثم في الترتيب المذكوري قوله خلافا لاسماعيلية
 اي في قولهم لا يمكن معرفة الله تعالى الا بواسطة
 التعريف من الامام المقصود للام من الخطا ولا يخفي
 ما في كلام الشارح من عدم استيفاء به بالمعاد
 وقالت المعتزلة يعني كابيه هاشم وقد قال بهذا
 ايضا بعض اهل السنة كابيه فوري ونظر ابن
 فوري ان الشك موقع في الخيرة الحاملة على النظر
 الموصل للمعرفة قوله اي الله شك دليل لما قبله
 فلان الشك كغير محل بحث لان مقصوده هو الشك
 الذي يكون وسيلة الي المقصود لا الشك المقصود لذاته
 الذي هو الكفر لان العاقل اذا شك يجعل بالنظر
 ولا يرضى بالبقاع الشك وقبل اول واجب الاقرار بالله

الخ

الخ هذا منه ذهب اخر وهو للمحدثين فيما كانت الاقوال
 غير محصورة فيها تقدم وامر ان ينشروا فيها بوجه
 بلوح يضعونها في الجحلة مهد لذلك بقوله وهذه الاقوال
 الستة في اول ما يجب وهي اقرب ما قبل فيه وقد
 انها باعصمهم الي اثني عشر قوله بيان لما وقعت
 عليه ما قضية كلامه ان البيان واقع بها ذكر
 فقط وليس كذلك بل به وما عطف عليه ولو عر بها
 بعيد ذلك لكان انسب دفعا للايهام ما ذكرها
 قد سلف ان مادة الشيء ما به الشيء بالقوة تنقسم
 اول الخ اي وتنقسم ثانيا بحسب صورتها الي ثلاثة
 اقسام قياس منطقي وقياس استقراري وقياس
 تمثيلي والتمثيل هو القياس عند اصوليين وقد
 اشار الي الاقسام الثلاثة صاحب السلم بقوله
 وان يجرى بها كل ما استدل الخ عقلية وتقليدية
 لا يقال له لم يفرق من المصالح القسم الثالث وهو المركب
 من العقلية والتقليدية لان مقصوده ان يبين ما عند
 منه هذه الاقسام وامتدادها لا يخرج عما ذكر
 في خمسة اقسام وهي الملقبة عند اهل المنطق
 بالصناعات الخمس من مقدمات الجمع اذا اطلق في
 مقام التعريف فالمقصود به ما فوق الواحد فلا يدل عليه
 بعدم تحول التعريف للمركب من مقدمات اثنين ولقب هذا

النوع بالبرهان اخذ من أثره اذ اغلب الناس لان
المختص به غالب لغيره ويتنوع اليه والي قاله
ما كان الحد الوسط فيه علتة للنسبة الا كبر للاصغر
ذهنا وخارجا والاذن ما كان الحد الوسط فيه علتة
لنسبة الا كبر للاصغر ذهنا فقط والنسبة والي
الي هو المسيبول بها عن علتة الشيء والنسبة في الالهي
لا يثبت اليه وثبوته اخذ من قولهم ان الله مركب
يقينية منسوبة الي اليقين وهو اعتقاد ان الشيء
كذا امع اعتقاده ان لا يكون الا كذا امع مطابقة
لواقع وانتفاء التقيض بحسب الواقع واليقينيان
يخرج عن اليقينيان ابدا او مالا حتي تشمل العبارة
النظر بان فلا يعترض بخروجه عن التخريف
اوليات يفهم الحتم وسكون الواو جمع اولي
بديهيان جمع بديهية وهي ما يجمع على التفسر من
غير استئصال فكر وهي ما يجزم به العقل
بواسطة حس والحس جار غلب الظاهر والباطن
فان كان ظاهرا فتشبه ايضا حسيان وان كان باطنا
لقولهم ان لنا لوجعا او جرمنا فتشبه وجدانيات
ايضا في اطلاق قوله وتشبه ايضا حسيان تشبه
قوله وقصنا يا قبا سانهما هو لغت
وهي اي القضايا المذكورة ان ينضموا الي الوسط

معها

معها اي القضايا المذكورة ان ينضموا الي الوسط
الاربعة زوج هي القضية وفيها سهيا ينضم معها
هذه الاربعة تنقسم تحتها وبين وما ينقسم
تحتها وبين وما ينقسم تحتها زوج قولها اي
القضايا والكلام على حذف مضاف اي حكمها وعليه
يعود الضمير في به ونزنيته والمقصود بالترتيب هنا
التيوت قول واحد سيات منسوبة الي الحدس وهو
سرعة الانتقال من المبادي الي المطالب وحاصله
ان مبادي المطلوب المرتبة اذا عرفت للذهن ينتقل
منها الي المطلوب سرعة فالمبادي في المثال المقام
هو وعرض اختلاف تشكلات الخ الاربعة قوة وضعفا
بسبب القرب والبعد من الشمس والبرهان المركب
من الحدسيات والتجريبات لا يقوم حجة عليه من لم
بشاره مجزئ في طرف التوصل الي العلم بمقدوره
ولا يقطع به كذلك لانه لا يسلم له المقدمتين قوله وهي
ما اي قضايا ويجزم العقل بها اي حكمها لترتيب دون
ترتيب الخ اي لترتيب حكمها دون الخ قوله مع مصاحبة
الترتيب لا تكن التوفيقية بالتغيير عنها كالصيرفي يعرف
الزاييف من غيره فاذا اسيل عن ترتيبه ذلك قال
خالط السعاط تعرف قول ومقارنات وهي ما يجزم به
اي قضايا يجزم العقل حكمها وذلك اي التواتر

المشهور عن الكلام ان يجبر عن محسوس راجع
 لقوله وهي ما يجزم به العقل بواسطة حسن السمع قوله
 عن محسوس اخر ان عن غير المحسوس كما لا يخار عن قدم
 العالم فانه لا يغبه يقينا وان حصل الجزم عليه بحسب
 النوازل وقوله يجزم العقل بامتناع الرجوع لقوله ووسط
 حاصر في الدنه ولا عيا الكذب اي عادة قوله فلهذه
 الاقسام الخ قضيت ان لا يتركب الا من اليقينيات
 وليس كذلك لا يتركب ايضا من النظر بان كما لكبري من قولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث واما الجدل الخ اتركب اداة
 اتصال تفصال هنا للتغايير بين المعطوف والمعطوف عليه
 وقوله ما جنس في الجدل ومصدر وقها القياس المنطقي
 اي قياس ثالث الخ وقد سلف دفع الاعتراض علي
 التبان بصيغة الجمع في التعريف في مشهوره يعني
 بحسب بعضها او كلها بفيد الا قيسة الاثنية وهذا
 الحد من مناقشة لفساد عكسه لانه غير جامع لحدود
 القضية المسلمة لقولنا استصحاب الحكم حجة فلو
 زاد في الحد مسلمة لسلم من المناقشة لما اعترق
 به الجمهور الخ ايم من الناس لا العالم كما هو المنفارق عند
 الاطلاق في قضية كلامه يقتضي حصر ما يستند اليه
 الجمهور اعترافه في الامور الثلاثة يعني المذكوران
 وليس كذلك بل يستند فيه ايضا للادب والشرع
 وللعادة

قوله

وللعادة قوله هذا اللهم فالمشهورة في القياس المذكور
 الكبرى كالاقيسة الاثنية بعده وهو راجع للمصلحة
 العامة والثاني والثالث للسبب والرابع للحمية
 قوله افتناع قاصر القاصر هو الذي لا يفكر ان يفكر الي
 البرهان في تركب له هذه الطريقة ويستفاد تلقيب
 هذه النوع بالجدل مما افهمه المفهوم من الغرض
 المذكور قوله من شخص اشار به الي وجه الاعتقاد
 قوله والغرض من الخطا به الخ مئة يظهر وجه التلقيب
 بالخطا به لان ترغيب السامع من شأن الخطا به قوله
 ما تالف اي استدلال من مقدمان متخالفين في مرسومة
 في الخيال قوله هذه خرفة ويقال خمر بالغرض ايضاه
 وهو المستند من ما العن قوله مرة بجسر الميم وفتح
 الراء المشددة ما في الدارة بالتخفيف وفتح الميم من
 الصفر قوله متهو عن اي متعبدات من التهويع اخذا
 من تهويع الغي اذا تكلفه قوله انفعال النفس اي
 بحسب النزغيب والترهيب قوله وهو شأن الادب
 والشعر وبحسبه يظهر وجه تسميته بالشعر
 قوله واما المغالطة الخ اتركب اداة الانفعال للتغايير
 ولما كانت المغالطة جنسا تحت انواع ثلاثة تسمى
 بالحفا وتشبيهة بالمشهور ومقدمان وهمية وهي
 بحسب جنسها ما تالف من مقدمان كاذبة بحسب

كلها كلها او بعضها الجري التفرقة عليها بحسب
انواعها وبدا بالانواع الاول فقال ما تالف من مقدما
شبيهة بالحق وليسنة به وما يرد عليه من سوي
صبيغة الجمع في الحد من تنساق العكس لخروج ما تركب
من مقدم متين ببدفع من ان التفارق عند هم
اذا الجروا على الجمع في مقام الحد وخراده ما فوق
الواحد الصادق بالاثنتين قوله ونسجي مفسطة يعني
هذا النوع من المفاصلة بالسفسطة لغة بنا نبذة
جبل من الانانيون ومعني السفسطة عند في العلم
والحكمة والتزخرف في الغلط وهي مركبة من سفس
معني العلم والحكمة واسط معني التزخرف في الغلط
لغتها هذا النوع من المفاصلة لما يجري عليه السفسطاي
وهو ما بوجه العامة انه حكم مستنيط للبراهين
فبسمي الجاري عليها مفسطيا وما جري عليه من
المفاصلة مفسطة وتركب لقصد ما ذكر من الهمام
قوله هذه اقرب الخانات المفاصلة في هذا القياس
من كذب صغرا واما كبراه فصا دقة عكس
القياسين الا تبين بعد قوله او شبيهة الخ تقدم
معني الشهورة وهي اعتقاد الجمهور المذكور وهو
معطوف على شبيهة بالحق قوله ونسجي مشاغفة
والمشاغفة لغة لما يجري عليه المشاغف من المفاصلة

وهو

وهو من نصب نفسه للجدال واخذاع اهل الحق والتفتو
عليهم فالجاري عليها مشاغف وما جري عليه مشاغفة
والمفاصلة خات من كذب كبراه واما صغرا فصا دقة
قوله مخط في البحث الخط هو السبر على غيره
ومما تم عبر به في المقام قوله فهذا ايكلم العلماء الخ
هذه القياس المفاصلة فيه كالذي قبله قوله كان
تقول هذه اميت الخ جابهة اتمهيد المابعد من المثال
وليس فيه نفسه مفاصلة بدليل قوله فان النفس
الخ وقوله هذه الدليل الصحيح الا ستارة راجعة
للمطرفين قبل قوله كاذبة نعت لمقدما قوله فنقول
الغاشبية اي فيسبب توهمها نقول هذه الشان
الخ قوله ملكا قيامه وبطشه جلة في محل رفع نعت
لجهول الصغري والامكان هنا عادة وهو منوهم واما
الا مكان مغلا فصحيح قوله ما فادشي مثل الوهم هذا
من كلام الحكماء اليه اسند لا اعلم ما قال ومفاد
المفاصلة في الجملة فجر والشك والشبهان الكاذبة
ولما هي الكلام على انواع المفاصلة وافاد بظهور انها
وان الوهم ما يتوهمه النفس من مقدما كاذبة
والشان ان كثيرا من الناس هاهنا في اقرار البديع
حتى رفتم رباح ذلك في محور الصلابة بسبب
الوهم نبه على ذلك بقوله ومثل هذا الوهم الخ قد ظهر

بما مهد به ان البا في قوله وتمثل سببية وان ما ذكر
مسبب عن الوجه وبوخد من قوله وقع اكثر الناس
الخ ان اللومين فليكون بالنسبة للكافرين وهو
مما سب لقوله تعالى وما اكثر الناس ولو حسبهم
قوله فاعتقدوا هذا امر عا اشتغالهم بالاكوان
عن ملكوتها فاشركوا مسبب عن اعتقادهم ما ذكر
قوله الي من ليس له تاثير الخ مصدوفي من اسند
البياهل الشوك التاثير كما لطبايعيين والفلاسفة
وغيرهم قوله بلسان الحال الامرونية معاقبة للفتور
اي بلسان حالها قوله افصح منصوب عا الحال وكون
لسان الحال افصح من لسان المقال امر معلوم عند اهل
البلاغة وذلك ان المراد انوجه الي احد للاستعانة
على حال بنا سب ذلك ولم يفصح مفعلا بالطلب
فالنفس تميل الي الخ ولا تملك ادعى شي من غير
دليل قوله من يقف من اسم موصول مفعول تشا دي
وقوله المقصد اما مك جملة محكية بقوله محذوف
منغلف بتنادي اي تنادي من يقف بقولها له
المقصد اما مك الخ فمادة اقسام الخ نوظيفة لما بعاه
من قوله وجعلها البيضاء وي الخ في الطوالع انظر هل
هذا الطرف هل ان يه للاحتراز فيكون للبيضاء وي غير
ما ذكر في الطوالع او جابه كتحقيق المقام فمحتمل

ويحتمل

ويحتمل المقام فيها نسبة لصاحب الطوالع بانه مخالف
لما عنده وهذا متوقف على مطالعة لفظه فليطالع
ثم ان الحجة الخ هذا انقليل لتقسيم البيضاء وهي
انتهى الكلام على تقسيم الحجة العقلية بحسب صور
وكما ان اقتصر على ذلك لكونه له مزيد اختصاص بالمقام
قوله وبالحيلة الخ اعاد به تقرير ما فهمه الكلام قبل
من ان المعتمد في العقائد الدينية القسم الاول
الذي هو البرهان ونهيد القول بعد قلد اقلت
الخ قوله ووصفها بالقاطعة لكشف معناها الخ
القاطعة تعني مقطوع بها لان فاعلة هنا تعني
مفعولة لعينة تر اضية هذا عا الخويين فهو
عندهم من واد الجاز الخ فراد واما عا طريفة البيانيين
ففاعل في محله لكثرة اسناد مجازي فهو مبني
الي الفاعل واسند الي لمفعول كذا لكشف فيه
شي وان الوصف الخاضع هو المبين للتحقيقة
والذي يهيج التعريف به قول وانما عطف عليها الدلالة
الخ جواب عن سوال عا عطف بالنصب مفعول
مطلق او مفعول بفعل محذوف اي امي ووجه الخ عمية
اب الدليل مراد في الحجة التي تنقسم الي برهان
وغيره قوله وذلك الخ شارح راجعة لقوله في المتن
فيما يوصله قوله ما لا تتوقف الخ يعني بها ستر

لا استلزاما للوجود انبان في كنف النقايبه المراد
 بها في المقام نقايب السمع والبصر والكلام والادراك
 علي القول به ويعتبر من عليه بان النقايبه غير قلوب
 به ويتفصي عنه بان اصطلاح المتكلمين خصه بنقايب
 السمع والبصر والكلام والادراك عا راي ابي
 عا راي من راي ان الوجود انبه ثبت بالدليل السمي
 قوله اشاره فيه اجمالي ان لة الوصف المذكور
 على القطع بطريق الاستلزام لا مطابقة لان السطوع
 هو الظهور وظهور كل شي بحسب ما يناسبه فظهور
 الدليل مرجعه الي كونه قاطعا والدليل قاطع وعبر
 قاطع والبحث في شأن كل من وصيعة لا صوليبي
 قوله لكانا بين واحسن ووجهه ان ما في الام عطف
 عام عا خاص وهو نوع تكرر وايضا فليس فيه نفي
 باشتراك القطع في الدليل النقلي وانما فيه الاشارة
 الي ذلك فقط في قوله قاطعة وايضا دلالة الدلالة
 عا الدليل النقلي ليست بطريق النص وانما هي
 بدلالة العام عا بعض افراده بخلاف قوله البراهين
 العقلية والقواطع السمعية فانه ابين واسم
 من ذلك كله قوله تعيد لما اطلق في الاشارة وهو
 البقي امام الحرمين كانه اشارة لهذا التعيد
 الي غير في جانب من اطلق لكن يجاب عن ذلك بان من

اطلف

في
 في
 في

اطلق لعله اعتبر ان البلوغ مظنة العقل والادراك
 وعلم عدم اعتباره ذلك فلا درك عليه ايضا للعلم
 بان الحاصل لا يطلب حصوله وانما يطلب هنا بالتبان عليه
 قد افاد فيها سبغه ان النظر واجب وجوب اصول
 لا فرعي ونفي بلا صلب ما يرجح لا صول الدين وبالنفي
 غيره ومن لا زعم ذلك عدم الاستغناء بالتقليد في
 العقائد لكن لما كان الخلاف فيه مشهورا كان المتأثر
 النعم من ذلك مطابقة قوله لا يرضي الخ فاعل يرضي
 البالغ واللام في قوله لعقائد طريفة وانف
 بصيغة الخبر للمبالغة قوله حرفة التقليد في الاضافة
 بيانية واطلف عليه اسم الحرفة اظهار الصنعة
 وخسنة مرتبة صاحبه كذا ذلك شأن الحرفة عروفا
 قوله فانها هدا من باب اتباع النبي بعلته ومنه
 وقال في الاخره اشارة الي انها مختصة في الدين
 وهون ذلك في مختصة اسلوب الكلام انها غير
 مختصة من المثلود في النار مع الكافرين وفيما ذكر
 تشدد بد فلهذا اصباح عا المصم معاصر بن تركب
 وهذه النصنيفة اول نصنيفة المصم في هذه الفن
 وقد رجح عن هذه التشديد في غيره من نصنيفة
 قوله اعلم ان الحق الحادث الخ وصفه بالحادث ليخرج
 القديم قوله ينشأ عن امور الخ قد سلق ان الحكم قد اختلف

او هو ان كان ذلك
النسبة عارضة

هل هو ابتاع النسبة وانزعها وهو من ههنا
المنطقة او ليست بواقعة وهو طريقة متقدمة
والغريب الاول لما سبقت في المقام قوله بنسبة
جنسية الخ قضيت ان الشك والمنهج لم يحكم وفي
كل خلاف فمن يري ان الشك حاكم يكون الشك عنده
اعتقادي يتقاسم بينهم ما يكون حاكم هذا او هذا
ومن يري ان الشك ليس بحاكم يكون الشك عنده
التردد في الوقوع وان لا وقوع فلا حكم عنده ومن يري
ان المنهج حاكم يري ان العقل يحكم بالمرجوح فالوجه
عنده من الشك الحكم المرجوح ومن يري انه ليس بحاكم
يري انه لا يحكم بالمرجوح فالوجه عنده ملا حظته
المرجوح فلهذا انما ينبغي منضوبان على اسقاط الخافض
قوله ان يكون ايماء الخ قوله واعني به من ومنه اي
كالواحد نصف الخ ثلثه او الاربعة ثلثه العالم حاد
قوله فاقسم الخ هذا انما يقع عما سبق وعلمه
ما ياتي قوله فاذا عرفت الخ هذا انما هو له قوله فالامان
ان حصل الخ فيه شيء لا يصل للظان والشك
او المنهج ليس ايماء اللهم الا ان يقال اطلق الامان
هنا على الامان المصوري بحسب الظاهر قوله
فالفساد الخ اي انما اعتقد الفساد منه ما اجمع
على كفر صاحبه كالتصاري ومنه مالا اجماع على كفره

كالاعتزاله

وقف

كالاعتزاله ففي اطلاقه شيء وانما الخ مد باب وصق
الشيء بما هو من شأنه لفايدة في المقام وهي ملازمة
ما ياتي من الرد على المجاهدين ولا يفتقد بخلاف من خالف
الخ هذا جواب عن سوال يرد في المقام نظر الي ما
تضمنه قوله فالفساد الخ فتوجه الي دفعه واشهر
بهذا الي ما للعنبري والجاحظ المعتزليين وقد
اخذ الجاحظ عن النظام قال ان الكافر اذا اجتهد واداه
اجتهاده الي الكفر فهو معد وغيره ولا يخفى ان
هذه المقالة مشأها الفساد وهو مما يقتضي اعتقاد
الاجماع بدون صاحبه ولا يخلو من تعصبي اجتهاده
لكثرة الادلة على صحة الاسلام وجلالها وقد وقع
للبعضاء وفيها للعنبري والجاحظ ولما افاد تصور
الاعتقاد وانما يتنوع الي صحيح وفساد وبين حكم
الفساد وشأن صاحبه اخذ بتكلم في حكم الصحيح
منشبه بذلك بصيغة الخ فتلا وقالوا
في الاعتقاد الصحيح الخ قوله الذي حصل الخ وصف
كاشف في الجمهور والمحققون من اهل السنة
المجهر وراجع لطرفي المظنون والمطوف عليه واهل
الاطلاق في علم اعلامه فالمتصو به اهل علم
السلام لا ما هو اعم حتى يشمل اهل علم الفقه والمحدثين
فلا يعرف بان مذهب جمهور الفقهاء والمحدثين ان

المقلد مومن ^{في شأنه} انه من اهل النجاة قاله غير واحد والمحققون عطفوا الجمهور من عطف خاصه علي عام لماله من من يد اختصاص بالمقام فزور كالشيخ والخاصي والاستاذ وامام الحرمين تقدم ان الشيخ الم شري هو امام اهل هذا الفن وان المدلولين بعده هم محققون لظريقتهم ولهذا الفن وهم اركان فزور لا يصح الا ككتابيه ابي لا تتحقق النجاة معه كما سياتي في قوله وهو الحق الذي لا شك فيه هذا من عند المم فهو تزييف لما نقلوا وكان لم يبعد الخ هذا عذر عن من حكى الى اجماع مع شهرة الخلاف احتاج اليه لا عندنا عليه انه يصمد ونصحيح ما حكى الى اجماع عليه قول الحسن بن علي فرقة لغوا بذلك لقول الحسن البصري وكانوا يجلسون في حلقتهم ردوا هؤلاء الي حسنوا الخلقه قوله اما الظهور فساد الخ هذا اعلة لعدم الخ عند ادعي خالف وكذا الا نعتا فاما المذكور بعد علة لما ذكرنا بصفا قوله وحصل ابن عرفة الي اخر ما تضمنه قول ابن عرفة بناقص ما قدمه المم من التشديد في جانب المقلد ويدافع ما حكاه فهو اذن غير مناسب قوله الاول انه مومن الخ يتحقق من قوله مومن عدم الوجوب الا بالانظر الي المعرفة ومن قوله غير عاص عدم وجوبها الفرعي المعرفة

مورد حسنوا الخ قوله الى خارجها كغيره من الالفاظ المحلقة الى كثر

علي هذا امند وبنه مراعاة لمقامها مومن لكنه عاص الخ يوجب من قوله مومن عدم وجوب المعرفة الاصيل ومن قوله لكنه عاص الخ انها واجبة وجوبا فرعيا واتي بغيب القدرة وان لم يكن في كلام ابن عرفة علي ما سياتي مراعاة لقاعدة التكليف بما لا يطاق وهو محال او غير واقع بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما طاقها فزور انه كافر يتحقق منها الوجوب الاصيل للمعرفة فزور ان ترك النظر مع القدرة هذا التقييد من عند المم وليس في كلام ابن عرفة الا في وكان المم جوا عليه نظر الي ان الاطلاق يقتضي التكليف بما لا يطاق وهو لا يجوز نظر الي قاعدة الشرع فاذا ذكر كعليه فزور ونصه في شامله هذا انقيبين لنقل ابن عرفة وقد اضطربت عباراتهم في تعريف التقليد فمنها ما جري عليها ابن عرفة وتنبه الي ما في تعريفه من الاطراف المختصية للمعارضة عليه ما بينا فنص به على الغير اللهم الا ان يقال الاعتقاد هنا جار على الاعتقاد اللغوي الشامل للمعرفة وغيرها ولو كان في الاصطلاح خاصا بالاعتقاد الجازم ولذا احتاج غير الجازم بقوله جازم وفي فاعل هنا ما تقدم قبل في قوله الناطقة من كون الجازم افرادي عاطفة التعويين او اسنادي

فان المم لا يثبت عرفة مورد في شامله كغيره من الالفاظ المحلقة الى كثر

عليه طريقة البيانين بقوله نقول غير معصوم اللام
لنقوة العامل وما بنا قس من أعمال المفسر والجارى
عندهم ان المصدر اذا وصف لا يحمل بحاج عنه بان
المحول ظرف ومثانيهم النسخ فيه وورد ايضا ما قسناه
على هذا التقليد من وجهين نظر اليه اختصاص الاعتقاد
المذكور بالقول دون الفعل والتقرير فان اعتقاد
غير المعصوم ليس تقليدا عموما الصادق باعتقاده
فما توقف عليه المجتزأ كالقدرة والارادة وليس كذلك
بل اعتقاده فيما ذكر تقليد لكن ينقص عن الاول
بانه جري على القول تقليدا على الفعل والتقرير
مع ان التقليد يكون لهما ايضا وعن الثاني بان التعارض
في الحدود اعتبار الحبيثية فالمعصوم ايضا من حيث
كونه معصوما يصدق على اعتقاده قوله فيها
توقف عليه المجتزأ تقليداً ان ذلك مما يتحقق به
العصمة قوله فخرج الخ جازمه الترفيع او اعتقاد
قول الرسول اي من حيث انه رسول كما تقدم
خرج بنفي غير معصوم فيكون اعتقاده معرفة
قوة ومعرفة مدلول الشهادتين الخ معطوف على فعل
يخرج واعلم ان العقائد الدينية تنوع الى نوعين
عقلية وسمعية فغير عن العقليات مدلول
الشهادتين وغير عن السمعية بالمعاد والفتنة قوله

عليها

عليها الصخب راجع الي التفسير وحل الشبهة وتقدم
تفسيرها ولما انهي الكلام على ثمة التقليد
شرع يتكلم على حكم صاحبه وشان النقص به
مفرغاً عما ما تقدم فقال في ايمان ذي التقليد
الخ قوله بينهما الصخب راجع للطرفين اعني طرفة العقائد
العقلية وطرف السمعية كما تقدم ولما انهي
الكلام على حكم ذي التقليد شرع في عزو ذلك على
اللعن والتشهير الرتب فقال لنقل المقترح مع عز
الدين هذا اسند للقول الاول وفي هذه الاسناد
شي لان المدي كون المقلد مومناً غير عاص ولا اسناد
لبعض جاري على ذلك بل انما جاز على حكم الاسلام فتأمل
قوله محبتين حال من الخ خير بها وله اعني المملوك
بقوله مع عز الدين الخ وذلك لعدم وجوب الاحتياج
للمقترح في شرحه للارثاد قوله بان اكثر الخ هو
احتياج من عند الناقل للتمه مدخول فان الدليل فيه
اعمد من المدي لان المدي هو ان المقلد مومن غير
عاص والدليل انما هو جاز على الحكم باسلامهم فقط
قوله ونقل المدي هذا اسند للقول الثاني وهو
معطوف على لنقل المقترح قوله وابي هاشم ما حذف
مصنف ابي وقول ابي هاشم من قوله مع مقتضاب
قول المهدي هو شرح الدين بن التلمسان في شرح المذهب

مصري الدار وهو من ثلاثة المقترح وهذه اسند
للقول الثالث قولاً كقوله صلى الله عليه وسلم الخ
هذا مقول الفهرى ولا يخفى ما فيه من الغرر الى ان عراض
علي ما احتج به القول الاول وايضا هاشم من المعتزلة
قوله وقول الشامل معطوف على قول الفهرى الذي
هو مدخول مقتضى قوله قوة القاضي الى مبتدأ حذف
خبره اي في ذلك والجملة جواب الشرط ولي انهي الكلام
على اسند القول المتقدمه اتبع ذلك بكلام ابن عرفة
ايضا على وجوب المعرفة وما لا يمتنع في ذلك من القول
للمناسبة قوله وفي وجوب المعرفة الخ المجرور يتعلق
بمقدوم خبر مقدم قوله الاجمالي اي اقل ما يجزى الاجمالي
فهو من باب الجري على الدين فيكون التفصيلي احرى
فالوجوب على هذا اصلي قوله نقلاً من مودع خ قوله
المدعي عن الامام وغيره هذا غير ولما ذكر قوله قابلاً حال
من الغير وانت خبير بان مضمون هذا الحال يدل
على ان القول الثاني المطوي الذي هو قول غير الامام
هو قول بوجوب المعرفة قوله دون دليل ولا شبهة
الي مفهومه اذا كان اعتقاده لدليل او شبهة فهو
مؤمن غير عاص وبسبب هذا انظر ان ادع بالشبهة
ما يعتقد الشخص انه دليل على عقدة الصحيح
الجازم وليس بدليل عليه حقيقة لانها هو امر حي

يجري

يجري كلامه على ما يوصله الي الجهل المركبة في الفهرى
الخ وهو من كلام ابن عرفة بل من كلام الامام وظاهر
هذا الكلام بنا فقف ما نقل الامام من وجوب المعرفة
بالفحصي لكن يجاب عنه ذلك بان مراد الامام
الوجوب الفرعي كما تقدم وقول الفهرى الخ يعني
الوجوب الاصيل فحينئذ لا تعارض قوله وانما هو وجوب
المعرفة بالدليل التفصيلي قوله انما هو العلم الغموضي
من الكلام قوله انتهى اي كلام ابن عرفة لما انهي الكلام
ابن عرفة وتوجه الي ما بعد من اطراف البحث وكان
الذي توجه اليه من تصرفاته وهو مناسب لما قبل كلام
ابن عرفة بما يصيغه تعبير ذلك مع استحضار ما تقدم
في الجملة فمبداً لما بعد فقال قلت وبالجملة الخ قوله
ومحققهم فيه دليل على ان المراد بالجهل وفيما تقدم
جمهور المتكلمين كما يدل على ذلك ما تقدم من اتباع
اهل السنة كالشيخ الاشعري والقاضي والاستاذ
وامام الحرمين وهم ائمة هذه الفقه كما تقدم قوله
ولهذا قال ابن الحاجب الخ هذه اهل المقصود والمهمد
له وكما يقول والمنسوبة له لعدم جزم بنسبة
العقيدة لابن الحاجب لا المعرفة على الاصح وجه تصحيحه
للقول الاول كون الايمان انساب عناء لغة الذي
هو التصديق وايضا معناه انما يتصف به القلوب لا المعرفة

عليه الصبح وجد نصيحته للقول الاول كون الايمان انساب
معناه لغة الذي هو التصديق وايضا معناه انا يتصدق
به القلوب لا المعرفة فيقال ولا يكتفي بالتقليد في هذا
هو المقصود بالذات من كلام ابن الحليج لكن اعا د الفعل
لوقوع الفصل ثم توجه اليه لا مستند له عليه من ذهب
الجمهور وجري في ذلك على ما يناسب من تقديم الكتاب
على السنة وهي على اجماع فقال قلت وبدل
على من ذهب الجمهور قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم
الله الية ثم بين وجه الاستدلال بالاية بقوله
فامروا بالعلم لا بالاعتقاد وهذا اسند بحسب الظاهر
فتأمل ولا بأس به لانه اراد التقوية والترسيخ
لذهب الجمهور قوله فاعلم انه لا اله الا الله ويرد ايضا
على هذا ان الامر في الية متوجه الي الرسول صلى
الله عليه وسلم لا الي الامة ولذلك اتبع المهرج
الاية بحجت ان الله امر عباده المؤمنين بما امر به
عباده المرسلين فيكون على هذا خطاب الرسول
خطاب للمرسليهم قوله عملا مقتضي عكس النقيض
الموافق الخ ما ذكره في الية ظاهرا اذا وقعنا على اسم
الجلالة كما فسره كثير من المفسرين ويكون قوله
تعالى على بصيرة انا ومن اتبعني معطوف عليها فهو من
عطف الجمل من من العاقل المزمع فيكون التقدير كل من تبع

لي

لي على بصيرة فاذا جري بنا على عكس النقيض الموافق
وهو تبديل كل واحد من طرف القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الآخر مع بقا الكيف والصدق على
وجه الزموم فانا نقول كل من ليس على بصيرة ليس بمنفع
لي فيجزم هذا العكس كبري على مقدمة مسلمة
منخري قابلة للمقلد ليس على بصيرة وكل من ليس على
بصيرة فليس بمنفع لي ينتج لك من الشكل الاول
المقلد ليس بمنفع لي فيلزم ما قاله المص انه ليس بمومن
بتركيب قياس اخر ولو جري على عكس النقيض لكان
لحققت المراد ايضا مع انه متعطف عليه وهو تبديل
الطرف الاول بنقيض الثابت والثاني بعين الاول مع
بقا الصدق دون الكيف على وجه الزموم على كيفية
العمل في الاول هكذا المقلد ليس على بصيرة ولا شيء
من ليس على بصيرة ينتج لي ينتج ايضا من الشكل
الاول لا شيء من المقلد بمنفع لي فياتي ما قاله وهو
ان المقلد ليس بمومن فلما حققت الاستدلال بالاي
المذكورة ان اتبع ذلك بالاستدلال بالسنة وهي قول
الرسول صلى الله عليه وسلم فقال وبدل عليه ايضا
قوله صلى الله عليه وسلم الخ ثم وجه الاستدلال بقوله ومعلوم
ان التقليد لا يصح الخ وهذا ايضا لا يكون مندا لا
بضميمة الية كما جري على ذلك المهرج كما تقدم وما

اوردته المحتش من ان مساق الحديث في الحلال والحرام
والاعمال الصالحة فان نصه في صحيح مسلم ان الله
تعالى طيب لا ينجس الا طيبا وان الله تعالى امر عباده
المؤمنين الحديث يقتضي عنه ما هو مقرر في فن
الاصول من انه اذا اورد الحكم على سبب خاص فلا
يقصر على ذلك السبب بل يجرى فيه وفي غيره
بطريق القياس وهو هنا اولي قوله وهو يعلم الخ
الاول والحال مفهومة ان من مان وهو ليس على
هذه الحالة لا يدخل الجنة ثم بين وجه الاستدلال
بقوله ولم يقل وهو يعتد الخ قوله وكل اية مبتدأ
وهذا ما يدل بالكتاب والمناسبات ان لو قدمه
هنا لك قوله دليل خبر كل اية قوله ذلك الاشارة راجعة
لمذهب الجمهور وهذه الدلة المتقدمة انما هي
بحسب الظاهر نعم تعبد التقوية والنسبة قوله
اولم ينظروا الآية فان قيل لا دليل فيها لانهما واردة
في الكفار وفيمن لم يدخلهم في سواد المسلمين
فلما قد تقرر على علم الاصول ان ورود الحكم على محل خاص
لا يقتضي قصره على قوم توارى ايضا اي كما سبق ان كلا
من الكتاب والسنة دليل ولو اخوة عن قوله دليل
لكان مناسبا لانه فانها هدايات استدلال
ما ذكر وهو يدل على وجوب النظر وهو اي ما ذكر

من ادم

من ادم الصبي ابن صوان الله عليهم التقليد وتخيرون
منه وهو يقتضي وجوب النظر ان النبي عن النبي امر
بمبندة هو من غير تكبير الخ هذا دليل على ان الاجماع
مكتوب وهو من تفاصيل الاجماع انما هو مقرر في
موضع وقد اختلف في السكون هل يكون حجة او لا
وهذا الاستدلال ايضا ليس بناهض ولو سلم
قوله وقال القاضي الخ الظاهر انه ان لم يستدل على
دعواه التي هي عدم صحة الاحتجاج بالتقليد وهذا
لا ينفصل له دليل لان كلام القاضي جار على امتناع الامر
بالتقليد والمصر نفع في هذا المقترح قوله الحق وهو
القابل بالحفتوه لزم ان يكون الخ اسم كان هو كل من قل
وبغيرها هو قوله فتدللنا مبند عما وكافرا هو مقول
قلنا ثم عار حان قوله في ظنه اي في قول المبند ع او
الكافر في ظن المبند قوله واما ما اعترضه القائل الخ
ارنكب اقل لا لا تتقال من الكلام على عدم
صحة التقليد وشان صاحبه والاستدلال على ذلك
الي الكلام على مذهب المقابل وهذا مبند
وهو في القام للتاكيد وعبر بالاعتراض في
ما تقدم له نظر الي قوله وهو الحق الذي لا شك فيه
ولا ظاهرا طرأ مذهب المقابل فتم التنازع في بيان
اعتزبه ومنه من هذا هو ما سلف كما سلف في نقل

المقتض وعز الدين والامد في قولهم بخر والنطق اي بسببه
كما انها ظرفية في باجر اقبله ولم وقد اجري النبي صلى
الله عليه وسلم الخ هذا من تحت مستند قوله فلا دليل
عليه في والي هذا المعنى الخ الا مثارة راجعة الي
ما تقدم ايضا حسب ما ياسب ذلك مع ان السنة
جارية على اناطة الحكم بالنظر وعدم البحث على
السراير وسوق كلام الغزالي على هذه السياق ليس
مناصبا للمعنى المراد لان التقليد عنده صحيح والنظر
مستحب والمقلد المصمم افضل عنده من الناظر الزايل
الذي لم يحضر النظر فخر الغزالي بعدم تحريك عقائد
العوام لئلا يترزوا عما هم عليه لما ذكرنا من ان
لوفال خلاف الغزالي قوله وانما يجب بث العلم الخ هذا
جواب عن سوال برذ غا ظاهر كلام الغزالي بان يقال
مقتضاها الخروج عن بث العلم الذي هو ما موريه فاجاب
عنه بما ذكر لكن يعقيد بان لا يكون قوله عين واما
ان كان فرضه عين فيجب بثه هو كزماننا هذا فيجب
تغيير المنكر الخ هذا امثال للمهموم وامثارة لطيفة
تغيير المنكر بقوله والناطقة الخ قوله والنظر في علم
التوحيد عطف تفسير على قوله درجة الاحتماد قوله
ونقل عن الامتداد بختم ان يكون مسببا للفاعل وفاعله
هو بعض الغوم وان يكون مبنيا للمفعول فيكون

مقطوعا

مقطوعا عامد خوله قال اي وقال نقل الخ وهذه النسب
وابن فورك قال القرافي هو عند المحدثين بضم الفاء في
وهو من العلماء الاجل في المنقول والمفعول وهو
من تلامذة الشيخ الاشعري توفي رحمه الله سنة ثمان
واربعمائة في ربيع خالصة اي في حكم الخالصة للذو
من دخلها او بقي معظمها خالصة لم يحصى عن بعض
السلف الخ ذكر في المواقف ان هذا الكلام المكتوب
امتلأ به من ينكر النظر على انه حديث فاجاب
بانه ان سلم المراد به التفويض الي الله ولا نعتيا داليه
ثم انه من اخبار الاما حاد فلا يمارض العقول اطع انه
وقال السبكي في شرح المواقف على قوله ان سلم انه ولا
نسلم صحته اذ لم يوجد في الكتب المصاح بل قيل انه
من كلام سفيان الثوري وقد حكي ان عمر بن عبيد
المعتز لم يما جعل المتزلة بين المتزلات قال له الخ
قال الله تعالى هو الذي خلقكم فتلكم كما فر ومسلم مومن
ولم يثبت منزلة ثالثة فبطل قولك فسميها سفيان
الثوري فقال عليكم بين العبادتين وحكي بختم
البنا للفاعل او للمفعول كما تقدم في نقل قوله عن الاما هو
جمع هو بالقصص وهو النفس والمراد به الاما اهل
الفضلال واما بالذو ما بين السماء والارض وجمعه
اهوية في الصبي الذي في الكتاب بضم اللام والمثناة

العقوبة المشددة قال الجوهرى الكتاب والكتب
 واحد والجمع كتابين وقال في القاموس الكتاب
 كرومان الكاتبون والمكتب كقعد موضع القلب
 وقول الجوهرى الكتاب والمكتب واحد غلط ويصح
 ان يقال الصبي في الكتاب ابي في جماعة الكاتبين انظر
 بيان ذلك في حواشي بن مسعود كيدى المحنة التوسى
 ولما توجه الى ابطال الوجه المتقدم جرى على الف
 والنشر المكنوس فقال اما الثالث الخ وكما قد مر
 لخصته امه وقصده التفریح ما هو اشتد من المصداق الخ
 في عندكم اخذ الدعوى جزئيل كان يقول هذا المثال
 مثلا بعض المقلدين اقوي ايمانا من بعض الناقدين والاقوي
 ايمانا افضل من بعض المقلدين افضل فاحدى مقدم من
 وجه الصغرى من دعواه لان قوة الايمان فرع ثبوته
 المتنازع فيه وهذه اعلا ما في اكثر النسخ من ان الجمهور
 يرون وجوب المعرفة وعدم الاقتضار على التقليد
 وبعضهم يرى ان لا ايمان للمقلد اصلا واما ما في بعض
 النسخ من ان الجمهور يرون وجوب المعرفة وعدم الاقتضا
 على التقليد وبعضهم يرى ان لا ايمان للمقلد فهو مع
 مخالفة لما مر في النقل لا تقوم فيه المصادرة الخ
 اخر الكلام وهو قول البعض وهذا لا يحتاج اليه وليس
 المقام جار على التمسك بالمرامى في مقام المصادرة دعوى

المستدل

المستدل ووجه ما استدلل به ولما اتمى الكلام على
 اعتراف الوجه الثالث بالمصادرة كونه من باب الالتزام
 انفع ذلك لا اعترافه بالابطال لانه من باب الحل والنقض
 فقال وايضا مما لا بد من الخ وكما قال وليعلم ذلك
 فالامر كذا اقترنا حتمنا النقطة في بالشكك وقوله
 لا يحقل النقيض بوجه من الوجوه لا باعتبار الذهب
 للجزم ولا باعتبار الواقع لما في نفس الامر والخارج المطابقة
 ولا باعتبار التشكيك للثبات كقولنا الواحد ربع عشر
 الاربعين فان ما علم ذلك بالدليل لا ينتقض عليه
 بوجه من الوجوه ولو فرض ان العالم كله توجهوا
 له بنقضه فلا يرجح عن ذلك لكونه حصل له عند دليل
 ولا يخفى ما في كلام المص من البطل لعدم وقايه بالمقصود
 لان الدعوى جارئة على رجحان ايمان المقلد ولو زاد
 فضلا ان يكون راجعا عقب قوله بوجه من الوجوه
 لسلم من البطل وكان الكلام تاما ولما ابطال الوجه
 الثالث بحسب ظاهر الكلام توجه الى ابطاله
 بحسب اخراج الكلام على الظاهر وبحسب التاويل
 فقال ولعله اراد الخ وهذه الارادة بعيدة من جهة
 القصد فلو عبر بحول يقال انه اراد الخ لكان البطل ويدل
 ان من اوليا الله تعالى من شأنه ان لو فرض ان الناس
 العلوم جميعا لقد ربحوا احياءها فيما بين طلوع الفجر

قوله وهو عشر الاربعين
 لا يتناول شيئا الا ربعين
 على خمسة اقسام
 واحد اربعين ولا شك
 الا اربعين ربع عشر

وطاوع الشمس قول في ان الحاصل الخ افاد به وجه النسبة
 قوله وتوقف العلم الخ جواب عن سوال يرد في المقام
 نظر الي ما تقدم من ان طريق العلم الخ لا يكون علم
 لقوله كالمناظر ان الحاصل له علم الخ اي اذ توقف العلم
 عن الصوري قوله في يجوز في قدرة الله الخ نقل ابن عرفة
 عن الشامل الخ تفاقم الجواز ونقل العصفه منحه
 الوقوع بالنسبة الي العلم بعد ان الله تعالى وصفه
 كما انه مكلف به وكونه مكلفا يقتضي انه مفقود
 للبعد واللقح التكليف الخ وجه عن الحكمة قوله
 في الدرر اي القدر يس قوله من طريقها المألوف فسر
 الطريق المذكور باطراف اربعة وهو قوله وهو لا جهاد
 الخ الخ الخ خبر منها بشرط ان اخرج اليه ثم يابينا هـ
 لما جري عليه الكلام كل طرف لما يباينهم بقوله
 وقدر وري الخ قوله ولو بالصين لو انما استعملت
 للشرط في الاستقبال وهو مع قلته ثابت وقد جوز
 المبرد استعمالها في الاستقبال كان قوله في الكتاب
 بغوة الخ اي يجد واجتهاد وقبل جهل بما فيه وقيل غير
 ذلك فخذها بغوة اي يجد بصحة غيره قوله علم كل
 شيء الخ نظر الي ما تقدم له في قوله تعالى وكنت
 له في الألواح الخ قال المفسرون معناه من كل شيء ويحتاج
 اليه في دينه وبه يبين معنى علم كل شيء

وان اراد

وان اراد بالاجمان ما ينشأ عنه من اعمال البر الخ قد
 سلف انه لما افاد عدم استقامة كلام الحق بحسبه
 ظاهره كان من الشأن ان يتكلم معه فيها بحسب قوله التاويل
 ومنها ما توجه اليه وهذا التاويل بعد ما تقدم وجهه
 بعده باعتبار اللفظ والمناصب ان لو عير بمخوك يقال
 انه اراد كذا كما قد مناه في ما لا يوجد في كثير من
 العلماء الخ هذا او ما بعده خارج عن موضوع المسئلة
 وان كان حسنا في نفسه فالمناصب ان لو قال ما لا يوجد
 في بعض من نظر ان الكلام فيها بينه وبين المقلد لا فيها
 بينه المقلد وكثير من العلماء قد سلم قد يقال انه يلزم من
 تسليم اعمال البر النائية عن الايمان كما اقتضت
 العبارة تسليم ايمان المقلد فتأمل الخ ان هذا الخ لا
 رجعة الي مضمون قوله وان بعض المقلدين الخ قوله
 على الموافقة متعلق بجهل الخ لان المقلد الخ هو وجه
 الخ حسنة قوله فلا يكون له عمل مخرج على قوله لا
 المقلد قال الجمهور الخ ووجه التبرع هو ان الجهل
 مشروط بالايمان لتوقفه في الجملة على النية وهي
 مستتعة من الكافر فليزعم ما قال الله وهو عدم
 العمل للمقلد وانظر قوله هو احسن حالا مع ما وجه
 به ذلك من قوله لان المقلد قال الجمهور الخ فتأمل
 قوله وتغلب العمل الخ هذا في المعنى توجهه ايضا لقوله هو

شارة

قوله وليس العلم الخ
 البوا وتقليدنا
 اذ ليس العلم الخ فهو
 صحيح

احسن حالا وانظر اني انا في هذه السبائك وبل في
المقام اضربيه واصلد راجع لقوله اني لا اشر
اصلا والمراد بالعلم هنا العلوم للمجلد ولقد شدد
مرهين الضاري الخ الو او تعليلية اي لا اترك ذلك اذ قد
شدد الخ وسوف هذا الطرف الاول وهو قوله وقد
شدد رهين الضاري الخ غير مناسب في المقام لانه
وان صدق على علمهم انه لا يفهم لك من جهة خلوه
عن العلم بل من جهة كفرهم وعدم ايمانهم والكلام في
الحمل الثاني عن العلم فالماسب سقوط الطرف الاول
فتأمل قوله ثم لوجبت في هذا الترتيب المذكور من
ايمه المسلمين بيان للمحسن والاعمال التي انصف بها
ما ذكر وفي ذكر ايمه المسلمين بيان للمحسنين والاعمال
ومشايخ الاوليا في المقام زيادة خروج عن موضوع
المسئلة على ما تقدم قوله قدوة المتقرب اي منفع
المتقرب قوله وما لهم عطف على بعد الحسن قوله ومن
العلوم بيان ما لهم علمه بتدبيرها عطف على من العلوم
وتم فيه لترتيب المعاني لان ثبوت العلوم بعد تخصيصها
وتحققتها وتاليفها بعد تخصيصها وان ثبوتها تعليمها وتمازجها
عوم وجهها ذلك مبطل للام فيه للتقوية لان
العامل مصدر وعمله بالفرعية فحسنت تقويته
يقال ابطل الرجل فهو مبطل اذ اجابا بطل واجتهد

المبطل

المبطل بابطال دعواه وقطع حجة وافساد ما تلبس به
بالبراهين القاطعة والدلة الساطعة حتي يذهب
مورعنا على انفسه ويهاهدهم بالمشاهدة وغير هاهنا
عامه في حق انقطع الخ هو اعيا فيما تقدم في الخ اختلاف
من الدين الخ اي الخ اختلاف يعني الخ اختلاف من
اطراف الدين وتلي بذلك عن اخذهم من امور الدين
المقوية المحرم بنوا وبلدتهم الفاسدة في لغاب في ادبي
مكرمة الخ هذه اجواب لوجيبنا ومكرمة بضم الراء فعل
الكرام والمرا دهم في المقام ما للعلماء من الفضل السنية
والمشاهير الدينية وجميع فاعل غابوا وعرة عطف على
مشاهدة قوله هي التي الخ المناسب هنا تشبيه الضمير
اي هما اللذان جسر اي مشاهدة ما ذكر وعرة وجود
ما ذكر تأمله والمراد بالجاهل هنا المناظر للمولف
ونظيره بها ذكر وليس هنا سب لانه يتجاسر عن
ذلك قوله معنا قف منغلغ بالجاهل قوله على ذكر الخ يغلق
يجسر في منزهي العامة الخ اي عباد العامة وغير
عن ذلك بما ذكرنا ظاهر المشاهدة من سبغ من رهين
الضاري وذلك فيه غرض منزلتهم واطراحها وصف
بعض المقلدين بما ذكر من التحفظ من المعاصي والزام
القيام بالامور لیسوا لذلك اهلا وانما هو من ان
العلماء وخاليتهم في معرض بكسر الميم وفتح الراء في

اللفظة التوبة الذي يجلي فيه العروس وكلي به هنا
عن ذكر بعض المقلدين في قالب ذكر العلماء نظر الرب
وصف بعض المقلدين بما تقدم من قوله يحفظ من
المعاصي ويلتزم القيام بالأوامر وذلك تناف العاصي
وهو لهم بمنزلة العرس للعروس ولم يأت
الكلام على الوجه الثالث وما يتفلف به اتبعه بالكلام
على الوجه الثاني من باب التلغ والنشر المعكوس له
لما قدم الوجه الثالث لطفة الكلام تأسي العرس على
ما ذكرنا سببه للطبع بخلاف اللغ والنشر المختلط
فقال وأما الثاني وهو ما حكاه الخ برره كتحضار
له وهذه العبارة ليست محررة لأنها تزعج أن الثاني
هو خصوص ما ذكر وقد تقدم أنه أطراف ثلاثة
فالمناصب أن لو جابا سلوب يقتضي ذلك لأن مراد
هذه القابل الخ وجه قوله فلا دليل فيه الخ قوله المراد
بالتمسك أي على وجه النظر قوله من الصجابة الخ بيان
للسلف الصالح قول حتى وصل عامه الخ يقتضي
أن العجايز والأعراب وأهل البدو ليسوا مكلفين
لأن تكليفهم من لم يكن أهلا للنظر تكليف بمحال
وهو منتف عندنا نعم ما اقتضاه كلامه بكسب
مذهب الشريفة المودريسي الذي يرى أن المكلف منه
من هو أهل النظر ومنه من ليس أهلا له لكن يلزمه أن

يدفع

يدفع ما عارض به مذهب المودريسي في شرح وطلاة
من أن المكلف لا يكون إلا أهلا للنظر والأثر والتكليف
بالحال وما في المقام من عدم أهلية الصبيان للنظر وما
يرغمهم ما تقدم له عنه قوله لا أن يكون حصل له الخ
نوع المدافعة لأن مجهول ما تقدم يقتضي أهليتهم
لذلك تأمله وظاهر هذا التأويل عليه أنه لا أن الأمر
بالتمسك بما وصل للعجايز ومن ذكر محين من معتقد
السلف الصالح والغرض أنهم ليسوا أهلا للنظر فيكون
ما حصل لهم إنما هو على سبيل التقليد وقد أمرنا بتابعه
فيقتضي ذلك أن التقليد وهو مطلوب المانع عن التبع
قوله وترك ما أحدثه المبتدعة الخ المبتدعة عنه جمع مبتدع
وهو كل من خالف السنة والمراد بها هنا البدعة في الاعتقاد
وهم على فرق ثم شرع في ذكر بعض من سبهم فقال من
الكفرية وهم الذين يثبتون للعبد قدر اختيارية
والرجعية لقبوا بذلك رجاءهم المعصية أي تأخيرها
عن الاعتناء والخيرية وهم الذين يرون أنه لا قدر للعبد
اصلا والروافض فرق من أهل البدعة وهم في الأصل
كل جند خرج عن بيعة إمامه ولقبوا به هؤلاء لرفضهم
بيعة إمامهم زبده بن موكنا علي بن أبي طالب رضي الله
عنهم وقالوا له نزل من الشيخ جيب الهبي بئرو عمر فاستمع
وقال لهم كانوا من بري جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولما لم يسع له التفرغ لجمعهم اشار بقوله وغيرهم
 وهم اثنان وسبعون فرقة كلهم في النار خبر وتفتقر
 هذه الامة الى قول مهالا وجود له في اعصار السلف الى
 مع ما ياتي عند ذكر ما اثر الصحابة وفضائلهم وهو قوله
 ولقد ادرى علي رضي الله عنه من المتبذعة ولا تخمهم
 فتعظم طهره ضرب تدافع لكن حمل هذا على انه من باب الكل
 فيكون ما ياتي مخصصا لعموم ما هنا في خاصهم وعامهم
 يعني التابعين وعلي نسخة في خاصهم وعامهم فالطرف
 لغوه وهو لا يتعلق باستقرار فيبقى لا يوجد على
 سبيل البدلية من الطرفين قبل اني مالا يوجد في اعصار
 هذا في خاصهم وعامهم قوله وذكر امثلة الى لفظ امثلة
 معجم لان المقام في عني عنه قوله ليتبين به المراد يعني
 في الجملة والمعتولة فرقة مع الفدرية قوله مستند
 لها يعني في الشرع ومستندهم في ذلك ما يرون من
 التزاد بين الرادة والامور والايح به الى لهج بالشي
 بكسر الهمزة كخرج يعني نطق به على وجه الاحتياج وان
 به ليظهر ان الله سبحانه بلغ الغاية والتشابه قوله حتى
 صار كانه الى التماسب لقوله لا يح به المصطفى الى ان
 يسقط لفظه كانه من طرق الغاية قوله وقوع الكائنات
 خبر عن قوله الذي اشتهر في من السلف قوله وان
 ما شئت الله كان الى عطف عليه قوله حتى ان جهله العصاة

اطلق

اطلق عليهم الجهالة وان كان هذا الكلام حقا في نفس
 نظر الي مقتضى الشرع فانهم في عذرهم ليسوا على
 صواب قوله وتوجه الاشارة راجعة الى ما جرى عليه
 الكلام مما احده المعترلة وانكار بالضم عطف على
 ما في قوله وتوجه هذا ما انكره الى لا على طريق البيان لفساد
 المعنى قوله وبديل عما هذا الاشارة راجعة الى ما جرى
 اول به ما حكى عن بعض السلف من قوله لان مواد هذا
 القابل الى قوله يخفى ما في دعوى القطع هنا لان التريب
 لجواب موطننا محمد بن عبد العزيز الدلالة على التقليد
 على النظر الذي اول به المصنف ما حكى عن بعض السلف وما
 اجاب به المحقق في هذا المقام فغير بين تأمله قوله
 بل نقول الى بل هنا انتقالية قوله هذه الالفاظ المشا
 راجعة الى الفاظ الطرفين الثاني من اطراف الاحتياج
 اذ المقام له فالانسب له اذن ان لو جرى على اسلوب
 بعيدة قري وحذر من النظر الى نظري انه مرجوح
 عندنا على ما تقدم من قوله واحتج بعضهم ممن يميل
 الى المرجوح بخبر منه قوله هي في الحقيقة الى هذا هو
 المقول ثم بين كنهه بقوله لان علم السلف الى قوله
 ليبينوا للناس الى اي من المعتقدين ان حقيقة يخرج
 عن ديوان العقل الى من تحققت له ما ذكره فلا يكلم
 معه ولا يلتفت الي دعواه قوله وبالادلة عطف على قوله

الفاخرة

وبالبراهين نور جعلوا اي علم السفة وقوله عما حوز
 دين الاسلام حزن الشئ محل حفظه ويصح ان يكون حزن
 نعمتي محزون والاصناف ببيان اي محزون الذي هو دين
 الاسلام وهذه الولي مذهبه المعني نور لما قد من الخ لما
 هنا طرقة اي حين قدم الخ وقيل حرف وجود ويصح
 ضبط اللام بالكسر وما مصدرية اي لقدوم الجيش
 والاول اظهر وجلة تريد استلاب خالية اي حال كونها
 تريد الخ قوله ذلك الخ انكب الاشارة البعيلة اشار
 الي علوم نية المشار اليه مر الخ ثم في المقام للترتيب
 الذكر والمعنوي ايضا قوله ونعاول المعوال باللام
 جمع معول بكسر الميم كمنزوحدة ينقرع الجبال
 والهدم بالذال المججمة بمعنى القطع وبالمهمل الهد
 هو استعمل الهدم في المحسوسات او في المعاني
 الخ انه في المحسوسات اصل وحقيقة وفي المعاني
 مجازية لا يجد العاقل الخ قد يعني الخ دعان يتعلق
 بخلافه اي لا يجد كميل لا يخرج به عن الخ دعان اليها
 اي الي اجوبتهم القاطعة والاشارة في قوله في
 جميع ذلك راجعة الي ما تقدم من قوله انما القوا
 في علم التوحيد الي هنا قوله ان يتجاسر اي من ان
 يتجاسر علي حذف الجار وهو مظهر كما اشار اليه
 ابن مالك بقوله وفي ان وان يطر مع امن ليس قوله

من

من زيادة بيان لجنس ارباح تلك الدخاير قوله فبالله
 ايها المقلد الخ الجار متعلق بخلافه اي فاسالك بالله
 الخ الظاهر ان هذا الخطاب للمقلد الذي جرم الكلام
 عليه سابقا واطقت عليه اسم المقلد نظرا الي ما استدل
 به ورسمها يستشعر من ذلك انه مسؤول به
 قوله حين خاصوا نظرا الي مقولهم وشبههم قوله وعظيم
 احنيانهم من اصابة الصفة الي الموصوف اي احنيانهم
 العظيمة في ولهم الواو حالية في ما هنالك اي من
 يقف لهذا الامر لولا المذكورين في دون عليهم بنصوص
 السنة كالامام البخاري والمام احمد بن حنبل والترمذي
 ثم مويد ذلك بغير ان البراهين كالشيخ ابن الحسن عاب
 بن اسما عيل بن بشير بن يعقوب بن سالم بن اسما عيل
 بن عبد الله بن موسى بن بلال بن ابي بردة بن موسى
 الخ شجري الصفي بن رضي الله عنه ولد سنة سبعين
 وما بينين ونوفي سنة اربع وعشرين وثلاثمائة
 وقبل اربع وثلاثين وثلاثمائة وكان جبرا عظيما صاحب
 النصايب المشهورة وهو امام اهل السنة والقاضي
 ابن بكريين الطبيب الباق لابن والامست ذوا ما الحربي
 قوله قائلوه بنهاب الخ يشير الي ان هؤلاء
 المبتدعة عتابة الشياطين ومن في قوله من يتران
 البراهين محتملة للاقتداء والتبعيضت قوله الذي

غايته المناسب للمقام تثنية الوصول وعابده
وفي هذه الغاية تنسأح كان الغاية فيها ذكر نصرة
دين الاسلام وحفظه وتكون كلمة الله في العلب
واما حفظ النفس والمال فبحسب التبع وبطريقة
الاستلزام وما جابه قبل من دعوى كون ما اعتر
به الخصم هو في الحقيقة حجة لانه ليس ظاهرا فيها
ادعاه لان حاصل مضمونه بيان سبب تاليعه
ايجبة السنة في علم الكلام والاشغال به وبشانه
وانفاق الدخاير في شخصيته وتناهي شان من
قام به تلك وعلوم رتبته وان بين الجهاد ورياطه
وجهاد السيوف ورياطه مراحل وانت خبير بآيات
هذا الكلام ينهض دليله فيها ادعاه نعم وجد
معلقا بخط المص على قوله حجة عليه له وهو ما نصم
ان المراد بدين العجايز على ما حققه الدين المشهور
بين السلف والخلف وبين من يحسن النظر ومن
لا يحسنه والخصم به على الحقيقة اهل النظر
الذين حصنوه بالادلة ويبنوا دقايق معانيه ودفعوا
عنه كل منفرض لا بطله مخفي عليكم بدين العجايز
بصرفة وتخصيصه ولا يخفى ان المقلد غير ساع في
شي من ذلك فليحذر ادقعا انتهى وهذا وان كانت
له مياسة بالمذعي مقتضية في مبادي الراي صحة

الاستدلال

الاستدلال به عليه فعند التأمل لا ينهض دليله لانه
جاء على النقص فيهما حكى عن السلف والتمسك على
وجه بطلان مقتضوده اعني المولى وهذا لا يقتضي
ان يغلب المحكي على المحتج بحيث يصير حجة عليه
لانه نعم لطل الاحتمال في السند يقتضي سقوط الاستدلال
به قوله وقد روي ان الاستاذ الخ انتع المقام بحكايتي
لما سبتمه له ولا سيما ابي بفتح الف قال في
القاموس اسما ابي بكسر الهمزة والمثناة التثنية
بلد خراسان قوله يا كلمة الحشيشين فاداهم بذلك
لانه شان العباد ولا يخفى وجه مناسبة هذه
الحكاية في المقام لكن يرد على هذا ان جبل
لبنان بالنشام والاسم ابي بالراف ولم يكن بالنشام
ومناسبة الحكاية الثانية في المقام الجريان ذكر
ابن قوري فيهما سلف عند قوله وتغلغل الاستاذ
ابن قوري انه قال لولم يدخل الجنة التي عرضها
السموات والارض من الم من يعرف الجوهر والعرض لم يغيب
خالية صاير له به مزيدا اختصا من ذكره هناك
لما سبتمه له ومنه روي ولما استنصر ايرادا
وسوال في المقام ونوجه الى تقريره ورده ابره الي
ذلك بقوله فان قلت اذا كان مراد عمر بن عبد العزيز
الخ وانظر قوله ما تناولت عنهم فانه يخفى في قوله

فيما سبقت بل نقول هذه الالفاظ لان التأويل
عند التأمل لا يثبت دليله حيث يصير حجة على الخصم
نعم ابداه في السند يقتضي سقوط الاستدلال به
فبين الجاني والخفي جميعا بين الالفاظ الخفية والحق قوله
وهو ان الاستدلال بالبرهان في هذه الحكاية
لم يظهره مقاسبة في المقام اللهم الا ان يقال لما كان
من اطراف الاستدلال على القول بصحة التقليد
ما نقل عن ابي الفورك كان من المناسب ان يفرق
في الرد لما بين سبب ذلك المتقول وان يثبت به
جميعا للحكاية بغير قول فسمع هاتفا هو من يسمع ولا
يرى شخصه فان قلت اذا كان الخ يحدث فيها
تقدم له من قوله بل نقول هذه الالفاظ التي ان
قال هي في الحقيقة حجة عليه لانه لا التأويل اخرج
النبي عن ظاهره ولا يكون حجة على الغير نعم
يسقط بسبب الاستدلال قوله وذلك ابي مروح المراد
قوله مثلا يصح رجوعه لقوله وذلك ان يقال ابي
مثلا ولقوله في جواب السائل ابي مثلا وان كان
الزمان اذ ذاك الخ مقتضي هذا الكلام ان هذا الامر
في ذلك الزمان ليس عاما في العجايز والصبيان
اذ غاية ما دل عليه ان ذلك الزمان لم يخل عن بقية
السلف الصالح الخ فياين هذا مية او لا هذه البقية

واهم

واهم واعينهم واين هذا من اطلاق قولهم عليهم
بدن العجايز وعليهم بدن الصبي مقتضي للاغتراف
على اتباعهم عموما وفي السنن جمع سنة بمعنى الطريف
في شمل العقائد وغيرها قوله مثل انما علم السلف الصالح
او نسبهم او صبيانهم هذه جموع معرفة وهي من
الفاظ العموم فيجوز الكلام على ايمانهم عموما وصبيانهم
كذلك وفيه شيء ينظر الي قوله احكام العلماء قوله
فلما هاجت الخ مرتب على طرف السند في قوله ويدل
على ذلك الخ وما بينهما امتزاج وانظرا ايضا قوله لم
يجل عنه بقية السلف الصالح الخ مع ما تقدم له عن
بعض السلف عليهم بدن العجايز وجواب عمر ابن
عبد العزيز رضي الله عنه عليك بدن الصبي الذي
في الكتاب فانه لا يثبت دليله فيما استند اليه في
الجواب لان ما تقدم يقتضي تحجب ظاهره عموم
العجايز والصبيان وما هنا يقتضي التخصيص من
ذكر من بقية السلف الصالح قوله التلويت الخ
بالمثلثة هو التخليط وعلى هذا يدع متعلق بامس
قوله التي اتقوها بين هذا امر ضعيف بالانتماء
الي ما ذكر ضرب تدافع لان ضعيف النظر لا يقوى على
ذلك قوله ولا ظلمة القيادة عطف بيان على قوله وان
الجوء الخ الي حرر دينهم الاضافة بيانية قوله

ولهم القوة الواو الحال قول امام حوزة بينهم الامانة
هذه امفعول قوله لو خوف ائمة وقد اضيف اليه
فاعله وانظر مفهوم قوله بدفعون عنهم الخ مع ظاهر
قوله فامن من التلويث باقدار البدع الخ فغير شبه
لذا افع لان ظاهر ما تقدم يقتضي الامن من ذلك
التلويث باقدار البدع وذلك يقتضي الامن من سبيل
البدع عما ذكرنا من قوله لكان احالة على
جهلنا هو لا زلة ايضا نظر الي صدر جوابه لانه
جار على ائمة ونساء وصبيان بغية السلف ولا يخفى
ان هذه ابعثت اليها وبعض النساء والصبيان وهم يهولون
قوله ابطال جميع بطل وهو الشجاع قوله لمنافعة الخ اي
مقابلته ومدافعة العدو وقد ظهر مما سبق ان
الوجه الثاني جار على اطراف ثلاثة طرق ما حكى عن
بعض السلف انه قال عليكم بدب العجايز والطرف
الثاني ما حكى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
في جوابه للسائل عليك بدب الصبي الذي في الكتاب
الخ وقد اتمى الكلام عليهما والطرف الثالث ما حكى
عن الفخر عند موته اللهم ايماننا كايان العجايز واليه
نوجه بقوله وهذه ايضا حال الفخر الخ الا ان
راجعنا الي ما تضمنه الكلام قبل نظر الي قوله
حتى كان المخرج يعزفون ما يخصهم في دينهم اكل معرفة

لانهم اكسبوه قوله فامن من التلويث الخ قوله حوزة
دينهم المأمون من صفا عقابدهم والحفظ مما يكرهها
وايمنا مصدر امن يبيح ايضا اذا رجح اي كما امر
الضعيف بانواعه من الصفا مع قهقهة وحفظها وهذا
احد طرفي علته الميل والدعا وافاد الخ بقوله لانه
موصوفين بتشتت فيه الفكر الخ لانها مركبة مما
ذكرها في علته امر الضعيف بانواع من ذلك لانه صفا
عقابه وخوف الوقوع عليه في بدع اهل قوله واقل
ما فيها اي واراد ان التشبه قوله عن حمل ذلك اي
التشبه بقوله ضعفتهم اي ضعفة اهل تلك الزمنة
قوله انهم عرفوا الخ هذا عما تقدم بحرف العلة اي لانهم
و يرد علم في هذا المقام نحو ما اورد هو عند قوله
فان قلت ويلزمه ايضا ان يكون شأن العجايز
في زمان الفخر هو صفا المعرفة عمومها وهذا في
غاية البعد قوله هذه امارة والله اعلم ما جري
عليه هو تاويل ولد اقال هذه امارة والله اعلم
والخروج عن الظاهر لانهم الخ عند تعذره والى تعذر
اشتمار بقوله واما حمل الخ وكانه عبر بالجد للتعامل
لان ما قبله جار على سبيل التأويل ولا فائده
التعريف نحو واما اجراوه عا الظاهر على ان جري
هذه الجملة عا هذه الخ أسلوب بعد تعذره ان هو لا

العجايز المذكورات منها من المعرفة والحفظ مما
يكدرها غير مناسب لأن ما نزلها يقضي أن لا موقع
لهذا الجدل فالمتأنيب أن لو جابه في أسلوب يقتضي
الجرى على طريق التنازل وأرخا العنان كان يقال وأما
جمله على طلب الاعتقاد التقليدي فلا موقع له لها
تقدم من أن شأن عجائز تلك الأزمنة صفا المعرفة
والحفظ مما يكدرها وليس تنزل فقبل بانضمام
بالتقليد فيمتنع أن يقصد بذلك اللفظ أنه دعا
بسلب المعرفة قوله والألا نتقال هو عطف عليه
بسلب قوله وبج إيمان صاحبه الواو فيه الحال قوله
والدعا عطفه على نسب بالمقام الغالب يكون مستنتجا
عما قبله ولولا هذا ما سبغ ما قوله ولهذا
مال الفخر إلى هو جار على أن العجايز المقلد أن لم يقصد من
الأمم بدعا به فخرى هفا على طريق التنازل وأرخا
العنان فقال ولولا هذا في العبارة شئ كان
معنى الكلام ولولا هذا أنه أراد كذا الواجب أن
يجعل على غير المراد أنه إذا كان المراد بقولهم اللهم
إيمان العجايز المقلد أن لو كان يكوت أراد اعتقادهم
فكانه قال ولولا هذا أنه أراد اعتقاد العجايز لهم
أن يجعل على أنهم اعتقادهم وصواب العبارة أن لو
قال ولولا هذا أن ظاهر كلامه في العجايز المقلد أن لوجب

الخ

الخ قوله وهو عدم الخ تفسير للازم مقتضوما حال من
اللازم قوله معرفة هو الضمير أن عابد أن على الفخر
والمنفصل نوصيد للمفصل المحفوظ من باب التوكيد
اللفظي قوله وقد يحتل الخ كأنه أتى بهذا البيان السند
طلب عدم خطور الشهاب بهالة الذي جرى عليه
قوله لوجب أن يحتل الخ وقال وقد يحتل لأنه لا يقين
في المقام ما علم به ومن في قوله من حال ابتدائية
وفي قوله من الولوج بيانية لقوله حال قوله وتلقى
الشبهة عطف على يحفظ قوله على ما يظهر الخ هو سند
لقوله ما علم من حاله من الولوج قوله ولقد استوفوه
ابن سرفوخة قالنا والهمزة ترايدتان والضمير عابد على
الغلاسة واصحاب الخ هو قوله من شئ هو امر
اصنافه ما كان صفة قوله ولهذا الجذر الخ الاستمرارة
راجعة لمضمون الكلام من لدن قوله ما علم قوله
القرن الثامن عشر الخ ضبط القرني بفتح القاف واسكانه
وقال ابن الفصاح بالاختلاس ولعله رأى أن ذلك
ماخذ الخلاف في ضبطه بما ذكره وأما ما عند المحتجب
من فتح القاف مضعف فبأية نقل الوائش بسبب
من غير تضعيف ونقل غيره السكون كذلك ونقل
الختلاست فبذلك الخ طرا في كلتا آبي ذلك قوله من
تحقق كلام ابن الخطيب الخ هو ذا مغول والمراد بـ

الخطيب الفخر الرازي والصغير في وجده على كلام ابن
الخطيب ونحو هذا ما لا ينبغي أي من الدخول والقصور
قوله وقال انشدني وفي بعض النسخ باسقاط الواو
وهي انسب وهو من كلام الفخر قوله بن تيمية
هو من المشاهير لكن لم يرض حاله كتب من الامعة
وقد نقل عنه انساب تودن بيد عنة اورند فنه
وبعضه في الدين واهله وعلى هذا الكلام من
الامام الفخر يلتفت اليه وكان المصنف لم يطلع على ما نقل
عنه حتى التفت الي كلامه هذا او جابه في المقام
او اطلع عليه ولم يصح عنه قوله لنفسه افاد به ان
البين بين هو قائل ما من عند نفسه قوله يحصل اسم
كتاب للفخر في اصول الدين قوله في اصول فينقل
تخذوف على انه حال من يحصل وهو مفتوح اسم
مفعول ويصح كسره على انه اسم فاعل قوله علم بلاد دين
لان فيه ما ينافي الدين قوله اصل القليلة الى الاصل
هو اشتد الكذب والمقصود هو محصل الامام فهو
منعلة تخذوف على انه خبر عن اصل القليلة والحاصل
والتحصيل كل واحد منهما كلف لتأليف بعض
تلامذة الفخر فيجوز ان يرد ههما في المقام تودن من
باب اطلاق اللفظ وارادة معناه البعيدة لان معناها
الغريب هو التأليف الفخر وما ذكره بن تيمية في جانب

الفخر

الفخر يلتفت اليه بما سيف من نقل اطراف تودن
بيد عنة اورند فنه الى قوله قال اي ابو عبد الله الرازي
عن ابن تيمية اعني الزلازلي قوله بيده اي ابن
تيمية قوله قلت الى توجهه الى ثالث مما مل كلام الفخر
والاول هو قوله قبل قد عا بصفا المعرفة والثاني
هو قوله ولو الى ولما انعم المحلل الثاني بكلام الفخر
الذي شأنه الطول كان من المناسب عند انتهايه
والتوجه الي ما هو من نضر فانه ان بقوله قلت فتأمل
وانت خبير بان هذا المحلل بناسب ان ياتي به على
هذا الوجه لانه يقتضي الخدش فيها ما سيف له من
المجملين الذي هو بصدد تقريرهما فالمناسب له
اسقاه وهذا المحلل هو بنفسه المحلل الذي نرض
اليه قبل على وجه ابطاله والخدش فيه بقوله وما
مهم على طلب اعتقاد التقليديين فيودع الى قوله
مناسبة اقدام العقول الى اقدام بالفتح جمع
قدم وبالكسر مصدر اقدام وهذا الكلام ناظر الى
جانبه تعالى وذلك ان ذاته تعالى وصفا لانه لا يحاط
بها علما فلو بلغت العقول ما بلغت وهي معقولة عن
الوصول الي ذلك ومنوعة عنه ومنها اقدام لغز
لمصنف الامام الفخر فيكون القابل قد جرى في المقام
على التورية وهي ان يكون اللفظ معنيان قريبين

فيطلق ويراد به البعيد والمعني البعيد هو المفقود
قوله واكثر سجي الخ من باب التخصيص على ما واحدا
الخ جابه لكون المقام للاختصار وانظر ما عند المحققين
هنا وبعده قوله اذ ب و وبال الوبال هو الجنة عليه
ويجمل ان يكون عطف علي اذ ب من عطف التفسير
او من عطف السبب على المسبب قوله وكلم من رجال
هذا توجه الي ما هو من باب النسب قوله وكلم من رجال
قد علت الخ تفرج ضمنه تفصيل في الاحتمال الثالث
وحيث ان عني التفصيل محمل راجع لكلام الخ والمقام
ان توجهه مستقلا بغيره من المحامل قوله ويجمل
ان يكون الخ هذا محمل خامس لكلام الخ والاستدلال
راجع لمعني التلطف والندم والضمير في قوله اذ هو
عائد على الاقتصار المفهوم من المختصر ان راجعة لمعني
التلطف والندم والضمير في قوله اذ هو عائد على
الاقتصار على القدم المزمع وهي في حال مجاز الخ ياتي
هنا من البحث ما سبق عند قوله كما هو شأن
عجائز تلك الزمنة قوله وهذا الخ ان هذا الحرز
الخ لما انهي الكلام على ما قصد من المحامل نظر الي
قول الخ الملم ايماننا كما بيان العجائز انتقل الي ما هو
معلق ببحث الوجه الثاني فقال وهذا الخ الاستدلال
راجع الي ما تضمنه البحث من ان حال عجائز تلك

الارمنة

الارمنة الخ عتبا بالعتايد وتخصيلها على طريق المرفق
مما لا بد منه وحال علمهم وان شأهم الذب عن
ذلك الحرز وما ياتي على مضمون البحث على ما انقضى من
كونه الحرز في الزمان ليس بما هو وكان في ذلك
البيان نوع خفا لنبهه بما يشكك الفطنة فقال
اذ انقضى الخ قوله في ذلك الخ مرفعي الذي مصدوقه
الرد الي حرز العجائز والدعا به قوله لعدم الاعتناء به
يجمل ان يكون تقوية في سند الما يليه الذي هو قوله
فلا مدخل له الخ ويجمل ان يكون تقوية لقوله اذ
لا انقضى الخ وقدم المخرج على السند لان يستدعي
طولا ورجوعه الي الاول امس من جهة اللفظ والي
الثاني امس من جهة المعني قوله ولهذا الخ هذا
الخ الاستدلال راجعة الي مضمون عدم الاعتناء
اما اهل البادية ومن بعد عن سماع الخ قرن اهل
البادية بقوله ومن بعد الخ ليوذن بتخصيص من
بعد منهم وان المراد هو من بعد عن سماع مطلق
العلم قوله ان نصحت لم تقبل الخ الثاني في نصحت
وما عطف عليه هو اذ هان المذكور قبل وجهه
ان نصحت راجعة لقوله ما يلة وان علمت راجعة
لقوله جامدة وان فهمت راجعة لقوله صعب على
اللفظ والنشر المشوشت قوله هو امره في الحديث الخ

وعليه انشد بعض
 هذا الزمان الذي كنا نأذنه في قول كعب وفي قول اسعد
 ان دام هذا ولم يتجدد له غيره لم يتك بيت ولم يخرج يلود
 قوله واما الاول وهو قوله فان ابوا كبراي وهو
 ثالث الوجوه التي استدل بها بعض من يري
 صحة التقليد وجايد كره بحسب المعاني المتحصرا
 له ولا يخفى انه جار على الطرفين الاول من طرفه
 وسباني الكلام على الطرفين الثاني عند قوله
 والي هذا المعنى اشار ابو بكر بن قزوين بقوله
 لو لم يدخل الجنة الخ قوله فانا اعجب الخ جواب لما
 قوله من له الخ هو فاعله بدكر قوله فاي مدخل الخ
 الخ مستغنى عن انكاري وانتي له سند الغول فان
 اعجب وينبغي ان يعلم ان الدلالة تعتبر بحسب
 المعنى فلا مدخل للالفاظ فيها والمعتبر الثاني
 قوله وما استشهد الخ ما تعجيبه وهذا ما باب
 الترخص ايضا ما ذكره في صحيحه وهو مناسب قوله
 ولم يبر فوال الخ الواو جالبه قوله فيها اي البلاغة قوله
 احدها وصف للالفاظ قوله وهل هذه الخ قول الخ
 الخ مستغنى عن تعني النفي اي ما هذه والاستغناء
 لاجعة الي المذكور والتلات وهي ما تضمنته
 قوله وما اعجب الخ وقوله من يقول الخ والغول بانهم

كانوا

كانوا يملكون المقصود من فن البلاغة الخ قد ظهر
 ما في الوجه الاول فالتناسب عدم الترخص له
 وان الخ الي ذكره فالتناسب تاخير عن الوجهين الاخيرين
 كما يقتضيه صنيع المؤلف من تقدم به عنهما قوله
 وانما يصح الاستدلال الخ اي على صحة التقليد لا يقتضيه
 ما تقدم لان الاستدلال الذي تقدم به يقع في تركه
 ولو ثبت له اي عنده ترك ولم يعرفوا الله الاول للحال
 قوله في اي من كتاب الله الخ في اي جمع اية وتخرج
 ايضا عايات وايضا قال الجوهرى والابن من كتاب
 الله جماعة من الترخص وهي توقيفية وروية وصحة
 هذا الاستدلال اجماعا لقوم قوله لو ثبت له الخ قوله
 كل مو من انظر ما فيه من الترخص قوله وما اخرج
 من يعرف الخ الترخص لفظا مستقلا في معناه ليلوح
 بفتح الواو ويعبر والتقيصة التي اشار اليها هي التي
 تضمنها قوله ان الصياغة ما نزل الخ قوله لعظم متعلق
 باخرج قوله ولقد تقطع الخ انظر ما تضمنه المقام من
 تضمنه لادب امته من ايما الصياغة وما ذكر بعده
 على علم زمانه عموما في دعوى يلد دليل وعطف
 منه على الدية من عطف خاص على عام قوله ولقد
 ادرك عا رضي الله عنه الخ هذه الترجمة الي الكلام
 على ما اثر الصياغة رضوان الله عليهم وعند التوجيه

الي ذلك فقدم الكلام على ما ذكره الخلفاء الاربعة
رضي الله عنهم ولا يخفى وجه مناسبة ذلك وقدم
مولا ناعلي رضي الله عنه عما من عده وان كان تقديم
مولا ابي بكر ومولا عمر ولا تغدير مولا فاعثمان
او لا ايضا على المشهور من تفضيله على مولا ناعلي
لان له مزيد اختصاص بالمقام من ادراكه زمن
المباعدة بخلافهم قوله ان ختم الامم جوايا اضطر
النسخ هنا في بعضها ان يجدوا يحجم ويعد هذا
وفي بعضها يحاورا بين من التخير وفي بعضها
يحاولوا وامن حار اذا رجع اي ان يطبقوا جوابا
قوله ان اصنع على الفاتحة الى الوتر يكسر الواو اسم
الحمل الثقيل والحمل مطلقا وما قاله مولا ناعلي
رضي الله عنه وكبر وجهه ليس ينبغي ان
الكتب المنزلة مائة واربعة كتب وقد تضمنت
الاربعة وهب الخيل والنوراة والزيور والقرآن
جميع المائة وتضمن القرآن الثلاثة وتضمن
الفصل منه جميعه وقد تضمنت الفاتحة الفصل
فاذا تضمنت الفاتحة الفصل المتضمن للقرآن لمن
عد له من الاربعة المتضمن للمائة لزوم تضمن
الفاتحة لجميع الكتب المنزلة فلهذا ما ياتي ما حكى
عن الامام محمدي رضي الله عنه غير مستبعد في جانبه قوله

وقال

وقال

وقال صاحب اسم عليه وسلم انا مدينة العلم وعلي بابها
التي قد اختلف في هذا الحديث فمنهم من صححه ومنهم من
ضعفه وقال ابن جرير هو حسن قوله العجب العجيب
ما ينبغي منه ووضعه بالعجب مبالغة في ذلك قوله
ان معضلات المسائل الى المعضلات ينسلك المصنف
وكسر الضاد الجمجمة جمع معضلة اسم فاعل من اعصل
الامر اذا انقلقت ولم يوجد له منفذ واصنافه المسائل
من اضافة الصفة الى الموصوف اي المسائل المعضلات
قوله ككونه الاثني مثلا لفظه مثلا المقام في غيب
عنها وقد سبق له مثله وكان اعنتاه بالابضاح
هو الذي اوقعه في مثل هذا قوله على البدرمة عطف على
جوابه من باب عطفت التفسير قوله صار ثمنها تسعا
يعني واسترسل في خطبته وكانت عينيه ولم
يقف وهذا هو جوابه والضمير في ثمنها عائد على
الزوجة ووجهه هو ان المسئلة اصلها من اربعة
وعشرين للبنين الثلاث عشرة عشر وللبنين
السدس ثمانية ونيفي الزوجة فيقال لها فيراد
ثمنها ثلاثة فتصير في تسعة وسبعة وعشرين
فياتي ان ثمن الزوجة صار تسعا فينقص لكل
واحد تسع ما يبطل قوله صحيح الحق من اضافة ما كان
صفة اي الحق الصحيح قوله اعطاك اي الى آخر قوله

فقال ايها اول قول وفيل الوالوالحال قولها ايها الثلاثة
 قوله المجموع صفة للثمانية الجارية على الاربعة
 قوله لذلك اي بما اكل قوله ما منحكم اي اعطاكم
 قوله ما منحكم اي اعطيتهم ما قوله خلف سواك
 زوجة ولما الخ بيان هذه الفريضة ان اصلها من
 اربعة وعشرين ونصف من ثمانية وهو نهاية المترك
 وذلك ان فرض الزوجة الثمن من ثمانية والامر
 السدس من ستة والبنين الثلثان من ثلاثة
 والثلثة مع الستة منذ اخلت فيكنتي بالستة
 وهي مع الثمانية متوافقة بالانصاف فامزب نصف
 احد هما في كامل الخ خرج لك اربعة وعشرون
 للزوجة عنها ثلاثة وللأم سدسها اربعة والبنين
 الثلث ستة عشرون يعني واحد للعصبة ودم
 اثني عشر اواختا للذكر مثل حظ الانثيين
 فهو منكسر مباين امزب عدد رؤسهم وهو
 خمسة وعشرون في اصل المسيلة يخرج للاثمانية
 ومنها نصف من له ثلثي من اصل المسيلة اخذ
 مضر وباقيها مزر في المسيلة فلل زوجة ثلاثة
 مضر وبة في خمسة وعشرين بخمسة ومربعين
 وللأم اربعة ثمانية والبنين ستة عشر باربعماية
 والعصبة واحد خمسة وعشرين لكل ثلثان وللأخت

واحد

واحد قول والقديسي محقق الرباني عنده هو على حذف
 مضاف اي عند صاحب قول ربني يعني بني وكبر قول
 وذلك اي ما كثرت الشواهد عليه الخ قوله ثم هو مع
 هذا الخ الضمير عابد على مولا نا عا رضي الله عنه بعد
 تمام ما قصد من الكلام على ما ترموه نا على واتبعه
 به نظر الي ان مولا نا عليا شهد له بانه اعرفهم بانه
 وهو من جملة ما ترو قوله يقول في عمر فاعل يقول هو
 مولا نا علي قوله ما رايت اعرف من عمر الخ تحمل الرواية
 على البصرة لان ابن خلكان نقل ان ابن المسيب ولد
 لثنتين من خلافة عمر وهي عشرة اعوام ونصف
 فيمكن ان يراى بالنظر فيها لا سيما وهو ابن المسيب
 قوله مكاشفا بفتح الشين اسم مفعول اي مطالع
 بالغيب ثم اظهر جهة المكاشفة المذكورة بقوله
 لا يقدر ينهه شبه الا كان الخ قوله مالا دليل عليه
 ولا اماره الخ اراد بالدليل ما يدل قطعاً وبالامارة
 ما يدل ظناً وجزمي على التفرقة بينهما كالمناطق
 بخلاف اهل اصول الفقه فهم يطلقون الدليل على
 ما هو اعرفه وعدم اكتر اشارة الخ الاكثر ان يقال
 المثلثة الاخيرة المبالة يقال لا اكثر من به اي لا ياتي
 قوله عن علم اليقين الخ يقال علم اليقين وعين
 اليقين وحقة اليقين فلم اليقين ما تحصل بقاطع

البرهان وعين اليقين ما يحصل عن مشاهدة العيان
 وحق اليقين تخفيف صورة العيان وفروق
 السبوط بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين
 نقلا عن عوارق المعارف فان الاول ما كان من طريق
 النظر والاستدلال والثاني ما كان من طريق الاستشوف
 والنوال والثالث ما كان بتحقيق الامتصاص عن
 لوت الصلصال بوم ودر ايد الوصال قوله ولا قطاعة
 الغير الخ يقال قطع الامر بضم الظا المشددة فطاعة
 استندت منها منه وجاوز المقدار في ذلك قوله
 تلكا اي اضمحله وذهب قوله الصادق اي المحبر بالصدق
 وقوله المصدوق اي المحبر بفتح الباء بالصدق قوله
 وقال عليه الصلاة والسلام الخ انبغ ما ترمو كان
 عمر مما ترمو لنا عثمان رضي الله عنهما الكون
 تابع له في الخلافة ولست تخم ذكر الخلفا بالا فضل
 ليكون ختامه مسل قوله وروي انه لم يرفع الخ
 لما كان شأن المساجي منه العلو المعنوي وشأن
 المستحي عدم العلو خفيفة جاب قوله لم يرفع الخ
 وليس كما يوهيه الظاهر من تبون المهمة له تعال
 كان ذلك محال في حقه تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله
 وذلك اي الجيا قوله الذي هي اي المرافقة قوله كما هي
 انه نقلي قوله لو كشف الغطاء الخ اي غوامض خرق قوله

ما از داد

ما از داد يعقبا اي لتناهي معرفته ويعقبة ناسه
 نقلي قوله ما فضلكم ابو بكر الخ يقال فضل بفضل كنصر
 ينصر وعلم يعلم ويقال فضل بكسر الفاء بفضله
 بضمها وهي مركبة من الاولين ويقال فضلت
 فضله كفضلت اقلنته اي غلبته في الفضل فاننا
 فاضل وهو معقول وهو لا لبق هنا قوله وقوله
 بالبناء للمعقول اي وضع وجعل في قلبه قوله وانه
 لحسنة الخ وجه كون عمر حسنة من حسنان اي بكر
 انه هو المولي له الخ لا في قوله وما عسي ان اعد الخ
 لما هي السلام على ما تر الخلفا خاصة اتبعه بالسلام
 على ما تر الصحابة عموما ولا يخفى وجه مناسبة
 ذلك وما في قوله وما عسي استغراب ابعاد ومن
 في قوله من يأسن للابتداء فيكون مغاد التركيب
 استيعا درجا عند يأسن الصحابة قوله ما ترفع
 عطفت نفس بر عا قوله يأسن قوله والزهم كلمة
 التوقيع هي كلمة الاخلاص وكلمة الشهادة واصيب
 للتوقيع لانها سببها من اضافة السبب الى المسبب
 قوله ولا يكون كذلك الخ اعتراف بين علي وفاطمة
 الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم قوله مقترنين اي
 فاعترفا عا جميع الخلف وظاهر هذه الكلام من لدن
 قوله وليفي في امامتهم اي قوله ولقد اسما الفخر في الصحابة

عموما وما يلوح من بعض الاطراف لا يناسب الاخصائهم
 تأمله في المسائل المعضلة وقد تقدم معنا
 وهي اي السادة المزمومة من اسي فير خلسة
 بضم الخ اسم ويغنيها مصدر والمناسب هنا الاسم قول
 اذ تعلم بالضر ومن ان اكثر هو الي جمل ان يريد الخ بالادلة
 اصطلاحية وعليه فاجرا الكلام على الاكثر مدخول الاذ في
 بين الاكثر وغيرهم لعدم وجود الدلة في ذلك الزمان
 ويحتمل ان يريد بالمعنوية وعليه فقوله اذ تعلم بالضر ومن
 الخ ممنوع قوله وكان مقابلة الخ فثبتت حل الدلة على
 اصطلاحية وهو غير مناسب والمناسب ان لو جرى
 على طريق الاستفسار كما قد من قوله بالتمسك وموجه
 في المقام فلا يتم على اعتبار من الكلام قوله وصور
 تركيبات الادلة يحتمل العطف على قوله باصطلاحات
 او على التمسك والاول اولى لان المقصود الخ من
 لقوله لم يعتد بها الخ قوله بما يستلزمه اي الحق قوله
 فكيف ما حصل الخ الضمير المستتر في حصل عابد على
 ما يستلزم المقصود قوله والنفس الزكية هي ان
 الكلام جار على السلف عموما لانه هو المناسب لما
 راعه في المقام كان الخ موافق في مقابل الاكثر وعليه
 ثاني مناقشة في قوله بل عقل من استنبط الخ قوله والي
 هذا المعنى اشار الخ هذا هو الطرف الثاني من طرف الوجه

المول

الاول والخشارة راجعة الي مقصود قوله في قول
 والنفس الزكية الخ وطرف قوله وانما احدث المتأخرون
 قوله في ذلك اي في جانب الله تعالى هو فليس في قول
 ابن قورك الخ انظر قوله فليس الخ هو بحسب ما حمله
 والا فالظاهر من قوله لو لم يدخل الجنة الخ الدلالة على صحة
 التقليد نعم لو دفعه بايد الاحتمال غير مدعي المستدل
 فيه فلا يثبت صحة كان مناسب قوله الغربة هي الضيق
 عن محمد قوله وقد كان سائر الصغار الخ جابها مشاهدا
 ومسند الماراه في المقام من ان السلف الصالح ليس بهم
 مقلد او هذا لا يثبت له مسند الا لو كان قوله في
 رجموا الخ بعد ظهور الحق اي لكل فرد من ومنهم وليس كذلك
 اذ يحتمل ان يكون رواسم هو الذبي ظم لهم الحق وغيرهم
 قلدهم قوله بدون بضم الذا الجملة وبعده باموحد
 يكون دون ويدفعون قوله دونه اي الذين لم يعلم الصدق
 يعني علامته قوله فكيف بالعرب اخذوا حروبي وانت
 خير بانه جار عا ما هو اخص من المدعي اذ المدعي جار
 على الصحابة عموما الشامل للعرب والنجس قوله ولقد
 دعي النبي صلى الله عليه وسلم هذا اسند عموم ما قبله
 قد جابه استنها الماراه في المقام من ان السلف الصالح
 ليسوا مقلد بن عموما وهو لا يثبت له مسند الكافي الامداد
 بعد من قوله ولقد كانوا يفتخرون الخ قوله ولقد اقام بينهم الخ

وعبر ذلك كله من حواشي العرب اي اطرافهم كالروعات
 قوله فطال بوه بالاية الخ اية الرسول ما يدل على صدقه
 وان لم يتخذي بها فان تخذي بها معجزة ايضا وفي اعم
 من المعجزة قوله لسياسة الخلف الخ يقال ساس الرعية
 يسوسها اذا امرها ونهاها بلين قوله مع كمال المعرفة
 اي مع فهم قوله وبالفكر البسيط الخ وصف الفكر بالبسيط
 مبالغة وهما معني والباقى بالفكر طرفة متعلقة بحصل
 قوله بتعليم الخ الخ من اضافة المصدر الي الفاعل
 ويقال لكن بكسر الكاف لكنا ولكنة فهو لكن اي لا يفهم
 العربية لجملة لسانه سواء كان هو في النسب عربيا
 ام لا قوله ذي العي يقال عي في النطف كرضي اذا عيا
 بكسر العين حصرة الكلام قوله وقصور الواو بمعنى
 مع وهو منصوب على المعية اي بتعليم الخ الخ وذي
 العي مع قصور العقل قوله للابله فيتعلق بتعليم او يحصل
 والابله الغافل مطلقا او عن الشرا ولا حقت الذم
 لا يميز معه والمناسب في المقام الدول قوله والبلد
 هو جامة القرحة قوله ما يخرج الخ فاعل يحصل والفهم
 به عايد علي الخ لبله قوله مع عم نوره البسيطة
 كلها الخ البسيطة الارض وعموم نوره صا الله عليه
 وسلم اما معني ظهور الشريعة حتى سمعها المواقف
 والمخالف او عموم النور الذي اتي به في القرآن لجميع

عليه
 ما يخرج

الخلايق

الخلايق اي بنا تلاوة وسماعا وعموم رحمة لجميع المؤمنين
 دينيا واخري وللكاثرين دينيا بتأخير العذاب من المسيح
 وغيره ونزد على هذه امنا فتنة نظر الظاهر العبارة من
 تلقى عموم الصحابة العلم منه صا الله عليه وسلم مبالغة
 لانه لو ثبت كذلك لما اختلف فيه نقل الآية ولو سلم فابن
 علم العقاب فتامل ذلك قوله بل نوره اصل الانوار كلها
 الخ بل انتقالية ونقل بعض ارباب العقول كلها ان نوره
 صا الله عليه وسلم اصل الاكوان كلها قوله عا ماروي وهب
 بن منبه اي عن الكتب المأصنية المنزلة على الوسل
 عا نبينا وعليهم الصلاة والسلام لان وهبا كانت
 ينظر فيها ويروي عنها كثيرا قوله ولقد كان اجل الخ الخ
 الخ يقال عارب جلف اي جاف قال الجوهرى واصلم
 من اجل ان الشاة اي المصلوكة التي اخرج بطنها ونظف
 راسها وقوائمها يقال لها جلف والمص جابه في صبغة
 اسم التفصيل والتي تقتضيه قواعد العربية يا ابا
 والغبياس يمنعه والمص مطالب بصبغة ذلك وهذا من
 الخ طرف التي جابهها مستند الماراه لكن يقال فيه
 فضل الله اوسع وقدر نبينه اعظم ولا يدل على المرام
 قوله طلعتة قال في القاموس قوله جبي الله طلعتة
 اي رويته او وجهه قوله جملة اي كثيرة قوله لغة ولا عرفا
 لان صاحب لغة المعاش قال في القاموس معجبة كسمحة

صحيحة ويكتسب وصحبه عاشره وكذلك عرفنا ان تطلق الصيغة
 الى بعد المخالطة والمعاشر كما في متجبة السباح والروس
 قوله وما ذاك الا لما عرفت الى انظر هذه الوجودات لجميع من
 ذكرها اختلعت العلماء في عدالة بعضهم قولهم وتلاصقت
 اي اصححت ومضت قوله وخمدت عندها الى يقال
 خمدت كمنع كسمع بسمع وكمنع ينصرف قولهم انهم لم يظفروا
 منيع ساخرهم من امانة ما كان صيغة انظر ما تضمنه
 عموما ظاهر هذا الكلام مع قوله سابقا ولقد ادرك علي
 رضي الله عنه الى فغيبه ضرب مداقعة نعم ان جعل
 ما هنا عا انة من باب الكلية فيكون ما هنا شاملا
 لكل دقيقة وكل حقيقة وما هنا عا غير ذلك او على
 انه من باب الكل فيخرج ذلك لان هذا من باب العام
 الذي اريد به الخصوص قوله قرعة الى قرعة جمع قرعة
 القطعة من السحاب قوله وما ازمنت الى جاهد
 منهبد القول فمن يجاهد اليوم نفسه الى قوله ما ان الى
 هذا اجواب من ان اعترفت بشرطية او خبرها ان اعترفت
 موصولة قوله والجمل المركب الى تفسير للاعتقاد
 القاسد لان الاعتقاد القاسد هو الجمل المركب
 كما تقدم قوله الكبرى وصفا لشرائط السابعة والمراد
 بالاشتر الى العلامة ان قوله وانعدام الى بناء الفعل من
 الفعل غير العلاج ليس من اسلوب اللسان وهو نحن

جري

جري على السنة المتكلمين الى من العيب اسم فاعل
 والعيب بالنسبة شدة السرور به بحيث لا يبعد له شئ
 عنده وانظر ما عند المحقق انه على ان اسم المفعول قوله
 الى جالة جمع دجال عا غير قيا من ومنه الا عا للكتاب
 وهو اما ما اخذ من دجل البعير غير جسمه بالذالة
 اي القطار لانه يسم الارض او من دجل كذب
 او من دجل ند جيلد غطي وطلي بالذهب لغوهم
 بالباطل قوله الى الرهبانية وهي الاضمار للتعبد في المواقف
 ونحوها والاذنقطاع عن الدنيا والقصود بها هي
 الى انتساب الى اهل الطريق ممن ليس منهم قوله
 لقطع متعلق بنوع من قولهم نصبوها صفة للعباد قوله
 صخر فة حال من الصمير في نصبوها ومعها مزخرفة
 مزوقة قوله مرحة الشب طيب من اها فة ما كان صفة
 قوله واذا عرفت ضعف القول الى وما كان من اطراف
 الا قاييل الما صيغة القول بنوع من النظر في علم الكلام
 توجه الى طرحه وتزييفه وعند التوجه لتلك مهدي
 له بقوله واذا عرفت الى لك انبانية في هذا الملوب
 غير مناسب لما تقطبه قوة كلامه سابقا من ان
 مقابل الصحيح القاسد لا الضعيف كما ذكره هنا
 القاسب له ان لو قال واذا عرفت فساد الى وقد
 نسب هذه القول في شرح وسطا الى بعض المبتدعة

فوله لا يصادم الخ جابره اسند الفساد هذا
 القول لكنا ذكرنا المصادمة للكتاب وما معه
 لا تلزم في المقام لان علم الكلام جار علي السالب
 مخصوصه بهم نعم لو حرم النظر في اصول الدين جاز
 المصادمة قوله اذ علم الكلام الخ جابره اسند الا لزام
 هذه القابل نسخ الخ وامر من الكتاب والسنة بالنظر
 والا اعتبار ولا يجزي ان هذا الالزام اذ لا يلزم من تحريم
 علم الكلام عا ما هو المصطلح عليه اليوم ان يجعل
 اصوله من الكتاب والسنة منسوخة فلي هذا
 في كلامه تأمل نعم لو لم يكن في علم الكلام الخ وامر
 المذكور من غير زيادة عليها اصله للزم ما ذكر
 لكن الزيادة حاصله فلهذا القابل ان يقول منسوب
 التحريم هو علم الكلام بفقيه الزيادة ان كيف وقد
 رتب فيه كثير من الخ وضاع بل قد ادرج فيه
 معظم الطبيعيات والرياضات حتى كاد لا يميز
 عن الفلسفة لو لا استئثاره على الشيعيات كما
 قال المولى سعد الدين وقد نصب هذا القول في
 شرح التوسل عن المبنية كما تقدم قال وما حكي
 عن بعض المبنية عا كالحشوية وغيرهم من ان النظر
 في علم التوحيد حرام فلا يجزئ فساده وصلال معتقده
 الخ واطال في الرد عليهم وقد انشد بعض الخ شياخ في
 فضل

فضل هذه العلم قال
 ائمة المقتدي ليطالب علماء كل علم عبد لعلم الكلام
 تطلب الفقه كمن يطالب حكما ثم اغفلت منزل الاحكام
 وقيل للفاقي ابي الطيب ان قوما يدينون علم الكلام
 فان تشدد
 عاب الكلام اناس لا يخلق لهم وما عليه اذا عابوه من ضرر
 ماض شمس الحق ولا فقط العن ان لا يكون منوها من ليس دائم
 وقال البرزلي فان قلت هو يعني علم الكلام من
 محدثات الخ مورخا فيه السلف فلا ينبغي ان تحوص
 الخلف فيه واما عقيب المل والجدل والنشبهات قلت
 بل نظر فيما السلف قطعا منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وابنه عبد الله وابن عباس حبر الامه وعلي رضي
 الله عنه ومن التابعين عمر بن عبد العزيز وربيعة
 وابن هرمز ومالك والثوري والفق عليه ما لك رسالة
 قيل ان يولف الخ شعره كانه من مناهج الاولين
 ومحسن موارد البراهين ولم يجدت فيه بعد
 السلف الا مجرد الالتاب والاصطلاحات وقد حدث
 ذلك في كل فن من فنون العلم قال وقول القائل
 نهوا عن النظر فيه باطلا وانما نهوا عن علم جهنم
 والقد ربه وغيرهم من اهل البدع وهم الذين دهمهم
 الشافعي وغيرهم من السلف من المحدثين انظر تمامه

وقال البيرقي عن الفرافني رائية كابي حنيقة جوابا عن
كلام كتيب اليه انك لتجد في اصول الدين وان السلف
الصالح لم يكونوا يجدون في الدين فاجاب بان السلف
لم تكن ظهروا البدع في زمانهم فلهذا تركوه وفي زماننا ظهرت
البدع فلموسكت عن الجواب عنها لئلا نضرب في لها
فاثرت في الحال وهذه اجواب حسن وقال سعد الدين
في شرح التنسية بعد ان ذكر سبب ما وضع الائمة
علم الكلام ووجه تسميته بذلك وما السبب في درجته
فيه معطر الطيبين والرايضان حتي كاد لا يتخير
عن الفلسفة مما لا احتمال له في السمعين قال
وبالجملة هو يعني علم الكلام هو اشرف العلوم لكونه
اساسا في حكام الشريعة ورييس العلوم الدينية
وكون معلوماته العقائد الاسلامية وغايتها الغور
بالسعادة الدينية والدينوية وبراهينها القطعية
المؤيدة لثبوتها بالادلة السمعية وما نقل عن السلف
من الطعن فيه والمنع عنه فانما هو للمنفص في
الدين والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد افساد
عقائد المسلمين والخاص بها لا يفتقر اليه من
عوامد الفلاسفة والافكاف يتصور المنع
عما هو اصل الواجبات واساس المنشورات التي توه
وسمها ادلتها من حكاية بيان المخرج تولا بظلالها

اي في قول

اي في قول الفاسفة قوله نعم لو اراد هذا الخ كان
هذا هو التاويل الذي اشار اليه اولا بقوله ان هذا الخ
على ظاهره لا يحرم خبران قوله جامد الفرجة عطف بيان
على قوله بلبيد الطبع في محبت الخ جابه لتقليد الجامد
الفرجة ويحتمل ان يكون بها في الجملة والاول الظاهر من
جملة المعني والضمير في منها عايد على دقيق التشبه
وجملة لقرب جواب لو قوله من فروع الكفاية يعني
على ما تقدم من الخلاف في كلام العرب قوله بمرهان على
هذه التعبير افضل من تعبير ابن عرفة فيما مر
بالاجالي لان الواجب هو بمرهان ما اي مطلقا بمرهان
اعمر من الاجالي والتفصيلي لا خصوص الاجالي كما
مر التنبيه عليه قوله وذلك في اشارة راجعة الي قوله
وانما فرض العيب الخ قوله في الاصل ويحتمل عاصجها
الخ هذه الجملة معطوفة على قوله في الاصل ايضا غير
مخلصه خبران عدد الخبر لكونه اراد بالاول الخ من ذلك
بالنقل والثاني الخ سند لال بالنقل قوله وقدم
طرف النقل لكونه اقوي وفصل بينهما لينكلم على
كل واحد على حدة ولطول الكلام على الاول مقتضي
للبعد والفصل واراد بالشك في المقام ما يثبت
الخ عطف الجازم حتي يشمل الظن والوهي قوله
عند عروص الشهبان اراد بالشهبان هنا ما يقتضي

الخدم في الحرم وتواجر من الشبهات فيها تقدم
من انما ما استبه امره على الناظر فاعتقده دليله
وليس به دليل والتعريف بالجنس في طرق الشبهات ان نسب
من التعريف بالجمع لان التعريف بالجمع بهم ان لا يختص
عليه عروضة الشبهة الواحدة وقد ظهر ان المراد
بها مطلق ما يقتضي الخدمة في الحرم قول وتزول
الدواهي الخ معطوف على عروضة الشبهات والدواهي جمع
داهية وهي الخ من القطيع والسند به ووصفها بالمعقلان
جمع معضلة بنسبتين العينة وكسر الفناد من اعض
المراد ان اغتلف ولم يوجد له منقذ قصد المبالغة
ولا يخفى ما في كلامه من اللطف وحسن المناسبة
للبلاغة لتعريفه في طرق الشبهات بالعرض لكون
محلها الباطن والمعرض مناسب له وفي الدواهي
بالنزول لكون محلها الخارج قوله كالقبر ونحوه لا ينبغي
ان يعلم ان التمثيل جار على طريق الكناية والنشر
المعكوس فالقبر مثلاً مثل لظرف نزول الدواهي
ونحوه لظرف عروضة الشبهة ثم بين ايهام النحو
بقوله مما يقتضي الخ ومصدوق ما حمل عروضة
الشبهة وفاعل يقتضيها عابدها صاحب حرفة
التقليد ويحتاج الي تنقذ الروابط اي مما يقتضي
فيه الي قول ثابت او عابده الي المكان نفسه ولا يحتاج

الي

الي تنقذ بر والا سنادين جازين قوله بالادلة غير
بالجمع في مقام الدلالة نظر الكونية متعلق بالمعتقدات
المسند عبات للدلالة قوله وقوة يقين الخ هو من
اضافة ما كان صفة اي وبغية قوي وترد على تعبير
اليقيني بكونه قويا منا قسمة وهي ان الحرم الي هاهنا
قد يحصل بطلان اليقيني فيفتقر اذا الي قوة يقين
فتاين مساواة الحرم بالتقليدي فتأمل قوله
وعقد راسخ الخ اي اعتقاد راسخ او معتقد راسخ
المراد مكان العقد وروحه ثبات ما فيه كما
كان قبل وعطفه على الاعتبار الاول من باب العطف
المساوي وعلى الثاني ان اعتبر اليقيني معني النيقين
مساو ايضا وان ترك على ظاهره فهو من عطف المزموم
على اللازم في الشرح قوله لا يتزك صفة ايضا لعقد
وهو الظاهر ويحتمل ان يكون حاله من الضمير في راسخ
قوله لكونه نتج اي نشأ عن قواطع البراهين سن
اضافة ما كان صفة يعني ان التصحيح على العقائد
الخ كانه حمل هذه السند على القول بصحة التقليد
وانظر هذا التحمل فانه بعيد من ظاهر المتن والمقابل
له انه سند لقوله ولا يرضي لعقائده الخ كما مر
قوله بغير الظاهر ان الباطني من قوله كما يامن صاحبها
الخ انظر هذا فانه غير مسلم عند من يقول بصحة

التقليل لا ان التقليل عنده مومن والصحيح فيها حرم
 يعود على العقاب وفي بعض النسخ ما فيه وهو
 عايد على التصحيح وهذا اظهر للربط والصحيح في
 رواه عايد على التصحيح قوله ادب شبهة اي مقتضية
 للترزك لا ادب شبهة مطلقا كما هو جار عليه
 كلامه اذ لا ياتي فيها لا يقتضي التزلزل انه لا يامن
 صاحبها الخ قوله وما تغد بران بقايله ذلك اي الشبهة
 او عروصها ولا يخفى ان هذا اخروج عن محل النزاع
 اذ من شأنه هذا الامر اخروج عما التقليل
 والكلام في المقلد وما بعد من الكلام سيجي
 على هذا انه يخرج عن محل النزاع قوله وبكابر
 المكابرة هي اظهر غير ما انطوي عليه اظهر المزينة
 ولست سنفرد فان يتبعني الى استغناءم للابعد
 قوله والقلب الواو الحال وكذا في قوله واللعنات
 قوله قال ابن دهاق رحمه الله تعالى ورضي عنه
 في شرح الارشاد الخ كان هذا الاستشهاد
 او تركه بمضمون ما سبقه من لدن قوله وعلى
 تغد بران بغير الخ ومصدوق فتنه القبر موال
 المالكين قوله وفي اخوة الواو الحال قوله او المراتب
 او للشك وهو من الراوي المراتب الذي لا يؤمنه
 قوله لا در بيت ولا تليق در بيت من الذي لا ينعني

العلم

العلم والتلوين يعني اني اني انك انك انك انك اذا
 انبعت بالولد والقباس ان يكون بالواو ابدلت
 للمشاكلة نظر المشاكلة في بيت اي لا علمنا ولا تبعث
 من يعلم وهذه الجملة دعا من الملكين على المسبول
 قوله المخرج عا ورت منبر وظل الثقلين الجن والانس لغنا
 بذلك لتعلم ما بالثكاليف فربما يخفى ان من يحوت نحو
 العود بخته اذ اخبر وحده قوله وهذه الغنم
 الخ مد خول قال هو محتمل قال الخ وعا د قال همت
 للتاكيد وما بينهما اعتراض قوله وهو ان يولد الرجل الخ
 الصبي في هو عايد على النفاق والمراد بالرجل والمراد
 الصبي بدليل ان يولد وهذه اعني مسلم لا بد ان اعتقد
 الحق فهو مومن وان اعتقد غير فكافرتنا مل
 قوله لو تصور جا متقد يا يقال تصور الشيء بمعنى تعقله
 وادركه ولا ما يقال تصور الشيء اي امكن والمناصب
 في المقام الثاني قوله من طور الي طور اي من حال
 الي حال يستدير الي قوله تعالى ولقد خلقناكم
 الى تسات من سلاله من طين قوله فاذا كان اي
 المكلف اذ هو المناصب للسياسة لا لا خصوص
 المقلد وان كان هو الذي جري عليه الكلام فقل
 قوله وختم الخ المناصب لما بعده من قوله ونظن ان
 يعسر قوله وختم على الخ فواء بعدم الخروج عما عده

قوله ونطقا اي المكلف يدل السباق الاتي فخره فلا
يبحث عليه الخ الى سبب التعيين بعنه وسقام
بالفتح كسما يور الى من لا يسمعه اي لا يجيبه قوله
الى معرفة الحقاير هاته فانه غير محتاج اليه نظر الى
تقدم من الاصطلاح في المعرفة اللهم الى ان يقال اخذ
المعرفة في المقام بالمعني اللغوي في اي نحو ما كان يعرف
اي عا طريق ما كان يعرف في ولا يفتر المقلد الخ هو
توجه الى دفع شبهة ياتي بها المقلد مستند لا بها علي
انه في الحف ويفتر من الغر وهو الاستناد الي ماله
يكفي وكيفية نظره هذه الشبهة ان يقول ان
جازر يعقاید ديني مصمم عليها الرجوع ولو نشر
بالمناشير كثيرا لتفيد له نفاي وكل من كان كذلك
فهو على الحف ينتج انا في الحف ونذفع بالتعق عليه
ما قال المص وكيفية ان يقال له ما رمت من الدليل
في المقام بشارك فيه من نزي انت انه علي
الباطل وتفرغ كاليهود والفقاري بان يقول
كل منهما انا جازر يعقاید ديني مصمم عليها لا ارجع
ولو نشرت بالمناشير كثيرا لتفيد الخ نور ومن في
معناهم اي المدكوريين من ذوي الجهل المركب قوله
الصالحين اي في انفسهم المضلين اي غيرهم وقوله
لا يدل علي انه عا بصيرة الخ اي انظر قوله بصيرة ان

مجلد

جلت على ما يقتضيه مذهبه من البصيرة الخاصة
وهي معرفة الحف بدليله علي ما فسرناه سابقا
فيكون هذا اخر وجاعن موضوع المسئلة راسلا ان الغلد
لم يدع ذلك وان جلست البصيرة علي وجه عام حتي
يكون ان يتصف بها المقلد فلا يسلم له كونه التقييم
على الحف لا يدل وقول المجمل الاول قوله من حيث كونه
حقا قوله بل من حيث نشأته بين قورم يقولون الخ
ظاهر هذا امر من المدعي لان هذه امار علي التخصيص
على الحف والباطل والمقلد ليس كذلك لانه مصمم علي
الحف وقد استند في ذلك الى مر خاص دون النشأة
سواء مجرد الوهم الكاذب الخ اي كاهل الشهادة من
المبتدعة الذين يجرمون ويصممون علي ما اقتضيه
شبههم مع انها مجرد اوهام وخيالات فما بالك بها
فوق ذلك بالخلطة والمعاشرة وهذا الاستدلال
على ان للمعاشرة تأثيرا مطلقا في المسلمين كانت اوفي
اليهود والنصارى تأمله قوله وللهذا اي لما جرى عليه
الكلام الخ هذا الدنباسب الانبان به في المقام
اللو كان النزاع فمن جرم في قلبه بالحف هل هو
مقلد ام لا قوله فاذا املازمة الخ هذا التفرع صحيح
وهو المقصود في المقام وقد ظهر لك ما في الفرع عليه
من الدخول ان ياتي اي المقلد قوله وسواء الخ اي

ما سوى الكتاب والسنة وهو علم الكلام فقول
فالرد عليه الخ فيه شيء لان هذه الزعم يقول ان الاول
المكلف بها في الكتاب والسنة وعلم الكلام فالشأن
هو اخذها منها وبجنب اخذها من علم الكلام
لان الكتاب والسنة يعتبران جهة حتى يقال
ان جنبهما متوقف كما قال وقوله وجنبهما اضل
النسخ هنا في بعضها جنبهما وهكذا اوجد بخط
المصوفي بعضها جنبهما وهذا النسب من جهة
المعنى ليرى ما المصدر لان بالنسب اذا الحققت
بالجامد تقتضي الدلالة على المصدر واما من زعم ان
طريق المعرفة الرياضية الى ما انجز الكلام في المبحث
البيان النظر لطريق المعرفة وانه المعيد لها وكانت
الرياضة من اطراف طرق المعرفة عند من زعم ذلك
كان المناسب التفرع لذلك هنا وان كان التفرع له
عند التكلم على اول واجبه فيها من مناسب ايضا
قوله وقد اوجع التعبد عطف على ملأ من تعبد
بامه اوجع في التعبد والذكر وفيها قبل من العزلة
وما بعدها بالملزمة مناسب قوله وكيف يمكن
التعبد لمن لا يعرف معبوده الى الاستغناء انكاره
والمراد بالمعرفة الاملية لتسلية الخاتمة وفيه الا مكان
لا يسلمه الخصم بل يقول بما متاعه لا مكان التعبد

من الجائز فله الامتناع بذلك اي الرياضة فقول
واحكام بالغنى وهو جمع حكم وجورسها بمعنى
المتقان وعليه الاول فالعطف على مدخول المعرفة وعلى
الثاني فالعطف اما على لفظها او على مدخولها وقول
فالبحت على ذلك صوابه عن ذلك والاشارة راجعة الي
ما ذكره من الرياضة وما معها قوله بالنظر الصحيح الى هذا
ايضالا يسلمه الخصم بل يوجد نزاع من تخصيص الجزم
قوله فجاء خبر عن التقدم قوله والا اي وان لم يكن
المركب كمن ان مجرد الرياضة لا تنهض طريقا
للمعرفة كما افهم الكلام وان كانت طريقا لها فالبراهمة
والنصارى الخ اي لورد عليهما كونه المذکورين
لانهم قد اصابوا على قاعه فاسلح والبراهمة قوم
من اليهود وهم على فرقتين بحسب الاهبات فرقة
تزعم ان العالم حادث وان موجد هو الله تعالى
وفرقة تزعم انه قديم وبحسب النبوة فهم على ثلاثة
فرق فرقة نعت الرسالة اصلا وكذا بوالرسل صلوات
الله وسلامه عليهم فيها بلغوه عن المولى تبارك
وتعالى من ايجاب الركوع والسجود واباحة ذبح
البهايم للاكل وخوفه كذا قال الشيخ في شرح المقدمة
وذلك عندهم فنبه يستحيل ان يشرع الحكيم قال
ولولا ملو العرف انفسا لانهم لا يملكون ذلك في حكمه

تعالى لصده والجميع منه لنفج في فعله جل وعلا ومن
المعلوم قطعا ان المولى تبارك وتعالى قد جعل شخصا
لمن او كبر على هيبته الراكع وعلى هيبته الساجد
بل قد بسلب عقله حتى يصدر منه ما هو اعظم من
كشف العورة واكل العذرة وسائر النجاسات
من التلطيح بها فاذا كان له تعالى ان يفعل ما شا
فله جل وعلا ان يحكم في عباده ما شا ولو توقفت
افعاله سبحانه واحكامه على الاعراض للزم احتياجه
تعالى الى الالفعال ليحصل به عزه وذلك ينافي
جلاله وعظمته وجوب عنايه جل وعز عن كل
ما سواه انتهى ونزفه نفوا الرسالة لا مولا نادم
ونزفه ولا مولا ناهيهم وهم منسوبون الى رجل
اسمه بزهم لا اليه مولا ناهيهم كما ينتمون ولا يجني
ما في هذا الرد من عدم النهوض لان الرياضة المتقدمة
جارية عام من الشروع الكثر ومنهاجه فهي
خاصة وهذه ليست كذلك اللهم الا ان يقال
قصده الرد على الخصم بطريق المعارضة على ما تقدم
عند قوله ولا يغتر المقلد الخ وكيفية نظره الدليل
عند الخصم ان يقول انا مرتاض على ما تقتضيه الرياضة
وكل من كان كذلك فهو عارف بالله تعالى يعني
انا عارف بالله تعالى وباني الرد عليه بما قال المص

من مرتاض

من مرتاض البراهمة والنصارى الذي يروي الخصم
انهم ليسوا في رياضة عن مواهب بل هم في خطأ وضلال
مبين لان كل واحد من هؤلاء يقول انا مرتاض على ما
تقتضيه الرياضة وكل من كان كذلك فهو عارف
فان قال لا تقتضيه رياضة من ذكره ان رياضة جارية
على منهج الشريعة ورياضتهم ليست كذلك جاز
المصادرة كرامات جمع كرامة وهي امر خارق للعادة
على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المال
قد استدرج استفعال من استدريج وهو
خلف الخارق على يد الاستغاب كالديال وفرعون
والجبال الصالحين المصلين او تقول هو الخوارق التي
تظهر ممن لم يستقم لدينه فترى مستنصر من الخصال
الكلام على ذكر الرياضة والكرامة اقتضي ذلك ان
يتكلم على الولي وان يتعرض لذكر شرطه وكان المناقب
لذلك مقام فضل النبوة وعدان يتعرض لذكرها
هناك لكنه لم يذكره في ذلك المقام وكأنه دهل عن
ما وعد به ولذا ذكر حقيقة الوطى المتضمنة لذكر
شرطه وهو العارفة بالله تعالى وصفاته المواقف
على الطاعات المنجبة عن المعاصي المعصية عن
الانهاك في اللذات والشهوات من اليهود
وهم سكان الهند وازالة الشواغل عطفوا نفسهم

على قوله مجرد من مستند بكسر العين اسم فاعل امس
منهية وفي هذه العبارة شيء لا يقتضي بها ان القول ليس
حاصلا بالفعل وذلك يقتضي انه ليس بنفسيا وبيان
تحقيق انه نفسي ولا لزوم للسلسل الله
الا ان يراد القول العقلي اي الحصول وتجوز العبارة
ويكون الاستعداد للقبول يعني حصوله قوله وهو
النظر المناسب وهو المعرفة ^{قوله} كانه اي النظر
واضعف منه قول بعض المعاصرين يعني ان ركوبا
وقضيه كلامه ان ركوبا انتردهم هذا القول وليست
كذلك بل قالت به جماعة وقد حكي عن منصور
الجماع عليه ^{قوله} وهذه الخ وقوله وانما مودة النظر
لا يحتاج اليها الخ هو محل بحث لان القابل انما قال
ان جميعهم حصلت لهم المعرفة وهو غير مستلزم
انه لم يشترط شيئا وان مودة النظر لا يحتاج اليها
بل يحتاج اليها انها سهلة فيما وجب عليه من العقائد
وانتقاد الخ هذه ايضا منظور فيه بما تقدم
من انه قد قالت به جماعة وحكاية اي منصور
الجماع عليه ^{قوله} ليست كلها ضرورية وهذه ايضا لم
يقول به الخصم ^{قوله} بل معناها الخ لا يسلم له ان ما يحتاج اليه
في تحقيق اصله الخ بمان هو من النظر الدقيق بل
هو سهل ^{قوله} وايضا فهذا القول الخ وهذه غير مسلم

كالذي

كالذي قبله لمحصله بامس سهل قوله ايات جمع اية وقد
سبق انها تجمع ايضا اي وايا قوله امر بتخصيل الحاصل
لا يسلمه الخصم بل يقول هو امر بتخصيل امر السهل
قوله وكذا اما قوله سبحانه وتعالى الخ ما فزره مستند
خبره ما بعد من قوله تقرير لما الخ وكذا ربط الكلام
قوله تقرير لما الخ لا يسلمه الخصم بل يقول ايضا هو
تقرير لما هو سهل للكل ^{قوله} فليس الخبر الخ هذا من
الطرف ما جابه منذ الفساد ما ادعاه الخصم المعاصر
قوله وله ^{قوله} في غيره من العلوم تعلم النحو والطب
قوله لا يحسنون العقائد الخ غير مسلم لخروجه عن
موضوع المسئلة لان النزاع في الجازم بالعقائد وهو
المقلد ^{قوله} بل وشاهدنا كذلك الاشارة راجعة
الي قوله لا يحسنون العقائد الخ تقليدا الخ قوله
ممن لا يعتني ببيان للاكثر اما العامة الخ هذا
ايضا غير مناسب لخروجه عن موضوع المسئلة
والمراد باهل العلم شيوخ الطريقة ^{قوله} ومخالطة
اهل الخبر اي كالاوليا ^{قوله} ولقد حكيتي وجدفت
بعض الطرر الحكيم عنه هو الحاج العقيداني ^{قوله} واظن
المصيبة الخ هذا من كلام الشيخ ^{قوله} وبعض المقلد
ينطفت بكلمتي الشهادة الخ هذه انتقال الي طرف
اخر من الخ طرف التي جابهها منذ الفساد ما ذهب

اليه المعاصر وهو غير مناسب لمزوجه عن موضوع
المسئلة لان المذكور غير مقلد والمناسب ان لو قال
وبعض العامة قوله والعقل من انصف من نفسه الخ
كانه جابها انتر ايضا قوله فيا عجب العقل ليجعل كانه
جابها انتر ايضا بابن زكريا يستنبره الي حاله قبل
الزناه وان لم يعرف لانه كان عاميا صبا بعيا حتى انتم
الله تعالى عليه بالعلم وحكي ان ابن زكريا يصيح
ذات يوم فلتسوق من كنان فاقتمها غاية الاتقان
وبلغت بيد قاضي الوقت عنده فاستحسنها
واعجب من حسن صنعتها واتقانها فاستدل به ذلك
على عقله واحضره في مجلس التدريس وكان ذلك بفضل
الله سبحانه في قرانه قوله واشعر بحال العوام الخ يقال
شعر ثلاثيا بفتح العين وضمها الخ الماضي ويستعمل
بضمها الخ المضارع وهو المناسب للغة والموجود
في النسخ الصحيحة المقابلة بخط المؤلف ولا اشعر
بالهمز يا عيا يقال اشعرته الامرو واشعرته به
اي اعلمته به وهو صيغ قلم لانه غير مناسب
لا ملوب اللغوي وما يوجد في بعض النسخ من
الثلاث بنوا اصطلاح قوله ولقد العا الخ كاي الحاجب
وهذه الوجه بلي ان يستدل به من يري ان التقليد
كاف وان يستدل به المم في المقام وهو في الاول اظهر

قوله

قوله وما قصر عقله الخ انظر هذا فقيه تسليم لمن
يرى ان من المكلفين من ليس اهلا للنظر كالشريف
الخ در يسعي من اكثر العامة لا يحسن الخ هو خارج عن
محل النزاع اذ النزاع في الجازم في عقاب لا قوله
تراجع النظر الصحيح الخ هذه المزاجية لا يسلمها
الخصم لكونها تداني الحق عنده واحصولها بامر سهل
ولما انهي الكلام على الطرف التي جابها استنشاها
للورد على بعض المعاصر بن استنشر سواد يرد في
المقام فقال فان قلت قد نقل عن القاضي ابيه بك
بن الطيب الخ قوله قوي القرينة في اصل اسم
الخ ولما يستنبط من البيروني استنبط من
يستنبط من العلم بجامع ان كلا سبب في الحياة اذ
الما سبب في حياة الامتياح والعلم سبب في
حياة الارواح ثم اطلقا على محل العلم من تسمية
المحل باسم الحال فهو من باب الجاز المرسل قوله ونقل
عن طائفة الخ هذه اطراف اخرى يرد في المقام والاول
امس بالخ لانه لا يبراد قوله وما اقيم الخ هو من
الطائفة وظاهر هذا الخ اي على البعض المعاصر
قوله ما انكرت اي ايها الشارح قوله اما قول القاضي
الخ ينبغي ان يعلم ان مذهب الجمهور من الحديثين
والمكلميين والابية الاربعة كالقاضي المذكور صحة

إيمان المتكلم وإن المقلد مومن وقد نقل ذلك ابن
تركيا وبه الفتوى فما نسب للقاضي وكذا الجمهور
في المقام ليس بناهض فربما التصديق التابع للمعرفة
لم يقل القاضي كغيره ذلك على أنه تعريف للإيمان
وأما قالوا بغير الماصدق الإيمان هل هو العقد
أو التصديق التابع للعقد أو حديث النفس التابع
للجزم وبديل على أن مراده ذلك بغير الماصدق الإيمان
هل هو العقد أو التصديق التابع للعقد أو حديث
النفس التابع للجزم وبديل على أن مراده بذلك
تميز الماصدق بغيرهم للإيمان بعد بانه
عبارة عن تصديق المرسل في كل ما علم بحسبهم
به ضرر وفلانة إن جملا معاني تعريف الإيمان فأما
أن تكون بمعنى قيام النكوار أو قيام التناقض
فإذا ما حمل عليه المصطلح القاضي غيرنا هض
قوله واحترز بقوله التابع للمعرفة الخ هذا
الاحتراز غير مختص عنه لأن المراد بالمعرفة في
المقام الجزم المطابق لعدم أن يكون عن دليل
وقد فسرها السبكي بذلك شارح الحاشية
بدليل أن مجرى الكلام كالأشعري والقاضي
يرى أن المقلد مومن وإيمانه ينجح أو تقول ذكر
المعرفة فرضا لا على الخصوص ولا علم في ذلك

حاصل

حاصل بالمعرفة الخاصة أو غيرها وانظر قوله والتابع
للظن والشك الخ فهو خارج عن موضوع السبيل
فالسنان أن لا يتبع من لذكروا وإن أريد ذكره فالغائب
تقدمه ليكون موقفا لما قبله لأنه أقوى والمناسبات
في مثل هذا تقدم لا ضعف فربما قصر أفراد الخ هو
من قصر الصفة على الموصوف لا أنه قصر الإيمان على
العراق على دعوى المصنف وأحرى من كانت الخ هو
خارج عن محل النزاع فربما لأن المعرفة الخ جامها هذا
سند البيان دلالة قول القاضي على قول البعض
المعاصر وهذا وإن كان صحيحا في نفسه غير مسلم
في جوهره أي لا يجدي زيادة في السند المذكور اللهم
إلى أن يقال هو سند باعتبار ما يأتي من قوله وإن
نزعنا عن أن المعرفة الخ لكن وإن اعتبرت الأطراف
برمتها سند لا يجدنا شيئا يخرج وجه عن موضوع
المسئلة ثم أيضا راجع إلى مفهوم قوله لأن المعرفة
محلها القلب إذ يفرق ذلك أنها عقلية مواعاة
لحملها قوله لا أثر فيها أي في المعرفة والنظر وما يورد
عليه من أن المعرفة فقط الإيمان والنطق بالشهادة
له أثر في الإيمان لأنه شرط أو شرط في الإيمان وعلى
الغوليين فهو موثر قطعا بتقصي عنه بأن متعلق
الظن هنا الأدلة وما يتعلق بها نظر إلى قول القاضي

فإنما صيغ على أن يعبر علي ما في قلبه ويبرهن عليه
 عطف تفسير لقوله أن يعبر علي ما في قلبه فيكون متعلق
 النطق الدلالة لقوله وليس نرا عينا فيه أي مع البعص
 وانت خبير بأنه محل النزاع قوله وإنما نرا عينا الخ صواب
 العبارة هل يدل قوله القاضي مع أنها لا تجد في شيء
 وإن صوبت لخر وجه عن موضوع المسئلة كما
 تقدم قوله وعلى القطع خبر مقدم قوله أنا هذا مبتدأ
 موخر والتقدير وكون هذا أملا بقوله الخ حاصل
 على القطع كإن الشئ عند وجود السابك وعدم
 المادة في مدخول أن يوثق بالكون قوله وبالجملة الخ
 راجع لقوله وعلى القطع أن هذا الخ وقد ظهر ما في
 ذلك قوله فالإيمان لما كان الخ أي بنا على الراجح من أن
 الإيمان هو التصديق كإن مرجع الشئ هو ما يقوم
 الشئ ويكون سببا فيه وينشأ عنه ولا يشك
 أن المعرفة عنها ينشأ الإيمان الذي هو التصديق
 كقولهم مرجع الجود إلى الغنا قوله فقال له أي
 للنبي صلى الله عليه وآله قوله المختلف فيه وصفت
 كما شئت قوله فنقل المناسب أن لوقا ففهم عن
 القاضي إذ ما قال ابن التلمساني عن القاضي هو
 بحسب ما فهم وقد وهم بن التلمساني فيما فهم
 من كلام القاضي كما فهم لأن القاضي إنما تكلم على الماصد

كأما

كأما الخ حقيقة كما تقدم قوله قال أي ابن التلمساني قوله
 أجماعا راجع لطرفي شرط ويرجع قوله والتقليد عند
 القاضي الخ هو كذلك بحسب ما فهم أي ابن التلمساني
 قوله والأقليات عندهم كذلك كما صيغ قوله
 فانظر عروضة هو من كلام المولى وانت خبير أن المناسب
 أن لوقا فانظر فهم أي ابن التلمساني فيما فهم
 وأما ما نقل عن طائفة الخ هذا توجه إلى رد الطرف
 الثابت من طرفي الخ براد السابك قوله فإن أرادوا أن
 النظر الخ هذا المحمل لا موقع له نظر إلى ما نقل سابقا
 عن الطائفة من قولهم وما أقيم الخ لأنه بداهة هذا
 المحمل قوله والألزم التسلسل الخ التسلسل يستعمل
 استعمالين تامة يستعمل بمعنى أخف وهو أن يوثق
 به في مقابلة الدور وتامة يستعمل بمعنى أعم وهو
 المراد في المقام قاله وروى عليه قوله ولم ينتج القطع
 لوابت به من عاها ما قبله لكان أظهر أي فلا ينتج القطع
 قوله فلا خفاء بطلانه انظر هذه مع ما نقل في شرح
 الوسيط عن ابن دهاق من أن الله تعالى معروف
 بصرفه العقل وسلمه قوله وقد اختلف الأول
 للتعليل قوله تحقيق المستدل إلى صفة للفاعل
 قوله يحتاج معها المناسب لها وانظر قوله الوضعية
 شئ قوله على ما سياتي تحقيقه أي عند شرح قوله

واذا عرفت هذا انما المقصد في قوله وهو علم وجوده
 الظاهر عمود الصبر على قوله اظهر العقاب وعلية فلفظة
 علم مفتحة لان منغلت الالة ما يتعلق به العلم لا العلم
 نفسه ثم الذي انتقلت افا ديه وجه الاظهرية ثم
 الاله من لا يعتقد به يشير الى الاله ما عليه الدهرية من
 نفهم وجود الصانع ووجهه عندهم ان العالم وهو
 ما سوى الله اجزأوه عندهم قد بنة ونظم العالم
 عارض على سبيل الاتفاق فلا وجود للصانع في
 ولبين سالتهم الى بنة جابه استشهاده ولبين
 سلمت الفز ورة الخصم يقول بالفز ورة بل هو
 عندك فربة سهلة وان كان مظهر الى بيان الخ هذا اخرج
 عن موضوع المسئلة اعني مسئلة المعاصر
 في اين تلمز الفز ورة هنا توجه للكلام مع
 البعض المعاصر وهو ايضا غير كثر لمحموله بنظر
 سهل عندك فز سابر يستعمل في جميع وشعني
 باقي ففعل الاول هو ما خود من مادة السور وثمان
 الحاطة واما الثاني ما خود من مادة السور بالهمز
 وهو في اللغة فضلة شرب الما قول وقد علم
 الواو والجال في الجود الفزحة هو تغريص بالخصم
 اي هذه من اطلاق اسم الاله على المدلول من باب المجاز

مظلية

المرسل

المرسل ويدل على هذا التذكير الضمير بعد من قوله وهو
 العلم والعلم ان اعتبر في نفسه فهو يعني المصول و
 القواعد وان اعتبر من جهة الانصاف به فهو يعني الملك
 والحد هذا جار على الثاني وحد الاول علم تغرفا به
 احكام الالهوية وارسال الرسل وصدقها في كل اخبارها
 الخ قوله الالهوية هي الصفة الجامعة واحكامها ما
 تقتضيه من العقاب الالهية ثم وارسال الرسل الخ
 ان اعتبر عطف ارسال على الالهوية يكون وصدقها حشو
 او تكرر لاد احكام الرسل من ذلك وان اعتبر انه معطوف
 على احكام نفسه فيكون غير جامع لمخرج بعض اليونان
 لا انها تتنوع الي واجب وجايز ومستحيل اللهم الا ان
 يقال هو معطوف على الالهوية وعطف عليها وصدقها
 من عطف خاص على عام اهتماما به وما بعده من قوله
 وما يتوقف قوله وتترتب كل معطوف على ما يليه او على
 الاول على المشهور في المعطوفات اذا تعددت قوله وما
 يتوقف شيء من ذلك الخ ما واقعة على حدود العالم
 والضمير المجرور بعليه عايد على ما والامثلة راجع
 للعلم باحكام الالهوية وما ذكره قوله خاصا به
 حال من ما والضمير المجرور بالبا عايد على الشيء
 واخر من يغني الحال من علم المنطق والضمير المجرور
 بالامثلة في ادلتها عايد على احكام وما بعده قوله

هي مظنة الخايب هي حيث اذا عرضت له الشبهات بقدر
علي دفعها واذا وردت الشكوك بقدر على حلها
هذه احده الخ وفيه اشار الى الخلاف في حده قوله فيخرج
علم المنطق واختلف في علم المنطق هل هو من علم الكلام
واليه ذهب الغزالي او هو خارج عنه واليه ذهب ابن عرفة
فوجه الاول هو ان علم الكلام وهو اشرف العلوم متوقف
على علم المنطق فلو لم يكن منه كان الاشرف متوقفا على
غيره ووجه الثاني هو ان علم المنطق خديم العلوم
والمتوقف على الخديم ليس متوقفا عليه عرفا فهو من
ثم اي من هاتين من اجل ذلك وهو ما تضمنه التفرغ
من انه لا يقدر كل احد عليه واغا هو من شأن الخواص قوله
قطراي ناحية لا يثبتون الالهية على احد مضاف الى
ثبوت احكام الالهية من جوار العالم اي امكان قوله
وابطال ما يثبت في المعطوف على ثبوت الالهية وما
واقعة على الشبهات والشكوك والاشارة راجعة لثبوت
الالهية وما بعد لا يفسد على نفسه فانه قل
ليس فاسد العكس لان ثبوت احكام الرسالة يستلزم
صدق المرسل في اخباره ومن جعلتها احكام المعاد
قلنا اللزوم غير معتبر في الحد واما موضوعه
هذا هو الطرف الثاني من اطراف المقدمة الاولى
وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

فعلم

فعلم الغرابين مثلا موضوعه التوكان لانه باحث عن
عوارضها الذاتية من حيث اصحاب الغرور وذو السهم
والحب وكونه جيل اسقاط ويؤخذ ذلك واما البحث عن
التوكانات من حيث الديون والحساب ونحوها فنوارض
عنود انية والباحث عن الديون والحساب من حيث
عوارضها الذاتية علم الفقه وفن الحساب وهما
موضوعان لذلك قوله فهاهنا الممكنان الاضافه
بيانية والمراد بها الوجودان نفسيهما فيشمل الاجرام
والاعراض قوله من حيث دلالتها على ماهيات الممكنات
من حيث كونها اجراما او اعراضا والتمييز في دلالتها
عائدا على الماهيات قوة وصفاته وافعاله الخ معطوفان
على وجوب دلالة لوا عنبر عطف طرف الصفات على
موجدها لادبي ذلك بالخروج صفات الى حوال
والنفسية لانها ثابتة وليست بوجودية وان اعني
عطفه على وجود فصحيح من جهة المعاني لكن لا يصح
عطفه طرف الافعال عليه وان ابقى عطف طرف الافعال
على وجوب فياتي تشييت المعطوفات فتعبر
الاولى ينبغي ان يعلم انهم اختلفوا في موضوع علم
الكلام على اربعة اقوال احدها ما جري عليه
المهم الثاني ان موضوعه المعلومات لانه باحث
فيها بجرماتها وهو مختار الاعاجيم كالمضد والسبب

والسعد الثالث ان موضوعه الموجودات الرابع
ان موضوعه ذات الله تعالى لا نه باحث عن عوارضها
وقد افهم من مادة الموضوع امور ثلاثة الواضع والموضوع
والموضوع له فالواضع الشيخ الاشعري والموضوع الف
والموضوع له هو ما يبحث عنه والجاري في اصطلاحنا
اطلاق الموضوع على الموضوع له حقيقة وهذه
الاستعمال في اللغة مجاز من اطلاق اسم
المسبب على السبب لانه هو الباعث وقد اظهر
لك ايها الطالب لهذا الكتاب امور من مباديه
كبي تكون علي بصيرة فيما انت بصدد وبتقوى
با عندك عما انت مقبل عليه وهي معرفة الواضع
والموضوع والموضوع له وقابضة وهي الظن بالامان
وفضيلة وقد اشير اليها في الجملة عند جلب كلام
الغزالي فيها سلف وحكم الشارح كما مر في كلامي
عروة عند قوله وما نثر قال غير واحد من هذه
المبادي السنة قد نؤخذ من الكتاب في الجملة
وكذلك اسم الكتاب واما استمداده من السمع
والعقل وقد انهي بعض المبادي الي عشرة وفيها
ذكر كفاية قوله واما تفسير الالفاظ الخ هذه اثالث
اطراف المقدمة الاولى وهو اخرها قوله لفظ العالم
المنافاة ببيان ابي اللفظ الذي هو العالم وينبغي

ان يعلم

ان يعلم ان الله ما نفس والعالم بانه كل موجود سوى
الله وما يجري عليه الله اخصر من ما جروا عليه واسلم
منه لزوج الخ والحوال والنفس نية لعدم صدق الموجود
عليها ولا حنبا عيارتهم الي البحث على المستثنى وهل
هو منقطع او متصل يكون سوى غير ان تقدير الكلام
كل موجود غير الله بخلاف ما عند المفسر في ما ذكر
ثم يرد على المفسر ان بعضهم يقول كل ما سوى الله وصفاته
لكل يعقبي عنه بقول السبكي ولا حاجة لقول
بعضهم وصفاته لان صفاته ليست غير كما انها
ليست نفسه او يقال اسم الجملة موضوع للذات
والصفات وهذا النوع في دفع البراد والعالم فقل
ما خذ من العلامة تعجب الدلالة لانه دليل على
موجده وهو الله تعالى وقيل من العلم لانه يعقبد
العلم بصفاته قوله لفظ الخ لانه منافاة فيه ببيان
قوله نفي الخ ولية اي ليس اول يشمل الموجود
والمعد ومن وجود الله تعالى وعدم العالم بخلاف
القديم على ما يظهر من تفسيره فلا يجري الا على
الموجود فكما كان قدما كان الاليا ولا عكس وبحسب
هذا يظهر لك انه لا يرد البحث على قولهم كل
ما ثبت قدمه استعمال عدمه فان عدم العالم
قد بر ولا يستحيل عدمه وقد فسرا بتركيب

الاول بقوله ان منة توهنت الي ارفان حقت الانزلي
 هنا وقع في عبارة السعد في شرح النسفية هو
 عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود في ارضنة
 مقدم غير متناهية في جانب الماضي لا ما يزال
 اي كما استمرار وجود العالم في زمانها القديم الخ كذا ان
 الله وصفاته وهذه العتباتية على مذهب من
 يقول بتبني الواسطة بخروج الاحوال والنفسية
 على قول لانها قد عت ولبست بوجوده والمناصب
 لمن يرى الواسطة ان يقول ويعتوب به الثابت
 الذي لا اول له الخ وقد افهم الكلام هنا وسأيت
 من تعسيرا لازل بما ذكر ان الازل اعم من القدم
 لصدقه في الوجود والعدم كوجوده تعالى وعدم
 العالم بخلاف القدم فانه لا يطلق في العدم اذ قد
 يطلق على عدم العالم في الازل ان لا يخلق عليه قد
 فكما كان قد بما كان ازلها ولا عكس وبحسب هذا
 يظهر لك انه لا بد من بحث على قولهم كما ثبت قدمه
 استحال عدمه من دعوى ان عدم العالم قد يبر
 وانه لا يستحيل عدمه اللاحت لما ظهر من ان عدمه
 ان لا يبر وليس بتقديم قوله ومنها الدائم الخ يرد عليه
 لا حوال والنفسية كالذي قبله من الحوادث
 الخ اختلف في الفاعل المختار هذا يفعل الوجود والعدم

او الوجود فقط والاول مذهب الجمهور قالوا وعدم الحوادث
 بقطع الموارد عنها والامداد دفعا لما يرد من ان
 الحوادث جرم واستمرارها هو المناسب لما جري عليه
 المم والثاني مذهب القاضي وهو الصحيح وهو الجازي
 على السنة العربية انه اذا وقع بهم واقع يقولون
 امر حادث سواء كان وجوديا او عدميا وبعضه العقل
 لما يلزم على الاول من نزجهم احد المتقابلين على
 الاخر من غير مرجح والمناسب لما عند القاضي ان يقال
 الحادث الواقع بعد ان لم يكن الخروج الاحوال على القول
 بها والعدم على الاول ولا يجنب ما في عبارة المم من
 الخ حال ولا بهام في ما كان جرم الخ يشغل بفتح العين
 المجهة ثلاثيا وهو كالتصريح ويقال بضمها ربا عبا والنسبة
 اسقاط الجرم وعامله دفعا لايها من التفصيل
 فيه وما عند بعض المحدثين في هذه المحل من جعل
 الجرم على الذات فخرج عن الحقيقة من تفسيره
 بالاعم وهو مجاز والفراغ الخلو وهو البعد الثلاثة
 الطول والعرض والعمق وجا بقوله بحيث يمنع الخ
 للوصف لانه لا حذر ان لا يقبل الخ تقسيم بوجه
 المراد بالوجه احد البعد الثلاثة لا يقبل الخ تقسيم
 هذا اجازة مذهب اهل السنة من ان الجسم ما تركب
 من جوهرين وعند بعض لا بد من اجزائه الثلاثة البعد

الثلاثة وهب الطول والعرض والعمق كما تقدم
وعند البعض من ثمانية اجزاء البتة تقاطع
الابعاد على زوايا قائمة قال السعد في شرح النسبية
وليس هذا انزاعا لفظيا راجعا الى الاصطلاح حقيقة
يندفع بان لكل واحد ان يصطلح عما يشاء فالاختلاف
عنده معنوي وذهب النهرى الى ان الاختلاف لفظي
والجسم ما خذ من الحساسة يعني المتخامة وعظم
النفوس يقال جسم الثوب يعني عظمه فهو جسمه
وجسام ثوبه ويبقى كل واحد من اجزائه جسما الخ
هذا مذهب امام الحرمين وانه ان ابتلع جوهران
كانا جسمين والاول مذهب الغزالي وهو ان المجموع
هو الجسم وواقعة التفرقة ومنها لفظ العرض ويعنون
به الخ يخرج بقوله ما كانت ذاته لا تستغل فراغا الجسم
وبقوله ولاه فتمام بنفسه ذات الباري سبحانه
والجبردان على القول بها وهي ما ليس جوهر اولاد
عرضا هذا ان جعلت ما على الجمود وان جعلت
على الخصوص يعني ان مصدقها الحادث فيخرج
تفريق الثاني الجبردان فقط ويقولوا وانما يكون
صفات الباري وهذه بعض جمل ما على الجمود
وبعض الثاني ما هو المتعارف في مقام الحدود
والنفريتان من ان مصدقها اخر اجناسا الحرف

وانما

وانما لا يرتكز في الحدود وهو في المقام من باب اتباع
الحدود بالحكم وعرفوه الاحاجيم بانه موجود غير قائم
بنفسه وهذه اظهر وعلى كذا الترتيب فهو مخصص بالصفات
الوجودية للحادثه واختلف في اصول الا لوان قليل من ان
البياض والسواد والحمرة والفسفرة والخضرة فلو ان الكوان
جمع كون وهو في اللغة الوجود وفي الاصطلاح حصول
الجرم في الخير المخصوص فخرج حصوله في الخير مطلقا لان
حصول الجرم في مطلق العزل ينفي عنه فهو وصف ان
نفسه والوصف النفس من باب الحال وهو ليس بوجود
وينبغي ان يعلم انه قد اختلف كبار المتكلمين في الكوان
والمتخرج انها وجودية لان مرجعها الى الامراض وهي امور
وجودية واليه ذهب البعض وغيره الا يلتفت اليه
وهو محل من الحف ووجه حصوله كون فيما ذكره هو
ما ظهر من ان الكون في الاصطلاح حصول الجرم في الخير
المخصوص لا نه ان كان حصوله في الخير المخصوص من غير
سببية حصول اخر في ذلك الخير المخصوص في الحركة
وعكسه السكون وان كان حصوله في ذلك الجرم مع حصول
جرم اخر بحيث لا يمكن تخلفها ثابته فهو الاجتماع وان
امكن التخلل فهو في خلاف وينبغي ان يعلم ان كل واحد
من الحرمين في حالة الاجتماع يتصف باجتماع غير
ما انصف به صاحبه وكذا في حاله في خلاف والالزم

انقسام ما يستحيل انقسامه بقوله في ذلك المحقق العبد
قال وقد خفي هذا على كثير من اهل هذه الفن قوله
ومنها لفظ الواجب الخ انظر قوله ما لا يتصور فقد ترو عليه
مناقشة بحسب الظاهر وهي ان الواجب يحكم العقل
بعده بانه امر مستحيل والحكم على الشيء فرع تصور
قوله بقوله ما لا يتصور في العقل عدمه وايضا يرد على
ظاهر الحد انه غير جامع لخروج الاحوال والسلوك انه
لا يتصور في العقل عدمه لا هما غير وجوديين حتي
يتصور عدمهما والعدم لا يباين تسلبه الا على الوجود
وتجانب عن الاول بان التصورات لا تطلق في مقابلة
التصديقات وتارة على التصديقات بنفسه والمواد في
المقام الثاني وعما الثاني بان المراد بالعدم النفي
الامر من عدم اي ما لا يحكم العقل بنفيه فيكون
جامعا والمراد بالواجب في المقام الواجب الذاتي ويتنوع
بحسب طريقته الي نوعين افاد ذلك بقوله اما
بالضرورة الخ قوله ومنها المستحيل الخ والمستحيل
من الاستحالة فهو مطاوع احواله فاستحال
لان السبب والتاثير فيل يانين للمطابقة وعندها
يرد على قوله ما لا يتصور يندفع بما تقدم قبل
وهذا التعريف ايضا فاسد الطرد له قوله الخ احوال
المعنوية والتعسفية ويتفصي عنه بان المراد
بالوجود

بالوجود هذا الثبوت اي ما لا يحكم العقل بثبوته والمراد
بالمستحيل المستحيل الذاتي وانما الذي تنويحه بحسب
طريقته بقوله اما ضرورة الخ قوله ومنها لفظ الجائز الخ
وهذا التعريف ايضا معضاضا المناقشة لفساد حكم
الخروج الاحوال الحادثة والنقص انها من الجائز
فالبيان ان يحمل الوجود على الثبوت والعدم على
النفي والتصور على التصديق فاما الثواب للمطيعين
الخ مثل ما ذكر الجائز النظري وان كان بحسب
الظاهر التمثيل بالعكس اوليها بالاعتق
وجوب ذلك بقوله او مستحيلة كغلف الخ معطوف
على قوله واجب فالكاف في المقام غير مناسب
والمناسب اسقاطه وينبغي ان يعلم ان الجائز في
عريف المتكلمين مراد في الممكن الذي يقابل الواجب
والمستحيل بخلاف المناطقة فالامكان الخاص عندهم
هو الامكان عند المتكلمين والعام اعم من ذلك
فهو صادق قوله للمطيعين المقصود بهم المعصومون
والمعقوبات تنبيه ينبغي ان يعلم ان ما ذكر
في هذه المقدمة منه ما يتوقف الشروع عليه
لتعريف العلم ومبادئه الثلاثة وهما الطرق
الاولى من اطرافها ومنه ما لا يتوقف الشروع
عليه كذكر الفاظ المصطلح عليها وهو الطرق

الثالث من اطراف المقدمة والاول من مقدمة
الفن وهي ما يتوقف الشئوع في مسأله عليه والثاني
من مقدمة الكتاب وهي عبارة عن طائفة من الكلام
تقدم امام القصود لا رتباط له بها وانتفاع بها فيه
كما فرق بينهما السعد رحمه الله فوالله اعلم الخ هذا
الاسلوب غير مناسب والمناسب ان لو جابه في
اسلوب المقدمة الخ ولي كان يقول المقدمة
الثانية في فن وب الخ استدلال ثم يقول اعلم الخ ووجه
الحصر فيما ذكر ان الاستدلال بشي مما يتوالت
شئ يقتضي ان يكون بينهما رابط يستتد اليه العقل
وحسينه فالرابط اما ان يكون مما وجد الخ اقتضا
اولا الثاني التلازم والربط الخ اقتضا عليه ما
يقتضيه نظر من وب ثلاثة اذ الشئ اما ان
ان يقتضي بطريق وجوده وعدمه معا وهو
السبب او بطريق وجوده فقط وهو مانع او بطريق
عدمه فقط وهو الشرط واطراف المقدمة مطلقا تصح
في المقام اذ الخوص الخ استدلال مما يتوالت الشئ
فيروجح الامر الى طرف السببية باعتبار اقتضا
الثبوت والوجود وحسينه فاما ان يستدل بالسبب
على السبب او العكس او ببعض المسببات على
بعض فثاني الطرق الثلاثة ضمها الى طريق التلازم

باني

باني ما ذكر المصنف من الفن وب الخ ربيعة في الاستدلال
بالسبب على السبب الخ قال السعد وقد يخص هذا
هذا باسم التقليل وهذا انما هو المناسب للفن وب الخ عند
المصنفين بخلاف العلة وعند المنطقيين بالبرهان
الاجبي وبرهان له وهو ما كان الحد الخ وسط فيه
علة للاكبر في الذهن اي في القضية وفي الخارج
اي في نفس الخ مركولا هذه الخشبة مسته النار
وكل ما ملأها مسته النار محترق فالحد الخ وسط وهو
مس النار في هذه الخشبة علة في الذهن اذ هو السبب
في الحكم والواسطة بين الاكبر والاكبر حتى حمل
الثاني على الاول وعلة في الخارج ايها اذ مس النار هو
العلة في الخ حترق في نفس الخ مركولا الثاني عكسه
وهو الاستدلال بالسبب على السبب الخ هذا
الاستدلال من طرف اهل هذا الفن ويسمى عند
المنطقة بالبرهان الخبي وببرهان ان وهو ما يعبد
العلم بوجود الحكم فقط لا بسببه وان ثبت قلت
هو ما يكون الحد الخ وسط فيه علة في الذهن دون
الخارج كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترق
مسته النار فالاحترق علة المس في الذهن اي هو
الجامع بين الاكبر والاصغر في الذهن حتى وقع
بأحدهما الاخر كما هو وليس علة له في الخارج بل هو

بالعكس كما مر ثم اعلم ان الاوسط هو علة في الذهن
 ابد الا انه تارة يكون علة في الخارج ايضا وهو
 البرهان المجي وتارة لا وهو برهان الاين ويسمى المسمى
 لما صعبه لم لا فائدة المهمة اي العلة اذ يجاب بها
 السؤال بل كان كذا لوسمى الاين ان نسبة لان فائدة
 انية الحكم اي ثبوته من قولهم ان الله مركب اقول يا احد
 مسيبي كسب عا المسبب الاخر هذا اما خذ من القسمين
 قبله لانك تقول كلما وجد هذا المسبب وجد مسببه
 وكلما وجد ذلك السبب وجد المسبب الاخر وبالعكس
 فقد اجتمع فيهما الاستدلال بالمسبب وهو القسم
 الثاني والاستدلال بالسبب وهو القسم الاول
 وهذه الطريقة ترتكب في حال ما اذا اتخذ السبب
 ونقد المسبب وظن ببعض المسببات فيستدل
 به عا بعض قول با حكاية لا يمين عا الله عز وجل هذه الطريقة
 ترتكب في حال ما اذا تحققت عند العقل قربة التلازم
 بين الشئين وظن باحدهما فيستدل به عا الاخر
 وهذا امثل ما ياتي عند اهل السنة من الاستدلال
 بالمعقوبة عا المعاني قول ومنهم من رد هذه الى القسم
 الثاني فيكون المسبب يستلزم السبب قوله
 النوع الثاني والرابع الخ خبر عن قوله قال الذي يصلح
 قوله واذا عرفت الخ ولما نهى الكلام عا وجوب النظر

نوع

توجه الى المقصود بالذات وهو امور ثلاثة الهيات
 والنبوان وامور المعاد والمنا سب تقديم الهيات
 والخبر انها تنوع الي واجب ومستحيل وجازي والواجب
 ما لا يتصور في العقل عدمه والمستحيل ما يتصور في العقل
 وجوده والجازي ما يتصور في العقل وجوده وعدمه فيجب
 هذه ايضا تنوع الي بسايط ومركبات فالبسايط
 طرف الواجبات والمستحيلات والمركبات طرف الجازيات
 والشاة عند التوجه الي الكلام علي البسايط والمركبات
 تقديم البسايط لشرعها وهيكل تفاصيل اربعة نفسية
 وعلنية ومعاني ومعنوية وقدم النفسية لكونها
 اساسا لمن عداها من الهيات وله ان ما ياتي بعدها
 من الله وصاف فرع ثبوتها فاذا تبين هذا فاعلم ان
 ملك في النظر علي وجود الصانع طريقتين طريقت
 النظر في وجود المستدل خاصة وطريقت النظر
 في وجود العالم جملة وارتركب اذ في المقام للجزم
 بوجوه الشرط قوله ايها المقلد الخ اجري الكلام علي
 المقلد خاصة وان كان الما سب اجر الخطاب علي
 من جري عليه الكلام قبل وهو قوله اول ما يجب
 قبل كل شئ عا من بلغ الصادق بالمقلد وغيره لا يخرج
 الكلام بعد عا المقلد لان من دونه داخل في
 الخطاب من باب اولي الناطق لنفسه الخ يعني

بالبصيرة لا بالبصر وجابوصفة الرحمة ليقف الخاطب
علي نفسه وهذا ما يبعث علي الشيء يقال نظر الي
فلان بعين الرحمة ما ذا الان في جانب ما يدعي الرضي
قوله فاقرب شي الخ فاقرب مبنه الي فاقرب شيه
يخرجك عن التقليد في عقيدة الوجود بعين
الله ان تنظر الي اقرب شي اليك لانه يخرجك عن
التقليد في العقائد عموما كما توجه ظاهر العبارة
وسبق الكلام يقتضي ان القل هو الخاطب بنفسه
وهيكله جميعا ويكون المراد بقوله وذلك نفسه
الهيكل خاصة دون النفس ولا شك ان اقرب الاشياء
الي الشخص اجزاه كما تشير الآية لذلك قوله تعالى
وتحن اقرب اليه من حبل الوريد لكن يرد عليه ان
المجموع ينظر في بعضه ويجهل ان يريد بالخاطب بنفسه
المتكثرة اذهي الساطرة في الاشياء ويكون قوله
وذلك نفسك جار علي الهيكل خاصة وهذا واضح
لان فيه المخرج خروج عما يقتضيه السياق
لكن لا بأس بذلك اذا كان في المقام ما يدل كما هفت
وارتلك اشارت البعد لبعد منزلة المشار اليه نظرا
الي ما يؤول اليه امره من الوصول الي اعلا المراتب
اعني معرفة وجود الباربي تعالى وفتعلم علي
الضرورة انك لم تكن ثم كنت هذه مقدمة القياس

اشار

اشار بالضرورة والمراد بها المقابلة للنظر الي ان
المصغر في المذكور لا يحتاج لدليل وطوي كبري القياس
في المقام وهي وكل من لم يكن ثم كان فلا يوجد او جده
للعلم بها قال صاحب الامم جوزة السلام
والحدق في بعض المقدمات او النتيجة لعلم اسب
قوله فتعلم انك موجود او جده هذه نتيجة القياس
قوله لا مستحالة الخ هذا بحسب الظاهر كند النتيجة
نظر الي ان ما في ما بسط ذلك في الشرح وانت خبير انه
لوجاه في اسلوب الغيبة وزاد فيه طرف اخر فيكون
سند القياس المطوية بان يقول لا مستحالة ان يوجد
لا شيء وان يوجد نفسه لكان اسب واهم
وحقيقة لا تحتاج النتيجة الي سند قول والد اي
بان امكن ان توجد نفسك لا مكن ان توجد غيرك
وان ايجاد الغير اهور عليك قد ظهر في الشوطبة
على امرين فحاسبند هما وهو قوله لمسا وانه لك الخ
هذا اسند الطرف الاول فاستغيد من هذا
ان مصحح تعلف القدرة هو لا مكان ثم واغا قلنا
انه هو اهور عليك الخ هذا اسند الطرف الثاني
قوله من زيادة التها فت الخ هنا فة للمبيان والتها فت
التسا قط وفسر بقوله والجمع بين متنا فيجب
قوله وهو نقد مد على نفسك الخ هذا بيان للجمع بين

ان ح

المتناهيين واظهار لوجه فتساده وخطره قول قاذ
 كانت الخ خرج عن اسلوب الخطاب لا نه لما جرى الوجه
 الذي قبله على غير الخطاب فرع هذا عليه قول وهو
 ضعيف التقليد هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها
 وهو ضعف القول بالتقليد وهو احسن قول ان لم
 احسن الخ هذه المقدمة ان كلاهما منسوبة لما جرى عليه
 المتن لكن الخ خيرة او جزها والاولى اقربها للغير
 قول او جده وصف كاشف لقوله فله موجود وليس
 باسمن معني قوله لان كل عاقل الخ منه يكون الصغرى
 معلومة بالضرورة قول في ان هيبة اي هيكله قول
 مثله راجع لقوله لا يرتاب في ان هيبة الخ اي كنهان
 العاقل لا يرتاب في ان هيبة غيره المخصوصة الخ
 هو عليها وبها تحققت حقيقة كنهه كنهه معدومة
 ثم كانت لمشا هدنة ذلك وكأنه جابه ترشحا قول
 الحكمة الخ اصرح به وان كان ما سبق يقتضيه
 تقريرا لمحل الخلاف المشار اليه بقوله فمهم من يدعي
 الخ ينبغي ان يعلم انه قد اختلف في دالة الحدوث
 على الصانع هل هي مصرية ونظرية والذي بينا من
 قوله الحكمة بافتقار كل حادث الى محدث الخ على
 الاستدلال بالحدوث لا الامكان وعليه يجري قول
 ومنهم من يقررها بوسط الخ قول قال في المعالي ان العلم

الخ انظر عز وكون العلم بها موكوز للغير من قبل الله
 بعد من قوله واما مبالغة الغير وقوله واما المبالغة
 الخ لغسا دال على انه مقوله والمنقول عنه مطلق الخ ذاك
 قول طباع يقال طبع وطبيعة وطباع كل فرد وهو
 بمعنى واحد اي السجية وليس طباع جمع كما يتوهم
 قول بل في فطرة البهائم فان الخ سباق لادامه
 يقتضي ان الخ فرضها في الحدوث وهو انما فرضها في
 الخ مكان حتى نأخذ الخ فيها العنصر والسيد والمض
 نبع في هذه العزوب القاموس والمعاد بالخسبة
 انه الضرب قول ومنهم من يقررها بوسط الخ اي بدليل
 كمام الحرمين وهو جار على المكان في مقام الاستدلال
 بالحدوث ويلزمه ان هذا امدا باب الاستدلال
 بالخفي في مقام الاستدلال بالجلي اللهم الا ان
 يقال جرمي على طريقة من ينشوب الحدوث بالامكان
 كما سياتي فلا يلزمه ما قبل قول فتعين الى قول
 عن الحادث نتيجة الدليل واما قوله وهو الفاعل
 المختار فلم ينتج الدليل واما هو دعوى سياتي
 دليلها قول ان العدم اولي به اي الممكن من الوجود
 لقوله الخ الصواب اسقاط قبوله كإيهامه ان
 فنون الممكن للطرف الآخر الذي هو الوجود لا يكون
 الخ عن سبب والحرص ان القول ثابت من غير

مسبب اذ هو بنفسه نعم حصول الطرف الى اخر يحتاج
 لسبب اللهم ان يقال اراد بالقبول الخصم مجازا فانه
 والصحيح الخ ما صححه هنا مثله الغرض في شرح
 المعالم وهو خلاف ما عليه الجمهور على ما نقله المؤلف بعد
 الدين واعلم ان كلامنا من الفريقين قلنا على صاحبنا
 فمن يري انه ضروري يقول ان العلم بتلك المقدمة
 الكبرى من وري الله انه منه جلي وخفي ولاجل
 ما هو خفي من قومه انه نظري ومن يري انه نظري
 يقول ان العلم بها نظري الله انه منه ما يحصل بنظر
 قريب ولاجل قربه نؤمن قومه انه ضروري واما
 مبالغة الفخر الخ هذا غير مسلم اذ لم يدع الفخر عمومهم
 وان اراد فطرة التزمهم بهم الخ المناسب
 استغناء اكثر لنا سببه ما ياتي بعد من قوله
 لكن لا نسلم الخ مع ما جاء به عند ذلك ولكن
 لا نسلم الخ بقول الخصم به حتى يسلم له وليس
 نزاع فيه كعبه ونحن الخ الى استغناءهم لا كعبا
 وهذه الخروج عن موضوع المسئلة اذ موضوعها من وري
 في الصبي الذي يميز ولا نظر معه كائن العاميين كما
 فرضها العبد والسيد في ذلك واما المبالغة
 الخ هذا ايضا لا يلزم الخصم لخروجها عن موضوع المسئلة
 اذ موضوعها من وري في مطلق الادراك كما تقدم

التنبيه

التنبيه عليه قوله يفر من صوتها البتة غير مسلم
 قوله لمقارنته اي الحسن قوله وعدم التميز والانفكاك
 عطف على تفكاك على التمييز من عطف التفسير وفي
 عبارة المقترح بالاضافة وكان المقدم ان الاضافه
 للبيان كما ان السليم هو اللسيح وهو الممدوح وكان
 اطلق على السليم نفا وكافور عنده اي السليم قوله قال
 معنا الخ الضمير راجع لمضمون قوله واما مبالغة
 الفخر الخ الضمير في صوتها وسماها وحسبها عابدا على
 الحسنية قوله وهذه الطريقة الخ الاستشارة الي
 قوله ومنهم من يقررها بوسط الخ مصدق السبب
 هنا المانع فيؤخذ منه اطلاق السبب عليه تعالى
 وفي ذلك خلاف وما جرى عليه هذا مخالف لما جرى
 عليه في المتن لان ما يشي عليه في المتن محتمل
 لا يكون جري على ان الكبرى ضرورية فلا يحتاج
 الي دليل او يري انها نظرية وطوي دليلها لغرضه
 والاول الظاهر وينبغي ان يعلم ان للقوم طوقا رابعة
 في مقام الاستدلال في الصانع طريقة الامكان
 مجرد وهذه مناسبة للخواص وطريقة الحدوث
 مجرد وهذه مناسبة للعوام لظهورها وطريقة
 الامكان والحدوث على انهما بشرطان وطريقة الامكان
 بشرط الحدوث فقوله طريقة من يتنويه الحدوث

..احتفل الشطرية والشرطية والاول اظهر قوله وان سقط
 منها طريق الى مكان الخ هذه اوجه الى تصرف البعض قوله
 وكذا اعد هذا الخبر قضية كلامه ان ما عند الخ في الاربعين
 وهو لقب لكتاب السنة فقط والذي عنده في الاربعين
 انه جرى في العدد على انها ستة وجرى عند التفسير
 على انها اربعة كما عنده في المعالم وهذه الطرق منها
 ما يتأخر فيه العلم بحدوث العالم عن العلم بالصانع ومنها
 ما يتقدم فيه العلم بحدوث العالم عن العلم بالصانع
 فاشارة الى ذلك بقوله والفرق بين الاستدلال الخ
 قوله وبذلك على افتقاره المناسب استفاضة
 واتيانه في اسلوب التفرع ليكون له موقعا في من حيث
 هو اي من حيث الحقيقة قوله فالوجود له نتيجة
 الغياب بحسب المعنى لا بحسب الصنعة وطوي في سلك
 اعتمدا على الظهور قوله الي ما افتقر اليه العالم اي وهو
 موجد ثم ان هذا الموجد اما ان ينتهي الى موجد
 لانه اول فان انتهى فلا دور ولا تسلسل والا فيلزم
 اما الدور والتسلسل وبحسب هذا يظهر ان ما في
 ترتيب قوله ودور التسلسل على عموم قوله والا
 افتقر الخ قوله على ما سياتي ان شاء الله بانه الخ انظر هذا
 هل تعرف له على ما قيد به هنا اول قوله بالمر ومرة القائي
 على وجه العلة او الطبع قوله كما يقول الفلاسفة

بحري

بحري علي وجه يشمل الطبايعين فيكون كلامه تاما
 قوله ونظر الفيلسوف في الخ جار علي الطبع والعلية قوله
 ووجه العصر للصرف فيما ذكر صحيح لكن طريق الاستقرا
 لا يحسن العمل كما هو ظاهر عبارة المصنف انه يقتضي
 العصر فيما ذكره لان قوله اول الاخبار كما يصح العقل
 صدق فيه علي ما يتوقف علي ما ذكره في صفة ان
 يتوقف علي غير ما ذكره كما لعله الكافي استغنى
 قوله ولا يقتضي لها بطبعه اي كالطبيعة ليعادل
 ما قبله قوله لان ما يورث الخ هو كسند لقوله ثم تقول
 الخ وما انتهى اليه المر من استحالة الاختلاف
 في معلول العلة الواحدة ومطبووع الطبيعة الواحدة
 الخ صحيح لان تأثيرها بالمتأثرة الذاتية ومن
 كان تأثيرها كذلك لا يورث في المختلفات لما يلزم
 عليهم من الجمع بين الصدين قوله والا كان الخ مسند
 لدليل الكبري اي وان لم يستلزم اختيار وجوده
 سبعة عدمه كان اختيار الوجود تخصيصا الحاصل
 في الوجود فكان ناقصة وتخصيص خبرها بالمرور
 يتعلق بالحاصل قوله وثبوت تلك مما لا يصح الخ
 هذا عطف على خبر كان عطف تفسير فهو المقصود
 بالذات والاول مسبب عليه اي وكان اختيار الوجود
 ثبوت تلك مما لا يصح ان يكون معد وما ثبوت كانت

نرى كيف تأخر العالم اما دليل علي وجود الصانع او جز
دليل عليه او شرط في دليله وعلي كل فالعلم به من
باب العلم بالدليل والاعلم بالصانع من باب العلم بالمدلول
والعلم بالدليل سابق علي العلم بالمدلول قوله يعني
عبرك الي اخرها ذكره من العناية ودليلها غير محتاج
اليه لغيره في المقام قوله ما بعد اي ما قوله
استحالة الخ قوله يعني انك الخ توطية لتفسر قوله
استحالة الخ كذا لما انتهت التوطية لم يرتب عليها
التفسير وكان هذا مناسبا ان لو قال بعد قوله
لزم ان يكون ذلك المرجح غيرك لاستحالة ان توجد
نفسك قوله والا لا يمكن ارتكك اللام في جواب
ان وهو غير مناسب لسلوب اللسان والجاري عند
ارتكابه في جواب لو انظر هذا اهل له مساعد في
الخارج ايم لا قوله وتقر به ان تقول لو امكن الخ جوي
على طريقة الخلف وهو ابطال الشئ بتقيصه
قوله والتالي باطل اي لكن التالي باطل وحذف
اداة الاستثنا بجاز قوله في الا مكان المصحح
لتعلق القدرة الخ سياتي ان للقدرة تعلق
صلابي وتخييري فاله مكان المصحح لتعلق القدرة
بالنسبة للصلابي علته لها وسبب يلزم من
وجوده وجود الصلاحي بالنظر الي الممكن ومن عدمه

عدمه

عدمه بالنظر الي الواجب والمستحيل وبالنسبة للتخييري
نشرط في تعلمها يلزم من عدمه العدم بالنظر الي الواجب
والمتصع وله من وجوده الوجود بالنظر الي الممكن
قوله استتمت الملازمة علي معنيين الخ يريد
والدعوي الخ ولي بالنسبة والاثنية بدلالة الاشارة
والاستلزام ولهذا اخرها قوله ومنه اي من
التهافت قوله البرهان هو يفتح الفاظ صغيرا اذ
نارا سقط فيها قوله فان قلت الخ هذا الوجه
لغيره يريد في المقام علي معني الدليل السابق
ودفعه وصيغة فان قلت انما تركب فيها اذا
كان لا يريد قويا وهو مناسب هنا بالنظر الي
الصغرى فقط لا من حيث انها محل للقرينة فان
ارتكابه من حيث الصغرى غير مناسب لان
الصغرى من شأنها ان لا يكون عليها شئ قط او
يرد عليها ما هو ضعيف بحيث لا يتقدح قدحا
بين المتافان القوي لها قوة وهم جوا قال
العلامة جمال الدين ابو محمد بن هشام رحمه
الله في اجوبته علي الفاظ مستحالة في كلام الناس
قال واما قوله يعني السائل لهم جوا فكلام مستعمل
في العرف كثيرا وذكره الجوهر في صياحه فقال
في فصل الجيم من باب الواو وتقول كان ذلك عام كذا

وهلم جرا الى اليوم والحاصل انه بعد ان نقل كلام
 بن البري ان معناه هي واما هييتكم اي اثبتوا في
 مبرهم ولا تخمدوا انفسكم وانه مأخوذ من البر وهو
 ان ينزك الخيل والغنم نزح في السير وفي انتصاب
 جرايلاته او جهه احد هاء مصدر واقع موقع الحال
 والتقدير هلم جار يه متبئين الثاني ان يكون
 على المصدر لان في هلم معني حروا كما في قيل حروا
 وعلى هذه اقيا من قولهم جار يد مشيا فان البصريين
 يقولون تقديره ما شئ والكوفيين المعني
 مشي شيا وقال بعض النحويين نصب على
 التفسير اي التمييز وكلام بن حبان ان معني
 هلم تعالى على هييتكم متبئين وانتصاب جرائع
 انه مصدر في موضع الحال اي جارية قاله البصريون
 وقال الكوفيون مصدر لان معني هلم جروا وقيل
 على التفسير اي اخروا نقل عنها واعترضه واستشكل
 كونها عربية محض وطال في ذلك قال ولقد ذكر
 ما ظهر لنا في توجيه هذه الكلام بتقدير يكون
 عربيا فنقول هلم هذه هي القاصدة التي تعني
 ايت وتعالى الى ان فيها جوارين احدها ان ليس المراد
 بالا نبيان هذا المعني الحسي بل الاستمرار على الشيء
 والمد اومة عليه كما تقول استن على هذه الامور على هذا

المسائل

المسائل ومنه قوله تعالى فاجيبنا الله ان اصنع
 الفلك وابطلن الملا منهم ان امشوا واصبروا على الهلك
 المراد بالا نطق ليس الله هاب الحسي بل انطلافا
 الى ستة بالكلام ولهذه العريون تفسيرين وهي
 اثنا ثني بعد جملة فيها معني القول كفوله تعالى فاجيبنا
 الله ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي
 بالا فقام بل الاستمرار والدوام اي دوما على عبادة
 اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك الثاني انه ليس
 المراد الطلب حقيقة واما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة
 الطلب كما في قوله تعالى ولتجل خطاياكم فليهدد
 الرحمن مد او جزا مصدر جواه يحرقه اذا سحبه ولكن
 ليس المراد الحسي بل المراد التخييم كما استعمل السحب
 بهذا المعنى لانه يقال هذه الخيام مستحبة على كذا اي
 شامل له فاذا قيل كان عام كذا وكذا وهلم جرا فكانه
 قال واستمر ذلك في بقية العوام استمرارا فهو
 مصدر واستمر مستمرا فهو حال مولدة لك ما مر
 في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا
 الكلام ويهدد التاويل ارتفع اشكال العطف فان
 هلم حينئذ خبر واشكال التزام افراد الضمير اذا فعل
 الضمير هلم هذا امر دلي كما تقول واستمر ذلك
 او استمر ما ذكرته قال فان قلت استعملت هذه

التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقدير ان
 كثران وتاويلات متعقدة ولم يعهد في كلام التبيين
 مثل ذلك قلت ذلك لك لم تغف لهم على كلام على
 مسائل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد
 ولو وقعت لهم على ذلك لو جئت في كلامهم مثل ذلك امر
 وقد قال في كلامه قبل هذا الثاني يعني من الامور التي
 توقفت بسببها عن كون هذه التركيب عربيا محضا
 ان اجماعهم متعقد على ان فيها لغتين جارية وهي التزام
 استتار ضميرها فيكون اسم فعل وعسمية وهذه ان
 تنصل بضميرها الرفع البارزة فيقال هما هلموا وهلموا فيكون
 فعلا ولا يعرف لها موضع اجمعوا فيه على التزام كونها اسم
 فعل ولم يقل احدا انه سمع هلم جرا ولا هلم في الثالث
 ان تحالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر مستمع او
 صغيب وهو لا يرمي هنا اذ اقلت كان ذلك عام كذا
 وهلم جرا واغا استدركه هنا وان صحت محله لغاية
 خفيف فونها قوله غاية الى مراح ارتكبت هذه الاسلوب
 المختص لا مستقصا الاطراف بعد انتهاء البراد اشارة
 الى ان المتكلم اعني المخبر لم يبدل قد وهم فاستعمل
 الضمير في غير محله وذلك ان في المقام طريق غيب
 طريق الى تنقل من العدم الى الوجود والاختلاف من
 صورة الى صورة ومن طور الى طور ومحل الضمير

الثاني

الثاني الاول كما وجه مقر مجبى البراد قوله فالجواب
 ان ذلك الذي الكبر والنطفة الى انظر هذا الجواب فانك
 تجد لا تنقله لدليل اخر جار على الاستدلال بالخبر وهذا
 المنبيع يقتضيه قوة البراد ونسبته فهو بمثابة ما اذا
 قال له هب ان امركها قلت لكن تغف الجواب الى تأمل
 قوله فتعلم على الضمير ان ما زاد الى لا يسلم الخصومات
 ما زاد على النطفة كان معدوما من غير بل يقول تكون
 من الغذاء فهو بحسب ما دنة موجودا معدوم وبحسب
 هذه الايجاف عليك ما في قوله بعد فقد تم لك البرهان
 الى قوله على وجود الصانع الى اطلاق الصانع على الله تعالى
 يستهد له قوله تعالى صانع الله الذي انت في كل شيء
 ويستهد له ايضا ما في السنة من اطلاق الصانع على الله
 تعالى قوله القابلة اتبع الصغرى بهذه الومعة الخامسة
 لطول الفصل قوله وسند المنع الى هو سند اول وبالذات
 لقوله لا نسلم ان لم يكن ثم كنت وكلام المص يقتضيه
 انه سند قولكم ان ذلك الى قوله ولعل الى امر الى هذا اقعده
 في المقام من قوله في المتن وهلم جرا المعيد للقطع قوله
 واجاب بما حاصله الى هذا ما سأل للسؤال بخلاف ما في
 المتن كما سبقت وهو وان كان مما سأل ويدفعه
 فقد برد عليه بالنظر الى الضمير ما تغذ من عدم
 تسليم الخصم يكون ما ذكر معلوما من امر لوجود ما ذكر

فهو موجود بحسبها كما سبق وجا بقوله ما جا صله
 كانه يشير به الى كون ما في المتن جوابا بالنظر الى الحاصل
 منه وهو ان الذات ما ياب الكل المجموع الى ما وانت خبير
 بما فيه لان سياق المتن الجواب في المتن يعبر على هذه
 الاشارة قوله انا ونحوه اي كانت الى اذا اشار الى نسان
 مثلا الى نفسه انا فقد وقع النزاع في النفس فقبل
 جزا لا يخبر في القلب وقبل السارية في الهيكل المحسوس
 وقبل الهوا وقبل العناصر الاربعة وقبل الخلط
 وقبل الدم وقبل نفس كل شخصه مزاجه الخاص به
 وقبل هذه الهيكل المخصوص وهذا الذي صحه المم كالسبكي
 في جمع الجوامع وهو ظاهر كلام الفهري حيث احتج الفخر
 على ان نسان ليس عبارة عن هذه الجنة والهيبة
 المخصوصة انه قد يقول فعلت كذا او هو عالم بذاته
 المخصوصة غافل عن جميع اعضائه الظاهرة والباطنة
 والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم فاعتز منه الفهري
 بان كل مستشير الى ما لا يلزم ان يكون عالما
 منظر الى معرفته ان ما هيته حقيقة موجود
 غير متغير ولا قائم بتغيره ومعلوم ان كثيرا من العقلا
 لا يخبر بياهم او انفسهم كذلك بل جمع كثير من
 العقلا وجم غفير وهم اكثر من معرفة واكثر الاعتزلة
 بكون وجود هذا في انفسهم في الممكنات اصله واسا
 فضلا

فضلا ان يكون نفس حقيقة لهم الى اخر كلامه وقال
 سعد الدين في شترج المفاصد وكثير من المتكلمين
 على انها لا جزا الا صليبة الباقية من اول الامر الى وما
 جرى عليه المص هنا لا بد ان يقع ما سبق من ان اقرب
 الى شيا الى نسان هو بينه الذي يشهد اليها بان لا
 ما سبق حكاه المهندسون وهم ممن بقوله ان انا ممن
 يشهد به الى الروح فقط كما تقدم التنبيه عليه قوله
 واذا ثبت الى الما سب تقدمه على قوله فصدق قوله
 في الصغرى الى قوله فاحتاج الى غير محتاج اليه لانه
 نتيجة الدليل السابق والمقام لدفع ما ورد عليه من
 السؤال بعد تقريره وكذا قوله وتبين ان يكون الى قوله
 فتصاري الى من يصدر الغاف اي غايته قوله كالنقطة مثلا
 الكا ان استقصائية فلا يناسب ما بعد من قوله مثلا
 لما قاته اياه قوله لان الذي قصدنا الى جابه سعد الامتداد
 وهو مناسب لما بعده فقط قوله وهو اي البرهان
 من حيث اشتغالها الى بيان الملازمة قوله وهو باطل
 اي قوله لا يمكن للذات تخترع الى قوله فان قلت لعزل
 ذلك الى هذا السؤال من قبل الطبايعين وهم يرون
 ان النقطة تؤثر في الرحم وبعد الاتصال وان كانت
 تاتر هاتي الرحم عندهم بشرط كاعتدال الى مزاج لانهم
 يقولون تؤثر في الرحم خاصة كما يوجه كلام المص

وبحسب هذا يظهر لك ما في السؤال وجوابه وانما غير
 مبرر بين وان الجواب لا يقطع جهة الطبايعيين بغير قوله
 بعد علي ان اختلاف الذات يقطع الخصم لوجوه السؤال
 على انه لا يحتاج اليه مع ما سبق من قوله فصار في الامر
 لا به جار علي ما هو اعمر قلنا بلزم ان يقطع الخ لا يسلمه
 الخصم لان مذهبه انها تؤخر ارجاء من الرحم بغير قوله
 بعد علي ان اختلاف الذات يقطع الخصم لوجوه السؤال
 على انه لا يحتاج اليه مع ما سبق من قوله فصار في الامر
 لا به جار علي ما هو اعمر قلنا بلزم ان يقطع الخ لا يسلمه
 الخصم لوجوه السؤال يقطع الخصم لوجوه السؤال
 فظهر ان البرهان السابق يقتضي الخ هذه بالنظر الي ما نقلت
 به من الاطراف كقوله لا يستحال ان توجد نفسك الخ قوله
 فنعلم على الضرورة الي قوله وسبب ذلك الخ حاول
 به تصحيح الكلام ليقتض جوابا بلكن اخر كلامه اعني
 قوله فقد تم لك البرهان الخ ياتي ذلك لا به يقتضي انه
 دليل اخر على جواب عن الاول قوله ثم اذا نظرت الي هذا
 الزايد الخ لما جرح الجواب على الاستدلال على وجود
 الصانع بالزايد على الذات لانه لم يكن ثم كان ويعني
 بالذات النطفة كان المقام ثم من ان يتوهم ان صانع
 ذلك الزايد هو النطفة نعرضا لدفع ذلك فقال
 ثم اذا نظرت الخ وهو الذي وعده باثباته عند قوله

لكن

لكن سمع كذا الخ وتم في الغمام للترتيب المذكور والمعنى
 ايضا نظر الي ان الكلام على كون النطفة ليست
 فاعل ذلك الزايد بعد الكلام على فاعل ذلك الزايد
 وارنصب اذ الخ من شأنها ان تتركب عند الجرح بغير
 الشرط من الخطاب عام بالنظر الي القلده فهو محسب عنه
 واقع في الجملة قطعا فلو ان هذا الزايد الخ ارنصب اشارة
 القريب لقرب المشارة اليه ومن يحتمل ان تكون ابتداءية
 وان تكون تبعية صنية وان تكون ظرفية وهو متعلق
 بخذوف على انه حال او بالزايد وهو الظاهر وصيغة
 للزايد اي بمعنى ذلك او مع ذلك او في ذلك قوله
 فراغا وصف كاشف الجرح والوصف الكاشف هو
 الذي يهيج ان يصور به الموصوف في جرح ان يكون علي
 ما هو عليه هو وصف اخر للجرح مغيب الحكم وقدم
 الكاشف لانه من باب الوصف المغيب لتصور الموصوف
 والجرح من باب المغيب للحكم فتاسب تقديم ما يغيب
 التصوير فهو من المغيد ان المخصوص الخ صادق بالطول
 والعرض والجمع قوله والصفة عطف على المقدار قوله
 لعدم امكان الاختيار لها الخ هذا مسند البري الدليل
 الذي يتضمنه المقام حسبا اشارة لذلك ان الاختيار
 يستلزم التخصيص يقتضي الانصاف بالقدرة
 والارادة والعلم والحياة فهو من هذا الاغنياء

ولما افاد ابطال تأثير النطفة مطلقا توجه الى الزام الحمى
ان يكون الطبع على شكل الكون وعند التوجه لذلك
مهد بقوله وايضا طبع لها في وجود ذلك الخ وتلنا تمهيد
عن الكلام فيهم نفي تأثير النطفة بالطبع واقتصر
على التمهيد بطرف الطبع فقط دون العلة لانه لم يقل
احد بتأثير النطفة بالتعليل اذ لو اثبت به لزم ان يوجد
المعلول بتمامه كالانسان مثلا بتمامه بنفس وجوده
وهو باطل ضرورة فخر ولا لكنه على شكل الكون هذا
هو التمهيد لثبوت الاستواء النطفة الخ هذا بيان
الملازمة وانت خبير بان هذا الاستواء لا يقتضي
النطفة عندهم مركبة وغير متنسوية الاجزاء
كان المقام غير منزه وهو ان يقال ما في الذات من
التخصيص بسبب ان من الفاعل المختار واما المفعول
هو معنى واحد ففاعله النطفة بطبيعتها اشار له في
ذلك بقوله ولا في نحوها الخ قوله في الشرح تقدم
اخصار جهات الخ هذا تمهيد لتقرير المش وجهات
التأثير بمعنى طرق جمع معرف من صيغ العوم وخصصه
بقوله في اوجه ثلاثة فلا يقال قد حصر الشيء في
نفسه لان مصدوق الجوان ثلاثة وحصرها في
ثلاثة قوله بالطبيعة الخ المناسب ان لو عبر بالطبع
والتعليل عما نرج ما قبله قوله ان كل موثر الخ المناسب
ان لو اسقط لفظة لذلك لم يقصد افراد الموتر بل قصد

جنس

جنسه المصادف بالافراد الثلاثة والمثال جار على منه
القدسية ولا يخفى ما في الحصر بطريق العقل كما مر قوله
مثلا معجبه له اذا الخا في معنى عند توطئ القدسي راجع
لطرف المثال اذ القدسي يشارك السنية في كون التأثير
للفاعل المختار وبخالفه في وحدته لانهم يقولون بتعدد
قوله ويلزمه ان يكون حيا هذه الالزوم عقلي كاللزوم
بين الجوهر والعرض فويل عند حركته المناسبة لا ملو
اللسان عند حركتها لان اليد لم يسمح فيها الا بالثابت قوله
فاذا عرفت هذا الخ هو التمهيد لقوله اما تأثيرها فيها فبما
عنها بالا اختيار الخ هذا ايضا لم يرد ان الضروري
يختلف بالجلد والخفا ولذلك جاء بقوله اد الحية والقدسي
الخ فهو سند للضرورة وقوله وايضا لو اثبت الخ هذا وجه
اخر لا يبطال تأثير النطفة بالا اختيار وهو جار على طريق
التشاكل وارجح العنان قوله ولما فيها ايضا الخ المناسب
اسقاط ايضا لانهم ذكروا ان قوله لا شئ لها الخ تتحقق
به الملازمة عما حدثه وليس كذلك بل لا تتحقق الملازمة
نظرا لما ادعي من الحروية الخ بالطرفين قوله وغير
ذلك انظر ما وجه زيادة هذا عما تقدم لان المراد
افادة وجه الحروية في التأثير وهو انما يتوقف على
مصححات الفعل والقدرة والارادة والعلم والحياة
وهذا هو المذكور قبل فان كان المناسب للتوقف

الاربعة فقط فلا حاجة لذكر هذه الزيادة وان كان
 يقتضي غير ذلك فلم نذكره هناك اللهم الا ان يقال
 ان اول مور المناسبة للذات الكامنة كالبدن واما
 تأثيرها بالطبع عطف على قوله اما تأثيرها فيما نشأ عنها
 الخ قوله وفي معناه العلة اي وفي معنى تأثيرها بالطبع
 تأثيرها بالعلّة وانما ان يترك تأثيرها بالعلّة في
 المقام وان لم يقل به احد كما تقدم استيعا لاطراف
 البحث وليرد ان به في المتن ان الشرح محل توسعة
 ولا يستقيم المعنى الا بما تقدم حذف اي وفي معناه
 تأثيرها على وجه العلة والمناسب هنا الورد بـ هـ ان
 الوجدانية قوله ونسبتهما الخ لا يسلمه الخصم لانه
 يقول ما تقتضيه واحد فهو واجب وغيره لا اقتضا
 لها فيه فهو ممكن لا يبرز حتى يقتضي التخصيص
 قوله متماثلة اي بالنسبة لتحقيقها وهذا لا ينهض
 لانه مبني على القول بالتماثل والخصم لا يسلمه قوله
 ولكن يجوز ان يكون في مكان صاحبه الخ وهذه الايسلمه
 ايضا لكون ما عليه المطبوع واجبا عنده وغيره
 ممكن وما قاله المصنف من الخوازم قوله ذاك قد اختلفت
 بما يربد الخ هو وقع لغيرها ذلك والخصم لا يسلمه
 لانه يقول بوجوب ما تقتضيه فقط وغيره لا يقتضيه
 فهو ممكن في مقابلها فاذا ثبت هذا فلا يخفى عليه

ما في

ما في قوله مع جواز ان يكون الخ قوله والاشكال الهندسية
 الجهوران الشكل هو الهيبة العاصلة من احاطة الحد
 او الحدود بالجسم ككونه دائرة وكونه شكلا ومربعا
 مثلا وكل جسم فهو قابل ان يشكّل بكل من هذه الاشكال
 لا شك لا يدرك عن مقابله فلا يختص بعضها بالاختصاص
 فختار وهذا لا يسلمه الخصم كما سبق وان الهندسة
 هي العلم الباحث عن المقدار وهو فن معلوم قوله واما
 باعتبار اجزائها الخ ان جعلت اما على مجرد التاكيد من
 غير تفصيل فلا شك ان جعلت على التفصيل
 كما هو السابغ فانها تستدعي ان تكون مسبوقة
 بمثلا اللهم الا ان يقال قد تخدق ما ويؤخذ المختار بل
 لفصل من مضمون الكلام كما سلف لانه حاصل الكلام
 اما باعتبار الذات وكذا او اما باعتبار اجزائها فقد
 اختص قوله بالمناسبة الذاتية وهي مستلزمة
 الخ المور مثلا للتبيين ولا خراف والبارد المور
 للوطوبية قوله فيستحيل المناسبات اسقاط الفوارق
 اما في لانه جواب للما فيه من معنى النعوت
 وفي طرف لما مضى من الزمان بمعنى اذ ومناسبة
 القدرين جارية على القول بان الطبيعة بسيطة
 قوله وان يختص مثله عن مثل لا يسلمه الخصم ايضا
 لما تقدم قوله وهي المقصودة اي بالذات لانه الاول وان

كانت مقصودة في الجملة لكن لانه انما بل لغيرها ولذا اقال
والا ولي وسبلة لها قوله على العموم اي لا يقيد كونه
نطفة وهذه اما باب التوسعة ولا بأس بها في التشرح
قوله ودليل الصغرى والكبرى سيف كالقياض
السابق فتود دليل الصغرى اذ هي نتيجة والتفصيل
السابق ايضا اعني قوله اما تأثيرها فيما نشأ عنها الخ
واما تأثيرها بالطبع وفي معناه العلة الخ فهو دليل
الكبرى مع ما سيف له في المتن من قوله لعدم إمكان
اختيار لها ايضا قوله المخصوصا وهي الطبائع قوله
المتساوية من كل وجه اي بان تكون لا حارة ولا باردة
ولا رطبة ولا يابسة وهذه الاوجود له في عالم الكون
والعنسا فلا يسلم له انهم يقولون في النطفة تمايز
عليه لا لزوم قوله ولذلك منعمو الخ ان قلنا بانما الخ
قوله ولذلك منعمو الخ هذا من اثر هذه القاعدة
ومعني كونه طبيعة واحدة اي مطبوع واحد يعني
حقيقة واحدة قوله واذا انتفى الطبع لها الخ في انبائه
بهذا هنا شي لان نفي تأثير النطفة بالطبع او العلة
تقدم الكلام عليه والمراد في المقام ما يلزم الطبائع
عما قد عرفت من الهم الخ ان يقال ان اللازم في بسننهم
نفي تأثير الطبع وجيبه بان ما قاله وجه وهو ان
تأثير الطبيعة يصح تأخير وتأثير العلة لا يصح فيه

التأخير

٧٧
التأخير بل بنفس وجودها بوجود معلولها دفعة
واحدة فتأثير الطبيعة اسهل وأوضح من تأثير العلة فاذا
انتفى ما هو اسهل وأوضح فن ياب اولي نفي ما هو اسهل
واضيق قوله هذا اما العلة في الرد الخ الفاسية اسقاط
لفظة مبالغة لان المراد هو ما توجد له من قوله لها
يتوهم الخ وهو لم يرد في قوله بل ثم اراد ان يبالغ فيه هنا الهم
الخ ان يقال هذا جار على مبالغة في جهة الرد عند غير
عنه بذلك وهذا رد رطب قوله مع جواز لا يسلمه الخصم
بل بقوله ما هي عليه من المقادير واجب لذات النطفة
وعنده محتج ولا جابز في المقام قوله علي ان تقديرها
مؤثرة الخ خرج في المقام عن اسلوب الجدل والله اعلم
لذلك ان لو قدم هذا الطرف علي قوله وجه الرد لما ذكر
ان الرفوف الخ كان بقوله وجه الرد ان لا نسلم عدم اختلاف
مطبوعها البتة ثم بوجهه بها ذكر وبعد ذلك يقول وليس
سلم هذا فالرفوف على مقدار مخصوص في النعمو
انقطاعه عما فوق ذلك الخ قوله اوفر في عاقل ان يسند
هذا الصنيع الخ الاستغناء للاستبعاد والشكل القريب
عطف تفسير على الصنيع العجيب والصنيع بمعنى المصنوع
قوله منفرد او مجتمع راجع لنفي من العالم منفردا
اي عن الغير ومجتمعا اي مع الغير فضلا منسوب
بفعل محذوف وهو مصدر فضل فضلا بمعنى يفي ومن

نظر الي ان المشار اليه من باب المعاني والمعاني ينشأ
 اليها بشارع البعيد والاشارة راجعة الي مضمون
 قوله ثم اذا نظرت الحاي وتعلم ان تلك النطقة وسائر
 العالم لم يكن ثم كان كما علمت ايضا ما سلف من المشار
 اليه فافضا مقدم فالمناصب تاخير قول لم يكن
 ثم كان المناصب الجري علي السلوب التنبيذ لكن
 نقول جري علي الا فراد باعتبار المذكور قصدا
 للاختصار فنور اذ كله مثلك الخ هذا وجه استفادة
 ما ذكر من المشار اليه ثم اوضح جهة المثلية بقوله
 جرم ثم فراغا الخ تبين وصف كاشف وهو من
 باب التصور ولهذا اقدم كما يمكن لانه من باب الوصف
 المغيد لحكم الموصوف كما تقدم اشار بقوله يمكن
 وجوده وعدمه الخ الي ان كله يجوز عليه المتغيرات
 الست وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
 والازمنة والامكنة والجهات واقتصر هنا على ثلاث
 وقضية كلامه ان الاشتراك في الاطراف المذكورة
 يقتضي المثلية وفيه شيء لان المثلية تقتضي
 الخ اشتراك في جميع الاوصاف الذاتية وهي
 ليست محققة لان حقيقة الانسان مخالفة
 لحقيقة الرئيس اللهم الا ان يقال جري على مذهبه من
 يري المماثلة بين الاجسام مركبها كغيرها ولطيفها

اسلوك

نورانيها

نورانيها وظلماتها حتى ان جرم النار قتله مع جرم
 الماء وجرم التراب مماثل لجرم الحجر وهو مذهب المنكلمين
 فالاجسام عندهم متماثلة اي متحدة الخفيفة واعا
 لا اختلاف بالموارد وذهب الفلاسفة الي ان
 الاجسام متخالفة بالحف بقوه عليه جرت المناطقة
 وقد جري المؤلف في شرح الصغري على اصطلاح المناطقة
 عند تفسير المماثلة فيجعل الا نسا ن مابين للفرد
 في الحقيقة قوله فيحتاج الي الخ المناصب استقامة اذ
 ليس مقصود احقي بوثي به مستتجا على ما قبله
 بل المقصود استنتاج وجوب سبب العدم لسائر
 العالم عد الذات التي هي الزايد على النطقة فالمناصب
 ان يوثب بدله بقوله وقد وجب له ذلك الخ مع المستنتج
 عنه وهو قوله قلند اي يجب لسائر العالم المماثل لك
 ثم يستدل بقوله لوجوب استواء المثليين الخ ويكون
 الاستدلال معويا على اثبات المقصود مطابقة
 لما يقتضيه ثم ياتي بقوله لوجاز الخ ويكون
 توجه الي استدلال اخر بطريق الخلف الا انه يحتاج
 الي لفظه ايضا في صدر هذا الكلام ويكون دليله
 صناعيا قوله بعض المقصود به هنا النطقة وباقي
 العالم ما سوي الزايد الذي تقدم قوله والقدم الخ
 الواو للتغليل وهو بيان الملازمة وانت خير بما فيه

حكمه ان يوثق به بين النقي والاثبات والمقصود منه
استنباط الادب الذي هو مدخول النقي يعني على
بعيد احسب الوقوع واستحالة الاعلى الذي هو
مدخول فضلا بمعنى عدم استحالة احسب الوقوع ولا
يجوز ما في هذا من التعرض بالخصوم والذين هم الطبايع
وانهم قد خرجوا فيما استند واليه عن جنس العقلاء
وانه في وجه الالهيته وينبغي ان يعلم ان النقي قد
يكون صريحا فتقولك فلان لا ينظر الي الغيبة فضلا عن
ان يعطيه ومقدرا كما في قول المصنف في عاقل الخ
الي خصوصية موان الخ الاضافة للبيان اية الي حقيقة
في موان والمراد بالموان ما لا يتصف بحياة بخلافه في
عرف العقلاء وانظر ما وجه وضعه بقوله لا يسمع ولد
يبصر الخ نعم لا يعني مناسبا اللهم الا ان يقال
قصد بذلك محاكاة التنزيل نظر الي قوله تعالى حكايه
عن ابراهيم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام يا ابي
لم نغيبه ما لا يسمع ولا يبصر ولا يعني عندنا
كلا كلمة ردع وزجر ونكون بمعنى حقا كما في قوله
تعالى كذا ان كتاب الابواب الاله والاول مناسب
في المقام وانبعه بالقسم ليرحم ويعيد تخفيفه
وعبر بانما يليق ولم يقل انما يجب الا نسبة بالفاعل
المختار لمحاكاة الخصوم نظر الي ان تاثير النطفة هو
الليق

الليق عندهم بطريقة النظر قوله هنا اي في مقام النطفة
والزائد عليها قوله وهو س الخ عطف تفسير على تقدير ان
وهو يفتح الها والواو ضرب من الجنون ووضعته بحسب
نسخ وما عطف عليه ليس ليروي وجه عدم التعرض لتلك
التقدير انما ونسخ بالبناء المحقق من الحج وهو الرمي يقال
حج الشراب من فيه اذ ارمي به وهو هنا مجازي قوله والبله
جمع الاله يقال للغافل مطلقا وللعاقل عن الشر فقط
وللا حجة الذي لا يميز والمناصب في المقام الاول
وكذا الاخير يعني الاطلاق وعدم التمييز قوله تسليما
الخ ختم المبحث بالذات مناسب وارزق مائة السؤال
لدلائلها على الطلب على وجه الخضوع وعند التوجه الي ذكر
متعلقان الطلب قدم طرف المعرفة لانها كالاساس
لما بعد ها وانبع ذلك بالختام باسترف الخاتم اهتماما
به ولما في طرف الحفظ من البدع من الطول فخرم
والصلابة والسلام مما سيدنا ومولا ناسخ الخ لا يعني
وجه اتباع ذلك بالصلابة عليه صيا الله عليه وسلم
لان المقام للطلب وضعه بها يقتضي التيسير
والتعظيم لجنابه الشريفة والعصمة الضخمة عطف
تفسير للحرارة الوثني قوله من العوضه بيان
الراشد بين اتباع الاول بالصواب لتتم الصلابة
باقتراح قوله ومن هنا الخ اي من ثم اي من اجل ذلك

نظرا الى ان المشار اليه من باب المعاني والمعاني يتشام
 اليها بشارا البعيد والاشارة راجعة الى مقتضات
 قوله ثم اذا نظرت الى اي ونظام ان تلك النطقة وسائر
 العالم لم يكن ثم كان كما علمت ايضا ما سلف من المشار
 اليه وايضا مقدم فالمناسب تأخير قوله لم يكن
 ثم كان المناسب الجري على اسلوب التنبيه لكن
 نقول جري على ما فراد باعتبار المذكور قصدا
 للاختصار فنور اذ كله مطلق الى هذا وجه استفادة
 ما ذكر من المشار اليه ثم اوضح جهة المثلية بقوله
 جري ثم فراغا الى ينظم وصف كاشف وهو من
 باب التصور ولهذا قدم على ما يمكن لانه من باب الوصف
 المفيد لحكم الموصوف كما تقدم اشار بقوله يمكن
 وجوده وعدمه الى ان كله يجوز عليه المتقابلات
 الست وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
 والازمنة والامكنة والجهات واقصر ههنا ثلاث
 وقضية كلامه ان الاشتراك في الاطراف المذكورة
 يقتضي المثلية وفيه شيء لان المثلية تقتضي
 الاشتراك في جميع الاوصاف الذاتية وهب
 ليست محققة لان حقيقة الانسان مخالفة
 لحقيقة الرئيس اللهم الى ان يقال جري على مذهبه من
 يرى المماثلة بين الاجسام مركبا كشيئها ولطيفها

القول

نورانيها

نورانيها وظلمانيها حتى ان جرم النار مثلا مقدم مع جرم
 الماء وجرم التراب مماثل لجرم الحجر وهو مذهب المنطقيين
 فالاجسام عندهم متماثلة في حقيقة الحقيقة واعنا
 الى اختلاف بالعوالم وذهب الفلاسفة الى ان
 الاجسام متخالفة بالحرف بفت وعليه جرت المناطقة
 وقد جري المؤلف في شرح الصغرى على اصطلاح المناطقة
 عند تفسير المماثلة فيجعل الى انسان ميا بين للفرد
 في الحقيقة قوله فيحتاج الى الى المناسب استقاه اذ
 ليس مقصودا حتى يوثق به مستغنيا عما ما قبله
 بل المقصود استنتاج وجوب سبق العدم لسائر
 العالم عدالات التي هي الزايد على النطقة فالمناسب
 ان يوثق بدله بقوله وقد وجب له ذلك الى مع المستخرج
 عنه وهو قوله قلنا يجب لسائر العالم المماثل لك
 ثم يستدل بقوله لوجوب استواء المثليين الى ويكون
 الى استدلال معنويا على اثبات المقصود مطابقة
 لما يقتضيه تدبره بقوله لوجاز الى ويكون
 توجه الى استدلال اخر بطريق الخلف اللازم يحتاج
 الى لفظه ايضا صدر هذه الكلام ويكون دليله
 صناعيا قوله بعض المقصود به هنا النطقة وباق
 العالم ما سوى الزايد الذي تقدم قوله والقدم الى
 الواو للتعليل وهو بيان الملازمة وانت خير بما فيه

انه انب به قبل استيفاء التالي وهو خارج عن الطوار
 الصانع قوله لما بان اي مما بحث القدم قوله بصفة
 واجبة وهب لا تكون الا بنفسها ولا رمة لها قوله
 فخرج الى تخرج مما تضمنه في ذلك هو جار على الزايد
 قوله وسائر المحكمات بعني باقها اي ما عدي الزايد
 على النطفة قوله علوه وسفله من اطلاق المصدر
 على اسم الفاعل والمراد بسا فله ما تحت مقعر السما
 اعني عالم الكون والغيا دغ نوعه من جهة اخرى
 محزنة وكريمة الخ ولا يخفى ما في هذه التوزيع من
 المناسبة للرد على تفاصيل الخصوم المفصلين في
 ذلك امر اصله ونوعه اي كمالا والنبات والنطفة
 والزايد وقد ختم البحث بقوله وان من شيء الا يسبح
 بحمده للملأمة وهو كما لسند لقوله وان الجميع مقتر
 الخ هو حاصله انه الخ الضمير للشان ويحتمل ان
 يعود على التسبيح والظرف متعلق بالنطفة والسبح
 والتا في استنبات زايد تان اي انطف بعد ما بان
 حدوث الزايد الخ ومرجع هذا الكلام هو مضمون
 الجواب المتقدم وهو قوله والجواب ان ذلك لان اكبر
 الخ وقد تقدم ما في ذلك قوله من الطبايع المطايع
 لما سبقت ان لو اجرى الكلام هنا على الطبيعة والعلل
 اللهم الا ان يقال يتوسع في الطبايع حتى تشمل العلة قوله

انطف

انطف اي كروم جمع قوله ووجه الاستدلال الخ هو
 ما ينقل الذهب بسببه الى الملو بخره والعالم كله
 المقصود بالعالم منه ما عدا الزايد الشامل للنطفة
 والخارج عن الذات ان قوله اذ هذه الزايد اجرام متغيرة اي
 اخذه قدر ذاتها من الغرائخ قوله فكله يجب لسائر العالم
 المقصود به النطفة والخارج عن ذات الخاطب بخلافه
 فيما قبل من قوله على حدوث تلك النطفة وسائر
 العالم المقصود به الخارج عن ذات الخاطبة فقط
 قوله لما تلتك اياه المقام في عني عنه قوله اذ لا اختلاف
 العالم الخ هذه الاستدلال اخر بطريق الخلف فالمناصب
 ان لو است راليه بالسلوب يقتضي انه طريق اخر
 بان يقول وايضا اذ لو اختلف الخ قوله بان يكون
 بعضه قد بما اي بعض العالم وهو الزايد ومصدق
 البعض الاخر سائر العالم قوله ما بان اي في
 فصل البقا قوله فيجوز الخ المناصب اسقاطه
 اذ ليس مقصودا حتى يوثق به مستثنى كما
 سبقت التنبيه عليه في المتن قوله وهو اي
 جواز سبغ القدم تنقيص القدم المروضة فيحمل
 التنقيص هنا على اللغوي وهو المنافي قوله وهذا
 معني قوله الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله
 وبيان الملازمة الخ قوله فهو معتز من الخ المناصب ان

لو علمه باهتمام بيان ثلاث منها قول اي الصفات التي
ليست لها وجود ابد الى هذه الترتيب جار على مذهب
من يري في الحوال واما من يري ثبوتها فالصفات
النفسية عنده مالا تتخلف الذات به وانه قول وهو
لا يكون الا صفة اي كالناطقة للانسان والناطقة
للحمار قول او كما زعموا كقول صفة والعلم والكتابة
اذ هو لا يزل للناطقة وكعدم قول ذلك للحمار مثلا
اذ هو لا يزل للناطقة والواو في قوله وهو يكون الخ
تعليلية فصلت بجملة بيان النسبة التي هي
المبتدأ والخبر اللذين هما قوله واختصاص قوله بوجوب
فهو معترضة بينهما قوله كالمال للبيان وهو ذلك وقد
سبقت ما في الجمع بين كاف التمثيل وكلمة التثنية قوله
وان الجميع الخ انظر كيف خرج في الشرح عن اسلوب
المتن لان هذا في المتن موخر عما بعد من قوله
وان جميعه عاجز الخ كانه صدر عنه كمن تأمل
قوله يعني لان الطبيعة والعلية الخ هذا مما يتوهم
اذ اروي عن الحصر السابق اعني حصر طرق التاثير
في الاطراف الثلاث قوله لا يخصصان مثلك عن مثل
اي بشي بقا عن مقابلة لان تاثيرها بالمتاسبة
قوله وان العالم كله مماثل قد سبقت ما فيه قوله ومع
ذلك قد اختص الخ هذه غير مسلم قوله وقد سبقت

تقرير ذلك

تقرير ذلك يعني عند شرح قوله ثم اذا نظرت الخ كقوله
ومع ذلك فقد اختص بعضها بقوة السمع وبعضها
بقوة البصر الخ والاشارة راجعة لمصنوع قوله ومع ذلك
قد اختص الخ قوله ولهذا المعنى الخ يعني سبقت التقرير
قوله وهو اي ذلك قوله ولا الخبر كخبره وفيه شيء لا
يقضي ان بعض العالم ليس من العالم وعليه هذا
فالصواب استقامة قوله وسياق ذلك الخ اي في مجتبعها
وهو قوله ومن هنا تعلم ايضا وجوب تنزهه تعالى ان
يكون جرم او قايما او محاذيا له في جهة له الخ والاشارة
راجعة لمصنوع قوله فلا يكون فاعله جرم الخ قوله
وان من شيء الا يسبح بحمده اي ما من شيء الا يسبح اي
ينزه حال كونه ملتبسا بحمده قوله على ذلك اي ما وجب
قوله فطرة اي العالم قوله له غاية الكمال جملة في محل جر
على انها صفة لما يليها قوله جلالة اي عظمته قوله
وتنزه بصيغة المضي عطف على خبر قوله من جميع الخ
متعلق بما بعد من قوله وقيل ان النسب في الالوية
الاي اخر ما سبقت هو جار على ان الالوية جارية على ما هو
اعبر من لسان المقال والحال وما هنا جار على انها جارية
على لسان المقال فقط ولا يخفى ما يلزم عليه من التكلف
قوله فان قلتم يرهاكم الخ يعني بالسابق ما تقدم
من الاستدلال على وجود الصانع بعد وثبوت اجز العالم

وفيه طرف اربعة وبالاتي بعد قوله دليلكم اي مجموع
 السابق والاتيني بعد المطلوب هو ابطال الزايد قوله
 من انتم هال الخ المراد اقواها كما صرح به في سنخ
 وسطاه قوله والذي اخذوا الخ المراد بالبعث تعقب
 الدين المعتزخ وظاهر العبارة المنقولة عن المنقولة
 عن المعتزخ الوقف في الجواز كما قال المص ومذهب
 الفلاسفة في ذلك الجواز في الوقف قوله في هذا
 الراي يعني راي الوقف بدليل اشارة القريب
 وبدليل قوله بعد اذ اقرر وجوده قوله قدم الزايد
 ينبغي ان يعلم ان قدم هذا الزايد على وجه الاستناد
 الي فاعل بالتفصيل قالت به الفلاسفة ويرد عليهم
 بالعقل لانه اذا ثبتت الفاعل المختار ونفي ما سواه
 بينهم ذلك وقدمه لا على وجه الاستناد لشجب
 لا يقول به احد لكن يستشعر المقام فاجرى المص
 الجواب بحسبه فقال قلت مختارنا فيه المباح الخ
 قوله كان الله وتني معه هذا احد بعث
 نقله شيخ الاسلام والشريع في كتابه قوله وحدوث
 هذا الزايد الخ دفع به ما ينزعه من ايراد الدليل المقام
 قوله حقيق عتيق الاستدلال به اي السمع عليه
 اي بما حدثت الزايد قوله ومن المتكلمين الخ هذا
 مقابل المختار قوله فلا يجب وجوده محل منع كمت

سيظهر

سيظهر بعد قوله وقد كان جل وعلا والاول للتفصيل في وايضا
 لو نظرت الخ هذه احدي الطريقتين في الاستدلال على
 وجوب الصانع بوجود الصنع وقوله نظرت اي نظرت بصيرة
 قوله العالم المراد به الذوات فقط مجازي من باب شبيهة
 الثاني باسم بعضه فربنته اضافة الصفات اليه
 والفرق بينه وبين الاول قد ذكر المص في هذه العقيدة
 اعني عقيدة وجود الصانع لحدوث دليلين احدهما
 ان النظر في النفس خصوصا وانها لم تكن ثم كانت فهي
 حادثة ثم النظر في سائر العالم وانه مماثل للنفس المحكومة
 عليها بانها حادثة فيجب الحدوث لجميع والدليل الثاني
 الذي شرع فيه هو الاستدلال بالحدوث احد المتلازمين
 وهذا الدليل هو المعروف بين المتكلمين والاستدلال
 باحد المتلازمين الذي هو الاخر من احوال حدوث
 الخ الذي هو الاخر من احوال حدوثه عند حدوثه مطالب
 لحوال اثبات زايده تنصف به الاجرام الثابت
 اثبات حدوث ذلك الزايد الثالث اثبات كون
 الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد الرابع استحالة
 حوادث لا اول لها ووجه اثباته على هذه الاربعة
 لاصول ما يجتاز اليه من اثبات زايده الاجرام
 ليجزم عليه بطلان الاجرام اذا شئ به بل من
 نفسه ومن اثبات حدوث ذلك الزايد اذ حدوثه

يستدل على حدوث الجرم ومن اثبات استحالة حوادث
الاول لها لانها بعد ما ثبتت اصول الثلاثة الاول
وزيد ان يستدل بحدوث ذلك الزايد على حدوث الجرم
الملازم له يرد علينا اعتراض من قبل الخصم وهو ان يقول
لا يلزم ذلك لو كانت افراد ذلك الزايد الحادثة لها
مبدأها ان توافق على حدوثها لكن الاول فالفلك مثلا
وان كان متحركا كانت حادثة لا يلزم حدوثه الاول
كان الحادثة تلك الحركة مبدأ يلزم من قدمه وجود
الحالة وهو وجود الجرم عاريا عن الحركة والسكون
اما اذا كانت الحركة لا اول لها فلا يلزم ذلك ثمران
الاصل الثاني منها وهو حدوث الزايد يتوقف
ايضا على اربعة الاول ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه
الثاني ابطال انتقاله الثالث ابطال كونه
وظهور الرابع اثبات استحالة عدم القديم
في مجموع اصول التي ينبغي عليها حدوث العالم
سبعة الاول اثبات زايده على جوامع الثاني ابطال
قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله الرابع ابطال
كونه وظهور الخامس اثبات استحالة عدم
القديم السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك عن
الزايد السابع استحالة حوادث الاول لها ولا ينكلم
المع عليها في الحادثة نظر واحد الى اثار هذا

الي

الي ان الدليل الاول وهو الاستدلال على حدوث
بالتمثيل ليس النظر فيه واحد بل له طرفا اربعة اما
اولها انه ينظر في النفس حتى اذا اتبعت حدوثها انقطع
على سائر العالم فيبين حدوثه واثباتها فهدان طريقان
واما ثانيا فلان وجه حدوث النفس في النظر الاول
انها لم تكن ثم كانت ووجه حدوث باقي العالم في
النظر الثاني انه مماثل لما تحقق حدوثه ومماثلة
الحادث توجب حدوث فهدان طريقان بخلاف الطريق
الثاني وهو الاستدلال على حدوثه بالانلازم قوله
وحقق ان صانعه الخ هذا معطوف على قوله فثبت
والضمير ان في صانعه وذاته عايدان على العالم وجا
بقوله ولا شيء من العالم ليشمل ان الناظر يحصل
ان يعود ان في المصنف اليه الذي هو العالم ويكون
المعني وحقق ان صانع العالم لا يمكن ان يكون
صانعه ان الناظر لكن تغريغ قوله فيبين
من جميع الامور الخ يبدفع هذا الابراء وهذا التفرغ
جار على من ذهب البصر بيبا وكثيرا ما يجري على
هذا الاسلوب قوله ومن عدم الي وجود فيه ان
الدليل هو نفس المدلول لان التغيير من عدم الي
وجود هو حدوث المستدل عليه فيكون قد اخذ
الدعوى جزئيا وهو باطل قوله المشاهدة الخ فيه شيء

لانه لو كان مشاهدا لما سأل الخوضوم ان يقولوا بالكون
والظهور الذي يشاهد مطلقا التغير لا التغير من
عدم الي وجود وبالعكس فاذا لا يتنصف دليلا
ومعد وقت بعد طر وحال من فاعل يشاهد فليكون الكلام
عنا معني انها تشاهد في حال العدم ولا يجيء ما فيه
وهذا اي مضمون قوله فاستبان الخ قولنا واما
كون التغير الخ هذا دليل كبير على هذا اختلف بعض
المفكرين في القول بقاء ملك الفاعل وتكلم خلفا عن
ملكه عن الفاعل وتكلم بالخطا فله الجوهر وبالفنخ
ما يربى والظاهر لطلانه قوله فان قلت لعلمه الخ
هذه اسوال برديا مضمون قوله وان كان من وجود
الي عدم الخ فتوجه الي ايراده ودفعه بما ذكر
قوله ولهذا امر من الخ جابه دفعا لما يقوهم
من غفلة عنه في المتن قوله وايضا فتعذر عدم
القديم الخ انظر قوله فانه يوجب ان الحال هو
التقدير المذكور وليس كذلك بل الحال عدم القديم
لما يلزم عليه الخ يعني بالمسبب المعلول والطبوع
وبالسبب العلة والطبيعة ونسلسل الراك
النسلسل بالمعني المسمى الصادق في ذلك وركيبة
نسلسله هو ان يقال لم تنتهي هذا السبب فيقال
لا تنفاس به ثم تنقل الكلام الي ذلك السبب وهكذا

فان

فان وقف فهو دور ولا فهو تسلسل في وان قد ان التقي
الخ هذه اسوال ثان يرد الا انه باعني الطبيعة فقط والتغير
في كان يعود على المصدر المعلوم من قدر ولا يصح رده
الي التقدير بل لا معنى لكون التقدير صالحا اي كان
المصدر صالحا قوله وايضا فغير صحيح الخ هذا وجه آخر
في الرد على ما تنسك به الطبايعي لكن متعلقه الطرف الاول
وهو طر بان الصند قبل عدم القديم قوله اذ منع القديم
الخ المصدر مضاف للفاعل ومنعوله هو قوله لتجدد الخ انه
قوي العامل باللام لغير عينه وكذا المصدر في قوله ولا من
منع الصند الخ فالمصدر مضاف للفاعل وحمل بالفعول الذي
هو قوله لوجود القديم الخ فخرج هذه البرهان الخ يعني
دليل الصغرى وهو قوله اما كون صفات العالم حادثا
تدليله الخ قوله الاكون هو عبارة عن الاجتماع والافتراق
والسكون والتحرك قوله بها اي بالكون قوله على حد ذاته
اي العالم قوله وذلك اي طريق الاستدلال المذكور
قوله لانه اي الموصوف قوله لا يختلف فيها اي الصفات
والصغير المستتر في لا يختلف يحتمل ان يعود على القول
او على الموصوف وهذه الجملة وصف كاشف لقوله
نفسه قوله لعله يلزم الخ هذا مراد لقوله ولا يطرا على
الذات واطلقه بالوجه الذي يشمل لكن قوله وهلم
جوا لا يناسب معناه الدور قوله هذا البيان الخ اي

مضمون المجتهد من لدن الخ قول له اما كون صفات الخ
العالم حادثة قول ما يتعلف بالدليل اي من جهة
برهان مقدم منه والا فإياي يتعلف به ايضا في تنبيه
الخ ضمن هذا التنبيه اربعة مختلف مطالب من الطالب
الموقوف عليها حدوث العالم احدها اثبات زايده
على الخ جوامع ثانيا ابطال انتقاله ثالثا ابطال
قبائمه بنفسه رابعا ابطال كونه وظهوره وباقى
المطالب السبعة قد تضمن الكلام الذي قبل
التنبيه اثبت منها وذلك اثبات ان الخ جوامع
لا تتعلف عن ذلك الزايده وانما استحال عدم
القديم والنصلاي قد تضمن واحد ذلك ابطال
حوادث لا اول لها وهو كمال النسبة واعلم ان
سنة منها اما يحتاج اليها لتصح الصفات والسابع
وهو ابطال حوادث لا اول لها اما يحتاج اليه لتصح
الكبري قول تارة تكمن فيه الخ فظاهر عبارة الممات
معاني الكمون هو الاستتار قوله تظهر الخ بينهم ان
الظهور عبارة عن وجود الصفة في المحل على وجه
ايجاب حكم له ^{قوله} وخبر ذلك لو قال وغير ذلك لخرج
عن الجمع بين الكان وكلمة التوحد وقوله الخ عطف
تفسير على قوله نراكم لنا قوله ان هذه النزاع مستكم
كالجشولان ما قبله يعني عنه ^{قوله} عذو العقل ابي

صفاتهم

صفاتهم قوله في عداد من لا عقل له اي تعدون في ديوان
قال الجوهرى يقال في عداد اهل الخيالي بعد منهم وهو
بكر العين والى بعد الدال الخ ولعل وزن عباد
قوله وهو اي الام الزايده قوله والواسطة عطف تفسير
قوله قلنا المحققون الخ قد بينا قسما من في الجواب بان
حاصل ما رام في المقام به انهم قد خرجوا عن مذهب المحققين
وهو قد خرج كذلك لما ذهب اليه في غيره ^{هذا الكتاب}
من انه يقول بثبوت الخال ^{قوله} بالدليل اي دليل
حدوث العالم الذي جرى عليه الميث قولهم ما ابي
انتفاءها قوله على وجودها ابي ^{قوله} عراض قوله من
غير حاجة اليه اي الطول وفي نسخة اليهم قبلت
الكلام على حذف مصنف الى حجة الدلالة المضمومة او كمالهم
^{تحت} ويكون المقصود ما هو شأن المجادلة وذلك
الطول في السلوك والاول ^{قوله} بالكمونهما اي الكمون
والظهور وقوله وظهورهما اي الكمون والظهور قوله
يودي الي التسلسل اي الشامل للذو ^{قوله} وقوام
المعني بالمعني هو قيام الانتقال بالانتقال قوله
وتقديرها حوادث لا اول لها الخ هذا اعتراض من
الغلاة سفة على كبري الدليل الذي استدل به على
حدوث العالم وهي قوله وكل من صفاته حادثة
وكيفية نظم الدليل الذي اشار اليه المص بقوله وتعد

برها

الحج ان تقول لو قدر ان صفات العالم حوادث لا اول لها
 ط دج ذلك الي فواع ما لا نهاية له عدد اقل ما وجد
 منها في الزمان الحاضر تلك فواع ما لا نهاية له من عدد
 الحوادث بحال اذ فواع العدد يستلزم انتهاء طريقه
 فظهر لك بهذا ان تلك صفات دخلت على ابطال الثاني
 وذلك غير ما لو ان تدخل عليه والا صل فيها ان تدخل
 على الاستثنائية فغيبه هنا مخالفة للصناعة
 والذي ينبغي ان يكون ما دخلت عليه لكن هنا
 دليل للزوم بين طرفي الشرطية اذ هو المحتاج للبيان
 الخفايه في المقام قوله ما توقف عليه من وجود الحج
 قد توجه بهذا الي ان ما وجد من الحوادث الى ان في
 الزمان الحاضر يلزم الخصم ان يكون عد ما مع تحقق
 وجوده لكن المناسب ان ياتي به على وجه الالتزام
 ان الدليل قد تم قبل فاذا تبين هذا فاعلم ان الخصم
 ط يسلم ان فواع العدد يستلزم انتهاء طريقه
 وهو ايضا بحيث يرد عليه الاستفسار من قبل
 الخصم كان يقول ما تعنون بالنظر في هل من الطرفين
 امر من الاخير فان قلتم الاول فنلزمكم المصادم من
 او الثاني فنلزمكم عدم نعيم الجنة او الاخير فنلزمكم
 عدم نعيم الجنة ايضا قوله اعلم ان الملل كلها
 الحججا بهذا المنهيد الشرح النص المقام والمثل جمع

هنا سقط علم
 من البيهقي
 اه

ملة

ملة بحجج الدين وينبغي ان يعلم ان الفلاسفة
 كانوا يرون عدد واث العالم حتى ظهروا سطفا دج
 قدمه وانبع على ذلك لانه كانت له سطوة ورياسة
 مع الاسكندر اذ ارسطاس حجة قوله وتبعهم على
 ذلك بعض من ينسب نفسه الى كابن سينا والفارابي
 وحفبه بن رشد قوله والا متغال الى ان شام
 راجع لعدم العالم اي تفصيل مداهم في قدم العالم
 بطول قوله والحاصل من اي ما تفصيل مداهم
 فلا يرد عليه ما ياتي من الزيادة عن الخمسة لكن في
 العبارة التي قوله واجب الوجود وهو الله تعالى
 مبدل مفصل من قوله قد ما قوله وسموه عقلا هذا
 هنا ما وقع فيه الاختلاف قوله ثم نفسا عطف على
 قوله واجب الوجود والمقصود به مفعول واجب الوجود
 ط ول قوله وهبولا والمراد بها المادة وهي العناصر
 الاربعة الهوا والنار والتراب والماء وبالذات الزمان
 وبالحالا المكان واضطرار في ذلك عنهم هل المراد
 به جيز العقل والمقصود به ما وراء العالم وهذا
 وكما هو العبارة في خبر قوله وهبولا اي مادته
 ويعنون بها الاجرام لانه عنها تكون الصور
 قوله من المهوراي الى شكال قوله دجاجة مثلث
 الدال قوله يذني بالدال المعجمة قوله وتوقف جالبيوس

هذا يدل على كمال عقله بالنسبة الى الغلاة
وقد كان في زمن مولا عيسى علي نبينا وعليه الصلاة
والسلام وذكره ثلثه فقال ان كان الله مكرها
قلتم فقد امتن به وذهب ليلتي مع مولا عيسى
فأت في الطريق قبل ان يصل اليه فقلت فاذا عرفت
هذا الخ هذا هو المهد له اول فالاشارة راجعة
الي ما تضمنه الشرح المهد قبل قوله وهي قولنا وكل
من صفاته ما دلت كانه ذكرها استحضارها
هو ان يكون دلت في الوجود وفرع من حركة
الخ فلاك وقد سبق البحث فيه فربما قول
وانت خاص بالجوان الخ هذا امي باب ما يخرج الكلام اليه
والا فالكلام في الخ عراض قولنا مفتوح بفتح ضبط
بفتح التاسم مصدر ايمه افتتح لتلك الجوان
ويصح كسر هاء اسم فاعل قوله عدم دلالة الخ
هو مرفوع يتنازع فيه دخل وفرع قبل قوله
من حركات الخ قوله والفتح بين الفراغ وعدم
النهاية الخ هذه امي عما مر من ان فواع العدد
يستلزم انها طرفية وهو لا يلزم فيه تناقض الخ لو
اتخذ المورد وانت خير بان الخصوم لا يسمون ذلك
بل يقولون الفراغ في طرف وعدم النهاية في طرف
لأن سياق كلامهم يقتضي عدم التوارد وكلام المص

هذا

هذا يشهد لما حملنا عليه مد خول لكن في المتن بخلاف
ما حمل عليه بعض المحققين من انه عند الاستثناية
قوله ويلزم عليه الخ هذا يشهد لما جري عليه في المتن
من انه جواب الا لزام وقد سبق ان الاستثناية انما
تثبت فيما اذا فرع من حيث لا نهاية له قوله واليه
هذا الجواب الخ يعني قوله والاول والثاني ان لو قال
اشترنا في العقيدة بنقلنا ونقد بوجه الخ قوله وقد
اورد المحقق يعني الخصوم قوله ان حواش نعيمها
الخ من اضافة ما كان صفة قوله ومحمدان من عطف
الخ خص على الاعم قوله وسورها من عطف التفسير
قوله وما حقيقته ان يكون الخ عطف على ليس ومدحها
قوله واما دليل جوازه الخ نخصه لدليل الجواز مع ان
التفاديل الاستثناية يقتضيه نظر الى الترض
له في المقابل عدم قوله وفيه وجد ان ادلة الاستثناية
من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين
وعبر ذلك وانقدم فيه دليل الجواز قوله بما تقر
يعني في الخارج قوله ومباني في الكتاب قوله
من وجوب العموم بيان لما قوله فلو وجب ان يكون
الخ هذه المعنى من مقتضى وهي ان ما وجب ان
يكون له اخر فوجود مثله ممكن والممتنع لا يتعلق
به القدرة فاذا لا يخرج قوله يستبين معني يبين

فالسبع والثامن ابدان فلهذا لا يمكن ان يكون الاول الخ اذا نظر
في هذه الكلام وجدته غير مطابق لدعوى الخصم
لان ما ادعوه لا يتوقف كحركة الفلك فهي لا تتوقف
بخلاف هذا والمطابق هو ان يقال اذا اعطيت قلنا
درهما اليوم فقد اعطينته درهمها امس لكنه لا يلزم
عليه محالنا فلهذا لا يتوقف لا يسلم ان ليس هو علته
له حتى يتوقف عليه بل الذي في المقام السببية
لا تغايبه فاذا ما ادعوه مطابق لهذه المثال ليس
مطابقا له والذي يطابقه اعط قلنا في اليومين
درهما مسبقا بما يطابق درهمها قبله ثم كذا ولا
يلزمهم محال على ذلك ان نظير خبر عن قوله فالحركة
وهو اخبار بالمدكر عن الوقت لكن صيغة فعل
يصح فيها ذلك كما في قوله تعالى وللملأ يكة
بعد ذلك ظهور في ذلك يلزم الخ التعرض له هو من
التعرض لما انجز اليه الكلام اذ الكلام في المبحث
في المعارف وهذه ذوات قوله لتوقفنا اي معشر
سائر الجوانب قوله ومقال ما ادعيت انما سب
للسبب السابق ان يقول ومثلا ما ادعيت ولكن
تغيب قوله ولا لما ندعيه الخ فيه تكسبت في الغلافة
لكونهم من اهل النار فلهذا يلزم اجتماع الوجود بالرب
مع عدمه الى ان اشار لهذه البراءة من القلاسة

على

على الكبرى وهذه لا يسلمه الخصم اعني اجتماع العدمان
الاول فمنا زمانا ما يخل عن الوجود وهي لا يقولون
بالخلو عنه لانهم قالوا هي متسلسلة دائما فتوهم
ايضا اي كما ان العدمان ان لية قوله وذلك الجنس الخ
لا يسلم هذا الان وجود الجنس يتحقق عندهم
بوجود ان لا نهاية لها لا يلزم ما قال قوله
ان ليا لكن الخ في كلامه شبهتنا فقف حيث قال
ان ليا ثم قال لكنه عدمه اذ الامر ليه عدم له قوله
فقد لم الخ هذا التبرج على بيان الملازمة وذلك
قوله وبيان الملازمة الخ قوله على الضرورة الضرورة
هنا مقابل للفظ وهي معني البداة في وفيه ايضا
مصاحبة الخ لا ينهض لانه معني على ما سبقه من
المقارنته بينهما وقد ظهر فاقبه قوله وفيه الجمع
هذا لا يلزم الخصم لانه يروي الحدوث بالنسبة
اليه الخ شحاف والامر بالنسبة اليه الخ جناس
فاذا التناقض لعدم تواردهما على محل واحد
قوله بل العدم الخ لا يسلم الخصم هذا الا يقال
ولا يقول به قوله ويلزمهم الخ الامر ثالث والاول
هو قوله وفيه ايضا مصاحبة السابق الخ والثاني
هو قوله وفيه الجمع يبيح المناقضات فاما من
ان لو اتينا هذه الثالث كانت بينهما ما لا وليس احدهما

اكثر من الخ حرة يقتضي الاختصاص لانه اذا انف
 المساواة والاكثرية يستلزم ذلك نفى لا فلية
 ايضا نعم يمنع الحصر بحسب المطابقة بخروج الاقل قوله
 والتالي باطل الخ الضرورة في المقام بمعنى الجهة قوله احدي
 النسبتين الخ لان بين كل نسبتين نسبة التقييد
 او مساواة التقييد فلا يجوز ان ولا يرتفعان قوله
 وبيان الملازمة الخ هو نعم من المناقشة وذلك ان
 يقال ما يبين به الشرطية محض اصطلاح اهل الحساب
 وهو ان كل ما يصير عند العدد فانيا والاكثر مقابله
 ونحن نقول لاكثر ما زاد فاذا لا يهتف بيات ولذلك
 جوي بعض الامم في برهان القطع والتطبيع علي
 اعتبار عدد من احد جانبي زيادة والاخر يدونها فتعتبر
 النظايف في العدد دين وحسيند فاما ان يكون
 بايز الناقصة ما يقابل الكاملة او لا فالاول
 يلزم عليه ان الخ مساو للكل وهو باطل وعلى
 الثاني يلزم منه تناقض الناقصة فنقول الكاملة انما
 فانتهاها غناها فتكون متناهية فيلزم من حوادث
 اولها حوادثها اول وهو نهايتها من الطوفان
 وهو الما الذي كان في زمن سيدنا نوح عا نبينا
 وعليه الصلاة والسلام قوله عا مذهبهم الخ وهو
 القول بحدوث الاول لها قوله في كل وفي بعض

التميز

التميز عنه كل ذي مقبلة لتلك قوله قبله الطرف متعلق
 بخرام والصغير فيه عا بدعا كل حادث قوله وهكذا الاالي
 اول في الحكم الخاوي ويستمر الامر في الحكم عا
 ما ذكره الي اول وبحسب هذه اظهر بك ان قوله وان يضع
 في كل حادث يقين عن قوله وهكذا الاالي اول في
 الحكم اللهم الخ ان يقال ذكره نوطية لما بعد من قوله
 ومما ذكرها الخ ونوكيد الما قبل ولو جري علي
 الخ خنصار لحدفه وقال فيها بعد ومن لا نرم الحكم
 قوله ومن لا نرمها الخ هو وجه بطلان الثاني الذي
 هو ثبوت حكم بخرام مالا نهاية له والحكموم عليه هي
 الحوادث التي لا نهاية لها قوله ان يسبق ان لي اي
 الذي هو جنس الحوادث ان لي اي الذي هو جنس
 الحكم قوله لكي ان اراد بالسبغية سبغية
 الزمان فالخصم لا يسلم بان اراد السبغية
 الثانية لسبغية العلة عا للعلول فليست متنوعة
 والمتنوع السبغية الزمانية والخصم لا يسلم بان
 وان احبب اي عن ما الزمان سبغية الذي قوله
 بالنهاية في الحكم اي حتى لا يكون جنسها ان لي
 فلا يلزم سبغية ان لي ان لي اي قوله ايضا المناسب ان لو
 اخر لحظة ايضا عا قوله المواد لتعود اليه قوله
 والملازمة ظاهرة اي غير بعيدة لا معنى انها ضرورية

اذ لو كانت كذلك ما اتبعها بالوجه وانتم بهذه اليقين
 الى وجه عدم التعرض لبيان الملازمة في المتن قوله
 لكن الخ عدله عن قوله لكن الثاني باطل الى ما قال طلبا
 للابتناء قوله لما ذكرنا ان ابي مني من قوله وبيان
 الى استخالة الخ وكذا قوله فيكون ملزوما لعدله
 البية عن قوله فالمقدم مثله طلبا للابتناء لو
 وجد لم يخل الخ هذه الاسلوب لا يتناسب الخ لو فرض
 الحكم لا يفيد انه لا نهاية له ولا مرعى خلاف ذلك
 وافاد بقوله لم يخل ان المفصلة فصدق من حيث منع
 الخلو وان كان فيها منع الجمع ايضا قوله يستنبط
 ابي يبيح يعني يظهر فالسبع والتاسع ايدت ان
 ومن ضرورة هذه الحجة ولو قال ومن لا تر هذا
 الحكم لنا سب ما في المتن من قوله ومرة ترها
 سبف محكوم عليه بالفراغ الذي هو المستروح
 قوله وهو ان لي الواو والجمال قوله وسبف الامر لي عليا
 الخ لرب محال الخصم وهو القيلسوقي ان يقول
 ما قلتم من المحال لو كانت السبغية من مابينة والذي في
 المقام السبغية الذاتية كما بين العلم والمعلوم
 والسبغية الذاتية لا تتنا في الازلية قوله قبله نعت
 للحركة المجرورة والتميز فيه عابدين علي يومنا اي
 الكائنة قبله ويصح ان يكون خلا من التميز قبله

قوله فان

قوله فان فرضنا نوالها ابد الخ هو خارج عن موضوع
 المثال والكلام عليه من باب الامور التي لا يوجد
 فيها الحكم عليها الخ ان اراد وجود المحكوم عليها بالفعل
 فهو غير مسلم لانه لا يلزم من وجود الحوادث وقوع الحكم
 عليها وان اراد الحكم بالصحة فلا يلزم سبغية الزمان
 والظاهر انه جري عليه ذلك وهو غير مطابق لما
 سبف قوله على الوجه السابق يعني مضمون قوله
 وذلك ان تعرض في حركات الفلك الخ لزم محو حال
 من الشيء المجرور قوله قبلها حال من الخ لف قوله ولا
 حكم الواو والجمال قوله ما قبل هذه الحركة الخ ما قبلها
 هو ما قبلها الى الخ لانه هو الغيالي في الوجود وان
 كان قبلها في العدد ولا اعتبار قوله فقد لزم ان
 ما يتناهي الخ هو جار على ان ما في قول المتن ما يتناهي
 مصدوقها ما قبل الواحد الزايد وما بعده هو
 الخ لف قوله وان شئت فانقصر الخ هو جار على ان
 مصدوق ما في ذلك ما قبل الزايد عليه فقط الذي
 جري عليه ما قبل قوله بل وعدم النهاية قوله
 وهو اقرب واظهر الخ لانه اقرب بحسب النظر
 لعدم الاعتناء بكثر العدد والافساح فيه والظهر
 من جهة انه هو المتنازع فيه في تناهيه وهو
 الذي تكون الحركة المزدوجة وسبيلة الى عدم تناهيه

واما الالف الخيرة فتخصر في الصلوة وليس
 محل لرفع قول فحصل الي لما انتهى الكلام على وجود الصانع
 انبعاث بالسلام على صفاته ومرجع ذلك الي ثلاثة
 اقسام سلوب ومعاني ومعنوية وما توجه الي ذلك فتضي
 النظر بتقديم السلوب لانها من باب التخلية بخلاف المعاني
 والمعنوية فهي من باب التخلية وقدم القدم والبنا
 على ما سواها من السلوب لانها لا بد ان علي ما بعد هذا
 فهو كتقديم الدليل على المدلول وعند التوجه اليها قدم
 بحث القدم على بحث البنا المعني المتقدم لان ما ثبت
 قدمه استحال عدمه والنون في نقول للمشاركة الي
 معشر المتكلمين ثم جابه لبل هذه العقيدة بقوله
 والا لا فتقر الخ وجري على برهان الخلف وذلك ان ثبت
 باطلان تعينه اي والا يكن قد جابه لكان خادما لا فتقر
 الي محدث ثم اودى الي الاستدلال راجعة الي
 مضمون الثاني وهذا دليل على استثنائية والوافر
 تغليب اي اذ ذلك يودي الي قوله ان كان محدثه الخ
 بعين لا مباشرة ولا واسطة او وسائط وهذا لا يلزم
 الا اذ لم يثبت الي قدم وانت خبير بان الخصم لا يسلم
 لان له ان يقول يحضر ان يكون صانع العالم ملكا مثله
 خلقه الله تعالى فيكون صانع العالم مفتقر الي
 محدث ولا يلزم دور ولا تنسلسل والذي يتم له دليله

هوان

هوان لوقال وذلك يودي الي التسلسل ان كان محدثه
 ليس اثر الله وليس منه الي قدم ودليل بطلان كون
 الفاعل غير القديم برهان الوحيد انية قوله لما في الاول
 من فراع ماله نهاية له الي هذا غيرنا هض لما يلزم عليه
 من عدم الكاينات مع وجودها من وراء وقد تقدم
 ذلك قوله وفي الثاني الخ يسطر بما تقدم من قولنا
 وانما قلنا انه اهوت الخ قوله اعلم ان القدم الخ ظاهر
 العبارة بوجه ان القدم مشترك بين المعنيين وهو
 موضوع لمعني بصدق بالطرفين اذ هو في المعنى
 موضوع لتقدم الوجود كما انه موضوع لهما لكل السيات
 الي ان يبرهن هذا او مرجع مقتضي اللسان الي عرف
 اهل العربية قوله الارمنية الخ قضية كلامه ان ما تكرر
 عليه الليل والنهار ثلاث مرات بصدق عليه قد يمر
 نظر الي قوله ارمنية لان جمع قلة وفيه نظروا
 قوله كر عليه الجدي ان قضية ان من تكرر عليه
 الليل والنهار مرة قديم وليس كذلك وانت خبير
 بما تقدم من ان القديم يطلق على ما تواتر عليه
 الخ رمنية من التسامح كما انه يقتضي ان الحدث يطلق
 على الذات والمطابق هوان لوقال ان القديم يطلق الخ
 قوله ومنه قوله نقالي كالعرجون القديم المناس
 ان لواخره عن قوله بنا قديم قوله اذ هو الخ مستدلا

عليه ثم ذكر وجه كونه من صفات المحدث فقال فان
 الزمان اما عبارة الخ بمقارنة متجدد متجدد في
 تعسير الزمان بعد ذلك شيء لانه يصعد في ما لم يثبت
 بزمان كمقارنة الجوهر للعرض ولذا اقال فيه البعض
 مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم ازالة تلك الهمام
 والي هذه الغيبة انما المص بقوله كمقارنة السفسر
 لظهور الشمس فالسفسر مجهول وظلوع الشمس
 معلوم وتلك المقارنة هي نسبة المتجددين وهما
 حادثان والنسبة كحدثك حادثه قوله فتثبت
 اي الزمان الذي هو المقارنة المذكورة قوله
 والنسبة يتأخر وجودها الخ هذه الاية هي اذا
 كانت كلية وهي لا تسلم لتقصها بتجو نسبة
 المعلومين قوله فلا زمان اي في الزمان واما فيما لا يزال
 فاقاده بقوله والتجدد لوجود الخ قوله عن حركات
 الخ فذلك الخ عبر بالجمع لمراعاة الجنس والال فالزمان
 علي هذه القول هو الفلك الخ عظم قوله من الساعات
 بيان لما قبله اذ الليل عبارة عن مغيب الشمس
 في العبارة شيء لانها مقتضية ان الليل هو نفس
 المغيب الذي هو المحدث والمناسب ان لو قال عبارة
 عن مقدار مغيب الشمس وكذا قوله والنهار عبارة
 عن ظهورها فيه شيء ايضا لانه يقتضي ان النهار عبارة

عن المحدث الذي هو الظهور والمناسب ان لو قال
 عبارة عن مقدار ظهور الشمس قوله الخ وقت المقصود به
 الجيوب السما والارض وهو بضم الهمزة وتشكيل الف
 او ضمها وهو في اللغة بطلت علي ما ظهر من نواحي الفلك
 وعما خارجة وعلي مهب الجنوب والشمال والديور والصب
 خفي و ذلك اي مغيب الشمس وظهورها هو كسر
 الفلك الخ عظم قضية ان الحر والبرد وطول النهار
 والليل وقصرهما وغير ذلك من صفات الساعات ترجع
 الي الفلك الخ عظم وليس كذلك اذ الفلك الخ عظم
 عند الفلاسفة الذي الحكام هنا بحسب اصطلاحهم
 هو الفلك التاسع الذي هو العرش وهذه الامور
 انما ترجع الي فلك الشمس وهو الفلك الرابع قوله معدل
 النهار اي مظهر النهار بالشمس وانت تجزيات
 المناسبات بعد من قوله تحت الافق او فوقه حال
 من الضمير في بها قوله ما ترمع الفلاسفة عبارة
 تروهم الضعف ووجه هو انهم استندوا في ذلك اعني
 كون الزمان عبارة عن حركات الخ فذلك وكون الليل
 عبارة عن مغيب الشمس الخ الي الحدس وهو التخمين
 ونحن نستفيد في ذلك اليه قوله معدل اي مظهر فلك
 بها اي اليها قوله ايضا اي كما استحال المعنى الخ خبر
 قوله عليه اي على ما سحن قوله فوقه وتحت ما سحن

قوله وان تغامها الخ عطفت تفسير قوله وان تغامها
عطفت تفسير قوله ليتعبد هو علة الاختلاف والازمنة
قوله بذلك اي الزمنة المفصلة الي الساعات وغيرها
قوله اعراضه اي ما سيجن في جوفها والضمير في معانيه
يعود على ما سيجن ايضا قوله ومشتا المناسب ان
يعتبر لغف الوقت المشتا الذي هو الفصل قوله
انفصال وانفصال كما يقال ان كلام المص يقتضي ان
يرفع الشيء ومساو لتعريفه وهو مما لا بد ذلك
بالنسبة الي ما يقبلها والباري لا يقبلها قوله
فقد انفتح لك الخ هو استنتاج عن دليل قوله
اذ هو من صفات المحدث الذي هو قوله فان الزمان
الخ وانت خبير بانه لا ينصف له الدليل ولا استنتاج
الحوجب الخ قول الخمسة التي في الزمان ويظهر
فيها ان الزمان من صفات المحدث قوله باعتبار
اي الزمان قوله وقد يطلق اي القدم على ما لا اول
له كما ينبغي عليك ان ما لا اول لوجوده هو القديم
في القدم في العبارة شيء لان الاطلاق في القديم
لا على القدم اللهم الا ان يقال تسامح في ذلك
نعلم احدهما من الخرا او اراد بالاطلاق انه يصدق
عليه باعتبار الوصف فيه قوله لم يسبقه تفسير
للاثر لبقوله في حق كل موجود هو جار على ما استظهر

من ان القدم والحديث انما ينصف بهما الموجود فقط
والا فلا يحتاج لهذا القيد اعني قوله في كل موجود وعلى
الخصصا من يكون كل من الوصفين مساويا لتعريف
الخ خروجا عن عدم الخصصا من يكون كل منهما امر
من تعريف الخ خرا لا قدم على هذا اي صدق بالحديث
والعدم ولا حادث يصدق بالقدم وبالعدم قوله
انه يوجب افتقاره الي محدث الخ كما يريد على النظم ما
ورد على المستخرج فيها تقدم قوله بذلك اي حوادث
الاول لها قوله فان قيل اذا قلتم الخ استشهد
ابراد في المقام فتوجه الي ابراد ودفعه لكن
ما اوردته هو بالنظر الي قاعدتهم وهو غير لازم لنا
قوله وقد مر بيان استحالة لا يخفى ما في هذا
وقد مر ما فيه قوله لم يقل احد الخ في ظاهر العبارة
مناقضة وهي ان الخصوم يقولون بحديث
وهو من العقل اللهم الا ان يريد اذا لم ينسب الي قديم
فيهذا المعنى لا يقول به احد من العقل قوله
تنبيه من الخ هذا لا يظهر الا اذا قلنا دابة
لا يتعرض لتفسير صفة الله لئلا كان ذلك
دابة وتعرض لتفسيرها فينبغي ان يكون تنبيهها
ونطلب نكتة قوله وقيل صفة نفسية الخ انظر
تفسيره الصفة النفسية بقوله اي ليس بزايد

عليه الذات فعبه شيء لان الصفة شيء فزائد على
الذات قطعاً اللهم الله ان يقال اراد ان يادة خاصته يعني
انه يكون له وجود خارج عنها كصفات المعنى ويحل
الذات هنا على ذات الوجود ليجري الكلام على نفس
واحد لم كان الوجود عين الوجود قال اولاً على الذات
وثانياً تعسباً للوجود في مرجعه الى ينبغي ان
يعلم انهم اختلفوا في الوجود فمنهم من قال هو عين
الوجود وهو مذهب الاشعرى والجمهور فليس بصفة
وانما هو الموصوف على هذا او منهم من قال هو شيء
زائد على الوجود ومنهم من فرق فقال هو عين
الوجود بالنسبة الى القديم وزائد بالنسبة للمحدث
ولا معنى للقديم ان يرجع الى الوجود على المذهب
الثلاثة اللهم الله ان يقال اراد بالمرجع ما يتحقق به
القديم يعني ان القديم يتحقق بالوجود المستمر ازل
وما عري كرضي لان عري هنا يعني مجرد وعري
معني عرض هو يفتح الراد والرد الى انظر صاحب
هذا الرد قد فهم من هذا القول ان القديم صفة
نفسية للموجود مطلقاً واجبا كان او جازياً
ولا قابل به بل انما هو صفة نفسية للموجود الواجب
فاذا لا ينقض الرد والالزام نقض الدليل المراد
بالدليل كونه تعالى قد بما فان الخصم جعل كونه

قدما

قدما وصفا معنوياً معللاً بالقدم فقد راعه دليل
على قيام القدم بالذات كما نذكر العالمية على العلم
والقدارية على القدرة للتلازم الذي بين العلة والمعلول
عقلاً وبالا حوال المعنوية استدل أهل السنة على ثبوت
المعاني فيقتل لهذا القابل القدم موصوف ايضاً
بكونه قدما كالذات فيلزم ان يكون قدما قابلاً
به والالزام نقض الدليل وهو ان يوجد الدليل دون
مدلوله بان توجد المعنوية دون المعاني على ما جرى
عليه النظم وهو محال لولم يلزم التسلسل وفيما
المعنى بالمعنى هذا غير مسلم ولا يلزم لانه ان اعتبر
القدم من اول فلا يلزم التسلسل وقيام المعنى
بالمعنى فيه خلاف بين العلماء فلا يكون حجة ولهم
في القدم مذهب رابع كما بينا وهو انه امر
اعتباري ليس بصفة نفسية ولا معني ولا
سلبية هو ايضاً اي كما ان الالزام كذا في القدم
قولاً فائدة الخ القابلية ما يكون الشيء به احسن
حالاته بدوياً والمراد بالمرتبة هنا الواسطة
بخلافها فيها تقدم فالمرتبة هناك على ايها لتعصب
هذا ايظهر لك انه لا منافاة بين ما هنا وما هناك
لكن في مسيلة الواسطة لا يتصور الدور فيها الا
بين ثلاثة فالكثرة فيها سبق يتصور بين اثنين

س

فترد عليه هنا صورة التثنية فلا يصدق عليها
التعريف والباقي غير نية يتنازع فيها توقف الاول
والثاني ثم اعلم ان الدور في سمانه معي وتوقي والمراد هنا
الثاني قول وحقيقة التسلسل الى هذه التعريف
اعمر من التسلسل المقامي لان المقام فيما بين
السببان ومسببانهما قول ثم نقول ويجب ان يكون
بافيا الى هكذا في بعض النسخ بالعطف على القدم من
غير ترجمه وفي بعضها فصل ثم نقول الى بالترجمة وكل
له وجه ونحو للترتيب المذكور في الترتيب المخطط
اذا وقع في الصفات كقوله في الصبحي ثم يجب ان
تعالى سبع صفات المراد به الترتيب في الذكر
والاخبار لا في الوجود لان جميع صفاته تعالي ازل
ثم جاء بقوله اي لا يلحق وجوده عدم اشار الى
البقا ايضا بطلت على طول الزمان في المستقبل
وعلى عدم الحاق عدم والثاني هو الثالث للباري
والاول محال في حقه تعالي ثم اتبع العقيدة بدليلها
فقال والى لك انت تقبلها وجرى على طريق الخلف
وهو اثبات الشيء بابطال نقيضه وبيان الملازمة
ان الاتصاف بالشيء فرع قبوله اياه ثم فرع
على الثاني الذي هو الحالت ذاته الى امر يقتضيه
فقال فيحتاج في ترجيح وجوده الى مخصص ثم

فرع

فرع عليه قوله فيكونه حادثا قوله كيف وقد مر الى
هذا دليل الاستثنا بنية المطلوبة الغالبة لكن كون
حادثا محال لما بالبرهان فربما من وجوب قدمه
فاذا بطل كونه حادثا فما ادي اليه من احتياجه الى
مخصص باطل فاذا بطل كونه محتاجا الى مخصص
بطل ما ادي اليه وهو الثاني فاذا بطل الثاني فالقدم
مثله فاذا بطل المقدم وهو الحاقه بعدم ثبت
نقيضه وهو وجوب البقاء تعالي وهو المقصود
قوله ومن هنا تعلم الى اي ومن ثم وهو ما تضمنه
الدليل من ان وجوب القدم له يوجب له البقا
اي من اجل ذلك تعلم الى اي تعلم برهان هذه
الكلية وهي ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه
فالقدم يقتضي وجوب البقا وجوب البقا
يقتضي نفي عدم اللاحق فاذا ثبت هذا
فلا يشكلك عليك ما يرد على هذه الكلية من ان
عدم العالم قد يدور ولم يستحل عدمه لان وضع
القدم خاص بالوجود فالكلام على معاني ان
كل موجود ثبت قدمه استحال عدمه قوله لو قدر
لخوف عدم الى في ظاهر العبارة من انفسه لانه
لا يلزم من تغدير خوف عدم قبول الوجود والعقد
فالمناسب ان لو قال لو حقه عدم الى وكذلك فمن

التي تضاهي لا يلزم عليه ما قال في قوله ولا تنصف ذاته
الحج بيان الملازمة في كنه قبوله جل وعلا عدل
عن ان يقول كنه قبوله جل وعلا الحج الي ما قاله
خوفان يتوهم عند العطف عدم المعية وهو محال
فتأمل قوله في بيان هذه الالاف وهو سبق قل
لا به خبر كان وتثنية سي المستغني به عن تثنية
سوا وما يوجد في بعض النسخ مبدئين بغير العطف
فهو اصلاح في قوله اذ يقول نفسي لا يختلف ومباين
ان شاء الله لا يستدل على ذلك قوله فيلزم الحج هو
مرتب على التالي الذي هو قوله لكان هو والوجود
الحج قوله العطف وصفت كما شئت للبرهان في بيان
لك بهذا البرهان الحج قيل لم ينفع العقل على مسيلة
اعتقاد دية الالهية هذه وهب ان القديم لا يعدم
قوله وهذه البرهان الذي ذكرنا الحج فيه تعريض
بما في مقابلته من عدم الوجود والقطع وقوة
كلامه يقتضي ان لا دليل لهم من مقتضى قطعي ولا مر
ليس كذلك بل لهم دليل مختصر قطعي وحاصله
ان القديم اما ان يعدم نفسه او يعدم غيره
لما يبين ان يعدم نفسه لا نه يجب وجود الفاعل
مع فعله ولا ان يعدمه غيره لبرهان الوجودانية
اذ لا فاعل سواه قوله والمقتضي اما باختصاص الحج هو

وجه

وجه الاستثنا بنية المحدث وانه لكن التالي باطل
وهو قوله لوجب ان يكون له مقتضى قد تقدم بطلان
ان يكون له والعدم لنفسه وبغير مقتضى وبقي
ان يكون له والمقتضي وهو الفاعل بقوله والمقتضي الحج
والمقتضي اما نفسه او غيره باطل ان يكون اقتضي
نفسه لوجوب وجود الفاعل على حال فعله والفعل
هنا الاعدام للنفس فلا يمكن ان يكون فاعله
موجود حال الفعل والغير اما باختصاص او لا واختار
لا بفعل العدم اذ ليس بفعل وغير المختار اما عدم
شرط الحج والمقتضي المختار لا يفعل العدم اي كان
الفاعل لا بد له من فعل والعدم ليس بشيء ومن
فعل لا شيء فلم يفعل مثب وهذا مذهب امام
الخرميين وهو مرجوح ولا يسلم انه لا فرق بين
فعل العدم ولم يفعل شيئا ما ذهب اليه القاضي
ونصب ابن عرفة بل فعل العدم في الموجودات
ظاهر واختاره الشيخ السنوسي ولهذا قال رسم
القديم صفة يتأتى بها ايجاد الممكن واعدامه
وعلى مذهب امام الخرميين ومن تبعه لا يكون
العدم بالقديم بل عدم المصن واجب لعدم صحته
بغايه فلا تتعلق به القدرة اذ متعلق بالممكن
وكذا عدم الجوهر واجب عند قطع الله امدا د

له بالاعراض اذ يجب عدم المشروط عند عدم
 الشرط فاذا اراد تعالى عدم الجوهر قطع عنه الامداد
 قوله وعبرة ذلك المختار اما عدم شرط الخ المقام مقام
 عدم الوجود فالمغيب ان يتكلم على جميع الاطراف التي
 تستند على العدم كالشرط والمانع والسبب اللهم
 ان يتوسع في الشرط وانه ما يلزم من عدمه العدم
 فيبدل السبب قوة ولزم التسلسل اي بالوجه
 لا غير فيستعمل الدور قوله ان يكون طريان ضد الخ
 جار على الصفتان فقط والمدعى اعم منه كما ان
 طرا الخ ذكر طرفين والنظر يقتضي ثلاثة وجري
 على انها مانعة خلوة ذلك لا ينهض قوله ووجه
 اجتماع الضدين في صورة المعية هو ان عدم الواجب
 مستند الي طريان الضد والموت قبل الموت
 اعتبارا قبله واجتماع الضدين لما ذكره لا مستحالة
 تاخر الخ جار على حذف في المقام وهو ان يقال
 بل مقتضى هو الطاري بعد انعدامه فيجب
 بانه لا يجوز له استحالة تاخير مقتضى الخ فهو مستند
 للجواب في الكلام المقدس بعد قوله فقد انعدم
 القديم الخ قوله اذ دفع القديم السابق الخ دفع
 مصدر اضعيف الي فاعله وكل بمفعوله وهو
 طريان وقرنه بلام التعدية لضعف العامل كان

عمل

عمل المصدر بالفرعية فلا يتقوى قوة الفعل ووجوده
 فاعل بالسابق قوله وايضا فالضد ان قام الخ ظاهر
 العبارة يقتضي التكرار مع ما سبق له من قوله
 ان طرا قبل انعدام القديم اللهم ان يقال اولا اعتبر
 القديم لا من حيث انه محل وثانيا اعتبره من حيث
 انه محل او يقال هو محل لان التفسير يتناول التفسير
 من حيث العجز فقد قصد بهد هذه التفسير لما
 بعده ومعني بطل اقتضا والعدم الاختصاص اي بطل
 ايحاه للقديم العدم لعدم اختصاصه به اي قيامه
 به والمعني انما يوجب الحكم في محل قام به ولو صح ان
 يوجب المعني الحكم في محل لم يتم به لزوم ان يوجب العلم
 مثلا اذ اقام جوهر بالكل جوهر كونه عالما وهو
 محال على الضرورة ويبان الملازمة ان نسبتها الي
 جميع ما لم يقع به نسبة واحدة اذ لا ترجيح لبعض
 ما لم يقترن به عن بعض قوله واعلم ان بمثل الخ قد
 منع ما يقتضي الخ اختلاف في بقا الاعراض
 فتوجه في المقام الي تخرير المسئلة وبيان ما فيها
 من الخ قوال والمراد باهل الفسنة في المقام غير
 قد ما لا مشورية فهو خاص بدليل قوله بعد
 وقد ما لا مشورية لما اعتقد والخ لكن انما اختلفوا
 في وجه استحالة بقا الاعراض ايضا ما يتبين

قولوا انفس الخ هذه يقتضي ان العدم ما خوذ في
 تصور العراض وهذه العبارة انسب من قولهم العرض
 يقوم بنفسه ولا ينبغي زمانيا لان هذا يقتضي
 ان العرض يبقى زمانا لانه المنفي فيه بقاؤه زمانيا
 وسواء ما شوه فيه ذلك الخ الاشارة راجعة
 لمضمون قوله بنفس وجودها بتعدم والمشاكلة في
 هذه الحائنة فانظر وايضا لو ثبتت المشاهدة على
 الوصف المذكور لما وقع في حد وثبات كلف وقد
 مر الخلاق في ذلك وايضا فيه دعوى الظهور والتمون
 قوله لما ذكر في التقسيم يعني السابق وبيان الملازمة
 ان العدم حبيبه يكون طاريا والطارى لا يد له من مقتضى
 والمقتضى محصور في ثلاثة كما تقدم وهي كلها باطله فاذا
 بس تخيل العدم كيف والعدم معلوم فيها قطعا
 فاذا لا ينبغي بان يكون العدم واجبا فلا يقتضي
 الي مقتضى لعدم طوره فاجابوا بان شرط بقاها
 الخ لما الزموا ما ذكر كان المناسب ان يتم صوابه
 فساقه المصطفي الحكاية بقوله فاجابوا الخ قوله
 قطع عنها الخ هذا الحذف المذهب في عدم الجواهر قال
 تقي الدين في ثلاثة مذاهب المعتزلة ان العدم
 انما يكون بتعدد واحد اقولوا ان الجواهر انما تتقدم
 بغنا بصادها ولا يجوز عندهم ان تقدم بعض الجواهر

دون بعضها ان الغنا المتصاد لها لا يقوم بتخييل فلا
 اختصاص له بجوهر دون جوهر المذهب الثاني لا هل
 السنة وهذا ان العدم لغعد ان شرط وهم في ذلك في بيان
 احدها يقول شرط بقاها استمرار وجوده قيام البقا
 به فاذا عدم البقا لزمت عدمه الثاني يقول بشرط
 بقاها استمرار خلف العراض فيه فاذا لم يخلف فيه
 عرض لا يصح خلوه عنه لزمت عدمه قوله فلاجل هذه الخ
 اي توقف في بقاها وعدمها ومقتضى كلام المص ان مبني
 التردد ما سبق للقاضي وانت خبير انه لا يكون مبني
 الخ اذا تردد القاضي في صحة اصنافه الاعداد الخ
 الفاعل والصحيح انه مبني في الجملة قوله وقد تقدم الخ
 اي خلاف معتقدهم من ان البقا صفة معني بل
 التحقيق انه صفة سلب كما اختاره المص واليه انشأنا
 بقوله وقد تقدم الخ قوله ومن هنا اي من ثم اي من
 اجل ذلك وهو ما تضمنه المبحث من وجود التقدم
 والبقا قوله تعلم ايضا اي كما علمت ما سبق من
 قاعده ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه من دليل
 البقا فالاشارة على راجعة الي دليل البقا وهذا راجعة
 الي ما تضمنه المبحث من وجوب التقدم والبقا فظهر
 ان القاعدة السابقة دليلها برهان البقا بخلاف هذه
 العقيدة قد كبرها تؤخذ صغرها من قوله ومن لان من

ثبت له القدم والبقاء يستحيل حدوثه فنستغيب
الله ليس بحادث وتؤخذ كبراه من دليل حدوث الاجرام
السابق فنستغيب ان كل جرم حادث في اوجبه
له بقى نفي ان يكون تعالى في جهة له تعالى لا الجرم وكان
اعني دخوله في الجرم فنفي ان يكون تعالى جرم يستلزم
نفي الجهة له تعالى لان الجهة من خواص الجرم والاعراض
فلا يمكن ان ذلك كله الخ انت خبير بان المماثلة التعنصية
لترتب حكم المماثل على مماثلة المماثلة في كل الصفات
التعنصية والمماثلة في الجسمانية والعرضية او
غيرها مما ذكر بعد هذا لتعني ترتيب حكم المماثل
على مماثلة الا اذا لم يكن في نفس الامر نفس
اخرها متغايران فيه ولا قطع بذلك اذ يجتمعا
ذلك فالمتساوي ان لو قال لان ذلك كله يوجب
حدوثه ونزجه عما يناسب قول بعني انك الخ هذا
يدل على ان وجوب الوجود ملاحظ في المقام فلاجل
المشاهدة الي ذلك قال وذلك يقتضي وجوب قدمه
وبنايه ولا فله يحتاج لطرف البقاء لا يستغيب
عنه بطرف الوجود ولا يستلزمها الخ قد سبقت
ان المماثلة تقتضي التساوي في جميع الاوصاف
الاثنية وقد مر ما في ذلك ولو ترك جهة المماثلة
لكان اولي ما في مقدار الاستشغال فراغا لمصدوق

المقدار

المقدار في نفس جوده الذات جريا على المعنى اللغوي
والعرفي العام ولا يصح ان يحمل على المقدار الذي هو الكم
المفصل القار الذات لا لا يكون تفسير الجرم الخ على
تعديل مصنف اي ذوا مقدار الخ وذلك يقتضي
خروج الجوهر الغد اذ لا مقدار له وسبق كلام
المصنف في هذا قوله وذلك ان الجرم الخ هو وجه
العلم بغيره تعالى ان يكون جرميا قوله لا لا الخ
الخ سند له عوي ملازمة الجرم للحركة والسكون
وانت خبير بان لا يهدى دليل لا نه قال فان بقي
فهو ساكن وان انتقل فهو متحرك ويمكن ان
تتحقق الواسطة بان يخلق الله تعالى شيئا وينفس
وجوده بعد ما الله تعالى فلم يبع ولم ينتقل
فلا يتصف بحركة ولا سكون قوله فان بقي في خيرة
الخ هذه امنا سب ما جري عليه في شرح وسقاه
من تغير السكون والحركة وذلك ان السكون
كوان مقوليان في جيز واحد والحركة كوان
مقوليان في جيزين لكن يرد عليه صورة ما اذا فرض
المقدار جرم بنفس وجوده فهي واسطة وقد
تقدم تفسيرها من ان الحركة هي حصول الجرم
في الجيز حصول اول وان السكون حصوله في
الجيز حصول ثان فهو اسلم ما هنا قوله

برهانه اي برهان كونهما حادثين نظر الي قول
وايضاً لو نظرنا الي تغير صفات العالم قوله في ذلك اي في
المستدل عما حدث من الحركة والسكون قول لعدم
امكان بقائها الخ مستدل بقوله لا تكون الزلية وهذا مبني
على ان الزلي يستحيل عدمه وينبغي ان يعلم ان الزلي
يوجد وجود عدم فالوجود يلزم بقاؤه لان رفعه
يقضي حدوثه والعدم لا يلزم بقاؤه لان رفعه لا يقضي
شيئاً وقبل يلزم بقاؤه وورد على ظاهر كلام المصنف
عدم العالم لا نه الزلي وقد انعدم فيجاء به بالبرهان وما
اورده بعض المحققين عند قوله وان تجوز عدم
السابق الخ على تلك القاعدة وهي ان كل ما ثبت
قدمه استحالة عدمه هذا النسب به لان القديم
اخص من الحادث اذ عدم الممكن الزلي غير قد به
قوله والازلي اي يلزم بقاؤه قوله لا استحالة عدمه
هما مبنيان على ان الحادث لا يرتفع وان كان عدمه
كعدم العالم قوله والمشاهدة تكذب به حتى تكذب
منه والاول دلالة الاخر وحي بعض النسخ والمقل
والمشاهد يكذبانه بالتشبيه وهي ان نسب قوله
لم يجعل اما ان يكون فيه الخ هذا على القول بعدم
الواسطة وقد تقدم فزعم عدم الجزم بنفس وجوده
قوله صر وصر هذه الصر وصر هي الجهة لا الصر وصر

التي

التي تقابل النظر قوله وايضاً لو كان جرم الخ هذا
وجه اخر جابه دليله على لزوم اختصاص الجزم بقدر
فيلزم حدوثه لكن لا يتم دليله الا بعد بيان وجه
استحالة جرمه لا نه الخ ويمكن ان يقال لو وجد جرم
لا نه له فاما ان نتحقق له عدم النهاية من جميع الجهات
او الاول باطل لان وجوده يقتضي منع وجود غيره من
الاجرام والثاني اعني المتناهي من بعض الجهات يستلزم
تناهيهما من سايرها الجواز تحركه الي الجهة المتناهية
ويلزم منه تناهيه الي الجهة الاخرى لا محالة لان
الحركة تنزيع جهة واشغال اخرى فلا يتنقل من
جهة الا وقد نزع من الحادث فيجب تناهيه من
الطرفين قوله وايضاً فلو كان جسماً الخ هذه اوجه اخر
مختصة بابطال الجسمية والتركيب في حقه تعالى
والبرهانان قبل على استحالة كونه تعالى جرم
مطلق فيبطل بهما كونه تعالى جسماً او جرم
جوهراً فرداً قوله لا استحالة وجوده غير انه الخ
ظاهر كلامه انه مستحيل عقلاً وانظره مع ما سلف
له عند مضمون قوله فان قلت برهانكم السابق الخ
قوله بعد فان قلت لم تنعوت على هذا البرهان قد مر
الزائد اذ اقدس وجوده فانه قال هناك قلت
مختاراً فانه الخ الي السمع فقيه شبي قوله وانه

يلزم عليه الخ والواو تغليباً أي إذا نه فهو سند
 لما قبله من البطلان أي إذا يلزم عليه ما لا يصح
 انقسامه كاللغة قوله وإذا عرفت هذه الخ لما أبي
 الكلام على استحالة تركيب الاله النبعة بالكلام
 على استحالة ما نبتة النصاري من التجزية والاستان
 راجعة لمضمون قوله وأما ادعاء الصفة الواحدة
 الخ قوله فانهم اعتقدوا ان معبودهم جوهر الخ ينبغي
 ان يعلم ان عباراتهم اختلفت في مقول النصاري
 وظرفهم في الطرف ما يجري عليه المص فلا يعترض عليه
 بما يعترض عليه من الطرف وغيرها والمراد بالجوهر
 عندهم من الشريعة النسيف فهو عندهم غير
 الجوهرية اصطلاح المتكلمين وهو المختار ولهذا
 قسم بقوله أي اصل الخ قانين وظاهر عبارة المصنف
 كما تهرى والمقترح من أنهم سموا الاله جوهر
 لكونه اصل هذه الخ قانين الثلاثة فيكون قد
 جعلوا المركب اصلاً لجزأيه وهو متعدي باعتبار
 كون مرجعها اليه فيصير المعنى أي اصل الخ اصول
 ويحتمل ان تكون الخ صفة للبيان فيجمعوا بين
 تغيبات الخ باعتبار اللغوي ولا يلزمهم ذلك الخ
 اذا كان القابل منهم بالحق هو القابل بالوحدة
 وأما ان اختلفوا بان يقول بعضهم بهذه ويعتقد بهذا

فلا يلزمهم ذلك

فلا يلزمهم ذلك قول وجعلوا الذات الخ أي جعلوا ذات
 الجوهر الذي هو الاله عندهم قول من مجرد احواله وجود
 لها أي في الخارج كالحوانية والفاطمية بالنسبة الي
 الله سبحانه وهذا هو القريب للكلام قول او وجوده
 واعتبار ان هذه القبة عنده بالاه وجوده في الخارج
 براسا فاذ انبى هذا فاعلم ان المص اشار بذلك الي
 قولهم لهم في هذه الاقائيم منهم من يزعم انها احوال
 ثابتة في الخارج لم تنته الي درجة الوجود فهي
 واسطة ومنهم من قال هي وجوه اعتبار ان ثبت
 الذهن لا يثبت لها في الخارج اصلاً وهذا اظهر من
 البطلان مما قبله قول وذلك الخ شارة راجعة الي مضمون
 قوله فيجمعوا بين التغيبات وجعلوا الذات الخ
 في دليل في معنى الباقية القدرة والارادة الخ بمعنى
 ان لا يثبت الخلق بدونهما الا انه لا يثبت الخلق
 لهما دون غيرهما بدليل السبب وهذا انه هي
 كلامه على وجوب تزويده ان يكون جرمات في
 عليه استحالة وصفه تعالى بالصخر والكبر الخ المراد
 بالصخر والكبر الا غير من كثرة الاجزاء قلها ومن
 طول الزمان وقصره وان تقدم نفي الكبر والصغر
 بالمعنى الخ غير ان ما تقدم مفهومه في اللغز
 من اوصاف الاجرام في مفهوم الصفة في المقام تفصيل

المعتبر منه العكس الذي ليس من وصفه الخ جزم
فهو غير مستحيل في حقه تعالى كانه من اسمائه تعالى
الكبير قوله انه اي القيام بالجرم ~~مطلعا~~ ام
قبوله وحصوله وينبغي ان يعلم ان المص لم يتعرض في
المتن لصفة وجوب القيام بالنفس والماسب ان لو
تعرض لها كما فعل في صغره وكانه ترك اعتمادا او استغناء
عنه بوجوب القدم والبغا وباتصافه بالصفات الوجودية
وتعرض لها في السجود توسعة نواحيها الى تفسيره
بقوله اي لا يقتصر الى محل ولا مخصص الى اراد بالمحل
الذات وبالمخصص الفاعل وفسره ليظهر مختاره وذلك
انهم اضطربت عباراتهم في تفسيره ~~قوله~~ الوجودية
اي الصفات الوجودية بخلاف الوجودية كصفات
السلوب فان الصفات تنصف بها كاتصاف الذات
بالقدم والبغا والوحدة انية قوله ولو كان الواو والحيال
قوله معني بدل من صفة قوله اولي من المحل بل المحل
اولي منه مفتقر اليه والمفتقر اليه بنا سبه وصف
باللوهية ولا اقل ان يكون معاويا قوله واذا استحال
افتقاره الى محل الخ قد بني استحالة الاتحاد على المحل
على استحالة افتقاره الى المحل وانت خبير بان
لا يقتضيه قوله ومعني الاتحاد الخ ينبغي ان يعلم
ان ما جري علمه من تفسير الاتحاد هو تفسير

الغزالي

الغزالي لكن اعترضه بن عرفة بان هذا يقتضي ان قابل
الاتحاد يقول بوحدهما وليس كذلك والدليل على ان
الجزري وحدهما ما اعترض عليه من الزامه الوحيد
ولو كان برأيهما الزمها والا قرب ان يعرف الاتحاد بانه
انصال ماهية باخرى انصلا لا بوجوب كون صفة احدهما
وعارضيهما هو نفس صفة الاخرى وعارضيهما قوله
وبرهانه ان احد الشبهين الخ اي برهان استحالة الاتحاد
قد سبق ان معني الاتحاد صيرورة الشبهين شيئا واحدا
فلا يصح نزول ما بعد من قوله فان بقيا على حالهما
انما ن الخ فاذا لا ينهض ما قال دليلا وقد استدل
العصدي على استحالة الاتحاد بانه يودي الى اجتماع
الوحدة والكثرة وهو محال قوله واذا عرفت الخ جازدا
ثم يبد الاستحالة قيام صفة تعالى بذا ان غيره
واتحادها بذا ان الغير قوله ينظر ما قاله الفاضل
الخ ترجع هذه اعلي قوله فكذلك يستحيل الخ فيصح
لكن المخرج عليه غير تام لعدم استحالة فهم
لان استحالة افتقاره الى محل واتحاده به لا يقتضيان
استحالة قيام صفة بذا ان غيره واتحادها به حتى
يكون ذلك سندا لا مخرج عليه نعم لو جاز بسند
كان يقول لانه يلزم ان لا تكون الالهوية به اولي
مما قامت به صفة قوله ان اقنوا الكلمة الخ ان يفتح

الهمة على تقدير من بيان لما قالت وهو يدل بها قالت
 فهو فاعل بطل وضافة اقنوم الي الكلمة من اضافة
 اللغز الي اللغز ولم يناسوت عيسى اي بدانة
 قوله وهذا الوجه الخ اي الخ اتحاد المذكور فالاشارة
 ارجع اليه قوله مرة مفعولة جله قوله ان المعنى
 الخ المراد بالمعنى هنا المبالغة ان ليطابق قولهم
 تتركب من وجود احوال لا وجود لها الخ قوله فقد
 لزم عامد بهم الخ هذه اوجه في بطلان ما فسراه
 الخ دعا هذه الوجه في اشارتي وجه ثان بقوله
 وفيه ايضا القول بانتقال المعنى الخ ويعتبر المعنى
 هنا ايضا بالمعنى الخ عمر حتى يطابق ما قالوا قوله
 فكيف بما هو الخ فيه شي وذلك ان النصارى لا يقولون
 بنفسية ولا غيرها الا ان يقال لما اعتبره اعتبارا
 بنا سب ان يكون نفسيا ناسب ان يجعل كلامهم
 على ذلك وذلك انه عهدهم لا يترجم لا يتحقق الخ له
 بدونه وثنان النفسى ما لا يتحقق الذات بدونه
 وهذه الوجه بنا سب الخ احد التزددين وهو
 تركيبة الذات عن مجرد احوال قوله يحتاج الخ ولا
 احتياجه الي مخصص يقتضي الحدوث فاحتياجه
 الي مخصص محال قوله وايضا فالانحاد الخ اي اتحاد الكلمة
 بنا سوت عيسى قوله واجبا اي لا تقوم الكلمة لزم

قدم الناسوت اي والقرض انه حادث في جاريه لا تقوم
 الكلمة قوله من واليه اي من والى الاتحاد قوله الي مثله اي مثل
 جواز الوهية مودة ناعيسى عليه السلام قوله اما ان
 يكون الخ اما تقتضي ان يكون معادلة فالنفس ان
 تجرى الكلام على معادل لها وهذه الوجه الخامس
 وان كان مغاير للاربع فيبينهما استلزام قوله وصف
 كمال اي بالنسبة الي الله له قوله وان كان صفة دم الخ
 وكما قل ان الكلام السابق جاز على الشرط على ما ارك
 اما قوله وخوه هو جريان افعال علي يده لا تليق الا
 بالله تعالى قوله حتي الخنافس الخ غياها لما في ذلك
 من التشبيح قوله قصارى اي غاية قوله ما انعدم
 منها اي فيها فمن المعنى في قوله دليل الخ اتحاد اي
 اتحاد العلم بالذات كوراثته وما اخفى مذهب
 الخ نجيب في خمسة من فهمهم وقصده به ايضا اظهار
 الشناعة قوله والجعل الخ جعل بصير الجيم وفتح
 العجة المهملة ابراجموان قوله وغيرها كالوزع قوله
 والمزج عطف تعسب قوله من احكام الاجسام
 اي الخاصة به كما يظهر من الاستلزام قوله التي هي خاصية
 الخاصة الوصف النفسى الذي لا يتحقق الذات
 بدونه قوله قال المقترح وسمعت عن بعضهم الخ هذا
 وجه اخر في تفسير الخ اتحاد قوله ونسبته اي نسبة

اقوم العلم لنا سوت عيسى قوله في الله حسن عودة
الي الضياء وانتهى ككتساب المضاف من المضاف اليه
الثاني ويصح عوده الي الشمس لان لفظ الشمس
مشتق بلفظ علي الغرض وهو المراد بقوله صني
الشمس وعلي صوبها وهو المراد بقوله في مشرق
والقرب قال شيخنا سيدي علي العكاري عوده الي
اصوا الغهور من صني الشمس ثم جاءنا بشيوا الي
بطلان هذا الوجه بقوله ولم يعلموا الي قوله وابت
هذا من الخاصية الي الاستفهام للاستبعاد وخاصة
الشيء هو الوصف النفسي له الخاصية كالناطقة
مثلا للانس قال الفري ومنهم من فسره يات
طوله فيه كنسبة الشمس وهذا ايضا باطل فان
المتصل من الشمس بالشمس شعاعها وهي
اجسام لطيفة مضيئة ولذلك يوصف بالانتقال
فان هذا من الكلمة التي هي وجه واعتبار في العقل
قوله ومنهم من فسر اي الي اتحاد قوله لما اشرق عليه
مصدوق ما الشمس قوله بغيره اي بغيره
اشرق عليه من الاجسام المضيئة اذ ضوء الشمس
خط ممتد يتصل ببعض اجسامه ببعض الي الشمس
قوله فتبين ان المذهب اي ما ذهب اليه النصارى
من اتحاد الكلمة بالنا سون لان ما استند واليه

باطل

باطل قوله وقد قالوا ان عيسى الي هو يقتضي بطلان
منهم ايضا مع زيادة التشنيع عليهم وعزى للامام
نجر الدين الرازي رحمه الله في هذا عجبا للمسيح بيت
النصارى والي اي والد نسبه اسلموه الي اليهود
وقالوا انهم بعد قتله صلبوه فاذا كان ما يقولون حقا
فسلوه ابن كان ابوه فاذا كان راضيا بقضا صم
فاشكروه لاجل ما صنعوه واذا كان ساخطا لاداهم
فاعدوههم لانهم غلبوه قوله دون اللاهوت الي اللاهوت
الي اللاهوت هو الله والمقصود به هنا الكلمة
قوله ثم قد ورد الي فلما ابطال ما ذهبوا اليه بالدليل
العقلي توجه الي ابطاله بالدليل السمعي المعتمد
عنده كالتجمل فقال نرفد ورد الي وانت حنبر
بان المنا سب ان لو غير مكان الاستدراك بقوله
ما يدل او يقتضي قوله قال اي عيسى عليه السلام
قوله اثبت اي موكلنا عيسى والمعني المثبت
هو اطلاق الاب علي الرب سبحانه قوله من النورية
واللطف بيان للمعاني ولبا انهي السلام علي
الي اتحاد ما ذهب النصارى وكان الاتحاد قد نقل
عن بعض المصنفين جاء بذلك فقال وعن اصحاب
المقالات يجمل ان يريد بالمقالة الكتاب المولعة
في مقالات ارباب الفرق والملل كاليهود والنصارى

والمجوس ويحتمل ان يريد بها المخالفة علي بابها ان
مقالات الفرق والمثل ثم جابسه هذه العرو حتى
يتضح فيه بقوله وورسها اخذوا ذلك من شطحات
الخط اطلقت شطحات علي حال الخرج عن المحس والفليق
تجوز اثبات من انصف بهذا انصد من في حال المحس
والفليق يجوز فاطلقت الشطحات علي ما يصدر منهم
في ذلك الحال قوله ونزهرهم عن القول بمثل الخط اي التي
هي القول بالاتحاد المعز واليهي لا الالتقاء المشعرة
به فانها واقعة منهم قطعا قوله ان السالك اي
بحسب القدي والفتوي فيشمل المجدوب فانه
سالك بحسب القدي قوله فتعيب نفسه عنه
اي عن نفسه فضلا عن غيرها الخط حكى
عنه بعضهم انه دخل عليه احد في دلو وبها شجرة
عظيمة الاغصان فقال له الوارد هذه الشجرة وقد
اخذت اليك فقال له رب الدار اين هذا عشرون
سنة واربعون سنة ولم اشعر بكون الشجرة
في داري قوله او محاذي باله الخط انتقل عن السالك
الخط هنا تعينا ونظيرة للنشاط قوله حتي يكون
الجزم مكانه يتمكن عليه وقوله حتي يكون الجزم في
جهة له اجر الغاية في كل من تفسيره القرب يقتضي
انه لم يقصد تفسير قوله او محاذي باله الخط القوي

داو

علم
اوريقون

وحري

وحري علي ذلك ليكون الكلام هنا مقابلا لما ياتي
للكرامية والحنوية عند قوله ولم يقل بالجهة الا
طائفة الخط ومرجع قوله يتمكن عليه الي استقراره
تعالى عليه قوله حتي يكون اي الجزم قوله اي الله
وهذا انقضى بان ينبغي قوله فليس فوق شيء من
العالم هنا خاص بالذوات والاعراض وقضية كلامه
هنا ان للاجرام جهة عموما وقد قال بعضهم ان
الجهة خاصة بالجزم الانساني قوله ان الجهة اي
لان الكون فيها قوله وقد ثبت بيانه الي ذلك ان
نزد الصوري الي الطريقة الذي يليه وكذلك ان نزده الي
الطوائف الثلاثة من استلزام الجهة التخيروما
بعده وهذه النسب والاول اظهر قوله ولم يقل بالجهة
الطائفة من المبتدعة الخط اشار بهذا الي ان
ما نقل عن بعض ائمة اهل السنة كما في الرسالة
عن ابن ابي زيد وذلك قوله انه فوق عرشه
المجيد بذاته فهو مول ليس عا ظاهره قوله وهم
الكرامية والحنوية الي الكرامية طائفة مستوية
الي محمد بن كرام بنج الكاف والوا المشددة وهو
القابل ان معبوده فوق العرش وانه جوه تطايه
الله عن ذلك علوا كبيرا قوله فمنهم من قال انه محاسن
الخط يستلزم الي قوله حتي يكون في جهة له والظاهر

ان العشوية برون القول الاول قولكم وسياتي الخ اما نحو
عليه العرش استوي الخ قوله او مرتسما في خياله الخ
اي في خيال الجرم الذي يكون له خيال كالانسان
والحيك قوة غير القوة الخاصة التي هي الذهن
ولكن ان تجربته عليه القوة الخاصة فاذا استحال
ان يكون مرتسما في الخيال الذي هو القوة الخارجية
وهو الظاهر ووجه استحالة كونه مرتسما في
خياله الجرم لانه انما يتخيل صورها الغنة من الحسوان
الجسمية والجسمانية واليه اشار بقوله لان
لا يرتسم الخ وهذا غير مسلم لعدم الدليل العقلي
وانما يسلم قبله وية حيز الخيال لله تعالى وانما
بعد من وية له تعالى فهو مسلم لعدم الدليل
وقد قال المنجور في حواشيه سمعت شيخنا
الحمام ابا عبد الله البستيني رحمه الله يقول
سئل الشيخ سيدي احمد بن تكريم بالنعمساين
عن المومنين اذ ارادهم يوم القيامة هل
يتخيلونه بعد الروية وقت حجهم عنها فاجاب
بعدم التخيل لان المرتسم في الخيال مثل والله
عز وجل له مثل له قال شيخنا وعندي في هذا نظر
لان الدليل انما قام عليه نفي المثل له جل وعلا في الخارج
لما يلزم عليه من التمانع والفساد والموجود في الخيالات

والله دهان

والله دهان ليس بموجود في الخارج فيها وجه
استحالة وانظر كلام المؤلف عليه قول ابو عبد الله
الخوضي
وكل ما يتخطر في الجوارح من التصورات والجوارح
فربنا الله العظيم المالك جل وعز بخلاف ذلك
فليعلم اننا قلنا ان كل ما يلقيه الشيطان في وهمه
اغما هو من العالم والله ليس من العالم في شئ
وغاية ما يقع في وهمك وخیالك ما يستأهه من
الاجرام العلوية والسفلية وما يسمع من الاخبار
موصوفا كالمريث والجنة وانهارها واشجارها وما
يتخيل كاعلام او جبال من باقوت وبحور من زبيب
مما اضله مستأهه وكل ذلك حادث او معدوم
والله تعالى ليس بحادث ولا معدوم وانما اذا تصاب
عن الشيطان والجنة عما ذكر لك من البرهان
تسوي بجاحك ويقول لك اذا لم يكن الله تبارك
وتعالى في مكان كذا او في مكان كذا فاب
هو اذا لم يكن في صورة كذا او في صفة كذا
فكيف هو مرديا بذلك ان يلزمك استغواه وتغيب
الصنيع عن الصانع فاجبه بانه لا يعرف الله الله
ولا يلزم من عدم ادراكنا اياه تعالى وكلام من نفي
الحيا والادمانع والافعال والاشكال عنه تعالى

ان يتنكب وقد قام البرهان علي ثبوته تعالى وعلي
استحالة ما ذكر في حقه فتأمل مقتضى البرهان
علي ثبوته ومقتضاه في استحالة ما يستحيل عليه وكذا
في وجود ما يجب له تعالى فان زعم ان نفي جميع
الانبياء وجميع الكيفيات يستلزم نفيه تعالى
فقل له هذا جهل عظيم اذ لا يلزم من نفي الانبياء الا من
كان انبيا ولا من نفي الكيفيات الا من كان كيفيا
وقد علم ان الله منزوع عن الزمان والكيف فلا يلزم من
نفيهما عنه تعالى نفيه قوله لانه لا يرسم في الخيال
الا لانه من غفلا فهو جاز بحسب الشاهد لما يقتضيه
مقامه وروية تعالى في الآخرة من الله تعالى
كما ان الروية كذلك موصوفة حاله كما علمه اي
غير ناقصة ولا يحاط بها ايها وكيف قوله بعد
هذا الخ اي بعد الظن بها قائم عليه البراهين من
وجود الذات العلية الخ واسما بقوله والعجز الخ
الي ما نقل عن سورة تا ابي بكر رضي الله عنه انه
قال والعجز عن الادراك ادراكا وكما قال
قوله ولا يعبر في الواو للتقليل واطلق المعرفة في
جانب الله ليست كلمة لغيره بل قد طغت المعاهد
كلها الخ قد نسب بن حلكات البينين الي ان علي
ابن سينا اي الحيات والمقصود بالمعاهد والمعالج الدائم
التي

التي توصل الي معرفة البارئ سبحانه وتعالى والمقصود
بالطواف تصرف الذهن في الدلائل والمقصود بالطواف
البصيرة لا البصر فكأنه يقول لحيات قد تصرف ذهني
في الدلائل وسرحت بصيوري بينهم فلم ادرك الكنه
ولم ادرك الله واضعكف حابر غير به عن من لم
يعتقد صفة في جانبه تعالى قوله او قارعا من
نادم غير به عن اعتقد صفة في جانبه تعالى
وراي ان ذلك خطأ فرجع عنه ونعم كثيرا اذ يقال
في اللسان فلا تفرغ من الدم اذا اشتد
لده قوله لانه ذلك كله يوجب مما تلت له لحوادث
اي مساواتها الخ هذا غير مسلم وقد سبق ما فيه
من البحث قوله لان كل موجود بين الخ احترز بقيد
الوجود فيهما عن التقيضين كالبيان وان لا بيان
وعن القدم والملكة كما لبصر والحي وعن المتضايين
على طريقة المتكلمين كالابوة والبنوة ولم يستوف
ال كلام علي جميع الخ فقسام مطابقة لان مرادة
بيان المتكلمين وذكر التماثل في حق البارئ
سبحانه مع الاجرام والكل موجود فلهذا اقرض
ال كلام في الموجودين قوله فان تساوا الخ مثالها
مزيد وعم وقوله فان لم يصح فخذ ان اي كالبياض
والسواد وظاهر التقسيم ان المتدين هما الموجودان

اللذان بينهما غاية الخلاف اي لا يصح اجتماعهما ويدخل
 في هذا القسم المتصانفان علي مذهب الحكيم
 قوله في لسان اي كالحركة والبياض ^{قوله} وقد سبقت
 وجوب قدمه الخ يعني نبيي فيها سبقت ان الله تعالى
 يباين العوالم في الصفات من القدم والحدوث لما مر
 من البرهان علي وجوب قدمه تعالى فيجب ان
 يباينها في ذاته تعالى حتي لا يكون جرمًا ولا عرضًا
 ولا في جهة ولا مكان ولا زمان ولا له جهة الي اخر
 ما تقدم لان التباين في اللوازم دليل علي التباين
 في المرومات فلو تماثل الله جل وعلا مع المخلوقات
 فيها مركب جتمع القدم والحدوث والبقاء والعفان وغير
 ذلك من اللوازم المتنافية لكن اجتماع هذه
 المتنافيات محال وينبغي ان يعلم ان ما جري عليه
 في جانب المثلث والشرح استدل بالبحسب المعني
 ثم اشار اليه استدل بالصناعي بقوله والاستدلال
 علي هذا المطلب الخ ^{قوله} فطلب تنزهه تعالى ان يكون
 جرمه قايما به الخ ^{قوله} بمجال حال من فاعل اثبت
 ثم اخص علي ذلك الي ان تقول في استحالة
 قيامه بالجرم ايضا الله ليس بمحدث وكل قايما
 بالجرم حادث فانه ليس بقائم بالجرم وحين
 استحالة الجهة الله ليس بمحدث وكل من كان قايما

جهة

جهة اوله جهة حادث فانه ليس في جهة ولا له جهة
 وبيان المقدمات كلها تقدم ولك ان تقم الدليل في
 الجميع من الشكلا الاول بان تقول مثلا كل جرم حادث
 ولا شيء من الحادث بالله فلا شيء من الجرم بالله وينعكس
 بالمستوي اي لا شيء من الله بجرم وهو المطلوب
 قوله وفي كل وصف من اوصاف اللوهية اي من الاوصاف
 المشمولة للالوهية اذهبي من الاوصاف الجامعة
 كالعظمة والكبريا ^{قوله} ويجب لهذا الصانع الخ هذا
 شروع منه رحمه الله في ذكر الصفات المعنوية
 وقد تقدم وجه تقديم السلبية وبيان وجه
 تأخير الوحدة انية عن اخواتها وقدم المعنوية علي
 المعاني عكس ما فعل في صغرها لوجهين احدهما
 الخ تقافي عليها بين اهل السنة والمعتزلة الثاني
 انها ادلة علي المعاني ومعرفة الدليل قبل معرفة
 المدلول فان قيل التلازم ثابت بين المعاني والمعنوية
 وكل من المتلازمين دليل علي الآخر وحينئذ
 فالمعاني ايضا دليل علي المعنوية والا فمن اين التخصيص
 فالجواب ان المعنوية لما كانت متفقا عليها استدل
 بها اذ بها تقوم الحجة علي الخصم دون القس ووجه
 ما جري عليه في الصغري ان المعاني اصل اذ تحققت
 وتنعقل وتختلف وتنسب له لذواتها والمعنوية فرع

اذ لا يتحقق فيها ذلك لا تنبع لمعانيها وهذا اطلق
 على المعاني على وعلى المعنوية معلولات وان كان الفعليل
 بمعنى الثلاث من عند اهل السنة لا يعني افادة العلة
 معلولها الثبوت وان كان كل من الغنمين قد بها
 غير ناسي عن الاخر ويصح ان يوجهها هنا بان المعنوية
 انسب بالنسب من حيث اشتراكهما في عدم
 الوجود وقوله لهذا الصانع جري على اشارة الغريب
 نظر الي قوله تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد
 وابن قريب الي غير ذلك من الاية الدالة على قرينة
 تعالى والمقصود بالغريب في جانبه تعالى قريب
 العلم والرعاية لا قرب الذات قوله والا لما اوجد
 اي ولا يكون قادرا وطوى في الغمام مقدم الشرط
 وبيان الملازمة والامتنان بية كما سيف قوله
 تقرير البرهان الخ ينبغي ان يحمل البرهان على الجنس
 حتى لا ياتي الى شكك بالنسبة الي ما بعد من قوله
 الذي استر اليه في المتن بالقبول الى امتتناس
 الخ قوله بالقبول الى متعلق بتقرير والسباق
 يقتضي ان يقدم بعد قوله الى قتراب لقطر اولي
 له هو المناصب للترجمة الذي بعد من قوله لانه
 اسهل الخ قوله اسهل اي للعمل قوله واوفق اي للطبع
 قوله يستنبين بمعنى يبين اي يتضح ويظهر وفي

هذا

هذا الدليل قصور والذي يتم له دليل هو ان لو قال
 يستنبين باخصار الناصر في طريق الاختيار وطريق
 الطبيعة وطريق العلم وبطلان ان يكون فعلم جل
 وعلا بطبيعة الخ اللهم الا ان يقال استغني عنه
 تقدم من اخصار الناصر في الطرق الثلاثة قوله
 هو الذي يصح منه الفعل الخ جري عليه ان الترك ليس
 بفعل وفيه خلاف قوله وانما قيدنا الابدان الخ اي
 في البرهان وهو جواب عن سوال قوله فان قيل لعل
 الصانع الخ هذا السؤال وارد في غير محل لان الدليل
 قابل لولم يكن قادرا لما اوجدك ومعني الخ ببيان الاختيار
 على ما افصح به فلا يبقى محل لهذا السؤال وكأنه لما
 وجه واثب ببيان الملازمة غير مطابق لما قبل من
 الدليل في قيد الاختيار ترك عليه هذا السؤال
 قوله ولا صفة اخذ الصفة في مقابلة ما ذكر من
 الوجود والمقدار والزمان فتجري على الصفة المعنوية
 وعلى غيرها ومن الغير كونه في مكان مخصوص وكونه
 في جهة مخصوصة فقد جري على الحكمة المقابلات
 الست التي جري عليها في مقدمته وهي الوجود
 والمقادير والصفة والجهات والزمان والمكان قوله
 عن نقايصها الخ المتنبص هنا بالمعني اللغوي فهو
 معني المنا في قوله فيلزم اما قد مك الخ المم نزع الزوم

في الجملة واذا نظرت تجد ذلك على التفصيل فلزم القد
لنا سب تر بعد الا على الزمان نعم استمرار العدم
نتر بعد مناسب في جميع الاطراف قوله المراد هو من له
صفة الخ قد سبقت هذه الاوصاف متعقبة عليها يقول
بها السني والمقرر في المناسب الجري على التعريف
الملازم للمذهب في قوله وان شئت قلت الخ هي
يشعر بالفعل بخلاف الاول فهو مشعر بالحقيقة والمناسب
ان لو قدمه لانه بنا سب المذهب في قوله لكن على غير النظم
الخ المذكور في الصفة استثنائي وفي الشرح اقتراين
قوله اذ لا يخفى الخ جري على استواء العدم والوجود في
الممكنات وهو المشهور والمعول عليه قوله ثم انه جل
وعلا الخ هذا من باب الدعوى فلا يجدى شيئا والمناسب
في موضعه ما اني به دليله للكبري بعد ان كان
يقول بها جازان على السوي وترجيح وقوع احد
الطرفين المتساويين الخ قوله ولم يبق الخ هذا
مناسب لدليل الصغرى والمقدار المخصوص جاريا
على الخ بعد الثلاثة قوله وكذا اما يتعلق الخ مقصود
الاشارة هو الحكم السابق من تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليهم دون البعض الاخر مقصود ما هو الحكم
قوله خصه الخ اي الممكن والفاعل لخص صميم مستثنى
عابده الفاعل واقاديه وجه التشبيه فيكون معني

الكلام

الكلام الحكم الذي يتعلق بالدلائل وسائر الاغراض
كالحكم السابق من تخصيص الممكن بنوع من ذلك بدلا
عن فكهة نثره فاصدا الى مقابله قوله واما بيان الكبرى
الخ انت خبير بانه لا بنا سب ان يكون ما ذكر بيان
للكبري اذ المقصود منها هو ثبوت كون من يخصص
الحوادث باحد الطرفين الجازين من يد الاثبوت
كونه مرحا حتى يبينها بهذه البيان فالمناسب
اذن لو اني بهذا الطرف عا انه يتجمل لدليل الصغرى
كما ذكرنا قبل قوله لانه اي الشان يلزم ان يكون
اي الطرف كالوجود مثلا قوله لانه اي الممكن اي الوجود
متلا يلزم ان يكون اي الطرف مساويا لانه الممكن
وهذا امنا سب للسبب السابق واللاحق وان
كان فيه تشييت الضمائر بخلافه لو قدر في يكون
اي الممكن قوله وايضا فلا لانه الخ هذه اوجه اخرى
عدم ترجيح الممكن نفسه وينبغي ان يعلم ان
معني الترجيح هاهنا التعيين قوله كان واجب
الوجود اي الممكن قوله وكلا القسمين اي قدمه
واستمرار عدمه والمناسب للتعبير باللازمين
او الخ من بين قوله فيتعين ان يكون خارجا عن اي
عن ذات الممكن وهذا اصحج لك الحقيقة الخ
اشارة اليها بقوله من جهة فاعله غير مستلزمة لاحتمال

ان يكون نزيح لا شتماله علي مقتضى كالملة قول
 والسبب الخ هو بفتح السين وهو في اللغة الاختيار وفي
 الاصطلاح تتبع اطراف الكلام عما وجه يبطل مالا يصلح
 لينبغي ما يصلح قوله الا الارادة المناسبة ان لو جري
 على الوصف اي لا يكون مريدا قوله وهي قصد الخ
 هي ان التعريفان جاربان علي الارادة بحسب تعليل
 التخييل فقط ولو قصد تعريفها بحسب التعليل
 لكان مثلا صفة يخصص بها احد طرفي الممكن قوله فان
 قلت الخ هذه الاسلوب غير مناسب والمناسب ان
 لو اخذ في ايضا ح السبب فيبطل مالا يصلح لينبغي ما يصلح
 بان يقول بدل السؤال مثلا لان القدر لا ينضج ان
 تكون من جهة قوله والجواب ان القدر الخ المناسب
 الجري على الوصف كما تقدم وهذه الجواب ينقلب
 عليه ايضا لان الارادة نسبتها ايضا واحدة اللهم
 الا ان يقال ذلك باعتبار تغلف القدر والارادة
 التخييليين لان تغلف القدر تخرج هو نفس
 اختراع الممكن وبراءة وهذه النسبة مختلفة فيها
 الكائنات فقط لان الراجح والمرجح متباينان من
 حيث وصفهما اللذان افا دتهما الارادة قوله فان قلت
 لقابل الخ ايراد هذه السؤال هنا غير مناسب لان
 المقام مقام السبب والمناسب تقدم به بعد استقامة

كون

كون المرجح نفس الممكن والمناسب اسقاط لفظة
 لوفوع كما ان المناسب اسقاطها مما تقدم ايضا دفعا
 لما يرد عليه من طرف العدم اذ هو غير واقع بوجه واذا
 بطل مراعاة المصلحة حتما الخ العامل في حتما مراعاة تعني
 ان الله تعالى لا يمتنع عليه مراعاة المصلحة وانما اعانها
 له تعالى بطريقه التفضل لا بالوجوب العقلي فيجوز
 ان يخلق تعالى مالا يشغل عما مصلحة فقد حصل الخ
 في هذا الممكن مع عدم اشتتماله على المصلحة فلا يكون
 لا شتماله هو المرجح لعدمه هنا وانما يلزم عما مذهب
 المعتزلة قوله لان الوجود شي لا موقع لهذه السند وهو
 من وادي المصادمة على المطلوب اذ هو نفس المدعي ثلو
 ان بقا في اسلوب التعليل فيكون منهية لما بعد
 لكان مناسب قوله وفي هذه الحالة التي الخ المتصف
 بالقدر لا يسهي في الاصطلاح مختارا ومكتسبا
 الخ بضميمة الانضاف بالارادة ففي كلامه شيء
 لانه اقتضي ان يخرج خلف الله القدر مع الفعل
 بسمي بذلك وليس كذلك وكانه اجري التسمية
 على المذكور بها ذكر نظر الي ان القالب لزوم الانضاف
 بالارادة لا انضاف بالقدر فقولهم وهما القدر
 والمقدور كحركة اليد مثلا فالحركة هي المقدور
 والصفة القارئة لها القدر قوله وتارة لا يخلق له

ذلك اجماع العلم والارادة كما لنا كنت في الارض بقضيب
فان نكته مفهومة ورملة ولا قصد ولا شعور
الذو هول بينا في العلم والارادة وكذلك المتقلب
حال نومه فان حركته مفهومة ومن له غير معلومة ولا
مقصودة لان النوم بفناء ذهبا لولا مع افرازة الفعل
الح اى اذ اخلت للعبد للفعل ولم يخلع له القدرة فقد
يخلع له شعور بالالفعل كحركة الرفع مع علمه
بها وقد لا يحركه مع ذهوله عنها او نومه ولم يذكر
مع البحر عن الفعل قصد الاله لا معنى للقصد الى الفعل
المعبر عليه وانما يتصور العلم فقط بخلاف المسئلة
الاولى قوله من الاستثنائي متعلق بحدوثه وان
حيز نظره الدليل وهذه الجملة وان كانت من باب الاخبار
بالمعلوم فهي نوظية لما بعد لولا فيها سبق الخ قد
ظهر ما في الكلام السابق وان لا يجدى هنا شيئا
قوله الارادة الخ هذا الينا سبب اسلوب الدليل
ولا بنا سبب المذهبين معا والذي بنا سبب ان
لوقال الخ كون الفاعل مريدا لقوله واما بطلان
الادراخ هو الذي يعبرون عنه تارة بالثاني قوله
وجوب القدم قال وجوب القدم وان لم يجر عليه
في المتدائم ان القدم لا يكون الا واجبا للقدم
قوله واستمرار القدم عطف على وجوب القدم قوله

في حقه

في حقه اى ذات الممكن قوله اما الاول هو استحالة قدم
الممكنات قوله واما الثاني هو استحالة استمرار عدم
الممكنات قوله وبيان لزوم الخ هو راجع لقوله وهو
ما استرث اليه في العقيدة من لزوم الخ قوله
والصفة اطلق الصفة على ما هو غير فتشمل الزمان
والمكان والجهة واللون قوله لان الزمان لما كان الخ
هذا الاستناد غير مناسب للمسند اعني عدم
الاحتصاص بالزمان المعين والذي بنا سبب ان
لواجره الدعوى على عدم الاحتصاص بالزمان عمومها
فاذن في الدعوة يقي مع ما استندت اليه به فلا
ينبغي اى فلا يخرج ولا يعمى عنه فيه اى في مقام
التردد من حيث هو كل اى على وجه انه لا يخرج
طرق من الخ طراف لان الكلام محال ان الحكم على المجموع
عاب وجه انه لا يخرج فرد وعليه يحمل كلام المصنف
والحكم على المجموع مع جواز ان يخرج البعض فلا
يعتبر من عليه يخرج البعض وهو احسن وافيد
الخ من عطف خاص على عام والمزوم على الله زم
وعلى الخ حال لواقترن في الثاني لا تقتضي ذلك
ولا يكون الخ الواو تغليبية فهو وجهه حسنة
ولا قيدية اى وهو احسن وافيد اذ يكون الخ قوله
وان لم يكن وجود الخ هذا غير مناسب نظر الى قوله

لو لم يكن فاعلك الخ فلا يلزم عليه استمرار العدم
لما ذكر قوله ومنه هنا تعلم الخ من لفظه انحصار طرفي الثاني
في ثلاثة طريق التأثير بالاختيار وطريق التأثير بالعلّة
وطريق التأثير بالطبيعة وتقدم بطلان الخ حيرين
ثم توجه هنا الى بطلانها ايضا بطريق اخر وقد مضى
الوعده في الشرح قول موجبه هو راجع للعلّة
بحسب الظاهر فيكون قوله طبيعة على تقديره فيكون
حدوث من الخ وابل لثمة الخ واخر واحترز به عن
الطبيعة والعلّة اللتين يقول بهما الخف وذلك
انه يقول بهما لا على وجه انهما يكونان اذ لا تأثير
لشي من الكائينات في اثرهما وانت حين يات
لا يحتاج لهذا الغيد اعني قوله موجبه لان سبب
قوله كون الصانع بدلا عن الكلام انما هو في
المؤثرين قوله لزم عدم القديم اي الذي هو المانع
راجع لقوله فالمانع قوله او التسلسل راجع لقوله
او فوات الشرط قوله لنقل الكلام الخ هذه النقل
ظاهر في طرفي قول الشرط واما طرف المانع فلا
يحتاج عدم القديم فيه الي نقل نعم لزم عدم القديم
الذي هو مانع الشرط يحتاج الي نقل الكلام بان
يقال ما وجدنا في ذلك الشرط في المانع فان قيل
المانع قد يلزم عليه عدم القديم بواسطة نقل الكلام

اي

قوله اي بهذا اللازم الخ هو سبب لكلام المتن بحسب
العمى لا بحسب لفظه اذ لفظه جار عليه التعليل اذ لو
اعتبر لفظه لجرى على ذلك بان يقول اي من اجل ذلك
قوله ايضا كما يستدل به على ما قبله من كون الصانع
من يد الله وقد عرفت الخ جابره اليه بحيث تحقق طرف
العلّة والطبيعة وليتوصل الي ان صانع العالم هو
المختار واستان قوله فيها مضى الي ما ذكره عند
شرح قوله واذا عرفت انها الناطق الخ من قوله فنقول
صانع العالم اما ان يكون او جده لانه الخ قول وقد
سبقت بيان الخ اي نظر الي تقدير كون الفاعل حادثا
قول والعلّة والطبيعة حادثين محال في هذه التركيب
شبه واصلاحه هو ان يعتبر انه على حد ومضاف
اي تكون العلّة والطبيعة الخ قول حادثين محال
وهو المطلوب اي بحسب ما قصد في المقام من
التوصل الي كون الفاعل مختارا والا فالطلب
بحسب المقام هو ابطال كون الصانع طبيعة او علّة
قوله نسبة واحدة لا يسلم لاننا نقول تأثير العلّة
والطبيعة بالنسبة الذاتية فاذا كانت موجودة
فهي لم تناسب ضده وذلك الضد من الممكنات
فاذا نسبتهما ليسست نسبة واحدة فلا يلزم ما قال
قوله دفعة واحدة الدفعة بفتح الدال المراد بضمها

الدفعة من المطر والاول هو المراد هنا ووجه الخلق
وجود المحركات دفعة ما يلزم عليه من اجتماع المتضا
في محل واحد والمتضا قضبان والمترنات كما لا يخفى
وذلك باطل على الضرورة في كل شخص لزومه الخ فان
قيل انظر غايته في السطر الثاني مهاجري عليه اوله
من التخصيص في قوله ويلزم ايضا على تقدير العلة
والطبيعة قد عني الخ ذلك بحسب الظاهر وما جرى
عليه بحسب الحقيقة ونفس الخ عام في الجدول
والالزام وما قرناه يندفع الاعتراض الوارد على المص
في المقام وهو لم خصصه اوله بالقد يمتنع حيث
قال ويلزم ايضا على تقدير العلة الخ فان قيل اذا كان
لا يختص لزومه بفرض قدمه العلة والطبيعة
فما وجه منبج المص حيث اجري الكلام اوله على
وجه خصوص القد يمتنع ولم لم يطلع الكلام
فيما حقي ينطبق على القد يمتنع قلت كانه اعتبر
التعقيب بوصف القدم اوله لان لزوم الحال المذكور
اوله على فرض قدمها جلي بخلاف على فرض قدمها
فانما ياتي عند ارجح العنان وقصر النظر عما يقتضيه
التسلسل في مقام الاسباب والسببان من الخلق
الوجود اسما على الحقيقة نظر الي ما يقتضيه
مقام المناظرة قوله هذا اعتراض الخ ظاهر ما في المتن

ان جوابه يخفى ان الذي يقابل الدليل انما هو الاعتراض
في الجواب وقال هنا هذا اعتراض وكل صحيح لانه ان
اعتبر انهم جاوا به لدفع ما الزموا يكون جوابا وان اعتبر
انه قادم فيهما الزموا يكون اعتراضا في الدليل الخ
اختلف عليه دليلا باعتبار ان الذين ينتقل منه الى المطلوب
الذي هو استحالة كون صانع العالم علما وطبيعة
قوله وتعرض اي الاعتراض وظاهر الاسلوب ان
في الدفع منه في الاعتراض في عامه هذا الفلاسفة الخ
هذا غير مناسب في المقام لان هذا الكلام ذكر من
قبل الخصوم للايضاح وذلك لا يناسبهم في ذلك المقام
مقتضا هذا تعرض نظره لانه لا يوجد شرطا اخر لا بد على
المماسه قوله اما اذا وجد الخ ذكر اما هنا غير مناسب
والمناسب ان لو يقال فان وجد شرط الخ قوله وجوابه
اي الاعتراض قوله لا يخلوا اما ان تقدم الخ لا معنى
للتقدير وحادثا مع قوله قبل مانع من وجوده اذ لا حرج
هنا على ما مشي عليه في المتن من النقل وقد سبق
انه لا تغل في المانع قوله وتسلسل اي او بدو
وعليه فلا يصح من لزوم وجوده حوادث الخ وان
اعتبر ترتيبه كما خصوص التسلسل فلا يسلخص
في المقام قوله وقد سبق برهان استحالة الوجود
المذكور والمقصود بالبرهان في كلامه الجنس لا

الذي سبغا متعده من البراهين وقد سبغ ما في
كل منها من حوادث العالم الى صفة بيانية وفي
بعض النسخ حوادث العالم من اضافة ما كان صفة الاول
فاسية للسبغ قول وهكذا هو ربط الكلام
قول انك راجع لقوله من وجود هذا الشرط قول ويلزم
ما لزم ولا من التسلسل في هذه الجملة ان اللازم
في الشرط من باب دخول بالانتهائية له في الوجود بمعنى
احتياج كل شرط الى شرط يقارنه بحيث يتجمع كلها
في ان واحد دفعة واحدة وعليها فلا يظهر التسلسل في
جانب الشرط بخلاف اللازم في مانع الشرط فهو من
باب حوادث الاول لها بمعنى ان الموانع تكون مرتبة
في الماضي الي غير نهائية بحيث يكون وجود كل واحد
منها مسبوقا بارتفاع اخر قبله لا الي اول ثم ان قدرت
الشروط حادثه هذه الابتناء سب ما سبغ من قول
وهكذا تقول الى ان الشرط معني في المقام حادثه
فالمناصب اذن ان يقول ويلزم ما لزم ولا من التسلسل
في الشرط وكذا في الموانع ان قدرت حادثه قول والي
هذه الاعتراض وجوابه يعني الذي في الشرح قول
وانما خصصت الى هذه اجواب عن سؤال يرد في
المقام وانظر قوله لعدم تاني تقدير المانع فان التقدير
يتاني حتي في المستحيل ولو قال لعدم تاني اعتبار
المانع

المانع كان انسب قوله فالدليل السابق اي وهو المشار
اليه بقوله ومن هنا قول واذا عرفت هذا الى الاشارة
مراجعة لمضمون ما جري عليه الكلام من انفا التاثير
عنا سبيل الطبع والعلة ان تركيب امتزاج العناصر
الى هكذا في بعض النسخ بالجمع بين التركيب والامتزاج
وفي بعضها بافراد امتزاج والمعني واحد او متقارب
في اللفظ فادركه معنى للجمع اللهم الا ان يقال الى صفة في
تركيبه الي امتزاج بيانية وعنصر الشيء اصله والمراد
به مواد المركبات كما اذا اعتبرنا الكيفية الحاصلة
من تركيب العسل مع الخل فان هذه الكيفية
مركبة من مادة العسل والخل قول والخل لها التميز
للعناصر وهو معطوف على اسم ان والتميز في له عايد
على التركيب والاخلال فالمناصب ان يوتب بضمير
المتب لكن يقال اعتبر المذكور ان لا تاتر للمذكور الى
وانظر قوله ولان باعتماد الخ فانك لا تجد ما يصلح
ان يعطف عليه قبل قوله كما يزعمون اي في الطرفين
التركيب والاخلال واعتماد الطبايع وعلمه بعضها
فالاول طرف والآخر طرف قوله الامن نزع واحد
اي من العناصر كان يكون مثلام طبلا يروده فيه
ولا حارة ولا يوسنة قوله لم يتركب كاشفت
للبسيط وهذا اظهر في الطرف الاول ولا بعد ان يرجع

الطريق في قول خلف شي المقصود وجود الذات او
اعدامها بل عند خلقه شي اخر المقصود به تركيب
العناصر واختلاطها قول ولا يقدر اي كالملة والطبيعة
قول بل وجوده وعدمه اي تركيب العناصر بالنسبة
الي وجود الشيء واختلاطها بالنسبة الي عدمه قول
ولقد قتل بن سينا وكذب الخ في هذه الكلام تحت
من جهتين جهة قوله مزاج الطب يعين في غير
مسلمه لانه انما وضع هذه الامور في الطب فقد
ملك فيها مزاج اطباء وكذا جهة الحينية
فلذلك يرو عليها ضلال بل في هذه الكلام يقول به
الحنف والمبطل وانما اختلفوا في لزوم فالحنف
يقول اذ ذاك عادي يتخلف والمبطل يقول هو
عقل كما يتخلف وكان المص اعتد في تضليل ابن
سينا على الخارج لانه قد نقل عنه انه فيلسوف
عظيم فقد قال بقدم العالم لكن ينبغي ان يعلم
ان بعض شراح هذه الامور جوزوا ذكر ابن سينا
تاب ومات عليه السلام ومزاج يفتح الها يقال
مزاج الطريف ومزاج سبيل فلان اذا سلمه ونظر
بضم الباء الموحدة اسم الطبيب الفيلسوف من
القدمين وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة
لان من صرفه للضرر ورفق قول بها الضمير عايد على
المركان

الامر كان المذكور في البيت قبله وهو قوله اما
الطبيعية فالامر كان تقوم من مزاجها الايدان قول
ما ونازل الخ تعسيره كان قول في اي هلك قول زعمها
الزعم مثلث الزاكنة يقال في عجمه بضم العين وفتحها
في عجمه وعجمه كرهه وذلك كاف اختراق الجسم فيعضه
يرتفع هوا وبعضه يصير ما وبعضه تزايا وبعضه
نار وهذا وان لم يكن فيه دليل ناهض للناشئ
ما ذكره بعد معرفة الحنف وان لا فاعل لشيء الله
تعالى كما يصرنا شيئا قول منها الضمير عايد على المركان
قوله بالالام الباشبية وذلك لانهم يقولون ان
الجسم اذا تركيب من العناصر فذلك سبب هلكه
كالاشنان واذا تكون من نوع واحد فذلك سبب
عدم هلكه كما يجوز قول بدل ان عن امتزاج الخ قد تقدم
ان المراد بعناصر المركبات موادها كالشوائب المركب
من الخلد والعسل ولا شك انهما اذا تركيبا تذهب
كيفية كل منهما فتذهب جوهرية الخلد وحلاوة
العسل وتحدث كيفية ثالثة وهذا معنى الامتزاج
وتلك الكيفية الحادثة عن الخلد والعسل ثنائيتان
غيرهما من الكيفيات الحادثة عن الاشياء مثل
العسل والسمن والسكر والعسل بالنوع ان اعتبرنا
من حيث كليتها الشاملة لكيفية غير ذلك الشراب

وعنه كتابان الانسان والفرس وافرد بها ايضا متباينة
بالشخص ان اخذت من حيث نعتيها يعني ان كيفية
هذا الشراب بعينه مما ينة لكيفية ذلك الاخر وان
كان الجميع من الخل والعسل ككتابين زيد وعمرو وان
كان الجميع انسان وهذه المعنى قول المصنف في انواع المختلفة
والاشخاص المتباينة لكافة الناس ان لو قال في انواع
يناسبها التباين لانها حقائق مختلفة والاشخاص
يناسبها الاختلاف لان حقيقتها مختلفة وانما تختلف
بالمرئيات لا بسوي ما قد مناه حال من فاعل يدل
اي يدل على ما ذكرنا اشار اليه حال كونه سوي
ما قد مناه من الدليل في ابطال تأثير العلة والطبيعة
قوله ما اشار اليه الخ هو فاعل يدل وينبغي ان
يعلم ان ما توجه اليه المصنف من العرب والمصريين له فيه
سلف اعني للفريسي وفيه سلف وهو المقترح
فاذا ينبغي ان ينسبه للمقترح اللهم الا ان يقال
قد انزله ابن التماساني بطرف السؤال الثاني ولا نظوا به
على ذلك نسبة اليه فاما في جسام المراد بالاحسام
الخل والعسل والخل والعسل في هذا المعاني اي كظهور
الخل والعسل مع تعدد المجال اي الدوان فهو
متغلف بعدم التضايق وجا بقوله فانه اسند الى
سند التعداد المجال ومحلهما يحتمل ان يراد به الذات

فيكون

فيكون على طراز الاول ويحتمل ان يراد به الحيوان وهو مستبعد
للسباق للدخول اول جاز الخ مسند لاستحالة دخوله
الجرام قوله فان قالوا الخ هذا السؤال الذي انترد به
المصري الذي تقدم التنبيه عنه وقد سمعنا ان ما ذكر
من قول ابن التماساني هو مسبوق به وقلنا المناسب
عزوه للمقترح وتقدم وجه عزو لابن التماساني
وتوجه هذا الى ايراد السؤال ودفعه فقال فان قالوا
انما الجار الخ قوله مثلا يحتمل ان يرجع لصورة ما اذا لاقى
الماء البارد الجار ويحتمل ان يرجع الى البارد فقط و
الثاني ان نسب من جهة اللفظ والاول اصح من
جهة المعنى وكل صحيح وسورة بفتح السين المهملة
الشددة قوله فتحصل كيفية تالفة الخ فان اعتبرت
هذه الكيفية من حيث تشخصها فتشخصية
وان اعتبرت من حيث كليتها التي في الفئتين فتشخصية
على ما تقدم من ضرورة ان المؤثر الخ هذا الوجه
الذي مر قوله من حيث كونه مؤثرا المعروف عند
اهل العربية اضافة حيث الى الجملة فاذا اريد من
تقدير في المقام ليخرج عن غير المتعارفين فيها
فيحتمل ان يقدم هكذا من حيث كونه مؤثرا معترضا
قوله وان كان على التعاقب الخ هذا ظاهر الاستحالة
ولم يقل به احد وانما تعرض له توفيه لا طرازا لمبحث

على الرد على أحد والمراد بالاول حسب الورد على العمل كالماء
 البارد مثلا يرد على النار فتفسد ويروده عليه بغير
 له ول والنفاذ عند المهرج انصافي ولذلك قال
 وجب وجود الاول حال عدمه وامسده بقوله
 لتختص اعدامه الثاني اسم لا جل اعدامه الثاني استحقاق
 من اضافته ما كان صفة والمتحقق صفة للاعدام
 فهو من باب الاستدلال على الاثر بالمؤثر بخلاف التعاقب
 الذي بعد الهم فهو انصافي ولا استدلال فيه بالمؤثر
 على الاثر ولم يتقدم له ابن التماسين فيعده من
 كلام الخصوم ولا ريب في حاله اعدامه لا يتحقق الا
 كسفية واحدة قوله ويتسلسل بيانه هو ان عدم
 الاول يتوقف على وجود الثاني وعدم الثاني يتوقف
 على وجود الاول كذلك ويتسلسل والتسلسل
 في المقام بالمعنى الخاص لان المراتب الوجودات والعدايات
 متغايرة قوله وما يبطل الخ توجه الي زيادة الكلام
 مع القائلين بالتعليل كما تقدم من يادته مع
 القائلين بالطبع من الاطباء والطبايع قوله
 الخ خنباير والارادة من عطية اللازم على اللزوم
 قوله ما بال الخ فلاك وقعت الخ قالوا الا فلاك
 تسعة سبعة للكواكب السيارة اعني القمر
 وعطارد والزهره والشمس والمريخ والمشتري

وزحل

وزحل على هذه الترتيب وزحل هو الاعلا ونظما
 بعضهم فقال
 مقاتل ومشتري واحمر شمس من هرة كانب ومشتري
 وفوق الاعلا منها الثاني وهو كساي الكواكب
 وبسبب ذلك الثوابت وفوق التاسع المسمى بالاطلس
 ولا كوكب فيه وهو المسمى عندنا بالعريش قالوا
 وهو المسمى لما سواه من الخ فلاك كانه محيط به
 وحركة اسرع الحركات لانه يقطع الدوائر وهي ثلاثون
 وسبعمائة درجة في اليوم والبلغة وهي معنى الحركة
 اليومية واما القمر فيقطعها في الشهر والشمس
 الثقل من القمر يقطعها في السنة ومن اجل اتعلمت
 ذلك يقطعها في كل ثلاثين سنة والمشتري في اثني
 عشرة سنة وفلك الثوابت في ستة وثلاثين
 الف سنة عما ما فصل في علم الهيئة وقالوا ان
 حركة المحيط من المشرق الى المغرب وحركة الشمس
 والقمر وما نشاهد فيها انما هو من جري المحيط بها
 على الترتيب وحركة الشمس الاخرى المتغيرة مختلفة
 قوله وقعت لا يناسب المقام لان الخصوم يقولون
 بعدم الخ فلاك وفي بعض النسخ وقعت وهو
 غير مناسب ايضا لقوله ولا اقل الهم الخ ان يقال
 وقعت معنى اخفضت فوالاطلس من الكواكب

الاطلس لغة الاسود وكان ضمن الاطلس معنى متجدد
او عار فقد ادهى او الكلام علي حذف مضاف ومن
تعليلية اي الاطلس من عدم الكواكب والشمالي
بكسر الشين والجنوب بفتح الجيم وسميت بفتح
السين وسميت الشين في اللغة قصرة وجهته
ولا موجب للتخصيص الخ فيه شيء نظر الاصل
وهل من هيك تفرع مما تعجب في تعلم
يعني انهم تعجبوا في تعليم الحكمة حتي اتقوا البراهين
ثم لم ينتفعوا بذلك والعباد بالله وصاروا يعقدون
في انبان المطالب البغيفية علي الخطا بيان التي
لا تعجب من الحق سبب قال ابن النحاس في قصاص
لمن يعرف صنعة البر ومن لا يطبع له في الشعر
قوله وصار عطف علي قوله من لم ينتفع به
بدا ال معجزة اي تكلم بغير معقول ونطقه بالامعنى
له يقال هذي هذي كيني يبي اذ انكلم بك
لمرض ونحوه فابده فلا ابن دهاق الخ لما كان
هذه الكلام الجلوب في المقام لابن دهاق به يكون
المبحث الحسن منه بدونه صدره بالفائدة
المستعرة بذلك وصنف اخر هو القول وخلق المص
بين كلام ابن دهاق باداة الحكاية دفعا لما ينوهم
من ان التثويج من قبل المم بقوله قال وهذا الخ

فذكر بالثبات

ثابت ان يقول مطلق قوله في الخ جسام والنبات الخ
الوارد بالاحسام ما هو امر فقد نزل ال عراض وهو يدل
من العالم السفلي يدل مفصل من مجمل وعطف ما بعد
الاحسام عليه من عطف خاص علي عام قوله وان
البعض الخ عطف علي قوله اضافة الفعل الي احد هاتين
الخ وان البعض الخ قوله عبي القلوب البيت للولي
الصالح سيدي عبد الحق لا سبيل المحقق قاله
فمن تستد بالاسلام وهو علي مذهب الفلاسفة
كأين سبنا والمعيد بن رشد ونحوهما ما ينبع
مذهب الفلاسفة والذي يناسب هذا البيت
هو قوله ومن تبهم من عاينهم قوله بعض الي بعض
يدل مفصل من مجمل والتثويج فيه عوض عن
الفخري من افعال بعضها الي بعضها اي ما اصيب
من بعضها الي بعض قوله من ان النار الخ نبيا
للاضافة والمناسب انبائه في اسلوب التمثيل
بان يقول مثل ان النار الخ قوله المتفهمة الخ هذا
للمص والمتفهمة من تكلف الفقه قوله وعن
مر اشهد الخ هذا الاملايم من جهة المعنى ولا يخفى
ما فيه من جهة اللفظ والمناسب ان لو حفظ الراء
ويعرب حينئذ حاله قال اي ابن دهاق
اعاد اداة الحكاية لاجل ما وقع من الفصل نظر الي

قوله قلت كان جا هلا الخ ظاهر ما جري عليه ابن
دهاق انه لا يلزم في المقام الخ العمل بالدلالة والذي
جري عليه المص في تنزيح المقدمة انه قد يلزم عليه
الخطأ بعد ان عده في المتن من اصول الكفر **قوله**
نزد كرايم ابن دهاق كان بين هذه الطرف الثالث
عند ابن دهاق وبين ما تقدم من الطرفين كلام
اخر لم يقصد الم نقله فلهذا اتى بالثالث معطوفا
بتم لينتهي الي ذلك **قوله** والظاهر انهم كانوا جري
ابن دهاق على القول بتكفير المعتزلة وينبغي
ان يعلم ان الذي عليه العمل وجوبه القوي
انهم مسلمون وقد رجح البيهقي **قوله**
انتهى اي كلام ابن دهاق قوله قلت الخ ما جري عليه
المص في المقام مطابقة للكلام في المقدمة في اول
الكتاب وقد سبق ما فيه هنا كما هو **قوله** ثم يجب
ايضا لصانع ان يكون عالما بغيره لا سلب
عن عطف المخدق الي عطف العمل لما وقع من
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** من
دقايق الصنيع من اضافة ما كان صفة والخاصة
ما كان موكدا ولم يوسس شيئا **قوله** واعدة الخ
عطف على اختصاصه والضمير في اعادة عايد
على قوله كل جز والصغير في تحفظها عايد على النفع

وهذا

وهذه الامة اذ جار على دقايق الصنيع **قوله** ونحو ذلك
عطف على قوله واعدة او على قوله في اختصاصه
والاشارة من اجعة الي ما ذكر من الامة والاختصاص
قوله بما انت عليه صنيعه يقتضي ان على قول
المتن على ما انت عليه معنى الباقية انه ان منعك
تخذ في قوله معلوم بالبداهة اي نظر الي المألوف
قوله لا يلزم العقل الخ المراد احكام خاص ولهذه
تبعه بقوله وببرزه **قوله** وما لا يجاط به الخ معطوف
على غاية الكمال وفي معنى عاراية ومنع الكمال
اي وبرز على الكمال الذي هو غاية وعليه ما لا
يجاط به الخ **قوله** ولا يجنى ان يجاب الخ جاب هذا
لرفع السند الواردة في بيان الملازمة مع ما فيه
من الشهور بجوم الدليل **قوله** ومن جوز صدور
الخ قوله وقول من قال الخ جواب سؤال يرد على
الدليل نظر الي الملازمة **قوله** الخ وجه الخ وجه
سقوط مكانته وهذا بالنظر الي طرف هو
الصرف والخ واما المعانة للحف قال الشافعي هو التكلم
هو التكلم معه حتي يذعن للحف **قوله** خلاف
الحس والعادة والتعقل جمع هذه الثلاثة لانها
منشأ العلم الحادث ومن انكر مقتضاها خرج
عن طور العقل فني على اللف والنشر المرتب

بحسب التوزيع فيها مثل به فالعقل راجع لقوله
 واذا لم تنتج المقدمات الخ فان اقتضاها المقدمات
 للنتيجة بالعقل والحس والعادة راجعان الي عدم
 افادة التواتر العلم وعدم ارواها المالكين بروي
 وكذا افادة خبر التواتر العلم هي بالعادة ولا
 يقضي بها العقل ويجد لا نسان من نفسه
 العلم عند خبر التواتر وظهور ان المراد بخبر الجماعة
 التواتر قوله فان قيل ينتقص الخ بهذا ايضا من
 الشبهة الواردة على بيان الملازمة نظر الابرار
 قوله بعين الخبر على ان لا يشرى كما قصد
 من النقص قوله لا يعرف وصنع مثلها الخ اي
 بحسب لا نشأ لا بعد العلم بذلك ومعرفة
 الخ ظاهر كلامه ان الذي يستخرجونه معرفة
 كونها ثبوت المصالحات خاصا وفيه شيء اذ
 المستخرج كونها خاصين لا المعرفة قالوا
 ان لو اسقط لفظ المعرفة لكان بعد سراج
 اختصاره ينتقص قاله دون ان يقول تصدر
 لانه اعلم وبما ان الخ لما اقتضى الكلام تصوير
 الكسب وكان تصويره كباقي ثبوت علمه بقوله
 وبما ان الخ يشير الي قوله هناك وعن نقله القديم
 في محلها الخ قوله فالشكل المسدس اي المشتمل على

الى ان
 بالمقدور

روايات والزواية عند المهندسين ما اجتمع فيه الخطان
 وهو الركن قوله من غير تأثير صريح به مع ان
 العكس يقتضيه وشأنه انه ما خوذ في حدة لانه لا حظ
 من ذهب غير اهل السنة من الكسب مع التأثير قوله لما
 بان الخ اني به سندا لقوله ليس لها الخ وانت خبير بان
 اخص من المدعي لان ظاهر قوله ليس الخ الذي هو
 المدعي الجاري على تأثير القدرة الحادثة في محلها
 وعنده والدليل انما هو جار على الطرف الثاني اللهم
 ان يقال سباق الكلام اعني قوله فالشكل المسدس
 الخ انما يناسب التأثير في غير محل القدرة فليجوز
 على خصوصه المدعي فلا يكون الدليل اخص منه
 قوله ولو سلمنا الخ هذا ارد على طريق ان خا العنان
 قوله وخلف لها الخ عطف تفسير قوله ثم تعلم دقايق
 الخ اشار هذا الي ان ما اعترض به في المقام هو
 بعينه دليل على علمه تعالى وهو المقصود في المقام
 اولا وبالذات واما الاطراف المذكورة بعده من باهر
 قدرته الخ فتايب وبالمرحى ولو غير بكما ل علمه
 لكان اقدم في المقام قوله وقد صنعت امام الحرمين
 الخ هذه التوجه الي اعراض امام الحرمين على الدليل
 وتقرير ذلك وما اعترض به بن التمسك على كلام
 الامام وينبغي ان يعلم ان الامام ابطال الدليل ورده

لانه ضعفه وكان المصنف تادب مع الامام لان هذا
 الدليل قوي ورد مما لا يصدر من الاجل والبرهان
 لقب تاليف الامام وهو اخر تاليفه قوله سوي
 ان الله كوان الخ هذه العبارة فيها تعليل تفسرها
 عبارة بن التلمساني بعد وكان يقول سوي ان
 الجواهر خصصت بالاكوان فالاستدلال في عبارة
 الامام مجازي وقد سلف ان الله كوان عبارة عن
 الحركة والسكون والاحتجاج والافتراق وقد تطلق
 على حصول الحر في اليد وهو المراد في المقام
 حتى انظر منها الخ التفسير في منها عايد على
 الاحياز والمواد بالخطوط الاحياز والاحياز جمع
 حيز وهو الفراغ واستقامة ذلك كونه ملائمة
 للطبع وتقدر بذلك حتى انظر من احيازها الحقيقة
 في الخارج الملازمة للطبع وغيرها لا يلزم منها
 ولا اختصاص بالاكوان الخ اي بل هي وغيرها من
 الكائنات على حد سواء في الدلالة على العلم
 من جهة ان فاعلها مختار وما من حيث ذاتها فلا
 دلالة لها راسا وظاهرا العبارة ان هذا المصنف مبني
 على ما فسره الاحكام وفيه منافسة لمعاني
 هذه الطرف لذلك في ظاهر اللفظ اللهم الخ ان يقال
 حاصل ما في الموضعين هو حصول الجواهر في

الاحياز

الاحياز فاذا لا لغة من جهة المعنى بل بالكون جمع كوان
 ونسب ان يفسر هنا بالاحياز لثبات هذه العبارة
 عبارة امام الحرمين السابقة اي قوله خصصت الجواهر
 بالاحياز قوله والاعراض من عطف خاص على عام جابه
 ليبين ان المراد بالصفات الوجوديات قوله على مقدار
 متعلق بحد وفي حال من الاحكام قوله وان كانت
 متبعا اي غير محكم والتبعية لغة اضطراب الكلام ونجاسة
 الخط وترك بيانه والمعنى ان الفعل مطلقا محكما كان
 او متبعا يدل على علم فاعله لان وقوعه يستلزم الاختصاص
 باحدى المتقابلات الست والتخصيص وهو المقصد
 أي الشيء بدون العلم به مال فاذا دل الفعل مطلقا
 على العلم كانت دلالة الاحكام اخرى واو لم قلت
 تخرج من هذا الخ الى مشاركة راجعة لمضمون كلام
 بن التلمساني وهذه الصلة كانت ثمرة لقوله ووجه
 الاستدلال الخ وارجو وجه الاستدلال كفيته
 وبيانه لا وجه للدليل الجامع بين طرفيه وهو الحد
 الوسط على ما قرره الخ هكذا وقع في بعض
 النسخ وجابه دفعا لما يتوهم من ان هذا لم يقل به ابن
 التلمساني وفي بعضهما ما قرره باستطاعتنا فنكون
 ما خبر المبتدئ الذي هو ووجه الخ وانه بعد بفتح
 الهمزة بيان على تقدير ومن عليها فيكون قوله قد تقرر

فما مضى الخ من تقريرين التماسين وعالي النسبة
الاولى يكون قوله انه قد نشر الخ خبر او هو محتمل لان
يكون بن التماسين جري علي مثله قول مع الجهل به
اي من كل وجه واما مع الجهل به من بعض الوجوه فيمكن
ان يقصد من الجهة الاخرى قوله مع العقد والظن الخ لم
ينفرد للشك جريا علي القول بان الشك ليس محسوسا
قوله بنا على ذلك اي القصد مع العقد وما ذكره بعد
قوله ولما كانت الماهيات الخ هذا القول لا يوجد النوع
الخ في فرد من افراده ووجه ما ذكره المصنف ان الماهية
لا تحقق لوجودها الا بوجود فرد من افرادها ولا بد
في الفرد ان يتخصص بها ذكره واذا كان لا بد من
تخصصه بتلك الامور كلها فيكون تعالى بها عالما
بها اذ القصد دليل العلم والقصد الي الشيء بدون العلم
به محال فيكون تعالى عالما بالشيء من جميع وجوهها
كما تقول الفلاسفة من انه يعلم الكل بان دون
الجزئيات اي يعلم حقيقة الانسان والبيات مثلا
من حيث هي لا اشخاص الخ نسان ولا اشخاص البيات
لقولهم انها تتغير فيتعين علمه تعالى بتغيرها وهذا
لا يلزم والمتغير المعلوم فقط كما سياتي تحقيقه
في تعلف العلم عند الكلام على تعلف العلم بالكل في قوله
بزمان ومحل وكيفيته يحتمل ان يراد بالكل الهيكل

ويحتمل

ويحتمل ان يراد به المكان واراد بالكييفية الاعراض
كاللون والعقل والعلم والبهل وغير ذلك واراد بالوضع
الهيبة التي تعرض للجسم باعتبار نسبة بعض اجزائه
الي بعض ونسبتها الي ما هو خارج فوق وتحت
وبالقدر ما يغفل القسمة لذاته وينبغي ان يعلم ان الغلا
انظر بواقي العلم بالنسبة الي الباري سبحانه علي
مذاهب ثلاثة قيل لا يعلم لذاته وهو من هذه المذاهب
منهم وقيل يعلم الكليات فقط وقيل يعلم الكليات
والجزئيات فاذا انتبهت هذا ففي كلام المصنف اجمال
قوله وبها ما ذكر الخ اي في المتن من قوله والكل
تلك ما انت عليه من دقائق الصانع الخ لاصحابها
برهانه ظاهر العبارة من انه راجع للمقول في الشرح
فقط والمناصب ان لو قال قوله والكل لم تكن على ما انت
عليه الخ ثم يتعرف لمعاد الضميرين وقال علي
سبيل الاشارة لان هذا الموضوع لم يسعه
الخ نظريا في جميع ما احتوي عليه الجسد اولاد
ليس في طوق البشر التخصيص على ما احتوي عليه
الجسد فهو ما قوله ثم تفصلت هذه الاربعة الخ
جا بالعطف في المقام ثم اشارة لتكتم وهي ان
التفصيل المذكور ليس تاما عن العناصر مباشرة
نظر القول تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاية من

طين الالة لان التفصيل المذكور واقعة بعد النطفة
 وتاليها والله اعلم قوله ووصلح جملة في موضع الحال
 من المذكور ان قوله لم يكن الجسد الخ يكن تاما اي لم يوجد
 قوله من العضلات جمع عضلة وهي العصبية الخ
 معها الخ غليظ وهذه ارجح للاقتال والعصب عطف
 عام على خاص قوله لانه يكون الخ الضمير للشان اي وكان
 الجسد على العرف المذكور قوله ولو كان اقوي الخ المنا
 للمقدار ان يقول ولو كان اكبر مما هو عليه وان
 كان العصب تناسبا القوة من جهة المعنى وكذا
 الحكم لو كان اصنع فالمناسب ان لو تضمن له ايضا
 وعياه من التعبية وهي النسوية يقال
 عياه بالتضعيف على العظم معني ساواة عليه قوله
 هيبة الجسد مقتضي الظاهر الامتنان وعدل عنه طلبا
 للايضاح قوله الجدد يل جمع جدول وهو في اللغة
 النهو الصغير والمقصود في المقام مجرى الشيء ويحتمل
 ان يراد به الجدول المنعارف الذي هو الشكل من الخطوط
 وهيبة الحروف مشتملة على جهة اول ولها احسن
 جمعها والمعنيان صحيحان في المقام قوله السقوط
 بفتح السين المهملة والتفاد مصدر اراد به الوصف
 وهو محتمل لاسم المفعول باعتبار المطاوعة قوله
 عن الناظر اي العين او تلك النقطة قوله وجعلها

الخ

الا شفا مع اجفانها قوله الي ما يودي متعلق بالنظر
 وانت خبير بان متعلق النظر امر ما ذكره وكان جري
 على خصوصية لانه الهمزة قوله لم يجعل شفا طبعا واحدا
 بان يكون كالمشوح قوله لينظر من خلالها علة غايية لقوله
 ولم يجعل قوله وغير هالما كانت الاحكام غير محصورة فيها
 ذكر اشار الي الباقي بقوله وغيرها قوله ثم خلق بعد هـ
 الخ المراد التعدينية الحالية لقوله دار زيد بعد دار عمرو
 للملازمة الطرف التعليل قوله ليتمكن تسهيله اي ليتأتى
 تسهيله قوله معني الذوق الاضافة بيانية قوله
 فلما ترعرع يفسر المقصود منه ما بعد من قوله وصلح
 للعدا قوله الدالة عليه اي الله قوله وكذا لا تبصر
 اي لا تعتبر قوله ثم لما كان الماكول كثيفا شديدا
 الخ هذا التمهيد لما بعد قوله وهو كذلك الاول للحال
 واشار بقوله شباغة الي ان ذلك على الدوام قوله
 احلامنا كل حلوا الخ جمع بين احلا واعذب لانه العذوة
 اخص اذهي حلوة وشي اخر قوله بل لا موقفاي
 كلمة قوله من الموضع اي من اجله قوله ان يتعدي
 اي على ان يتعدي قوله في مواضع الحاجة اي وكذلك
 من جملة السيئات تقتضي الزمنية قوله
 الكفور نظر الي انه لم يستكر النعم قوله وهكذا
 كل عظم الخ هو جار علي غير ما تقدم في قوله مقيد به

الآن قوله وأكثر بنا سببه الرجوع اليه على عمومته
قوله عجائب الملك المقصود به الشاهد قوله وعمر شها
وكرمها الظاهر ان الضمير يرجع الى السموات
وانظر إضافة العرش والكرسي اليها في الخلق السموات
والارض الخ افاد بالاية ان وجه مقتضي العطف
بهم في قوله ثم ان تتبع الخ الانتقال الى ما هو
اعلا وذلك انه تكلم على العجائب نظر الى ذات
الانسان ثم انتقل الى التكلم على العجائب نظر الى
غيرها والعجائب فيه اعلالها في ذات الانسان
قوله بهذه الاوصاف متعلق بخلاف عما انه خبر
ليكن او عما انه حال وليكن تامة ويصح ان يكون الظن
لغوا ويكون تامة والباء معني على قوله التي هي
وجوبها استار هذه الوصف الى دليل الاستثنائية
المطوية القابلة لك التالى باطل قوله والالزام
ما ذكرنا اجل في اللازم اعتقادا في الظهور وصونا
اللسان من التلوث به قوله مشروطة عقلا بهذه
ما تقدم من ان كونه قادرا يقتضي كونه مريدا
وكونه مريدا يستدعي كونه عالما لان من
انصف يكونه ميتا يمنع ان ينصف بالادراك
قوله فلو قدر الخ ظاهر العبارة ان التقدير هو
الموجب وليس كذلك بل عدم الشرط هو الموجب

لا تقدير

لا تقدير عدمه قوله وسببها وبصيرها ومنكلماتها
وجه اتيانه بهذه الاوصاف على هذه الترتيب هو ان
لا حظ في منكلماتها صريح ارباب الفن في تقديرهم ما
لا طول فيه وتأخيرهم للعكس والتزليل في تقديرهم
صريح على بصير قوله لكونه حيا هو بيان الملازمة
وبسط هذا البيان هو ان تقول هو حي والحي قابل
للاوصاف بها والقابل للشيء لا يتلوا عنه او عن ضده
فهو منطوق على اطراف ثلاثة والمهم جري على طرف
واحد لكن في الشرح افاد الطرفين الى حين وقدم
هذا البيان على قوله باصدا دها اعتنا به قوله
واصدا دها افان الخ الوال للتعليل وانتهى دليله
للاستثنائية القابلة لك التالى باطل وهذه
الدليل صغره هي قوله واصدا دها افان ونقص
وكبراه هي قوله وهي عليه محال وهو اقرب
من الشكل الى اول بشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى اما ايجاب الصغرى فظاهر واما
كلية الكبرى فليس بظاهر اذ الصغرى فيها عايد
على افان وهو جمع الصفات وهو من صياغ القلة
لا سببا وهو في المقام محمول على اوصاف مخصوصة
فلا تستغنى الكلية اللهم الا ان يقال الصغرى
من المعارف فيفسر جمع معرف وهو من صيغ

العموم فالصنف اذا عايد علي ما يفهمه المذكور من
جنسه استغراقا فانه لا احتياجه الي دليل الكبري
القابلة وهي عليه محال في جنسها اي حين اذ لم
يستحل وجاز تنوع كيف وهو الخ دليل استحالة
احتياجه جنسها الي من يكمل اما وجد ذلك في الطرف
الاول عليه وهو قوله كيف وهو الغني باطلاق
فطاهر واما وجه ذلك في الطرف الثاني عليه وهو قوله
المقتضى اليه فهو انه يعتبر ان ما في قوله ما سواء
الجمهور فيكون الكلام علي معني اي افتقار كل
ما سواه اليه اي من كل وجه فلا يستغني عن
تعالين فقد اقع الاحتياج قوله لان كل حي لا مفهوم
لحي بل كذا تدعيه القابل لصفة لا يتخلوا عنها
او عن صلتها وانما ذكر مطابقة للمقام وهذا المعنى
قوله فاذا لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا
متكلم الزم ان يتصف باصدا دها وكان النسب
ان لو اخرج عنه قوله الا الي مثلها او ضد ها فاذا كان
هنا ان الزوج يكون الي المثل او الضد بخلاف
كلامه في المتن فانه انما جري عن ان الزوج يكون
الي الضد فقط لان الكلام في المتن جار علي
صفاته تعالي ولا تعدد ولا مثل لها فالزوج انما
يكون الي الضد بخلاف ما هنا فالكلام جار علي
الوصاف

الوصاف عموما فالزوج يكون الي الضد والمثل
فاما كيف يشير الي قوله وايضا لو نظرت
الي تغير صفات العالم الخ في الاستعبدية فيها مبان
يعني في بحث قدم الصفات قوله ودليل ان كل حي
الخ هو سند المقدمة الطولية ايجازا وهي قوله لان كل
حي قابل للاختلاف بصفات المقام وانت خير بان
التمسب هو ان لو قدم هذه القضية ودليلها علي
قوله قبل لان كل حي قابل لصفة فانه لا يتخلوا عنها
الخ لان الكلام فيه فرع الكلام علي هذه القضية
قوله او اضدادها المقام استغناء مع انه يقتضي
انضافه تعالي بالاصداد وهو محال في امتناع
انضاف المولى بها الخ اي انه لا يتصف بكل صفة وهو
ظاهر كما يستخرج من قوله وصحة انضاف الحي
بها ان الحي لا يتصف ايضا بكل صفة وبهذا يظهر
لك فساد ما قيل من ان غير الحي يصح ان يتصف بنحو
القدر بشرط الحياة وما دارا ان يقول الخ انضاف بصفة
حال نفسي والحال النفسي ابد الي يتوقف علي
شرط نعم يعمل كما يشهد له هنا كلام المهم في قوله
فالاصح اذ القول هذه الصفة الخ في الحال يتغير
الي نفسي ومعنوي والاول يتغير الي بسيط
ومركب فالمركب يعمل بالذات كما في قول الحي

الصيغة المذكورة أن هو معلل بذات التي لا الحياة
كما توهمه عبارة المص والركب يعلل بخير الذات
هو النطق والناطقة معناه المتكلم بالقوة ولا شك أنه
مركب والمعنوي يعلل بخارج عن الذات كالعالمية
فإنها معللة بالعلم الذي هو خارج عن الذات فقول
وهي كونه اضم الخ المتعارف أن البكم يضاد الكلام
اللفظي وعليه فلا يفتيه المفسود في الكلام المقام
أن الأخرى مقلدا بوجه مع الكلام النفسي وهو
طوبى بالكلام اللفظي اللهم إلا أن يقال اليك أيضا
له معنيين ما يضاد الكلام اللفظي وما يضاد النفسي
والمراد به في المقام ما هو أعم من ذلك فإذا ادرك عليه
قوله لكن الخ هو تصريح بالاستثنائية المطلوبة
في المتن وتعرض لدلالتها مع أنه مذكور في المتن لأنه
قصده أن يتبعه بقوله ويلزم على تقدير الخ وأن
كان قصده في شترج هذا النص تكميل ما فيه وعدم
التعرض لما فيه بخلاف صنيعه في شترج هذا
النص قوله نقلا لا حاجة إليه إذا المقام للدليل العقلي
قوله ويلزم على تقدير الخ هو جار على توسع نظر الخ
توليف العلم على التقدير الذي أوردناه بالجرى من
الكلمات والتخفيف للاعتقاد الخ والتخفيف
في هذه الثلاثة الاعتماد على الدليل السمي لضعف

الدليل

الدليل العقلي السابق ثم أشار لوجه ضعفه بقوله
لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم الخ فقد ظهر لك
أن قوله لا ذاته الخ جار على سند التخفيف المطوي
لأن قضية كلامه أن محل النزاع هو أنه تضاد وانف
خبر بأن محله هو القبول والمناصب أن لو قال لا
ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بأنه يقبلها وهذا
الاعتراض يرجع لبيان الملازمة في الدليل السابق
وهو قوله لكونه حيا والحق في دللها الخ وما جرى
عليه المص من عدم معرفة ذاته تعالى هو هذا
المحقق وإن حقيقة تعالى لا تترك وقيل تدرك
واختلف في ذلك أيضا في الخ في حقه الخ في
تفريعه على نفي المعرفة شيء لأنه من جهة المعنى أعنا
يتفرع على المعرفة اللهم إلا أن يقال أدخل الفعي على
الفعل بحسب ما تفرع عليه في حال الثبوت من
الغاية يعني الخ لما اقتضى قوله في المتن والتخفيف
الاعتماد الخ ضعف الدليل العقلي أخذ في بيان
وجه ضعفه قبل التكلم على الدليل السمي فقال
يعني الخ ولا يعترض بأن الدليل الذي سبق في
المتن استثنائي وهذا صريح به في قالب الاقتراض
لأن بقوله الدليل واحد عقلي ولا مانع من الاتيان
به في أصلب أعني أصلب الاستثنائي والاقتراض

وقوله يعني ان الاعتقاد في منقضي الحق لصغري الدليل
وكبراه مطلوبة وهي وحده كل كمال لا يجب انضافه بها
قول فيجب انضافه بها نتيجة واستدل عليها بدليل الاكتساب
هو قوله والادلة نصف اول من كون تلك الاوصاف
التي اشتمل عليها الدليل في المقام هكذا وتلك الاوصاف
كمالا وكل كمال ينصف به تعالى فينتج قوله فيجب
انضافه بها ثم جابسند النتيجة فقال والادلة نصف
بما اضدادها لكما يحكم بنصف هذه الدليل العقل
لانه انما ثبت في هو كماله المنع وهو راجع لصغري
الدليل القابلة ان تلك الاوصاف كمالا في قول الشاهد
المقصود به الحاد ثلث الغائب المقصود به القديم والمص
نوع في الامثلة في ارباب الفن وفيه ضرب من سوال ادب
على الاتزان ان اللذة والالم التي سند المقدمة الثانية
وهي قوله ولا يلزم الخ ومعني اللذة ادراك وبيل
لما هو عند المدرك كمال وبيل نصير من حيث هو
عنده كذلك والالم ادراك وبيل لما هو عند المدرك
اخذ وشتر من حيث هو عنده كذلك ووجه كون
اللذة والالم كمال هو انه لا ينصف بهما الاسلام
الحواس من الافاق وذلك كمال في حقه
وانه جل وعلم لم نعرف الخ والواو تغليبية فهو كمال
لطرف الاول من طرفي التغليب اعني قوله لانه انما ثبت الخ

وسمي

ويبين ان يعلم انهم لم يختلفوا في كون هذه الاوصاف
كمالا وفي كون اضدادها تقابض وانما الخلاف هل
الذات العلية تغلبها فيجب الانضاف بها ولا تغلبها
خلافا لما في بعض المحشيين في هذه المجلد ان اضدادها
ليست بتقابض في حقه تعالى فان قيل عدم النور
نقص في جانب الحادث وليس ينصف في جانبه تعالى
قلت الكلام في الضد الذي يخصه بطلانه وعدم
النور تخصيبه ليس كذلك بل باعتبار المجلد
فيه اي من السمع وهو اوسع من الكتاب ولما كان
السمع اوسع من الكتاب جابكاف التغليب فيما بعد
فقال وكقوله تعالى الخ دفعا لما يتوهم من الحصر
في الامثلة المذكورة في طرف الكتاب ولم يجز بها
لعدم مناسبتها فيه قوله واحتجاج ابراهيم عليه
السلام الذي يجهل ان يكون منوعا عطفيا المبعث
الذي هو قوله تعالى اني معكم الخ وان يكون
مخصوصا فيكون معطوفا على مدح قول الكلام وغير
المرلوب نظر الي ان الدليل هنا احتجاج مولانا
ابراهيم عليه السلام قوله وقد قال تعالى وتلك
حجتنا الخ هذا اسند لما احتج به مولانا ابراهيم
قالوا اذا تغلبية اي اذ قد قال تعالى وتلك
حجتنا الآية قوله واذا ثبت ان الانضاف الخ جابه تعجبا

بيان
تخصيبه لراد

للاستدلال في المقام وجا بنفوله عقلا لان العادة
تقتضي توقف ذلك على الانفعال لان الجسمانية ومخرج
الانفعال لان الجسمانية في البصر الى الشئ المعنوي
من الحدقة وتبصر بالمرئي وفي السمع الى اجزاء الهوي
التي تفصل محل السمع والجسمانية منسوبة الى جسمان
معني الجسم قول ولا مخرج للتأويل الى ان مخرج التأويل
السمع والبصر يعلم لان حملها على ذلك مجاز
يقتضي ان فريضة لا عقلا ولا سمعا خلافا للكماعي
واين الحسن البصري وانظر هذا مع ما ياتي في بيان
قوله ولا يستغني بكونه عالما الى قول وحمل
اللفظ الى وهو من باب اتباع الشئ بعد نفي المخرج فيه
الي التأويل بما يقتضي منع التأويل فيه فخذ
نفي المخرج سمعا بنفوله ودل الفرض الى وعقلا
بنفوله واذا ثبت ان الانفعال الى و هكذا القول
الى جابه لكمال الفائدة وسيتبين ايضا في اخر
الكتاب من جابه اي عقلا الى الا ان يدل
دليل الى اي عقلا وهذه الاستثنا منقطع اي لكن
ان دل الى فلا قول اجمع الانبياء الى اما اجمع الرسل
فيستغاد من تبليغهم عن الله تعالى انما هي ونهي
واما اجمع الانبياء فيستغاد من تبليغهم عن الله
تعالى قول الرسل ان الانبياء اجمعوا على ذلك لانهم
لم يوروا

لم يوروا بالتبليغ حتي يستغاد ذلك منهم كالرسل
وقدم الله نبي الامر على الرسل الى خص والناس
القدس ليبي في الذكر الثاني اللهم الله ان يقال ذلك الى خص
بعد الله عز وان كان الله عز يقتضيه اعتنا به لانت
الله اجمع في جانبه ظاهر وبلا واسطة بخلاف الاعم قول
وقد اجمع المسلمون الى لا معنى له اجمع المسلمين بعد
اجماع الرسل لان اجمع الرسل منسحب على المسلمين
الله الله ان يقال لما وقع الخلاف بين المسلمين في
تفسير الكلام خاف ان يتوهم ان بعضهم لم يغفل
بالكلام فيا بذلك دعوا للايهام واستدل في المقام
بالاجماع فقط وان كان ثم ما يدل ايضا من الكتاب
والسنة كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
وقوله تعالى اذا مضى بيتك على الناس بن سلالين
وبكلامه لا انه لا سبيل للختم الى الخلف بخلاف
غيره فانه بوليه وخرجه عن ظاهره وقوله ايضا
اي كما اجمع الانبياء والرسل على ذلك قول عا الى
انبياءه لا يدل الله تعالى الذي بعد قوله فان قيل الى
هذا الاسلوب يؤذن بتضعيف السؤال وتزيد
عن بن التلمساني انه سؤال قوي في هذا الاسلوب
شئ اللهم الله ان يقال يحتمل ان المصنف قد اطلع على ما في
السؤال من الخدش فلهذا تركه في ساقه في اسلوب التمرين

سواء ان قول الرسول لم يدل على قضية كلامه توهم صدق
الرسالة مع اتفا الصدق ويحاج عن ذلك انه اطلق
عليه اسم الرسول نظر الي المال وحسب دعواه ويشي
انه بيان الخلاف في دالة المجزأة على التصديق هل
هي عقلية او عادية او وضعية والذي جري عليه
في المقام انها وضعية لا عقلية ولا يثبت صدقه الا
بالمجزأة اي حقيقة او بواسطة كان بصدق المدعي
للمسألة من ثبتت له الرسالة بقوله هو رسول
الله فالمجزأة هي مجزأة المصدق له فقد ثبت صدق
المدعي بالمجزأة بواسطة قول المصدق له هو رسول
الله والمجزأة التي حكم هذه القضية ليس بيسا وهو
روح الايراد فلهذا انعمها بالسند فقال قال دلاله
المجزأة التي ذكره فان دلاله المجزأة من اصنافه ما كان
صغرة وهذا السؤال جار على القول بان دلاله
المجزأة على الصدق وضعية من اوانت رسول
فيه جمع بين الطرفين تبع للقرين وكانه اشار
بهما الى الخلاف في مدلول خطاب الرسول بالرسالة
هل هو انشا او خبر فاشارة بقوله صدقت
الي القول بانه خبر ويقول اوانت رسول الله
القول بانه انشا في عالم يثبت الكلام في
ما حرفة مصدرية والكلام فاعل يثبت

والصدق

والصدق بمعنى الصادق وصفت للكلام ويقتل
ان تكون ماموصولة ويثبت بضم اوله وكسر ثالثه
من اثبت والكلام مفعول والاول اظهر وهذا امر
على قوله فان دلاله المجزأة تنزل منزلة قول الله الخ
لان لا يسلم هذا التفريق اذ غاية النزاع عليه ان
التزويل يكون في الدلالة فلا يتفرع عليه ما ذكر
فاذا ثبت هذا فثبت بقوله القوي انه سأل
قوي ولهذا اورده المص في اسلوب التمرين كما امر
التنبه عليه وحجب بالقرين وتبرأ في قوله انه
سأل قوي فقال قلت قال ابن التمسائي الخ قول
فلو اثبتنا الكلام له الداسب للبحث فلوانت
كونه منكما من السمع لان الكلام في المعنوية
قوله لدار وجهه هو انه قد ظهر من البحث ان السمع
متوقف على كونه منكما فلوا ثبتنا كونه منكما
من السمع لما توقف كل واحد منهما على الآخر من
جهة واحدة وهي الثبوت وذلك هو الدور الممنوع
قوله الخمسة المناصب طلبه قوله فيعلم الخ انظر
الى موقع اللغا فالمناصب اسقاطه لانه خبر ان من
جهة المعاني في قوله وجوابه ان من ادعى اليها ان
المناصب اثبتنا التبعير بصيغة الماضي قوله
ويكفي الخ هو جار على ان دلاله المجزأة على التصديق
عقلية وانما خبر ان سؤال جار على انها وضعية

فأذن في هذا الشيء قولهم الخ ينبغي ان يعلم
ما اراد المعترض من السؤال هو مبني على قوله الامة
ان المعجزة تنزل منزلة النصب في القول فأراد
المصنف ان يبين هنا قوله الامة ذلك حتى يظهر فساد
ما رام المعترض من اللزوم بين المعجزة وانصاف
فأعلم بان يكون متكلما حتى كأنها منخرطة في سلك الكلام
وليس الكلام له موكذك حتى يأتي ما قال في الاستدلال
من انه لا يكون مصدقا لرسوله مدة عدم ثبوت
الكلام الصادق لله وهذه الكلام ايضا جارحان دلالة
المعجزة على التصديق عقلية وانت تعلم بعد
مطابقته للسؤال لانه جارحانها وضعية كما مر
قوله المواقفة الخ المواقفة في الاصطلاح الموافقة
قوله عا قول اي نفسي يدل عليه السياق اللاحق
والاشارة راجعة للتصديق واستدراك هذا
الكلام تضعيف للسؤال قوله والكلام المستدل
الخ هذه اجواب عن ايراد ياتي في المقام وهو ان ما
يقال ما اقتضاه الكلام من ان القول يدل على
الارادة غير مسلم اذ هو وصف طردي كما يوجد
معها يوجد بدونها وكثيرا ما يتحدث الانسان يقول
قولا وهو غير مراد عنك فيقول للجواب عن هذا اليراد
بقوله والكلام المستدل عا ثبوت الله تعالى

بالسمع

بالسمع في دعوى الاستحسان هو القول النفسي
والترام منه في العبارة الحادثة المتواضع عليها الخ
ولا فعد انه جابه لغيره بمضمون قوله ولكن تنزل
منزلة المواقفة الخ وايضا حجة ان السياق يقتضي ان
المراد به في القول النفسي لا اللفظي قول والافعال
الخ هو جارحان على ان الدلالة عادية وهو لا يناسب
المقام اذ هو جارحان على ان الدلالة وضعية فقد جري
في طرق الجواب على اطراف الخلاف في المعجزة من انها
هل هي وضعية او عقلية او عادية كون وقد احتج
المستأذ الخ جلب المصم ما بالاستدلال من الدليلين
العقليين على كونه تعالى متكلما هنا ولم يجلب
في مقام الدليل العقلي لان احدهما يرد به
دليل العقلي السابق والاخر لا يرد به فتصدد
التكلم عليهما هنا ليس دهما معا ونزهر ما يرد بها
به قوله ولا يتم الملك المناسب ولا يكمل ويجعل ان
يقر الملك بضم الميم وستكون اللام وان يقر بفتح الميم
وكسر اللام كالاول وهو نظر القول بعد
والطريقة الاولى نوله الي نفى النفي قول
ولجواز تردد الخ هلكت في النسخة باللام وما يوجد
في بعضها بالياء فما هو اصله وتفسر اللام بالياء
لانه معطوف على قوله بانه سبحانه مآلك وهذه طريقة

ثانية في الاستدلال قول بين امر مطاع ونهي
 منبغح الى بين مطاع ومنبغح تغني في التعبير
 ومعني منبغح ممتثل قول وقال كل صفة الى هذا من
 تنه الطريقة الثانية لانه طريقة ثالثة خلافا
 لما فهمه بن التلمساني وجابه المص في اسلوب التبري
 بطريق الحكاية وان كان يفهم انه يفهم من مقول
 الاستدلال ان الاستدلال ان الاستدلال ان الاستدلال
 على ذلك وقوله وكل صفة ومن جملة ما يكون
 الخلافة من رد بنية امر مطاع الى قول لا بد وان
 نستنتج الى والمستند اليه هو امر ونهي قول
 والاد استحال الى اي وان لم تثبت الصفة الواجبة
 التي نستنتج اليها الجائزة استحال ما علم جوازها
 وهو رد الخلافة بين امر مطاع ونهي منبغح
 اذ لا يصح الامر والنهي الى مع وجود الامم والناهي
 قول على ما ينبغي المناسب من جهة المعنى ان
 يكون هذا من كلام المص قول فيجب اثباته هو
 نتيجة دليل الاستدلال قول والطريقة
 الاولى الى يعني الاستدلال بان الله تعالى مالك الى
 قول لاول الى نفي النفاية لان حاصلها ان
 الحكم نقصان في حق المالك فيجب له الكلام الذي
 هو كمال في حقه تعالى قول وقد عرفت الى

نظر

نظر الى مقتضى الدليل السابق وهو قوله والتحقيق
 على اعتداد الى لاكل دليل عقلي على نفي النفاية قول
 والاعتراض على الثانية ان يقال الى هذا الاعتراض
 وارد على الطريقة الثانية نظر الى ما فهم به ولدك
 سابقه المص في اسلوب التبري كما تقدم قول
 امر بعضنا الى بعض يجوز تردد جميع الدليل بين
 امر مطاع ونهي منبغح نظر الى المالك ثم انه استشعر
 ايرادا وثالث الضعيف اخذ في الكلام عليه وساقه
 في اسلوب التضعيف قول فان كان الغير باموره
 اي مباشرة او بواسطة او وسيط لياتي قوله
 والالزام التسلسل قول فيجب في صحة ما سبق
 اي من الاستدلال صحة امر بعضنا الى بعض
 واحتمل استناد الى هذا وجه ثالث بما استدل
 به الاستدلال في المقام وحاصل ما استدل
 به ان الله تعالى عالم وكل عالم يجب في نفسه الى
 فخذ في الصغير ايحازا وامرها ظاهر والكبري
 هي المذكورة وعليها اعترض بن التلمساني
 ونصها وهذا فيه نظرات اثبات قضية الى
 فقد جعل بين التلمساني اسم ان اثبات قضية
 الى وخبرها قد لا يساعده الخصم على تسليمة
 اي اثبات قضية وهو محتمل في كلام المصنف

المقادير قوله واغترض الى
 قول بان المناسب
 اسقاط الصغير كما في
 عبارة بن التلمساني

ان يعود الضمير اعني في قوله بانه على الاحتجاج وتكون
حبيته جملة قد لا يساعد في حمل الصفة لقوله اثبات
قضية الخ وان يكون للشان نفسه جملة بعد من المبتدأ
والخبر وكل من الوجهين فيه تكلف قوله اثبات قضية
وهي قوله وكل عالم جيد الخ وبيان هذه القضية
الكلمية انها تتحقق وتثبت بقضايها جزئية وجدانية
ويجاء بها لكل شخص في نفسه ذلك قوله وجدانية
الوجدانية في امور الباطن كالشرح والغضب قوله
على تسليمها في الاثبات بان يبقى وجدانية في نفسه
قوله واخذ القضاء بالخ الظاهرية عطف على قوله
اثبات فيكون اعتراضا ثانيا جازيا على تسليم ما قبله
وارضا العنان كانه يقول ولو سلم الخصم وساعد
فاخذ القضاء بالخ ويحمل ان يكون عند القول قد
لم يساعد الخصم الخ قوله معني الكلام القديم اي
المقتضي لتفتيح المعني القامي وهو كونه متكلما
قوله ولا يستغني الي اخرها اقتضاه المبحث هو
ان كونه سمعيا بصيرا صفتان مستقلتان وذهب ابو
القاسم الكعبي وابو الحسين البصري عن المعتزلة
الي انهما يرجعان الي العلم فاخذوا في دفعه فقال
ولا يستغني الخ ولغيرها من اذهب اخر ذكرها في الشرح
قوله لما نجد الخ نتج المص في هذه السند الامام الفخر
واعترضه

واعترضه شرف الدين بن التماساني علي ما يفيد في
الشرح وانظر كيف في المص اعترض بن التماساني
ولم يردده ومع ذلك جرى على السند وان كان معترضا
عليه فالمعتزلة في المقام سنداه وما سبق له في الشرح
قريباً من قوله واذا ثبت ان الانصاف بها ثبت
الصفتين الخ قوله قبل اي قبل غيبته عنا قوله فذهب
الجباي منسوب الي جبا بضم الجيم وفتح الجا
المستددة وبالفهم ددة وهو كومة بحور ستات
كما في التاموس وهو من رويسا المعتزلة كاتبة هاتمة
ولهذا اقال ومن تبعها قوله وطلب في الاختصاص
له الخ اي لا تعلف له بغير من سلبت عنه تلك
الصفة فاطلف الاختصاص على التعلق وفسر الصفة
الوجودية التي لها تعلف بصفة سلبية لا تعلف
لها اصلا بغير من انصف والضمير المرفوع بسلبت
عابدها الخ فة وهكذا في نسخ شرح بن التماساني
ويوجد في كثير من النسخ بغير من سلبت عنه
دون تا ونسخة النانسي قوله وهذا باطلاي باوجه
اربعه توجه الي بيانها فقال فان الحياة الخ قوله
فان الحياة وجه اول وهو راجع لقوله في التعريف
هو الوجه المتعلق اي اتف قال لكن تغييره في
المقام بالسمع والبصر اللذين هما من صفات المعاني

فيه شيء لان الكلام مع المعتزلة النافين للمعاني
في جانيه تعالى واشار لوجه ثان بقوله وسلب
الحدة الخ وهو اجمع لقوله في التعريف الذي لا افة فيه
ولنا لها بقوله وكان الانسان الخ ولزائمها بقوله ولانه
لوصح ذلك الخ ولم يقولوا به اي الخصوم لان اثر
الحدة الخ هلكه في كثير من النسخ فهو مصدر
تأثرت اثر كتحفل تعطلا فالمصدر عما هذه اعني
اسم مفعول فيكون معني الكلام ان الروية هي
كون الحدة مؤثرة بالتسام صورة المصير فيها
فالتسام الصورة هو الفاعل من جهة المعنى والمنطبع
اي المرئى في الحدة قوله وهو الشيء الخ وهذا
تفسير للمثال وفي نسخ شرح ابن التلمسان
الشيء بدل الشيء وهو نسب وامس والنسخ المثال
قوله الخالي عن المادة صفة للشيء اي المثال
المنطبع والمرئى في الحدة هو الشيء الخالي عن
المادة ضروري ان مادة المرئى كالانسان والجماد
ان تسامهما في العين وانما يرئى فيها مثالهما
خال عن المادة وهو مطابق للخارجي غير ذلك
الشيء المراد بالشيء الخ من الخارج الذي ارئى
مثاله في الحدة في الروية الجليدية والروية
على محل الروية من العين والجليدية منسوبة الي

جليد

جليد الثلج ووصفها الرطوبة الخ هي الحدة
المبصرة لما بينهما من الشبه في الجماع والى الحسن
المشتك الخ المراد بالحسن المشتك هنا الحسن المشترك
بين العيني فقط بخلاف الاث ولهذا اوصف بقوله
الذي هو مركب من عضلتين وهما متقاربان
ونقل العلامة قدوة المحققين بن مسعود سيدي
الحسن اليوسي في حاشيته عن صاحب شرح المقاصد
قال قال في شرح المقاصد قد تقرر في علم التنوير
انه ينبت من الدماغ ارجح سمعة من العصب
فالروح الاول مبداه من غور البطنين المقدمين من
الدماغ عند جواز الزايد ثبب الشبهتين بحلي
التدوين وهو صغر حجمه من الثابت بحسب
الحدقة البهي والثابت بسا الى الحدقة اليسرى
التي ان قال قال واختلغا في كيفية الابصار
ف قيل انه باطباع من المرئى في جز من الرطوبة
الجليدية فانها مثل مرآة فاذا قابلها متلون مضي
انطبع مثل صورته فيها كما يطبع صورة الانسان في
المرآة لا بان يتفصل من التلون شيء وعند الرب
العين بل ان يحدث مثل صورته في المرآة وفي
عين الناظر ثم ذكر انه اعترض بما ههنا وجهين
احدهما انه المرئى حينئذ يلزم ان يكون صورة الشيء

وتبجح لا نفسه ونحن قاطعون باننا نرى نفس هذا
 المتكلمون ثابتهما ان شئ مساو له في المقدار
 والالم يكن صورة له ومثالا وحسين بلزم ان لا يرب
 ما هو اعظم من الجليدية لان امتناع انطباع العظم
 في الصغير معلوم بالضرورة قال واجاب عنهما بانه اذا
 كان روية الشئ بانطباع شئ كان المرء هو الذي
 انطبع شئ لا نفس الشئ وبان شئ الشئ لا يلزم
 ان يساويه في المقدار كما يشاهد من صورة الوجه
 في المرآة الصغيرة اذا المراد به ما يناسب الشئ في
 الشكل واللون دون المقدار انتهى قوله فان الصوت
 اي البسيط واسرار للمركب بقوله وما يتركب
 الخ وهو نوعان ما يتركب من الحروف كصوت الانسان
 وما يتركب من غير الحروف كنباح الكلاب مثلا
 بل يتركب من الاصوات قوله الواكد وصف للهوى
 والمجاور كذلك قوله في اقصي الصماخ اي داخل
 قوله الحمد ودة عليه اي عا اقصي الصماخ قوله
 وافاد به كبقية الا فنزاع على اقصي الصماخ قوله
 كالحل على العبد افاد به كبقية الخ منه اد
 قوله حصل فيه جواب اذا والصغير عايد على الصماخ
 وفي نسخ بدا التماس ان حصل فيها اي العصبية
 وكل صحيح قوله به اي الطبيب قوله عا راي والراون

هم الفلاسفة قوله او نوديه عطفت على تشتم و
 الصمير البارز عايد على الطبيب والمشتغل على الفلاسفة
 لم يغيب كونهما مدركة قوله عا راي وهو راي الفلاسفة
 وحاصل الاضطراب في المنام هو ان القوة المشعة بالطبيب
 هل هي مدركة له او هي مودبة له الي الحسن المشترك
 والنفس مدركة له قوله بواسطه اي بواسطه الحسن
 المشترك قوله كلوح نراه تشبيهه افاد به كبقية
 ادراك النفس هذا الطبيب بواسطه الحسن المشترك
 والصمير في نراه عايد على النفس قوله يقومان به
 اي نظر الي انهما من باب الصفة وهي لا بد لها
 من محل تقوم به ولا يستند عيانا خصوصا قوله
 واختصاص بعض الخ هذا جواب عن ايراد ياتي على
 مذهب اهل السنة وهو ما وجه اختصاصهما
 ببعض المجال دون بعض وما وجد تخلف السماع عند
 بعض دون بعض وكذلك فيه او عنده فاشتر
 بالاول لمحل الخ ادراك وهو العين والاذن وذلك
 باجرا عاده الله فيه ويجوز ان يخلف الادراك في
 غير ذلك من المجال كالرجل واليد والثاني راجع
 الي الشرايط العادية فيها كالمقابلته ونفي البعد
 والقرب المخرطين وكذلك نفي كثرة الحجاب ولو
 خرف العادة لنا الراينا وسمعنا لا موجود

فنقول المحل للدراك نفسي الخ وذلك لان القبول
 لو لم يكن نفسيا احتاج الي فنون اخر فيؤدي
 الي محال ويلزم الدور والتسلسل قوله وقد
 اعترضنا ان مام المراد بالامام اذا اطلق الفخر
 الرازي وما توجه اليه من الخ عننا من قوله فذا ورده
 الخ مام على مذهب الفلاسفة فالشان تقديمه
 عند جلب كلامهم انظر ما وجه تأخير قوله وهذا
 الخ لزوم صحيح الخ هذه امن قبل الفهري فالانسب
 ان لو جابه على طريق العزوليه حتى يندفع ما يتوهم
 من انه للامام ونصف بين التامسائي ما ذكره
 الخ لم يعلم من يقول ان المدرك لنا هو المثال
 المطابق فحلي هذا ينبغي ان يكون مثالا الصغير
 صغيرا ومثالا الكبير كبيرا واما من يقول
 ان ادراك ذلك المثال سبب الادراك مطابق
 في الخارج فغير لازم والامام سافه بمحلا فتوجه
 اليه ابناء التامسائي وحرره قوله لا بالنسبة
 عطف على من يقول ان الاطوال المتماثل الطوال
 او الاطوال لكن لم يسعها فهم وشأنهما انهما
 قياسان فيه وقوله والعرض جمع عرض وهما
 نوعان من انواع الابعاد الابعاد جمع بعد
 وهو قياسي لكن له الابعاد ويعود وبعد ان

والابعاد

والابعاد ثلاثة الطول والعرض والعمق والالذان
 يصلحان بالمقام الاولين فالمتناسب ان لو قال
 لا متخالفا رتسام هذين البعدين اللهم الخ ان يقال
 جري على ان اقل الجمع اثنين قوله بكيفية العظم
 الخ اي انطباعها على ما هو عليه من العظم قوله فهو
 من معني الخ من انه لا يلزم على ان المراد هو
 المثال قوله وان اراد مطلق الانطباع اي وان اراد
 باستحالة رتسام هذه الابعاد في نقطة الناظر
 مطلق الانطباع ووجهه بقوله لان الناظر الخ الا
 ان هذه التوجيه يقتضي ان لا يبقى محل لطرف
 التفصيل بعد المدين هما قوله فيقال انما ينبغي
 لو كانت كرة الخ لانه قابل لان الناظر نقطة والنقطة
 لا امتداد لها لا بحسب الطول ولا العرض قوله فيقال
 الخ جواب قوله وان اراد مطلق الخ قوله لو كانت
 اي نقطة الناظر قوله كرة حقيقة اي الانطباع
 فيها قوله بحيث لا يقابل البسيط اي ما ليس فيه
 ليس انقطاع وامتناد قوله منها اي من
 الخ بعد قوله والزمر الامام ايضا اي كما الزمر على
 الروبا قوله وفيه نظر هذه النظر من قبل ابن
 التامسائي قال بانوا ما تقدم يقال له اي للامام
 انما علمنا جهة الصوت لتعلمنا اي في الصوت وانتم لها

له فكون الصوت في جهة من الخارج سبب
 العلم بجهته لان ورود الهواء في الصمات من تلك
 الجهة كما ياتي صوت الرعد من فوقنا وصرير الماء
 من تحتنا فقول في السمع اي كما الزم في الرواية على
 ما تقدم قوله على القول بالا نطباع المفاد بقوله
 قبل قالوا اما السمع فان الصوت الخ قول وان
 لا نسمع الحروف الخ قال في المعالم ولا نسمع كلام
 الا نسان من وراء الجدار ولو كنا نسمع الكلام
 الا بعد وصوله اليه وجب ان لا نسمع الحروف
 من وراء الجدار لان ذلك التوجه لما وصل الى الجدار
 لم يبق على شكل الاول قال المص وفيه بحث وهذا
 ايضا من قبل بن التماسين قال والاعتراض عليه
 ان يقال ما الزمت في السماع وراء الجدار ان عنيبت
 انا نسمع الصوت مع انسداد سائر الجهات والمنافذ
 فيمتنع حصول السماع والحالة هذه وان كان
 الخ من مع التفتاح جهة او كوة فلا مانع والوصول
 من تلك الجهة كما ينصرف شعاع المضي علينا منها
 يادين من بله قوله هذا اي ما جري عليه البحث
 من قول الغلاسة والاعتراضات المتعلقة به
 قوله على قول الغلاسة متعلق بالسمع والبصر
 قوله اي ردهما الى العلم اي رد السمع والبصر

بدليل

بدليل قوله بعد الي العلم فيكون اسلوب المتن اقل
 اذ هو جار على المعنوية وهو مناسب نظر الي ان الكلام
 مع المعتزلة النافين للمعاني قول كالتشديد الخ جابذك
 تنظير اطلاقا لا يفتاح والتشديد هو المحيط بجميع المعلومات
 الذي لا يمكن ان يغيب من علمه ولا يحتاج فيه الي
 اعلام معلوم لانه كالحاضر مع كل معلوم والخبر هو
 العالم بدقايق الامور التي لا يتوصل اليها في حقا غيره
 الا بالاختيار والاحتياك والوجه الخاص هو ان التشديد
 العالم بالامور التي تخص وتشهد وتقر الحضور
 الخ خاصة بما يخص لذي الخاص حتى لا يعزب عنه شيء
 والخبر العالم بتفاصيل الامور التي يحتاج في العلم بها
 عادة الي خبرة قوله وقد احتج الخ ما للخبر هنا من
 ان السمع منه والبصر مغايران للعلم مع ما ياتي
 من القولية للاشهر ليس كل واحد منهما مخالفا
 لمذهب اهل السنة السابق المفاد بقوله ومذهب
 اهل السنة ان السمع والبصر الخ بل كل منهما
 تحققت له قوله اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه الخ ظاهر
 العبارة بوجه اتحاد متعلق السمع والبصر في الشاهد
 وليبين كذلك قوله وذلك اي التفرقة قوله ان
 الابصار والسمع مغايران اي كل منهما للعلم جري
 على المغايرة بين المقادير وذلك يستلزم المغايرة بين

الاوصاف الذي هو المقصود في المقام قوله في اصل
 العفيدة الاضافة للبيان او من اضافة ما كان صفة
 قوله ان تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية الضمير
 في بينهما عايد على البصر والعلم او العلم والسمع
 اي بان يكون العلم جنسا والسمع والبصر نوعان لم يعمد
 بالنوعية الاعتبارية لا الحقيقية حتى يكون مخالف
 لجنسه في الحقيقة وذلك كما يقال كلامه تعالى يتنوع
 الي امر وهي وغيرها وشأن الوحدة وتنوعها
 امرا اعتباري ونظر الي المتعلق وهذا مذهب ابي
 القاسم الكعبي وابي الحسن البصري من المعتزلة
 قوله ولا انهما اي السمع والبصر نوعان اي فيكون لكل
 حقيقة مغايرة لحقيقة العلم كما ذهب اليه النضر
 فحسب هذا يظهر لك العطف في المقام من عطف
 المغايرة كما جري عليه بعض المحشيين ومحل النزاع
 الطرفان واليه اشار بقوله وهو محل النزاع اي
 المذكور من الطرفين قوله ولا مانع من رجوع الي كان
 سند للاعتراض القامي قالوا وتعليقية قوله
 الي كثرة المتعلقات وقتلها اي نظرا الي العلم
 فانه تكثر متعلقاته في حال حضور المعلوم نظرا
 الي انه لا يتعلق بالهيبة الاجتماعية قوله فان
 البصر هو كسند لما يليه قوله ولذلك يقال الخ ترشح

لما يليه قوله فعنه الروية كسند لما يليه قوله خلق امنا
 هو مبني على القول بان العرض لا يبقى زمانين قوله
 والشيخ الخ اي قوله في تخفيف شأن المصغين قوله
 احدهما انهما ادراكا كان الخ هذا مذهب القامي اي بكر
 الباقلاني وهو من محقق طريقة الاشعرية لا يحسبهما
 اي حقيقتيهما قوله والثاني الخ هذا القول هو المشهور
 عنده وهو مذهب الاشعري ومختار ابن الحاجب
 قوله من جنس العلم لا ينافي قوله بعد عز ايدان علي
 علمه تعالى اذا المراد من يادتهما انهما ليسا عين العلم
 وكون الشيء ليس عين الشيء لا ينافي كون
 احدهما جنسا للآخر وما يقال من ان كون العلم
 جنسا يودي الي اجتماع الامثال في محل واحد
 وهو محل محال ووجهه هو انه يمكن انعدام احد
 المتلبن ويلزم عليه اجتماع الصندين لان القابل
 للشيء لا يتلوا عنه او عن صند لا يدفع فان العدم
 في اوصافه تعالى محال اذ هي واجبة له تعالى
 وما هو واجب لا يقبل العدم قوله الخ بالموجود
 المعلوم الخ الذي في عبارة بن التماسين الموجود
 المحض وجه اوضح والتعبير بالمعلوم ليس يبين
 وكذا قوله والمطلق والمقيد عبارة بن التماسين
 فيه والمطلق والمعين واخر بن المعين اي المعلوم

عن الغائب الكلية وهي المراد بالمطلق فانها لا تذكر
 لا بالعلم ولا تذكر بالسمع والبصر لا ينماد بتعلقات
 لا بالمشخصات خارجا قول واحجج على ذلك الخ عبارته
 تقتضي ان الشئ تابع الامام فيما احتج به والشئ
 العكس وكان المقصود لم يبالى بذلك لظهوره قول
 عليه ذلك انظر هذا الاشارة راجعة الي القول
 الاول فيكون احتجا على الزيادة وعلى هذا
 فقول وما ذكرناه من ذلك وشكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنسخ الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الي كثرة التعلقات قول عما احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير على هذه المقالة
 الخ قوله وما ذكرناه من ذلك شكاه يريد قوله قبل
 واعترض شرف الدين بن النعماني هذه الحجة الخ قوله
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 وافاد المص هنا راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 لا انها مذهب مستقل قول وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى شنيعة وان بها المص قصد للتنبيه
 عليهم قوله وهو اي ما صار اليه البعض لا الخ شئ
 به اجزا مضميمة اي انقال اجزا مضميمة بالمري
 قوله من شئ مخصوصة هي الحجة في المبالغة
 او ما في حكمها سيما انهم يشترطون ان يكون المراد

او في حكم المقابل كروية الانساب نفسها في المرات
 والمافاة وان لم يقابل نفسها لكنهم قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا فكما ان شئ الى شئ لعدم تشبهها
 بالمرأة والمال عدم التشابه قول وهذا اثبت الخ ان كتب
 اشارة الترتيب مع ان المشار اليه بعيدة لم يكن
 ما لفصل المقضي للبعد لا به مذكور تبعاً وقدم
 التمرير للاشارة الي ضعف هذا القول وذلك انه
 اذا لم يستند قابل ثبوته الى ذلك الدليل والشئ ان
 انه لا يهتف يتطرق اليه الضعف قوله عند من اثبت
 اي كالفاضي والممام قوله والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغيرية لما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما يقتضيه
 عبارته من ان العقل لا يهتف في ثبوت الغايب عنه
 تعالى بل هو مجوزها وليس كذلك ففي العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في ثبوت
 السمع والبصر والكلام لا اعتماد على السمع قوله وقد
 ورد الواو الى قول وحزم بعضهم هذه طريقة
 الجمهور في التغيير والتبعض شي لا به يرهم انها طريقة
 غير الجمهور قوله لما راجحتم ان يكون لما يكسر الميم تكون
 تعليل الحكم المذكور ويجعل ان تكون بفتح اللام
 وتشديد الميم فتكون اسم شرط وهذا هو المسمى
 لقوله بعد في الشرح وما اعتقد بعض العامة الخ وراى

عن الغائب الكلية وهي المراد بالمطلق فانها لا تذكر
 لا بالعلم ولا تذكر بالسمع والبصر لا ينماد بتعلقات
 لا بالمشخصات خارجا قول واحج على ذلك الخ عبارته
 تقتضي ان الشئ تابع الامام فيما احتج به والشئ
 العكس وكان المقصود لم يبالى بذلك لظهوره قول
 عليه ذلك انظر هذا الاشارة راجعة الي القول
 الاول فيكون احتجا على الزيادة وعلى هذا
 فقول وما ذكرناه من ذلك وشكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنسخ الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الي كثرة التعلقات قول عما احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير بما رده هذه المقالة
 الخ قوله وما ذكرناه من ذلك شكاه يريد قوله قبل
 واعترض شرف الدين بن النعماني هذه الحجة الخ قوله
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 وافاد المص هنا راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 لا انها مذهب مستقل قول وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى شنيعة وان بها المص قصد للتنبيه
 عليهم قوله وهو اي ما صار اليه البعض لا الخ شئ
 به اجزا مضميمة اي اتصال اجزا مضميمة بالمري
 قوله من شئ مخصوصة هي الحجة في المقالة
 او ما في حكمها شيان انهم يشترطون ان يكون المراد

او في حكم المقابل كروية الانساب نفسها في المرات
 والمافاة وان لم يقابل نفسها لكنهم قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا فكما ان شئ الى شئ لعدم تشبهها
 بالمرأة والمال عدم التشابه قول وهذا اثبت الخ ان
 اشارة الترتيب مع ان المشار اليه بعيدة لم يكن
 ما لفصل المقضي للبعد لا من ذكر ثبوت وقدم
 المنجور للاشارة الي ضعف هذا القول وذلك انه
 اذا لم يستند قابل ثبوته الى ذلك الدليل والشئ ان
 انه لا ينهض يتطرق اليه الضعف قوله عند من اثبت
 اي كالفاضي والمقام قوله والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغيري وما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما يقتضيه
 عبارته من ان العقل لا ينهض في ثبوت الغايب عنه
 تعالى بل هو مجوزها وليس كذلك ففي العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في ثبوت
 السمع والبصر والكلام لا اعتماد على السمع قوله وقد
 ورد الواو الى قول وحزم بعضهم هذه طريقة
 الجمهور في التغيير والتبعض شيئا به يرمي انها طريقة
 غير الجمهور قوله لما راجحتم ان يكون لما يكسر الميم تكون
 تعليل الحكم المذكور ويجعل ان تكون بفتح اللام
 وتشديد الميم فتكون اسم شرط وهذا هو المسمى
 لقوله بعد في الشرح وما اعتقد بعض العامة الخ وراى

وقوله يعني ان الاعتماد على منضمين الحق لصغري الدليل
وكبراه مطلوبه وهي وكل كمال ان يجب انضافه بها
قول فيجب انضافه بها نتيجة واستدل عليها به دليل لا كمنشأ
هو قوله واللا نصف قول من كون تلك الاوصاف
التي اشار اليها دليل في المقام هكذا وتلك الاوصاف
كمالا وكل كمال ينصف به تعالى فينتج قوله فيجب
انضافه بها ثم جابسند النتيجة فقال واللا نصف
باضدادها لكما يحكم بنصف هذه الدليل العقلي
لانه انما ثبت الحق هو كسند النفع وهو راجع لصغري
الدليل القابلة ان تلك الاوصاف كمالا ان قول الشاهد
المقصود به الحادث ثم الغايب المقصود به القديم والمصر
ينفع في كل طلق ان باب الفقه وفيه ضرب من سوال ادب
قول ان ترتيب ان اللذة والالم الخ سندا المقدمة الثانية
وهي قوله ولا يلزم الخ ومعني اللذة ادراك وبطل
لما هو عند المدرك كمالا وبطل خبر من حيث هو
عنده كمالا والالم ادراك وبطل لما هو عند المدرك
اخذ وشرو من حيث هو عنده عندك ووجه كون
اللذة والالم كمالا هو انه لا ينصف بهما الاسالم
الحواسد من الافان وذلك كمال في حقه
وذا ان جل وعلم لم تعرف الخ الواو تغليبية فهو كسند
لطرف الاول من طرفي التغليب اعني قوله لانه انما ثبت الخ
وسعي

ويبين ان يعلم انهم لم يختلفوا في كون هذه الاوصاف
كمالا وفي كون اضدادها تغايضا وانما الخلاف هل
الذات العلوية تغلبها فيجب الانضاف بها او لا تغلبها
خلا لما في بعض المحشيين في هذه المسئلة ان اضدادها
ليست بتغايضا في حقه تعالى فان قيل عدم النور
نقص في جانب الحادث وليس بنقص في جانبه تعالى
قلت الكلام في الضد الذي يخصه لانه وعدم
النور تخصيصة ليست لذاته بل باعتبار المحل فذكر
فيه اي من السمع وهو اوسع من الكتاب ولما كان
السمع اوسع من الكتاب جابكاف التمثيل فيما بعد
فقال وكفوله تعالى الخ دفعا لما يتوهم من الحصر
في الامثلة المذكورة في طرف الكتاب ولم يجي بها
لعدم مناسبة ما فيه قوله واحتجاج ابراهيم عليه
السلام الخ يجهل ان يكون منوعا عطفا على المبعث
الذي هو قوله تعالى اني معكم الخ وان يكون
مخفوضا فيكون معطوفا على مدح قول الكلام وغير
المرحوب نظر الي ان الدليل هنا احتجاج مولانا
ابراهيم عليه السلام هو وقد قال تعالى وتلك
جهنم الخ هذه اسند لما احتج به مولانا ابراهيم
قالوا واذ تغلبية اي اذ قد قال تعالى وتلك
جهنم الآية قوله واذ ثبت ان الانضاف الخ جابه نعمها

بيان
نقصية لوان

الاستدلال في المقام وجاء بقوله عقلا لان العادة
تقتضي توقف ذلك على الانفصالان الجسمانية ومرجح
ان انفصالان الجسمانية في البصر الي الشئ المعنوي المنبعث
من الحدقة وينصل بالكري وفي السمع الي اجزاء الهوى
التي تنصل بمحل السمع والجسمانية منشوبة الي جسمان
معني الجسم اوله وهو موج للتاويل الثاني لا موج للتاويل
السمع والبصر بالعلم لان حملها على ذلك مما
يقتضي ان فريضة لا عقلا ولا سمعا خلافا للكمي
وايه الحسن البصري وانظر هذا مع ما بين قريبا من
قوله ولا يستغني بكونه عالما بالقرآن وحمل
اللفظ الخ وهو من باب انتفاع الشئ بعد نفي الموج فيه
الي التاويل مما يقتضي منع التاويل فيه فخلد
نفي الموج سمعا بقوله وذلك النضر الخ وعقلا
بقوله واذا ثبت ان الانفصال الخ وهلك القول
الخ جابه لكل الفائدة وسيأتي ايضا في اخر
الكتاب ما جازي اي عقلا لا الا ان يدل
دليل الخ اي عقلا وهذه الاستثنا منقطع اي لكن
ان دل الخ فلا قوله اجمع الانبياء الخ اما اجماع الرسل
فيستغاد من تنبيههم عن الله تعالى انما وهي
واما اجماع الانبياء فيستغاد من تنبيههم عن الله
تعالى قول الرسل ان الانبياء اجمعوا على ذلك لانهم
لم يوروا

لم يوروا بالتبليغ حتي يستغاد ذلك منهم كالرسل
وقدم ان انبياء الاخر على الرسل الخ خص والناس
الغالبين على الفكر الثاني اللهم ان يقال ذلك الخ
بعد الخ عموما وان كان الخ عموما يقتضيه اعتنا به لان
الخ اجماع في جانبه ظاهر وبلا واسطة بخلاف الاخر
وقد اجمع المسلمون الخ لا معني لاجماع المسلمين بعد
اجماع الرسل لان اجماع الرسل منسحب على المسلمين
اللهم ان يقال لما وقع الخلاف بين المسلمين في
تفسير الكلام خاف ان يتوقع ان بعضهم لم يغفل
بالكلام فجا بدلك دفعا للايهام واستدل في المقام
بالاجماع فقط وان كان ثم ما يدل ايضا من الكتاب
والسنة كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
وقوله تعالى اذا مضطربت على الناس برسلاني
وبكلامي لانه لا سبيل للتخصم الي الحديث بخلاف
غيره فانه يوروه ويخرجه عن ظاهره وقوله ايضا
اي كما اجمع الانبياء والرسل على ذلك قوله على الجملة
انبياء لا جمل الخ غيبا الذي بعد قوله فان قيل الخ
هذا الاسلوب يؤذن بتضعيف السؤال وتريد
عن بن التلمساني انه سئل في هذه الاسلوب
شئ اللهم ان يقال يحتمل ان المصنف قد اطلع على ما في
السؤال من الخدشة فلهذا ترك ساقه في اسلوب التمرين

سؤال ان قول الرسول لابد له الخ قضية كلامه توهم صدق
الرسالة مع انفا الصدق ويحاج عن ذلك انه اطلق
عليه اسم الرسول نظر الي المال وحسب دعواه وينبغي
انه كيان الخلاف في دلالة المجتزعة على التصديق هل
هي عقلية او عادية او وصعية والذي جري عليه
في المقام انها وصعية فلم ولا يثبت صدقه الا
بالمجزة اي حقيقة او بواسطة كان بصدق المدعى
للمسألة من ثبتت له الرسالة بفعله هو رسول
الله فالمجزة هي مجزة المصدق له فقد ثبت صدق
المدعى بالمجزة بواسطة قول المصدق له هو رسول
فرم والمجزة الخ حكم هذه القضية ليس بيبا وهو
روح الايراد فله ان نعمها بالسند فقال قال دلالة
المجزة الخ قوله فان دلالة المجزة من اضافة ما كان
صغته وهذا السؤال جار على القول بان دلالة
المجزة على الصدق وصعية قوله او انت رسول
فيه جمع بين الطرفين تبعاً للفهرس وكانه اشار
بهما الى الخلاف في مدلول خطاب الرسول بالرسالة
هل هو انشا وخبر فاشار بقوله صدقت
الي القول بانه خبر وبفعله او انت رسول الي
القول بانه انشا قوله فالحال يثبت الكلام الخ
ما حرفة مصدرية والكلام فاعل يثبت

والصدق

والصدق بمعنى الصادق وصفت للكلام ويحتمل
ان تكون ما هو موصولة ويثبت بضم اوله وكسر ثالثة
من اثبت والكلام مفعول والاول اظم وهذا امر
على قوله فان دلالة المجزة تتنزل بقوله قول الله الخ
لكن لا يسلم هذا التفسير اذ غاية المنع عليه ان
التنزيل يكون في الدلالة فلا يتفرع عليه ما ذكر
فاذا تبين هذا قلبي بقول الفهرس انه سؤال
قوي وله اورد المص في اسلوب التفسير كما مر
التنبيه عليه وحجب ما للفهرس وتبر في قوله انه
سؤال قوي فقال قلت قال ابن التمساني الخ قوله
فلو اثبتت الكلام له المناصب البحث فلوانت
كونه منكهما من السمع لان الكلام في المعنوية
قوله لدار وجهه هو انه قد ظهر من البحث ان السمع
متوقف على كونه منكهما فلوا ثبتت كونه منكهما
من السمع لما توقف كل واحد منهما على الآخر من
جهة واحدة وهي الثبوت وذلك هو الدور الممتنع
قوله التمسنا المناصب طلبه قوله فيعلم الخ انظر
الموقع للفا المناصب اسقاطه لانه خبران من
جهة المعاني في قوله وجوابه ان من ادعى الخ كما ان
المناصب اثبتا التعبير بصيغة الماضي قوله
ويكفي الخ هو جار عيان ان دلالة المجزة على التصديق
عقلية وانت خبران سؤال جار علم انها وصعية

فادن في هذه الشئ قول وقولهم الخ ينبغي ان يعلم
ما اية المعترض من السؤال هو مبني علي قول الائمة
ان الحجرة تنزل منزلة التصديق بالقول فامراد
المص ان يبين هنا قول الائمة ذلك حتي يظهر فساد
ما رام المعترض من اللزوم بين الحجرة والتصديق
فالعلم بكونه متكلما حتي كانها متخرطة في سلك الكلام
وليس الكلام ال مركب ذلك حتي ياتي ما قال في الاستدلال
من انه لا يكون مصداق لرسله مدة عدم ثبوت
الكلام الصادق لله وهذه الكلام ايضا جارحان دلالة
المجترع علي التصديق عقلية وانت تعلم بعدم
مطابقته للسؤال لانه جارحانها وصنعيتها كما مر
قوله المواضعة الخ المواضعة في الاصطلاح الموافقة
قوله عا قول اي نفسي يدل عليه السياق للاختف
والاشارة راجعة للتصديق واستدراك هذا
الكلام تصعيفا للسؤال قول والكلام المستدل
الخ هذه اجواب عن ايراد ياتي في المقام وهو ان ما
يقال ما اقتضاه الكلام من ان القول يدل علي
الارادة غير مسلم اذ هو وصف طردي كما يوجد
بمعها يوجد بدونها وكثيرا ما يجد الانسان يقول
قولا وهو غير مراد عنه فحاول الجواب عن هذا اليراد
بقوله والكلام المستدل عا ثبوته لله تعالى

بالسمع

بالسمع في دعوى الاشعية هو القول النفسي
والنزاع منه في العبارة الحادثة المتواضع عليها الخ
ولا فعد انه جابه لتمرير مضمون قوله ولكن تنزل
منزلة المواضعة الخ وايضا حجة ان السياق يقتضي ان
المراد به في القول النفسي لا العقلي قول والافعال
الخ هو جارحان علي ان الدلالة عادية وهو لا يناسب
المقام اذ هو جارحان علي ان الدلالة وضعية فقد جري
في طرق الجواب علي اطراف الخلاف في الحجرة من انها
هل هي وضعية او عقلية او عادية قول وقد احتج
المستدل الخ جلب المصم ما للاستدلال من الدليلين
العقليين علي كونه تعالى متكلما هنا ولم يحلب
في مقام الدليل العقلي لان احدهما يريد به
دليل العقلي السابق والاخر لا يريد به فتصدد
التكلم عليهما هنا ليس دهما معا فنزهر ما يريد هما
به قوله وكذا يتم الملك المناسب ولا يكمل ويجعل ان
يتم الملك بضم الميم وستكون اللام وان يقرأ بفتح الميم
وكسر اللام كما الاول وهو نظر القول بعد
والطريقة الاولى تولد الي ثني النفايص
لجواز نزول الخ ههنا في النسخة باللام وما يوجد
في بعضها بالباء فواصلاح وتفسر اللام بالباء
لانه معطوف عا قوله بانه سبحانه مالك وهذه طريقة

ثانية في الاستدلال قول بين امر مطاع ومنه
 منيع الخ بين مطاع ومنيع تفنن في التعبير
 ومعني منيع مهتم قول وقال كل صفة الخ هذا من
 ثمة الطريقة الثانية لانه طريقة ثالثة خلافا
 لما فهمه بن التلمساني وجابه المص في اسلوب التبري
 بطريق الحكاية وان كان يفهم انه يفهم من مقول
 الاستناد نظر الي ان الخ اعترضه الخ تب بعد وار د
 على ذلك وقوله وكل صفة ومن جعلتها به كون
 الخلافة من زود بعبارة امر مطاع الخ قول لا بد وان
 تستند الخ والمستند اليه هو امره ومنه قول
 والاداسخالخ اي وان لم تثبت الصفة الواجبة
 الحق تستند اليها الجائزة استخال ما علم جواز
 وهو زود الخلافة بين امر مطاع ومنه منيع
 اذ لا يصح الامر والنهي الخ مع وجود الخ والنهي
 قول على ما ينبغي المناسب من جهة المعنى ان
 يكون هذا من كلام المص قول فيجب اثباته هو
 نتيجة دليل الاستدلال قول والطريقة
 الاولى الخ يعني الاستدلال بان الله تعالى مالك الخ
 قول قول الي نفي النفا يصح ان حاصلها ان
 البكم نقصان في حق المالك فيجب له الكلام الذي
 هو كمال في حقه تعالى قول وقد عرفت الخ ا ب

نظر

نظر الي مقتضى الدليل السابق وهو قوله والتخفيف
 الخ اعتماد الخ لاكل دليل عقلي على نفي النفا يصح قول
 والاعراض على الثانية ان يقال الخ هذا لا اعترض
 وار د على الطريقة الثانية نظرا الي ما فهم به ولذلك
 ساقه المص في اسلوب التبري كما تقدم قول
 امر بعضنا الي بعض يجوز ترد جميع الاقليم بين
 امر مطاع ومنه منيع نظر الي الملك ثم انه استشعر
 ايراد اوشانه الضعف اخذ في الكلام عليه وساقه
 في اسلوب التضعيف قول فان كان الغير مأموره
 اي مباشر او بواسطة او وسيط لياتي قوله
 والا لزم التسلسل قول فيمكن في صحة ما سبق
 اي من الاستناد الي صحة امر بعضنا الي بعض
 واحتمل استناد الخ هذا وجه ثالث بما استدل
 به الاستناد في المقام وحاصل الاستدلال
 بان الله تعالى عالم وكل عالم يجب في نفسه الخ
 فحذف الصغرى ايجازا وامرها ظاهر والكبرى
 هي المذكورة وعليها اعترض بن التلمساني
 ونصها وهذا فيه نظرات اثبات قضية الخ
 فقد جعل ابن التلمساني اسم ان اثبات قضية
 الخ وخبرها قد لا يساعد الخصم على تسليمه
 اي اثبات قضية وهو محتمل في كلام المصنف

المقادير قوله واعترضه الخ
 قول بانه المناسب
 اسقاط الصغرى كما في
 عبارة بن التلمساني

ان يعود الصبر اعني في قوله بانه على الاحتجاج وتكون
حبيبه جملة قد لا يساعد في حمل الصفة لقوله اثبات
قضية الخ وان يكون للثبات تفسير الجملة بعد من المبتدأ
والخبر وكل من الوجهين فيه تكلف قوله اثبات قضية
وهي قوله وكل عالم يجد الخ وبيان هذه القضية
الكلية انها تتحقق وتثبت بقضايا جزئية وجدانية
وفي ايجاد كل شخص في نفسه ذلك قوله وجدانية
الوجدانية في امور الثابت كالفرح والغضب قوله
على تسليمه في الخ ثبات بان ينبغي وجدانه في نفسه
قوله واخذ القضية بالظاهرة عطف على قوله
اثبات فيكون اعتراضا ثانيا جازيا على تسليم ما قبله
وارضا العنان كانه يقول ولو سلم الخصم وساعد
فاخذ القضية بالخيال ويحمل ان يكون سند القول قد
لا يساعد الخصم الخ قوله معني الكلام القديم اي
المقتضي لتنتج المعني المقامي وهو كونه متكاملا
قوله ولا يستغني الي اخرها اقتضاه المبحر هو
ان كونه سميا بصيرا صفتان مستقلتان وذهب ابو
القاسم الكعبي وابو الحسين البصري عن المعتزلة
الي انهما يرجعان الي العلم فاخذوا في دفعه فقال
ولا يستغني الخ ولغيرهما ذهب اخر ذكرها في الشرح
قوله لا يجد الخ تتبع المص في هذا السند الامام الغفر

واعترضه

واعترضه شرحه الدب بن التماساني علي ما يفيد في
الشرح وانظر كيف في المص اعترض بن التماساني
ولم يردده ومع ذلك جرى على السند وان كان معترضنا
عليه فالمعتد في المقام سند اهو ما سبق له في الشرح
قريباً من قوله واذا ثبت ان الانصاف بها نيب
الصفتين الخ قوله قبل اي قيل عينه عنا قوله فذهب
المجاي منسوب الي جبا بفتح الجيم وفتح الباء
المستددة وبالف حمد ودة وهو كومة بحور ستان
كما في التاموس وهو من روسا المعتزلة كابنه هاشم
ولهذا اقال ومن تبعهما قوله وطلب الله لا اختصاص
له الخ اي لا تعلف له بغير من سلبت عنه تلك
الصفة فاطلف الاختصاص على التعلق وفسر الصفة
الوجودية التي لها تعلف بصفة سلبية لا تعلف
لها اصلا بغير من اتصف والصبر المرفوع بسلبت
عاب على الله فوهة وهكذا في نسخ شرح بن التماساني
ويوجد في كثير من النسخ بغير من سلب عنه
دون تا ونسخة الناسب قوله وهذا باطلا اي باوجه
اربع نعم توجه الي بيانها فقال فان الحياة الخ قوله
فان الحياة وجه اول وهو راجع لقوله في التخرين
هو الوجه المتعلق اي انما قال لكن تغييره في
المقام بالسمع والبصر اللذين هما من صفات المعاني

فيه شيء لان الكلام مع المعتزلة النافين للمعاني
في جانبهم تقابلوا وأشار لوجه ثان بقوله وسلب
الحدقة الخ وهو راجع لقوله في التبريق الذي كافت فيه
ولنا لها بقوله وكان الانسان الخ ولما سبها بقوله ولانه
لو صح ذلك الخ قوله ولم يقولوا به اي الخصوم لان اثر
الحدقة الخ هلكه في كثير من النسخ فهو مصدر
ثاثر ثاثر كمتفعل تفعل فالصدر عماه اعني
اسم مفعول فيكون معني الكلام ان الروية هي
كون الحدقة ماثرة بارتنسام صورة المبصر فيها
فارتنسام الصورة هو الفاعل من جهة المعنى والمنطبع
اي المرئى في الحدقة قوله وهو الشيء الخ هذا
تفسير للمثال وفي نسخ شرح ابن التمام
النسخ بدل الشيء وهو اسب وامس والشيء المثال
قوله الخالي عن المادة صفة للشيء اي المثال
المنطبع والمرئى في الحدقة هو الشيء الخالي عن
المادة ضرورة ان مادة المرئى كالانسان والخ لا يمكن
ارتنسامهما في العين وانما يرتسم فيها مثالهما
خال عن المادة وهو مطابق للخارج غير ذلك
الشيء المراد بالشيء الخارج الذي يرتسم
مثاله في الحدقة في الروية الجليدية فالروية
في محل الروية من العين والجليدية متسوية الي

جليدا

جليد الثلج ووصفها الرطوبة الخ هي الحدقة
المبصرة لما بينهما من الشبه في الارتفاع والى الحسن
المشترك الخ المراد بالحسن المشترك هنا الحسن المشترك
بين العينين فقط بخلاف الاثر ولهذا اوصف بقوله
الذي هو مركب من عضلتين وهما متقاربان
ونقل العلامة قدوة المحققين بن مسعود سيدي
الحسن البوسني في حاشيته عن صاحب شرح المقاصد
قال قال في شرح المقاصد قد تقرر في علم التنوير
انه ينبت من الدماغ ارجل سبعة من العصب
فالروح الاول مبداه من غور البطين المقدم من
الدماغ عند جوار الزايد ثقب الشبيهة بثلثي
التدبير وهو صغير وجوف بنيا من الثابت بمبدأ
الي حدقة البصري والثابت يسارا الي الحدقة اليسرى
التي ان قال قال واختلغوا في كيفية الابصار
فجعل انه باطباع من الخ الذي في جزء من الرطوبة
الجليدية فانها مثل مرآة فاذا قابلها متلون مضي
انطبع مثل صورته فيها كما يطبع صورة الانسان في
المرآة لا بان يفصل من المتلون شيء ويمتد الي
العقب بل ان يحدث مثل صورته في المرآة وفي
عين الناظر ثم ذكر انه اعترض عماه ابو جهم
احدهما انه المرئى حينئذ يلزم ان يكون صورة الشيء

ونسجه لا نفسه ونحن قاطعون باننا نرى نفس هذا
 المتلون تأنيها ان شئ الشيء مساو له في المقدار
 والام يكن صورة له ومثالا وحسينه يلزم ان لا يرب
 ما هو اعظم من الجليدية لان امتناع انطباع العظم
 في الصغير معلوم بالضرورة قال واجاب عنهما بانه اذا
 كان روية الشيء بانطباع شئ كان المرعي هو الذي
 انطبع شئ لا نفس الشئ وبان شئ الشيء لا يلزم
 ان يساويه في المقدار كما يشاهد من صورة الوجه
 في المرآة الصغيرة اذ المراد به ما يناسب الشيء في
 الشكل واللون دون المقدار انتهى قوله فان الصوت
 اي البسيط واسرار التركيب بقوله وما يتركب
 الخ وهو نوعان ما يتركب من الحروف كصوت الانسان
 وما يتركب من غير الحروف ككتاب الكلاب مثلا
 بل يتركب من الاصوات قوله الواكد وصف لهوى
 والمجاور كذلك قوله في اقصي الصماخ اي داخله
 قوله الممدودة عليه اي عا اقصي الصماخ قوله
 واغاد به كبقية الا فترأى عا اقصي الصماخ قوله
 كالمجد عا القبل اغاد به كبقية الخ منه اذ
 قوله حصل فيه جواب اذا والصغير عا عا الصماخ
 وفي نسخ بن النعمانية حصل فيها اي العصبية
 وكل صحيح قوله به اي الطبيب قوله عا راي والراون

هم الفلاسفة قوله او نوديه عطف على تشعرو
 الصغير البارز عا عا الطبيب والمستنوعا القوة
 لا يغيب كونها مدركة قوله عا راي وهو راي الفلاسفة
 وحاصل الخ اضطراب في المخام هو ان القوة المشعرة بالطبيب
 هل هي مدركة له او هي مودية له الي الحسن المشترك
 والنفس مدركة له قوله بواسطه اي بواسطه الحسن
 المشترك قوله كلوح تراه تشبيهه اغاد به كبقية
 اذ رآك النفس هذا الطبيب بواسطه الحسن المشترك
 والصغير في تراه عا عا النفس قوله يقومان به
 اي نظر الي انهما من باب الصفة وهي لا بد لها
 من محل تقوم به ولا يستند عيانا خصوصا قوله
 واختصاص بعض الخ هذا جواب عن ايراد ياتي على
 مذهب اهل السنة وهو ما وجه اختصاصهما
 ببعض المجال دون بعض وما وجه تخلف السماع عند
 بعض دون بعض وكذلك فيه او عنده فاشتر
 بالاول للمحل الخ اذ رآك وهو العين والاذن وذلك
 باجرا عاده الله فيه ويجوز ان يخلف الادراك في
 غيره ذلك من المجال كالرجل واليد والثاني راجع
 الى الشرايط العادية فيها كالمقابلة ونقي البعد
 والغرب المخرطين وكذلك نقي كثرة الحجاب ولو
 خرق العادة لنا لراينا وسمعنا لا موجود

فنقول المجلل للادراك نفسي الخ وذلك لان القبول
 لو لم يكن نفسيا احتاج الي قبول اخر فيؤدي
 الي محال ويلزم الدور والتسلسل قوله وقد
 اعترضه الخ مام المراد بالامام اذا اطلق الفخر
 الرازي وما توجه اليه من الخ اعترضه فذاورده
 الخ مام الخ مذهب الفلاسفة فالشأن تقدمه
 عند جلب كلامهم انظر ما وجه تأخير قوله وهذا
 الخ لزوم صحيح الخ هذا من قبل النهوي فالانطباق
 ان لوجهه على طريق العزلة حتى يندفع ما يتوهم
 من انه للامام ونصف النجاشي ما ذكره
 الخ لم يعلم من يقول ان المدر ك لنا هو المثال
 المطابق فعلى هذا ينبغي ان يكون مثالا المصغر
 صغيرا ومثالا الكبير كينزا واما من يقول
 ان ادراك ذلك المثال سبب الادراك مطابق
 في الخارج فغير لازم والامام ساقفه بمختلف توجه
 اليه ابن النجاشي وحرره قوله لا بالنسبة
 عطف على من يقول في الاطوال المتماثل الطوال
 او الاطوال لكن لم يسمها فقيم وشأنها انهما
 قيا من فية وقوله والعروض جمع عرض وهما
 نوعان من انواع الابعاد الابعاد جمع بعد
 وهو قياسي لكن له الابعاد ويعود وبعد ان

والابعاد

والابعاد ثلاثة الطول والعرض والعمق والذات
 يصلحان بالمقام الاولين فالمناسب ان لو قال
 الخ استحال ان ينشأ من هذين البعدين اللزم ان يقال
 جري على ان اقل الجمع اثنتان قوله بكيفية العظم
 الخ اي انطباقها على ما هي عليه من العظم قوله فهو
 من معنى الخ من انه لا يلزم على ان المراد هو
 المثال قوله وان اراد مطلق الانطباق اي وان اراد
 باستحالة ان ينشأ من هذه الابعاد في نقطة الناظر
 مطلق الانطباق ووجهه بقوله لان الناظر الخ الا
 ان هذه التوجيه يقتضي ان لا يبقى محل لظرف
 التفصيل بعد الذين هما قوله فيقال انما ينبغي
 لو كانت كرة الخ لانه قابل لان الناظر نقطة والنقطة
 لا امتداد لها لا بحسب الطول ولا العرض قوله فيقال
 الخ جواب قوله وان اراد مطلق الخ قوله لو كانت
 اي نقطة الناظر قوله كرة حقيقة اي انطباق
 فيها قوله بحيث لا يقابل البسيط اي ما ليس فيه
 ليس انقطاع وامتداد قوله منها اي من
 الخ بعد قوله والزم الخ مام ايضا اي كما الزم على
 الرويا قوله وفيه نظر هذه النظر من قبل ابن
 النجاشي قال بان ما تقدم يقال له اي للامام
 انما علمنا جهة الصوت لتغلغلها في الصوت وامتلأ بها

له فكون الصوت في جهة من الخارج سبب
 العلم بجهته لان ورود الهواء في السماء من تلك
 الجهة كما ياتي صوت الرعد من فوقنا وصرير الماء
 من تحتنا قوله في السمع اي كما لزم في الرواية على
 ما تقدم قوله على القول بالا نطباع المفاد بقوله
 قبل قالوا اما السمع فان الصوت الخ قوله وان
 لا نسمع الحروف الخ قال في المعالم ولا نسمع كلام
 الانسان من الجدار ولو كان لا نسمع الكلام
 لا بعد وصوله اليه وجب ان لا نسمع الحروف
 من الجدار لان ذلك المتوجع لما وصل الى الجدار
 لم يبق على شكل الاول قال المصنف فيه بحث وهذا
 ايضا من قبل بن التماسين قال والاعتراض عليه
 ان يقال ما الزمت في السماع والجدار ان عنيبت
 اننا نسمع الصوت مع انسداد ساير الجهات والمنافذ
 فيمنع حصول السماع والحالة هذه وان كان
 الخ من مع انفتاح جهة او كوة فلا مانع والوصول
 من تلك الجهة كما يشرف شعاع المضي علينا منها
 ياديب مفاد قوله هذا اي ما جرى عليه البحث
 من قول الغلاسة والاعتراضات المتعلقة به
 قوله على قول الغلاسة متعلق بالسمع والبصر
 قوله اي ردهما الى العلم اي ردهما الى السمع والبصر

بدليل

بدليل قوله بعد الى العلم فيكون اسلوب المتن اقعد
 اذ هو جار على المعنوية وهو مناسب نظر الى ان الكلام
 مع المعتزلة النافين للمعاني ثم كما للشهيد الخ جاب ذلك
 بتظهير اطلاق اللفظ والشميد هو المحبط بجميع المعلومات
 الذي لا يمكن ان يغيب من علمه ولا يحتاج فيه الى
 اعلام معلوم لان كما الحاضر مع كل معلوم والخبر هو
 العلم بدقايق امور الغيب لا يتوصل اليها في حقا غيره
 الا بالاختيار والاحتمال والوجه الخاص هو ان الشهيد
 العالم بالا مور التي تحضر وتشهد وتقر الحضور
 الحاطة بما يحضر لدى الحاضر حتى لا يضرب عنه شيء
 والخبر العالم بخفايا الامور التي يحتاج في العلم بها
 عادة الى خبرة قوله وقد اخرج الخ ما للخبر هنا من
 ان السمع منه والبصر مغايران للعلم مع ما ياتى
 من القول في الاستشراق ليس كل واحد منهما مخالفا
 لمذهب اهل السنة السابق المفاد بقوله ومذهب
 اهل السنة ان السمع والبصر الخ بل كل منهما
 تحقيق له قوله اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه الخ ظاهر
 العبارة بوجه اتحاد متعلق السمع والبصر في الشاهد
 وليس كذلك قوله وذلك اي التفرقة قوله ان
 الابصار والسمع مغايران بل منهما للعلم جري
 على المعايير بين المصادر وذلك يستلزم الغايرة بين

الاوصاف الذي هو المقصود في المقام قوله في اصل
 العقيدة الاضافة للبيان او من اضافة ما كان صفة
 قوله ان تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية الضمير
 في بينهما عايد على البصر والعلم او العلم والسمع
 اي با يكون العلم جنسا والسمع والبصر نوعان لم يعنى
 بالنوعية الاعتبارية لا الحقيقية حتى يكون مخالفا
 لجنسه في الحقيقة وذلك كما يقال كلامه تعالى يتنوع
 الابرار ومنهم وغيرهم وشانه الوحدة فتتبعه لها
 امرا اعتباري ونظر الى المتعلق وهذا مذهب ابي
 الغنم الكعبي وابي الحسن البصري من المعتزلة
 قوله ولا انهما اي السمع والبصر نوعان اي فيكون لكل
 حقيقة مغايرة لحقيقة العلم كما ذهب اليه النضر
 فيحسب هذا يظهر لك العطف في المقام من عطف
 المغايرة كما جري عليه بعض المحققين ومحل النزاع
 الطرفان واليه اشار بقوله وهو محل النزاع اي
 المذكور من الطرفين قوله ولا مانع من رجوع الى كان
 سند للاعتراض من المقام قالوا وتعليق قوله
 الي كثرة المتعلقان وقلتها اي نظرا الى العلم
 فانه تكثر متعلقاته في حال حضور المعلوم نظرا
 الي انه لا يتعلّق بالهيبة الاجتماعية قوله فان
 البصر هو كسند لما يليه قوله ولذلك يقال الى ترجيح

لما يليه قوله فعنده الروية كسند لما يليه قوله فخلق امنا
 هو مبني على القول بان المراد لا ينبغي زمانين قوله
 والمخرج الى اي قوله في تخفيف شأن الصفتين قوله
 احدهما انهما اذ كانا الى هذا مذهب القاضي ابي بكر
 الباقلاني وهو من محقق طريقة الاشعرية بحسبهما
 اي تحقيقهما قوله والثاني الى هذا القول هو المشهور
 عنده وهو مذهب الاسفراييني ومختار ابن الحاجب
 قوله من جنس العلم لا ينافي قوله بعد من ايدان علي
 علمه تعالى اذ المراد بزيادة انهما ليسا عين العلم
 وكون الشيء ليس عين كشيء لا ينافي كون
 احدهما جنسا للآخر وما يقال من ان كون العلم
 جنسا يودي الى اجتماع الامثال في محل واحد
 وهو محل محال وجهه هو انه يمكن انعدام احد
 المتلین ويلزم عليه اجتماع القندين لان القابل
 للشيء لا يتخلو عنه او عن ضده لا بدفع فان العدم
 في اوصافه تعالى محال اذ هي واجبة له تعالى
 وما هو واجب لا يغيب العدم عنه بل بالموجود
 المعلوم الى الذي في عبارة بن التماسين الموجود
 المعين وجه اوضح والتعبير بالمعلوم ليس يبين
 وكما اقله والمطلق والمقيد عبارة بن التماسين
 فيه والمطلق والمعين واخر بن المعين اي المعلوم

عن الغفابة الكلية وهي المراد بالطلق فانها لا تدرك
 الله بالعلم ولا تدرك بالسمع والبصر لانها لا يتعلقات
 الله بالمشخصات خارجا بل هو واجتاج على ذلك الخ عبارة
 تقتضي ان الشئ تابع الامام فيما احتج به والنشأ
 المعكس وكان المص لم يباي بذلك لظهوره قول
 علي ذلك انظر هذه الاشارة راجعة الى القول
 الله ول فيكون احتجا على الزيادة وعلى هذا
 فقوله وما ذكرناه من الله شكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنج الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الى كثرة المتعلقات قول بما احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير على هذه المقالة
 الخ قول وما ذكرناه من الاشكال يريد قوله قبل
 واعترض شرف الدين بن التلمساني هذه الجهة الخ قول
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 واداد المص هنا راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 لانها مذهب مستقل قول وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى شنيعة واني بها المص قصد المستنيع
 عليهم قول وهو اي ما صار اليه البعض الخ مشقة
 به اجزاء مضمينة اي اتصال اجزاء مضمينة بالمربي
 قول من شئ مخصوصة هي الوحدة في المقالة
 او ما في حكمها متباين انهم يشترطون ان يكون المربي

او في حكم المقابل كروية الانبياء أنفسهم في المرات
 والمافاة وان لم يقابل أنفسهم لكنهم قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا تفكاه من الله شقة اليه لعدم تشبهها
 بالمرأة والمالم عدم التضرير قول وهذا اثبت الخ قوله
 اشارة التريب مع ان المشارة اليه بعيدة لا لم يكن
 بالفصل المختص للبعد لا من ذكره تبعاً وقدم
 المجرور للاشارة الي ضعف هذه القول وذلك انه
 اذا لم يستفد قائل ثبوت الله لذلك الدليل والنشأ
 انه لم يصف ينطرق اليه الضعف قول عند من اثبت
 اي كالفاضي والممام قول والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغيرية قول لما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما تقتضيه
 عبارة من ان العقل لا ينهض في نفي النفايص عنه
 تعالى بل هو مجبور لها وليس كذلك ففي العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في ثبوت
 السمع والبصر والكلام الخ اعتماد على السمع قول وقد
 ورد الواو الى قول وجزم بعضهم هذه الطريقة
 الجمهور في التعبير بالضعف شئ لا يروه انها طريقة
 غير الجمهور قول لما راجعتم ان يكون لما يكسر الميم تكون
 تعليل الحكم المذكور ويحتمل ان تكون بفتح اللام
 ونسب الميم فتكون اسم شرط وهذا هو المسمى
 لقوله بعد في التشرح ولما اعتقد بعض العامة الخ وراي

في المقام اعتقادية ^{ولا ملزوما} اي عقلا ^{يعني}
 اي المعضة ^{ويدخل في ادراك} يعني متعلقة
 علي القول به وقوله في العلم اي في متعلقة فالمعنى
 ان متعلق له ادراك علي القول به يدخل في متعلق
 العلم ففي عبارة المصنف في ^و وبالجملة ان جاء هذا
 الحاصل للنظر يح بان اطراف الخلاق محصورة فيها
 ذكر وان كان يعرفها قبل ^{ولا} انزها الوقت
 انظر ما في هذا مع قوله فنل والتخفيف فيه الوقت
 اللهم ^{ان} يعني قوله كما قد منا اي حكما وقصدا
 فيهما ويكوت هذا من تلك ^{ان} ثبات هذا التخصيل
 قوله ^{ان} اي بين محلي ليسا عينة كما تقدم التنبيه
 عليه ^{ان} للتفرقة الصورية هو كند للطرف الثاني
 اعني قوله ^{ان} اي بين واما الطرف الاول اعني كما بين
 فهو صوري فلا يحتاج الي كند ^{ان} من سلك
 الي هذا الطريق للفاضي وامام الحرمين ^{ان} وقدمناه
 الخ هو خدش الخ وصح ^{ان} قوله بعنوان الادراك
 ادراك المستحومات الخ هو علي ما هو عليه في الشاهد
 وان كان متعلقه في جانبه تعالى موجود ^{ان} قالوا
 ان ^{ان} ادراكات الخ خزان دليل وانما يكون بتبوت
 الفاضي والامام الحرمين والتعبير بالجمع كما هنا ما
 كان من اثبت له ادراك لم يثبت له مستعد بل اثبت

صفان

صفان متعددة وذلك ادراك المستحومات والمستحومات
 والمذوقات لكن على التخصيل السابغ فنل هذا من قوله
 هو علي ما هو عليه الخ ففي تعبيره في المتن وصدر الشرح
 بالادراك الذي اللهم ^{ان} يقال اعني الجنس فافروعا
 ان قوله بعد وانما لم بعد هاتما بزيادة كونه
 مدركا يبعد ان ^{ان} مجدا على ذلك ووقع مثل هذه التعبير
 في شرح الصغرى فادراك الذوق ^{ان} اي علي ادراك
 الجنس كما ان ادراك البصر ^{ان} اي ادراك السمع
 ولا بعد ان صفة واحدة وفي شرح الوسيط النفس
 بانها ثلاث صفات وفي شرح المفدمة ما هو كاند
 في انها اربع بزيادة ادراك اللذائذ واللام فوصاف
 المقام عشرة بزيادة ادراك المستحومات وادراك
 المستحومات وادراك المذوقات على السبع المتقدمة
 او احدي عشر بزيادة ادراك اللذائذ واللام علي
 ذلك فالمتناصب علي هذا ان يقول بعد وانما
 لم بعد هاتما عشرة او احدي عشر بزيادة كونه
 مدركا للذائذ واللام علي قوله الفاضي ومن
 ينعه في ان ذلك با ^{ان} ادراك ^{ان} اي علي العلم والتافي
 لها اعتقد الملازمة العقلية او امها بها يثبت
^{ان} نفسا وبينها والمنبث برمي التزوم عا دبا ان
 برمي ^{ان} نفسا شرطا عا دبا وبرمي دليل العقل في

السمع والبصر نأما والمنوقف يربى أيضا الاتصال بشرط
عاديا وأن الدليل التام هو دليل السمع وليس يرد في
المدراك ولا يلزم من نفي الدليل نفي المدلول فيها
الوقوف قوله وكل جى الخ غير مسلم وقدم ما فيه وهو
محل النزاع قوله فوجب نتيجة ما يليه قوله اللذان أي
ونفي تكليفه نقالي لها لا أدراكه إلا يعلم من خلفه
وهو كما يتوهم قوله ولهذا اجمعوا أسنده هؤلاء منذراك
الذي قيل ولذا رتب عليه قوله لفظ الشئ الخ وما
يشتمل منها قوله لما يؤذن الخ راجع لنفي الاتصال
بالاجسام قوله وتجدد الكيفيات راجع لنفي اللذان
عن ذات العلوية وذلك بحسب الجنس الصادق
بأن لم تكن ثم تجددت أو كان بعضه فزاد منها ثم
تجدد غيرهما وظاهر العبارة يوم جواز الكيفية للتجدد
وذلك مما منع في حقه تعالى اللهم إلا أن يقال إذا لم يجد
كلمة وهو اتصال الكيفيات قوله ورا الشئ
أي غيره قوله المدراكات أي التي هي الصفات قوله
أسباب المناسبات شرط بدليل قوله غالباً لا
قد لا يخلقه الله لما منع وإن وجد السبب لم ينتج
هذه المادة فيها لغتان كسر عين ما ضمه وضمة
عين مضارعة كنصر ينصرف وينتهي أي المدثورات
الثلاث من الشئ والذوق واللمس قوله أو إيهام الخ

مقطوع

مقطوعاً على الملازمة وهو مصدر اضيف الي المفعول
فيكون الكلام عليه معنى أو اعتقد بعض العلماء
إيهام الوصف بالادراك ذلك أي الملازمة بمعنى
أن الوصف بالادراك يوهي أي يوقع في الوهم أي
الذهن الملازمة قوله أيضاً أي كما يقع الثلاثة السمع
والذوق واللمس وفقاً للغير يمنع إثبات هذه الادراكات
له جل وعلا قوله أم أي ليس بثابت لأن هذا الوقف
في الثبوت وعدمه لا في الزيادة كما يدل عليه قوله
بعده فوجب الوقف على إثباته ونفيه قوله ثم
نقول بتعيين أن تكون هذه الأوصاف الخ قد ملئت
أن العقائد الدينية التي هي موضوع هذه التاليف
تنوع ثلاثة أنواع إلى لهيات وقدما لها المقاصد
ونبويات وأمور المعاد وأب إلى لهيات تنوع
إلى واجبات ومستحيلات وجازات وآخر الجازات
لتوكيدها والشأن أن يتقدم البسيط على المركب
وقدم الواجبات لشرفها وبحسب المرتبتين نظر
المرتبة الثالثة التي هي مرتبة المستحيلات
وإنها المتوسطة وقد ملئت أيضاً أن الواجبات على
تفصيل أربعة نفسية وحسية ومعنوية و
معاني وتقدم وجه تقدم كل من النفسية والسلبية
والمعنوية وإياه وجه تقدير المعنوية لأنها محل اتفاق

فلما انهي الكلام عليها انتبه بالمعاني فقال فصل
ثم نقول الخ ونذكر في الغام للترتيب الذكري والظاهر
ان النوت في نقول للمشاركة اي معشور المتكلمين
واما كونها للعظمة فيعبد وكان فيها سلف من
المباحث نقول يجب وعبر عنها بالتحسين وعدل
عن التعبير بالوجوب وان كان من سبيل كشف
الغطاء عن الربط والضرورة فالأقدم ما جري عليه
من التعبير فيها سلف بالوجوب وفي المقام
بالتحسين قول معان جمع معني والمعني في اصطلاح
الغور الصفة الوجودية القائمة بالحل الموجبة
له حكما فلهذا وصفا بقوله تقوم بذاته قوله
بقدر الباسمعية قوله السبع المناسبات كالسبع
اللسان السبعة لان العدد مذكور قول وانما لم
يعد هذا القضية كلامه ان من اثبتها على انها صفة
واحدة والفرق ان مثبتها بنيتها على انها ثلاث صفات
او اربع كما مر وقد سلف ما في ذلك وهو جواب عن
سؤال لما راى الخ الظاهر ان كلامه من الطرفية على
مستقلة اعني قوله لما راى الخ قوله ولما تعلل الخ وح
يقال قضية كلامه انه لم يتقدم تراخي الخ فيه
وليس كذلك اذ تقدم تراخي ايضا في السمع والنصر
اللهم ان يقال قوله لما راى من النزاع اي النزاع

المتقدم

المتقدم في مقام الدلالة قوله الثامنة جري على
الافراد وان كانت صفات ثلاثا وقيل اربع لانه اعتبر
الجنس قوله واما كونه الخ هو الثفات الي الخارج لانه
اذ التفت بوجود في القدم والبنافق لا بانها مع
صفات المعاني غير ما جري عليه المص من انهما سلبتان
فيلزمهما كونه قد بما بقيا لولا لجل ملازم فترا
معاني اخرها جري عليها ان المعنوية تكثر المعاني
وفي المتن جري على ان المعاني تكثر المعنوية ولا امر
قريب لان كلا منهما يصح ان يكون لازما وملزوما
وقوله صفات مفعول ثان لنفسه قوله كونه قادرا
الخ الاقعد في المقام ان لو جري على التفرع واسقط
الكافي في الموصفين قوله صفات المعاني مع اضافته
عام الي خاص والاضافة للبيان قوله ثابتة اخرج
به الوجودية والعدمية لانه اخذ ثابتة في مقابلتها
فقوله بعد ذلك تنصيف بوجود ولا بعدم ليس
للاختلاف بل للتخفيف معني قوله ثابتة فهو وصف
كاشف قوله معللة حال من صفات وبه اخرجت
النفسية بصفحة الواسطة المناصب ان تفسر
الصحة بالنسبة لانه لا يتعلقت عرضة بمعناها حقيقة
وفي بقية النسخ بصفحة اثبات الواسطة فيكون
بصفحة مفتح المناصب اسقاطه وعليه كل حال المناصب

ان لو قال علي القول بنبوت الواسطة او ابتك الواسطة
فليس ثمرة الدان الى الاشتراك بتم للغايب
الذي هو مقابل النفاذ فضميمة كلامه توهم ان
نا في الحوال يقول بنفي السلبية والنفسية والام
ليس كذلك قول الوجودية وصف للمعاني من
باب الوصف الكاشف لكونه عالما او قادرا اي
مثله فالمناسب الجري على ذلك قول بنفي الحال الى
قدم النفي على الاثبات وان كان المناسب العكس
لشرفه وموافقة الكتاب ليتصل الثبوت
بالنفي الذي هو الحد صفة اثبات موجد
له في نفسه لا بالنظر الى موصوفه فلا يحتاج الي
تقديم موجد بعد قوله صفة اثبات كما جري عليه
البعض قول فالقابلية بنفي الى حوال الى قوله
بعد والقابلية بنبوت الى حوال الى انظر هذا
الى سلوب فانه يقتضي ان المعتمد والقوي هو
القول بنفيها واخاوه في الكتاب على القول بنبوتها
يقتضي انه المعتمد في كلامه شيء قول ليس عنده
من الصفات اي الثبوتية التي يتصف بها المحل
على وجه القيام به لا مطلقا ولا فهم يقولون بصفان
السلوب وصفات الاله قال ايضا قول بفسحوت
الصفات اي الثبوتية القابعة بالمحل ويرد الى هذا

ما بعد

ما بعد من الحصر قول ان المحقق بكسر القاف من
تحقق الشيء اي ثبت فهو اسم فاعل اي الوصف المحقق
قول الوجود اي الوصف الوجود كالعلم والقدرة
مثله قول وهو في الحال قول ذات موصوفة اي حقيقة
سوا كانت ذاتا او صفة فالذات كالانسان فالانسان بية
حال نفسي وشاها كانها انها تحقق بذاته و
حقيقته والصفة كالعلم فان تغلقه حال نفسي
وشاها انه يتحقق بصفة العلم قول او معنى
اي ككونه عالما قول وجعلها اي الصفات باعتبار
الجسمة الجارية عليه ما هو اعم من الصفات الجارية
عليها التفسير قبل وهذا بالنظر الى صفة الاله
فهو المقصود اولا وبالذات وان كان يوجد في الحادث
ايضا فهو ثانيا وبالعرض قول لجميع الى فسام بيان
تسميتها باوسمائية الكلام عليها ان شاء الله
قول ولهم اي لمن جعل هذا الجعل في احوال الصفات
السلبية الى في اجر التعريف على الجمع شي وكذا
لفظة كذلك لان متعلقها الافراد والتعريف متعلقه
الحقيقة فالمناسب واجرا التعريف على جنس
الصفة ولما توجه الى التعريف اعني تعريف الى فسام
جري على وضع مناسب وذلك بان قدم السلبية
على غيرها لانها من باب تقديم التحاي على التحاي

بالنفسية لان الموصوف لا يتحاب بدونها فكان لها
مزيد اختصاص وانجح النفسية بالمعنوية كقولها
توحيها جنس اعني الحال مع انها محل اتفاق وانتمها
بالمعاني للملائمة فتمها ثم انتمها بالفعلية لانها من
باب ما هو بسيط واخر الجامعة لا بها كالمركبة
وجرى على اللفظ والنسب المشوشت بما ذكره من
توجيه تقدم كل قول والتحقيق الخ قضيت
ان العبارة السابقة اعني قوله فقالوا انها عبارة
الخ مدخولة وغير صحيحة وانت خبير بان ان باب
ذلك العبارة لا يسعهم القول بها كما ظاهرها
فهم يعنبرونها اذن على حذف مضاف اي تعي
كل ما يتنح فتخرج الي هذه المعبر عنها بالتحقيق
فلنعبر ان قوله والتحقيق اي نظر الي اللفظ
وابضاحه وان كان غير ظاهر من ذلك ملوب قوله
كل ما الخ لفظ لا يناسب التعريف لانه جار
على المفهوم وعلى كل الخ فارد وكذا القول في لفظ
كل فمما بعد من التعاريف قوله وذلك اي تعي
ما يتنح قوله بالحدوث اي الحادثة فالصدد
معني اسم الفاعل قوله كعنه تعاني وحلمه
الخ اقول اذا اعتبرنا ان الترك فعل فالمذكور
يرجع الي صفات الخ فقال فخرى فيها ما جرى في

صفات

صفات الافعال من الخلاق من جعلها حادثة باعتبار
قدرة باعتبار قوله الجنائية المقصود بها في الغنة
ما يقتضي العفوية قوله فانه ما ذكره من حاله وعنه
قوله النفسية الخ فيه ما في التعريف السابق
وكذا ما بعد من التعاريف قوله النفسية نسبة
الي النفس معني الذات نسبت اليها لانها لا تتعقل
بدونها ولا غير معللة بالمر صفة الحال وبالضبط حال
منه فهو محتمل وكل منهما صحيح وبه خرج المعنوية
كما خرج بثبوت الوجودية والسلبية قوله صفة
الذات الخ فخرج بالمضاف اليه الوجودية والسلبية
كما تقدم التنبيه عليه وبقوله من غير معني زايد
الخ المعنوية اي من غير ان تكون هذه الصفة تابعة
لمعني زايد على الذات لانه لا يكون معني زايد على
الذات اصله قوله زايد على الذات لم يات به للاحتراز
بل للتحقيق العرف لان قوله صفة ثبوتية يفهم
كونها زايد على الذات قوله لا يصح توهم
انتفاها الخ ان فسر بوقوعه في الوهم اي الذهن
بان يتصوره كما هو ظاهر العبارة فلا يصح الكلام
ان قضاري الاموان يكون من باب تصور المجتمع
وهو صحيح وان فسر بوقوعه في الوهم اي الذهن
بان الحكم به ويراه مستغنيا فيصح الكلام وان كان

بعيد امن اللفظ لكن يفهم الكلام حينئذ ان غير
الانفسية وذلك المعنوية يصح ان يحكم العقل بصحة
انتفاها مع بقا الذات الموصوفة بها وبشكل في جانب
نقالي ويتفصي عنه بان امتناع صحة انتفا المعنوية
بالنظر الي الله تعالى هو خارج عن الذات وذلك
كونها من اوصاف الالهوية وهي لا يصح انتفاؤها
عن الذات بخلاف النفسية فامتناع صحة انتفاها
لا يخرج بل لا جل الذات وذلك انها اعني النفس
مقومة للذات والمقوم للشيء لا يصح انتفاؤه مع
تحقق مقومه قوله وهي اي التبريقان المذكوران
قوله في الحقيقة اي عند التخفيف قوله وتعللون
النفسية اي في مقام الاله قوله واجب الوجود من
امانة ما كان صفة وازا ليا بد يا خير بعد خبر
قوله وفيه نظري فيما مثلوا به للنفسية قوله
ولا يعترض على المص للبحث في المثال لقول ارباب
العلم ليس من داب الخول البحث في المثال لان
ارباب العلم لم يقولوا ذلك والذي قالوا ليس
من داب الخول لا يعتمد على المثال قوله والتحقق
اي الواو تعليلية وهو سند لقوله وفيه نظر قوله
الصفات يعني كونه واجب الوجود ان كذا وكذا
ايدى بالقوله وقد سبق ذلك ان اعتبرت رجوع الاشياء

الى البحث

الى التحقيق كما هو ظاهر اللفظ فقد سبق ذلك فيها
في بحث الكلام على الاله لانه المحتاج اليها في الفصل
الاول نظر الى الامر اي والله بديه وبالنظر الى واجب الوجود
في صدر شرح قوله ومن هنا تعلم ايضا وجوب تشره
تعالى ان يكون جرما الخ وان اعتبرت رجوعها الي
الرجوع فقد سبق صراحة بالنظر الى الامر اي والله بديه
في البحث المذكور قبل وكذا في واجب الوجود ان
اعتبر قوله سابقا وانه لا يقبل العدم السابق من
باب عطف التفسير لقوله يعني انك اذا علمت
وجوب وجوده جل وعلا والاله ولا اظهر له والمحقق
يرون الخ هذه امثاله لمن جري على التمثيل لان
التمثيل للشيء يقتضي معرفته وهو لا يرون
ذلك قوله لم يعرف منها الخ اي معرفة كنهه وحقيقته
اي معرفة رسمه والادري معرفة مستند في
كتب علم الكلام وجبايا الطرف وان كان الدليل
اعم من مدخوله لانه مظنة لذلك والاف المقصود
تعي المعرفة عموما قوله ولو عرفنا كذا قد عرفنا
الغيات الواو فيه تعليلية اذ هو سند راي المحققين
والسابق يقتضي عود الضمير على الصفات النفسية
بحسب الجنس حتى ياتي مقابلة السلب الكلي
بالاجاب الجزئي المختصية طريقة الخلق الجاري

علي اثبات الشيء بابطال نقيضه فنقدت مع صفة
عود الصبر الي ما سبق من الصفات الجمع الذي
يتم معه ان يكون قوله ولو عرفناها منذ الرأب
المحققين نظر الي المدعي من باب السلب الكلي والحق
علي هذا الاحتمال من باب لا يجاب الكلي واعلم
انه ياتي علي الملازمة التي حكمت بها الشرطية
تفصيل النفسي الي نحو الجرمية بالنسبة الي الجرم
والشخص بالنظر اليه ايضا وانت خبير بان كون
معرفة النفسى تستلزم معرفة الحقيقة مسلم في
الاول دون الثاني قوله ولا يعرف الله الا بالاشارة
دليل الواو نفيلية اذ هو دليل الاستثائية المطلوبة
وسباني الكلام عما مضى وما فيه من اختلاف
في اطلاق المعرفة في جانبه نقالي للمشاكله قوله
ثبتت للذات ليريان به للاحتراز بل لتحقيق
الماهية قوله معللة حال من حال وقوله اما الصفات
المعنوية وقوله اما صفات المعاني التي لا يقال تكرار
مع ما سبق اذ قد سبق تعريفها عند قوله
فربها فالمعنوية التي لا نقول لم يقصد هذا افادة
تصورها حتى ياتي التكرار بل لما قصد جلب ما للقول
فيها من عبارات بدليل قوله قبل ولهم وتعرف
هذه الاقسام عبارات الخ قوله وقبل هو كل صفة

سابقة

لازمة الخ جابه في مساق التميز نظر الي انه جار علي
الجنس البعيد فاذا الاول اولي منه قوله موجبة له
كلما وهو المعنوية كما سبق قوله وقبل في المعاني
الموجبة للاحوال ان اعتبر المعاني بحسب الاصطلاح
فابعد حسن وان اعتبر بحسب اللغة فيجوز علي
الجنس البعيد والخاصة وهو رسم ناقص ولا يجب
ما فيه وله اجابة في سبق التميز بقوله في
المعاني والمعنوية الخ جابه وان سبق ما يعني عنه
اعتنا به ولا يكتفي بالتنبيه علي فساد مذهب
الخصوم الغالبين بنفيها وانما تم صحتها لتعريف المعنوية
والمعاني وان تقدم ما يعني عن ذلك نظر الي قوله
فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تنصف بوجود
الخ قصد الجلب بالهم من التعريف في جميع الانقسام
قوله تلازم العلة ومعلولها فتلازم مقصد
وهو مفعول مطلق والعامل فيه محذوف عنه
ذو التشبيه وتوحيده قول بن مالك كذا ذ والتشبيه
بعد جملة الخ ومعلولها منصوب على المعية واتي
ابرا في المقام وهو ان تشبيه تلازم المعاني و
المعنوية عند اهل السنة بتلازم العلة ومعلولها
يتضمن التعاير بين المشبه والمشبه به وقد
سلك انما المعاني علل للمعنوية وهي معللة بها

فيأتي تشبيه الشيء بنفسه ويتفصي عن ذلك
بان ما حوى عليه ههنا من العلة ومعلولها المستقيم
به في المقام الحقيقة التي تقتضي الغايلية والمفعولية
بجلا ف ما سلف قوله في عبارة عن صدور ذلك من الخ
قد يعبر عن هذا بالتعلق التخييري للقدرة كالإيجاد
والعدم على قول والتخليق والتزويج والإجبا
والامانة ويعبر عن هذا بالتكوين فاذا كان مرجع
هذه الافعال الى التعلق التخييري فهي حادثة
ولكون هذه التعلقة وصفا لاوصافه تعالى القدسية
اضيفت اليه تعالى واظلت عليها صفة له تعالى
ويستلزم ان يعلم انه وقع النزاع بين اهل السنة
في ذلك فذهب الاشاعرة الى ان هذه الافعال
حادثة لان المواد منها صدور ذلك من القدرة
تخييرا وذلك الصدور حادث اذ لو كان قد سبق
للزوم قدم القادر وهو محال وذهب الماتريدية
الى انها قد علة لوجوه ذكرها السعد عند شرح
قول النسبي والتكوين صفة لله تعالى اذلية
من جملة امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى
وانه وصفا ذاته تعالى في كلامه لا لرب بانه
الخالف فلو لم يكن في الخزل خالقا للزم الكذب
والعدول الى الجازي الخالق فيما يستعمل والنقادس

على الخلق من غير تعذر الحقيقة الى غيره ذلك
يتم في فهم ايهام اندراج الشيء في نفسه لكن
بشيء ما يعني باق ويندفع اليه ما قول
ومثال الصفات الخلقية نسب الفاذا هو جار على
تقدير شرط اي ثم ان اردت التمثيل لها فالصفات
الخلقية خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه المصادر
في المقام على باهم لا تعتبرها بمعنى اسم المفعول
بمعنى مخلوق وموزون وبعضهم يعبر عن ذلك
بالتخليق والتزويج وبه يعبر ما في المقام قوله
ومتهم من يمثله الخ فيم يمثله لان من شأن المثال
ان يطابق الممثل له وهي مفقودة في المقام اذ هو
مثال للممثل له للذات الموصوفة قوله عزه الله
وجلاله الخ بيان كونها جامعة هو انما تشمل
التوحيدي والسلبية لا به يقال جل يكذ او جل
عن كذا الخ فيقال عليها فيدخل في الخ ولا جميع
صفات المعاني والمعنوية وصفات الافعال
والنفسية وفي الثاني جميع السلبات قوله
ومن المحققين من يقسم الخ هذا تقسيم ثالث
وذلك انه تقدم ان مثبت الحال كالغاضي
يقسم الصفات الى ثلاثة اقسام وان بمصنف
المتأخرين يقسمها الى ستة اقسام وهذا اقسام

ثالث وهو منه ذهب الامام وتبعه الامام في ذلك
 كما لسعد والعصفه والبيضاوي ومقابله وهو ان
 نحو التعلق بنفسه كما ياتي للمص وهو منه ذهب الشيخ
 الاشعري والجمهور وانت خبير بما في هذا الاصل
 اعني قوله ومن المحققين ان اذ هو مقتضي لغوه منه
 غير الشيخ والجمهور وغير ما ياتي عليه كتابه من ان
 التعلق وصف نفسي للمتعلق فيكون قد يمتنع
 لا يتبدل ولا يتغير ويرد على القول بان التعلق
 نفسي لا يتبدل ولا يتغير انه تعالى اذا تعلق علمه
 بعدم دخول زيد يوم الجمعة مثلا ثم دخل يوم
 السبت فقد انعدم علمه بانه لا يدخل يوم الجمعة
 وحدت تعلق علمه بانه دخل يوم السبت فهذا انغير
 في التعلق واما على قول من يقول التعلق امتناعا
 اي نسبة بين العلم والمعلوم مثلا فلا اشكال
 فيه لانه لا يمتنع ان يتصف به القديم بالاضافات
 الجاذية اذ هي في الخارج ملتبك لكونه تعالى
 قبل العالم ومعه وبعده فان قبلية العالم معينة
 وبعديته لم تكن قبل ايجاد العالم واما حدثت
 بعد ايجادها قال بعض المحققين تغير الاضافات
 لا يوجب تغير المضاف كما لا يقدم يتصف بانه قبل
 العالم ومعه وبعده من غير تغير كما نشان جلس

زيد

زيد عن يسار زيد قام يجلس عن عيسى فانه يصير
 منيا من زيد بعد ما كان منيا سر له من غير
 تغير في ذلك الا نشان اصلا ويجاب عن ما يقول
 التعلق بنفسه بان التعلق لم يعدم ولم يتغير
 واما المتغير والتبدل هو المتعلق بفتح اللام وبيان
 ان تعلق علم البارئ سبحانه وتعالى بعدم دخول
 زيد يوم الجمعة وبدخوله يوم السبت وفي يوم
 السبت يعلم دخوله يوم الجمعة وكذا ان تعلق علمه
 تعالى بعدم العلم في الارز لا يتغير بوجود العالم
 فيمال يزال اذ قد علم تعالى في الارز عدم العالم
 في الارز ووجوده فيمال لا يزال وفناء بعد ذلك
 بعلمه من غير تغير اصلا وقضية كلامه ان التعلق
 من صفات البارئ سبحانه والفرض انه وصف
 للصفة لكن يجاب عنه بان الصفة لا قيام
 لها بنفسها بل قائمة بالذات فتكون صفتها
 صفة للذات ايضا بهذه الاعتبار وهذه اعني
 القول بان التعلق امتناعا فان الانسب هو قول
 الفخر الرازي ومن تبعه من الامام في ذلك كما لسعد
 والبصند والبيضاوي وهو مقتضي قول عبد الله
 بن سعيد انه يتجدد على الكلام القديم كونه
 امرا وخبر لانه لا يتصف بذلك في الارز واما يتصف

به فيما لا يزال عنه وجود المأمور والمنهي والخبر
 قوله تنبيه التنبيه في الأصل مصدر تنبيه
 ثم نقله عرف التنبيه فجعله ترجمة لبحث به
 لا محقق قد اشعر به كلام سابق والبحث بمعنى التفتيش
 قوله احتج القائلون بثبوت الاحوال الخ قد سلف
 اختلاف السابق في اثبات الاحوال ونفيها فتوجه
 في المقام للتحجج مثبتتها ولم يتعرض للتحجج من نفيها
 الخ ما يفهمه الاعتراض الخ على حجج مثبتتها ولا
 يخفى ان ما جري عليه مناسبتا لما جري عليه
 في الكتاب من القول بانها والمناصب التفتيش
 بالثبوت كما هو في بعض النسخ ولعله فيه اصلاح
 الخ الاثبات فعل القابل بالثبوت وجا بقوله
 وانها واسطة بين الوجود والعدم وان كان
 من باب الخ خيار عن الشيء بها هو ما لا بد
 القابل بثبوت الخ حوالا يفهم من ذلك الخ الواسطة
 بين الوجود والعدم لما فيه من مزيد الاختصاص
 بالاحتجاج قوله فان الوجود مشترك اي بين
 الموجود عموما اي نظر الي مصدر وقوله لا يقال
 على الواجب والممكن والذوات والصفات ولا مشترك
 الخ لفاظ كالعين مثلا وروح الامتثال هو
 قوله ليس موجود ولا معدوم واما قوله مشترك

زائد

من ايدى الماهية الخ فانما اني به لما سمعته لا طرف
 الاستدلال وذلك قوله ولا تساوي وجوده
 وجود غيره فيزيد وجوده قوله ولا تساوي اي بان
 كان موجودا لم وجوده اي وجود الوجود في زيد
 الخ هو دليل الاستثنائية المطوية القابلة للثبوت
 كون وجود الوجود مساويا لوجود غيره في
 كونه زائدا عما الماهية باطلا لا يه يودي الى التمسك
 ولم يتعرض لبيان الملازمة قوله اعتمادا على الظهور
 اذ هو مفهم من قوله مشترك زائدا عما الماهية
 قوله ولا معدوم معطوف على قوله ليس موجود
 ولا معدوم فهو من تحته ولا اي بان كان
 معدوما لا نصف الشيء بنقيضه اي مما
 يصدق عليه نقيضه وذلك لان العدم على تقدير
 الواسطة ليس نقيضا للوجود بل اخص من
 نقيض الوجود وجود الشاغل للعدم والواسطة
 فاذا انصفت الوجود بالعدم انصف بنقيضه
 لا مستلزما لعدم الخ وجود الذي هو نقيض
 الوجود مستلزما لخاص الخ غير لكن انصاف
 الشيء بنقيضه محال فالمراد بالنقيض في المقام
 النقيض الغوي وهو المنافي للشيء فكيف
 الخ هو دليل الاستثنائية المطوية وانت خبير

بما في هذا السند اذ هو اخص من مدعي ذلك على
ثبوت الحوال وقد سلف انها تعسفية ومعنوية
والسند انما جري على النسبية لول وايقنا السواد
الح هو سند اخر لثبوت الحوال وفيه ما في الذي
قبله من كونه اخص من المدعي لكن لا درك
لأن المقصود اثبات الحال بحسب الجنس وهو
متحقق بان ثبات نوعه لول ويخالفه في السواد بنة
اي كما ان البياض يخالف السواد في البياض بنة
قوله فينتج ان اي اللونية والسواد بنة كما
يوضح ما بعد من السند اعني قوله ضرورية
ما به التمايز وذلك البياض بنة في المقام
فاما ان يوجد ان هذه ان الوصفان للسواد اي
بان بئسنا له وانت خبير بها في هذا من عدم
الح ارتباطا قبله والمناصب ان لو قال وجيب
فاما ان يوجد الح فيلزم قيام العرض بالعرض
اي وهو محال لان معنى قيام الشيء بالشيء
عند المتكلمين هو تبعية الغياض للتحمل في حكم
التجبر قوله او بعد ما ينتج الدال مفاد ع عدم
بكسرهما قوله الموجود هو السواد في المقام قوله
من المعدوم وهو اللونية والسواد بنة قوله ورد
الحال المفاد بقوله قبل واحج القابلون بان الح قوله

ونعيره

ونعيره عن غيره هو جواب عن سوال يرد وذلك
ان يقال اذا كان الوجود عين الموجود فيمربع
التمايز بين الح والاشكال المشتركة في جنس واحد فاجاب
بقوله ونعيره عن غيره الح معنى كون التمايز كليا
هو ان يرجعه الي ان احدهما غير الح والامور
السلبية من باب العدم والعدم لا يعمل قوله
فلا تتسلسل هو مرتب علي ما قبل قوله ونعيره
عن غيره فالمناصب ان لو اني به يجنب وانت خبير
بان هذا الموضع انما يناسب الطرف الاول في مقام
الح سند لول وهو قوله ولا لساوي وجود الح
وكان من المناصب ان لو فرع ايضا ما يناسب
الطرف الثاني وهو قوله ولا لا تصف الشيء
بتعريفه لانه لا يلزم ذلك لول كان الوجود المذكور
متصفا بالوجود وليس كذلك قوله والثاني
بتجوز الغيب ما يجب بدليل الحركة فانها توصف
بالسرعة والبطوود هما عرضان في وفيه نظر
اي في تجوز الغياض نظرا لظرفها من جهة
ان ما استدلل به علي الجواز ليس تاما وذلك
انه استدلل به بان الحركة عرفت وشانها انها
تتصف تارة بالبطوود تارة بالسرعة وفيه شيء
له ليس ثم في الحقيقة الا الحركة والسرعة والبطو

امران سببها لا تحقق لهما وذلك انه ان نظر الى
ما هو اعلا تنصف هذه المركبة بالبطون وانظر الى
ما هو ادون تنصف بالسرعة نعم يستدل للجواهر
بوجه اخر وهو ان معنى قيام الشيء بالشيء هو كون
القيام نعتا والاخر مفعولا لا ما عني المستدل
من ان معناه تبعية الغياض للاخر في حكم التميز
فيكون محالاً لقوله بعض الشيوخ كالمعتزج والغزالي
قوله بسند باب التعليل الخ يريد ان نافي الحال
لا يمكن ان يعلل شيئا لانا اذا قلنا مثله هذا عالم
لقيام العلم به وقادر لقيامه القدر به انما يصح
اذا ثبتت المغابرة بين العلم والعالمية فاذا يصح
التعليل وعند نفاة الاحوال لا مغابرة فلا يصح
اذا هو تغليل الشيء بنفسه وكذا الحد لا يمكن
لثاني الحال لان الحد مركب من عام وخاص
مثلا اذا قلنا في السواد انه لون قابض للبصر
فلا بد من تحقق المغابرة بين اللونية والقابضية
اذا لو كان شيئا واحدا لما عني الغيد الثاني عن
الاول وشيئا وكان قولنا لون قابض بمنزلة لون
لون فلا يتميز السواد من البياض حينئذ ونافي
الحال ليس عنده معنيين متغايرين ولا عموم
وخصوص وانما عنده هذا السواد الموجود لا مشترك

انما هو

انما هو في العبارة فلا يمكنه الحد المركب من جنس
وفصل وكذا لا يمكنه فهم معقولة كلية في الحد دلالة لان الكلية
ملزمة الاشتراك المعنوي ونافي الى الال ليس عنده
الاشتراك الال في اللفظ وقد تقدم من كلام
المعتزج ان من رد ذلك الى عبارات المحضة تغزرت
عليه الحدود والبراهين ولا يستقيم له فهم مقدمة
كلية وادراج خاص تحت عمومها وهذا كالمش
واضح غير انه عند التامل الصافي والقيم الصائب
لا ينتج المطلوب ولا يرد على نفاة الحال فانما لا يصح
وانتباعه وان قالوا ينبغي الحال لا يجب ان يقولوا
بنفي الاعتبارات هنا الا انه لا وجود له ولا ثبوت
اصلا ولا واسطة واذا اعترفوا بثبوت الغايب لم يلزم
استعداد شيء مما مر بل يصح جميعه وعليه هذا
فقوله لا ينصف الال لوقلنا ان منكر الحال لا حوال
يتركز الوجه والاعتبار وليس كذلك انتهى قوله
والمسئلة اي المقامية وهي مسئلة الال حوال
قوله المقصودنا الخ انت خير بان الفصل منطوقها
اطراف ثلاثة ثبوت هذه الاوصاف له تعالى وقد
سبق في قولهم ثم نقول الخ والاستدلال بما ثبوتها
والرد على المعتزلة ومباني الكلام عليهما والمهم
جعل المقصود من الفصل طرفين الال خيرين فقط ولم

الطريق

يتضمن الاول الذي هو الثبوت لان الثبوت مجرد
عن الاستدلال لا غير معتبر في المقام فهو يحصل
تبعاً لقوله لا يعني ملازمه الى هذا العمل التلويح بيننا
وبين المعتزلة واقولنا بالنظر الى الحادث قالوا قادم
بقدرته مثلاً ونحوه في جانب تعالي قالوا لان
ذلك يودي الي تعدد القدماء على ان تعدد القدماء
انما هو محدود في الذات لا في الدوان والصفات
وانت خبير انك اذا نظرت ما هم عليه تجد لهم لا
يسمى في الصفات الذاتية كالعلم والقدرة مثلاً
لما فقتهم على تنزيهه تعالي عن احدثها قال جلال
الدين المحلي في شرحه على جمع الجوامع عند قوله
تاج الدين ابن نصرا بن عبد الوهاب السبكي ومن
لم يعلم به وصفت لهم بخزان يشفق له منه اسلم
خلافاً للمعتزلة في اثنا كلامه على ذلك وفي الحقيقة
لم يخالفوا فيها هذا لانه صفة الكلام بمعنى خلقه
تأبنت له تعالي وبغية الصفات الذاتية
لا يسميهم فيها لما فقتهم على تنزيهه تعالي عن
احدثها وانما ينفون زيارتها على الذات ونزولها
انها نفس الذات مرتبة في مراتبها على الذات
ككونه عالماً قادراً فزاد بذلك من تعدد
القدماء التي قوله يتكلم بها اي ذلك المحل كالشجرة
في قصة

في قصة سيدنا موسى علي نبينا وعليه الصلاة والسلام
قوله عنده لا منوره ودوره مطابقة للواقع قوله
وسايت تخففت القول معهم في ذلك ان شأ الله
اي عاوجه يقتضي ابطال هذه الحصة قوله معتزلة
البصرة المراد الجبايين وعبد الجبار واتباعهم
قوله ايضاً كما يستثنوا ما سبقت مع باقي المعتزلة
قوله قالوا يريد ايراداً واحدة لا في محل قالوا يريد
بارادة وليس يريد بالذات لانه لو كان مريداً
بالذات لحقت المرادة بالسيار الممكنات لان ما بالذات
لا يختلف وهم يقولون بخروج بعض الممكنات
عن ارادة تعالي كالمعاصي تعالي الله عما يقول الظالمون
علواً كبيراً وقالوا واحدة قراراً من تعدد القدماء
وقالوا لا في محل بل قائمة بنفسها لانه ان قامت
بوصف لا يخلو اما ان تكون ذات تعالي او
غيرها باطلان تكون ذات تعالي لانه لا يجمع وصف
بالحوادث وباطل ان يكون غيره لان ذلك يقتضي
اختصاصها به فلا توجب للذات العلية حكماً
قوله تجد الاحوال التي لان الارادة وان لم يقولوا
بغياها به تعالي فقد قالوا بغياها حكمها به
تعالي ولا فرق في الدلالة على الحدوث بين تجد
المعاني على الذات وبين تجد المعنوية عليها قوله

قوله وقد تكلم اي التحدّد قوله بسط ذلك اي الى فضا
قوله عود حكمه الي ما لم يتم به الخ القهري في حكمه
عابده علي المعنى وذلك انه لم يتم علي ما حكموا به
من كونه تعالى من يد ابارادة لم يتم به امر ان احدها
عود الحكم الي ما لم يتم به والاخر التخصيص من غير
مخصص لا متوالي فيهما قوله والزمو ايضا الخ
هذا ما يدل على ان الاول فالزمو خلاف ما وقع في
بعض النسخ قوله لم يقولوا امر يد لنفسه قال
ابن النعمان ومما يطالبون به ان يقال له
لم قلتم ان الباربي متكلم بكلام يتخلّف في جهاد
وسريد بارادة بحدّها لا في محل وانه عالم قادر حسب
لنفسه ولو عكسه عليكم عاكس هذه التفصيل
لم تجدوا فرق بين ما اثبتوه لبعضه وسلبتموه
عن بعض لولا التكلم في الدين وان تقولوا على الله
ما لا تعلمون قوله واصليهم الواو والحاء والاضل
معني الفاعلة قوله وما تخيلوا في ذلك الخ الاشارة
راجعة لقوله ليحكم الخ قوله بان النفس هي الذي
يعلم اجلا غيره والنفس ما يرجع الي النفس
اي الذات من الخ وصف لا الصفة ككونه
قادر اخر وعندهم راجع الي الذان لا للصفة قوله
لا ينبغي فساده اي لظهور ان هذه الاحوال ترجع

الي

الي المعاني وانها عامة التعلف بالبراهين القطعية
كما سيأتى وهم قد نقصوه وهو مستأنف
والقبة لا مقتضى الخدش في ذلك وفي حدوث
الارادة اي في القول بحدوثها اي عليه قوله وهكذا
ابدا هذا يدل على ان المقصود بالتسلسل في المقام
التسلسل بالمعنى لا خص وانت خير بان الدور
يتصور في المقام ايضا فالمناصب ان لوساق الكلام
على وجه يشتمل الدور والتسلسل وما اجابوا
به من الهوس الخ ما مبني او من الهوس ببيان
والهوس بفتح الواو ضرب من الجنون ورجل هوس
بفتح الواو المشددة اصابه ذلك لا تخيل
اي بان يجري عليه ويقتل انتسابه اليه وفي بعض
النسخ لا يتخلل اي لا يرتكبه ويقتل انتسابه
اليه من تخلل القول اذا نسب اليه وهو
ان الارادة الخ هو تفسير للهوس ظاهر الفساد
جز ما قوله دليل الخ فمقدار وهو الاختصاص بالنسبة
بدلا عن مقابله المجهول من الحيثية في قوله
وايضاً بلز مهم في حدوث الارادة التسلسل من
حيث الخ قوله بدون مدلوله اي الذي هو
الفتقار وقدر وقع في العادة الامران اي
اشتهر الشهوة وعدم استنهاها

فالشهوة مما يجوز ان تنعلق بها الشهوة الخ يريد
ان قياسهم المذكور في اذ الارادة لا تراكمها ان
الشهوة لا تشتهي فاسد لان حكمه لا يصلح مفعول وكذا
حكم الخرج وذلك ان الشهوة يجوز ان تشتهي ويصح
ذلك في مقام المربط المنقطع الشهوة فهو يشتهي
ان يشتهي وارادتها يجب ان تكون مرادة له تعالى
كسائر فعله وطالبهم في الارادة ايضا بالجامع
بين الارادة والشهوة فانه لا جامع بينهما حتى يقاس
احدهما على الآخر بل لم يمتنع ان يقال هذا
الامر لا يترتب من قوله احد هما يتحد
في حواله الحادثة على الامر بل وقد يجب بان هناك
مقصود الزامهم حدوث الذات بحدوث او صانعها
وهذا الزامهم ما فروا منه من قيام الحوادث بذاته
تعالى ليلزم يردى الى حدوثه لكن قوله بعد ولا
فرق في الدلالة على حدوث الخ يتكلم على هذه الجواب
لانه لما بينا سببه الزامهم حدوث الذات بحدوث
او صانعها الذي حملنا عليه ما هناك والمناسب
ان لو قال ولا فرق في امتناع قيام الحوادث بذاته
العلة بين ان تكون وجودية او ثبوتية على انه
لا يحتاج اليه في المقام ان لو استقطعت الى انكار
هذه الصفة اصلا اي التي هي كونه مريدا انظر ما في

هذا

هذا القول مع قوله بعد وتاولوا كونه مريدا اذا تاولوا
ايها لا يقتضي انكارها اصلا كما قال الهمم الخ ان
يقترن قوله الى انكار هذه الصفة اي بحسب المعنى المتعارف
والمعنى المتعارف هو انها صفة ثبوتية منزنية على معنى
قيام بالذات ووجه انكارها لهذه الصفة هو انها عندهم
اذا ثبتت فلا بد ان ترتب وترتيبها اما على الذات او على
الصفة والكل باطل على ما سبق فانكروها
فقال الكعبي معناه الخ قال الشيخ بقي الدين فاما
تاويل الكعبي فلا يصح ولا يخفى ما في تاويله وانت
خبرنا ان بلزمه على التاويل الثاني الخروج عن اصلهم
لان الامر عندهم هو الارادة وتاويل الارادة بالامر
يقضي انها غيره فيلزمه الخروج عن اصله قال في
جمع الجوامع والامر غير الارادة خلافا للمعتزلة قال
شارحه المحل فانهم لما انكروا الكلام النفسى
ولم يكن لهم انكاره اقتضوا الحدوده بالامر قال انه
المرادة انتهى منه بلفظه وقال البخاري الخ
حمله لفظ الارادة على نفي الغلبة والاستكراه
ونفي ذلك يختص عن نفي عنه فلا يتعلق بمراد
والحاصل ان الكعبي تاولها مرة بالقدر مرة بالامر
وتاولها البخاري بانها صفة سلبية ولا يخفى ما في
ذلك وانت خبرنا ان البخاري فسر الارادة ببعض لوازمها

لان ما ذكره من كونه تعالى غير مغلوب ولا مستكره
هو حقه ولا يتم عن كونه تعالى مريد اختيار الكمال ليس
ذلك عين الارادة هو لم يفسر في البخاري في الوجودية
اي الثبوتية وهي كونه مريدا لولا بصفة سلبية
وهي ما قال من انه غير مغلوب متعلق بنفسه
وقد تقدم اي نظرا الي قوله مريد او الالم
اختصت بوجود ولا يقدار الخ فانه واصفان
الباري الخ يعني ان الفلاسفة انكر واصفاته تعالى
الذاتية بغية السبب في الاقي ~~قوله~~ عن المادة اي
ما تمده منه الذان نظر الي خوذات الحيوان ~~قوله~~
او باضافة عطية علي بسلب علي الواج ~~قوله~~
مبد امبد الشيء اوله وما يتوقف عليه ~~قوله~~
من السلب وضافة المنا سبب لما بعد من قوله
ومعناه انه يعطي بغير دخل ان لو قال من اضافة
وسلب ليجري على اللغ والنشر المرتب ~~قوله~~ وقد
سلكت الى المنا سبب ان لو كان مكان تغير ما في
الجملة لانهم انما سلخوا مسئلتهم في صفات المعاني
فانهم انكروها وبين المذهبين في صفات البارئ
عموما تغاير بين لا تغاير ما كما يعطيه كلامه
اذ قوله تغاير ما يقتضي انهم سلخوا مسئلتهم
في صفات البارئ مجموعا لان بينهم تغاير قليل

الا هو

الالهوا جمع هو اقوله المردية بضم الميم وسكون
الواو كسر الدال وتضعيف الياء من الراء معني الهلاك
قوله اجنة بضم الجيم ما يستتريه كالترس مثلا
قوله اما لتحقيق تلازمها في الشاهد الخ مسند لقوله
في المتن مسابغا للارها معان تقوم بداته تعالى
ولما كان السند متعدد انا سبب ارتكاب اذ ان التفصيل
اعني اما وينبغي ان يعلم ان العتلة وافقونا في
كون الشاهد اي الحادث عالما بعلم قائم بذاته وغائبا
في الغايب اي القديم فغالوا عالم بذاته فزار امن
تعدا القدماء فالروا مسياتي قوله واما لانها
لو ثبتت بالذات الخ عطية علي اما وسلك في
الاستدلال طريق الخلف وهو انبات الشيء بابطال
نقيضه والضمير في لانها راجع للاوصاف السبعة
لثبوت خاصية الخ المراد بالصفات المعاني
المعادة بقولهم ان تكون الذات قد مر ارادة الخ وخاصية
هذه الصفات هو اخصاوصافها ما بعيدة
وبوضوح في الشرح والضمير في لها عايد على الذات
قوله وكون الشيء الواحد هو استثنائية الدليل
ثم اسند الاستثنائية بقوله لانه الخ اي لان كون
الشيء والاخر والثنان والظاهر الاول وسبب
تقريره لك كله في الشرح ~~قوله~~ وان يكون الوجودان

يفهم منه ان ما قبله من اللازمين انما يتيان على
القول بثبوت الحال قوله واصل ذلك اي مبني ذلك
والاشارة لاجتهاد الى مضمون قوله وكوت الشيء الواحد
ذاتا معني محال الى قوله المشهور اي بين المعنى لا
قوله الزمهم جواب لما قوله اعتبار الغايب اي قياس
الغايب على الشاهد وهذه المعنى استدلالا لا يكون
عامة الغائبين حكم من احكام الله ونحن مأمورون
به لقوله تعالى اعتبروا يا اولي الابصار اي
فيسوا قوله قالوا اي اهل السنة قوله والاجر
الحي اي وان لم يغفر الي جامع لا دي الى التعطيل
والتشبيه وتقر بذلك انه ان لم يغفر الي
جامع لا دي الى التعطيل بان صرح الجمع بدونه واعتباره
بدونه يودي الى ذلك وبيان الاول كما قال ابن
التمسانين انهم لما قاسوا من غير جامع عطلوا
كالغلة مفعلة فانهم قالوا لم نزرع الا امن بذر
ولم نزرع الا امن زرع فلا يصنع عندهم واما
التشبيه فكما قال الحشوية حيث اعتبروا
كلامه تعالى بالجر وفوا الاصوات وذلك انهم قالوا
لم نجد كلاما في الشاهد الا جرح وصوت واسمه
تبارك وتعالى منكم وكلامه بالجر والصوت
وهذا تشبيه يودي الى الجسمانية وغيرها مما

هو مستحيل في حقه تعالى فاذا جاز ذلك الى تعطيل
الصانع قوله وعنوانا للشاهد الحادث وبالغايب
القديم الى الضمير في عنوانا عايد اهل السنة او على
ارباب الفقه لا يخفى ما في التعبير لا خفي لا وان
كان واصح اللغة فان استدلالا لا ان اريد بها
علمنا ما يمكن ان يتعلق به علم الخلافة عادة كالمالك
والمسكوت وان لم نعلمه بالفعل والغايب متناهي
ففيه تشايع واما ان اريد ما علمناه نحن بالفعل
خفي ان كل احد ما علمه هو الشاهد وما خفي
عنه هو الغايب فغير ظاهر ان كثير من الكائنات
غايب بهذه التفسير والصلح انما هو في الباري
سبحانه مع عبده ولهده اجابه في قالب يودت
بغير بصره وبالدولي في اسلوب يودت بفوت
قوله والجامع ان رتبة الخ كبقية الحصر في ذلك
ان تعول امانا ان يجري على الحقيقة الواحدة او اكثر
ولا وله الجمع بالحقيقة ومعناه دخول الشاهد
والغايب تحت معقول واحد والثاني وهو ان
يجري على اكثر من الحقيقة الواحدة فاما ان
يتلزم الحقيقة ان امره والثاني باطل ان عدم
التلزم يمنع الاستدلال بثبوت احدهما على
ثبوت الاخر والدولة امانا ان يكون التلزم في الوجود

فقط او في العدم فقط او فيهما معا الاول الذي لا يلائم
يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من عدمه شيء
والثاني التشرط لا يلزم من عدمه عدم المشرط ولا يلزم
من وجوده شيء والثالث العلة لا يلزم من وجودها
وجود المعلول ومن عدمها عدمه قوله قالوا اي اهل
السنة عما يقتضيه السباق وان كان من جهة
المعاني يصلح لما هو اعم وكذا قوله قبل قالوا والجمع
الذي هو من جهة المعاني يصلح ان يفهم بما هو اعم
مع اهل السنة والسباق يقتضي رجوعه لاهل
السنة خصوصا قوله كفوا لهم اي اهل السنة
قوله وهذه عمدة التي يعني ان طريق الجمع بالحقبة
هي عمدة نافي الاحوال وان جرى على غيرها لم يترتب
شك في كون غيرها وفي بعض النسخ وعليه
فلا شارة راجعة الي ما ذكرناه من الحكم شاهد
التي لا تغني في الشاهد دليل في العقل على
ان لفاعله علما به التي قوله والجمع بالعملة الواخه
اشار بقوله عمدة الي ان مثبت في حوال وان
جرى على غير هذه الطريقة فحقده هذه
لنوضها قوله فان التلازم الذي هو تشرط في الدليل
نظر الي ان بان المدعي الذي هو انه يلزم من ثبوت
العالمية العلم وتوطية لما بعد من قوله والبرهان الذي

فالمناكب

فالمناكب ان لو جابا سلوب يؤذن بذلك قوله فلو صح
وجود عالمية واهم الخ اطلق الوجود في العالمية على
الثبوت في العلم على وجوده وهو يعني موجود على
كل اصطلاح لكنه تعبير صحيح من حيث اللغة قوله
ولا يقولون به فيه مترب الثقات حيث كان اول بيانهم
على طريق الخطاب فالتفت الي الغيبة قوله والى
البرهان بهذا الطريق الخ المراد بالبرهان معناه المضري
في البرهان الذي هو اللقب المتعارف يعني الدليل
بل يعني الاستدلال قوله تلازم الخ وصاق الخ المناكب
استقام لفظ العنوية لان المقام جار على مثبت
الاحوال ومنعها قوله لتحقيق بتعلق الفعل من قوله
قبله تلازم منها معان الخ انظر هذا فان الذي ينبغي
ان يتعلق به هو قوله قبل يتعين لان المدعي هو
تعيين كونه الاوصاف تلازم منها معان قوله هو قولهم
ان الاحكام اي وقول المعتزلة الذين هم الخصوم في
المقام والاحكام جمع حكم الذي هو كون الوصف
قادر امر به اعلم الخ قوله انما علمت الخ ايضا حده
هو ان الجائز لا يحد من مقتضيه والسبوا يقتضي
تعيين كون المقتضي المعاني كما هو مقرر في
المطولة نا وبحسب هذا يظهر ان ما في عبارة القم من
عدم استنباط المقصود قوله والحوار الخ اي ولا تغفل

قوله فان الجواب في الشاهد الخ نظر الى انها جارية
 كالمسئلة مثلا وكونها جارية يستلزم ان يكون لها
 مقتضى ولا مقتضى بالسبب والتقسيم لا العلم **قوله**
 وهم قالوا يلزم ذلك الخ ان اعتبرنا الاشتراك
 راجعة الى الفرع اعني قوله فلا يلزم من عدمه
 في حقت الغائب الخ فالمغولية ضريحة وان اعتبرنا
 انها راجعة لطرف التقليل اعني قوله لا يلزم
 من عدم الدليل عدم المدلول فالمغولية لازمة
 في المقام قوله وهم قالوا يلزم ذلك الخ الاشارة
 راجعة لمضمون قوله فيلزم من عدمها عدمها الخ
 فالمغولية لازمة في المقام ويرشد لذلك قولهم
 لانهم نفوا في حقت الغائب صفات المعاني واشتروا
 معلولا بها فلو دليل اخر لو قال ثاب مكان اخر
 لكان اعيد قوله من غير معان الخ جابه تحقيق
 لمذهب الجمهور واشتراك لمذهب اهل السنة
قوله وبيان الملازمة الخ اي في علم المعقول
 والضمير في انه للبيان **قوله** يوجب الاشتراك في
 التغير يوجب ثبوت ذلك ان الوجوب يقتضي
 العلية وهو غير مناسب لمذهب اهل السنة
 لانهم يرون الاشتراك في الخاص فيلزم اشتراك
 في العم والمفاسد ان لو قال يلزم الخ اشتراك

في العم لا على وجه انه علة كما بان بعد من قوله
 ونحن نقول يلزم من قوله من التعلق ببيان الخاصية
 العلم قوله من تاني الخ ببيان الخاصية القديمة وجرى
 على القول الموجود في القديمة من انها لا تتعلق
 بالوجود الممكن دون اعدامه والراجح انها موثر
 اعدامه ايضا وقد سبق تحقيق ذلك **قوله** فيلزم
 اذا لم يكن للذات صفة الخ ببيان ذلك ما تقدم ومن
 ان الاشتراك في الخاص يلزم منه الاشتراك
 في العم الذاتية قوله عام ومرة اي المالية **قوله**
 وهذا اي مضمون قوله فيلزم اذا الخ **قوله** هو
 اي الخاص قوله علة له اي للاعم قوله في ذلك اي
 في اصله **قوله** ونحن نقول يلزم من اي يلزم الاشتراك
 في الخاص الخ اشتراك في العم وهو ملزوم له
قوله واما ببيان بطلان التاني الخ بهي واما
 دليل الخ اطلق البيان على الدليل مجازا من اطلاق
 اسم المسبب على السبب **قوله** لانه يلزم الخ
 انظر نظرا ما يقتضيه كلامه من جعل ذلك
 المستثنائية في المتن **قوله** لانه يلزم عليه ان
 يفسد وان لا يفسد الخ فتكون الاستثنائية
 قوله وكون الشيء الواحد انا معني محال لكن
 بحسب المعني مع ان الظاهر من اسلوب المتن هو

ان قوله وكون الشيء الخ دليلها وهي محذوفة قول
 الجهل مثلا اني عتلا هذا لان العقيد بالصدق المناه
 والعلم كما يباين في الجهل بينا فيه الظن والشك والوهي
 فاشار اليها عتلا قوله لان التقاد من خواص المعنى
 الخ بيانه ان التقاد هو التمايز على المحل الواحد اي
 الذات الواحدة كتمايز البياض والسواد والحركة والسكون
 والذات لا تمايز غيرهما على المحل اذ هي قائمة بنفسها
 لا تقوم للمحل لزوم وجودها في نفسها لان محب
 المعنى والذات اي وجود المحل من حيث انها صفة
 وعدم وجوده من حيث الذات وهذه احسب
 الخ اعتبار وليس في الوجود الاشياء واحدا قولهم
 قد صيرورتها الخ قد تقدم له مثل هذا التفسير
 وقد سلف انه تنبع في ذلك ابن التلمسان وما لا ين
 عرفة في ذلك فذكر عند ذكرنا الخ بيشير اليه
 شرح قوله ومع هذا تعلم ايضا وجوب تزيينهم
 تعالى ان يكون جرمها الخ وذلك ان الشيء الخ الاشياء
 راجعة لمضمون قوله وقد قد منابرها
 استخالة الخ وذكره استحضار له في قال الاتحاد
 المقسم اليها فقصيته ان المذكورات اقسام للاتحاد
 ولا يخفى ما فيه لان هذه الاقسام هي بحسب
 ما يقتضيه العقل من ذلك اي من كون الوجود

قوله مح

غيرها

غيرها لان الاتحاد يدافع عدمها يقتضي لوجود غير
 قوله فلانه اي وجودها معا قوله لا عدم احدها
 الخ عطف على قوله تحقق الوجود قوله ويلزم ايضا على
 الاتحاد الخ هو من تغاير بين الشرح ومثاله هذا لان
 انه جار على الاتحاد في الغام فقط بخلاف ما قبله
 وهو جار على الاتحاد نظر اليها هو غير ومثاله
 ايضا انه اغايات على القول بثبوت الخ حواله بدليل
 قوله بعد قال المفسر الخ قوله مما لا يعقل اي مما
 لا يحكم العقل بصحته فذكر مطلقا المناسب لما يليه
 من الاثر ما عني قوله ويلزم ايضا على الاتحاد الخ هو
 ان يفسر الاطلاق بالذوات والصفات فزله يعني
 ان معنى الكلام في منع اجتماع الخ قوله مبني
 هو تفسير للاصل المعبر به في المتن وقوله
 الكلام في منع اجتماع الخ هو تفسير للاشارة
 في قوله واصل ذلك لكن فسرهما بما يقتضيه
 الكلام لا يعناه مطابقة قوله او الصفات عطف
 على خاصتي على حذف مضاف واصل الكلام او
 خاصه الصفات فزله لشيء واحد اللام يعني في
 لان الواحدة محل الاجتماع قوله على هذه
 المسئلة المناسبة اسقاط على لانه لو اعتبر مع
 مجروره صلة لمبني لبقيت بلا خبر قوله وذلك اي

مع بني الكلام **قول** مختلفين معني خلا فيين وهما
 الامران الوجهان المختلفان في الحقيقة وليس
 بينهما غاية الاختلاف وغاية الخلاف الثاني بين
 الشبهين بحيث لا يصح اجتماعهما كالقديين فلا
 يجوز فيهما ذلك قوة واحد **قول** ثالثين خبر يكون
 كسواد هو حلاوة هو مثال لذان واحد
 ثبتت لهما خاصيتا عرضيتين مختلفتين وانت خبير
 بأنه يحتاج الي تقدير ليستقيم ويكون الكلام على
 معني كذا انتزاع سواد وحلاوة لا اجتماع **قول**
 لذان لذان تطلق في مقابلة الصفة ولا يناسب
 المقام والمناسب ان تكون بمعنى الحقيقة بحيث
 تشمل حقيقة لذان وحقيقة الصفة **قول**
 فالذي احال ذلك اي ثبوت خاصيتين لذان
 واحدة **قول** انه يلزم اي الى مراد الشان **قول**
 منه اي من سواد وحلاوة **قول** ونعني بالجر عطف
 على مدخول ثبوت **قول** على موضوع متعلق بثبوت
 وتكون على معني في والموضوع بمعنى المحل ولا خفا
 ان الكلام الذي هو المذكور هو بحسب المعني وهو
 في قوة قولنا لو ثبت سواد وحلاوة للزم منه ثبوت
 التضاد ونعني في موضوع واحد لكان التالي باطل
 ثم اشار لبيان الملازمة بقوله فان السواد لا يضاف

الحلاوة

الحلاوة **الح** وذلك محال في قوة الاستثناية
 المقترحة **قول** قال المقترح هو شيخ الفريسي **قول**
 واعلم ان مسيلة **الح** يحتمل ان يكون الكلام على احد
 مضاق اي واعلم ان الحكم مسيلة **الح** اذ اللازم حكمها
 الذي هو ثبوت التضاد ونعني في محل واحد
 لا **الح** او نقول الكلام على ظاهره فتكون في اللازم
 باعتبار ما الزمت والاول انسب من جهة المعني
 وما صرح به المص في كلام المقترح من انه اللازم على
 مسيلة سواد وحلاوة انما يلزم على من ذهب من ان
 ثبوت الاحوال واما من نفىها انما يلزمه الاتحاد
 هو على طيف ما افهمه كلام الامام **قول** اما من نفىها
 وقال **الح** يعني ان اللازم بين الاولين وهما ثبوت
 التضاد ونعني على اذن واحدة وكونه ملزوما
 للمحل وغير ملزم به انما يلزم ان على القول بثبوت
الح حوال ولا اخصى وصف العلم مثلا من ان لا يد
 عليه وكذا القدر في اخرىها فاذ اثبت لذان
 هذه الاحصيات **الح** اللازمان **الح** ولا نعرفه
 اجتماع التضاد صعب على اذن واحدة وهو
 محال فلزم منه الذي هو قول المقترحة محال واما
 على القول ببنفي **الح** حوال فاخص وصف العلم
 الذي هو التضاد بالشئ على سبيل الاحاطة

والكشف هو نفس العلم فالمثبت للعدا ان احصيان
الصفات مثبت للصفات انفسها لكن القديم
عندهم واحد لا يتعدد فيلزم عما قولهم ان يكون الوجودان
قالوا وجودا واحدا وهو الاتحاد ولا بد على هذا
اللازمان الاوان لتعدد الموصوع وانما يرد ان عند
اتحاد الموصوع كذا ان هي سواد حلاوة على مذهب
من اثبت له حوالا ان خاصية السواد مزايمة على
ذاته وكذا خاصية الحلاوة فكان الموصوع اذ ذاك
واحدا وامام تعدده فلا يكونا في بقايم عموما
لما في اذ لا يرد الا ثبات والقبلي على شئ واحد
قوله وهذه الكلمة الخ اي ما ذكر في حكم سواد حلاوة
من انه يلزم على القول بثبوت الحوالا ثبوت التصاد
وتعقيب في محل واحد وما ذكر على القول بتعقيبها من
لزوم الاتحاد قالوا ثم راجعة لمضمون ذلك
وان يهد الان المسئلة المذكورة مغروضة في
الحوادث فقصده ان يعم الحكم قوله فلو ثبت لشي
الخ هو المخرج على البحث عما اعني ما بعد
الاشارة وما قبلها من المشارة اليه قوله والاولى
الخ هذه التوجه الي ما للمعتزلة في المقام من
الادلة والي ما لاهل السنة في تبصيرها وهذه
دليل بحسب المعنى وهو في قوة قوله لو شئ طبعه قابلية
لوجوده

لوجوده المعاني للزم تعليل الواجب لكن التالي باطل
فالمقدم مثله شرجا بسند الاستشائية المطوية
بقوله وذلك يستلزم جوازه قالوا وتعليلية ثم
اتبع ذلك عالاهل السنة في ردة ذلك فقال
ثلاثا معشواهل السنة معني التعليل هنا التلادم
اشارة بها الي القديم واذا يدلك ان التعليل عند
اهل السنة اذا اطلق في صفات الباري تعالى
على القول بثبوت الحال فليس معنى الاستلزام
بخلافة في الحادثة وسياتي بيان ذلك في الشرح
قوله لا فادة العلة معلولها الثبوت المصدر الذي
هو فادة اصنيع الي فاعله وكمل بمفعوليه اي
ليس معني ذلك ان صفة العلم مثله فادة العالمية
الثبوت بل ذلك راجع لمعني التلادم ولم يلزم منه
تأثير العلة في معلولها لان التلادم كما يعقل
بين الامكنية من غير تأثير لا حدها في الخ
كاجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من
غير تأثير ايضا كما سبق ان ارادته تعالى به
تلازم علمه كما ارادته تلازم من ارادته تعالى به
على القول بان المراد حال ثابته قوله احيى القابلون
بغني الصفات اي المعبودة التي هي المعاني قوله
ظاهرة وجه ظهورها هو ان اذا وجد انما توجد

عما انها علل للمعنوية قوله فلان الواجب الخ سندا
بطلان التالي قوله لو علل لكان ممكنا من حيث الخ
جفت بالحشية بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
التي هي قوله لو علل الخ قوله والامكان بنا في الوجوب
الخ سندا استثنائية الدليل المطلوبة وهي لكن لو الواجب
ممكنا محال قوله وايضا فالباري جل وعلا الخ سندا
ثان للاستثنائية المذكورة قوله فاذا كوت الشئ
الخ متزوج عما قوله فلان الواجب لو علل الخ قوله
كالعالمية مثلا انظر ما في هذه التمثيل لانه ليس
للعلم من المعنوية العالمية قوله وليس معناه
الخ ليس عما طيف كلام الخصوم ولا يصح الرد به عليهم
سأهم جعلوا اللازم عما ذلك كونه ممكنا لانه معني
ان وجوده ليس لذاته لا معني انه مسبوق بعدم
عما انه يمنع فيما بين العلة والمعلول الترتيب
الزمان في واذا رجع التعليل الي معني التلازم الخ
هذا بالمقام فالشأن ان لو سقط ما قبل وجاء
بهذا في موضعه والاضافة في قوله معني
التلازم للبيان قوله وعلمه بلازم عالمية
البيان به في هذا الاسلوب غير مناسب لانه
مدعيه فلا يثبت سبب العطف عما التنظير والمكاتب
ان لوانه في اسلوب التفرع بان يقول فعلمه

بلازم

قوله

بلازم عالمية ونفس عما هذه الاشارة راجعة
الي قوله وعلمه بلازم عالمية فيقال وقد رتب
تلازم قدرينه قوله وتلك التقييد الخ المراد
بالتلك في المقام الفايدة لا الفايدة للطبيعة
كما هو المتعارف فيها قوله وذلك اي ما لهم من الاختلاف
قوله ملازمة الحال وعدم تعقلها يدونه هو كونه
لقوله والمعني هو الذي افاد ثبوت الاحوال وانت
خبر بانه لا ينفك لان حاصل مدلوله ان كلاما من
المعني والحال يستلزم الخ وهذا لا يقتضي المدعي
وهو ان المعني هو المورث في الحال بل لا يقتضي
تأثيرا مطلقا سيما اقتضاؤه من جهة قوله هو
الذي افاد الخ الضمير عايد عما المعني قوله وهو الحق
الخ افاد به ان المعلوم عليه هو هذا اعني قول المحققين
قوله فقولهم في ذلك باطل قطعا جواب لقوله
واما من قال من المتكلمين لان تلك العلة الخ
سندا ما حكم به قبل من البطلان والمراد بالعلة
المعني الموجب للحال قوله بالزمان اشارته الي
ان التقدم بالزمان لا يصرف مقام العلة بل هو
واجب ومعني التقدم بالزمان تقدم احد الامرين
عما الخ رتبة في الذهن بحيث تحتج الثالث
الي الاول ولا يكون متاخر عنه خارجا واعلم ان

النوع المتقدم عند الحكم خمسة الاول التقدم
بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم الثاني
بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وبشروط هذان
المعنيان في التقدم بالذات الثالثة بالزمان وهو ان
لا يجامع المتقدم المتأخر كتقدم الاب على الابن بالزينة
اما حسا كتقدم الامام على المأموم والراس على
الرفعة او عقلا كتقدم الجنس على الفصل وبعض
مسائل العلم على بعض الحاسس بالشرف كتقدم
العالم على المتعلم قوله لزم عدم تقدم المؤثر على اثره
اي وهو محال لوجوب سبق المؤثر على اثره لكن يقول
الخصم نقول بموجب ما قلنا ان العلة لا يجوز ان
يتأخر معلولها عنها ولا يلزم عليه محال فاذا هذا
السند اعني سند البطلان مدخول فلو قال
مكانه لوجوب الواحد انية في الوجود او نحوه لكان
احسن واخصر قوله بل طلب الخ فيه افادة الاولى
قوله بان الحال لا تغفل الخ سند القوة المذكورة
قوله بخلاف العكس وهو تغفل المعنى متهيزا
الخ باعتبار حالها قوله فان اجابوا الخ هو راجح
لقوله ولزم التحكيم ومما يظهر ان قوله بعد
فيلهم الخ لا يثبت له في رد ما اجابوا به عن التحكيم
الذي الزعم اياه الذي اسنده بقوله اذ ليس الخ

ين مقصودهم بهذه الجواب دفع التساوي الموجب
للتحكيم ولا يخفى تفاوت الاصل والفرع نظر الي حكم
التأثير لا كون العلية تقتضي التاثير حتى يرد
عليه انه لا ملازمة بين كون الشيء اصلا وكونه
مؤثرا قوله وانما يصح التأثير الخ جابة سند القول
لا ملازمة بين الخ والزعم عليه انه لو كان كون
الشيء اصلا لغرض يقتضي استقلاله باثبات
غيره اللازم له لزم ان يكون تعالى انما وجد الجواهر
وهي تستقل بوجود الاعراض ولو جاهدنا
سند القول باطل قطعا لكان انسب لانه وان
كانا مناسبا لما جعل سنداه في المقام فقد
ظهر ما في هذا السند اعني قوله لا ملازمة الخ
قوله ولو كان كون الشيء الخ هو سند ايضا لكن
على طريق الالتزام قوله وبالحال فهد القول باطل الخ
كانه اني به تمهيد المابعد من قوله وظاهر كلام
المقترح الخ والا فلا يناسب ان يعقب ما سلف
بقوله فانما يصح الخ اذ ما سلف انما هو في صفاتنا
الحادثة وقوله فانما يصح الخ فيه اهتمام غير ذلك
قوله فامكن اسناده الخ هو تفرع عن قوله
وعلى تقدير صحته الخ قوله ويح ذلك اي انتم
لا تنفوا الفرع قبل قوله فلم يفتح اسناده الخ

اي الواجب انظر هذا ففي تنزيهه علي السلام
السابق شي لانهم ما يقتضيه ان يفرغ تعين
صحة اسناده لغرض موثوقه بالايجاد بعد عدم
كل نفي اسناده لغرض اصله وظاهر الخ انظر
قوله وظاهر كلام المفتوح الخ مع انه صريح في ان الخلاف
جاري في تفصيل الواجب اي هل التعليل بمعجب
اللائم او معجب اليجاب بها سيظهر نظر الي قوله
قال في تنزيهه الجواب الخ اللهم الا ان يقال المصنف
قصده ان يؤوله كما سينتبه من قوله وحاصل
جوابه الخ نظر الي قوله فيه حتي يقال انها تفعل
العدم فلذا اطلق عليه ظاهر ان الخلاف
اي الخلاف المعروف في اعني الخلاف السابق عن اهل
السنة في معنى التعليل من اهل وانظر قوله
ان الخلاف مع قوله بعد والحاصل ان التعليل
الي قوله باجماع المسلمين الخ فانها متداخلة
الواجب المقصود به الحال لا المعنى
عن شبهة اي وهي قوله لو وجد اي صفات
المعاني للزم تفصيل الواجب اي يقول اي في
رد شبهة المعتزلة وانه منافات اي بين
اللائم الذي فسرت به التعليل وبين الوجوب
قوله بان المعنى يوجب اي الحكم ومعنى ايجاب

الحكم هو انه لا يعقل متميزا الا باعتبار اي المعنى ولا
يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته
المعنى افادة العلة معلولها الثبوت الذي يثبت
القول به في تعليل الا حوال المعنوية في الشك هذه
وبحسب هذه اظهر لك ما في قوله قيل ان الخلاف
جاري الجاري على العهد يقتضي انه عين الخلاف الذي
سبغه بانني هنا قوله قال اي في رد شبهة
المعتزلة قوله الحكم لا يجب الخ هو ما به الرد على المعتزلة
نظرا الي القول الثاني على ما يقتضيه السياق
وانت خبير بانه لا يقتضي الرد عليهم الا بحسب
الزوم اذ هو استدلال على اثبات المعنى وذلك
بستلزام الرد على المعتزلة الثابتين له قوله
فانا قلنا هو منه لقوله قال الحكم لا يجب الا
باعتبار وجوب معناه الذي استثنى عنه
قوله بعد فكيف ينبغي ما باعتبار وجوب
الاستغناء انكاره وما واقعة على المعنى و
الصغير في باعتباره عايد عليه والصغير المرفوع
يوجب عايد على الحكم والمعنى فكيف ينبغي المعنى
الذي وجب الحكم باعتباره اي باعتبار ذلك
المعنى واستلزامه الي الرد على المعتزلة
وانهم كيف يتكروا المعنى وينتفون الحال المعنوية

وهو ثابت باعتبار وجود معناه وقد سبق
 ان هذا الرواسي لا يمتثل لمطابقة قول وحاصل
 جوابه الخ اي المقترح فهذا الحاصل من كلام المصولة
 يجعي ما في اضافة الجواب للمقترح اذ هو في الحقيقة
 ناقلة لا انه قابله قول في تعليل الحكم الثاني
 على تعليل اول اما في القول الاول وهو ان معنى
 التعليل التلازم قوله فظاهر في انه لا يلزم عليه
 الحكم الثاني واما في الثاني اي وهو ان معنى التعليل
 هو ان المعنى يوجب قول حتى يقال انها اي في حوال قول
 في ذاتها المناسبت بداتها قول والحاصل ان التعليل
 في صفاته تعالي الخ اي حاصل ما في البحث سابقا
 لا بالنظر الي كلام المقترح فقط قول وبقي النزاع في
 مجرد اطلاق لفظ اي وهو التعليل على ما يقتضيه
 الظاهر ولا يجعي ما فيه لا نه لا يسلم انه لم يبعث
 النزاع الا في اللفظ اذ قد سبق النزاع فيه نظر
 الي معناه اللهم الا ان يقال ان المقصود لفظ الجواب
 فتسليم ويكون معنى قوله وبقي النزاع اي
 بين اهل السنة قول واعلم ان الفلاسفة الخ المراد
 بالصفات الصفات المعهودة وهي صفات الباري
 تعالى والمراد ايضا ما هو اعز من المعاني ما تقدم
 من ان الفلاسفة انكم واصفات الباري تعالى

وقالوا

وقالوا لا ينصف الا بسلب او باضافة او قضية مركبة
 من سلب واضافة ولا يجعي ان المعترلة قد ملكوا فيها
 ذهبوا اليه اثار الفلاسفة وعليه فالمناسب
 ان لوجابا سلوب يؤذن بذلك كان يقول واعلم ان المعترلة
 تكون في ذلك احتياج الفلاسفة على نفي الصفات
 الخ قول لو وجدت الصفات تحمل الوجود في المقام على
 وجه عام حتي يشمل الخ حوال المعنوية قول لا يستلزم
 الخ بيان الملازمة قوله وان بعضها الخ الظاهر
 انه جابه لبيان الملازمة وانت خبير بانه غير
 مناسب لذلك نعم لو قال في الشرطية لو وجدت
 الصفات للزمان تكون معتققة للزمان وان يكون
 بعضها معتققة الي بعض متاخر عنه فحينئذ
 يكون قوله لا يستلزم الخ بيان الملازمة نظرا
 الي الطرف الاول وهو قوله للزمان تكون معتققة
 الي الزمان وقوله ولا بعضها الخ بيان الملازمة
 نظر الي الطرف الثاني مما حكمت به الشرطية
 وهو قوله وان يكون بعضها الخ وكان المص وتمع
 في وجهه ان الشرطية جارية على الطرفين مع
 قول كالحياة الخ المناسب للمثل الذي هو قوله
 ولا بعضها الخ ان لو قال وذلك ان الحياة مشترط
 فيما عداها حتي يشمل سائر الصفات اذ الحياة

شرط في جميعها قوله ومتاخر عنه في العقل اي
 اذ العقل يحكم بتقديم الشرط على المشرط وان تقارنا
 في الخارج قوله والافتقار بينا في الوجوب دليل
 الاستثنائية المحذوفة القابلة لكثرة كونها معتبرة
 الي اللذان او الي صفة اخرى متأخرة عنها بحال قول
 والتقدم على واجب الوجود بحال هو وجه قوله في
 الاستثنائية متأخرة عنها لكثرة يقال قوله
 والتقدم على واجب الوجود بحال ان اريد بالتقدم
 الذي يجري عليه الكلام في الدليل وهو التقدم
 العقلي فلا يثبت وان اريد به التقدم في الخارج
 فسلم لكنه يطابق ما يجري عليه الدليل قوله
 والجواب منع الملازمة الخ عبر هنا اي في مقام
 الابطال بالجواب نظر الي ان استدل لهم جار على
 وجه الزوم على الوجود الذي نقول به نحن والافتقار
 ورد الخ قوله والجواب الخ هو جار على حذف بدل عليه
 ما بعد وتقديره والجواب منع الملازمة ان عنيتم
 بالا فتقار معنا المتعارف وهو ان المعتبر يحتاج
 في تحققه الي الغير متحققا وبوجهه بقوله وان
 الا فتقار الخ وانت خبير بانه لو جرى على اسلوب
 والجواب ان عنيتم بالا فتقار معنا المتعارف
 وهو ان المعتبر يحتاج في تحققه الي الغير متحققا الملازمة

ولا يحتمل

ويخرج

ويوجهه بقوله فان الا فتقار الي الغير الخ ثم يقول
 وان عنيتم به الملازمة وعدم انفكاك احد الوجوديين
 عن الاخر معني الاستثنائية قوله ذلك اي كونه حادثا
 قوله وان عنيتم بالا فتقار اي الذي الزمونا قوله
 وعدم الا انفكاك عطفت تفسيرها بقوله الملازمة
 قوله فلم قلتم الا منعها م انكار ان هذا
 التوقف مرجعه الي الملازمة وعدم الا انفكاك النفس
 به الا فتقار او يستلزم الا مكان في بعض النسخ
 ويستلزم الا مكان الذي هو منه لنقوله بينا في وجوب
 الوجود بخلاف النسخة الاخرى فيكون قوله فان
 الا مكان الخ راجع للطرف الثاني اعني قوله او يستلزم
 الا مكان واما الطرف الاول قوله فان الا مكان اي
 امكان الشيء قوله بصحة الارتفاع اي ارتفاعه
 قوله واستثنائه اي استثنائه لفظ الا فتقار
 قوله الا اذا صح النفي الخ لا يناسب قوله ومطلق
 التوقف نعم يناسب التوقف لو عبر به اذا
 صح الخ اي كصحة نفي وجودنا نحن عند وجود الباري
 في الارك عقلا فلما صح هذه النفي اقتضى الحاجة
 الي المؤثر بخلاف ما لا يصح فيه النفي عقلا
 كصفان الباري تعالى بالنسبة الي ذاتة
 وكالعرض بالنسبة الي الجوهر وفي الباب يتعلق

يتقد برأيه وخطورا عطف تفسير علي قوله
لا يتقد برأيه الخيال قوله عما منعها اي مع منعها
قوله فيج بلسر الفا وسكون الياء جمع الفج وفي الصحاح
الواسعة والمقصود به هنا الواسعة ويكون من
باب امنافة ما كان صفة واصل التركيب في ضم ايه
الفج اي الواسعة قوله قال شرف الدين بن النعمان
الح توجه في المقام الوجه بلام بن النعمان في مع الفج
قوله يعني شبهة الفلاسفة اعترض قوله في ان
الم تقتل الخ يحتمل الظرف ان يكون صلة لقوله صحة
ويحتمل ان تكون في معنى من لبيان الحق وهذا اقل
من جهة المعنى وهذه المقدمة الاولى وهي راجعة
لقوله بعد والمفتقر الي الغير لا يكون الا ممكنا قوله
وتوهم التركيب الخ عطف عما قوله اعتقد اي لما
اعتقد لنا او توهم وهي احدي المقدمات الاربع
والثايب تتقد بها قوله واستعمل هذه الخ وهي
مقدمة اربع عما ما فهمه الكلام الاول كثرة الصفات
توجب تركيب الموصوف او ذوا الصفات مركب
الثانية وكل مركب معتقر الي جزيه الثالثة وجز
المركب غير الرابعة والمفتقر للغير لا يكون الا
ممكنا وبه هذه المقدمة ترجع الاولى في كلام
بن النعمان نظر الي المعنى وليس بانها على هذا
الترتيب

الترتيب لعدم قصد الاستدلال بها في المقام والفج
اعتقد صحة هذه المقدمات كلها ولا تنفع الاولى ولا
الرابعة لان الموصوف لا يتكش بصفاته كما ان الله تعالى
يعني مطلق التوقف لا يقتضي امكان المفتقر وقد
سبق بيانه واول من قال بهذه المقالة الفخر حفي
قال القرطبي رحمه الله وددنا انه لم يخالف الا صاحب
لكن جفت القلم عما هو كما بينا ونسج الفخر جماعة من
المعاجم كما بينا وما في المدي والعصدة والسعد
ونحوهم ممن مزج الكلام بالفلسفة وذلك المحقق
وهو الحق الموافق لنصوص المتقدمين لان الصفات
واجبة الوجود كالذات ولاصول الفلاسفة من
ان الله مكان لا ينافي القدم بينهم كثير من مسائل
اهل السنة ويؤدي الي القول بالذات ان
لان الصفة اذا كانت ممكنة من حيث ذاتها
افتقرت الي مقتضى فننقل الكلام الي ذلك
المقتضى فان قيل هو ممكن من حيث ذاته ايضا
قلنا يفتقر الي مقتضى ويتسلسل او يقال
ان المقتضى هو مجرد الذات فيقول بالعلم او
الطبيعة فالقابل بهذا القول قد سرفنته
امبول الفلاسفة واعتبر شبهتهم الواهية
قوله استشعر النقض الخ جواب لما اعتقد قوله

وهو الذي عطف تفسير الجرم على الجرم الاعتقادي
لم يطلع عليه الله تعالى ^{بكلية} اطلق الكلمة على
الكلام مجازاً ثم اخذ المصنف في جلب اطراف صدرت من
الغير وهي مناسبة لما نقله النجاشي فقال قلت واسمع
من هذا او نفوذ بالله الخ ^{قوله} ومن شيع الخ هذا هو
مذهب الغلاة الذي تقدم بسطه ^{قوله} واصنافان
عطف تفسير علي قوله بنسب ^{قوله} وتسمية الخ
عطف علي قوله ردة والمخاطبة في نفس الامر
محيطة لان حقيقة الصفات مغايرة لحقيقة الذات
قطعا وانما الممنوع المطلق فلذا قال مع ما علم الخ
^{قوله} تمنعون اطلاق الغيرية في صفاته تعالى لما
تؤذن به من صحة المخارقة كما يعمون ان يقال هي
هو لما يؤذن به من معنى الاتحاد الخ الغيرية في جانب
تعالى تعتقد ولا تطلق لان صفاته تعالى تتالف
حقيقة كل منها حقيقة ذاته تعالى كما هي مخالفة
في حقيقتها كما ان حقايقها انصا وتلك لفظ الغير
يوهم فلا يقال قدسنة تعالى غير ذاته ولا قدرت
غير علمه واليمينية تمنع اعتقاد اطلاق هذا
ان اريد بهي هو ظاهر اللفظ وهو الاتحاد وان
اريد سلب الغير منع اطلاقه واعتقادا ^{قوله}
والذي قاده الخ فيه شيء نظر القوله اكثر هالان

المذكور

المذكور فايد الي جميعها لا الي اكثرها قوله هذا
مع ان الشيء الخ مراد فساد المقدمة الاولى وهي
ان الصفات مركبة واسند لها فسادها دون
ما عداها من المقدمة لانها البني لغيرها من تلك
المقدمات واذا فسد المعنى للشيء فساد ذلك الشيء
وان كان بعضها صحيحا في نفسه كما انه قد تقدم
بيان فساد المقدمة الرابعة وهي والمختلر الي الغير
طريق كون الامكنة ^{قوله} قال شرف الدين الخ هذا
تعرض لما الزمه شرف الدين من الوقوع فيها فتر
منه شرا سنده بقوله فان ماهية كل صفة
من الحياة الخ ثم هذه المقدمة بقوله فان منها ما لا
يتعلق الخ ^{قوله} كالعلم او اعتبر بحسب ما سلف
فالحاق استقصائية ^{قوله} كالقدرة والارادة
فالحاقها استقصائية ^{قوله} فاذا تمايزت الخ
هذا امر تنبأ المقدمة الاولى بعد سندها وهي
قوله فان ماهية كل صفات الخ ^{قوله} في المقضي
اي لها اي للصفات وهو الذات فالوجه الذي
اوجب الحياة غير الوجه الذي اوجب العلم والوجه
الذي اوجبها غير الوجه الذي اوجب الارادة
وكذا القدرة ^{قوله} ليس بجسم ولا جسماني اي
ولا قائم بالجسم وهو المراد من اي لا لما كان يقو

به اي بالجسم نسب اليه بزيادة الالف والنون
 بان ثباته عالم قد احتيج المصدر الذي هو اثبات
 الي مفعوله قوله عادلت الى الباء سببية وهب
 متعلقة بيطالبون ومن بيان لما اي ويطالبون بان ثبات
 انه عالم بسبب ما دللت عليه الالف فعال من الالف حكاه
 والاعلان نور الالف الظاهر انه من كلام المصنف
 وان كلام شوق الدين قد انتهى ولا يخفى وجه مسكبه
 ختم المبحث بالدعاء قوله قالوا لو وجدنا في الضمير
 للمعتزلة فان قلت ان كانت هذه الشبهة من
 قبل المعتزلة كالتب قبلها فالمناصب الجراعي
 اسلوب الوصل بان يقول وقالوا قلنا ان تركب
 اسلوب الفصل ايما الي عدم اتحاد القابل ودفعها
 لما يوجهه الوصل من اتحاد والمراد بالتكثير ما يقابل
 الوجه والضمير فيهما عايد عايد مرفوع وجوز
 وهب صفات المعاني ولم يتعرض في المقام
 لبيان الملازمة لظهورها في صفاته جل وعلا
 يستحيل حد وثبات تكون قد علمه ونحن نقول
 بموجب هذا وطوس الاستثنائية القابلة
 لك تكثير القديم محال وافاد دليلها بقوله والاجماع
 ان القديم واحد فالوارثية ليلية اي اذا اجماع الامة
 على ان القديم واحد قلنا الخ هو دليل منع

الملازمة

الملازمة وسلك اهل السنة في رد هذه الشبهة
 طريق الترديد فقالوا ان اردتم بتكثير القديم تركيبه
 وكثرة اجزائه بسبب وجود الصفات منع الملازمة
 لان الصفات لا تنبع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه
 ولا يقال فيه بسببها انه كثير لا لغة ولا عرفنا
 ولا عقلنا ان جابد ليل هذه السند بقوله بدليل ان
 الجوهر الفردي الاضافة في بدليل ان الجوهر بيانية
 اي بالدليل الذي هو ان الجوهر الفردي الخ قوله عديدة
 من العدد صفة لصفات موكدة للعدد المعلوم من
 الجمع وفعلية في المقام بمعنى فاعلة اي متعددة
 قوله وهو واحد حالة لازمة من الجوهر الفردي
 جابستد منع الاستثنائية بقوله ومعني الاجماع
 ان الموصوف بصفات الالهوية واحدا اي وان اردتم
 بتكثير القديم تعدده ووجود معناه في اكثر
 من حقيقة واحدة منع الاستثنائية اذا
 الاجماع الذي نقلتم عما ان القديري واحد يجب
 ان يكون معناه ان الاثر في الموصوف بصفات الالهوية
 واحد لا ثابته لان معناه ان حقيقة القديم
 لا تثبت الا لشئ واحد من غير نظر الى كونه
 موصوفا وصفه كما في مقوله قوله الملحدة جمع
 ملحد من الاتحاد معني الزيف يقال لكل من خرج عن

طريقه الخف والمراهم في المقام المعتزلة بدليل
السياق لان مع جمل وعلا الخ انظر كيف حمل في
الشرح تالي الشريطة التي جري عليها التي على بعض
ما يحمله اذا تخيل ان تكون الكثرة بمعنى التركيب
وكثرة الخ جزءا او معنى وجود معناه الذي هو القدم
في متعدد وعليه هذا حمل في الشرح التالي فلا يكسر
الطريق الاول من طرفي الجواب الذي هو قوله منع
الملازمة ان اردتم بتكثير القديم الخ قوله فان
كثرة الخ من منع الملازمة ولا فعد امقاط
لفظ الكثرة والتعبير بالجنس بان يقول
فان الصفة لا تمنع الخ قوله معناه اي القدم الخ
من القديم اول منع الاستثنائية اي الخ
اسندت لقوله بالاجماع فلهذا المنع قوله منع
الاستثنائية بتا ويل الخ اجماع فقال ولا اجماع
الخ ولزمكم المصادرة اخذ المدعي جرد دليل
وبيان ذلك انهم قد اخذوا دعوانا واجر واعليها
دليلهم اذ مدعانا ذلك لان تكثير القديم بمعنى تعدد
وجود معناه في اكثر من حقيقة واخذت
واجب بمعنى ان الذات العلية الازلية يجب ان
تتصف بصفات ازلية نعم لفظ الواحد الخ فيه
شي والمناصب ان لو قال لفظ ان القديم واحد اذ

هو المشترك لاللفظ الواحد قوله وكيف يصح الخ الواو
تعليلية فيكون اسند القول فلا يتحدون الخ قوله
البراهين اي التي تقدمت عند اثبات صفات
المعاني قوله واعلم ان هذه الشبهة هي الخ انظر هذا
الحصر فانه يقتضي عدم شبهة اخرى في جانب
الفلاسة وانت خبير بان قد سبقت لهم شبهة
اخرى عند قوله في الشرح واعلم ان الفلاسة
الخ وهي لزوم الافتقار قوله قالوا لو وجدنا للزم
الخ مرفوع قالوا هو المعتزلة عما يقتضيه السياق
وبيان ما تقدم في اسلوب الفصل نظر الي ترك
العطف وانظر التعبير بالاله فهو ملزم ومتعدد
فالا فعد التعبير بالاله وطوعه الخ استثنائية
ايحار القابلة لصفة التالي باطل ولم ينص
لسمندها لظهوره ولما كانت الملازمة التي حكمت
بها الشريطة غير ظاهرة فنحن لبيانها بقوله
لمشاركتها له في اخص وصعته اي لو وجدت
الصفات للزم تعدد الا له لمشاركته الصفات
للاله في اخص وصفه قوله وذلك اي لا مشترك
في الاخص بوجوب الاشتراك في العمل الذي هو
كونه قادرا ومريدا وعالم الخ والاخص ما انفرد
به الموصوف عن غيره ويميزه عن غيره ولا غير

ما لا يتقدم به الموصوف عن غيره قوله قلنا صدق الخ
لما تقرر ما المخصوص من الجهة توجب اليه ما لا يصلح في
ذلك من الرد فقال قلنا اي معشر اهل السنة هل هو
ان التقدم صفة ثبوتية كما سلف من انه صفة
سلبية على المفعول عليه قوله صفة نفسية اي
ذاتية نسبة الي النفس معني الذات ومعني هذا
الكلام انه لم يثبت للتقدم اول مراتب الاخص
هو الثبوت فكيف يثبت له اعلاها وهو الاخص
وفضلا مصدر فعل محذوف اي فضل فضلا معني
بغني وصهير فضل يعود على النفي المفعول ما قبله
لان فضلا انما يقع متوسطا بين نفي واثبات لفظا
بحولان لا ينظر الي التغيير فضلا عن اعطائه
او معني كونه صريحا اللهم عن ادراك ادني
مسائل العلم فضلا عن اعلاها اي لم تبلغ ادراك
ادني مسائله فضلا عن اعلاها ونحو الاخبار
ما جرى عليه في العقيدة والقصد بتوكيده فضلا
استبعاد الادني اعني ما دخله النفي معني
عله بعيدا من الوقوع كالنظر الي العقير وبلوغ
الهمم في المثاليين واستحالة الاعمال وهو
مدخول عن معني عدة منزلة المجال الذي لا يمكن
وقوعه كالا عطا في الاول والادراك في الثاني

وقد

وقد تقدم ما للتجويد في هذا التركيب
والثاني معلوم الاستحالة جارية الشارة الي ان
ما جرى عليه في المتن من عدم التعرض فيه دليل
على استثنائية المطوية لا يحتاج لتعرض سند
قوله وبيان الملازمة التي جازي مقام بيان الملازمة
تقدم ما الاول وهي قوله ان الصفات مع سندها
صحيحة والثانية وهي قوله واخص وصف الباربي
تعالى الخ فاسلف وقد سلف القدر فيها في المتن
وسيطر فيها بعد من الشرح قوله لا تتراده تعالي الخ
لانهم توجبها لما قبله لانه قد يتفرد الشئ
الوجودي بوصف سلب ولا يمكن ان يكون اخص
والثانية وهي قوله والمشتراك الخ مدخولة
من جهة قوله بوجب الاشتراك في العموم والتمييز
الحدس فيها بالنفس الذي يلي هذا اعني قوله
ثم الخ في باب الاخص في باب المثال الخ فاذا
ظهر ما في المقدمات من الخلل مما وقع عليه
لا يخفى ما فيه فقد لزمن وجود الصفة
الخ هو استنتاج نظر الي الدليل وجرى عليه
استدعاء الملازمة طولا وبينا انها كبرت
الخ هو من توسعة الشرح ولغظ كبرت من
للمفعول بتسديد الفاء والظاهر ان هذه اوجه اخر

الزموه المعتزلة كاهل السنة وميات جواره بعد
جواب الوجه الاول ويحتمل ان يكون تقوئه للالزام
اللازم من استدلال الخصوم قوله كيد استغناء
انكاره قوله هذه الاصناف هي سلب العدم
قوله ان الاخص اي كالناطق قوله معوم
للشيء اي كالانسان قوله والشبه لا يتقوم
بتفصيله المراد بالشبه الموجود والتفصيل المنافي
ولا شك ان العدم بناء في الموجود فاذا ثبت هذا
فلا يخفى ما في ظاهر العبارة قوله الذي تقوم
الحوادث وصف كاشف للعدم ان الذات لا يكون
المتقوم بما به الماهية ويحتمل ان يريد به اخراج النوع
على القول بانه ذات اذ هو مجموع الماهية لا مقبولة
به قوله وامتازت الحوادث بخرج به الذات الاعلى
كالحيوان اذ لا يقع به امتياز وهذا رسم
للاخص واستغنى عن ذكر القيد الاول في الاخص
وهو ان يكون ثابتا لان الذات يستلزم الثابت
قوله وضهيره اي ضمير فصل قوله انه اي
فضلا ولا يخفى ما في المقام من تضمنت الضمير
وهو لا يحسن قوله تقاصرت الهمم عن ادنى
العود الى اي نظر الى مقام الذكر مثلا قوله
لفظ هو راجع لطرفي الشيء والاثبات على ما يقتضيه

المرلوب

المرلوب والله قال لتخفيف رده لطرف الشيء فقط قوله
فيه اي في تركيب فضلا قوله الذي لا يمكن وصف
كاشف للجمال قوله وهو اي فصل من قوله الح هو بيان
لا صله قوله انتهي العطا والعطا اسم مصدر يعني
العطا قوله والذي يعني منه عدم النظر الى الظاهر
ان الضمير في منه عايد على العطا وهو عطا العطا فان
قلت ما وجه سلب النظر عن الاعطا وهو لا يتصف بالنظر
فاذا عدم النظر ليس من العطا حتى يفضل منه قلت
هو جار على ضرب من التهنيم فجعل عدم النظر من الاعطا
والتهنيم مناسب في المقام قوله وبقي منه اي من
المتنفي وهو الاخصية عدم الثبوت فيكون الكلام
ايضا جار على ضرب من التهنيم فجعل عدم الثبوت
من الاخصية التي تنافيها قوله والله حسن
انه لا محل لهذه الجملة الى وجه الا حسنة كون
الاستنباط او كذا وقيد لرجوعه في نحو
هذه المقام الى اقامة البرهان على المدعى كانه
يقول اذ لم يقع من فلان النظر الى الضمير مع
تحفته فلان لا يقع الا عطا منه او لا وارجح على
انه لا مستند له معزوم ايضا بالانكشاف من جعلها
حالات الاستنباط لما فيه من تقرير السؤال
والجواب اقوي واصح في الاستدلال وذلك بالمع

كما تعرف في علم البلاغة وصاحب الحال فيها يخل اليه
الكلام في قولنا فلان لا ينظر الي الفقير فضلا عن
اعطائه ثبت عدم النظر حال كونه قد فضل فضلا
عن اعطائه هو عدم النظر لانه يعني بخا وزاج لم
ينفع منه اعطا فني وز عن عدم اعطائي عدم
النظر ويكون النجا وزا حال معني منجا وزلا ومفلا
لفعل مقدر والجملة اما حالية او لا محل لها عما ذكر
في الوجه الاول لور وان المستبعد بكسر الهمزة والواو
الحال والخطا في المقام بحسب هذا الحال لا بحسب
تفسير فضلا بالنجا و فقط قوله قوله المصير عايد عا
قوله ومن الخطا لور واما قولهم كثر المضارب الخ
هو توجه لورد الالتزام الذي الزمه الخصوم لا هل السنة
فيما سلف نظر الي قولهم وايضا اذا كثر المضارب
وقوله كثر سباق قوله اذا تكثيرهم يعني
ان يضبط بنشد به الفا مبنيا للمنايب قوله
فخطا جواب اما ثم اسنده بقوله اذ لم يكن تكثيرهم
الخ لور وقد قدمنا شرح مقالهم ابي نظر الي ما
جرى عليه في شرح قوله ومن هنا تعلم ايضا نزهه
نعال ان يكون جرما الخ من قوله واذا عرفنا هذا عرفنا
استحالة التجربة التي اثبت بها الفضل لا الهنهم
نعال الله عنه ذلك علوا كبيرا فانهم اعتقدوا ان مبعود

حور

حور ابي اصل الله قانيم وذلك ان له عندكم ثلاثة
اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه بالادب واقنوم العلم
ويعبرون عنه بالادب والكلية واقنوم الحياة ويعبرون
عنه بروح القدس ثم قالوا ان مجموع الثلاثة هو واحد
فيجوابين تعريضين وحدة وكثرة فلهذه المقالة
اشار بقوله النبي لا يرضي بها ميميز من الصبيان فضلا
عنا من فوقه ومن معني شبهة المعتزلة الخ لما ذكر
ما لهم من الاحتجاج علي نفي المعاني في الجملة وكان لهم
احتجاج بالنسبة اليه بعصها اعني العلم وهو اعني
هذا الاحتجاج من معني ما سيف نظر الي كون الخ مشترك
في الخ خص يستلزم الخ مشترك في الامر قال ومن
معني الخ لكن لا يفيد الخ خص الذي هو التقدم
وبحسب هذا يظهر لك ما في تقييد كلام المص وانه
غير مبني سب احتجاجهم مبتدأ مخرج خبره
قوله قبل ومن معني الخ والصبر عايد عا المعتزلة
لكان علمه يتعلقت الخ اي لانه اذا اثبت له
نعال علم لا يكون الخ عام بالمعلوم المعين
اي المخصوص وهذا جار علي ان علمنا يتحدد
بتعدد المعلومات اما عا القول بالخ اتحاد فلا يفيد
ولا ينبغي ان يتعلقت به اذون غيره في الخ عم
اي كالوصفية فيجب اذا ما ناله علمه اي في

الخفيفة قول والجواب ان هذه الخفيفة الجواب
لا يطابق ما تقرر من الشبهة فلا ينهض في الرد لانهم
جروا في تقررها على تخرج قولهم فيلزم اما
قدسما الخ على قولهم فيجب اذا مماثلة علمه تعالى
لعلمنا نعم لوجعلوا مجرد الاشتغال في الاختص
المذكور يستوجب اما قدسما واما حد وثمها لمهض
الرد بما ذكر والجواب الناهض منع كون التعلق اخص
عليه مذهب من يري نفي الخ حوالا لان الاختص
وصف الشيء عند وجود عين ذاته لان ايد علي ذلك
والنا هض علي مذهب من يثبتها منع كون
التعلق اخص وصف العلم اذ معرفة الاختص فرع
حد خفيفة وقد سبق ان الخلاف في العلم من
جهة انه هل يحد اولا فعلي انه يحد فان كان للنفذ
فلا اشكال وان كان لكونه ضروريا فيجمع كون
التعلق اخص كما يمنع علي القول بانه يحد
وجيبه يندفع ما يقال ان تسليم المشاركة في
الاخص وهو قضية كلام المص يقتضي كون علمه
تعالى عاديا لا يقتضيها اعني المشاركة في الاختص
المماثلة وهي مقتضية للاشتراك فيما يجوز
ويجب ويستحيل وقد وجب لعلمنا الحدوث قوله
ليس بانه اتين انظر وقوله لعدم الخ مندم قوله

ليس

ليس بانه اتين قول فانا نتعقل الخ مندم ما قبله
وهذا الدليل مسلخ في العلم الحادث لانا نتعقله
بالكنه مع العقل عن كونه حادثا والذاتي لا تعقل
الخفيفة بدونه بخلاف العلم القديم فلا يتم فيه
هذه الدليل بل لو كنا نتعقله بالكنه بدون
القدم ونحن انا نتعقله اجمالا اذ نحن يحويون عن
كنهه الذات والصفات والتعقل الخ جالي لا يتوقف
عنا تعقل الوصف النفسي قوله تشبيه الخ قال
اختلف الناس اشارة الي ان هذا الاختلاف
صاد من هو اعم من الخصوم وقد عز وما هو
للمعتزلة متا دسة للسبب السابق قول
ومهم من زعم الخ السابق يقتضي ان الضمير عايد
عالم المعتزلة ويجعل ان يعود عا غيرهم ومنهم
اي من الناس قوله وكذا افصاح في هذه المقالة
الخ اي حتي توجب النظر اليه هل هو اخص ام لا وان
لم يفسح عنه فهو مردود بامرين احدهما ان الخ
لا توجب شيئا اذ الذي يوجب المعاني الوجودي
له ان لو اوجب الخ شيئا للزم التسلسل لان
الموجب يفتح الجهم حال ايضا فيوجب هو ايضا شيئا
اخر اذ لا فرق فينغل الكلام الي ذلك الشيء وهكذا
الي ما لا نهاية له ثانيا بينهما ان المعاني لا يوجب الخ حكما

واحد الان ايجابه بالمنااسبة فلا يفسد احكاما
مختلفة تكونه جبا عاما قادرا مريدا اقوله ولا حجة في
ذلك الخ ففنية كلامه ان ما تستعمل عمل اي وانته خبير
بان ما جرى عليه بن النعمسان غير مناسبة لسلوك
الجنة والجواب المنااسبة لسلوكها ان يقال انما اعرض
مودة ناموسي عليه السلام عن مطابقة سوال فرعون
استعارا بانه لا ينبغي له ان يسيل عن الحقيقة
اذ حقيقته تعالى لا تدرك واجاب له بها ذكر
اشارة الى انه الذي ينبغي ان يقع السؤال عنه
جريا على الاسلوب الحكيم وهو تلقي السائل
بغير ما ينطلب ملك به طريقا هذا العارف
كما في قوله تعالى بسبيلك عن الله هلك قلوب
مواقيت للناس الخ تحريضا منه لفرعون في عبادة
وتركه ما هو اولي بالسؤال وهو الصفة الدالة
على الوجود والتفوس ونحو ذلك ولهذا قال في حوله
لا تستمعوا اي لا تستمع من جوابه اسيلة عن
الحقيقة فيجيبني بغيرها واسيلة عن الدلائل
والمجيبني بالخرصيات وقد اقول ثانيا ان رسولكم
الذي ارسل اليكم لمحيوت وموسي عليه السلام
جيبه بالوضوح فالأوضح مما يتميز به البارح
تعالى وكأنه يقول اضرب عما السؤال عن الحقيقة

فلا

فلا يسيل الى الوصول اليها فانه لا يعرف الله إلا الله
قال الله صهياني في شرحه الطوالع في اثنا كلامه
قال ان معرفة الذات غير متصورة للبشر ولذلك
لا يسيل عليه السلام اجاب بخواصه تعالى وصفاته
حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم
موقنين تنبيهها ان حقيقة ذاته لا تعلم الا
بذكر مقوماته ولا مفهوم له تعالى ولا تركيب له ولم
يتنبه فرعون له فلهذا قال لمن حوله لا تستمعوا
اي ما كنتم عن حقيقته واجاب به كوصفات
التي ان قاله اشار الى ان السؤال عن حقيقته ليس
من داب العقل حيث قال رب المشرق والمغرب
وما بينهما ان كنتم تعلمون قوله واما قول الشيخ الخ
هذا توجه لنا ويل كلام الشيخ وهو قبل ابن النعماني
اذ كلام الشيخ لا يهتف بحسب ظاهره وهذا
يقضي الدخول في اختيار الفخر وليس كما فهمه
قوله فان القدرة الخ مستند لما قبل من قوله ولم يرد
الخ قوله والا لداريبا به انه تقرر انها صفة معني
فهي متوقفة على الذات من حيث تعقلها فلو قلنا
انها وصف اخص لتوقف تعقل الذات عليها
من حيث انها اخص والغرض ان تعقلها متوقف
على الذات من حيث انها معني فياتي الدور والله

اعلم لا يخفى مناسبة حقيقة ذلك قوله قلت واذا انبى
الحا انت خبير بان هذه امر تب على ما سبق في المقام
من مضمون اختلاف الناس في اخص وصف الباربي
تعالى الخ وفيه نظر اذا غابا بترتب على ما لو اجرى
على خص ما قيل في تعيين اخص وصف الباربي
تعالى وابطال اطراف ما قيل واقتضا النظر الى ايد
ثم ان قضية كلامه كغيره ان له تعالى وصفا
اخص واغما للخلاف في كونه معلوما او مجهولا
وهذا وان كان له خارج يثبت له فالمعول عليه
انه لا اخص لذاته تعالى ولا لوصافه وقد احتج
ابو اسبي زكريا شارح الاسرار العقلية على
اختياره نفيه بالكلية بوجوه كما ستحالة اشترال
القديم مع الحادث في حقيقة ما ولا يقتضاه
التركيب في حقيقة الباربي من جنس و
فصل اذا اخص هو الذات المميز للحقيقة
عما يشاركها في الجنس كالناطقة فانه مميز
لحقيقة الانسان عما يشاركه في الجنس الذي
هو الحيوان ولا يخفى بطلان هذا وانه لا جنس
للباربي تعالى ولا تركيب فنه قوله للبشر
هو بيان لمحل الحكم لا للاخترا قوله وهو الاصح
من القولين قال السعد في شرح المقاصد اختلفوا

في العلم بحقيقة الله تعالى للبشر اي معرفة ذاته
بكنه الحقيقة فقال بعدم حصول كثير من
الحقيقين خلافا لجمهور المتكلمين ثم القابيلوت بعدم
الحصول جوتوه خلافا للفلاسفة وقد ظهر لك من
كلام السعد ان الخلاف في الوقوع لا في الجواز وعدم
الجواز انما هو عند الفلاسفة وظاهر كلام المص
في الوقوع وعدمه ولا يخفى ما فيه قال في جمع الجوامع
واختلفوا هل ملك في الاخرق ومنبسط الشئ فقال بعضهم
نعم لحصول الروية فيها كما سياتي وبعضهم لا
والروية لا تغيب الحقيقة انتهى قوله واليه
ذهب ترمذ شح كونه الاصح قوله وحجة الاسلام اي
الخراي قوله واختار اي الامام الفخر وهو
منا اول مصنعات الفخر شارح بهذا الى الخمد
فيما اختاره الفخر في كتابه الاشارة من ان
الحقيقة معلومة قوله ولو في الاخرة بين به
الاطلاق قوله او انما هو في الحال اي الدنيا قوله
خارجي اي عن الحقيقة قوله بالمنقول والمقول
كله ترمذ شح والحق يقول انها معلومة كما
سبق قد احتج بالمنقول والمقول في كل موضع
والحق يقول انها معلومة كما سبق قد احتج
بالمنقول والمقول والمقصود بالمنقول ما هو اعم

من المنقول من الشرع حتى يشمل ما هو منقول من
اللغة كقوله بعد وقد قيل انما سمي الخ قولاً على وجه
اي ما هو قول في الية وهو ان يراد بالادراك ما هو اخص
من مطلق الروية على سبيل الاحتاط وانت خبير
بان هذا اجار علي وجه اخص من المدعي لان طرق
المعرفة متعددة فلا يلزم من نفي الروية على سبيل
الاحتاط نفي المعرفة بغيرها من الطرق قوله من اوله
متعلق بخلاف اخذ من اوله قوله عليه اي على
القول بانها غير معلومة قوله ان المعلوم اي نظراً
الي جانب تعالي قوله عند البشري جميعاً اذ بذلك
يتم له الاستدلال وحينئذ لا تسلم له تلك القضية
اذ حكمة بان جميع البشر انما يعلم نظراً الي ذاته تعالى
هذه الامور الاربعة ولا دليل له على ذلك قوله
اما الوجود الخ فيه نظرية ان قصد عند تلك الامور
فلا يحتاج الي اسلوب اما وان قصد عدها على
وجه المحصر في كلامه لا يوفي بذلك قوله واما
الامانة الخ الامانة في الخ واصناف المتعلقات
واطلاقها عليها اصنافية لان التعلق عند امر
اصنافي كما امرقاً اظهر لك ان الامانة في الخ واصناف
المتعلقة فلا يخفى عليك ما في اقتضاها على العالمية
والقادريية في المقام وان غير مناسب والمناس

لوزاد

من اللفظة مثلاً هكذا وهي العالمية والقادريية مثلاً
وهي شاملة للمعاني ايضاً في ذاته والذات المخصوصة
اي المميز في نفسها وبحسب الواقع والمقصود بها
الذات الكلية وهذه المقدمة صحيحة قوله وليس عندنا الخ
اي معشر البشر من تلك الذات المخصوصة اي ليس
عندنا من شأنها الخ انها ذات لا تدري ما هي الا انها الخ
وهذه المقدمة غير مسلمة لعدم دليلها كالمقدمة
الاولى وهي قوله ان المعلوم الخ قوله وهذا يدل
على ان ذاته الخ الاشارة لاجعة الي ما جري عليه
الكلام وانت خبير بان الاستدلال بحسب
المعني ولا يخفى ما فيه وان لا يدل عليه ان ذاته
المخصوصة غير معلومة لما ظهر من فساد الاول
والثانية قوله يعني الخ هو عند المجرى
عليه التخرق لا نسب ان لو قال لانه كلب والكلبي
غير مانع من وقوع الشبهة فيه قوله علي
وحدانيتها تعالي اي على وحدانيتها فيها اي في
اللوهية قوله لان ذاته جزي حقيقي احترز
بالخفيين من الجزم الاضافي فانه اعرف من الخفيين
وهو عند المنة ما اندرج تحت الاعرف فهو جزي
بالاضافة الي ما فوقه فيشمل الفرد المعين والنوع
والجنس وغير ذلك قريب مثلاً مندرج تحت

الإنسان والحيوان تحت الحيوان تحت الجسم
ثم النامي كذا قلت ووجد نظمه إلى المنا
اسقاط لفظ وجه أو يقول بدله وكيفية اللهم
الأن يقال اطلق الوجه على الكيفية وقوله أن
يقال تعرف لنظمه لأن المذكور استدلال
بحسب المعنى لا شيء مما عرفناه الخ قضيت
أن ما صفت من الموجبة الكلية القابلة كل
ما عرفناه الخ في قوة ما تعرف له هاهنا مع
السالبة الكلية ولا يخفى ما فيه لأنه وإن اعتبر
أن الموجبة المعدولة تستلزم السالبة المحصلة
فما ذكره أعمر مما تستلزم تلك الموجبة أذهو
موضوع تلك الموجبة الصفات وموضوع هذه
ما علمناه في حقه تعالى وبين أنه أعمر
وهو المطلوب قضيت أنه المستثنى هو المطلوب
في المقام وأنت خير بانه أي المطلوب المقام
ما جرى عليه قوله سابقا وأنت خير باليونانها
غير معلومة الذي هو أن الذات غير معلومة
ولا يخفى أن المستثنى غيره لكن وإن كان غيره
فهو مستلزم له نظر إلى أنه كلية سالبة
وهي متضمنة للثبات بين طرفيها وهما
ما عرفناه وخفيته تعالى ومن كان مرهنا أن

ذاته

ذاته تعالى غير معلومة هذه بحسب المعنى وأما
بحسب الصنعة فهو يستلزم المطلوب نظر إلى أن
النتيجة سالبة كلية فتعكس كنفسها والعكس
يستلزم سالبة جزئية لأنها سالبة كلية وهو
أخص من جزئيتها فتستلزمها وموضوع هذه السالبة
الجزئية موجود لأنه عين موضوع المطلوب الذي
هو معلومة موجبة معدولة فتكون هذه المسبلة
محصلة مساوية للمطلوب الذي هو معلومة موجبة
معدولة لأن ما تقر من كون السالبة المحصلة أع
من الموجبة المعدولة هو بالنظر إلى عدم اقتضاها
وجود الموضوع فإذا قام البرهان على الوجود فيها
فتلازم ما صدق وكذا وأوجب فيلزم من
صدق السالبة المذكورة صدق المطلوب ولا يخفى
ما فيه من التكلف قوله واعتزض عليه أي على
الفخر بانه أي الأمر والشأن لا تراخ الخ وأنت خير
بأن هذه الاعتراض لا يفهم إلا بالاطلاع على الكلام
المعتزض وهو الغرض لأن المصنف نقله معتمدا
وأنحرف فيه حتى أنه لم ينقل روح الاعتراض
فإن قال الخ استشعر الغرض إيراد من
قبل العام فاختار تقريره ورده فقال فإن قال
الخ وأنت خير بأن هذه الألفاظ على

ما ينزل عليه من كلام المصنف في هذه الاي ما ذكره
 في الايراد بالتمييز اي تبيين الالام بوصف الاله لوهيته
 وقد سلم ذلك اي الفخر عليه السلام وعليه الخ اي
 وعليه الامام فهو متعلق بخلاف خبر مقدم
 وفي الدليل متعلق بالمبتدأ وهو قوله منا فتشأن
 فمنها اطلاق الكيفيات الخ لما توجه الي الكلام
 علي المناقشات الواردة في المقام وقد ظهر انها
 تنوع الي لفظية ومعنوية اقدم الكلام علي
 اللفظية ولا يخفى وجه مناسبة ذلك وهذه
 المناقشة بالنظر الي ما جري عليه استدلال
 الامام من قوله واما كيفيات الوجود الخ قوله
 واما حمله على اطلاقه الخ افا دهم اسبب اطلاق
 الامام الكيفيات علي بعض الصفات وهو
 تمهيد للاستدراك الذي يقتضي الابداد وهو
 قوله الا ان الفلاسفة الخ قوله لا تستدعي
 نسبة الخ اخرج بالتفصيل الاول الخ عراض النسبية
 التي هي المقولات السبع وذلك الخ بالبر والمالح والوحد
 وانهم لم وان يفعل وان يفعل والاصناف
 والتفصيل الثاني وهو قوله ولا تقسمه القدر ونحوه
 من مقول الكثر قوله لئلا يجابه لا دخل في بيان
 الجسم وعلمه فانها من الكيف وان انقسم بالانقسام

الجسم

الجسم الغامض به لكن لا لئلا يتم بل بواسطة محلها
 وهذا اميني عما ان العزم يحوز قياها مجموع المحل
 قوله وهذه القسم كذلك الاشارة في كذا راجعة
 لمضمون التعريف وهو قوله وهي صفة الخ قوله
 ان الفلاسفة الخ هو استدراك علي الامام فانه
 على خطا في ذلك قوله فمعني الازلية اي عند المحققين
 قوله ومعني الوجوب انه اي الشيء المتيقن من
 المقام فيكون الكلام على معني كون الشيء لا يقبل
 الخ تنعاق قوله ومن اخرج عما انه اي الوجوب ثبوت
 بانه بوجه الخ استشعر ايرادا من قبل من قال
 ان الوجوب ثبوت فتوجه الي تقريره ودفعه
 فقال ومن اخرج الخ وتعرض لمقابل الوجوب في المقام
 والخد من فيه دواب مقابل الازلية والابدان
 ان لم يتقدم له كلام في مقابله بخلافها لانهما
 قدرنا الي العدم والبقا وقد سلف ما بينهما
 من اختلاف المذاهب وفي طيه ذكر المغالاة والخد
 فيه قوله بتقيضه اطلاقه في المقام بالمعني
 اللغوية فالمقصود به المناقشة في جوابه انه الخ
 جواب قوله ومن اخرج الخ قوله كقولنا هذا
 حقه الخ هو يشمل لما يقتضيه الجواب فلهذا جري
 فيه على اسلوب النقيضين بغير نظري في المقام

الجاري علي اسلوب غير الصريح طلبا للبيان فقال
 كذا انقول وجود واجب ^{قوله} وفيه عند الاستعرية
 الخ جابه سدد التسمية الصفات بالامتنان
 وهذه الابهتص الا اذا اعتبر قوله اما حقايف
 ذوات امتنان الخ انه ما نعة تخلص وترد عليه
 الحياة وكونه حيا لعدم تعلقهما والمراد بقوله
 حقايف ذوات امتنان المعاني وبقوله احكام
 ثابتة لمعان ذوات امتنان المعنوية وكون
 المعاني ذوات امتنان بنا على ان التعلق امتناني
 كما ذهب اليه الغير ومن تبعه ^{قوله} وقد ردها
 اي الصفات الي امتنان اي فلا وجود لها
 اصلا فلا معنى عند كها انه كذا عند الفلاسفة
 وهو كذا ما نصب على القرف والعامل
 فيه ينهج بعد ومالتا كيد الكثرة ^{قوله} فان
 اراد الامام ذلك الاشارة راجعة الي رد الصفات
 الي الامتنان اي يعني ان اطلاق الامام عاجب
 المعاني والمعنوية امتنانية ان كان باعتبار وضعها
 بالامتانة التي هي التعلق فالمناقشة معه
 لفظية لانه لفظ موهم ان نفسها امتنان وان
 اراد ظاهر اللفظ ^{قوله} العلم والعالمية مثلا امتنان
 اي نسبة بين الذات والمعلوم والمواحدة
 معنوية

معنوية لان الامتانة لا تثبت لها في الخارج وهذا
 تعطيل كمية هذا الفلاسفة وفي قوله بل في
 مواحدة معني الي او تكون صلة الكلام وتبقي
 علي بابها والاول اقعد من جهة المعني ^{قوله}
 وقد صرح اي الامام ^{قوله} بذلك اي يرد الصفات
 الي امتنان ^{قوله} معقول العلم اي مفهومه معني
 متعلق منه وفي بعض النسخ معلوم ان العلم وهي
 بيينة وظهر في المقام ^{قوله} الي نسبة اي بين العالم
 والمعلوم ^{قوله} ذات نسبة اي تعلق بمعني انه
 معني وجودي وامتانة ^{قوله} فكيف يثبت اي
 العلم بالنظر الي الغايب ^{قوله} والشاهد سلم الخ
 والاول الحال فيه وفي قوله بعد واية السسنة
 وفي قوله ولم يرد فعلي هذا انكون العلة مركبة
^{قوله} هذه الا اعتراضات اللفظية قد تقدم ان
 المناقشات تنفوع الي لفظية ومعنوية وانه
 لا توجه الكلام عليها جري على وضع مناسب
 من تقديم اللفظية لقلة الكلام فيها واخر
 المعنوية وان كان تقدمها اهل لظول الكلام عليها
 ولم انهي الكلام على اللفظية اتبع ذلك بالكلام
 على المعنوية وعند التوجه للكلام عليها ^{قوله}
 بقوله هذه الاعتراضات اللفظية وغير الاعتراضات

في المقام وان تقدم انها منفتحة لانها بمعنى
قوله ثم الاعتراض الجملي هذا هو المهد له وهو الكلام
على الاعتراض المعنوي وجرى فيه على اعتراض واحد
يقضي نقص الدليل الاول ووصفه بالجملي لانه
ليس كقوله هو كقوله الذي هو الاعتراض النقض
الذي قد ظهر انه جار على اطراف كل منها متعلق
بلفظ خاص بالدليل فيكون ما سلف تفصيلي
على هذا الدليل اي الدليل الاول ويستبين ان
يجري دليله على الدليل الثاني وعليه فالمناسب
التعريض له واجرا الكلام عليهم بما مطابقة
الي اخره فلا يخفى وجه التقييد بالجملي لان
غير الجملي لا يعبق به في هذا المقام فلا يخفى
الح اي لانهما محال عادة فلا يعيد ان الحاصل
الح اي لانه استقر اقصا في وعارضه
يحتل ان يعود الضمير على الغير ويحتمل ان يعود
على ما اقتضاه دليله من الحصر والاول اقرب
للاسلوب وانظر الي اسلوب قوله فانه عيب
الصوفية فهو مناسب لانه لم تقع عليه حجة ولا مند
عندنا بالخلو متعلق بالرياسة وهي محل
التعبد والغزاة الاغراض على طهارة الخ راجع
لدوام الذكر وطهارة الباطن تستلزم التجرّد

عن الخلق

عن الخلق سبب المشيئة الله خبران من قوله من
ان الرياسة ثم اتبع ذلك بما شهد من اطراف التنزيل
فقال كما قال تعالى والذين جا هدا وافينا الاله
عنا ذلك الروح اي الذي جرت عليه الاله
والنور كما عطف تفسير على الروح وهو
اي عين السر وكرر نظر الي المصدر اذ يصدق
الروح والنور في بعض النسخ وهي والامر
فيها ظاهر وكشوف عطف تفسير على
تجليات وتقدم بكلامه ان فيها تظهر تلك
المور كما ان المראה الحسية تظهر الامتيا
خلف علوم تقدم ما بقي عنه وكانه جابه
توطئة لما بعد من قوله لم تجر العادة بخلفه الخ وهو
متعلق بمرات وسوغ التعلق به لونه اسم الاله
كما لا يعرف الخ هو تنظير للايضاح الاصم
هو من خلف اعني وان كان يطلق على الخ مطلقا
لان المناسب في المقام الاول ولا سبيل الي
تعرّفها بالقول الا اي لانه لم يخلف الله لها من القول
ما يؤيدها بل بامارة الخ من هنا يعرف مبني
امارة الصوفية والفرق في اي بطرف
اوضح من اطراف معني ارجح فيندي بنفسه
وعلى هذا يكون الفرق معني استدلال ويقال لن

بهم عنك الى هذا صبيح عن الصوفية وفهم منه
 بعض الملبسين حلولا فتوجه المصالي دفعه وتزعم
 وقال ولا يعنونا بذلك الخ للملبسين جمع ملبس
 وهو الوقع لغيره في اللبس والموهبة اي
 العطية بذلك اي البصيرة الباطنية
 فان له الجزم الخ معزج على مضمون قوله ويعارضه
 الخ ولا يستغنى عن انكاره والضمير المجرور عايد على
 العبرية يدعونه عايد على الفخر الصوفية وبحث
 اي معاصر هذه العلم الظاهر بعلم ما في علم خاص
 واتيناه من لدنا علما هكذا يوجد في نسخ
 المصنوع يعني واتيناه موضع وعلمناه على وفق التبريل
 على ما يدعي روية اي يقظة لا نهار
 مصادمة للشرع روية عاجلة اي روية
 الباري في الدنيا واذا جاز الخ توشيح لما قبل
 هو ان ادراك جملة في محل رفع على انها
 صفة من ادراك فلا يجوز العقل باستئالة
 الخ في التعبير بالاستئالة شي لان المحتاج لم يقبل
 بالاستئالة وان لم يقع علمه بذلك وهذه الانهض
 له لو لمجه بان يقول فلا يجوز العقل باستئالة
 خلقت مثل ذلك واذا لم يجوز العقل باستئالة
 فهو ممكن واذا كان ممكنا فلا ينبغي ان يعقب من

والضمير موم

غير

غير دليل فهذا ينبغي ما ذكر في المقام واذا كان الخ
 توشيح لما قبل اي لان الاحاطة بمقتضى في
 جانه تعالى انها تقدم فكيف لنا بالجزم الخ معزج
 على ما قبل وقل رب زدني علما توشيح لمضمون
 قوله فكيف لنا الخ ومنعلق السؤال الخ فيه شي
 لانه ان اراد به الاستدلال على الوقوع فالامكان لا
 يقتضيه وان اراد الاستدلال على الامكان فالخبر
 لا ينبغي واحج الخبر يعني على المطلوب في المقام
 الذي هو ان ذاته تعالى غير معلومة لنا وقوله ايضا اي
 سبها احتج بها سلف بان لا ننصو للمقصود المنصور
 بحسب الحقيقة بالحس اي الظاهر كالبصر
 على ما يقتضيه السياق ومثاله معلوم لها
 اقتضاة المقام التمثيل وكان المثال واصفا قال
 ومثاله معلوم وذلك كالتقريب والشمس او
 بالوجدان هذه طريقة ثانية من طرق الادراك
 والمراد بالوجدان في المقام القوة المدركة للذة
 والالم والوجدان من الحس الباطني كسبائط
 القضاة الاولى اي كالقضاة البسيطة الاولى
 من اضافة ما كان صفة وهي كقولنا الغني
 والاثان الخ وانت خبير بان هذا المثال لا يناسب
 المقام اذ هو من التصديقات والمقام للتصورات

اللهم ان يقال مثل به نظر الى اطرافه وهي من
الغني والدقائق والاجتماع والافتراق فهي من
التصورات التي المقام لها فيكون تعدد المثل كاطراف
بسيطة القضا بالاولية معرفة التصورات هو
ادراك مفرد ومرجعه الي معرفته فالجمع بينه
وبين معرفة غير مناسب نعم ان جعل التصور
بمعني المتصور واعتبرت الاصنافه للبيات
لناسب وما هيبة الباري تعالى ان هذا يدل على
ان ما جرى عليه المبحث من التعبير بالحقيقة والذات
المقصود به الماهية لا الوهية والاعتراض
اي عليه اعني الامام في الحجة المذكورة غير
مكتسبة اي بالنظر ولها طرق ثلاثة الحسن والوجوه
والبدنية كما ذكر في الحجة قبل والمكتسبة
بالنظر عنده هو المقصد بقاء وهو ممنوع
اي ما يراه في التصورات ثم اذا سلم الضمير
عائده على الغير فيكون الزامه على طريق امر حث
العتان اذ هو جار على تسليم رايه الذي بني عليه
الخصم فاني مانع ان تعبد به بامر ما غير مناسب
المقام والمناسب له ان يقول فاني مانع من ان
يخلق الله تعالى لبعض عباده علما صورا مريبا
بصنيعته تعالى من وجه ما لم يجر العادة بخلق الخلق

و فضل

و فضل الله الخ من عند لما قبل ثم لا يجاب
للاخص الخ توجه في المقام الي منع بعض اطراف ما بين
به الخصوم الملازمة وذلك في قولهم ان الاشتراك
في الاخص بوجوب الاشتراك في العموم ثم في المقام
للترتيب المعنوي ايضا ولا يخفى ما في كلامهم نظر الى
قوله الا يجاب للاخص لان الخصوم لم يقولوا ذلك
وانما قالوا الاشتراك في الاخص بوجوب الاشتراك
في العموم لان الاخص نفسه هو الموجب للاشتراك
اللهم ان يقال الكلام جار على حذف مضاف ويقدر
هكذا ثم الا يجاب لا اشتراك الاخص والاضافة
على تقدير في في باب التماثل فمنع المناسب
ان لو قال ممنوع في قولهم اي في بيان الملازمة
في دليلهم السابف اي هو على تفسير لقوله بوجوب
الاشتراك في العموم ولهذا الخ هو مبني على
قولهم ان الاشتراك في الاخص الخ كما يعطيه اسلوب
المداد العكس لا مستحالة هو بيان للملازمة
والحاصل الخ منه يعلم ان هذه الملازمة ضعيفة
قبله فلهذا اخرى فتكون ثم فيه للترتيب المعنوي
ثم نقول يتعين ان تكون هذه الصفات الخ ثم
في المقام للترتيب الذكري والمناسب في المقام
ان تعتبر الذات للاشتراك وشان المصنع في التعبير

فناصرة يعبر بالوجوب وتارة يعبر بالتعجب وتلك
 ذلك غالباً هو انه اذا قصد افاضة الصفة الواجبة
 للباري يجرى على الوجوب واذا اراد افاضة حكم
 ثابت ولا يترجم للصفة يجرى على التعجب وهذه
 الصفات الاشارة راجعة لصفات المعاني وهو
 القريب للسبب الملاحف وما عداها من الصفات
 الثبوتية مفروضة للفهم ويصح من جهة المعنى
 ردها اليها ولا عداها من الصفات الثبوتية لكن
 يحل في طرق النبوتية على ما يناسب من الازلية
 والبدئية لان القديم لا يوصف به الا واجد الوجود
 اذ لو كان شئ منها حادثاً الخ المتأمله لا ملوب
 الشرح ان يعتبر هذه الالفاظ للملازمة التي
 حكمت بها الشرطية المطوية مع استثنائيتها
 اذ لا يعبر عن شئ عن ذلك الشئ الحادث
 ودليل حدوثه الخ هو دفع لما يرد من جانب
 الخصم من المنع على قوله او عن صفة الحادث
 بان يقول لا تسلم حدوثه كما يفيد ذلك في الشرح
 وما لا يتخفف ذاك الخ عطف على مفرد من
 قوله للزم ان لا يعبر الخ من ورة المقصود بها
 الضرورة المتبادلة للظن لكن يحل في المقام على المالية
 وقد تقدم مثل ذلك الخ الاشارة راجعة

لمصنوع

لمصنوع قوله وما لا يتخفف الخ واذا به ترشح
 ما في المقام وايضاً هو من اقامة البراهين الخ
 وفي بعض النسخ من اقامة البرهان فيحمل على
 الجنس من شئ في اثبات اي الكلام على اثبات
 احكام الخ فهو جار على حدق ثم يتفرع في تفصيلها
 فقال عن ذلك الخ ارفاء رابطة لشرط ثم ان اردت
 معرفته من ذلك الخ ودليل وجوبه اي القدم
 وانت خبره انه قد سبق ان القدم لا يكون الا واجباً
 للقديم فالانسب في المقام اسقاط لفظ الواحد
 والكلية ظاهرة في العموم وهو بحسب ما
 يناسب الحكم وبيان الملازمة ما اثرنا اليه
 في اصل العقيدة الخ شان ارباب الفقه انهم
 يطلقون على دليل الملازمة وكذلك ايماناً فاما ان
 نقول انه اطلق عليهم من ارباب تسمية السبب
 باسم المسبب اذ الدليل سبب في البيات
 او نقول المصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون بيان
 معنى مبين وانت خبره ان ذلك المذكور في
 اصل العقيدة صراحة لا اشارة لكن قد سبق
 ان ارباب التصنيف يتساهلون في ذلك والافناء
 في قوله اصل العقيدة للبيان ان لا يعرفه
 او عن صفة الحادث انت خبره انهم تارة يعبرون

بقوله لا يعرف عنه او عن مثله او صفه وبيان
ذلك هو انهم اذا اعتبروا الجنس لم يحتاجوا الى
ذكر المثل واذا اعتبروا الشخص احتاجوا اليه قوله لما
عرفت فيما مضى اي في مواضع منفردة
وسعيد ايضا برهانه انت خير من سعيد
كثيرك موقعا لكلمة ايضا بحسب التام
فهي للتاكيد فقط وقوله برهانه يقتضي الجري
على نفسه السابقة وهو الذي بعد ذلك فنفسار
عليه وسبق من له مع برهانه فيما بعد
يقال في لفظ بعد ما قيل في لفظ ايضا من انه لمجرد
التاكيد من ان القابل بيان لما في قوله لما عرفت
وهو معنى الى الضمير راجع لمضمون قوله
وما لا يعرف عن الحوادث الى وانما خير بانه ليس
معناه وانما سب ان لو قال وهو وجه قول وكا
يتحقق الى وبحسب هذا يظهر لك انه يحتاج مع
هذا الى قوله بعد اذ لو كان الى الذي له سند
لقوله وما لا يتحقق ذاته بدون حادث الى قوله
لما كان مفارقا لوجهه اللازم الى وانما خير
بانه مقدمها جارعا طرفين مها جري عليه تأنيها
غير مناسب والمناسب لمقدمها ان لو قال كان
جمعا بين متناقضين وهما الفارقة نظر الى كون

الموصوف

الموصوف قد بما والوصف حادثا وعدمها نظر الى
كون الموصوف قد بما والوصف حادثا وعدمها
نظر الى ما يقتضيه لزوم ثم وجوب الى المناسب
لما يأتي من قوله وتقريره الى ان يقول ظهوره
يرد قوله في قوله المناسب من قوله ان اعتبار
القول المذكور منشأ هو المناسب اعتباره ظروف
وتقريره ان يقال لا نسلم الى المناسب لهذا
السلوب ان لو قال قبل واما قولي ودليل حدوثه
طوبى ان عدمه فهو منع مستشعر من قوله للزم الى
مجبوبة المناسب وجبته ولم يظهر للغامض
في المقام وذلك اي الله لا يورثه كذا يستلزم
حدوثه الى وجوابه اي وجواب السؤال على
ما ذكر المصم او وجواب المنع عما يثبت سب الى براد
في الدليل الثاني اي الذي هو قوله وايضا
لو نظرت الى صفات العالم قبولة وحصوله الى
اذ وجه الدلالة واحدة هكذا في بعض النسخ وفي
بعضها واحد من غيرنا وهو انسب ووجه
الدلالة هو التلازم بين الصفات والموصوف
واستحالة عرويه عما يقتضيه بمعنى ان ملازم
الحادث لا يكون الاحداثا فكما ان الاجرام دل على
حدوثها ملازم من الاعراض كذا لو كان الباريت

جلت اسماؤه وصفاته ملائم ما للحوادث لوجب
خدونه كذا الحوادث عليه تعالى محال فتكون ملائمة
للحوادث محال فكون شيء من صفاته حادثا
محال فوجب قدم جميع صفاته تعالى وهو
المطلوب ^{المراد} هو التلازم في الثبوت
ذلك ^{في} مشاركة راجعة لبيان الملازمة الخ
حكمت بها شرطي لبيان الملازمة في المتن
ان القابل للشيء المناسب ان يمشي على
الجنس فيشمل الذات والصفات اذ يحسب
ذلك ينهض له ^{في} اعتراض ويحسب هذا يظهر لك
ان المناسب ان تغسوا الذات في قوله بعد فتتحقق
ذاته بالحقبة حتى يحسب الكلام على الذات
والصفات ^{ثم} يظهر انما ينصب عطف على جواهر
عمله بقول ابن مالك وانما اسم خالص فعل
عطف ^{ثم} تنصبه ان ثابت او مخدوف
فتتحقق ذاته الخ قد سبق ما المراد بالذات
في المقام ^{ثم} وجوابه ان لا اعتراض
اي الامور الشان والقابل للشيء اذ القبول
الخ ببيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
الغالبية لو خلا الخ اي لو خالخلو القابل عن بعض
اجزاء ما يقبل ليجاز خلوه عن الجميع لان القبول

واحد

واحدة لا يختلف قوله والا لزوم الدور الخ اي ولا يمكن
القبول لنفسيا وثنان لنفسه عدم الطريان بان
كان غير نفسي لزم الدور والتسلسل وسياتي
بيان ذلك في الشرح ^{ثم} وخلق القابل عن جميع
ما يقبله الخ هذه استثنائية الدليل السابق
في في معنى قولنا لكن الثاني باطل الذي هو
قوله ليجاز ان يخلو الخ ^{ثم} محال مطلقا اي والحادثة
وفي القديم ولما كان الاطلاق جاريا على طرفي
الحادث والقديم اتبعه ببيان ذلك وفي طيبة
المستدلال على استثانة الثاني وعند التوجيه
لذلك قدم طرف الحادث لفظة الكلام فيه ولكونه
جاريا على الضرورة بخلاف طرف القديم فقال في
الحادث ^{ثم} لوجب انصافه بالاحكام ضرورية
هذا دليل استثنائية خلق الحادث عن جميع ما يقبله
لما نعلم على الضرورة منع خلق الجواهر عن جنس
الاحكام التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق والمراد بالضرورة في المقام المقابلة
للنظر ولما استثنى ايراد النظر اليها ما استدل
به على امتناع خلق القديم عنها يقبله توجهه الى
دفعه بقوله ولو فرضت الخ وتقريرا ليراد ان
يقال دلالة الفعل على الاتصاف شأنها شأنه الخ

الاتصاف الوقتي لا على الاتصاف مطلقا في بقيد
الوقتية لا على الاتصاف بحسب الذات فلا ينهض
الاستدلال وجا احتمال ان يخلوا عنها فاشترط
بقوله ولو فرضت حادثة قول لتوقف الخ هو بيان
الملازمة والتميز في عليها ما يبدع الصفات على
حذف مضاف اي على امثالها اذ الفعل لا يصح بدونها
ثم تنقل الكلام الي امثالها ايضا ثم كذلك فان
وقف ورجع الي الخ ولزم الدور واللازم التسلسل
وهما محالان قوله هذا اعتراض اخر في الاشارة
مرجعة لصدر النص المقامي وقال اخر لانه قد سبغ
اعتراض على بيان الملازمة ايضا والاشتباه ان
لو قال اعترض ثانيا فاعلم ان يتوهم من تعدد الاعتراض
قبل الخ على الملازمة على حذف مضاف اي على بيان
الملازمة لان ابقا الكلام على ظاهره مقتضى
لرجوع الاعتراض الي الملازمة فخرج عن اسلوب
المتن قوله ملزومية خذون الخ من البين ان مقتضى
الشرطية ملزوم والتالي لازم له وبحسب هذا
يظهر لك وجه هذا الاسلوب ويكون قد بدا
الخ لا يخفى ان الكلام قبل جار على الجمود وهذا
جار على التخصيص ولا يخفى ما فيه والناسب ان
لوم هذا لكان يقول وجيبك فيكون قد بدا عاريا

في الاثر الخ وجوابه الخ اي وجواب الاعتراض ان قبول
كل ذات اي حقيقة فتخل الذات على الحقيقة ليخرج
الكلام على الذات والصفات كما تقدم قوله اياهو
مقرر لما اقتضاه العصر قوله اي يجب الخ تفسير للكلام
النحوي قوله ما دامت الذات غير معللة بعلة دامت
تامة وغير معلل منصوب على الحال من قوله ذلك
القبول اي يجب لها ذلك القبول حال كون القبول
غير معلل بعلة اي بمعنى لانه حال من الذاتي ولا
خبر دام اذ لا معنى لتخليل الذات وانما اراد بيان
ان القبول وصف نفسي فلا يعمل بمعنى قوله
والدليل عليه الخ اي والدليل على انه نفسي انه
اي الخ م والثبات لو لم يكن القبول نفسيا الخ وانت
خبرانه جري في المقام على الاستدلال بطريق
الخلع وهو اثبات المدعي بابطال نقيضه ونقيض
المدعي في المقام الذي هو كون القبول نفسيا
عدم كونه نفسيا ولا يخفى ان ما انتقل اليه
من الطرول ينهض في المقام لانه اخص ما غير
النحوي لورود الخ وصف القدح من السلوك
والمعاني والمعنوية لانه اذا امتنع ان يكون
طاريا بقي ان يكون سلبيا او معني او معنويا
الاهم لا ان يقول اهم في ذلك على الظهور وهذا

الاشارة الى مضمون قوله والدليل الى
 صفاتها اي الذات اليها اي الي الذات وهو
 حدوث العالم اي اجزائه بدليل السيات وهو
 اجناس مقيولها اي الذات والمراد بالاجناس الاعراض
 والحركة والسكون مثلا جنس والاجتماع والافتران
 والعلم والجهل جنس والحاصل ان المقصود بالجنس
 هنا الشيء ومقابلته هذا اجواب عن سوال الخ
 لا يخفى ان هذا اعتراض وعليه فالجواب التعقيب
 بما يؤيد ذلك ان يقول هذا اجواب عن اراد او عن
 اعتراض لكن كثيرا ما يعبرون بالسوال عن ذلك
 معلوم بالضرورة خبرا عما حذف مضافا الى
 امر معلوم لان اسم ان استحال وهو مونث فلا سلم
 هو اعتراض بالمنع فاطلق عليه قيل انه سوال وقد
 تقدم توجيهه الى اي الفعل اي اجادة
 الاختيار اي يختل ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل
 وكمل بالمفعول الذي هو الاختيار ويختل ان
 يكون مضافا لضمير المفعول الذي هو الفعل والاختيار
 بالمرغبت للمصدر ولا يخفى ما في المقام من تشبيه
 الضمير والاختيار الذي يوجب استحالة العرو وخبر
 وقوله الثاني خبره اي الذي يقتضي استحالة
 العرو وهو الثاني اي الوجوب المطلق بحسب الذات

المعبر

المعبر عنه بالضرورة المطلقة كما الاول اي الوجوب
 الوقتي المعبر عنه بالوقتيية المطلقة ولما افاد الاعتراض
 بحسب المعنى وظن انه جار علي طرفين اعني طرف
 قوله انما يدل الفعل على وجوب انصاف فاعله الخ
 وطرف قوله والذي يوجب استحالة الخ اتبعه به
 يقتضي ايضا حجة من التواعد العقلية والقوانين
 المنطقية المقتضية لتقويمه فقال لما علم ان الوقتيية
 المطلقة وهي التي يجب مجملها لموضوعها في وقت
 معين من غير تعقيب بعدم الدوام عند مفارقة
 الوقت كتقولنا كل انسان مفر من الامساك وقت
 الكتابة اعم من الضرورية المطلقة وهي التي يجب
 مجملها لموضوعها ما دامت ذاته اذ كلما وجب المحول
 للموضوع بحسب الذات وجب بحسب الوقت
 ولا عكس فيصديقان معاني قولنا كل انسان حيوان
 تصدق ضرورية مطلقة بان نقول كل انسان حيوان
 بالضرورة وقت كونه انسانا وتنفرد الوقتيية
 المطلقة بقولنا كل كائن متحرك الامساك بالضرورة
 وقت الكتابة واذا كان الدليل انما ينتج الاعم
 فيستلزم الاعم لا يستلزم الخاص اذ لا يلزم
 من ثبوت الاعم ثبوت الخاص وهذا معني قوله
 ويلزم الاعم غير ملزم الخاص بقصد وقت قوله

ملزوم هو الدليل ومعناه مستلزم ومصدق والتم
 هو الوقتية المطلقة والاخص الضرورية المطلقة
 قوله بل وجوبا مطلقا لا قد ان لو قال بل اما دل على
 وجوب تلك الصفات لعلها وجوبا مطلقا لان المنقول
 منه منفي **قوله** بحسب الذات تفسير للوجوب المطلق
قوله ان كلامه الى انظر هذه الكلية فانها غير
 مسجلة اذ بعض الممكن حادث لأكمله نعم العكس يصح
 ويتفصي بان المقصود بالممكن الممكن المحقق في الخارج
قوله لا يقال نحن الى استشعر اعتراضا فتوجه اليه
 تقريره ودفعه وعند التوجه اليه ساقه في اسلوب
 لا يقال المتعني لضعف البراد **قوله** به اي بالفعل
قوله على ذلك اي الوجوب **قوله** بل حاصله اي ما اجبتم
 به **قوله** بحسب الذات تفسير للوجوب المطلق **قوله**
 واذا عرفت وجوب قدم الصفات الى هذا اننا اطراف
 الفصل ونقدم انها اربعة قدم الصفات وبقاؤها
 وطرف الاستنتاج والتفريع وما بني عليه وعند
 التوجه للطرف الثاني وهو بقا الصفات مهذلة **قوله**
 بقوله واذا عرفت الى ولا يخفى حسن ذلك وتقدم ان
 القريب للسبب ان المراد بالصفات المعاني وان
 ما عداها محمل على ما بنا سبب من الازلية والابدية
 كما ان القديم لا يوصف به الا الموجود الواجب وتزله للفهم

فصل

قوله فخرج كذا بهمة الخ هذه اثالث الاطراف وهو طرف
 الاستنتاج والتفريع وهو مفرع على ما جري عليه
 الكلام في المبحث وعلى ما سبق في مبحثي القدم والبقا
 والاشارة راجعة للمفرع عليه ولا يخفى ان اشارة
 القريب لا يبا سبب رجوعها لمبحثي القدم والبقا
 لبعدها من المقام اللهم الا ان يقال وجد اجزاء
 اشارة القريب عليهما بالنظر الي ما جري عليه الكلام
 في المقام من قوله واذا عرفت الى في طبع نوع ذكر
 لهما فبا سبب اذ ذاك ان يجري عليهما مع ما جري
 عليه الكلام في المبحث اشارة القريب والباقي
 قوله بهذا الجمل ان تكون للسبب وهو القريب
 للفظ وان تكون تعني من وهو اقدم من جهة المعنى
 وان كان بعيدا من اللفظ والمراد بالقديم في المقام
 الجملة والاطراف راجع للتغير اي فخرج لك من هذا
 استحالة التغير مطلقا اي من عدم الي وجود
 او من وجود الي عدم ثم اتبع هذا التفريع بها
 يوضحه وعند التوجيه له كذا جري على ما بنا سبب
 من تقدم طرق الذات اعني ذات الاله فقال اما في
 ذاته الخ اي اما استحالة التغير على القديم في ذاته
 فلو وجوب قدمه وبقا به كما مر والكاف في قوله
 كما تفسير بالانزاعها وقع في بعض النسخ قوله فلما

ذكر ان فيه توسع لا بد من مقتضي في المضي
والان يقتضي الحال قول ومن ثم استحال علي علمه
الخ اي من هنا وهو استحال التغير عما صفات الاله اي
من اجل ذلك استحال علي علمه تعالى ان يكون كسبيا
ويستغني في الشرح لتفسير الكسبي بتفسير
وانه لا يكون الا حادثا على ملا التفسيرين قوله اي
يحصل له الخ تفسير لقوله ان يكون كسبيا فهو
بدل او بيان له في تاويل المفرد كالمفسر او ضروريا
عطفها كسبيا اي واستحال علي علمه تعالى
ان يكون كسبيا او ضروريا ومياني في الشرح ان الضرورة
على معان اربعة ما ليس ينفذ في القدرة الحادثة
الثاني ما علم بغير دليل الثالث ما علم من غير تقدم
نظر الرابع ما قارنه ضرر وحاجة كعلم الانسان
جوعه والمه والمستحيل على الباربي تعالى من هذه
الاربعة المعاني الخ خبر ولهذا اثر المهم تفسيره
بقوله اي يقارنه ضرر وحاجة ولا جله امتنع
اطلاق الضرري علي علمه تعالى وينوعون العلم
الحادث ايضا الي بيدهم ولم ينقص له الم في المنق
ويستغني في الشرح ومعانيه كعاب الضرورة
الثلاثة الاول ولا يقتضي ضرر ولا حاجة وانما
امتنع اطلاقه علي علمه تعالى لانه يستمر بالحدوث

نظر

نظر الي استحالة اهل اللغة اذ يقال بده النفس
المراد ان لها بقة بغير سابقة تشع بقدرة
تغلب على الظن وجودة قولها ويطر عليه سهوا وغفلة
عطف علي يكون اي واستحال علي علمه تعالى ان يطرا
عليه سهوا وغفلة عطف علي يكون والضمير في عليه
عائد علي علمه تعالى وفيه توسع ووجه استحالة
ضررها لا يستلزم انه من الاتصال بالجهل ومعني السهو
الذ هوول وهو الغيبة عن المعلوم بعد بقة
الشعوريه ولم يتعصر للغفلة والنسيان وهما متنعان
في حقه تعالى والغفلة هي الغيبة عن الشيء سبغ
العلم به اوله في اعمر من الذ هوول والنسيان وهما
ممتنعان في حقه تعالى والغفلة هي قريب من
الذ هوول واستحال علي قدرته الخ عطف علي استحالة
واعاد الفعل لطول الفصل ولم يعبه فيما بعد لعدم
الطول وسياتي وجه استحالة احتياج قدرته تعالى الي
الذ او معاون له لغرض اي وهو الامر بالباعث وهو
محال في حقه تعالى لو كان الغرض ارجاء اليه تعالى
او الي خلقه وسياتي وجه استحالة كل منهما في
الشرح ان شاء الله تعالى او يكون كلامه تعالى
الخ انظر ما المعطوف عليه هذه امن جهة اللفظ وكان
المع عن له صحة العطف اي يكون قبله توهم ان هذا

من تلك الأطراف ويجوز من جهة المعنى ان يكون
معطوفا على استعماله او بمعنى الواو وحذف المعطوف
في المقام وبقي معموله والتقدير واستعماله ان يكون
كله الخ وهذا جار في الكلام كما انشأ اليه ابن
مالك بقوله وهي انشردت بعطف عامل مزال قد بقي
معموله الخ والتقدير في قوله وهي عايد علي الواف
ولا يبقى ما في هذا من التكلف والبعد اذ هذا تركيب
اخر ولم يجمع مع ما للمصنف في المعنى ومعنى السلوك
الكف عن الكلام عند قيام مقتضيه مع القدر
عليه لا استلزام جميع الخ جارة من الماتقدم
فوله هذا كله ظاهر لا يحتاج الى ارجاع الى النص المقام
اعني قوله فخرج لك بهذا الخ ولما كان له اطراف و
قصد الحكم على جميعها بالشمول جاءه باد ان الشمول
فقال كله وانت خبير ان بعض الأطراف يناسب
الظهور عند التحقيق كما في طرف الاشتراك اعني قوله
بهذه الماتقدم ان المشار اليه ماتقدمه من النص
المقام ومبني القدم واليقين بدليل السبب
اللاحق له في الشرح قريبا واشارة الترتيب كاتمام
ذلك وكذا ما في القديم واتباعه بالاطلاق من
اقدام رجوع الاطلاق له وهو يصح ولذا فوله
او يكون كلامه وقد تقدم ما في ذلك كله **فوله**

فلانه

فلانه ان كان من عدم الخ الصغرى عايد علي التغير وهذا
يدل على ان الاطلاق راجع للتغير فوله لانه عبارة الخ الصغرى
عايد علي التغير وهذا يدل على ان الاطلاق راجع
للتغير للتقدم وظاهر العبارة فيه منافسة وهي ان
الحكم على عدم السابف على الوجود بالسلب يقتضي
تصور لعدم سابف علي الوجود لما علم من ان الحكم
علي الشيء فرع نظوره والفرع ان مقتضى عدم
علي وجوده نقابي محال وجاب عن هذا ان المراد
بتصور الشيء المحكوم عليه تعقله في الجملة وايضا
اذا حلت المصنوع الذي هو سلب الي ان والفعل
يصير الكلام ان يسلب عدم السابف علي
الوجود وهذه القضية في قوة السالبة وهي
لا تقتضي وجود الموصوع فوله يد فعه التعبير
بالدفع هنا وفيما قبل بالمنع تغت ولان مقام
العدم اللاحق له مع به هو الدفع فوله بعد
الوجود هذه الطرف مقرر لما يقتضيه قبل فوله
ذكره في الصفات الخ الصغرى في ذكره عايد
على البرهان والمراد بالوضع قوله فخرج لك بهذا
الخ الي ما سبف من برهان قدمها اي الذات
في الاقتصار علي قدم الذات دون بقائها شيء
لانه استعمال التغير عليها مبني عليها معا

العلم الا ان يقال الكلام علي تقدير قدمها احيى
 وينهاها وحده لظهوره اذ الواو قد تحذف مع ما عطف
 فان قلت ما وجه اختصاص القدم بالذكر
 ولم يذكر البقاء بخلاف القدم قلت قد تقدم
 ان القدم كما مبني للبقاء وهو اجد بالذکر والتخصيص
 مما هنا مبني عليه وانت خبير بانه يلزم المص
 علي ما ذكره في المقام انه اطلق الصانع فيما سبق
 نظر الي قوله في فصل القدم بحسب هذا الصانع
 الخ ولذا في مبحث البقاء الذان دون الصفات
 وذلك لا يعقل لانه لا يثبت له الصنع الا بحسب
 الذان والصفات فوله لا يتجدد وصف كما شئت
 لوله بالعلم الحاصل عن النظر الخ وهذا هو النظر
 فالكسبي والنظري مترادفان قوله لنا تعلق به
 القدرة اي وهو العلم المقدر وقوله وهذا الثاني
 هو معناه الاصل في ضمير عايد علي الكسبي بالنظر
 الي التفسير الثاني قوله وهل يستلزم اي هذا
 المعنى لا يصح قوله فيجوز في العقل احد ان علم
 الخ مغرغ علي الثاني وهو قوله او عادة قوله لان
 قول الخ مستد كون الثاني الذي هو قوله او عادة
 هو الخف علي ما ذهب اليه امام الحرمين والمصنف
 قصد بهذا ان يبطل كون النظر شرطا عقليا في قبول

الجوهر

الجوهر والعلم والقدرة عليه او شرطا عقليا في حصول
 القدرة او شرطا عقليا في حصول العلم فاشارة لابطال
 الاول بان القول وصف نفسي كما هو والوصف النفسي
 لا يستلزم بشرط والله لا تنفي عند انتفاء شرطه
 والي هذا اشار بقوله لان قبول الجوهر للعلم والقدرة
 نفسي وابطال الثاني وهو ان يكون شرطا في حصول
 القدرة علي العلم بان القدرة علي العلم هي مع العلم
 لا تتقدم عليه لانه لا استطاعة مع الفعل عند
 الخ شري والنظر مناف للعلم لا يجامعه كما مر في
 صدر الكتاب في ذكر اعداد العلم والقدرة فجا معه
 وان كانت القدرة لا تقارن العلم والنظر لا يجامع
 العلم تبين ان القدرة لا تحتاج مع النظر واذا لم يجامعه
 امتنع ان يكون شرطا لها والا وجد المشروط
 بدون شرطه والي هذا اشار بقوله وتقدم النظر
 لا يصح ان يكون شرطا للقدرة الخ ومعني قوله
 ولا يصح ان يكون شرطا لشيء ما لا يوجد له حال
 عدمه اي ولا يصح ان يكون شرطا لشيء لا يوجد
 ذلك الشيء له حال عدم ذلك الامر عند وقت
 الشرط النظر ومصدوق الشيء القدرة وما موصولة
 والعايد عليها الضمير في عدمه وضمير يوجد
 علي الشيء الذي هو المشروط وظمير انمصدوقه

الغدسة وإبطال الثالث وهو ان يكون شرطاً عقلياً
 في حصول العلم بالاتفاق علي ان العلم النظري يجوز
 ان يقع من غير بيان الشرط وطى يوجد بدون شرطه
 بدل عما انه ليس بشرط والى هذا اشار بقوله واما
 عدم اشتراط النظر في العلم واذا عرفت استحالة
 الكسبي على علمه تعالى لما جري الكلام على استحالة
 ان يكون علمه تعالى كسبياً وكان ما وقع في
 الكتاب والسنة من الاطراف التي يورثها
 حدوث العلم وكسبيه يجب القطع بان ظاهره
 غير مراد كان المناسب التفرع لذلك واظهار
 ان ظاهره غير مراد فقال واذا عرفت قول
 استلزامه هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
 لم يذاته قول وذلك لقوله تعالى ولقد فتنت الانية
 الاشارة راجعة لما وقع في الكتاب والسنة
 موهم وانبع ذلك ببعض الصور للايضاح قول
 بالفتنة الباسينية قول كيف وعلمه
 تعالى الخ الاستفهام انكاري اي كيف يصح
 ما ذكرتم اسند هذا بطورين فقال وعلمه تعالى
 الخ اي او علمه تعالى ازل محيط بكل معلوم قالوا
 تعليلية وعلمه معطوف على قوله
 وعلمه فهو السند الثاني وهو متعلق بيجري بعد

والقديم

والقديم وصف كما شئت ولما كان المراد بالعلم في
 الآية الخراجاً ما سبب ان يبع قوله علمه القديم
 بقوله وارادته النافذة قول الابعلم من خلق الانية
 جابها هذه الانية سنداً وذلك انه لما جري الكلام
 على السند العقلي انعم بالسند الثقل بموازنة
 لجميع اطراف السند واعلم انه اضطرب السني
 والمعتزلي في تمشيه ما تطورت عليه من الموصول
 فذهب السني الى انه في محل رفع علمه عليه
 فالمعني الخ يعلم الخالت مخلوقه او خلقه والمخلوق
 عام فيجوز ان علمه تعالى يتعلق بكل مخلوق
 وذهب المعتزلي الى انه في محل نصب على المفعولية
 والمعني الخ يعلم مخلوقه ومن لمن يعقل فتعبد
 انه تعالى يعلم العباد دون افعالهم تبارك
 الله عما يقول الظالمون قول وتاويل الآية
 ان المراد الخ المناسب للتاويل المحل لان التأويل
 هو حمل اللفظ على غير ظاهره اللهم الا ان يقال
 اطلق المصدر واراد به اسم المفعول اي وموول
 الانية وحسينه لا اشكال في حمل المراد عليه
 قول لما علمه منهم اي من المكلفين والباسينية
 ويجوز ان تكون معنيها وهذا السبب من
 جهة المعني والاول اقرب الى اللفظ قول من

خبير او شري بيان لما قول لان وقوع ذلك كله الى علم
الاطلاق ونسبة الجزاء بالعلم من باب تشبيه
المتعلق اي بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام
وذلك لان العلم متعلق بالمعلوم فاطلف العلم
المتعلق بالكسر للعلم على الجزاء المتعلق بالفتح والمسا
في قوله ونسبة اقتراانه بالعلم التفرع قول وهو
يجازي مرسل وصفه بقوله شايخ في اللسان
نظروا الى ان اطلاق المصدر على اسم المفعول كشر
كضرب الابل ونسج البجج يعني مضروب ومنسوج
والمصدر له تعلق بسائر المشتقات من الفاعل
والمفعول به وغيرهما وهذا التعلق التعلق
الذي اراد هنا لا التعلق المصطلح عليه في هذا
العلم فان قلت اطلاق المتعلق بكسر اللام
فيما ذكرنا هو على مفهوم المتعلق بفتحها
لا على مصدوقه مثلا يطلق الضرب ويراد به
المضروب من حيث هذا المفهوم لا مصدوقه بان
يطلق الضرب ويراد به زبد الكونه مضروبه وتكيف
يقال ان اطلاق العلم على الجزاء الكونه معلوما من
الاطلاق المتعلق على المتعلق قلت متى اطلق على
المفهوم لزم ان يطلق على المصدوق ضرورته امتلاء
الثاني للاول وعدم تحقق المفهوم بدون المصدوق

فان

فان قلت سلمنا ان اطلاق العلم هنا على المعلوم من
حيث المصدوق لكن ما المعين للجزاء خصوصاً دون
غيره من مصدوق المعلوم قلت المعين له القران
وسباق الكلام قوله هي اي الفتنة قوله مفارقة
الايوان الى بيان لشد ايد التكليف وبينها باطراف
ثلاثة وسيلك فيها طريق التوقيف له وسائر الطاعات
يعني باقي اي وباقي الطاعات المشقة له وبالفقر
والخطا الى عطف على شدة ايد التكليف واعاد الجار
ليلا يتوهم عطف على مفارقة الاوان حتى يدخل في
شد ايد التكليف وهو لا يناسب المعنى وسلك
في هذه الاطراف ايضا طريق التوقيف قوله
ومصايرة الكفار الى المناسب ان لو جابه قبل قوله
وبالفقر لانه من اطراف الشدة ايد المكلف بها
لكن ياتي فيه مع قوله وسائر الطاعات تكرار
لانه مشهور له وكأنه ذكره اهما ما به قوله
والمعنى احسب الذين الى اي ومعنى الآية تحسب
ظاهرها الذي قد ظهر انه غير مراد نظر الى ما
يغتضبه من تجدد العلم حتى يبلوا صبرهم
اي حتى يجنبوه من صدق فعله بكسر الميم
وهو بيان لكون المصدق على ايد ومثل ذلك
كذلك فذلك اي من استحال ان يكون علمه نفا الى

قوله قال المخرج الضروري أي بحسب هذا اللقب
قوله ما ليس بمقدور مصدوق ما معني امر من ان
يكون عالما او غيره بدليل قوله بعد وهذه الايجتنص
بالعلم بل يقال حركة ضرورية الى ذلك بحركة
المرتكض والساقط من علو اذ كل من الحركتين
مجاز عنده لا قدره عليه قوله الثاني ما علم والثالث
ما علم مصدوق ما علم وفي ظاهر العبارة مناقشة
وذلك انه اذا كان مصدوقا ما علم يصير الكلام علم
علم ولا معني لذلك لكن يقال معناه يظهر بحسب
ما بعد من المجزوم به يتم والآن نسب ان لو قال ما حصل
دفع لما يوجهه ظاهر الكلام من المناقشة والثالث
امر من الثاني لان ما حصل بغير تقدم نظر قد
يحصل بغير دليل وقد يحصل بدليل بدل ضرورية
ولا يتوقف في دلالته على نظرهما من ان الاتقان
بدل على العلم بالضرورية والاختيار اما بدل عليه
بالنظر قوله الرابع ما قاربه ضرور وحاجة الخ انت
خبر بان يجري في المتن على هذه التفسير وتقدم
وجهه لكن لم يجر فيه على طرف حاجة وجري
عليه في الشرح توسعة ومثل الرابع دون
الثلاثة اعتنا به ولما هو الثلاثة وجري في التمثيل
على اللغ والنشر المعكوس فطرق الجوع راجع للحاجة

وطرف

وطرف الالم راجع للضروري وجري في طرف الالم على
صفة الجمع تبينها على انه يتعدد في زمن واحد
بخلق الجوع فانه لا يتعدد الا بتعدد الازمنة قوله
دون المعاني الثلاثة مقرر لما يفهمه الحصر قبل قوله
انه لا يقتضي الخ فاقضي كلامه انه بنفسه
بالمعاني الثلاثة للضروري قوله وانما استعمال اطلاقه
الخ هو جواب عن ايراد في المقام وتنبه ان يقال
قد قلتم ان معني البديهي كالضروري في المعاني
وذكرتم انها غير محتججة في حقها تعالى عما افاده
نظر الى قوله وهذه المعاني الخ خبر هو المستحيل الخ
وذكرتم ان علة امتناع اطلاق الضروري على علمه
تعالى هو امتناع المعني الرابع فاذا كان الامر كذلك
فما وجه امتناع اطلاق البديهي على علمه تعالى
فاجاب عن هذا بقوله وانما استعمال الخ وفي التفسير
باستعمال شيء والمناسب للتفسير بالمنع وكما
اختلف استعمال على امتنع قوله اذ يقال اي في اللسان
قوله بغير سابقه نظر بين به الى ثبوت بعثة
تغلب على الظن وجوده اي ذلك الامر تغلب
وجوده على الظن وهو يلزم على ظاهره تغليب
الشيء على نفسه لان تغليب الوجود على مقابله
هو الظن لما تقدم في تفسير الظن اللهم الا ان يخرج

الكلام على ظاهره بحيث يقال اطلق الفطن على الذهن
وعلى معني في أي تغلب في الذهن وجوده **قوله**
والخاص ان العلم الحادث الخ يعني الحاصل نظر الي
ما جري عليه المبحث من لدن قوله واما ما ذكرت
من استخلاصه الي هنا وهو بحسب الحكم الذي
هو امتناع لا طلاق وقوله ان العلم الحادث الخ
ثم يد لقله ولا يظلف واخذ منها على علمه تعالى
لأنهما يستلزمان الاتصاف بالجهل الخ هذا التوجيه
بما يناسب اسلوب المتن وان كان ناهضاً من جهة
المعني **قوله** ولان ما سمي او غفل عنه الخ هذا اوجه
ثان وهو مما سألما جري عليه في المتن ولو قدمه
لكان النسب وفاعل النعم صهيون يعود عليه ما
وهو على حد مضاف اي انعدم علمه يعني انعدم
العلم المتعلق به وبالمضاف الذي قدرناه يتدفع
ما يرد من ان ما انعدم هو المعلوم الذي هو المسهر
عنه والمفعول عنه لا العلم ولجميع معناته
المقام في غني عنه اذ المقام للعلم فالأقدم سقوطه
قوله بخير ذلك اي الذي هو انعدام علمه تعالى
والتعبير بالخير في المقام غير مناسب لانه
فعل الفاعل والمناسب ان لو عبر بالجواز وجوب
البقاء انما يمنع الجواز لا بخير **قوله** ما ايضا لا يحتمل

في

في الصيغ ان يعود على المسهر او على الذهن هو العلم
وهذا النسب **قوله** والغفلة اهم اي من السهو نظر
الي الخ كثيرة التي جري عليها الاستثنا فتكون
الغفلة كثير اما تستعمل عرفاً في الذهن هو سوا اعتقد
ما يقضاه اول **قوله** الي الذهبي واسطة بين الفاعل
والمفعول **قوله** او معاونة في مشاركة الفاعل في
الفعل **قوله** اذ يكون قادراً الخ توجيه لا حتمية
قدرة تعالى الي العلة او معاونة المفعول لحد وثم
اي فلا تتحقق ولا يتحقق ما فيه **قوله** وعاجز عند عدمه
اي فلا تتحقق **قوله** ولا يجاب الخ اي عما الزم من
حدوث القدرة لا حتمية الي العلة او المعاونة **قوله**
فادعاً قدم الالة او المعاونة بل ذلك باطل لما علم
من وجوب الحدوث الخ **قوله** عا واسطة الالة مضافة
بيانية **قوله** لوجوب استنوا الممكنات الخ بيان
الملازمة **قوله** وذلك يؤدي الي التسلسل الخ هذا
سند الاستثنائية المطوية القابلة لكن الثاني
باطل لانه هو لزوم توقف تعلق قدرته تعالى
بساير الممكنات على واسطة التي يفعل بها او
معين بشاركة في الفعل فالمقدم مثله فاذا انظر
المقدم ثبت تقيضه وهو المطلوب والمزيد
بالتسلسل في المقام التسلسل بالمعني الاعمال

الجاري على الدور ايضا **لانه** تلك الوسائط التي هي
للتسلسل ولما افاد وجه استعماله احتياج القدر من
اليات ومعاونته توجه الي بيان ان الاسباب العادية
التي شأنها ان لا اثر لها في المسببات وان المؤثر في
جميع ذلك هو الباري تعالى فقال ولهذا تعلم ان
مع من النار مثلا هكذا وقع في بعض النسخ بلفظ
مثلا وهي مناسبة لافادتها ان الاحرف عند
ينسب عن غير النار كالشمس وفي بعضها بدونها
وتعريف الاجزاء مثلا كما بلفظ مثلا لان حد
السيف وحول الجسم كما يكون شيئا في تعريف الاجزاء
يكون شيئا في غيره كالعلم لا يدل جميع الخبر قوله
ان اختياره والاشارة راجعة للاختيار وهو على
حد في مضاف اي لا يدل جميع متعلق ذلك اي الاختيار
تعالى الخ هو مفعول عام مضمون قوله وهذا
تعلم الخ ويحتمل ان يكون مفعولا للمبحث والمراد
بالواسطة المؤثرة مطلق الواسطة التي اقتضتها
حكمة تعالى وكذا العلاج والمراد به ماله دخل
في الاثر لانه مقتضى الحكمة لم يخلق الشيء شيئا
فشيئا على سبيل التدرج **قوله** انما امره اذا اراد
شيئا الخ هو توجه الي جلب الدليل السمي على
استحالة كون فعله تعالى بواسطة بعد الدليل

العقلي

العقلي الذي اقتضاه البنا وذلك جمعا لاطراف
الاستدلال وجري في اليقين على اللعن والنشر للعقول
فالاولي راجعة لطرف التفرع اعني قوله تعالى
ان يكون فعله بواسطة او علاج والثانية راجعة
لما تضمنه قوله لا يدل جميع ذلك الخ من ان الاسباب
العادية لا اثر لها في المسببات عموما وان المؤثر في
جميع ذلك هو الباري تعالى وجا بقوله بلا كاف
ولا نون رداع الراهة القائلين لا بد في ايجاد الممكنات
من كاف وبوت واعادة دفعا لما يؤولون من ان المنفي هو
المجموع فقط **قوله** من قابل فيفسر لضمير جمل و
دخلت عليه من **قوله** يعني لغرض يبعثه على ايجاد
الفعل الخ انت خير بانها يستحيل عليه تعالى
الغرض في الخ فعال يستحيل عليه تعالى الغرض
في الخ حكاه وجري في المقام على خصوص الغرض
في الخ فعال لانه هو المناسب للمقام اذ هو
اللامرارة وهي لا تتعلق بالاحكام اذ هي كما عند
الموليين خطاب الله تعالى المتعلق با فقال
المكلفين وبحسب هذا يصح ترتيب قوله وجب
قدم العالم على قوله ان كان ذلك الغرض قدما
قوله سواء كان ذلك الغرض الخ انظر ما وقع ايقاع
الظاهر موقع المضمرة وجب قدم العالم ايب

نظرا الي قدّم العلة الغائبة المرتبة علي الفعل وهو
 في التخييف مسند اليها ولو كان لما وجه **قوله** وجا
 مذهب الفلاسفة هذا امر تب عليه قوله ولزم
 الفعل بالاجابة **قوله** وذلك اي ما ذكر من قوله وجب
 قدم العالم الخ وانت خبير بان ما جاء به المصديق في
 المقام علي استحالة التغير علي ارادة تعالي
 لغيره هو وان كانا ههنا من جهة المعني فليس
 مما **قوله** لما وجه به ذلك في المتن من قوله لا مستلزام
 ذلك كله التغير والحدوث **قوله** منصف به اي الباري
 تعالي **قوله** بعد الاجاد اي الفعل **قوله** ولزم انقضاء
 اي الباري تعالي وذلك بحسب الذات والصفات
 وذلك يستلزم التغير ومن جملة الصفات الخردة
 وبهذا يطابق هذا الدليل ما جري عليه في المتن
 ويتقالي عن ذلك اي الحدوث **قوله** من
 الاول لوجوده راجع الي قوله منصف الي حدوث
 المعني الي راجع الي قوله لزم نقصه وجا
 ولا يقتضيه هو الي شيء هو مقرر لما افهمه قوله
 قوله المعني الذي يقتضيه اليه كل شيء مراعات
 صلاح ولا اصلح جمع بين الصلاح والاصلاح وان كان
 لا يقتصر علي الاول يكفي اذهو اعم وبني اعم
 يستلزم نفي لا خص مراعاة لما جري عليه المصنوع

في ذلك

في ذلك في بعض يدي مراعاة الصلاح وبعض يدي
 مراعاة الاصلاح وال في العقيدة المحض **قوله**
 من بين اي الغرضين الراجع اليه والغرض الراجع الي
 خلقه **قوله** بانتم اي بسلام انتم من هذا اي ما جري
 عليه المبحث من الكلام **قوله** ونشرح ذلك
 اي السلام النام اليه في العقيدة **قوله** هذا
 راجع الي الاشارة راجعة الي قوله ان تكون بجارحة
قوله الي الجميع اي جميع ما ذكر من السمع وما عطف
 عليه **قوله** وقد قد من الخ اي نظر الي قوله في
 صفة ومن هنا تعلم ايضا وجوب تنزهه تعالي ان
 يكون جرميا وقابلية الخ وذلك يقتضي استحالة
 ان تكون هذه المذكورات من السمع وما عطف عليه
 بجارحة وانت خبير بان ما جاء به دليلنا استحالة
 ما ذكره وان كان صحيحا في المعني فليس
 مطابقا لما جري عليه في المتن ووجه به من الدليل
قوله بغير الالة المعتادة المصنوعة نفي الالة الزا
 كان المراد نفي سمات الاجسام كلها عنه تعالي
 وبما وجهه ظاهر العبارة من انه تعالي يدرك ذلك
 لكن بالة غير معتادة بدفعه السيف في او يغالب
قوله واتصال الخ هذان الطرفان لم يتكلم **قوله**
 ينصرف لسندهما في المقام اعني استلزام حمل التغير

والجودون وحسب هذا ينظر لك ما في قوله في
 آخر البحث قد ذكرنا وجه ذلك في جميعها قوله لانه ان
 الباري تعالى اول ما مر والنشأ في ذلك الكلام
 حادثا عدل عن الاصطلاح يستدري علوه ذلك الكلام
 وطوى الاستثنا بنية لظهورها وحذف دليلها
 لعمري مما سبق من قدم جميع الصفات التي
 من اجلتها الكلام قوله من مرة التي بيان الملازمة
 التي حكمت بها الشرطية القابلة لو كان كلامه الخ
 وانظر ما المراد من الاستحالة هنا فان امر بديها
 الاستحالة عادة فليس كذلك ما المانع ان تحرق في
 جانب الحادث فليعلم بالقديم وان اريد بها
 الاستحالة عقله فلا يسلم لعدم الدليل على ذلك
 والمناسب ان لو ثبتت الملازمة بان ما ذكر
 من باب الحرف وهو حادث كما سبق قوله
 وكل ما سبق وجودة العدم الخ على اللف والنشر
 المعكوس فنقوله وكل ما سبق الخ راجع لقوله
 ويجوز دكا حتمها وقوله او طر الخ راجع لقوله
 بنعدم سابقا قوله فالخروف ولا عنوان الخ هو
 مستثنى على ما بين به الملازمة من قوله من مرة
 استحالة الخ وانت خبير بان ذلك انما ينظر في طرف
 الحروف وظهوره فيها لا يقتضي ان يكون كذلك في

الاصوات

الاصوات اذا الاصوات امر من ان تكون بالحروف
 وتفي الخصب لا يستلزم نفي الخروف وذهبت
 الحشوية المنحوت الي الظاهر الخ تقدم بسبب شبيهم
 الحشوية وارا بالمنتج الي الظاهر الخ من الظاهرة
 وهو مبني اصلا لهم ونورط في جبوحة الخ
 يقال نورط في المراد اوقع فيه والنورطة في الاصل
 الدرجة تقع فيها الغنم فلا تخلط والارض
 المطبوعة لا طريق فيها وكل امرت نفس النجاة منه
 وجبوحة الدار والمكان الوسط منهما قال الجوهر
 زينا نعت لهم شبهة الخ يقال عن المر
 بعن بكسر العين في المضارع تعني عرض وتقدم
 معني الشبهة ووضفها بقوله محيلة اي موقعة في
 الخيال ونعم هو هذا الكلام ان الحشوية كثيرا
 ما تعرض لهم شبهة فندم اول مرة بالضرور ان
 وفيه مبالغة كالذي بعد من قوله اما هو
 فاعتقدهم وان خبره ويمكن ان يقال لما جري
 الكلام على شأن الحشوية وانهم اهل غاية في الضلال
 ونورط في جبوحة الجمالة وبالغ في شأن فظاعته
 كان المقام معروض سوال وهو بحيث يقال اذا
 كان شأن هؤلاء كذا فاما معقدهم فاشار الى
 جواب هذا السؤال بقوله فاعتقدهم اي ثمرات

امرون ببيان معتقدهم فمعتقدهم ان الباري تعالى
جسم الخ فاطلف المصدر واراد به اسم المفعول فهو
مبتدأ وخبره قوله ان الباري الخ قوله وهم على صنفين
الخ هذه الغرض من الحشوية على سبيل التفصيل
منهم اي من الحشوية قوله ولا جارحة عطفت
عليه قوله من غير شكل ليغيد المقصود من الشكل
المنفي وانه الشكل بجارحة كالدندان قوله ثم
انفقوا الخ اي انفق الصنفان بحسب مصدر وف
كل صنف وانظر ما في هذا انظر الي قوله فيقولون
انه ينطق بالباء والميم الخ مع قوله بعد والذين قالوا
انه علي شكل الانسان الخ فهو بحسب ظاهره
متناقض وانظر ايضا ما وجه اجراء الكلام علي
خصوص الباء والميم مطابقة وفي سائر الحروف
جملة ويمكن ان يجاب عن الاول بان قوله فيقولون
الخ خاص بالذين قالوا بتغيير من غير شكل بدل
النعر من الصنف الاخر قوله وكيف تدخل الخ
الاستغراب انكاري وجاهد هذا منه المنع
ما جروا عليه نظر الي قولهم وجملة باقدي بنظر
كيف يشاء وذلك انهم جعلوا هذه الحروف التي
نحو وان الباري تعالى يتكلم بها فديعة وقالوا مع
ذلك انه يتكلم باي ضرب ستم من اللغات فعملوا

المشبهة

المشبهة تتعلق بالحروف القديمة علي زعمهم
حيث يبد لها ان يشاء ويحددها والغرض ان المشبهة
لا تتعلق الا بالمكن ولا يصح نقلها باو اجب ولا متجمل
وايضا اذا تكلم بلغة ثم باخرى انعدمت الاول وحذرت
الثانية بعد ان لم تكن فيجب حدوث الجميع فما قالوه
منوع وانظر ما وجه اسناد هذه الطرف دون
غيره ولكن صحت واكد به يقال صحت بهمت
بفتح الميم في الماضي وضمها في المضارع ويقال الله
واكتنه ولكنه وكنهه اي متره فيوجد من هذا
ان هولا ممن يقول يكمنون الاعراض وقد تقدم
ابطاله قوله وهذا قول النصارى الخ الاشارة راجعة
لمضمون قوله ومن شنيع من ههنا الخ قوله تبدل بالدار
المهمة اي ليس درج الحد بد قوله ولكن النصارى
خصصوا هذا بدل على ان هولا ازل من النصارى
قوله من تر بر الحد يد بضم الزاي جمع زيرة وهي
القطعة من الحد بد قوله فلما صارت حروف الخ
فيه تجوز قوله بان المكتوبة الدالة اراد المكتوبة
الحالة المرسومة وهي لفظ الله قوله وان كتبت
الخ عطفت علي اطلق اي وقالت ان كتبت في امكن
فهو واحد في امكن قوله قال ابو احمد الخ اي
وبمثل ما كتب فيه اسم الما ومبني مثاليهم في

ذلك علي ان الاسم عين المسمى ومن المعلوم الخلاف الواقع
بين العقلاء في مسئلة هل الاسم هو عين المسمى كما ذهب
اليه هذه الطائفة او هو غيره لكن من يقول الاسم هو
المسمى فلا يعني به ظاهر الكلام من ان التسمية التي هي
الحروف والصوت هي نفس المسمى والا كان الصوت الذي
عليه زيد الذي هو مجموع الزاي والياء والله ال هو
نفس زيد فيكون المراد نفس الجوه والقول بمثل
هذا اخروج عن دائرة العقل وانما يعني من قال
الاسم عين المسمى ان لفظة اسم حقيقة في المسمى
واطلاقه علي التسمية الى هي اللفظ والكلية
مجاز والامر بيقس وقيل الاسم حقيقة فيهما لا
استعمال فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة
هذا معنى الخلاف بان الاسم هو المسمى ولا وقيل
هذا الخلاف علي معنى ان الخائف والرازي وكوهي
من اسما الله الدالة علي فعله هل يقال فيه هو
الله او هو غيره وكذا الدال علي صفة تعالي
كالعلم هل هو هو ومنه لا شرعي ان الاول
والآخر والظاهر والباطن وكوهي يقال فيه هو هو
اي مفهوم ذلك غير الدالة ولا هو غيره وقيل في
الاسما مطلقا هو هو باعتبار ذلك لانه علي الذات
وان كان ذلك في بعضها باعتبار صفة كالعلم او فعل

كالرازي

كالرازي واليه مال المقترح وهو مختار بين زكريا
في معنى النزاع في الاسم هل المسمى انظر المختار
قوله والنوم مبتلون الخ هذا من مقول ابن حامد لا من
قوله وقالوا ان الله اشتغال الخ هو من مد حول
اليه علي قوله بعد ونسجوا وهذه التسمية من قبلهم
قوله وتشكك الخ عطف تفسير علي ريب قوله
وما يتحد باياتنا الا الكافرون هو من قبل ابن
دهاق قوله قال وهم عامة محضة الخ فاعل قال
منهم يعود علي ابن دهاق واعاد الفعل دفعا لما يتوهم
انه من مقول غيره للفصل قوله وان يوجد
المستخيلات هو من باب عطف عام علي خاص قوله
بوجه من الوجوه اي بالنسبة الي قدرته تعالي
وانما هو اي الامر والشان قوله لو اراده اي
المحال قوله واعتقادهم موجودة الخ هذا من
قوايد تعرض اليه لما ذهب هولة التثوية والد
قتلهم لا يجتاج الي كلام معه لظهور فضيلتهم
ولهذا اصرح الخ الاشارة راجعة الي مضمون
قوله واعتقادهم موجودة والمتفهمة هو من
تكلف الحق وليس هذا المتفهم بخاتم الظاهري
وان كان ممن صدرت عنه هذه المقالة لانه ليس
في عصر الغراب بل كان معاصرا لشيخ الغراب وهو

امام الحرمين ويحتمل ان يكون هذا المتفق هو
عبد الحميد المحدث تلميذ ابن حزم لا به معاصر
للغزالي وانتقل الي بغداد والله اعلم **قوله** كان
فعلنا من افعالنا تناله الخ هذه يقتضي ان ان
في قوله ان كنا فاعلين اي لو كان فعلا من افعالنا
تناله هذه التسمية لا تخدبه من لدنا لكنه
لبس من افعالنا في هذه القضية حكمت بالامتناع
بين مقدمها وتأليها لاجل ما بين الزوجية
والعبودية من التناقض والمناسب في قوله
لكان فعلا الرفع ليكون اسما كان وقوله
تذاك خبرها **قوله** بمعنى القول الخ اي كما فهم
هذه البعض من المتفق **قوله** وعليه اي ما ذكر
بحسب الابن **قوله** تنبيهها هو مفعول من
اجله من قال في قوله قبل قال وهذا لا تنبيه
الخ وهو من كلام المم وفي بعض النسخ تنبيه
بالرفع فيكون خبر المبتدأ المحذوف تقديره وذلك
اي مفعول الغزالي **قوله** لا يجتمعان اي لما تستند عليه
العبودية من الذلة والخضوع دون النبوة وكذا الزوجية
والرقية **قوله** من ذلك الامثلة راجعة الي قوله
قارا على اختلاف الم مثله **قوله** فتوزع مذهب
المشوية الخ توجه في المقام الي بيان ما قام منه

منهم

منهم واذ انظرت السياق الذي تجد الانسب
اليه ان يعتبر انه منشأ ومبني لمذهبهم كما انه تكون
منه كما جري عليه المم والفرق الخ عطف خاص على عام
اعتنا به لان له مزيد اختصاص لمجي الدخال لهم
منه ولذلك بني عليه **قوله** ولهد احكموا الخ اي لا حل
جهلهم بالفرق بين جهاز اللسان وحقيقته حكموا بظاهر
ما ورد الخ ومضه وقه الكتاب والسنة والجماع فلذا
بينها بقوله من الخ متواليا المرفق والنزول الي السما
الخ فالامتناع راجع لما ورد في الكتاب والنزول الي السما
راجع لما ورد من السنة وكون القرآن كلام الله بالجر
بدل من القرآن وينبغي ان يعلم ان المذكور بطلت
عليه انه كلام الله حقيقة لا مجاز والمراد بالحقيقة
في المقام المتأصلة للمجاز لا الحقيقة بمعنى كنه الشيء
قوله وما ورد من لد الله الخ معطوف على ما ورد ولا
يجوز ان من الخ طواف المبينة قبل فلو قال ونه الله
نقالي لصح لكن اعاد الموصول وصلته لفصل وهذا
راجع لما ورد من السنة ايضا **قوله** مما لا يحصى
اي من جهة الكثرة لانه لا يحاط به **قوله** ولا شك ان
الجهل الخ راجع للجهالة الاولى والثانية **قوله** والبعد
من مهارة العلوم الخ راجع للثالثة **قوله** وعدم
اتقان في البلاغة والبيان عدم بالنسب عطف على

الجهل من عطف خاص على خاص اهتماما به وفي
وقع في بعض النسخ كما هنا مثلي وفي بعض
بالأفراد وكان عطف البيان على في البلاغة على نسخة
التشبيه من عطف عام على خاص وعلى نسخة الأفراد
بالعكس من عطف خاص على عام اهتماما به واعتنا
والبعد إلى عطف ما يليه الذي هو عدم الاتقان
أو على الأول الذي هو الجهل على الخلق في المتقاطعين
إذا تقدمت هل كل معطوف على ما يليه أو الصل
معطوف على الأول وهو رجع وتقدم أن هذا
راجع للجهالة الثالثة ثم التباسا في ظاهر هذا
الكلام نظر إلى قوله مع عدم ذلك وتأكيده
بأن الشكول شيء إذا بنا سبب بحسب ظاهره أن
يقال مع عدم الجهل باللسان لكن يجاب عنه بأن
الشارح راجع متعلق المذكور الذي هو
العلم باللسان واتقان في البلاغة والبيان
والممارسة لا إلى المذكور من الجهل باللسان
وعدم اتقان في البلاغة والبيان فالسبب
استقاط لفظ عدم وبالجملة التي توجه إلى نسبة
اعتقادهم إلى اعتقاد أن غيرهم من الفرق فيهم
مع اليهود التي قرئت بالفالانة على تقدير شرط أي ثم
أن اردن معرفة ذلك فهم مع اليهود في اعتقاد الجسم

في حق

في حق الله قوله ومع النصاري التي قضية كلامه
بحسب الظاهران النصاري يعتقدون حلول الكلام
في الأجسام وليس كذلك بل النصاري اعتقدوا حلول
العلم في الجسم فاذ انبين هذا الأمر الذي
استزكوه مع النصاري هو حلول الصفة في الجسم
كما يعطيه ظاهر العبارة قوله وهو كما في الحشوية
أو مع اليهود أيضا من جهة أنهم قالوا ببقاء الحروف
والاصوات في سببان في قولهم حكوا بذلك أي ببقاء الحروف
والاصوات في قولهم واشترك الجميع أي المعتزلة والحشوية
أو اليهود أيضا من جهة أنهم قالوا إذا علمهم جري
الكلام بحسب الحروف والاصوات قوله بأن الأمر
والناهي يجد الخ في قوله نظر إذا هو خبر عن اسم إن
وهو جاز على طرفين هو غير مطابق له ويجب أن يرفع
يجد ضمير يعود على ما ذكر من الأمر والناهي ويأتي عليه
استكمال أيضا نظرا إلى مفاد التفسير في قوله حالة امره
وتميمه فكيف يرد كل إلى ما يليق به على سبيل
التوزيع والبيان في قوله بأن متعلق بقوله احتج بقوله
هو المحتج به والمحتج احتج أهل الحنفية على أنباء
الكلام النفسي في الشاهد بأن الأمر والناهي يجد
كل واحد من المذكورين اللذين هما الأمر والناهي
حالة امره في الناهي في نفسه طلبا جازما

بالضرورة قوله لا يخفى ما فيه من التكلف **قوله**
وبدله عليه بالعبارات المختلفة يقتضي المغايرة
بين النفسي والعباري وبديل بالبنائين والفتن
في عليه عايد علي النفسي المعلوم من قوله
بجد حاله امره ونهيه في نفسه طلبا جازما
الطلب الجازم الموجود في النفس هو الكلام النفسي
ثم اتبع ما تقتضيه الكلام من المغايرة بين النفسي
والعباري بسنخه فقال وما يعرض له من اختلاف
مغايرة لا يعرض له من اختلاف اي اذ ما يعرض
له من اختلاف قالوا وتقليدية وهذه الكلام في
قوة قياس من الشكل الثاني هكذا العبارات
مختلفة ولا شيء من النفسي يختلف فينتج العبارات
ليست في النفسي **قوله** ولان العبارات بالجعل في هذا
سند ثان للمغايرة ويحتمل ان يكون عطف المواضع
على الجعل عطف بيان وتفسير فيكون قد جرى
على القول بان واضع اللغة هو الله تعالى ويشهد
لهذا عطفه بالواو وما بعد من قوله لا بالجعل والتوقيف
ويحتمل ان يكون من عطف المغاير فيكون قد جرى
على القول بان اللغة اصطلاحية الا ان هذا المعنى
او فيه انسب من الواو والتوقيف الذي هو
الاعلام والاطلاع لا بد منه على كلا القولين **قوله**

ويردون

ويردون الخبر الي العلم الخ يعني ان المعتزلة يردون
الطلب الي الارادة ويردون ما يجد الخبر في نفسه
عند الخبر الي العلم بنظم المبيغة وانطوقوله ويردون
مقتضي المقام سوفه معطوفا والعطف لا يظهر من
جهة اللفظ وقد ظهر تغدير الكلام من جهة المعنى
قوله الخبر المقام بما قبل ان يكون المقصود بالخبر
الخبر العقول ويكون الكلام جازما على تقدير اي ما يوجد
عند الخبر **قوله** واعا النزاع اي فيما بيننا وبين
المعتزلة في تمييزه عن الارادة والعلم اي في تمييز
اصل المعنى الموجود في النفس عن الارادة والعلم
قوله اخرج الاصحاب عما مغايرة اي مغايرة اصل
المعنى الموجود في النفس بالنسبة الي الطلب الشامل
لللام والتهي للارادة **قوله** وجود المراد منها اي
يدون الارادة هذه هو المحتج به وببؤه بوجوه
اي بينوا المحتج به بوجوه **قوله** والعصاة بالطاعات
العصاة منصوب بالفتح وهو صرح بتفسير لرمات
وقضاه **قوله** ولم يرد وقوع ذلك منهم اي لم يرد الله
سبحانه وقوع الايمان من الكفار والطالحين من
العصاة ولما كانت هذه دعوى لا يسلمها الخصوم
اذهم يقولون اراد ذلك منهم اثبتوها بالعقل والنقل
مقدم للعقل فقال اذ لو اراد ذلك لوقع الخ ثم اشار

وعبارة مبني على العلم
ينقل الحسية هي

النقل بقوله وقد اتفق السلف الخ فقد تحقق
الامر بدون الارادة واجري في طرف النقل على الاجماع
خصوصا لما فيه من التعريف بالخصوص وانهم من ارباب
البدع قوله من خلف الخ يعني ان هذه الخالف اذا كانت
مليئة ولم يمنعها من القضاء مانع فهو ما مورى بالقص
نظر الى قوله عليه الصلاة والسلام مطلق الفبي ظلم
فلا تضمن الخ من المشيئة كما انهم والزم ان يثبت
فإنزله الكفارة لوجود ما عطف عليه ولا قائل بذلك
اذا الاجماع على عدم حنثه قالوا ان المعائب من
جبهة السلطان الخ هذا من الوجوه التي بين الخ صحاب
بها وجود الامر بدون الارادة وحجج عن ذلك السلوك
المقتضي لان يقول الرابع الى صيغة قالوا المقتضية
للتبري لما في هذا الوجه من الخ عنراض اذا
اعتذر الخ اي اذا اعتذر السيد بان العبد يخالفه
فلم يصدقه اي فلم يصدق السلطان السيد
فأراد يهتد عذره اي قال السيد تفر بر عذره
وأظهاره فان اي السيد بامر عبيده بحضرة السلطان
وفي الصماير في المقام نوع تشييت فاذا امره
المفاد في غيب عنه قال ابن التماساني الخ انما
راجع للوجه المذكور قريبا وهو مسيلة المعائب
ولا يل هذا الا عنراض عدل المص عن ان يقول الرابع

الي

الي قالوا كما تقدم ثم جاز بسند قوله لا حجة فيه بقوله
فان عذره يهتد بانها رانه امر ولا يتوقف الخ يعني
ان عذر السيد يهتد ويقرر بانها راصدقة
الامر ولا يتوقف على كون تلك الصيغة امر الحقيقة
والغريب في قوله امر ان يضبط بفتح الميم ويشهد
له ما وقع في بعض النسخ من اتصاله بالضمير وعليه
فضمير رانه قبل عابد على السيد وفي بعض النسخ
امر اسم فاعل في الاول وفي الثاني امر بالافعل وفي
بعضها بالعكس ونسخته انسب قوله ومثله
كان من الاشعرية الخ هكذا في اكثر النسخ وعبرين
التماساني في سترح المعالم بالطلب النفس كما وقع
في بعض النسخ فليفسر اليقيني بالنفسي وورد
هذا ايضا على الاشعرية نظرا الى قولهم ان الامر
يستلزم كالتقاضي في النفس بل هو نفسه اي كما
الزمهون بالوجه المذكور يلزمهم مثله والمناسب
لطريق المناظرة ان يقدم على قوله لا حجة فيه الخ وان
خبر بان هذه الوجوه الاربعة انما هي جارية على
طرف الامر فقط والمدعي اعلم من ذلك لان المدعي هو
مغايرة ما يوجد في النفس من الطلب الشامل للامر
والنفس للامارة وما جري عليه وان كان كما في
المغايرة فلا تعد اجرا الكلام على اطراف المدعي قوله

قالوا ومن الدليل الخ فاعل قالوا الا صاحب هذا
من الاطراف المستند اليها على المغالبة في المقام وليس
هو من الوجوه التي يبينوا بها وجود الامر بدون
الارادة المحتج به اول دليل هذا الاحتجاج اخر ومافيه
في اسلوب التبرير لما فيه من الخدش فهو ولو كان كل
امر يريد التناقض اليه فله ان لو قال ولو كانت
الامور يد لتناقضت اي ذلك القول لان قوله امر يد
منك فعل هذا يقتضي ارادته وقوله ولا امر يد
به يقتضي عدم ارادته علي القول بتزادق الامر
للارادة قوله لانه يمكن ان يحمل الخ مسند لقوله
هذا ايضا ضعيف ولا يجني ما فيه لان قضيبه
انه يصح ان يحمل الارادة هنا على معنى الغضد وذلك
لما يصح لما مر من ان الارادة التي تعني الغضد
لا تنقلب اليه فعل المرید وهذه الارادة ههنا
متعلقة بفعل الغير نظر الي قوله امر يد منك بل
على معنى المحبة والشهوة فقط وذلك متعين فيها
لانه يمكن ان يحمل عليه والمناسبات ان لو قال لانه
ينبغي ان يحمل قوله الخ قوله واما رد الخبر الي العلم
الخ هذه التوجيه الي غير ما يوجه في النفس
من الخبر عن العلم بنظم الصبيغة ومقابرة له
قوله لان نظم الصبيغة يختلف اي لانه العلم بنظم

الصبيغة

الصبيغة يختلف وهذه في قوة قياس من السهل
الثاني وما جرى عليه مبني على القول بان العلم يتعدد
بتعدد المعلوم كما سباني قوله والخبر النفسي لا يتعدد
اذ المقام في الكلام مع الخصوم وهم انما يقولون بوجود
شيء في النفس ولا يسمونه خبرا قوله ولان الصبيغة
الواحدة الخ هذه دليل اخر طويت نتيجته ايجازا كالذي
قبله وهو في قوة قياس من الشكل الاول وهو
على عكس ما قبله باعتبار الموصوف بالاختلاف والموصوف
بعدم الاختلاف قوله واذا ثبت ان لنا قولا نفسيا
الخ توجه في المقام الي وجه تسمية ما ثبتته اهل
السنة من القول النفسي كلاما وبيان ما خذ ذلك
وما خذ خبر عن قوله فتسمية وهو غير مطابق
بحسب الظاهر فلا بد من اخراج الكلام عن ظاهره
اما حذف مصنف فيقدم هكذا الامر ما خذ واما ان
تكون التسمية بمعنى المقب قوله وقد قال تعالى
يقولون اي اذ قد قال تعالى جانه مسند القول
ما خذ من اللغة وانت خبير بان الية انما دللت
على ان ما في النفس يطلع عليه قوله والمدعى هو ان
تسميته كلاما ما خذ من اللغة تامله قوله لم
يكذبهم الخ هذه غير منبسط بها قبله والمناسبات
ان لو قال وذلك انه لم يكذبهم الخ وكان المراد اي انه

اذ انصف ما في ضمائرهم بالكذب فهو كلام لا
 الكذب من خصايص الكلام الخبيث وانت خبير
 بانه وان كان من خصايص الخبر فهو اعلم من ان يكون كلاما
 او خبرا فاذا الدليل في الآية على اطلاق الكلام على القول
 النفسى نعم ما تضمنه بيت الاخط وهو قوله
 ان الكلام لى العواد واما جعل اللسان على العواد دلالة
 فاطلاق اللسان والعواد على المعنى القايم بهما مجازا من
 من باب تسمية الحال باسم المحل قوله وهى اطلاقه
 على ما في النفس الخ المناسب لهذه الاسلوب ان لو
 قال فيما سبقت واذا ثبت ان لنا قوله نفسا فاطلاق
 الكلام عليه ما خوذ من موارد اللغة الخ قوله والذي
 استمر عليه الخ ظاهره انه كان او لا يقول غير هذا
 وهو كذا لك اذ يقول او لا انه خفيفة في النفسى
 مجاز في اللفظ قال ابن السكيت في جمع الجوامع وهو
 المختار واستدلوا به ببيت الاخط ترجع الي
 انه مشترك اي خفيفة في كليهما اذ الاصل في
 الاطلاق الخفيفة قوله ولا يمنع الخ هو راجع لها
 يلبي من قول المعتزلة وانتي به للامارة الي الخطا له
 ودفع ما يتوهم من انه قوس نظرا الي ما استند
 به من التبادر اذ هو من قوس دليل على ذلك وللإشارة
 الي دفع ما يرد على القول الثالث بان يقال كيف

نقول

نقول بانه خفيفة في النفسى مجاز في اللفظ والتبادر
 فيه اللفظى فيجاب بما قال من قوله ولا يمنع الخ قوله
 واذا عرفت هذا ذهب الخ المناسب ان لو اخرج هذا عن
 قوله بعد او يطرأ عليه السكون وما يتعلق به وكان
 جابه هذا لاجرا للمبحث على اطلاق الكلام فاذا الذكره
 هنا مزيدا لاختصاصه على ان معنى الكلام عند
 اهل الحق يلغى فيه ما سلف قوله انه محفوظ الخ هذا من
 باب اطلاق اسم الدال على المدلول لان المحفوظ والمقرو
 والمكتوب كل منها دال على كلام الله تعالى فاطلق
 على كلام الله انه محفوظ في الصدور الخ ومعنى كون
 محفوظا ومفروا ومكتوبا انه مدلول عليه بالحروف
 المتخيلة في الصدور وبالحروف المحسوسة في الفلاوة
 والكتابة قوله بل لما كانت الخ هذه الاطلاق اخر عكس
 ما قبله فهو من باب اطلاق اسم المدلول على الدال
 وفي سورة في هذه الاسلوب شي قوله من باب
 تسمية الدال على المدلول هكذا وقع في اكثر النسخ
 وهو مناسب للاطلاق الخ ولهما من اطلاق
 كلام الله على هذه الدوال التي هي الحفظ والقرأة
 والكتابة اطلاق لاسم المدلول على الدال والمناسب
 ان لو جابه غيب الاطلاق الاول وكما انه انقلب عليه
 سهوا وفي بعض النسخ من باب تسمية المدلول

باسمى لئلا ولعله اصلا 2 وما يوجهه المقام من ان
 الـ غلاف يماز بدفعه السياق سابقا ولا حقا وقد
 سبق ان هذه الاطلاق حقيقته لكنه لا يعنى
 لكنه قول فيها اي في المذكور ان قول اي فيهما وعلما
 تميز منقول من القائل اي موجود فيهما قول
 كان الشيء له وجودان اربع الى المتاسب اربعة
 بالثلاث العدد المذكور قول كان الشيء الى هو توجبه
 لصحة الاطلاق على الكلام انه موجود في الـ ذهان
 وفي اللسان وفي البنان من عبارات يستلزم ذلك
 حذوثا والوجود الـ صا هو العيني والذهني تابع له
 واللساني تابع للذهني والبناني لللساني والاولات
 ثابتان قاربات والآخران مختلفتان باختلاف الاعراض
 مثلا من يد غايب عنك وتستحضره بذهنك وتذكر
 بلسانك وتكفيه في كتابك فزيد موجود في
 ذهنك باستحضارك اياه علمها وموجود لا في
 عبارتك وفي كتابتك وموجود في مكانه الغايب
 فيه فالاول الوجود في الـ ذهان والثاني الوجود في
 اللسان والعبارة والثالث الوجود في الكتابة والبنان
 ولا شك ان زيدا بذاته لم يوجد في قلبك ولا لسانك
 ولا كتابتك وانما وجد بذاته في مكانه الذي
 هو غايب ووجوده بذاته المكان هو المسمي بالوجود

في الـ عيان والخارج وكذا الكلام الله تعالى وجوده بالعيني
 ومرجعه الى الصفة هو وجوده في ذاته تعالى
 لا يفارخ كعلمه تعالى وقد رتبته وسائر صفاته
 الذاتية قوله وهذا الغرض الى الاستدلال راجعة لمضمون
 قوله واذا عرفت مذهب اهل الحنف قول والثاني
 قد يم اي المعنى القايم به تعالى ومدلوله بحسب الله
 يدل كلامه بعد لا يعنى اللفظ المتروك على مولانا
 محمد صالح عليه السلام وفيه التفصيل بين
 بكلام الشهاب الغرافي في شرح الـ ريعين قال
 فابدا يعرف بما هو قد يم من كلام الله تعالى وما
 ليس بقديم منه فان اكثر الناس من علموا
 الـ مصار في زماننا يعتقدون ان الفاظ القرآن
 محدثة وان مدلولها قديم وليس كذلك بل الحنف
 ان في ذلك تفصيلا كبيرا سبق به من الحنف
 ان شأ الله تعالى وهو ان تقول القرآن قسمان
 اوله ومدلولاته فالاول الـ لفظ وهي كلها محدثة
 والمدلولات قسمان مفردان ومسندان فالفردان
 قسمان ما يرجع منها الى ذات الله وصفاته
 العليا فهي قديمة وما عدا ذلك فهو محدث
 فان مدلولات القرآن المزدان في عرب وهامات
 والسموات والارض والجبال وغير ذلك هي باسمها

محدثه وأما مدلول قولنا الله العظيم السميع البصير
وبحجته ما هو مدلول اللفظ فهو قديم والمسندات
فسمان حكايات ونشأت فالسنادان التي هي
المنشآت كلها قد سوا كانت مدلول لفظ الخبر أو
المروا والنهي أو الأذن أو النداء أو الالفاظ الثلاثة على
هذه المعاني وهي قايمة بذات الله تعالى وهي
في نفسها واحدة ترجع إلى الكلام وقد تقدم
بيان تعددها بحسب اختلافها مع اتحادها في
الركن والمدلولات المسندة إلى هي الحكايات
في أيضا فسمان حكاية عن الله تعالى وحكاية عن غيره
فالحكاية عن غيره تعالى وقال نوح رب لا تدثر علي
الارض الآية وقال تعالى أنا خير منه خلقتني من
نار وخلقته من طين وبحوثك فالحكايات قد عجم
لها خبر الله تعالى عن المحكي والمحكي يحدث فانه
اسناد محدث وأما الحكاية عن الله تعالى فيخبر
قوله تعالى وأذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والحكاية
والمحكي قد يمان لان الحكاية اسناد الله تعالى
وخبره والمحكي اسناد الله وخبره وخبر الله تعالى
القائم بذاته الذي هو مدلول اللفظ قد يبر صرورة
فيحصل من التفصيل المتقدم من التراتلثة انقسام
محدثه الفاظ الة ومفردات مدلوله وهي غير ذات
تعالى

تعالى وصفاته ومسند ان مركبات بحكايات
عن الغير وفيه ثلاثة انقسام قد عجم مدلولات مفردة
وهي ذات الله تعالى وصفاته ومدلولات مسندة وهي
النشآت ومدلولات مسندة هي حكايات وتخرج عن
اسناداته تعالى في اخبارا وامروا به وبحوثك
صادرة عنه تعالى واذا احطت علمها بهذه الانقسام
الستة علمت ما هو قديم من القران وما هو منه
محدث وهو الخبص جليل قل من يحيط به فاصبطه انتهى
وينبغي ان يعلم ان الكلام النفسي عما قاله ابن الحاجب
هو من نسبة بين مفردات قايمة بنفس المنكلم فاذا
قبل زيد قائم او ليس زيد قائما فالنفسى هو ثبات
القيام لزيد او نفيه عنه وهم يمانين ما قاله القراني
فاذا عرفت هذا فقوله تعالى والله يعلم مدلولات مفردة
قد عجم وهي الله والعلم وخبر الله ولله اسناد
العلم لله وهو النفسي وقوله تعالى وانتم لا تعلمون
مدلولات مفردة صادرة وهي ذوات التي هي مدلول
انتم والواو وجعلنا مدلول لا تعلمون واسناد الجمل
لنا قد يمان قائم به انه وكذا القيم والصلاة مدلولات
مفردة الثلاثة اقامة الصلاة التي هي وصفة ومدلول
الواو والصلاة كلها حادثة واسناد طلب اقامة
الصلاة إلى الله قد يبر وكذا قوله وقال نوح رب لا تدثر

معد لولاد الفردان ما عدي رب وصغيرة في نذر وهي
نوح ومعد لولا نذر وهو هلاك الكفار كلها حادثة
واسناد قابلية هذا القول لنوح قد علم واسناد طلب
الهلكة من الله حادثة لان الاول كلام الله والثاني
اسناد نوح عليه السلام واما قوله واذا قال ربك
الملايكة اسجدوا لادم فقد لولاد الفردان كلها ما عدي
الرب وقوله حادثة واسناد القول الي الرب قد علم
وكذا اسناد طلب السجود لادم من الملايكة قد علم
ايضا فالاسناد الذي اشتملت عليه الحكاية وكذا
اسناد المحكي قد يمان والفردان في الحكاية المسند
والمسند اليه قد يمان والباقي حادثة قوله والنزاة
والكنابة الي النزاة بالنصب عطفا على اسم ان فهو
سند ثان للمعيارية قوله وبالحيلة التي هو كما لصايط
بما سبقت اذ هو طرفان الاطلاق اللفظي ولا طلاق
المعنوي فالاطلاقان اللفظية تابعة للنقل عن السلف
في مكان استعمال الفاظها اي في الاطلاق وهو
المعاد بقوله فالاطلاقان اللفظية التي فالصغير من
اطلاقها عايد على الاطلاقان بمعنى المطلقان في المقام
استخدام والاطلاقان المعنوية تابعة للعقل في نشان
عمل الفاظ المطلقان على تلك المعاني وهو المعاد بقوله
ومعانيها تابعة التي فالصغير في معانيها وفي قوله عليها

وفي قوله فلا بد من فهمها عايد على الاطلاقان بمعنى
المطلقان في المقام استخدام ايضا في مطلقا في من
غير تعيين بين ما يصلح وما لا يصلح قوله يرفض التي حتي
يرهي ويترك بظاهر اللفاظ قواطع العقل التي فهو في
معني الغاية قوله والادوم اي وان لم يكن ما ذكر من قوله
وبالحيلة التي لزم التي كل متلا ل جار على مبالغة
قوله والالفاظ مبتدأ اول وجه دلة لنها مبتدأ
ثان قوله واعلم ان مسيلة الكلام في المقام ان لو
اخر هذا الكلام حتي ينتهي الكلام على قوله او يطرأ
عليه قوله وحدث التي عطفا على تشعب من عطف السبب
على المسبب في حث قبل اما يسمى فن اصول الديب
بعلم الكلام لا جله ايملا جلا ما ذكر وهذا يقتضي انه
سعي بذلك لنهي اخر غير ما ذكر وهو كذلك ومن
جملة ما سعي من اجله بذلك انه يورث قدر في الكلام
في تحقيق الشرعيات والزام الخصوم والفرجة
المتكلمين كنهم بقولهم الكلام في كذا او كذا
انما يتحقق بالكلم والبحث وادارة الكلام من الجانبين
وغيره قد يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب انظر
شرح السعد لتعقيد الشسفي فقد ذكر وجوه
لتنسبه بعلم الكلام قوله وقد استبان الحف
ما ذكرناه في انظر فانه كبرت اربنا منها غير هذا

انظر الي شرح قوله او يطرأ عليه الخ وحسب هذا يظهر
 كون المناسب ان لو اخره عنه كما سبق التنبيه عليه
 فهو فيها اي في المسئلة قوله له اي للكثير من المباحث
 المرحومة بها ^{المرحومة} ولهذا الاشارة راجعة الي مقصود
 قوله في ايت ال امرض الخ ^{المرحومة} محجوب خبر اسم ان وظهر ان
 جار علي طريق كنهه الذات وكنهه الصفات فاذا الخبر
 غير مطابق له وقوله محجوب عن العقل المناسب العكس
 لان العقل هو المحجوب ^{المرحومة} من معرفة الذات المناسب
 ان لو قال من معرفة ذلك اي كنهه الذات وكنهه الصفات
 او معرفة الكنه اللهم لان يقال اطلقت الذات ههنا
 على الحقيقة والكنه فيشمل حقيقة الذات وحقيقة
 الصفات وانظر ما يستزوج من التعبير بالنفوس
 والشئ متكررا من البعد عن ذلك ^{المرحومة} او يطرأ عليه يكون
 الخ توجه الي تكملة ما يتعلق به هذا النص من الكلام
 وقد سبق بعض ما يتعلق به من الكلام ^{المرحومة} استشارة
 الي مذهب الحشوية اي عا وجه المخالفة والابطال
 وانت خبير بان ما قبله من النص اعني قوله او يكون
 كلامه حرفا او صوتا هو اشارة ايضا الي مذهب الحشوية
 بل لم يزل سبحانه في كلامه اي في الامر لم يعنى لم يزل
 سبحانه متصفا بصفة الكلام اذ لو جاز ان يستل
 جل وعلا عن كلامه اي بان تدعى صفة الكلام عنه تعالى

الحاج ان يتصف الخ هذه شرطية الدليل وحذف بيانها
 ايجازا وهو انه لا معنى للسكون الى انعدام الكلام
 وحذف الاستثنائية ايضا واذا ^{المرحومة} سندها بقوله وذلك
 بوجوب حدوثه قوله وما ادعاه الخ جواب عن سؤال
 يرد على شرطية الدليل والهوس ضرب من الجنون قوله
 لما عرفت ^{المرحومة} سنده لقوله واذا انتفي البقا انتفى القدم
 لكن بوجه ما بعد من قوله وتنعكس الخ فتكون
 المجلة خالية وما يرد عليه من ان الخالية ذات المضارع
 مشروطة بان لا تعزى بالواو وهذه غير خالية منه
 يندفع بنظر مبدء بعد الواو ويسند اليه
 الفعل قال ابن مالك وذات واو بعدها ان مبدءا
 له المضارع اجعلن مسندا لقوله واذا انتفى القدم
 ايضا اي كما انتفي البقا هذا ظاهر الكلام وانت
 خبير بان المناسب هو ان لو اخر لفظة ايضا عن قوله
 لزم مصدرة الذي هو الحدوث ايضا اي كما لزم الحدوث
 عما قبله وهو كون السكون قبل الكلام ^{المرحومة} ودعوى
 الخ تصاق بذلك اي بالحدوث لن تنزه عن الحدوث الخ
 الظاهر ان مصدرة من الباري تعالى لكن المناسب
 للسبب في السباغ ان يكون مصدرة ذاته اذ
 الكلام قبل حرمي عا انه يلزم من السكون حدوث
 الصفة ومن حدوث الصفة حدوث الذات فالمناسب

ان يثبت قوله ودعوي الخ علي حدوث الذات فيكون
مصدق وق من الذات لكنه بعيد من اللفظ اللهم
الا ان يقال هو علي حد مضاف الي الذات من تنزه
الخ فيكون قدال امر هم الي اهم قد الزموا ما هو كثر
انها في خلاف دعوي حدوث الصيغة فلم يتقف
علي كثر قوله مما يتجلى المناسب ان تكون من
بيانية ويجعل ان تكون بعني علي فيكون متعلقا
بحدوث علي انه حال اي وما ورد في الحديث ما يكون
علي حال يتجلى هذا الخ قوله ومنه ما ورد في الحديث
الخ المناسب اسقاط الواو كما يوجد في بعض النسخ
والمناسب ايضا اسقاط قوله في الحديث قوله ان
الله يدل مما ورد قوله كما نصت لكم الخ هكذا في اكثر
النسخ والمناسب الرابع اي كما انصت لكم الخ اذ هو
المستعمل ومنه قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا
فاذا في رواية هذا اللفظ الثلاثي شئ قوله قال
ابن دهاق اي في تاويل الحديث المذكور قوله ومع
ذلك الخ هو روح التأويل بعني كما انصت اي كما لم
اسمعكم كلامي في الدين قوله الخيرة متعلق بسمعا
وقوله يا عباديهم يتعلف بالخبر قوله بصمت اي
بسلكت قوله كان هي في المقام زيادة قوله يكون اي
الصمت وانظر هذا فان ابن دهاق اجري التأويل بحسب
المعني

المعني ولم تجز علي خصوص جوهر اللفظ الوارد اذ هو من
مادة الانشآت وما جري عليه التأويل هو من مادة
الصمت قوله النبي اي كلام ابن دهاق ولما كان في كلامه
نوع خفا انبعث مما يوضح المقصود منه فان قوله
يعني الخ فاعل يعني ضمير يعود علي ابن دهاق وبهذا
نعرف الخ الا نشأ من راجعه لمضمون قوله او بطوا عليه
سكون الي هذا اذ هو جار علي توسعة قوله وقواه اي
وقوي الله السمع او مولا تاموسي فالضمير المستتر عايد
علي الله تعالى والبارز علي السمع او علي مولا ناعيك
موسي عليه السلام والاول انسب بسياق قوله
حتي ادرك به اي بالسمع وفي بعض النسخ وقوة
وهو المناسب للسياق اللاحق اهي قوله ومن
اعجب الامور في هذا عدم ذوبان الذات من موسي
عليه السلام وتلاخيصها في حديثي ادرك به كلامه
الضمير المجرور بالبا عايد علي السمع فضيلة كلامه
ان مولا تاموسي عليه السلام ادرك به سمعه كلامه
تعالى الغدير بلا لفظ لا من جهة خرق العادة وهو
مختار الغائب وقيل انه ادرك به سمعه بواسطة
لفظ علي خلاف ما هو العادة وعلا كل قد اختص بان
كلهم الله قوله ورده عطف تفسير علي قوله منعه
قوله الي ما كان اي من الحب عند كلامه قوله المنكر
صفة للاصوات قوله حتي لم يكن اغيا راجع لقوله اذ

صار عنده كما شد الح وكذا قوله بعد ثان الخ راجع
اليه ايضا والبا سببية وحدثان يكسر الح وسكون
الدا ل يعني قرب لا يقال حدثت عهد بكذا اقر بيب
عهد به ^{في} ولو لا انه سبحانه يغيبه عما ذاق الخ اسلوب
التفسير بالمضارع يقتضي ان التغييب كان مشيئا
فشيئا ^{في} يا شدي ابي يركن قوله تلة شيئا كقطع
التفسير عما ما يليه من ذي الجلال ابتداءية
وعبر بها في قوله عاما اطلعت الخ مقتضية للايهام
المقتضي للتخييم والتعظيم ^{في} واما تأويل المعنى
الخ وذلك انهم يبنون كلامه تعالى ببناءهم عما ان
الكلام لا يكون الا بالحر وفيه انصوات وذلك بحال
عما الله تعالى فصار صفت من هبهم مسيلة مولات
موسي عليه السلام فاولوها فتوجه الميم الى الكلام
معهم في ذلك وابطال تا ويلهم فقال واما تأويل
المعنى الخ ^{في} وقد سبف رد ذلك عليهم الاشارة
راجعة لانكارهم الكلام القديم بذاته تعالى
قوله وايضا الخ هو وجه ثان لا بطلان التا ويل المذكور
^{في} وهو الذي نقل الخ اي دلوا عليه وذلك
انه لما كانت الدلالة ليست بنصب كان من
الماضي ان ينسعه بقوله وهو الذي الخ ^{في} قوله
ولو كان اصطفاة الخ هذا الزام لهم ونسج به
ما جرى عليه البحث من ابطال تا ويلهم ^{في} قد شاركه

في ذلك

في ذلك اي شاركه مولا ناصر موسي عليه السلام
في ال اصطفاة مجرد اسما عما كلاما حادثا خلقه الله تعالى
في جسم من الاجسام لان الذوات الحادثة الحيوان
للجلال ^{في} التي حكمت بها الشريعة وانت خير
بان من جملة الصفات الكلام وهو من صفات
الافعال وثان الخصوص وانهم يقولون بان الافعال
الاحتياطية ليست بافعال الله تعالى بل هي
افعال العباد فيكون في كلامه شيء يحسب
هذه انهم يحسبون في الرد عليهم الافعال الغير الاحتياطية
قوله فيما لا يعتاد منه الكلام اي في الشاهد
وهو الشجر ^{في} قوله لوجود مثله في ساير الانبياء
اي باقهم كالوجه فانه لا يعتاد منه الكلام
وانت خير بان انما يسلم انه غير معتاد بالنسبة
اليها واما بالنسبة اليهم فهو معتاد وكان
اعتراضا نبينا قوله وايضا فاطلاق الخ وجه ثالث
لا بطلان التا ويل المذكور ^{في} استشعر سؤالا
يرد على هذا الوجه توجه الي تعزيره ودفعه
فقال فان قلت لا نسلم الخ الضمير يدفعه عابد
عما المجاز قوله وعنه بكذا الخ من عوفوا ونكر جلد
وعجت عجيبا من خزان المطارف اي ومن وقوع
التوكيد مع المجاز وهذا البيت قالته هندس وج

قوله مح

عوف المذكور هجوا له ولقبيلته وكانت له منزلة
عند الملك فكان يلبس ثياب الخز وقبيلته كذلك
واعلم ان المعروف في مقام الشواهد هو زوج مكان
عوف وما جرى عليه المص هو مسبوق به فيكون اطلق
على زوج ونجت فعل ماض وفاعله المطار فيقال
نجت المرأة اذا صاحت ونفرت ومن جذام متعلق
بجنت وجذام اسم قبيلة عوف المذكور ومطار
جمع مطرف اسم ثوب من الخز كانت جذام تلبسه
والشاهد في المقام في قوله ونجت عجيب اذا
اطلق الفعل مجازا على عدم ملائمة تلك الثياب
لهذا القوم ومع ذلك اكد بالمصدم الذي هو
عجيب قوله ان لو وقع بالمعنوي الخ اي التوكيد الذي
هو احد اطراف الكلام على ما يقتضيه السياق
فالتوكيد المعنوي كالتوكيد بالنفس او
بالعين او كل او اجمع او غير ذلك ولا يخفى ما في
هذه العبارة والتخبر بان يقول ان لو وقع معنويا
اللام الخ ان يقال الصمد في وقع عايد على التوكيد
الذي هو فعل الفاعل لا التوكيد الذي هو
احد اطراف الكلام فيكون الكلام على معنى ان لو
وقع التوكيد الذي هو فعل الفاعل بالتوكيد
المعنوي المجاز في النسبة الخ انظر مطلق السعد

عند

عند التخرص لتأكيد المسند اليه قوله لو وقعها في
الفعل اي الاستغارة حقيقة في المصدم لتعنية في
الفعل فيكون قد شبه عدم ملائمة تلك الثياب له
القوم بعجيب اي صياح او بكافا مستغارة في
الجملة فاستغارة منه الفعل فكانت الاستغارة فيه
تعبية قوله فيصح الخ مخرج عا قوله فالا استغارة
مطلقا الخ فيستغاد منه ان الجاز ضربان مرسل وهو
ما ليست علاقتهم المشابهة وغيره وهو ما علاقتهم
المشابهة وهذه هو الذي يكون استغارة والمجاز
هو الذي يدفعه التوكيد بخلاف الاستغارة
قوله الا انه لا يسلم الخ استدراك على الجواب والمقاب
لهذا الاستدراك ان لو صاف الجواب في اسلوب
يخفى معه فمثل ذلك كان يقول قلت اجيب عن
الخ ول الخ قوله من ورود الخ عراض الخ اي نظرا
الى قوله في الجواب والاية لا قرينة فيها على
الخ مستغارة فاذ هو يقتضي ان الامة بآية على
الحنيفة ولا مجاز فيها وذلك دعوى المجيب
فيما تب الا عراض باخذ الدعوى جز دليل الذي هو
المصادرة عن المطلوب قوله اذ الخصم الخ كانه توجه
الي كشف الفطام عن وجه المصادرة المعترض بها
في المقام وعند التوجه لذلك اني به اعترض في الجملة

ولم يصرح فيه بجرمة المضادة والمناسب للغير
 لها في المقام نعم يفهم ما ذكره قوله في الجواب لما جرى في
 المقام ما يحدش في الاستدلال بالآية على كلام الله
 تعالى الذي هو موافق لما صحاب كان من المناسب ان
 يستدركه بما يدفع ذلك وفي طيه دفع الاعتراض
 الوارد على الجواب فقال لك ان قوله في صحة الاستدلال
 بها اي على كلام الله تعالى قوله ولا يعترض بها البيت
 اي لما سبق اي وذلك ان استدلال الله سبحانه
 بالآية مبني على ان التاكيد يدفع الجواز ويرد
 على هذا البيت البيت السابق لك قد تقرر قبل
 في الجواب ان البيت جار على الاستغارة الطبيعية
 والاستغارة مطلقا مبنية على تناسي التشبيه
 فصيح التوكيد فيها فلا يعترض به لذلك قوله
 وايضا الخ وهو ان لنفي الاعتراض بالبيت الاول
 هو قوله لما سبق اي من ان البيت جار على
 الاستغارة الطبيعية الخ والمراد بالقاعدة الشهيرة
 في المقام هو كون التوكيد بالمصدر يدفع الجواز
 قوله فيجوز بيت شعر انظره مع ما يفهمه قوله
 في مقام الابداد ومنه يفي الخ فيبينها تدفع
 قوله فيجوز امور منها ان تكون على خلاف القياس
 اوله ورة الوزن فلا يحتاج به لا يخفى منعه في

محل

محل دفع خبر عن قوله فادعي هدم الخ قوله وذلك
 الخ الاشارة راجعة لما تضمنه البحث من هدم المنع
 قوله لك انك لو الخ انظره مع قوله ومعني كلم عندهم
 خلف الكلام الخ فانه غير ملائم قوله اليه اي الله
 تعالى قوله ومعني كلم الخ الا قد ان الجوابه في
 اسلوب يقتضي انه كند لما يليه من الاستدراك
 قوله والتكلم عندهم الخ الخالف للكلام لا يخفى ان هذه
 القضية تنهم الحصر وانظره مع قوله ولا شك الخ قوله
 كان التواضع معهم لغويا اي فيرجع فيه الي اللغة
 ولم ينقل المص في المقام ما يشهد للاصحاب ويقتضي
 بطلان مذهب الخصوم غير الزعم ما هو مشهور
 بقوله ويلزمهم ان لا متكلم على الحقيقة الا الله تعالى
 قوله ومعنيهم لذلك اي باللازم المذكور والباقي قوله
 يقتضي اصلهم يصح ان يقتضيه سببية او معني على
 الاول اقرب للفظ والثاني اقرب للمعني قوله
 لغساده اي على ما تقرر قوله وبالحمل فحين الخ انظره
 فانه لم يجز في المقام ما يكثر تب عليه وكأنه لما جرى
 في المقام ما يقتضي ضعف الاستدلال بالآية
 على كلامه تعالى لا لعمه انه يرد علينا اعتراض
 بضعف السند فاجاب عنه بقوله وبالحمل الخ والتفهم
 في له عايد على البارى تعالى قوله وحصره اي السلام

لا يفيد كونه نفسيا في الحروف الخ لولا غفلا ونفلا
 قد سبغ له من العقاب والتعاقب ما يشهد قريب
 وذلك عند جلب بيت لا يخلو قوله واذا شئت
 الكلام الخ هو مرتب علي قوله ولا فانك اذا الكلام الخ
 قوله ولا شك الخ قد جرى الكلام او لا على الية
 نذل باعتبار ما انطوت عليه فتوجه هذا الي افادة
 انما نذل وان لم يعتبر انطوا وها عليه وفاعل اقترنت
 يعود على الصاف والضمير المحرم ربي عايد عليها
 ايضا قوله وفيهاها الواو الحال قوله وجوابه الخ
 اي وجواب مضمون قوله لا موجب لصرف اللفظ
 الخ الذي هو مستند في قوله وايضا فقوله الخ
 هذا السؤال راجع الي السؤال الثاني اعني قوله
 سلمنا دفع التوكيد الخ وقد اجاب عنه
 سابقا بغير ما اجاب عنه ها هنا وهذه الجواب هو
 بالنسبة لما تقدم جار علي تسليحه فالجواب
 ان لو جازية بجنه في املوب يؤذن بانه جار علي
 تسليم الاول قوله بل في النسبة انظر مطلق السعد
 عند التمرص لتأكيد المسند اليه قوله وقد
 ذكرنا وجه ذلك في جميع مفصلات الخ الاشارة
 راجعة لمضمون استلزام التغير الحدوث وانظر
 فانه لم يذكره في جميعها ما تبين قوله ثم نقول

يجب

يجب لهذه الصفات الوحدة الخ مقتضى السياة اللاحقة
 ان الاشارة راجعة الي صفات المعاني وامر تكب
 اشارة القريب نظر الي انها اقرب من دور ومعني
 الوحدة في المقام نفى الكم بالنسبة الي الصفات
 وينبغي ان يعلم ان الكم بالنسبة الي الذات يتفضل
 منفصلا ومنفصلا واما بالنسبة الي الصفات
 فلا يتفضل الا منفصلا واعتبار ان تعددها في محل
 واحد كم متصل وفي محليين كم منفصل جار علي
 توسع لا يفتي والتخفيف ما ذكرناه قوله فتكون
 قدرة الخ اسم كان ضمير يعود على الصفات وخبرها
 يتكوع الخ طرف التي بعد قوله وكذا ما بعد ها من
 المذكور مفهوم الذي جرى عليه الكتاب قبل
 نظر الي قوله ثم كذلك الخ التي بعد قوله فيكون
 قادرا بخدمة مریدا بارادة قوله ويجب لها عدم
 النهاية الخ هذه الحكم من باب الكل اذ الجب
 لا تتعلق بشي ما يفيد الشرح قوله
 فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن الخ التعلق
 هو طلب الصفة امر اريد اعما محلا وتعلق القدرة
 يكون تخييريا وصلا حيا هو لم يكن ممكن اي
 سواء كان تخيرا او شرا كان املا او غير املا موجودا
 كان او معدوما كان مما سبغ في علم الله انه

يكون أم لا والعلم ليس له إلا تعلف واحد تميز
 لا متلزام جوان تغلفه صلا حيا الجهد والكلام يتغلف
 تميزا وصلا حيا وانظروا بوجهه لفظ جميع من حصر
 متعلقات العلم وهي لا تنحصر نعم يقال الحصر في المقام
 بصرف الي انقسام الحكم العقلي لا الي المعلومات وهو
 صحيح وانظروا بتخصيص قوله انقسام الحكم العقلي من
 حصر متعلقات العلم والكلام في الحكم كيف
 وهي لا تنحصر فيها لانها يتغلغان بكل شيء حكما كان
 او غير حكم والسمع والبصر والادراك الخ انها
 يتعلف كل منها تميزا لانه لو تعلف صلا حاله تطورت
 الجهد في كل ما يتصلح متعلف بجموع التعلف
 اما الوحلة في الصفات الخ قضية كلامه انه
 لا خلاف في وحدة ما عدي العلم والكلام وليس
 كذلك بل خالفا في وحدة القدرة ابواسهل الصلوكي
 نعم ليس الخلاف في القوة بالنسبة الي القدرة
 فهو بالنسبة الي العلم قوة في الف فيه ابواسهل
 الصلوكي من الخ شريعة اي كما خالف في وحدة
 القدرة قوله كما ان متعلقاتها كذلك اي لا نهاية
 لها افا ديه ان العلوم منفردة على عدد المعلومات
 قوله دخول ما لا نهاية له في الوجود معناه ان يوصف
 ما لا نهاية له بالوجود قوله اما ثبتت الخ المناهضة ان

لوجهه في اسلوب التفرع بان يقول فاما ثبوت الخ
 قال ابن التماسين والرد الاول فيه نظر الخ انظر كيف
 سلم المم هذا مع انه مياتي له ما يتلغ متنا وشرحا
 كتبه يخرج بعضها الخ هو من الوجوه التي
 بينت به الخ مستحالة وهذا هو برهان القطع والتطيق
 الذي قد سبق له الجري عليه وسبق ما فيه
 فان فرضت ان الواجب الخ وجه عدم طرده والواجب
 المروض المنفي في المقام هو ذلك البعض المقدر
 الخروج ولا يجني ما في كلامه من الحكم على فرض
 الحال بانه لو لوجوبها اي العلوم لم يكن ذلك
 الخ يمكن الخ المقام في عني عنه كانه انبع كل طرف بوجهه
 قوله لا يمكن المناهضة يصح قوله قال في الوجه الخ اي
 ابن التماسين فان قيل الخ صنيع قوله قيل انتهى
 يقتضي انه ليس من كلام ابن التماسين ولا من
 ليس كذلك بل هو له تنفرد المعالم من جملة الوجوه
 قوله ان العلم بما سيكون الخ فهو من لقوله
 والعلم بما سيكون الخ ولم يتفرع من لسنه القضية
 الخ جري اعني قوله مع انه تغلب عالم بما سيكون
 وبالكاين لوصف امرها قوله والعلم بكونه اي
 الكاين قوله لو كان اي العلم بما سيكون عيني اي
 عين العلم بالكاين لزم ان يكون أحدهما الخ المستبعد

ل

ان لو قال مكان اعد لها العلم لان قوله فلو كان
عينه يقتضي وحدة العلم فلا يثبت له لفظ اعد
اذ هو متعلق بالتقدير قوله ويعلم انه بعد و
عطف على قوله ويعلم وجوده في قوله وان كان مما
لا ينبغي اي لان بعض المحكمات متناهية البقا كالجنة
والنار والعرض وغيرها من المستثنيات قوله
للفعل اي كالموجود وفي بعض النسخ للمعلوم
وهي تفسير للنسخة الاخرى قوله وانما نشاهد
اللفظ من حيث الاخبار يعني الغلط الذي جري
عليه السؤال وانت خبير بان قوله من حيث لا يدرك
جملة على قوله متشكلا لان متشكلا على ما يشك وهو في
المقام الاخبار نعم لو قال مكانا متشكلا لكانت
الجري على الجينية عنه متعلق بالاخبار والضمير
فيه عايد على ذلك المتعلق المخصوص عن من
وجود ذلك الفعل اي المبرع عنه بقوله قبل المتعلق
المخصوص وانت خبير بان المقام للاظهار فالمناصب
ان لو جري على ما ضمير المجرور متعلق بتقديم
ولا ينبغي ان مادة التقديم تتعدي على المناصب
ان لو قال على زمان وجوده في ما يعتبر الاخبار
عنه اي بالقول العقلي والضمير في عنه عايد على
المتعلق المخصوص في الزمان العيني اي ما عينا

كان

كان ام غيره وهو متعلق بوجود قوله ويظهر ذلك الخ
المتشكك راجعة الى مضمون قوله اما تعلق العلم
بوجوده الى قوله من غير ان يعرف لنا هو وكا عطف
الخ انظر كيف اقتصر على السهو والعقلة والناسب
ان لو اجري الكلام على كل ما يثبت في العلم كان ما ذكر
ام غيره قوله بما سبقت متعلق بالعلم قوله انه
كلام واحد متعلق الى ينبغي ان يعتبر ان المقصود بقوله
متعلق بجميع الخ انه جاروات على جميع وان المقصود بقوله
وجود اساليب الكلام ومرجعه الى الامر والنواهي
وعبر ذلك وان المقصود بمتعلقات الكلام معانيها وام
والنواهي الى غير ذلك فيكون الكلام على معنى انه كلام
واحد جار وان على جميع اساليب معاني الكلام معني
انه ياتي امر او نهيا وغير ذلك ولو قال انه كلام
يتعلق بمتعلقاته على وجه الامر والنهي الى كان
اوضح في المقصود قوله وهو مع وحدة الخ المناصب
ان لو اتى به في اسلوب التبريح لان ما قبله يقتضي
قوله واستخبار اي طلب الاخبار قوله هو عين
نبيه الضمير المنفصل عايد على عين وذكره نظرا
الى عين كمنسب التذكير من المضاف اليه
قوله وذهب عبيد الله الخ انظر هذه الاسلوب فانه
يدفع اسلوب قوله متبعا والذي عليه اكثر

اهل السنة نظر الى المهرور اذ هو مقتضى لتعدد
التقابل بالتعدد قول الكلابي نسب الى جده علي
ما يقتضيه التعبير عنه باي كلابي في محض تحقيق
قوله عما مياي اي في هذا الفصل في شرح قوله
فان قلت العلم مثله الخ هذه اما يتعلق بوحدة
الصفات اي بحسب ما جري عليه المجتهد والاسياني
ما يتعلق بها ايضا نظر الى الله مستدلال عليها
فقولنا الخ هو جواب عن شرط مقدس هكذا ثم ان اردت
ايضا ذلك فتقولنا فيه الخ ان القدرة الخ هذا
المحدث بما ان القدرة لا تتعلق بالوجود وما جرى
عليه في المقدمة هو انما تتعلق بالمعدوم ايضا وفي
المسئلة خلاف وقد جرى هناك عما مذهب وهن
عما اخرفاذا الاشكال ثم بالنظر الى ذاته مراجع
للنظر بقية قوله وذلك كنعلق علم الله الخ الاشكال
مراجعة الى التعبير بدخل تحت الكاف وجود الضد
في المحل قوله ذلك لا شأن بمراجعة لتعلق علم الله
بعدم وقوعه وقد اختلف الخ هو نصرت بها
بغيره قوله وانما قلنا بالنظر الى ذاته الى قوله عند
التحقق من الخلاق في المسئلة لكن الخلاق هو في
القدرة والارادة والمضم عند التوجه الى التصريح
بالخلاف لم يصح به الا في القدرة وكان من المناسب

ان لو

ان لو صرح به في الارادة ايضا اذ هو الموافق للخارج
اذ الوهراني وابن بزرقة تغلا الخلاق فيهما معا قوله
ان لا يكون للقدرة متعلق اي اصلا قوله اذ هما
في المنع من تعلق القدرة سواء هذه النسوبة
لا يسلم الخصم لانه يقول منع الوجوب العارض
لتعلق القدرة يلزم عليه محال وهو ايجاده بدون
موجد بخلاف منع الاستحالة العارضة لتعلق
القدرة فلا يلزم فيه محال غاية الامر ان يلزم استلزام
عدمه وهو غير محال والمضم ناقض هذه
النسوبة في شرح القصيد واني بها هنا قوله
وسباني الرد عليهم ان شئنا الله اي في محض خلف
الخ فعال قوله وقوله عطفت علي قوله فتقولنا فيه
فيكون قد جرى علي الخ لتفات من التكلم الى الغيبة
قوله وانما سوي بين العلم والكلام الخ جواب
عن سؤال لما ذكر الخ جهة الخ مسند الجواب وقد
نقل عن الاستاذ في محض كونه نقالي منكها
في شرح قوله والتخفيف في هذه الثلاثة الاعتماد
عما الدليل السمي وانت خبير بانه نقل هناك
اعتراض بن النعماني عليه وهو ان ههنا تعلق
يجري عليه هنا وكأنه ذهل عن ذلك قوله ولو كان
من تقسيم الخ هو الصواب في المقام لان الكل هو
الخ المركب وهذا ليس كذلك قوله وان كان كل واحد

منها الخ المناصب وان كانت الخ قول على جواز تعلقه
فيه فصور نظرا الي انه لا يناسب الخ الحادث فالمناصب
ان لو عبر مكانه بصفة التعلق فيجري على القدر
والحادث اللهم الخ يقال اطلق الجواز في مقابلته
الخ متناع فيجري على الواجب ايضا قول في جواز
تعلق ما عدى الروية الخ في التعبير بالجواز ما في
الذي يليه وانظر قوله الروية فالتسبب ان لو
عبر بالبصر اللهم الخ يقال اطلق على البصر تغنت
والضمير في منهم عايد على اهل السنة قوله مختص
بالروية المناصب البصر قوله وبغية الادراك ان
لا يجوز ان نعم الموجودات اي عقلا على ما يقتضيه
السياق ووجهه هو ان ذلك من حقيقته بالثبات
هو ان لا يجوز ان تتعلق الخ ما تعلق به في الشاهد
قوله ومال الي جواز الخ وفي بعض النسخ وصار
مكان ومال وضمير يعود على الخ شعري وقد سبق
ما في التعبير بالجواز ان الصواب التعبير بالصحة
قوله عموم كل ادراك على حذف مضاف اي عموم
تعلق كل ادراك قوله واليه ينسبون اي اهل
السنة والضمير المجرور الي راجع لابي الحسن وظاهر
كلامه ان اهل السنة لا ينسبون اليه وليس
كنه بل ينسبون ايضا الي المانزلي وهم المانزلية
ومهم الترخيفية اللهم الخ ان يقال اجري الكلام

نظرا

نظرا الي اقلية قوله بدعي اي الكلايين قوله يعني
والله الخ جابها هذه الامة اعتد ارأى الله على عبد الله بن
مسعود الكلايين من باب ميس وقوله من لغة لقواطع
السمع لا يسلم لانه لو كان قاطعا لما كانت مخالفة قوله
علي ما ورد الجمع به في حقه موسى عليه السلام
انظر فانه يقتضي انه لم يرد في حقه غير هؤلاء
موسى علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام كيف
وهو وارد في حقه نبينا محمد عليه افضل الصلاة
وانه التسليم السلام قوله وعمدة الشيخ في ذلك اي
في كون ادراك السمع نعم كل موجود قوله ما ياتي تزيده
ان شأ الله الخ لم يتم الحمد نظرا الي ذي المقام الذي
هو كونه ادراك السمع نعم كل موجود ونهاها هو
انه لو عقب قوله هو المصريح للروية ايضا قوله وقد
اختلف الاصحاب الخ الكلام هنا في الوقوع وعدمه
والفقد سبق الكلام على الجواز ومقابلته في عموم
قوله واختلفوا في جواز تعلق ما عدى الروية نعم
بجمل انه وان جري عليه الكلام سابقا فقد جري
هنا تفصيلا وتتمها جري على التفصيل نظرا الي
كون الكلام جاريا على خصوص ادراك الهمس وعلي
التميم نظرا الي قوله قال المخرج والتحقيق الاول
والمقصود بالاصحاب اهل السنة رضي الله عنهم

والاكو ان جمع كون وهو في اللغة الوجود وجب
الاصطلاح بمصوله الجرم في الجيز المخصوص فيصدق
بالحركة والسكون والافتراق والاجتماع وسبب ان
ان سئل الله تعالى له ان يبين قوله في وقتنا متعلق
بمجرد وعي انه حال من صفة العابد على الاكو ان
فيكون افا ديه ما عليه الواقع وذلك ان الروية
لا تتعلق بالاكو ان في الزمان الحاضر ولا تتعلق
بما في الماضي ولا في المستقبل قوله اتفاقا منصوب
على اسقاط الخافض وهو جار على قوله الذي هو
متعلق الروية فيكون افا ديه ان متعلق الروية
بالاكو ان في وقتنا امر متعلق عليه لانه سلف
له ان تتعلق الروية بكل موجود متعلق عليه والاكو ان
من الوجودات قوله هل هي متعلق اللبس محتمل
انه اطلق اللبس على ادراكه او يكون الكلام على
حد في مضيق اي متعلق لا دراك اللبس وهذا هو
القريب للسبب في اللاحق واخرج عن مذهب الي
ان ادراك اللبس يتعلق بالاكو ان بان من مس
سببا واضطرب تحت يده ادراكه حركته اي
وان لم يضطرب ادراكه يكون قوله واذا فرقت
اجزائه في يده ادراكه تغربها واذا لم تغرب ادراكه
اجتماعها قوله من الكثرة لك اي مذهب البعض

السابق

السابق وزعم انه يعلم ذلك عند اللبس اي
يعلمه الله تعالى لنا بان يتعلق لنا علمه به والتحقق
الاول اي لانه لا يظهر وجهه للثاني قوله فنقول هو
موجود اي لانه المانع لا يكون الا وجوديا
وكذلك الكلام في مانع المانع الى الاقعد ان لوجا
به في اسلوب الاقعد ان كما فعل قبل بان يتو
ثم تنقل الكلام الى قوله اجاب القاضي اي ابو بكر
الباقلان لانه اذا اطلقت المقصود به هو
وما منع من روية نفسه عطف على يمنع من عطف
الاسم على الفعل وهو جار على انعكس قال في الخلاصة
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجدد سهلا
واعترض عليه الى هذا اعتراض يرد على القاضي
نظرا الى قوله في الجواب وما منع من روية نفسه
اذ ظاهره المومر وذلك انه يمنع من روية نفسه
بالنسبة لمن قام به وبغيره فيكون امتناع الى
اي فيكون الامتناع فيه ذاتيا فلا يجوز رويته
منع من تقدير مانع الى صفة لقوله صفة
نفسية وانت خبير بان المقام في عني عنها والضمير
في قوله الي رويته عابد على المانع والاشارة راجعة
لمضمون قوله فيكون امتناع رويته الى ثم توجه الي ما
للقاضي من الجواب على الجواب المذكور فقال اجاب

المتعلقان فالكلام جار على الكلمة الكلية كما سبق
 ببيان قوله ما علم جوازه المناسب ما علمت صحته
 قوله في الشرح هذا البرهان على المطلب الثاني
 الخ لاشارة راجعة للنص المقامي وهذه العبارة لا
 توجه حصرا لدليل هذا المطلب فيجاء ذكر خلاف ما لو قال هذا
 برهان مطلب الثاني الخ قوله وهو عموم التعلف اي
 وجوب عموم التعلف تفسير للمطلب الثاني وذكره
 استحضار له قوله وقدمه على المطلب الاول الخ اي
 على برهانه قوله وهو حلة الصفات اي وجوب
 وحدتها تفسير للمطلب الاول وذكره استحضار
 له قوله وقدمه على المطلب الاول الخ اي على برهانه
 قوله وهو حلة الصفات اي وجوب وحدتها
 تفسير للمطلب الاول وذكره استحضار له وهذا
 جواب عن سواله وفضيحه قوله لتوقف بعض ادلته
 عليه انه ذكر للمطلب الاول ادلة متقدمة وان
 بعضها يتوقف على دليل المطلب الثاني وليس كذلك
 بل لم يرد له الا دليل واحد فاذا المناسب ان
 لو قال لتوقفه عليه اي لتوقف دليل الاول على
 دليل الثاني قوله وبيان ما اشار اليه من الدليل
 الخ انه قد ان لو قال وتقرير ما ذكر من الدليل لان
 الكلام جرى على ذكره صراحة لاشارة كما توجه

عبارة

عبارة قوله لا تغلب الجائز مستجيلا اطلاق الجائز على
 الصحيح مجازا من باب اطلاق احد المتلازمين على الآخر
 ولم يستند استثنائية الدليل لوضوحها اذ انقلاب
 الحقايغ يودي الى انحراف القواعد العقلية قوله
 هو الصخير عايد على البعض قوله وايضا فتخصيص
 الصفات الخ هو مضمون ما يوجد في بعض النسخ من
 قوله واقتضت الي مخصص فعليه ان يكون اللازم
 احد الطرفين لا بعينه وذلك انه ان اعتبر ان المنع
 بحسب ان الصفة لزوم الطرفين الاول وهو المستلزم
 ما علمت صحة وان اعتبر بحسب الخارج لزوم الطرفين الثاني
 وهو افتقارها الي مخصص لكن لا يبقى معه محل
 للايراد الا ان لا يجر على التعلف بالمنع الخارج
 فالنقص للايراد يقتضي ان لا ثبوت لتلك النسخة
 وكذا السلوب الشرح هنا يقتضي عدمها وذكره
 في المقام يقتضي انه من نوعية الشرح لكن
 لا يناسب الخ ثانيا به قبل الايراد قوله ببعض ما جاز
 اي ما صح قوله وقد سبق البرهان اي بحسب
 الجنس في المتن قوله لا يقال جاز التعلف بالجميع
 الخ لما كان المقام معرضا ليراد توجه الي تعبره ودفع
 وعند التوجه اليه كافة في السلوب لا يقال المعنى
 لاطرافه وضعفه قوله جاز التعلف بالجميع اي بجميع

ما نضاح له نظر الذاتها واطلق الجواز على الصحة **قوله**
لكن منع ما منع اي منع من تعللها بجميع
ما نضاح له ما منع اي خارج عن ذاتها **قوله** لا نقول
المانع اي ما يعترضها نفا لبيانها التخصيص لا في
بعد قوله وعدم تقديم محال سند للاستثائية
المطوية قالوا وتعليلية **قوله** والا فلا اثر له
اي وان لم يصاد الصفة وذلك بان لا يصادها
فلا اثر له اي للمانع في منع التعلل فنفي الصفة
على عمومها **قوله** وايضا قال التعلل نفس الجواب
ثان وانت خبير بان المناسب هو ان لو قدم
لان الاول جار على طريق التنازل وارجح العنان
الهم ان يقال لطول الكلام فيه والشان تقديم
ما اطول فيه ليتفرغ الى ذي الطول **قوله** لتقدمها
بالنسبة البين التي ترجح ما تضمنه الكلام واستلزم
من الا نضاح بالصفة نظر الى ما يتحقق له التعلل
وعدمها كمالا يتحقق له التعلل **قوله** بدليل الخ هو
راجع لقوله والمانع في حقا انما منع وجود الصفة
ولا يجني انه اخض من المدعي اذ المدعي جار على
جميع الصفات والدليل على العلم فقط **قوله** كما
اعتبر ان لا فرق بين الصفات **قوله** في الشرح هذا
اعتراض على الملازمة الخ التي حكمتها الشرطية

الدليل

الدليل السابق فالاشارة راجعة لمضمون النص المقام
قوله اذ الخ من حيثها اي حيث اذ كان امتناع تعللها
ذاتا **قوله** جمع بين جواز التعلل وامتناع التعلل
وقد مر ما في التعبير بالجواز وان المقصود الصحة **قوله**
جمع الخ اخر عن قوله فامتناع الخ وانظر هذا التبريع
فهو غير مناسب للمخرج عليه والمناسب له ان لو
قال فامتناع تعللها به يلزم منه امتناع ما علم
جوازه بخ ما فرع هو افتد لوجري ما يقتضيه
في المتن والشرح **قوله** لم يلزم الجمع بين الجواز والامتناع
اي الدائيتين وهذا اجواب اما المناسب ان لو
افترى بالغاية والاولى ان يفر الخ هذه الصنيع
يقتضي ان لا ولو به لم تظهر له الا في مقام الشرح
قوله ان يفر هذا الاعتراض اي في المتن وينتفع
في الشرح **قوله** لا تزم ان ايمان اي جهل وخوة الخ
ترشح كسند منع الاستثنائية والقرية ان
قوله وخوة معطوف على اي جهل والصحيح عايد
عليه **قوله** اذ لا تنافي باجماع الخ المناسب للمقام
ان يقال اذ لا تنافي باجماع بين جواز شي لشي بحسب
ذات ذلك الشيء وبين كونه ممتنعا بحسب ماهو
خارج عن ذات ذلك الشيء **قوله** اجاب في الحنفية
الخ لا يجني ان هذه الجواب هو ما جرى عليه في المتن

حسب التكميل والنهذيب قول لا يصح الا هو مرنب على
التقدير وسهل امرة اتباع التقدير بالغاية اعني قوله
حتى تكون استخالة الخ لانهما تقتضي ان المقصود
بالنقد يرتقد برخاص وهو الذي معه الكون
لم يدوان يكونا معني قايما بالذات الخ السباق والنقد
يقتضيان ان المقصود بالذات محل الصفة فيقتضي
هذا ان الذات هي التي يثبت لها الحكم الذي هو
منع التعلق بالصفة وليس كذلك اللهم الا ان
يقال يصح اسناد حكم الشيء الي محله ثانيا وبالعرض
فبا اعتبار الخ مانع بالنسبة الي الصفة يقتضي
منع تعلقها وابعثا بالنسبة الي محله يقتضي
منع تعلق وصفها قوله استخالة الخ بيان الملازمة
قوله وقد سبغ الخ الوان فليعلم ان اذ قد
سبغ الخ فهو من الاستثنائية المطبوعة القابلة
لعدم الصفة محال والا لزم ان كان
لم يكن نفسيا بان كان معنويا لزم قيام
المعني بالمعني وبيان ان التعلق اذا لم يكن
نفسيا بان كان معنويا ولم يكن معنويا عند
نفي كونه نفسيا لزم ان يتعطل كونه حكما
في تعلق العلم مثلا معني قام به اوجب له ذلك
قيام قيام المعني بالمعني واذا كان التعلق

مطلقا

مطلقا اي عموميا وخصوصا به ليل السباق قوله
فانفع اذا ما نتج من وجود الصفة الخ قوله وهذا معني
قوله الخ امر اوجه لغوله وايضا فالتعلق الخ قوله
حيث لا يمكن نفيه الخ افادته هذه الجينية بثبات
النفسية واستثناها ايضا الي بيان الملازمة التي
حكمت بها الشرطية قوله لزم ان لا يرتفع تعلق
صفاتنا المتعلقة عن بعض ما نصلح له اي مع
بنائها قوله انما يتعلق اي بالفعل قوله وماذا
يتعلق به اي بالفعل ويستغاد منه ان علمنا لا يصلح
ان يتعلق بكل شيء قوله فكثير الخ خبر ما وقرنه
بالفانظر الي ان المبتدأ استثنائية بالشرط في العموم
والاجها م قوله اجاب في العقيدة منع الملازمة
اي التي حكمت بها الشرطية المنسار اليها بالحينية
وانت خبير بان الملازمة هي حجة فلا تنفع والمناسبات
ان لو قال اجاب في العقيدة منع الاستثنائية
وذلك ان المنع من الخ وال جواب يمنع الملازمة مبني
على ان يكون معني لا يرتفع تعلق صفاتنا اي
لا يرتفع مطلقا لا منع دا ولا مع الصفة واما اذا
كان المعني لزم ان لا يرتفع مع بقاء الصفة قايما
يكون الجواب منع بطلان الثاني كما ذكرنا انما
قوله لا تعلمها النفسية مع بقائها اي كما توهمت

ايها العنصر نور فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا
 الخ انظره فانه يقتضي ان كل واحد منا قد قامت به
 مواضع لا نهاية لها لان كل ما لم نعلمه قلنا مخ وما لم نعلمه
 لا نهاية له والمناخ وجودي ودخول ما لا نهاية له في
 الوجود محال بل مثلا هو راجع الي قوله ما جهلناه
 واستارته الي كل ما لم نعلمه عليه وما لم نسمعه
 الي غير ذلك فهو ومثاله الفلظ الخ هو المحل الذي تار
 منه اي نشأ عنه وفي كلام متعلق بالفلظ قوله
 مثلاً راجع لعلم قوله ما فيه الخ ببيان الملازمة
 في المتن واما دليل وحدتها الخ عطف على قوله
 اما عدم النهاية الخ وحسبه يظهر لك انه على حذف
 صفات اي دليل وجوب وحدتها هو فلا نهان
 تعدد الخ ببيان الملازمة ما سبق من ان المتعلق
 لا تنهاه ويحسب هذا يظهر لك وجه قوله
 قبل وقد منه على المطلب الاول لنوقفه الخ ولا ينبغي
 ما في هذا الدليل لانه اخص من الدعوى اذ
 المدعى هو وجوب وحدة الصفات عمومها والدليل
 لم يجز الخ لان معنها وهي القدرة والارادة والعلم
 والكلام ولم يجز على باقيها وهي الحياة والسمع
 والبصر والادراك ان علي القول بها فلا تتعلق
 الخ بالوجود وهو متناه فاما سب ان لو قال فلا نهان

ان نفرد

ان تعدد فاما ان تتعدد بتعدد متعلقاتها
 اولاً وكل منهما باطل وهو محال لانه على ما بينه
 في الشرح ان الدخول يقتضي تغيير الدخول في نفسه
 وعدم النهاية يقتضي عدم التمييز وهو محال
 ومما ينبغي ما فيه ان نشأ الله نور والى بان تعدد متعلقاتها
 لم يكن لبعضها عدد ترجيح على بعض اي لم يكن
 كما ان يترجح ان يكون عشرة او خمسة عشر الي غير
 ذلك من الاعداد المتناهية بل فتعقبات الصفات
 على ما هو الظاهر في هذه الخلف الخ بشاره راجعه
 لمضمون قوله وذلك يوجب حدوته ثم خلف بصرح
 ان يضبط بضم الخ او بفتحها فعلى المعنى يكون المعنى هذا
 كذب وعلى الفتح يكون المعنى هذا ما يرمي خلق
 وورا لبطلانه قوله في الشرح لو كانت صفة من صفاته
 تعالى الخ صديقه في الشرح افقد ما جرى عليه
 في المتن من الدليل وقد سبق ما فيه وقد قام
 البرهان الخ والاول للحال ومن هنا يظهر توقف المطلب
 الاول على الثاني الذي وجه به فيما سبق تقدم
 برهان المطلب الثاني على الاول وانت خبير
 بان الذي سبق له هو عموم المتعلق لا ما قال من
 التعلق على امتناعه نعم قد سبق له الا قوله واما
 بطلان القسم الاول الخ اي واما وجه بطلان الخ

فهو علي حد في مضائق والصحيح في قوله فلا تـ
عابده علي القسم الاول قوله اذكر ما يدخل الوجود فلا
بد في صحة تمييزه الخ اقول فلا يخفى ما في هذا السند
وذلك ان التمييز ان اعتبر من جهة العدد والكبري
مسلمة بخلاف الصغري وان اعتبر من جهة العدد
فعلي العكس قوله في المتن فان قلت العلم
في حقنا متعدد الخ هذه البراءة ياتي في المقام على
دليل وحلة الصفات توجه المص الي تعريه ودفعه
فقال فان قلت الخ وكذا اعتبره اي غير العلم
وهذا انقضى عما اشار اليه سابقا بلفظ مثلا كما في
بعض النسخ وانت خبير بان المقام في غني عن
الجمع بينهما قوله فلو قام العلم مثلا في حقه تعالى
مقام علوم الخ اي نظرا الي ما سبق من ان العلم
في حقه تعالى واحد واشتار بلفظ مثلا لعينه
من الصفات قوله مقام علوم اي نظرا الي جانب
اذا سبق انه متعدد بالنسبة اليها في جامع
قيامه مقام صفات متغايرة اشارة الي بيان
اللازمة التي حلت بها الشرطية قوله ويلزم
عليه اي عيا قيام العلم مقام القدرة الخ ان
يجوز قيام ذاته الخ اذ غاية ما في المقام قيام
الشيء مقام ما يفايه فيكون هذا الاثر لازم

وفي

وفي بعض بل ويلزم عليه الخ باسلوب الانتقال
وعليه ما يكون قد انتقل الي لان اخراشد فيكون
الكلام عيا معني يلزم وعلي قيام العلم بعلوم قيامه
مقام القدرة بل ويلزم عليه ما هو اشتد وذلك
جواز قيام الذات مقام الصفات لكن لا انتقال
لان ما سبب الواو فالما سبب استغاطه وكان ذلك
من جعل النسخ من غير تأمل فيكون جمع بين
النسختين قوله وذلك اي جواز قيام الذات مقام
سائر الصفات بحيث تسد مسدها قوله مما
يأباه كل مسلم اي لا يودي الي تعطيل الذات عن
الصفات وهو مذهب قدما الفلاسفة وهو فاسد
وقبه فربما يفر المعتزلة القائلين بقيام الذات
مقام الصفات وفي ذلك خلاف ما سلف قوله
قلنا انما يبين قيام العلم مقام علوم ويبين
قيامه مقام القدرة والارادة الخ ان التغاير
الخ والمراد بالتنوع في المقام الحقيقية قوله
زال التغاير اي من غير لزوم محال من قلب
حقيقة او جمع بين اطراف التضاد قوله ولزم
ما تقدم اي من كون الشيء بضادا وان لا يضاد
وكون الوجودين كالتر وجودا واحدا مثلا
القدرة تضاد العجز في نفسها ومن حيث قيامها

مقام غيرها من الصفات لا تضاده ثم كذلك في
سائر هاتين في الشرح هذه شبهة الخ الاشارة
الي ما تضمنه النص المقام في قوله وتقريرها ان
يقال العلم في مثله دليل النسب بعد فهو من
باب الحدف من الاو ابل لدلالة الواح في قوله
اتخذ العلم القديم الخ انت خبير بان لا يتفرع علم
خصوص قوله العلم قد تقرر في الشاهد تعدد
متعلقاته فالما سب ان لو كمل بقوله والشاهد
سلم للغايب فيكون الشاهد فيه التعدد ايضا
ثم يفرع عليه قوله فلو اتخذ الخ وكانه اعتمد فيه
الظهور على ان قوله بعد فاذ لم يعتمد الخ يستلزم
اليه قوله والملازمة ظاهرة اي نظر الي الشاهد
فلان قيام العلم اي القديس في مقام علومه
مختلفة اي بالنسبة اليها عند البطون قوله
بوجوب اي يستلزم قوله كالقدرة والارادة الخ
الى تنسب اسلوب البيان بان يقول من القدرة
الخ وهو فقد في المقام من اسلوب التمثيل
وجوبه اي وجوب ما ذكر من التعدد والاختلاف
قوله عليه اي على الشاهد اي نظر الي التعدد
والاختلاف بان يعتمد ما في الغايب متخذ
في بعضها اي كالعلم بالنسبة الي العلوم

وجوب

وجوبه يعتقد عليه الخ اي على الشاهد نظر الي
وجوب التعدد والاختلاف بالنسبة اليه اي
الي الغايب بل اذ لم يوثق بما تقرر الخ جري
هنا على نسخة الانتقال ولم يأت بالواو في المقام
وهو يفرق ما ذكرنا من ان ذلك لعله من تداحل
النسخ جري عليه الناسخ ما غيرنا مل والصغير
في وجوبه عايد على ما ومن بيان لها والاشارة
مراجعة للتعدد والاختلاف قوله وذلك باطل
باجماع المسلمين فيه اشارة الي ان المجالس كالمعزلة
ليس من المسلمين وقد قيل بذلك قوله مثلا
اشارة الي غير العلم من الصفات المتعلقة
لما تعدت الخ اي حين تعدت فلما هنا حينية
متعلقة بقوله اختلافا اي بل اختلافا حين تعدت
احاد العلوم الشخصية اما هو باختلاف متعلق بها
فحيث فز من علم واحد بالنسبة الى اسم
بالنظر الي الغايب والصغير في توقعه عايد على
الاختلاف قوله والحاصل الخ مضمون هذا الحاصل
حار على قيام الواحد مقام التعدد عند اتحاد النوع
ويبين قيامه مقام التعدد عند عدم الاتحاد في ذلك
وامتت خبير بان لم يجر الكلام قبل الخ على الطرفين الاول
وكان من المناسب ان لو اخر هذا الحاصل حتي يتسم

الكلام عما هو مختلف بالتوهم كالقدرة والارادة
 ثم ياتي به ويكاد وهم انه نخص له قبل والضمير في
 قوله انه عايد على الغنيم المذكور وقوله متشلا
 انشاده الي غير العلم من الصفات المتعلقة قول
 قلب الا جناس الخ اطلق الى جناسه على الانواع و
 الحقايق يدل على ما عطف عليه من قوله واختلاف الحقايق
 فهو من باب عطف التفسير في ذلك لكنه يعكس عليه
 ادعايتمس واحدة الكلام الخ اي انه حقيقة واحدة
 وان انقسم الى امرويهي وغيرهما فلهذا ايامر
 سبحانه بما به ينهي ويحبرها به يا مرويهي ولا
 يصح ذلك في العلم والارادة ونحوها من غير قيام
 والمراد بالتوهم الحقيقة ومضمون قوله وهذا
 الجواب حسن لكنه الخ هو من تنمة الكلام عليها
 في المتن وما يقتضيه ظاهر الا سلوب من ان هذا
 التعكير من عند المصنف بوضع اسباب لان
 يقتضي انه من عند الغير فالمسبب ان لو جابه
 بغيب حكايته عن الغير وانظر قوله ادعا مع ملطف
 له من ان المعول عليه هو واحدة الصفات فليفت
 بطلت الادعا على المعول عليه بل الذي يثبت
 اطلاق الادعا عليه هو مقابل المعول عليه وظاهر
 قوله ائمة السنة انه دعوى الجميع والذي سبق له

انه مذهب الاكثر قال فيهما مسبقا واما الكلام
 فالذي عليه اكثر اهل السنة انه كلام واحد الواضح
 المهم الا ان يقال انه على حذف مضاف اي ادعا اكثر
 ائمة السنة الخ قوله واحدة الكلام اي بالنسبة الى
 الغايب قوله مع اختلافه بالتوهم اي بالنسبة
 الى الشاهد فبان الخ عتراض بان الشيء الواحد قد
 قام مقام متعدد مختلف في الحقيقة
 والاختلاف فيهما من حيث المتعلق فقط المسبب
 ان لو قال فالاختلاف بينهما الخ وانت خبير
 بان هذا مفرغ على قوله اما الامر والنهاية الخ ولا يجعي
 انه لا يلزم من اندراج الشئيين تحت حقيقة
 واحدة ان لا يكون الاختلاف بينهما الا من حيث
 المتعلق الخ نزع ان الانسان والفرس مثلا يندرجان
 تحت حقيقة ولا يلزم انهما لا يختلفان الا في
 المتعلق بل هما مختلفان في الحقيقة نعم ان فسر
 الحقيقة في قوله في حقيقة الطلب بالتوهم لزم
 الخ اختلاف المذكور ومع ذلك لا يتخلو عن النظر
 قوله فرجعت الى قسم كلهما الى الخير والطلب
 ان اراد بالانقسام كلهما انقسام الكلام لم يتم له
 التفرع عما قبله لانه لم يجر فيما تقدم على انقسامها
 كلها اذ منها القديم ولم يتكلمه وان اراد فقط الانقسام

التي جري عليها الكلام لم يتم له رجوع انقسام
الكلام كلها الي القسمين الذي هو المراد في
المقام ثم ان يكون قسم اخر فاعل جاز والمناكب
ان لو عبر بالمعنى مكان القسم لان التعبير بالقسم
يتا في المعنوي الذي هو عدم التعدد في نسبة
الي القسمين لم يجز طيف اسلوب المقام ولو جري
عليه لقال نسبتها اليه في اندراجها تحت الخ
فوق قيل لعمري لهذا البعض المتصور وكذا
الخصم يدعي الي الضمير في قوله انه للشان
ان يكون ثماني في جانب الغائب فاعل يجوز المناكب
ان لو قال مثلا بان العلم والقدرة وان كان
ما جري عليه يلقي في التقبيص ثم فان قيل يلزم
ثماني في مقام المعنى الذي فرض الخصم وهذا
الزام عما ذكر استتمرة في المقام لا بد العرف
بين الطرفين فاجاب عنه بقوله قيل وذلك
الخ يلزم ان ايضا داي ذلك المعنى الواحد
المفروض قوله قيل وذلك لازم ايضا هنا اي في
مقام الكلام كما لم يزم ثم قوله فان الخبر لا يفيد
الشيء يعني انه يصح ان يخبر عن الشيء ويتكلم
عنه ولا مريضا داي ايضا الذي اذا يكون
امرايا الشيء ناهيا عنه اي طالبا لفعله واللف عنه

الا على جواز التذكير بالجمال قوله ولو كان معاني
واحد غير طلبا الخ المماسب للسبب فان لو قال خبرا
امرا وبيان الملازمة انه اذا كان الخبر لا ايضا الذي
والمر ايضا الذي ولو كان الجميع صفة واحدة وان
ما به خبر هو ما به يومروين في كانت تلك الصفة من
حيث انها امر تضاد الذي ومن حيث انها خبر لا تضادة
او من حيث انها هي تضاد الامر ومن حيث انها خبر
لا تضادة قوله وذلك هو المحال الخ الاشارة راجعة
لكون المعنى الواحد الذي هو خبر طلب ايضا دوان لا تضاد
قوله من حيث المعقول اي وان كان غيره نظر الي
الشخص قوله ولا جل استقامة الجري على هذا
المسلك الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله فان
الخبر لا يفيد الذي الخ قوله وقد تنقل ذلك الخ وتعر من
المهم للتنقل عنه دون غيره لان التنقل عنه مضطرب
عما سيطر قوله ورد عليه بان تعقل وجود الكلام
الخ انت خبير بان مجرد التعقل ليس بمحال فاما سبب
استقام لفظ التعقل قوله اذ وجود الجنس خارجا
في غير نوع الخ وجه الظهور ولا يخفى ما فيه اذ
عبد الله بن سعيد لم يقل بان المدلولات انواع
حقيقة حتي يرد عليهم ما ذكر بل يقول انها اضافة
فلا يلزم محال عا وجود الجنس بدونه فاما سبب

ان لو وجه الرد الذي حكم عليه بالظهور بخلو الكلام
عن التعلف هكذا وهو ظاهرة بلزوم عليه خلو
الكلام عن التعلف في المزل كيف وهو نفسي
وعلى هذا فهم المجهوب بعد الذي هو بعض المحققين
كلام المعتزلة وان كان خلاف ظاهر اسلوب الاعتراض
والظاهر من اسلوبه ما فهمه المم حيث وجهه بقوله
اذ وجود الجنس الخ قوله وايضا لا يستلزم الرد
اخر والظاهر ان الرجوع للنقل الاول وكأنه اخره
فقد الجح اطراف النقل والطراف الرد وجرى في الرد
على اللغ والنشر المعلوم ليصل الرد الاخير
بالنقل الى خبر قوله فان الاستخبار الخ هو عند ما قال
من كون المدكوران ابله الى الخبر قوله اما ان يكون
من الله تقرير الخ اي كقوله لم نشرح لك صدر
قوله والاستفهام الخ عند ما يليه اي على حكم
طلب العلم علام قالوا وتعليق قوله وان اريد به
طلب العلم اخبار الخ التفسير المجرور بالراجع للاستخبار
ويحسب هذا ابطاره ما في قوله قبل فان الاستخبار
الراجع الى الخبر وهذا الطرف هو قسم قوله اما ان
يكون الخ فالمتأصل ان لو قال واما ان يكون من الله
تعالى طلب العلم اخبار الخ فيرجع الى الخ مرفوع لان
الكلام لا يتعلف بهما اي بالامر والنهي قوله فانه اي

الباري

الباري اجل من ان يعتقد مثل هذه الخ بمعنى انه
منزه عن ذلك قوله والتزم الاستدلال اسلوب التزم
بنا سبه ما سبق له في شرح قوله والتحقيق الاعتماد
الخ حيث تعرضه لاثبات الكلام لله تعالى لان الدليل
لم ينج له الا الخبر فيلزمه ان يلتزم رد جميع الانقسام
الى الخبر ليجزم له الدليل على اثبات الكلام لله تعالى
ولما قال والتزم الخ قوله والخبر الصدق ينتج الخبر عنه
اي والتابع متوقف على المتبوع قوله على ما هو به اي
الشيء الخبر عنه كالتختم الذي جرى عليه الكلام قوله
ثا يفتدله اي لذلك الشيء لم يفتدله اي الشيء ان كان
بنفس هذه الخبر دار وان تعبره تسلسل وجهه
هو ان الخبر الصدق قد ظهر به ينتج الخبر عنه على ما هو
عليه يثبت بذلك الخبر ايضا والفتون به يستدعي
توقفه عليه فيجي الدور وان قلنا ثبت بغير ذلك
الخبر ولا يكون الخبر الاخبار ايضا لردة الانقسام كلها
الى الخبر فينقل الكلام الى ذلك الخبر فيكون
متوقفا ايضا على ذلك الشيء وذلك الشيء متوقف
ايضا على خبر اخر ثم ينقل الكلام اليه ثم ضد ذلك الى
ما لا نهاية له فيلزم التسلسل قوله قال ابن التماسين
ويمكن ان يجيب الخ اي ان يجيب الاستدلال دعما ورد
عليه بان بعض الاخبار يراد به الخ نشأ اي والخبر

عن تختم الفعل الذي رد اليه المرو والخبر عن
تختم الترك الذي رد اليه النهي من هذا
القبيل وجيبه بان ما فرغ من قوله فلا يشترط
الخ والخبر في قولك كونها راجع لبعض الاخبار
معنى الخبر ان عنها فالكلام جار على استخدام
قوله قبل تعلقيها اي قبل تعلق الخبر بالمنطقتان
قوله بل يثبت معه اي يثبت كونها بتلك
الصفة مع الخبر والمراد بتلك الصفة في المقام
التختم وقضية كلامه ان هذا الجواب ناهض ولا
يجزى ما فيه اذ يرد عليه من قبل الخصم ان الامتناع
ان رد المرو والنهي الي الخبر الذي يرد به الامتناع
كطلقت ويعتق فاضد الامتناع التعلق والبيع
فقد رد هذا الي الامتناع وحقيقته غير حقيقه
الخبر فلا يمتنع ما التزم من رد انقسام الكلام
كلها الي الخبر كيمتظم القول بالوحدة الذي هو
مطلب الامتناع قوله واعتزنا ايضا الخ قضيه
انه لا جواب عن هذا الاعتراض وهو ذهب الامام
الفخر الي قوله الا انه رد الخ الي نظر الي عدم
فعل المأمور الي فعل النهي والحلول بمعنى التوقع
قوله ورد عليه الخ وجه الرد عليه بما ذكره هو انه اذا
رد الي اخبار الله تعالى بحلول العقاب وال حال ان خبر

الله تعالى صدق ولا خلف فيه فيكون واقعا لا محالة
فيكون العقوب المروا منه تعالى مدافعا له قوله
وهذا بطل على المعتزلة حد الواجب الخ اي يفهمون
قوله ورد عليه بان عقوب الله الخ بطل على المعتزلة
حد الواجب بذلك اي بانه ما يعاقب على تركه
فيرد عليهم بان بعض الواجب لا يعاقب تاركه
نظر الي عقوب الله تعالى ومنهم من حده بها وعد
بالعقاب على تركه تعصيا بعد الايراد وهو غير
متعصبي به لان ايعاده تعالى صدق فيستحيل خلفه
وهذا الحد الخ خبر هو المناسب لمقالة الفخر فلعلمه
مراد المم وظاهره سلوب ان الخ مشارة في قوله
بذلك راجعة لقوله رد المرو والنهي الي الاخبار بحلول
العقاب وهذه الظاهر غير نافع اذ قد ظهر الخ اضطراب
في حد الواجب عندهم ثم نقول الخ مشارة راجعة
لذلك عما حذف مضاف اي لمقتضي ذلك قوله
والقاضي يقول الخ انت خبير بان هذه العبارة
غير محررة وتقر بها ان لو قال مثلا والقاضي
يقول انت خبير بان هذه العبارة غير محررة
وتقر بها ان لو قال مثلا والقاضي يقول يتحقق
الخ مراد من الخ وهذا اثر شيخ للرد على الامام
قوله فان الثواب الخ مسند لما صار اليه القاضي والخبر

في قوله عندهم عابد عاب اهل السنة وفي قوله
تعلقن بها عابد على الثواب والعقاب وهو مبتدأ
خبره في قوله باخباره نفاي قوله لانها الخ اي لان
الثواب والعقاب لا زمان للام والهي عقلا قوله
واشكاله صعبة الخ عطف على احكام قونية
والظاهر انه من عطف المغاير قوله لان يوفق الله الخ
استثنى من قوله واشكاله الخ قوله السامع
اي الملل قوله المعنوية والمعاني بدليل مفصل من
مجل الذي هو الصفتان قوله من مزال الاقدام جمع
مزل بفتح الميم والزاي وفي اخره لام مضعفة محل
الزلف قوله في النسخ هذا فصل الوحدانية اغاد
به ان الترجمة صحيحة وفي الصدر والعجز وفيه اشارة
ايضا ان ما تقدم من تراجم الكتاب هو على هذا
الطراز وانظر كيف اطلق الوحدانية هذا والذي
الكلام عليه في اثنا الفصل الوحدانية من بعض
الجهات لا مطلقا عما سيظهر ان شاء الله تعالى
وكان من المناسب ان لو قيدها بما يطابق ما انطوى
عليه الفصل قوله وفي انفسها اي في انفسهم الوحد
واعاد الجارة فاداة انه معطوف على معني وفي قوله
ان يكون معطوفا على الوحدة على انفسها لان الاول
من باب التصور والثاني من باب التصديق والتمسك

توجه

توجه الكلام على كل منهما قدّم الكلام على الاول
بما ذكر فقال فنقول اما معنى الوحدة الخ وجرى على
طريقة اللف والنشر المرتب في طواله اسم كتاب
للمبعضاوي افاد به محل القول قوله الواحد الحقيقي
المناسب ان لو قال للوحدة الحقيقية لانها التي
جرى عليها التعريف قوله وهو ما لا يتغير اصله
اي يوجد من الوجوه كما لتقطعة قوله وللواحد الاضافي
المناسب وللوحدة الاضافية قوله كالانسان مثال
لقوله الي امور مستقوية في الحقيقة قوله المختلفة
اي بالاشخص لا بالحقيقة قوله من يدور رجل الخ بيان
للاعضاء المختلفة قوله ويخوها كالصدر والعنف
قوله فانها غير مستقوية في الماهية جري في هذا على
مذهب الفلاسفة وهو عدم اتحاد الجواهر في الماهية
وجري في ذلك في المقام لانهم الاصل في هذا المقام
اعني مقام الوحدة فلا يعترض في المقام بما سبق
صدر الكتاب للمتكلمين من اتحاد الجواهر في
الحقيقة وانها غير متماثلة والاختلاف اعميينها
انما هو بامور خارجة عن الحقيقة حقيقة الجواهر
عندهم مختلفة كحقيقة الانسان واختلاف
افرادها بالمشخصات الخارجة عنها كما في افراد
الانسان وانما يخرج من التعريف الخ المناسب عن

التعريف كان ما لا يشمله التعريف خارج عنه كما منه
قوله وقال الإمام في الإرشاد المواد امام الحرمين
بغيد الإرشاد لانه لغب لا حد مصنفاته والمناكب
ان لو اجري التعريف على الوحدة ليطابق ما عقد
له المبحث ثم تعريف الواحد يتضمن تعريف
الوحدة فالاصوليون اهل اصول الدين وهم المتكلمون
اهل اصول الفقه قوله تعرف مما ياتي في قضية
انها لا تعرف مما سلف من تعريف البيضاوي وليس
كذلك اذ مرجع تلك الامور اليه الواحد الحقيقي
والواحد الاصنافي وقد جرمي الكلام عليهما فيما سبق
قوله هو الشيء الذي له سبب اسقاط الضمير له
ضمير المعرف فلا يدخل له في المقام ونظر ما وجه
نصب قوله احتراز او المناسب رفعه خبرا عن قوله
الهم ان يقال هو مقول من اجله والعامل فيه
محدودا وتقديره اني به احتراز ولا يخفى ان المناكب
ان لو قال مكان احتراز الخ خرج عنه المعذور
لان الشيء جنس فلا ينافي ان يقال في جانبه
احتراز من كذا المناسب خرج عنه كذا انما الجسم
دخل تحت الكاف نحو المقدار قوله فانه يقبل القسمة
الخ الضمير عايد على الجسم مع ما يشبه اليه الكاف واتي
به مفعلا فاما بوجه ظاهر قوله احتراز الخ من

احتراز

احتراز القسمة بالفعل وظاهره لا سلوب ان الضمير
في قوله فلا يسمى عايد على النفس ويأتي عليه تثنية
الضمير ويصبح من جهة المعنى عودة على ما رجع اليه
الضمير في قوله فانه ولا يرد عليه تثنية الضمير
وقد سبقت ان المراد بالاصولييين المتكلمون قوله ولو
قال الواحد الخ اسندراك على امام وانت خبير
بان لا ليق في المقام هو ان لو افاد ان قوله لا يتغير
ليس للاحتراز بل للتحقيق الماهية وبوجهه ان
يغرض عن عليه قوله ان قوله الخ اعتد ارعن قوله
فان كذا متقسم عندنا اي معشر اهل السنة والمناكب
ان لو قال مثلا غيب قوله شيان قوله تحقيق
للحقيقة اي العرفية فهو قليل في صفة كلية الخ لم
يستوف في المقام اطراف الخلاف لانه يعني عليه
انقول بان الوحدة من صفات المعاني
والتحقيق الاول لم يتغرض لوجهه وكان من المناكب
ان لو تغرض له او يحيل على ما تقدم في بحث القدم
والبغاد ما وجه به هناك عند حكاية الاقوال
في القدم والبغاد وجه به هنا وانت خبير بان
المهم فهم ان قول القاضي وامام الحرمين صفة
نفسية على معنى ان الوحدة حالة ثابتة للذات
ما دامت الذات غير معللة بعلة فلهذا اقال والتحقيق

الاول وليس مقصودهما ذلك بل مقصودهما
 بقولهما ان الوحدة صفة نفسية انها لذاته تعالى
 لا امر خارج عن الذات قول الواحد الحقيقي المنكسب
 الوحدة الحقيقية لا ان النفس جارية على ما لا علم
 الواحد ان يقال الواحد يستلزم الوحدة فاذا كان
 بذلك لم يسمى اي الواحد بالاجتماع ولم يند
 اقسام سبعة هو صنف فلم والمنكسب اقسام ثمانية
 ونصحيه بان المقصود اقسام دون النوع الحقيقي
 برفعه ما بعد من اجز الكلام على ما هو اعبر قول
 الاول الواحد الحقيقي الخ المناسب امقاط الواو
 قول ولا بد الخ المناسب ان لوقال وجبني لا بد
 او شرا بان يكون الخ لان المقصود بناء على ما قبل
 واذ كان اي الواحد من وجه الكثير من وجه
 كذلك اي كوجوب تغير الوجهين في المعروض
 الكثرة الخ اللام متعلقة بتحد وفي عا انه صفة
 لماهية اي الماهية الكائنة لم وقد الكثرة ويكون
 قد جري على تشويخ تعريف متعلق الطرف ولوقال
 نفس ماهية مع وصف الكثرة لكان اوجز والمقصود
 مع وصف الكثرة الشيء الذي نخص له الكثرة من
 لا شخص والادوات قول الاول اي ما جهة الوحدة
 فيه نفس الماهية هو الواحد بالنوع قول كاتحاد

زيد وعمرو في الخ نسائية مثال لما يليه من قول
 الاول الخ وانت خبير بان المثال غير مطابق لمثل
 له والمطابق ان لوقال كالاتسان المتحد فيه زيد
 وعمرو اذ جهة الوحدة في الخ نسان بالنسبة اليهما
 مثلا في نفس الماهية في ذلك الحيوان الناطق قول
 وهو جز الماهية الخ المناسب ان لوقال وهو
 ما جهة الوحدة فيه جز الماهية قول كاتحاد الانسان
 والفرس في الحيوان مثال لما يليه ولا يخفى انه غير
 مطابق والمطابق ان لوقال كاتحاد الحيوان المتحد فيه
 الخ نسان والفرس اذ جهة الوحدة فيه بالنسبة
 اليهما هو الجنس وهو الجسم النامي الخساست
 المتخرج بالارادة قول كاتحاد زيد وعمرو وجب
 الناطقية مثال لما يليه وهو غير مطابق والمطابق
 ان لوقال كالناطق المتحد فيه زيد وعمرو قول
 وهو الواحد بالعرض نضوي ثلثا والمطابق
 لما تقدم ان لوقال وهو ما جهة الوحدة فيه ما هو
 خارج عن الماهية نعم ما قال يستلزمه قول
 كاتحاد القطن والتلح في حمل البياض عليهما المطابق
 ان لوقال لحمل البياض المتحد فيه القطن والتلح
 عليهما اي بواسطة امثالة او اشتقاق او
 مبالغة والا فلا يبع حمل نفس البياض عليهما قول

كما تخاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان الخ
المطابق كوضع الانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب
لهما قولان في حملان عليه تفسير وهو كما بنا سب
اذ لم يظهر له معنى فاليد سب ان لو ساق في اسلوب
التفريع او التقليل قوله كما بعد اراي من القول والعرض
وخوضها قوله ولغيره اي لغيره انه كالعالم البسيط
اي الذي هو المولف من اجزا غير مختلفة الطبايع كما لما
يختلف نحو ان تلك شيان وهذا اميني عا انا الواحد
بالشخص له مقدار قوله واذا عرفت هذه الخ الاشياء
راجعة لمضمون اما معني الوحدة الخ وتوجه في
المقام الي الكلام عا معني الوحدة بالنسبة اليه
تعالى بعد ان تكلم عا معناها بحسب الة طلاقا وان
خبير بان قوله واعلم ان المراد بكونه جل وعلا
واحدا نفي قبوله الة تقسام الخ كما يراد به ما ذكر
يراد به نفي التكم المتصل بالنظر الى كونه موصوفا
باوصاف الة لوضعية فاليد سب ان لو تم ضله
ايضا قوله وحاصله اي وحاصل المواد المذكور نفي
التكمية المتصلة والتكمية المنفصلة الخ قوله فهو
الواحد في ذاته تعالي الخ تفرع عا الحاصل قوله اي غير
مولف من جزئين فالكثر تفسير للواحد في ذاته
وانت خبير بانه اخذ مما يشمله المفسر بالمطابق

ان لو قال اي غير مولف من جزئين فالكثر ولا نظير
له في ذاته قوله فلا مثل له ولا نظير اي في صفاته
على ما يقتضيه السياق لا يقال التفرع لا يجري عا
الكلم المتصل بالنسبة للصفات لا ان تقول الخ في عليه
الذي هو قوله والواحد في صفاته لا يشمل ذلك قوله
والواحد في افعاله المقصود بافعاله تعالي جميع
الممكنات على ما يقتضيه السياق لا ما يوهمه
ظاهر اللفظ من انقسام الممكنات الي قسمين احد
الغني عن هو الذي يجري عليه قوله والواحد
في افعاله علي ما يقتضيه الة صفة كما هو مذهب
المعتزلة قوله فك تتركب اي لا مقاسمة قوله
وله ضد اي وله معاند ولا وزن للمعاون اي لا معاون
قوله وليسست الوحدة الخ توجه الي دفع ما يتوهم
من قوله قبل نفي قبوله الة تقسام ونفي نظيره
الخ من كونه تعالي جوهر فردا او معنى من
المعاني قوله كان المعاني لا تقبل الة تقسيم فقصية
ان المعاني عموما لا تقبل الة تقسام وقد سبقت
قربان المقادير تغلب وهو من جملة المعاني فاذا
بين المحلين ضرب تدافع ويحاج عن ذلك بان
ما سبقت جارحا مذهب الفلاسفة وماهنا
جارحا مذهب المتكلمين فاذا لا اشكال قوله والاي

بان كان من المعاني لزم ان يكون صفة غير قائم
بنفسه الخ قوله وقد سبق استخالة ذلك لاشارة
لجعة الي اللامبين مع قوله وبالجملة الخ توجه الي
الكلام عما ادر كنه العقول نظر الي جانب
تعالى بحسب البراهين العقلية والفواطم السمعية
قوله واطلق الشهادة على الدلالة مجازا والباقي قوله
بشهادة سببية جد وعلا هو من باب التخلي
قوله ذات قائم بنفسه الخ اي لما سبق من وجوب
انقائه تعالي بالمعاني والمعنوية وقائم بنفسه
خبر بعد خبر وانبع قوله قائم بنفسه بالتفسير
ليفيد انه مختاره وان فيه خلافا لقوله لوجوب
وجوده الخ تغليب لما يليه فقط من الاستغناء عن
الموت قوله موصوف الخ خبر بعد خبر من صفات
الجمال والجلال بيان لما وبيها بصفة الجمال كالا حسان
والجلال كالتبركة صفات التخلي لا تخرج عن طر في
الجمال والجلال قوله ليس بصفة الخ لما ذكر ما هو من
باب التخلي توجه الي الكلام عما هو من باب
التخلي واخر ما هو من باب التخلي وان كان الطبع
يقتضي تقدسه لطول الكلام فيه والاشارة
تقديم ما طول فيه ليتفرع الي ذي الطول قوله ولا
صغر ولا كبر اي بحسب السن والمقدار قوله

كل

كل الممكنات الخ انظر من اي نوع وهذا اهل من التخلي
او التخلي او هو نوع خارج عما هو كل ذلك الخ الاشارة
من لبعده لقوله بالمقطوع به الخ والضمير في قوله فطابق
فيها المعقول المنقول عايد علي الشواهد قوله ثم
عجزت العقول بعد اي بعد معرفة الباري سبحانه
و تعالي ومعرفة صفاته تخليا وتخليبا عما الوجد
الذي تقر في المبحث عن ذلك اي عن ادراك كنهه
تعالى بحسب الذان والصفات وانقطع تشوقها
قوله الخوف من متعلق بما يليه قوله فيها هو خارج
اي من الكنه قوله وقصارى امرها اي امر
العقول اي غاية امرها انها صارت من اجل المحنة
الخ توجه في المقام الي الكلام على شان اهل الخصوبة
نظر الي ما حصل لهم من العلم بجانب تعالي بعد
الكلام على شان غيرهم وذلك ان العلم بجانب
تعالى له طريقان طريق اهل العلم وذلك البراهين
العقلية والفواطم السمعية وهذه الطريقة
هي المألوفة وطريق اهل الخصوبة وذلك بحسب
المواهب الربانية والعلوم الدينية فلما افاد الطريقة
المألوفة اخذ يتكلم على هذه الطريقة فقال وقصارى
امرها الخ والمحنة تكون نحو البصر والرمز الاشارة
وتكوف من الغير وانظر هل العطف للتقارب او فاعلم

في المقام للوحدة فيكون في الكلام انشاؤه الى
 ان المدرك الذي هو قولنا التي بها غابت الخ هذه
 تجالة الغنى قوله تاهيت من النية وهو الفترة الواسعة
 قوله ولهن معني خبرن قوله الكبير يا قد سلفاها
 من الصفات الجامعة وفي جعل المربية التي هي جمع
 ردا وهو ثوب معلوم للفراسفة قوله وتقسيم
 الخ اي تستكشف من مواهب الخ قوله لكشف الفط
 متعلق بالزيادة واللام فيه للتقوية قوله ورعا
 عظم الشوق الخ وذلك كما يحكي عن بعضهم ان
 لما عظم عليه الشوق فنهضت وجهه والبا في قوله بلطف
 نسيم المريد للسبب والاضافة بيانية اي
 بسبب اللطف الذي هو نسيم المريد وفي جعل
 النسيم الذي هو الريح المريد استعارة قوله
 وللولي القطب الخ تقدم من شروط الولي والقطب
 اخص من الولي قوله الجامع يعني بين علوم الشريعة
 والحقبة فهو اخص من القطب والمعنى المتشابه
 اليه هو مضمون قوله وقضاري امرها الخ قوله
 قل للذي يهيئ الى اخر القصيدة المقصود بالوجد ما يقع
 بارباب الاحوال في اطلاق السبب على المسبب
 ان ما يقع بهم مسبب عن الوجد واليهي عنه
 انكار عما اهلكه وانبع ما سبقت بقوله اذا احترق

الخ ليعب سبب الوجد وكيفية وقوعه باهله
 ما باب اتباع الشيء بسببه وكيفية وقوعه
 قوله اما تنظر الطير الخ تنظر لاني المقام طلبا للبيان
 واجري الكلام على الغني اذ هو المظنة للاندكاس
 ويعني به الغني حقيقة او حكما حتى يشمل ما هو
 كبير السن وهو ناقص الفعل قوله حن الى الغني
 اي مال اليه قوله فتضطرب الا عضا اي امضا الطير
 قوله تترها اي تحركها والضمير في رواج الحبين قوله
 للعالم الاسمي بفتح اللام ويقم اهل حضرة نقاني
 ويصيح كسرهما وهو ظاهر من قبل بسبب طبع الانتم
 انكاره ولما انكشفت العظا عن وجه معذرة اهل
 الوجد كان من المناسب ان ينبع ما سبقت بقوله
 فيا حادي العشاق الخ اي يا معني العشاق فالحادي
 المقني ومعني واحد قايما عن قايما وزوره
 لنا الخ عطف نفسير علي قوله واحد قايما فاد
 به النوع المأمور به من الغني وذلك ما هو باسم
 الحبيب قوله فانا اذ اطينا الخ وجه المسامحة
 فلا نسلم السكران الخ التعريض عما اقتضاه
 كلامه من نفي اللوم عن ارباب الوجد من جهة
 الشرح قوله في غير صغير اي مضره اي في غير
 حال من وضعا انها مضره بضم الميم وكسر الصاد

المحجة اي مهلكة في قولنا اي جانبنا ولا يخفى
 وجه مناسبة ختم البحث بالدعاء في المتن ثم
 نقول الخ هذا البحث جار علي وحدة الذات والصفات
 انفصالا وعلي وحدته تعالى في الفعال واما الكلام
 علي وحلة الذات انفصالا فقد سبق في البحث
 المعروف منه وسبج به في الشرح ايضا واما وحدة
 الذات انفصالا فقد سبق ايضا قوله ان يكون واحدا
 في الوهية تعالى علي ما يقتضيه اسلوب الاستدلال
 وفي ضمنه نفي الكيم المنفصل بالنسبة للذات والصفات
 قوله للزم عجزها وعجز احدوها الخ بيانه انه اذا اختلف
 فاما ان تنفرد اركانها او لا وتنفرد اركانها
 دون الاخر فيلزم علي الاول اجتماع التعيين وعلي
 الثاني عجزها وعلي الثالث عجز احدوها ولم يتفرق
 الاول لظهور امتناعه وفرض المسئلة في المتن
 لا ذلك ادبي صور التعدد فالزم فيه يلزم في
 غيره من بان اولي عند اختلاف اي الواجب
 وكما انه حذفت لدلالة ما بعده عليه مع استحالة
 ما علم الخ راجع لقوله وقهرها وقهر احدوها وبيان
 ذلك هو انه اذا توجه احدوها الي تسكين زيد
 مثلا والزم ان الاخر يجب عليه موافقة صاحبه
 فيكون الترتيب في جانبه مستحيلا وقد كان محتملا

قوله عند

قوله عند الاتفاق الواجب اي علي كل منهما او علي
 احدها دون الاخر في اللفظ والنشر الترتيب نظر الي قوله
 وقهرها وقهر احدوها الخ لكل واحد منهما متعلق
 بعلمه اي باعتبار انه تارة متعلق به ايضا واليا كسبية
 قوله ونفي وجوب الوجود لكل الخ عطف علي مدخل
 مع وهو قوله استحالة الخ فهو لا ثالث والدم في
 قوله لكل معني عن وهي متعلقة بنفي ونفي ان
 يعتبر ان الكلام جار علي حد في مضاف اي وتوحيق
 وجوب الوجود الخ كما سيشرح اليه في تقرير الشرح
 ليندفع ما يقال من ان قوله للاستغناء بكل منهما
 جار علي الاستدلال بعكس الدليل الذي هو الاستدلال
 بنفي الدليل علي نفي المدلول وهو يلزم علي ما هو
 معلوم وذلك ان وجوب الوجود دليله هو افتقار
 جميع الحوادث اليه في وجودها فلو انتفى الاحتياج
 وجب الاستغناء لا يدل علي نفي المدلول الذي
 هو وجوب الوجود نعم يدل علي نفي تحققه وثبوت
 لعدم ما يتوصل به اليه بل جاز اختلافهما الخ
 افاد بالا تنقل المراد من قوله فان لم يجب اتفاهما
 الخ لانه بحسب ظاهره اعمهما انتقل اليه اذ هو
 شامل لصورة استحالتهما ايضا والمراد في المقام
 ما هو اخص وذلك صورة جوازها بدليل الشياق

لان صورة استخالفة الى تفاف هي صورة وجوب
اختلافها في وعاد الاول الذي افاده قبل بقوله لزم
عجزها او عجز احد ها واعادة الاول عند الاختلاف
بالفعل قوله في الشرح اعلم ان الكلام الى الفصل
المشار اليه هو فصل الوجودانية علي ما يقتضيه
السباق لكن بالنظر الي ما هو اعم ليصبح ترتيب
ما بعد عليه من قوله مرتب علي ثلاثة مطالب
الح لا بالنظر الي خصوص ما جري عليه البحث لانه
انما جري علي مطلب واحد من مطالب الباب علي ما
سنبينه قوله مرتب علي ثلاثة مطالب اي
مبني وجار عليها وهي مداره واطلف الفصل علي
محل البحث في مقام الوجودانية تفصيلا عما لم نتج
ما يؤول اليه التركيب اذ يؤول الي قولنا اعلم ان
الكلام في هذا الكلام اذ الفصل في اصطلاح
المصنفين كلام مشتمل علي مسائل قوله الاول اي
من المطالب قوله اقامة البرهان الى المناسب
ان لو قال الى وحده الذات ليجري الكلام عا اقامة
البرهان عا الوحدة وعلا غير ذلك من حكمها ونصورها
وغيرها في وعدم انقسامها جابه دفعا لما يتوهم
من كون الذات جسما بسيطا وذلك انه لما فسر
وحدة الذات بنفي التركيب وكان الشأن التركيب

بنفي

بنفي ما يغفل القسمة كالجسم البسيط الذي تقدم
فربما خاف ان يتوهم ان وحدة الذات العلية من
ذلك القبيل قد فعم بقوله وعدم انقسامها في
الذاتي بنفي نظيره اي مشابهة له قوله او قسم في
اللوهية بان يقوم بكل بعض الالوهية ومن هذا
ينظر لك وجه التعرض له بعد قوله بنفي نظيره
نقالي لكن اسلوب الاستدلال الذي لا يسا عد
هذا والظاهر ان قوله في الالوهية راجع للطرفين
معاً ويقتضي ان يكون تراجعا لما يليه فقط والطرف
الاول يكون مطلقا معني بنفي نظيره في الالوهية
وفي الذات قوله ذواتا كانت او افعالا انظره فانه
غير شامل للصفات فالمناسب ان لو قال ذواتا كانت
او صفات الى الالهم الا ان يقال المقصود بالذوات
الحقايق فيشتمل الصفات ايضا ويرد عليه انه
اذ كانت الذوات معني الحقايق فتكون شاملة
للافعال ايضا فوجه التعرض لها بعد ويجاب
بانه تعرض لها اهتماما بها وتثبيتا على الخالف
قوله وعدم استناد الناشئ الي هذه الاعراض
قبله الذي هو قوله وفي معناه انفراد نقالي الى
كأنه جار علي الكاينات عموما بخلاف ما قبله فهو
جار علي الموجودات فقط قوله الثالث الى لا مثل

له تعالى منها يدخل معه تحت حقيقة واحدة معني
 سلب نسبة التماثل بينه تعالى وبينها فلا
 فرع عليه قوله فلا مثل له منها وانما الحكم بالحوادث
 والموجودات لا يربطها بحد النور اعني نوره مماثلتها له
 تعالى واما ماثلة غير الموجودات له تعالى فلا
 يتوهم قوله كما انه لا ضد له فيها اي كما انه اي الشان
 والبارى تعالى لا ضد له كاي في الحوادث له تعالى
 ومضمون هذا التنظيم مستفاد لزوما من المطلب
 الثاني وانتهى به في المقام جمع الطريقتين المهمة
 والمعادلة له تعالى نظر الي الحوادث معني انه
 لا مثل له منها ولا معاند فيها له تعالى في اختراع
 الفعال قوله فقد سبغ الكلام الخ انت خبير
 بانه سبغ الكلام هناك على المطلب الثالث كذلك
 ايضا فكان من المناسب ان لو قال اما المطلب
 الاول والثالث فقد سبغ الكلام عليهما الخ والتركيب
 عطف على الجرمية من عطف الخ خص عليه الخ عدم
 وهو لا يرتكب الا لثلاثة وهي هذا والله تعالى
 اعلم ما له من مزيد الخ اختصاص قوله فانظره اي
 لتستحضره فيحصل لك كمال الفائدة في مبحث
 الوحيدة التي هي ما تولى واما برهان المطلب الثاني
 الخ المناكب لا سلوب المتن ولما سلف في مقام المطلب

استقام

استقام لفظ برهان واطلقت التضاد على معناه اللغوي
 الذي هو التناقض فلا يحترض عليه بان القضية
 ليست مانعة الخلو نظر الي اعتبار التضاد بمعناه
 الاصطلاحي قوله والتالي بقسميه محال المناكب
 ان لو قال باطل مكان محال قوله قد ليها ما سبغ
 الخ انظره فان ما سبغ بعضه دليلها وتمامه
 هو ما افاده بعد بقوله فلو كان الخ وكانه على معني
 قد ليها ما سبغ مع كذا اي نظرا الي ما فرع عليه
 بعد من قوله فلو كان الخ قوله وسبغ صفاته
 المتعلقة المقام في غي عنه قوله ومما تعلق
 بالفعل الخ المناسب للسياق ومن جهة المعني
 هو ان لو قال ومما تعلق بالمكن اراد ان الخ فيكون
 شاملا للفعل والتركيب اللهم الا ان يقال اراد ان
 يعضب الي التعلق التخييري اذ فيه يظهر وجه
 الاستحالة فيكون الكلام جار علي ان التركيب
 فعل ويكون اطلق عليه اسم ما يورول اليه من
 الفعل والضمير في قوله لم يخل عابد على الالهين
 على حد مضاف اي لم يخل امرها وفي بعض النسخ
 لم يخل والامر ظاهر فيه وانت خبير بان الذي
 يترتب عليه قوله لم يخل الخ هو توجه الارادتين
 لا تعلقهما كما يعطيه ظاهر اللفظ قوله واما بطلان

القاله الخ عطف علي اما الملازمة قوله فوجه
بطلان الخ جاء عما تعد بشرط فكله ان اراد
البيان فوجه الخ قوله وهو لا يختلف الخ المقام
في عني عن هذه التفسير قوله بان يريد الخ تصوير
الذي المقام وانت خبير بان هذه الاسلوب يوههم
الحصر فالمنا سب سؤقه في اسلوب التمثيل
او ياتي بلغة مثلا للزم مجزها الخ هذه انا
الشرطية قبل وهذه الاستدلال جار على طيف
ما في المتن وانت خبير بان لوجها متنا وشرحا
على وجه اخر لكان اريد بان يقول لو اختلفا في
الفعل لم يخل اما ان تنفرد ارادة كل منهما او تنفرد
احدهما دون الاخرى وقد سبق بيان هذا في
المتن قوله مع زيادة مستحيلات لم يجز علي
في المتن وحسب هذه اظهر لك وجه التعبير
بزيادة مستحيلات وهذا راجع للطرفين اعني
مجزها او مجزها قوله مستحيلات مستحيلات
ما يرجع لكل طرف منها وهذه الاسلوب يقتضي
قرب محل الذكر وهو كذا قوله وذلك لان نفوذ
الخ بيان الملازمة التي حكمتها الشرطية
القبيلة لو اختلفا في الفعل الخ قوله او ما في حكمها
اي في حكم التقيضين نظر الي منع الاجتماع فيجري

عليه الصندي مطلقا سوا كانت بينهما واسطة
كالبيح والسواد اذ يصح ارتفاعهما معا بان تثبت
الجمرة مثلا او لا واسطة بينهما بان لا يصح ارتفاعهما
كالحرارة والسكون قوله فيكون الجوهر الخ مفرع على
قوله لما يودي اليه الخ ايضا حال نشأته وكشفها للفظ
عنا مره والمناسب ان لو قال مثلا لانه لم يجز الخ
صورتين من صور اجتماع الصنديين قوله وذلك
لا يعقل اي لا يقبل العقل والافقايمة انه مستحيل
والمستحيل يتصور ويعقل والاشارة راجعة
الي التفرع قوله فان نعطلنا الخ راجع لقوله او
لكليهما واما ما يرجع لقوله لا حد لارادتي فهو
ما افاده بقوله بعد واما ان كانت ارادة لاحدهما
خاصة الخ قوله وايضا فلا مانع من نفوذ الخ هذا
مع قوله قبل ويلزم ايضا عليه الخ بعض المشار
اليه قيل بقوله مع زيادة مستحيلات مستحيلات
وسيا في البعض الباقي والتنبيه عليه ان نشأ الله
نقالي عند قوله واما ان كانت الخ وتوسع في اطلاق
التقيضين عما يشتملها وما يساويها قوله
فاذا لم تنفد الارادة ان اي كل واحدة منهما بليل
السباق لكن ينبغي ان غشي عما عدم نفوذ ارادة
كل منهما مانعا من نفوذ ارادة كل منهما عما ما سبق

من انه لا مانع من نفوذ ارادة كل منهما الا نفوذ ارادة
 الاخر فيها فقط فلا يتفقد كل واحدة منهما لكن ليس
 ابتداء بل مالا وعلى ما ذكرنا من الابتداء او المال يتمنى
 قوله قبل او كليهما وما نزع عليه لانه معني هنا
 قوله لزوم وجود الفعل لهما وعدم وجوده بهما
 ان ثبت المانع الذي الشرط راجع للطرفين معا والمقصود
 بالمانع نفوذ احدي الارادتين بدليل السيات
 السابق فاذا كان المانع من نفوذ ارادة كل منهما
 هو نفوذ ارادة الاخر لم تنفذ الارادتان ولزم
 وجود الفعل لهما وعدم وجوده بهما وذلك ان هذه
 الارادة مثلا لم تنفذ فلا يوجد الفعل بها اذ لا وجود
 له الا بها لكن الارادة الاخرى التي هي مانعها
 لم تنفذ ايضا فيلزم ان تنفذ هذه اذ لا مانع لها
 فيلزم وجود الفعل لهما وعدم وجوده بهما هذا
 ان اعتبرنا ان نفوذ احدي الارادتين هو المانع كما
 سبق واما ان قدرنا انه ليس مانع فيلزم ان
 كل واحدة منهما قد امتنعت عن النفوذ لغير
 مانع واليه اشار بقوله او حصول المانع من غير
 مانع اي ان لم يثبت المانع والضمير في قوله بهما
 راجع للارادتين وانت خبير بان وجود الفعل
 وعدم وجوده انما ذلك بالقدرة اذ هي التي تؤثر في

ايجاد

ايجاد الفعل واعدامه لا الارادة كما يوهى ظاهر
 عبارة الهم ان يعتبر ان الضمير راجع للارادتين
 كل على حد مضاف وتكون اليا سببية اي وجود
 الفعل بسبب تخصيصهما وعدمه كذلك قوله
 فلهذا ثلاثة اوجه الخ وهي لزوم غيرهما او غير
 احدهما مع قوله ويلزم ايضا الخ قوله واما ان كان
 ارادة احدهما خاصة بالخاي والاخرى معطلة وهذا
 تعرض لمقابل قوله سابق فان تعطلنا مع الخ فكان
 المانع ان لو قال وان تعطلت احدهما الخ وكانت
 اعترضه مقابل فاني به في اسلوب الاتصال وهذه
 المستحالة اللازمة على هذه من المشار اليه بقوله سابقا
 مع زيادة مستحيلات قوله وقد سبق الخ اي في بحثنا
 وجوب عموم التعلف والاشارة راجعة للالزام المذكور
 قوله واذا استحتم الخ اي به دفعا لما يتوهم من
 كون احدهما لهيب اقدم من الاخر فنظر الي قوله
 واما ان كانت ارادة احدهما خاصة الخ قوله مع كونه
 الها المقام في غيب عنه ويوجد في بعض النسخ
 باسقاطه وذلك مناسب ويمكن ان يوجه اثباته
 بانه ان يه ليوضح به جهة ترتيب ما بعده على ما قبله
 قوله ايضا اي كما لزم غير من لم تنفذ ارادته قوله
 فيجب الخ نزع الوجوب خصوصا على المماثلة وان كان

التماثل بين الشئيين يوجب اشتراكهما فيما يجب
والمستحيل ويجوز أن المقام للواجب والمقصود
بالصفة في المقام تعلف الارادة قوله ولزم التسلسل
يعني بالمعنى المعم الشامل للذات وايضا قوله واما
بطلان الطرف الثاني الخ المناصب للسباق السابق
ان لو قال وجه بطلان الطرف الثاني وكان
داعي تغير الطرفين فلما اجري على اسلوب الاتصال
قوله وذلك ان اتفاق الخ الاشتراك في راجعة
للا وجه قوله اما ان يكون واجبا او جائزا هذه
مانعة خلواذ الكلام في الاتفاق بقيد الكون
والثبوت بدليل السباق وبحسب كونها مانعة
تخلو من الكلام قوله ويلزم الخ المناصب سقوطه
في اسلوب يعيد ارتباطها قبله وينبغي ان
يعتبر الاتفاق الواجب في المقام مطلقا اي على كل
منها وعلى احدها دون الآخر لثباتي له التفصيل
الذي وهو قوله ان كان كل واحد منهما الخ قوله لان
المختار الخ وجه نفي الخ اختيار بالنسبة لطرف
التفصيل قوله لم يثبت من الجوار الخ هذه النهاية
الطرف الآخر وهو قوله واحد هما وكان المناصب
ان لوجاهما يرجع للطرفين معا قوله كيف ويرى
يخلق الخ الاستفهام انكاري وهذا يتم الدليل

المقام

المقام فيكون مركبا من العقلي والنقلي قوله وايضا
يلزم من قهر احدهما الخ هذه من توسعة الشرح وانت
خبر بانه من تامة قوله قبل لزم قهر الذي لا يقدر عليها
الخ وبحسب هذا يظهر لك انه لا معنى للفتة فالمناصب
استغاطها قوله ويلزم الا فتقار الخ هو لا زواجر على
فرض قدر احدهما دون الآخر والمناصب لذلك ان لو
جاء به بلغة ايضا قوله ويلزم ايضا في الاتفاق الواجب
اي على كل منهما او على احدهما دون الآخر هذه اللازم
هو المفاد بقوله في المتن مع استحالة ما علم امكانه
قوله صار وقوع السكون الممكن مستحيلا اي لوجوب
الاتفاق عليه بالنسبة للآخر الذي تعلقت ارادته
بالحركة ويصير السكون الذي كان ممكنا بالنظر اليه ان
الله مستحيلا بالنظر اليه ذاته ايضا وذلك قلب للحقائق
كما جري عليه المقام قوله من الخ من منع وقوع
هو وايضا كون المانع الخ من تعارض الشرح
قوله تعلف ارادة هو خبر الكون من جهة كون
ناقضا وخبره من جهة كونه مبنيا هو قوله يلزم منه
والضمير في له عائد على الخ له قوله وذلك الخ هو
راجع لقوله ويلزم ايضا في الاتفاق الواجب الخ
على ما يقتضيه اسلوب الكلام قوله ويلزم ايضا
قوله اتفاق الواجب عدم وجوب الوجود الخ هذا

شرح قوله في المتن ونفي وجوب الوجود الخ وانت
خبر بان هذا الاسلوب يقتضي ان قوله في المتن ونفي
الخ بالجر عطف على ما قد قبل مع وهو استعماله بالرفع
عطف على اللانز الذي هو مجزها او مجزها احد هما الخ
كما نوهه بعضهم عما ان في المتن اسلوب الكلام يا با
وان كان صحيحا من جهة المعنى وقد سبق في المتن ان
الكلام على حذف مضاف ليندفع الى يرد المذكور سابقا
اي عدم تحقق وجوب الوجود لان الاستناد دليل
الوجوب فلا يلزم من عدمه عدم الوجوب اذ لا يلزم
من عدم الدليل عدم المدلول بل الذي يلزم عدمه
تحققه والى هذا يشير المصنف بقوله بعد فلا يتحقق
وجوب الوجود الخ كما استرنا اليه في تقرير المتن الا
انه ليس في لفظ المتن ما يدل على الحذف لولا فاذا
قدرنا ان تقريرنا في الوجود الهيب الخ قول فلا يتحقق
وجوب الوجود لكل واحد منهما الخ اسلوب
السابق يقتضي ان الفعل لا زوم من تحقق الشيء في
نفسه يتحقق فيكون معنى الكلام حينئذ
فلا يجب وجوب الوجود اذ تحقق الشيء في نفسه
هو وجوده والسياف اللاحق اعني قوله وان كما
نحن قد فرنا على وجه لا يرد عليه ذلك الخ يقتضي
انه منع من تحققه فيكون معنى الكلام حينئذ فلا

يعلم

يعلم وجوب الوجود ولكن السياف السابقة يا با
قوله وان لم يتحقق وجوب وجوده ما تحقق بلس
القائ اسم فاعل من تحقق الشيء في نفسه فهو
متحقق على ما يقتضيه السياف قبل قوله وهذا معني
الخ الاشارة راجعة لقوله ان وجوب الوجود انما
ينشأ الخ ولما كان قوله ان وجوب الوجود انما ينشأ
للاله حيث توقف وجود الحوادث الخ معرصة ايراد اذ
مقتضاه انه لم يتحقق وجوب الوجود لكل واحد
منهما وذلك لا يقتضي عدم تحققه لاحدهما لا يعينه
توجه الي تقريره ودفعه فقال فان قلت يكون
الخ وانت خبر بان ما قبل كل واحد من طرفي
السؤال والجواب يقتضيه فالمناسب اقتران
كل واحد منهما بالغا ويوجد في بعض النسخ
ينشأ في طرف الجواب وهو مناسب واذا كان
تركيب الاله الخ ترميح لما يليه قوله الي غير
ذلك اي بحر الحياة قوله ويلزم ايضا الخ هو من
نوسعة الشرح اذ لم يجر عليه في المتن قوله ايضا
اي كما لزم عدم وجوب الوجود والمناسب استقلا
لفظة وجوب كما يوجد في بعض النسخ لان الالام
في المقام مرتب على صحة الاستغناء ولا علينا
في الجملة كانت الوجوب والجواز قوله محتاجة ايم

قوله مع

الحوادث لكل واحد منهما أي على الخصوص أيضا
فقد هو الخ أي ما ذكر من احتياجها واستغنائها
جميع بين متنافيين إلى قضيتها أن هذا اللازم
نافع وليس إلا مركب ذلك إذا استحال الجمع بين
متنافيين مشروطة باتخاذ الجهة وهي في المتناهي
غير مقدرة لأن كون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما
مشروط بأن لا تستند إلى الخ أخرى وكونها غنية
عن كل واحد منهما مشروط باستداده إلى الخ آخر فلو
تحدد الجهة فقول من الذي قبله أي نظر إلى المطلوب
المتن والافعي قوله بعد وإن كنا نحن قد قررناه
الخ شيء قول من السابق قد يدعي فيه أنه من
باب التمسك بعكس الدليل وإن كنا الخ أنت خبير
بأن قوله في التقرير ربما بدأ فلا يتحقق الخ إن اعتبر
من تحقق الشيء في نفسه يتحقق عما هو ممكن
للسياق السابق فليس فيه زيادة فما قولنا
فلا يجب وجوده فيرد عليه ذلك أيضا وإن اعتبر
أنه من المتعدي فيرجع إلى العلم فلا يرد عليه
ذلك لكن بإبائه السياق السابق فإذا كان كلامه
شبه قول وفعله فإن لم يجب اتفاقهما إلى المناصب
للسياق السابق أن لو قال ويلزم في الاتفاق الجائز
وكانه ما أطال الكلام فيظهر في وجوب الاتفاق خرج

عن

عن ذلك إلا المطلوب وذكر النص قول قد كوفي وجه
بطلانه إلى قضيتها أن لا تكون بعض وجه البطولات
وليسين المركب كذلك بل هو وجه البطولات فكان من
المتناهي أن لو قال قد كوفي وجه بطلانه أنه يلزم فيه
ما لزم الخ اللهم إلا أن يقال في معنى اللام قول يعني
مع ما لا يستلزم الخ فاعلم يعني ضمير يعود
على المؤلف وأنت خير بآثار العناية أغاثرتك
فيما يدل عليه الكلام وإن بوجه ما وهذا لا يشتر
المتن به راسا قوله من أوجه المتناهي لا مطلوب
المتن أن لو قال مكانه لا فتضايه فبولهما أو أحدهما
الخ قول من ومن أن القابل للزوم الشيء قابلا لذلك
الشيء أو ضروره أن القابل للزوم قابلا للزوم
فقد نفي المتن ويلزم أيضا أي كما لزم في الاختلاف
وهذا توجه إلى إفضاء المقام إلى أن تعدد ذلك له
يلزمه الخ مطلقا أو حاصل الاتفاق أو
الاختلاف كان كل منهما واجبا أو جائزا أو
مطلقا واجبا كان أو جائزا قوله فيمتنعان فيه
أي في الفعل لأنه لا يقبل ثقل القدرتين به
والغرض أنهما متساويان قوله ويلزم عجزهما أي
عند استعراض التمايز بينهما أو أحدهما
أي عند عدمه بأن ثقل أحدهما لا يوجب كفايه

الاختلاف راجع لما يليه من التفسير في قوله والعجز عني
 له فقال هذه استثنائية الدليل دليلها ما افاده بقوله
 لا بد بضاد القدرة ولما كان الضد وجوديا وشان الوجودي
 اما القدم والحدوث وكان من الشان ان يتصرف في ذلك
 حتى يوضح ما يلزم على كل من التفسيرين قوله فان كان
 قد جاء في اسم كان صمير يعود على العجز الذي هو الضد
 في المقام قوله وايضا يستحيل راجع لما يليه قوله في
 الشرح وذلك انها في الاشارة راجعة لما ذكر
 من انه يلزم في الاتفاق مطلقا سواء قدم وجبا
 في وتقييد للجوهر بالعدم مع عدم تقييد العرف
 بغيره ان العرف لا يقبل الا تقسام ايضا وهو
 مذهب المتكلمين على ما سلف ومقابل له وهو مذهب
 الفلاسفة جار على التفصيل على ما سلف قوله
 حينئذ المقام في عني عنه والضمير الجبر ويرني عايد
 على ما يتنضم قوله وحاصله اي البرهان المذكور
 في العقيدة وانت خبير بان اسلوب البرهان في
 المتن جار بحسب المعنى وفيه طرف من الخطاب
 ولما قصد ان يجريه هنا في الصناعة مجرد اعس
 الخطاب قال وحاصله في ولم يقل وتزيره قوله
 لو انصف بالعجز كان ذلك العجز اما قدما او حادثا
 لا يناسب قوله بعد وايضا فانصاف الاله بالعجز

الحادث

الحادث محال قوله وذلك لانه في الاشارة راجعة لقوله
 لانه يودي اليه استثنائية انصاف الاله بالقدرة قوله
 وايضا يستحيل في هذه ايضا تفاريع الشرح اذ لم
 يحر عليه في المتن قوله يعني ان المستدل لا يستحال
 في بيان الملازمة قوله والعجز عن الاله محال دليل
 الاستثنائية المطوية والواو تعليلية قوله
 والمعجز عنه لا يكون الاممكنا اذ العجز عند القدرة
 وقد سلف انها انما تعلقت بالممكن فليكن ضدها
 كذلك لانها متواردة انما عايد في واحد قوله
 لا نأقول معنى القدرة صفة بناتبتها في هذا التعريف
 جار على مذهب امام الحرمين مع ان القدرة لا تؤثر
 في العدم والمناسب ان لو جابه بقوله ولا يلزم في
 في اسلوب التفسير قوله بل تاتي مصدر مرفوع
 معطوف على وجود القدرة وحاصله هذا الكلام
 انه يصح تعلف القدرة على معنى الفعل والصلاحية
 بخلاف العجز لان الصالح ان يعجز ليس بها جز في
 الحال بخلاف ما تاتي منه ان يفعل في انه قادر
 كالقائم بعده الكاتب للكتابة في الوقت الذي
 يصح فيه الفعل هذا الترتيب فهم وجود القدرة
 في الازل مع عدم الممكن فيه وله المثل في العجز
 وكذا الارادة تتعلف ايضا على معنى الثاني

بغلاف العلم فلا يتعلق بالانتهائين منه
ان يعلم ليس بعالم في الحال كما امر في العجز والاضلال
تعلقان بتخييري وصلحي فالصلحي قديم والتخييري
حادث وهذه بالنسبة لا فعال المكلفين واما بالنسبة
الي تعلقه بالواجب والمستحيل فليس له ان يتعلق
واحد بتخييري قديم ويقال للامر تعلق معنوي
وتخييري وان ثبت قلت عقلي وخارجي والاول قديم
والثاني حادث لان توجه الامر الي المكلفين بتخييري
الفعل انما هو بعد وجوده بشرائط التكليف وامر
السمع والبصر فلما تعلق بتخييري ومنه قديم وهو
تعلقهما في الازل بالدان العلية وسائر الصفات
الوجودية وحادث وهو تعلقهما فيها لا يزل
بالعالم ويرد عليه ان التعلق نفسي للمتعلق الذي
هو السمع والبصر في المقام وهما قديمات فكيف
يكون وصف نفسهما حادثا ويجاب عنه بان يقال
يتعلقان بالحادث في الازل تعلقا صلحي وهو
وصف النفس والتخييري حادث ويشكل على
القول بان الادراك من جنس العلم لان العلم يمتنع
ان يكون له تعلق صلحي او يقال التخييري
الذي هو وصف نفسي مطلق تعلقهما بالوجود
وهو حاصل في الازل قوله متعلقة بصحة الفعل

فما

فيما لا يزال اي متعلقة بان يصح الفعل بها فيما لا يزال
انظر فان مدخول البيا هو جهة التعلق لا انه محله
كما تقتضيه عبارة المصنف المناسب ان لو قال متعلقة
بما وجه صحة الفعل بها فيما لا يزال قوله فاما العجز الخ
المناسب واما بالواو ولا يجزي ما في هذه التبريع
من النسب مع لان العجز وجودي بهذا القدر في
عما يقتضيه الاستدلال السابق وما جري
عليه تبريعه من التعذر يقتضي انه عديم وقد
يجوز باطلاق العجز علي نفس القدرة كقولنا فلان
عاجز عن الصعود الي السما وعن الدخول في تخوم
الارض وتوخذ لك قوله في المن فان قلت فلم لا يجوز
الخ لا يجزي عليه ما يقتضيه اسلوب فان قلت
من قوة السؤال مع ان مقام الشرطية نظر الرب
ما يثبت به لا يترك محلا فلو قال وقد عرفت
منع انقسام العالم بينهما فسمين ولين لم
فالقسمان ان كانا معاني الجوهر الخ لكانا اقعد
والاستفهام في المقام ليس عاياه بل المقصود
به تقرير الخطاب على الجواز وحمله عليه قوله فلا يلزم
القانع اي مقتضي العجز قوله انه تقرر الخ اي تقرر
قبل هذا المحل المبحث استحالة التماسه الذي
هو عموم التعلق عا ما سبقت قوله عا هذا الغرض

اعم الغرض وهو انقسام العالم قسمين قولاً وايضاً
 فالقسمان الخ هذه الزام اخر جاز على طريق التسليم وارجا
 العنان وكلامه ليرجع على الاطاحة بنظر الي ما يقتضيه
 العقل اذ العقل لا يجهل الموجدات فيما ذكر من
 الجواهر والاعراض ويسهل له الجري على ما سبق
 له من ان الوجودات لا تخرج عنها قول فذلك لا يعقل
 اي لا يقبله العقل قوله لا يعقل اي لا يقبلها العقل
 قوله للتلازم الخ اي التلازم العقلي الذي بينهما
 في الخارج على ما تقرر سابقاً قوله ثم ذلك الخ هو جواب
 اخرجار علي طريق التسليم والاشارة الى اوجه
 الي كون التقسيم جازياً على ان احد القسمين
 الجواهر والاخر الاعراض قوله والاخر لا يريد الخ
 هذه الجملة خالصة في مقابلة للايراد المفهوم
 من قوله عند ما يريد الخ قوله في الشرح ايراد علي
 الملازمة الخ انظره فان متعلق الفعل هو الشرطية
 لا ملازميتها على ما تقتضيه العبارة المناسبة
 ان لو قال ايراد الملازمة في الشرطية الخ اللهم
 الخ ان يقال الكلام جار على حذف مضاف اي
 وهي مفهوم قولنا الخ مفهوم الشرطية هو
 الملازمة التي حكمت بها قومه ووجه الايراد ان يقال
 الخ المناسبة للسبب السابق ان يقول وتقرر

ان يقال

ان يقال لا نسلم قرر لما عرفت الخ بيان الملازمة
 التي حكمت بها الشرطية الوارد عليها هذا السؤال
 وبحسب هذا يظهر لك ان هذا السؤال المتأخر دعاه
 ظاهر المتن الجاري بما عدم التفرص لبيان الملازمة
 فلو حفظ فيه ذلك ما ورد شي في الثاني ان احد
 النوعين الخ هذا الاسلوب اقعد ما جرى عليه في المتن
 الخ له الثاني لا فعد ان لو قال الخ له الاخر وكان
 خرج بذلك عن توالي لفظ الخ قوله ثانيهما ان
 التمايز الخ في جعل هذه اوجه ثاب للمشتا لشي
 له جار على طريق التسليم يقطع النظر عن كون
 محالاً فاذا ليس بسند ثان لكون احد القسمين
 مخالفاً للاخر قوله قلت ويصح الخ من باب توصفة
 الشرح وانما خبير بان هذا الاسلوب مناسب
 اذ هو مفهوم صحة ما قبل من الجواب عند قابل هذا
 دون نظيره المناسب عود القمير عليه احد
 له ليهين الخ احد النوعين حتي يجرى الكلام على
 ما اذا كان احد النوعين مماثل او مخالفاً لآخر ما اذا
 رداً احد النوعين فلا يجري الخ على ما اذا كان احد
 النوعين مماثل لآخر النظر هو المماثل قوله بان
 ينصرف كل واحد منهما الخ المناسب ما بعد سند
 الاستثناية ان يكون هذا نقولاً للتالي

ينبغي

ويكون مبور بها هو اخص لبيان المراد منه لكون
 لا يثبت الزوم بين التالي وبين المتقدم علي هذا
 نعم ان جعل تصور النزك ثبت الزوم لكن بان
 في قوله بعد لما يلزم عليه من التمايز شي لان التمايز
 انما يلزم في حصول النزك من كل واحد منهما لا على
 تانيهما كما يعطيه ظاهر اللفظ قول فنقبن الى لا يعنى
 وجه هذا الاستنتاج اذ به يتم ما جرى عليه
 في المقام من الجواب قول فيلزم التخصيص الى معزج
 على طرف اوله وسهل عليه ذلك السبيل ولا فهو صادق
 قول يكون التخصيص من غير تخصص ومن يكون
 باختيارهما والتفريع انما يناسب الطرف الاول
 قوله عرفت بطلان التثنية فرفق من اهل البدع
 كالصابية وهم القائلون بالهين اثني فاعل الخير
 وسموه ازان وفاعل الشر وسموه هر من
 وقالوا فاعل الخير الضو وفاعل الشر الظلمة مع حدودها
 وعدم قيامها با نفسها لانها مع صديقات
 متجددان وقيل هما جسمان وبه قال الثنوية
 وهذا المذهب تدبر الغرس قبل الفرس الى كلام
 والمثوية من هذه القبيل وهم من اصحاب ما نبي
 بن صابر الكذاب واختلف هل الجوس من الثنوية
 وهو ظاهر كلام بن التمساني في بعض توابعه

حيث

حيث ذكر لطايف الشريك فقال ومنهم الثنوية كالجوس
 والصابية وقيل ان الثنوية من الجوس وهو ظاهر
 كلام بن التمساني في موضع اخر قال عند الكلام
 على ان الله قادر ما يقدر واما الثنوية من الجوس
 فاعتقادهم في اثبات فاعلين فاعل الخير وهو ازان
 وفاعل الشر وهو هر من كما زعموا ان كل واحد
 منهما لا يفعل الا ما يقتضيه طبعه وبنا فيه
 وان كان من راهوان العالم يشتمل على الخير والشر
 فلا بد من فاعلين ويلزمهم ان يثبتوا ثالثا
 كما ان العالم اشتمل على خير محض وهو الملك وعلي
 شر محض وهو الشيطان فقد اشتمل على مركب
 من خير وشر وهو البشر فيجب ان يثبتوا ثالثا
 ومن زعم ان فاعل الشر انما حدث من فكرة حدثت
 لفاعل الخير وهي انه لو كان من بينا عني ملكي
 فكيف يكون حاله معه فحدث من ذلك هر من
 فابعد واقصاه فقد التزم بنسبة جميع الشر
 الى فاعل الخير فانه الذي حدث فيه اصل كل خير
 شي شر تلك الفكرة ان كانت شر فكيف صدرت
 عن فاعل الخير وان كانت خيرا فكيف صدر عنها الشر
 انتهى والى الرد على هؤلاء الاستقامة بقوله تعالى
 الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات

والنور

ثم الذين كفروا بربهم يعدلون واليهما اشار ابو
الطيب احمد بن الحسين المتنبى بقوله
ولم يقلد المليل عليك من يد تخبر ان الماوية تكذب
وقال مراد الاعداء انهم يعلوهم ويزارون فيه ذوالدلالة المحي
ويروي الشطر الاخير وراى فيها ذوالبيان الخضب
وتأمل ما سولته هوذا الغيب وهو ما لا ينبغي
ان يودع الا في دقات المضحك والمخارق بقوله بالله
من وسواس الشيطان وقيد الهمة بلغنا اثنين
كما في الآية للتخصيص على انهما الهان متقلدان
له واحد موكب قوله ونسبهم في ذلك الى القول
ان قالوا انا وجدنا في الموجودات الى قدس
كلام بن التلمساني انما فرجعه فانه مشتمل
على ما يلزمهم على هذا المذهب قوله ووجه دالة الفعل
الى لا يخفى ما في هذه العبارة من الاطراب وعدم
التخبر والمقاسم كما عند بن التلمساني في بعض
نسخ شرحه على المعالم واختلاف الفعل بالنقض
بدل على ان فاعل الخبر غير فاعل النشر وله ايضا في
نسخة اخرى منه واختلاف وجه الدلالة في
الفعل بدل الخ ويمكن ان يخبر بعبارة المهم على
وجه يستقيم معه المعاني وذلك بان تعترض
الافاق في قوله ووجه دالة بيانية والباقي قوله

بالنفاذ

بالنفاذ يعني على وقد ملك الخ اي هذه
الطريق وهي فاعل الخبر غير فاعل النشر والنشر
ليس من فعل الله تعالى اي حقي يقال له نشر ير
تادبا وهذه امستنتج عنها قبله وانظر ما كنت تكرر
الحكاية ولعله كثرها للتخبر ولقد وقع توهم ان يكون
لثبوت النتيجة من عند المزمع الزامهم قالوا انما
قال ابن التلمساني اجاب المتكلمون الخ اي اجابوا
عن شبهة الثبوتية وجره عليه ايضا على ما للمعتزلة
وذلك لا يختلف بكونها خبرا او سطر الخ الاشارة
مر اجعة لمضمون الجينية والضمير المضاف للكون
عابدين الافعال ليست الخ اي ليست من صفة
الافعال التفسيرية بل هما اضافيان يمكن ان يجتمعا
في مقام واحد وصرح به مع ان ما قبله يقتضيه
فهما اضافيا ما كان ما قبله سند المضموم في قولهم
فان قتل الشخص المعيب الخ بين به ان
الخبر به والنسبة ليست صفتي نفس لان صفة
النفس لا تختلف بالاضافة بل قارة بها تقوم
الماهية قد يكون في محل خفض صفة للنفس
وقد في المقام للتحقيق واذا تحقق الخ اي على
ما سياتي ان شئنا الله تعالى في بحث الحسن
والفخر يعني ترتب المدح والذم عاجلا والثواب

للعبار
رفع

والعقاب اجله وما ذكره هنا هو معناها في الشرع
 بعد الكلام عليهما بالنسبة الي العقل وكانه يقول
 برهنت ما قال الخصوم سواء اعتبر الحسن والفتي نظر الي
 العقل والشرع ولا يخفى ما في اسلوب قوله واذا تحقق ان
 قاله نسب ان لو قال هذا ان اعتبر الحسن والفتي طبعاً فيكونان
 معني ملائمة الطبع ومناقضة وان اعتبروا بالنسبة الي
 الشرع فيكونان معني ملائمة الطبع ومناقضة
 وان اعتبروا بالنسبة الي الشرع فيكونان معني
 ترتيب المدح والدم عاجلاً والثواب والعقاب اجلاً
 والمقول فيه افعوله كالصلاة والصوم ونحوهما
 من افعال الطاعات والمقول فيه لا تفعلوه كالأزنا
 ونشر الجن وغيرهما من افعال المعاصي
 فالأفعال كلها التي في تخرجه عما قبله نظر
 اذ معني الحسن الي قباله في الفتح ان يقال
 اذ معني الفتح ما ليس لفاعله ان يفعله وما
 ورد الذم عما فاعله وانظر قوله وما ورد الثناء
 فاعله هل هو من عطف التفسير عما ما ومن عطف
 المغاير فغالب الاول واسطة بين الحسن والفتي
 وعما الثاني تثبت الواسطة بينهما بكل حال
 على حسب بحد حال واما قول المعتزلة التي
 بلزم من كون فاعل الشرع شريراً ان يطلق على الله
 تعالى

تعالى كان اسماؤه تعالى توقيفية اي لا نسبية بها
 بما جابه الشرع ووقفنا عليه واستأثر بقوله وله
 اسما الحسن التي الي المذهب الآخر وهو ان اسماؤه تعالى
 ليست توقيفية لكنها مفيدة يكونها لا يفتد به
 تعالى ولا يقال يا خالف الفردة والخنازير
 اي لا نه لم يرد مع ما فيه من فوان الله دعب وعلم
 الملائمة لقوله وله الاسما الحسن والصفات العليا
 في المتن ويصح اثبات هذا العقد الي اي المعتقد
 وذكره استحضار له بالدليل السمعى متعلق
 بآثبات وانظر قوله وهو راي في مقام نقل الخلف
 عما يجتهد الفت فانه يقتضي ان المص بلغ تلك الدرجة
 اعني درجة الاجتهاد في الفن ثم اذا سئل المص بقوله
 بان ثبوت الصانع لا يتحقق به ومنها اي كان وجود
 الصانع لفعل مخصوص كالعجزة لا يتحقق لها بدون
 ثبوت الواحدانية والله اعلم لا يخفى وجه
 مناسبة ختم النص المقام به لانه تصرف في
 المقام فيحسب كان من المناسب ان يتبعه بذلك
 في الشرع اعلم ان عقود التوجيه الي هذا
 الصديق كالتمهيد لشرح النص المقام وعقود
 مع عقد معني المعتقد والتوجيه في المقام ما يثبت
 فيه من المعتقدات اذ لو استدل بالسمع الخ لتمد

لما في خبر الكافي والمناسبات ان لو اني لم اجد القسم
المحمّل له لا لجرية المثال وهو كذا في جازي
والضمير عايد عا ما في كذا لم يجر في هذه
الطراف علي ترتيبها عا ما في عليه بل ساقتها كيف
ما اتفق وكان من المناسب ان لو ساقتها من جهة
من غاية ما يدرك العقل في حيز الخاف
وليه ما في السند قبل اللهم ان يقال قد جرب
في طرفة المثال علي التعميم نظر الي قوله فيه
وعيد ذلك اعني السمع والعقل قد مر السمع
انه المعتد في المقام وكما ان تلك الامور
كان يجوز التشريع بانها جازية والعقل حاكم الجوار ايضا
وقد اختلف الخ انت خبير بان المقصود من المزمع
في قوله ان يقول مثلك واذا عرفت هذا افا علم
انه قد اختلف الخ اذ ما قبل هذا كما تمهيد له والمناسبات
اسقاط لفظة معرفة لان المعتقد للوحدانية
في معرفتها والاسلوب يقتضي ان ضمير هي عايد
على المعرفة والمناسبات عوده للوحدانية
وقيل بل هي الخ ما قبل في ضمير هي في قسم هذه
يقال فيه هنا وانت خبير بان صاحب هذا
القول لا يبرر استقامة القول الاول فلذا اني
ببطلان الذي للاضراب ليعقيد ذلك فيها في عقد
الوحدانية

الوحدانية وانت الضمير مراعاة لجانب المعني اذ قصد
الوحدانية فالامانة فيه للبيان ان المضاف قد
يكسب الثاني والثالث من المضاف اليه
الي السمع وحده اي هل يلغي اولا فقبل نعم وقبل
الخ قال في المعالي الخ اي الامام الغفر فلا
جرم الخ اي فحقا امكن اثبات الوحدانية وهذه
اللفظة اعني كجرم تستعمل في الاصل تعني لا يد
ولا محيد ثم توسع فيها فصارت تستعمل في تعني
حقا كما في المقام وتعني القسم واذا ثبت
هذا اي مقول الغفر وهذا من كلامه يعني
بالنوحيد الخ اي يعني الامام فالنوحيد اعتقاد
الوحدانية تعالي وانظر ما في هذه العبارة من الزوج
عنا ظاهر كلام الغفر عا ان الظاهر من كلامه هو المواد
عا ما يقتضيه المقام وذلك وحدته تعالي
لا اعتقدها التي جازها الرسل وهي
ماية كتاب واربعة كتب وهذا ايضا من كلام
بين الناساني قال تعالي واسئل من ارسلت
قبلك من رسلنا الآية هذه الآية اعني ما على
ارباب شرك التعريب وهي العابدون لعنبر
ايه تعالي كما اخبر عنهم تعالي في التنزيل قال
تعالي والذين اتخذوا من دونه اولياء ما عبدكم الخ

له علي من يدعي الشريك لله تعالى الذي المقام له
الهمم ان يقال يحصل ذلك لزوما وقال وما
امر سلفا فبذلك من رسول الله يوحى اليه الآية هذه
تدل على المراد في المقام صراحة فكان من المقام
ان لو قدمها على التي قبلها وقد احتج على ذلك الخ
هذا ايضا من كلام المهوي في جملة العناية فيجب
من كلام المصنف ان هذا فاعل احتج والاشارة راجعة
للقول في مام سابقا والاشارة بذلك راجعة
لكون الاله واحدا وان ثبت صدق الخ اجم
وان ثبت الرسول صدق نفسه بتصديق ذلك
الواجب الموصوف بتلك الصفات لذلك الرسول
فقد ثبت صدق ذلك الرسول اي من غير ان
يتوقف على العلم بكون الاله واحدا وهذه
المقالة تنقل عن ابن هاشم اما جري على هذا
الميل ملوب ولم يجر على ملوب تنقلت عن ابن هاشم
حكاية للحال وهذا العزو في المقام اما قصد به
الرد على من يزعم لغير ابن هاشم انه قصد به
التميز في جانب مام وانه قد شارك المعتزلة
فيكون قد جري على مذهبه اعترافا اذ لا اعتزال
في هذه المسئلة ان يكون فعله اي فعل ذلك
الموسل مطابقا لغيره الخ مستدل لقوله مام يتحقق

الخ ومطابقا يصح ان يجرب حاله من اسم يكون وان
يكون خبره وقوله نازلة خبر بعد خبر فاذ الله
يكن الخ المقام في غني عنه لان ما قبله يفهم الهم
ان يقال اني به ثم يبدى لما بعد من قوله وذلك
يتوقف الخ ولا يتم ذلك اي الذي هو غني فاعليه
الغير الخ بعد اثبات هذا الخarf الخ وذلك يتوقف
الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله لا بعد اثبات الخ
وانظر قوله مرشدة الي وجه الخ فان وجه الدليل
وهو الحد الوسط الذي ينتقل الذهن منه الي
المطلوب والمقصود في المقام كيقينية الامتدال
قوله فالاية الاولى الخ من هنا بهم تعدد
الهي في المقام ووجه الاقتصار على اليتين واللام
في قوله لوجه التقوية قوله لما يقضي اليه الخ
اللام يعني اليها متعلقة بالاستدلال وما عدا
بعضي ضمير يعود على اثبات الالهين والتماس
عطف تخسب على العباد قوله والاية الثانية
الخ غير هذا مرشدة وفي الاولى بكما مشقة
لغتنا في الاستغناء عنه ما يفعله الاخر
وهو مستند للازم المذكور ويتضح المقصود من
هذا التركيب محل المصدر الي ان والفعل المبني
للنايب اي لان يستغني عنه اي عن الاخر الذي

هو المستغني عنه ^{ولا} بما يفعله الاخرى الذي
هو المستغني به ^{فيلو} ما لا بد لك ان تلاحظ
عنه بما يفعله ^{انتهى} كلام ابن التماسني وهو
من لدن قوله قال ابن التماسني يعني بالتوحيد
ان هذا الاقوله يعني الفخر فانه من كلام المص علي
ما سيف التنبيه عليه ^{فانت ترى كيف} كيف الى المناصب
استقاط لفظه معرفة والاشارة بهذه الكلام
راجعة لضمون قوله سابقا ويرد عليها ان
لا نسلم ان العلم بصحة النبوة الى واطلق الاشارة
في قوله انشئت بقولي الى في مقام النضر اذ جرى
على ذلك في العقيلة صراحة ^{على سبيل}
التعقيب متعلق بتلويح ^{لفعل} فعل من الفعال
متعلق بالصانع علي اللغ والنشر المرتب
اذ على تقدير عدمها الى هذه القضية عقلية
وهي غير مسلمة لانه قد يدري ^{ومن}
جملة ذلك الى الاشارة راجعة للفعال
فانه لا يدري على تقدير عدم معرفة الموجدانية
الى لا يخفى ما فيه علي انه لا يناسب السبب في
السبب والمناصب له ان لو قال فانه لا يدري
على تقدير عدم الموجدانية من فعل الخارفة
عبد الرسول هل المرسل او غيره ^{فكيف} يعرف

من

من هو رسول الى استغناء الكاري قوله وقد
عرفت الى كلام مستغني ان به لينتقل الى الزام
الدور ^{تخلقا} افعال له متعلق بقوله ليس عرف
تدل على ذلك هذه الجملة في محل خفض صفة
للافعال والاشارة لمعرفة الرسول ^{وقد} عترض
الحجج بنكر كس ^{وانظر} قوله العقيلة المنسوبة
ابن الحاجب مع ما ياتي له في فصل الرواية اذ قال
هناك عقيلة ابن الحاجب ولا يخفى ما بين العارفين
من الخالف فيجوز ان يكون جري على ذلك ههنا
لانه لا يتحقق انهم اذ بعض من تعرض لقواله
لم يدركها وانما يظن ذلك وعلى هذا الظن اعتمد
باب الرواية ويجوز ان يكون حصل له بها علم
بعد هذا المحل ^{وانشئت} اليه في عقيدتنا
الى انظره مع قوله والي قريب من هذا الى قد
فيجوز ان يكون هناك اعترافا برها نظرا
الى اللفظ وهنا اعترافا دما انظر الى المعنى
تدبر في جوابه الى في جواب (يراد
شرف الدين نظرا الى قوله فلا يدل وجود الخارق
على صدقه ما لم يتحقق ^{على} احد القولين
انظره مع ما ياتي لهم من حكاية اقوال ثلاثة
يدل لانه الخارق على الصدق هل وضعية او عقلية

او عادية ولم يعترف عليه المص هذا والجمع بينهما
هو ان القول بان الدلالة وضعية راجع الى القول
بانها عقلية وانما اختلفا في كيفية الاستدلال
وحسب هذا يظهر لك ان القول المقابل في المقام
هو القول بانها عادية **فقد** فلا يصح تخلف الاول
اي الذي هو صدق الرسول **فقد** والا تقلب
الدليل شبهة اي بان صح التخلف بيان الملازمة
هو ان الشبهة ما اشتمل امره على الناظر فاعتقد
دليلا وليس بدليل وهذا كذلك والثاني باطل
لما يقتضيه من قلب الخفايف فالمقدم مثله
فقد او نقول لمما توقفه على ثبوت الوحدة
اي على الوجه الذي جرى عليه البراد بدليل
فقد استدراكه في بعد الضمير في توقفه عايد
على العلم بصحة النبوة الذي جرى عليه ايراد
الغرض قبل **فقد** على الصدق وعلى ثبوت الوحدة
اي على العلم بها بدليل السبب **فقد** لا دور
معينة والبرهان اما قام على استحالة دور
التقدم المسمى هو ان يتوقف وجود كل من الامرين
في الخارج او الذهن على مصاحبة الاخر كما في
الجوهر والعرض والابوة والنبوة الاول للخارج
والثاني للذهن وكما لعلم بالوحدانية والصدق
الذي

الذي هو ذو المقام ودور التقدم ان يتوقف كل
منهما في تحققه على تقدم الاخر عليه في الخارج او
الذهن وهو محال لما مر في فصل التقدم **فقد** انتهى
اي ما للبعض **فقد** قلت ولا يخفى ضعف جوابه مع
في غاية الخ انظر قوله ضعف جوابه مع ما ياتي له مما
يقتضي تضادها وفوق ما بين كون الشيء ضعيفا
وبين كونه قاسدا وكما جرى في المقام على ذلك
تسبب للعبارة فيكون اطلق الضعف على الفساد
كما يستتبع اليه قوله في غاية وقوله اما الاول
فقد انت خبر بان الاول هو قوله قبل قد يقال في
جوابه **فقد** وحسب هذا يظهر لك ما في تفسيره
اباه بقوله وهو الخسك **فقد** وقوله بقوله **فقد**
فقد وذلك ان الاستاذ قد مال الى القول بان دلالته
المعجزة عقلية وتعلم فيه نظر اليه توجيهه
وتحيزه **فقد** اقال بقوله **فقد** استاذ في ان الدلالة الخ
فقد فلا يتم له ذلك اي **فقد** واسم **فقد** مشا
فاعل يتم وانظر ما كتبه العدول عن مقتضى
الظاهر من الفهار الذي هو اخصر واين الي
فقد هو المحجزة **فقد** وهو اي كون الخارج فعلا له
فقال **فقد** يتحقق الخ **فقد** لم يصح ما ذكره الجيب

في جوابه وانظر مع قوله ولا يخفى ضعف الخ فيبينها
نوع تدافع ^{فوق} وتجد به عطف تفسير علي دعواه
وتخصيصه بذلك يصح عطفه علي مدلول مع
ويكون من باب عطف التفسير ويصح منه عطف بالنصب
عطف علي خلق الله كما يدل اختصار الفعل الخ
تنظير طلب للايضاح والاشارة بذلك اختصار
الفعل وانت خبير بان المقام للاضمار فلو قال عا ارادة
الله تعالى عنه لكان اقعد وانظر ما كتبه العدول
عن الاضمار ^{هكذا} افوره الائمة رضي الله عنهم
عا ما ياتي فيه من البحث في موضعه ان نقا الله
يعني في شرح قوله وهل دالة المجزئة الخ والصحيح في
فهم عايد عا معني كون دالة المجزئة عقلية
والصحيح المخرج عايد عا قول هذا القابل
يدل عا ارادة الله تعالى لتصديقه وذلك لان
تصديق الله تعالى هو قوله للرسول صدقت
وانت سولي فتصديقه تعالى كلامه القديم
ولا تتعلق الادة بالقديم وقد ذكر المؤلف في
بعد جوابين وانظر سوف هذا الاستدراك
اعني قوله علي ما ياتي الخ في هذا الاسلوب قان
يوهم انه صلح لما قبله فالمناسب ان لو قال
عا ان فيه بحث ياتي في موضعهم الخ وانت خبير

بانه

بانه اجاب ايضا عن هذا البحث وفيما ياتي فالمناسب
ان لو ثبت عليه ايضا كيف جعلوا اي الامة ستة
وذلك اي ما تضمنه قوله جعلوا خلف الله الخ
ولهذا اقال الخ ظاهر الاسلوب ان الاشارة راجعة
لمضمون قوله لا لوجوه الخ الامة لا يناسب من جهة
المعني والمناسب ان ترجع الي قوله وظاهره ان ركن
الخ اذ هو كالدعوي فاسنده بقوله اذ معني كون دلالتها
الخ ثم اسنده ايضا بقوله هنا ولهذا اقال الخ ما را الخ
ثم اسنده ثالثا بقوله وقد صرح المقترح الخ للكنه
بعيد نظر الي الاسلوب فالمناسب ان لو مهد له يخو
فقد ظهر انه ركن عا القول بان دالة المجزئة عقلية
ثم يقول وقال المقترح وبالحسب ما ذكر يظهر لك انه
لم يرد اعتزاله عا المصم بان الدليل اخضع من المدعي
نظرا الي انها جارية عا كل قول والله ليل انما جري
عا القول بانها عقلية ^{المفكرين} للنسوة اي
عا لرحال فلا يقولون بدالة المجزئة عا الواحد انيد
لوضع ولا عقلا ولا عادة ^{واثباته} متوقف
الخ اي واثبات كون الخارق فعلا لله متوقف
عا معرفة الواحدانية الخ ضرورة توقفها
اي النبوة علي دالة المجزئة المتوقعة هي ان دالة
المجزئة عا الواحدانية ^{في المرات} وهو لقب

تأليف الامام الحرمين وضع عليه المقترح مشروحا
والمناسب ان لو قال مكان قوله كانه قال في فصل النبوة
في قوله في فصل النبوة والمناسب ان نعتبر القاص
قوله في جدد دلالة المعجزة سببية وهي متعلقة
بقوله منكري النبوة ^{المنهج} وجه الجهد باركانها
اي باركان المعجزة ثم فرع على جمل الامكان
فقد جهل الخارق الى طلب لا يوضح ثم قال اي
المقترح وقد يعتقد الخ انظر شرح المقترح فان
كان ما بعد ثم قال بعد تراخ وطالته بنفس بالنسبة
لما قبله فاسلوب ثم قال مناسب والافلا والضمي
في انه عايد على الخارق للعادة وهو على راي
الله تعالى وانه اي الذي وقع به التخييل
لا يتوصل اليه الخ اطلق الخيل هنا على وجه اشمل
مما اطلقت عليه قبل حتى تشمل الغوص في العلوم
والضمير في انه راجع لما وقع به التخييل
لم يستوي اي لم يشك في حصول العلم بالنبوة
الخ وهذا جواب اما قال مناسب اقترانه بالغال والاشا
في قوله ولا يخفى به كذلك راجع لمضمون قوله وعرف
الذي وقع به التخييل لا يتوصل اليه الخ وهذه
القضية مقرر لما اقتضاه البحث من عدم
حصر المعجزة في صورة كاحيا الموتى ولا يغتفر

في

في دلالة الخ اي ان دلالة منورانية وبشير الي الرب
ما جرت عليه الامانة من المثال حيث يدركون الملائكة
على الكرسي وتغير حاله وفعوده وانهم لم يقصدوا بذلك
تعلق الدلالة حتى ياتي الى اعتراض بان هذه التخييل
قياس للغايب على الشاهد وهو على تقدير ظهور
الجامع اما يعتبر في العمليان لافادة الظن وقد اعتبر
قوة بلا جامع كفاية البعيب في العمليان التي تنهين
اساس ثبوت الشرايع عليها فان حصول العلم
فيها ذكرتم من المثال اما هو لما شوهه من قرائن
الحوال واين في فيها غاب عنا ونحن يحجبون عنه كما
في مسيلتنا بل انما قصدوا به التخييل والى بوضاح
لان العلم في نسان للشاهد وانسه به اكثر فاذا فرغ
سمعه ما الفه واحضر به هذه وقبل عقله الدلالة
فيها وفي وجهها منورانية الخيلي عن العقل جيبند
ظلمة استصعبا به فهم النظر له الذي لم يكن
بالعلم خياله وهو وجود دلالة المعجزة ومصارح جيبند
واضح لا نستحسن انظر شرح المص على الجواب
قوله وبالمجمل الخ صاحبنا اي ابن زكريا اذ الكلام
معهم ولا يخفى ما بين قوله مثارا لفظ وبين ما مضى
من قوله ولا يخفى ضعف الخ من التدا في لان هذا
يقضي الفساد بخلاف ذلك لكن يمكن التوافق

التوافق بينهما بما قد سلف هناك فراجع
جعل بعض الدليل الخ اي جعل بعض الدليل الذي هو
الركن المذكور وهو كون الخارق فعلا منه دليلا
على انفراد غير مضموم اليه بعض الباقية التي تكمل
بها الدليل وهذا عند الغلط **والجواب الثاني**
الخ الخ فعدان لو تعرض لذكر الجواب استخصرا
صنع في الاول مع ان هذا الولي بالذات من الاول
فالمناصب العكس **والجواب الثالث** غير صحيح خبر ان
غير مطابق لا سمها لانه موثق وحسيني لا بد ان يكون
دعوتهم يعني مدعاه او يكون الخبر على حد مضاف
اي امر غير صحيح والصحيح في دعواه عايد على المعترض
وهو ابن تركي وانظر قوله فقام مع قوله ما يوافق
ولا يخفى ضعف الخ فقد تقدم ما فيها **وغاية**
ما يحاول فيه الخ اي وغاية ما يحاول في الخارق فالصحيح
عايد على الخارق المضموم من الكلام نظر اليه ذلك
على الواحدانية وجا بهذا بعد ان ظهر وجه العناد
تنبيه على ما يمكن ان يوجه اليه النظر فيه عند قصد
الاعتراض ونزعه ويظهر انه لا يتم وجه الادعاء
من وجه العناد وانما خبير ما في قوله وغاية ما
يحاول فيه الخ لانه لا ينبغي ما قال اذ يمكن ان يقال
الخارق دليلا على الواحدانية وكيفية الاستدلال

ان يقال لو كان له تعالى شريك لما وجد الخارق والسالي
باطل للمشاهدة فالعقد مثلث وبيان الملازمة ان
العقد يستلزم التمايز المستلزم للجهل المستلزم لعدم
وقوع الخارق **والجواب الثالث** اذ يجزأ هذا العقد للمقدمة الثانية
وهو قوله وعجز الاله عن ان يزوج الخ الخ ولما يتفرع عنه
الاولي لدلالة ما تقدم عليه ولا يخفى انه سبق ما يعني
عن سند من المتقدمين للعلم في طرفه الاول اظهر
عشاهة الخ سند لبطان الثاني الذي هو عدم
وقوع الخارق والمناصب في المقام الخ كما كان يقول
عشاهة وقوعه وانظر ما وجد العدول اليه اظهر
قوله على احدي مقدمتي الواحدانية اي على احدي
مقدمتي دليل الواحدانية وهو على حد مضاف
لما في الخارق دليل الواحدانية **والثاني**
موافقته الخ المناصب ان لو قال الثاني قوله
ان دليل الواحدانية الخ لانه المناظر له يقول بذلك
حيث ياتي بالموافقة **والجواب الرابع** وهو الخ الاستفهام
انكاره والاول الخ اي كيف يصح الجرم على
هذه الموافقة المقتضية للتسليم ان دليل
الوحيدانية مغيب والى الالة انه في ميأولة تصحیح
المتدال عليها بالسمع فهذا انقباض المقصود
وله اقل المعنى فصار في هذا الجواب اي نظير من اعتقد

انه ينبغي شيئا وهو في الحقيقة يهدمه ^{له} ان اراد ان
يدل عليهما الخ وجه فساد ان دلالته الخارق على الصدق
من حيث كونه خارقا مقارنا للدعوي على وقد الخدي
مع الخزع من المعارضة ودلالته على الوحدانية
من حيث صدق فعله كان خارقا او لا ولو تعدد
الله له لثما نعا فلا يوجد فعل من الله فعال لا هذا الخارق
وكغيره ^{له} ويلزم منه اي ويلزم عليه من معني على
وهو واضح البطلان اذ دلالته الخارق على
الوحدانية من جهة كونه فعلا حادثا وجهته كونه
معجرا متخديا به فقد اختلف وجه الدلالة ^{له}
بطلت المعية التي ذكر معني انه لا يدل عليهما في
ان واحد ^{له} فيهما اي الوجهين المضمومين من
اختلاف الوجه ^{له} لا يدفع على تقدير تسليمه الخ
خير ان قال على تقدير تسليمه لما اقتضاه الوجه
الثالث لا نه جار على من تسليم دور المعية
فهذا على سبيل التنازل بالنسبة الى الثالث
ان الثاني على سبيل التنازل بالنسبة الى الاول
بل هو اي دور المعية يحققه اي يحقق دور التقدم
وذلك ان ثبوت الخ الاشارة راجعة لما ذكر
من ان دور المعية لا يدفع دور التقدم على حذف
مضاف اي وجه ذلك ان ثبوت الخ قوله وجب اي

ثبوت

ثبوت الوحدانية فهو جواب اذ النظر فنية قوله المتقدم
الخ فهو مجرد ويرتفع لدليل السمع ومصدق ما
الوحدانية ومرفوع يستغاد عايد عليها والضمير المجرد
من عايد على دليل السمع وانت خبير بان في غني عن
هذا العلم كذا انظر مع قوله بعد متقدم ما على دليل
السمع كل منهما يغني عن الخ قولنا في باحدهما فقط
او ان الثاني في اسلوب التفسير كان انسب
العلم من ضرورة ان الله استدلال الخ هو سند لقوله قبل
والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع قوله ضرورة
ناخر مع فة المدلول الخ هذه ابيان الملازمة وهو
جار على ان العلم بالنتيجة غير العلم بالدليل وان
على التعاقب وقد تقدم تحرير ذلك في اول الكتاب
فيستغني ان يلتفت اليه ^{له} ولكنه هو الخ جابض
الفصل تقرير الحكم ^{له} انه اعني دليل السمع محل النزاع
قوله لما سلمه الخ سند لقوله ضرورة ناخره
اي دليل السمع الخ ^{له} فوفقا اي الصدق ^{له}
عليها اي الوحدانية ^{له} ضرورة اي وجوبها في
في المقام معني الجملة ^{له} في المتن ويصح الخ هذا
دليل اخر على الوحدانية عطف على قوله ويصح
الثبات هذه العقدة وكان المناسب ان لو قدمه على
المعطوف عليه ^{له} دليل سمعي وهذا من اطراف

الدليل العقلي على الوجود اثبتة وعبر هذا بأسلوب
ويصح لنا نسبة المعطوف عليه والافلا قعد ان لوقال
وايضاً يستدل على الوجود اثبتة بما تقدم وحلة الصفات
اي بما تقدم في نظيره في الاستدلال على وحلة الصفات
فالكل على حذف مضاف وجري على نظيره نظراً
اي الوجود اثبتة في مقام الاستدلال للفصل
من تعدد الاله الى ما لا نهاية له من جهة العدد
فعدد امضوب على التخييل ان وقف اي الاله
ذلك اي عدم المحتملات وقضيته ان اللازم
وقف بعد دالاله دون عدد المحتملات الاحتمال
الي مخصص فقط والامر ليس كذلك بل وكذا يلزم
عليه الترجيح بلا مرجح قوله وكلاهما محال اي
وكلاهما وجود ما لا نهاية له في الوجود عدد والاختيار
الي مخصص محال في جانب الاله وقد سلف
وجه استحالة ذلك في الشرح هذا دليل
اخر الخ الاشارة الى مراجعة ما تضمنه المتن وقد
تقدم نظيره هذا دليل على ما قلنا من ان قوله بما تقدم
في وحلة الصفات على حذف مضاف وبما
اي الدليل ان نقول لو تعدد الخ فقدم في المقام
على الاستدلال الصافي بخلاف المتن فقد جري
فيه على الاستدلال بحسب المعنى فقط لم يخل اي

الاله اما ان يتعدد الخ هذه القضية خفيفة وكلامه
يقضي انها مانعة خلونهم الحقيقية تكون مانعة
خلو بالاعتبار الداعم قوله والملازمة ظاهرة اي لانه لا واسطة
بين الشيء وتعبئته قوله وجود اي الاله قوله
والالزم ترجيح الخ اي احتمال عدد المتساويين وحيث
وجودها اي الاله على عدد لها المخصوص ومقابلته
ونقطة مزوب من العدد وهذا الاسلوب اقعد
بما جري عليه في المتن لانه جري هنا على لزوم الاختيار
الي المخصص او الترجيح بلا مرجح بخلاف المتن قوله
مثله في الواحد اي مثل ما لزم في تعدد الاله قد امتنع
ايراد في المقام توجه الي تنزيهه ودفعه وجابه في
اسلوب لا يقال تنبيه بما وضعه قوله فوجب الذات
الواحدة لذلك اي لا جل عدم تحقق الوجود دون ذلك
واحدة فاذن الواحد واجب فلا يتعلق به التخصيص
لما سلف من ان المرادة لا تتعلق بالواجب وانها
تعلق بالممكن قوله اما الزايد الخ راجع للعدد المتناهي
وانظر ترجيح قوله فنسبة الخ عدد الخ فهو بحسب
الظاهر غير مستقيم نعم لوقال اما الزايد مستقني
عنه وهو محال فنسبة الخ فلا اشكال قوله ولا يمكن
وجود جميعها الخ هذا راجع للعدد الغير المتناهي
والمناسب ان لو جافبه باداة الانفصال هكذا اما

وجود جميعها الخ قول وتخصيصها بجزئها الخ وهذا
 منسجم قوله اما الزايد الخ فالمتا سبب ان لو جابه في
 جنسوه يعني ما في هذه الاسلوب قول فان قلت
 ما المتا الخ هذا البراد اخر جابه في في اسلوب يؤذن
 بتوهم وانظر مع اسلوب البراد المتقدم قوله ما
 استنهم تعريبي وهي خبر مقدم قول المتا منع متدا
 موحش ولا يلزم منه الواو تغليبية فهو علة للمقول
 قبل وقوله لا نا نقول الخ علة لقوله ولا يلزم من قوله صدانه
 اي الوجود ولم على ان ما يوجد من الممكنات اي مما
 سبق قضائيا بوجود منها وهذه اجواب اخر فكان من
 المتا سبب ان لو قدمه على الجواب الذي قبله وهو قوله
 يلزم من قصر عدد الالهة الخ لان الذي قبله حاسر
 على التنازل وامر خا العنان وهذه اجار على طريقة
 المنع والد بطل قول انه هذه النوع وهو قوله على
 ان ما يوجد الي قوله اعني اعتبار عدم الانقطاع قول
 المستحيل منه اي من عدم النهاية اللازم من قول
 قول في المتن وهذه الدليل بعينه الخ توجه الى الكلام
 على الوجدانية في الافعال الخ اختيارية وفيه في معني
 وجدانية الذات ولذلك اعتبر المقام استغادة من
 دليل وجدانية الذات اعني دليل التماخ وجابا سارخ
 الغريب وان كان دليل التماخ سبب في اول المحث فهو

قريب

اعني

قريب كلما لانه هو المبني في اثبات الوجدانية والكه
 تنكبنا على الخصوم طامع عليه من الغباوة لانهم
 اعلموه دليل لا يحد ائنة الذات ولم يعتبروه في
 الافعال وامر تلك العنانية دفعا لما يتوهم من رجوع
 الى مشاركة الدليل القريب قوله هو الموجد في افعال العباد
 الخ المواد بالافعال الخ اختيارية سواء كانت من العباد
 او من غيرهم فالمطابق ان لو قال لا فعال الحيوانات
 ولعل المصيري على تغليب العباد على غيرهم
 وكانا يترفع رتبهم بالحادثه فيها اي في الافعال الاختيارية
 وهذه الخلة تغري وتضرب عما افهمه الحصر قبل وكان
 جابا لك فوطية لما بعد وقال قدرهم وان كان المتا سبب
 للفظ العباد ان يقول لهم لما سبب ما ياتي ووصف
 قدرهم بالحدوث وان كانت الى صنفه تنهيه تليق
 على الخصوم قوله ولا تأثير معطوف على ان قوله بل
 في موجوده مقارنة لها اب للافعال وجابا بوجوده
 منهيب الما بعد وجابا بعد تنجها للاشارة للتصوير
 مذهب اهل السنة وفي هذه الاشارة اشارة
 للرد على الجبرية كما ان ما قبل يستلزم الرد عليهم
 في الشرح يعني ان الدليل الخ جري على اسلوب
 العنانية لان المتن ليس من جابه ان الدليل على رد
 مذهب القدرية هو دليل التماخ بل هو تغيبه قوله

في المورثة في افعالهم الى اخر ما ياتي على اختصاص
 الاله فقال بالعباد ذكر والمناسب للشرح ان لو قال الاله
 للجوانات الخ واللهم في العباد متعلقة بخلاف حال
 من الصبر المرفوع بقوله الخادثة قوله على وفق اختياره
 يؤذن بان المراد بالافعال الخ اختيارية قوله ولا تاشير
 الخ معطوف على ان كان في صفة الشان اي وانه لا تأثير
 للقدرة القدسية اصلا في تلك الاله فقال الخ اختيارية
 قوله جل وتعالى ليس من مغولهم بل هو من مغول
 المحم وهو دليل التمايز السابق الخ هذه الجوان
 وجا بضمير الفصل لما وقع بعبق المبتدأ والخبر من
 الفصل قوله ووجهه ان اللامر فيه الخ اي وجه كون
 الدليل على ردهم هب القدرة به هو دليل التمايز فيه
 اي في دليل التمايز وفي المقام شبه نظر التشتيت
 التمايز في تعدد الفا يعنى على اي على تعدد
 الاله قوله وذلك بعينه كما في مذهب القدرة
 الخ الاشارة الى اربعة للازم في التمايز على تعدد الاله
 في تعني على اي وذلك بعينه لا في مذهب
 القدرة الخ قوله ما نفعه معقول بان جعلوا هو في
 الاله خير وجا به موقوت وان كان المبتدأ امرا اعاة
 لما اكتسب من التمايز من المضاد اليه هو
 بوصف الجور الخ الباطني على وصف يعنى وجه

اي على وجه الجور في جميعها اي في جميع الممكنات هو
 لما عرفت الخ المقام في عين عنه لا مستغادته مما قبله
 الذي هو قوله مع القطع بان ذلك الفعل الخ قوله ثم زعمت
 القدرة بخلاف هذه الامة الخ وصف القدرة بخلاف
 للدم وحموس في الاله اصل اسم رجل صغير الالهي وضع دين
 ودعاليه وهو القدرة كذا وكذا وهم مسؤولون الى القدرة
 الخ هم ترعوا فيه مسبووا اليه قوله واذا كان غير الاله الخ
 جابه اظهار الامتددة غير الاله مع بقود قدرة عبده
 من عجزه مع قدرة الاله اخر مماثلة وفيه اظهار لغاوة الحق
 قوله ولا ينفعهم ما يحيون به لما اي الكلام على ما
 يقتضيه مذهبهم الفاسد وكان الشان ان لهم جوابا في
 ذلك توجه اليه تبرير ودفعه فقال ولا ينفعهم الخ لكن
 سباني له في المتن فالمناسب ان لو نبه على ذلك في المقام
 كان يقول وما اجابوا به سباني رده وبوخر الضلال
 عليه الي ذلك الموضع قوله بان يسلب عبده القدرة
 الخ هو نظير سباني ايجاده تعالى لذلك لكونه تعالى
 قادر لايجاد ذلك الفعل الذي اوجده عبده والقدرة
 بدل من عبده وال فيه معاقبة للضمير ووتغلب
 عليه اي وتغلب الاله في الفعل فعلى تعني في وقدرة
 فاعل تغلب الخ فما شبه الخ هذا نظير سباني
 غضبهم وهو من باب تعريض الشرط نظر الي ما ياتي له

من الكلام عما تقتضوا به والجواب عنه قولنا بان نسلب
 له اسباب القوة الخ نقصو برهنة الاحتمال
 عما ان جوابهم الخ هذه الزايم لهم عما طريقة ارجح
 العنان او يقال اسلوب عما قاعدتهم لا يتم من ولبس
 سلم يلزمكم العجز وعليه فالمناصب تقدم هذه اعلى
 قوله ولا يفهم الخ لان هذا جار على المنع قولنا وان
 يستحيل الخ الضمير للنشأ وهذه اعطف عما قوله ولا
 يفهم الخ من وجوب مراعاة الصلاح والاصلاح من
 عطف خاص عما عام طاله من مزيد اختصار في المقام
 وانت خبير بان هذا لا يبيح الرد عليهم الخ اذا كانت
 التكليل واذا عرفت الخ الاشارة راجعة لما جري
 عليه الكلام من رد مذهب القدر يقول ظاهر
 الكتاب ولم يقل ما جاز فيه ان ما جاز فيه لم يدل عليه
 نصا والحديث معطوف على الكتاب فهو مدخول
 للظاهر والحديث قول غير قرآن نسب الي النبي صلى
 الله عليه وسلم وجري عليه ولم يجر على النسبة التي هي
 اعم منه انه هو الذي يدل عما ذكر خلافا غيره من
 اقرانها قبل ظهور البدع جبالا لظهور المراد
 بالسلف الصالح الصابرين صلى الله عليه وسلم ومن في معناهم
 من ان الله تعالى الخ بيان لما قاله اهل السنة
 والمواد بالذات الذات التي هي للصفات بحسب اوصافها
 غير

غير ما ذكر من القول والفعل لا الذات بمعنى الخفيفة
 ونحو من القول والفعل دون غيره من اوصاف الذات
 لانها محل النزاع قولنا وان التأثير وايضا للممكنات الخ
 عطف على ان الله وايضا للممكنات على التأثير عطف خاص
 على عام اعتنا به لانه متعلق بالمنطرب وهذه اعلى القول
 بان القدرة القدسية تؤثر في الاعداد كما تؤثر في الابدان
 واما على القول بانها لا تؤثر في الابدان في الابدان عطف
 التفسير قال تعالى انا كل شئ الخ وقال والله خلقكم
 الخ قضيت ان لا ينسب من الخ طراف التي نزل عما قال
 اهل السنة وانفراد الاله تعالى بالتأثير وبيات
 ذلك في الآية الاولى ان كل لا يحتمل اعرابيين النصيب
 والرفع فعلى رواية النصيب يكون العامل فيه فعلا
 محذوف وادل عليه ما بعد والتقدير انا خلقنا كل شئ
 خلقناه بقدر فيكون المعنى عما موصوف خلقنا الممكنات
 الموجودات ودلالة العام من باب الظاهر وعما احتمال
 الرفع فيه احتمالات احتمال ان يكون خلقناه خبرا
 ودلالة لانه جسيم كرواية النصيب وعما الاحتمال الاخر
 وهو ان يكون خلقناه صفة لكل ويقدر خبره و
 التخصيص بالصفة يفهم ان لا يكون موصوفا لا يكون
 بقدر والصفة هي المخلوقة المنسوبة له تعالى فيهم
 ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب القدرية

وبما أنه في الثانية أن ما يجتعل أن تكون مصدرية
 أي والله خلقكم ومهلكم في قوله المصدرية بمعنى اسم
 المفعول لتعلق الخلق به أي ومهلككم وتعتبر الإضافية
 للجمهور المناسبة السببية ودخولها في المقام من باب الظاهر
 ويجتعل أن تكون موصولة فهي إذا من الفاظ الجمهور ودلالة
 من باب الظاهر قوله أي غير ذلك الخ كما بقوله لا نخص
 مبالغة وفائدة أن يقول والظاهر إذا كثرت أفاضت
 القطع كما فائدة التعريض لما يبدل عليه ظاهر الحديث
 والإجماع وما نقل عن إمام الحرمين الخ لما انتهى الكلام
 عما ذهب القدرية وما لا هل السنة في ذلك
 وأما مذهبهم ومقولهم في المقام وكان الشك أنه
 قد نقل بعض أهل السنة ما يخرج حوله مذهب القدرية
 كان المناسب التعريض لذلك والظاهر فساده فقال
 وما نقل الخ أن له قوله الخ يقتضي أنه قال
 ما يوافق الجماعة ويعبرهم منه أنه هو المعتمد وإن كان
 الشك أنه جوع عنه أي ما نقل عنه في المقام في
 آخر عمره والمراد بالأفعال المعهودة بل كما قد أنكر
 قدس هاء الله تعالى أي تقديرات وتخصيصات بمعنى
 أن العبد يوجد فعله بقدرته وتخصيص ذلك
 بالوجود والزمان والمحل وغير ذلك بأرادة الله تعالى
 فوزع القضية وجعل المخصص غير الفاعل ولا معرب

للتخصيص

لتخصيصه الفعل الخ إيجاده له على وجه مخصوص
 فالتخصص هو الفاعل وكان هذا القول برهرا
 صاحب الجمع بين العقل والنقل بناء على أن التكليف
 بناء على الخبر ويقتضي عقلا أن لا يكلف العبد بفعل
 غيره بل بفعله واختراعه والنقل يدل على عموم خلقه
 تعالى بقوله تعالى أنا كل شيء خلقناه بقدر في الجملة الخلف
 في الآية ونحوها من الآية على التقدير فهو سبحانه
 الذي يخلق كل شيء بمعنى يقدره أي يريدونه على
 مفاد البر وحينئذ منع أن التكليف بناء على الخبر كما مبني
 فيجوز الخلف على ظاهره وهو الاختراع لا يصح القول
 به هذا بالنظر إلى من له عريضة ولا تعليله
 هذا بالنظر إلى من ليست له عريضة في ذلك
 أي مفعول الخ إمام أن صح عنه فيه غير في النقل
 وعدم جريه الخ تحمل السنة في المقام على ما
 تقدم من ظاهر الكتاب وما عطف عليه وعقلا
 راجع لفساده قطعا ونقل راجع لقوله وعدم جريه
 على السنة على اللغة والنشر المرتب لظن في الصلة
 لأن القدم في الحادثة الخ مستند للعلامة لم يتنصر
 فيه لظرف السنة وذلك لظهوره مما تقدم إمامان
 يكون الخ دليل الحصر ظاهره لا واسطة بين التخصيصين
 وكان الموجد الخ المقام في عني عنه

وفرضنا الخ والواو للحال قيد فيها قبله وسببنا
 معنوم عما وجه بطلانه في وجه بطلانه في قوله
 ولا بد من الخ وكلا الامرين محال اب اللاتمين و
 هما سلب الصفة والغلبة والافتقار لو عبر
 باللاتمين مكان الامرين ولا بد من محذور الى اخر
 استنسخنا تفصيلا عن اللاتمين الثاني بان الشان
 ان مقتضاها على وقت الردة له تعالى وانما خبر
 بانه اذا كان الثاني وهو قوله وعلى ثبوتها ما ذكر
 فلا يصح هذا في التقصي والمناسب ان لو قال واما
 ان فرضنا انها اثرت وهو تعالى يريد ان تؤثر فذلك
 باطل لا يقتضاه توقف الوصف النفسي وقد سلف
 ان الوصف النفسي لا يتوقف فوفا على يدفع
 وان كان الثاني الخ هذه المشار اليه بقوله فيما سلف
 اوكه وذكره استحضارا في التسلسل اي بالمعني
 الخ هم هذا الرجوع بالبلية وهو قوله او لمعني فامر به
 وقبام المعني بالمعني راجع لما رجع اليه التسلسل
 ولما قبله وكذا ايضا لا بد من فساد ما نقل عن
 القاضي الخ قد سلف انه لما افاد مذهب اهل السنة
 ومغزاهم بالمقام وان بعض اهل السنة نقل عنه
 ما يجبل نحو مذهب القدرية وان الشان المتعرض
 لذلك واقهر فسادا وقد سلف ان من البعض

امام الحرمين وما عني اليه واقهر فسادا ذلك وكان من
 ذلك البعض القاضي والاستاذ ولما اتيه الملام على
 ما لامام الحرمين انفع بها نقل عن القاضي والاستاذ
 وقد سلف في اول الكتاب ان هذه التلازمة من محققين
 طريقة الشيخ الاشعرية في اخذ وصف الفعل مثلا
 اذا اعتبرت فعل الصلاة فافضل وصيغة كونه صلاوة
 لا في وجوده اي الفعل بل ان القاضي الخ اعظم
 بالاستاذ ان جهة الفرق بين ما نقل عن القاضي
 والاستاذ فالقاضي يرمي الحال والواسطة والاستاذ
 ينفي الخ حوالا ويقول ان اخذ وصف الفعل وجه
 واعتبار وقد سلف ان الحال له ثبوت في الخارج والوجه
 ولا اعتبار له ثبوت له في الخارج وانما يثبت في الذهن
 واختار الخ هذه امن باب تنقيح المذهب والمراد
 بالاختراع في المقام تاثير القدرة الحادثة في الفعل
 وبالسبب تعلقاتها عما وجه التاثير في اخذ وصفه
 وبهذا المعني اطلق السبب ايضا في قوله بعد
 وفي انه محل فعله وتسببه بان الحرة الخ فانه ان يقول
 مثلا تنسب اي فعل الله تعالى الخ لفظة فعل
 منجزة فالمناصب امقاطها ويلزم من ذلك اي
 من النسبة المذكورة علمه بها اي بتلك الحرة
 مثلا لانه فاعلمها وخالفها لا يعلم من خلف

وانه لا يعتقد في ذاته الخ اي قد يقال ان اوحادنا لان
المتحرك لا يفعل في ذاته والضمير في بها عايد على الحركة
فلا نقض في اليه الخ اي فلا نقض في الحركة الي الله
نعاي من العبد من حيث خصوصيتها ككونها صلافة
او سرقة مثلا وقال من العبد لا نه صلافة وقدم المجرور
بالي اضماعا به **وقال** اوجدها واجدتها الخ راجع
لما قبله على الله والنشر المرتب فالاول نفس بـ
لفظه ولا ينصف بها الخ وهي كون تلك الصفة الخ
جا بقوله تلك الصفة وان كان المناسب للسبب في
الحركة مراعاة لفظه بعد صلافة الخ وان الحركة فرض
مثال **وهي** اي خصوصيتها **في** ذلك الوجه اي
والحال الذي هو اخص وصف الفعل **وهو** يشترط
علمه الخ اي علم العبد **وتكون** صفة الصفة
خير لكون واسمها ضمير يعود على الخ فعال المفعول
من السبب **وان** انقلبه الخ اي وان انقل
بالفعل امر فوقع ذلك الفعل على موقفة الامر
نهي ذلك الفعل طاعة وعبادة **على** خلافة
اي التي **وذلك** الوجه الخ اي ذلك الحال الذي
هو اخص وصف الفعل هو المختلف به **وهو**
القابل بالثواب والعقاب الخ اي بالنظر الي الخ جل في

الاولي

الاولي والي العاقل في الاخرين قوله من حيث انه
موجود الخ معطوف على الجبئية المفعولة مما قبله وهي
ان الفعل كلف به من حيث انه اخص وصف لا من
حيث انه موجود والضمير في انه عايد على الفعل قوله
فان ذلك الوجه اي فان ذلك الوجود فالمراد بالوجه
هذا الوجود المعهوم من قوله قبل موجود قوله لا يتخلل
في هذا الوجه الذي هو الوجود الا فعال فيقتضي
ان يعمها الطبيعة بحسب جهة واحدة او يرتفع عنها
كذلك فهو قدر مشترك بينهما ومما ياتي الكلام
عليه **وهو** اي قول القاضي اعدل من قول
المعتزلة انظر قوله اعدل فانه يقتضي ان قول المعتزلة
عدل الله الخ ان يقال لم يرد معنى التفضيل كقول
القائل اعدل بيني مروان فيكون معنى الكلام ان
قول القاضي اعدل لكن بعيد من الا ملوك **قوله**
فانهم اي المعتزلة هذا يقتضي انهم يقولون
بشبيبة المعدوم الممكن والامر كذلك لكن القائل
طائفة منهم لا لهم كما تقر في جمع الجوامع فانهم
قالوا بشبيبة وان خفيقته وادها فيها النفسية
ثابتة متفرع في حال عدمه والوجود عندهم
من ابد على الماهية مشتركة بالاشراك المعنوي اي
واسطة بين الوجود والعدم **وهي** حكاية

لا يختلف معقولها الصريح عايد على الوجود وجا بلفظ
 التائب باعتبار الصفة لصدقها على الوجود او مراعاة
 الخبر تجاوزا ثبت الحال قول والتكليف لم يتوجه بطلب
 تلك الحال اي الوجود بعيني انه لو توجه التكليف عندهم
 بطلب الوجود للزم التكليف بكل ما يفعل الوجود
 فيكلف اذا بكل فعل وهو باطل فالتكليف اذا بالحق
 فلم يور بالصلة من حيث امكانها والا امر بكل ممكن
 وله من حيث حركات وممكنات مثلا والا امر بكل حركة
 وممكن ولكن من حيث كونها صلة وتوجب اخص
 او صافيا لكونهم قالوا الحقايق واصنافها النفسية ومن
 جعلها الاخص ثابتة مستقرة حال العدم فلا يكون الاخص
 مقدورا فالمطلوب غير مقدور والمقدور الذي هو
 الوجود غير مطلوب كما مر بخلاف مذهب القاضي
 فانه لا يقول بشيئية المعدوم فوصف النفس
 الاخص مقدور للعبد فيصيح التكليف به قوله قال سق
 الدين الخ قد سلف الكلام على قوله وكذا الوجه لا يجبي
 فساد ما نقل عن القاضي والاستاذ وبيان جهته
 الاختلاف بين القاضي والاستاذ وما جابه المشركين
 من الفرق وكذا نقل طرق ان مذهب القاضي مستقيم
 بخلاف مذهب المعتزلة ونحوه لعدم الفساد في
 توجيه البية في المقام فقال قال شرف الدين وما
 ذكره

ذكره الخ اي وما ذكره القاضي وانما عايد بالصريح
 عايد على القاضي وانما عايد على السهول والامتنان
 السباق الخ اي قوله يتقد برأيي على تعدد متعلقات
 تشنجات قوله كما صار اليه الا شري الخ يصح في
 الكاف ان ينبغي على بابها وان تكون بمعنى على اي ما صار
 اليه الخ قوله حيث قالوا لا شري به الخ الظروف متعلقة
 بتشنجات وجواب قول المعتزلة ان حاصل التكليف
 الخ ان تقول بموجب ذلك ولا يلزم عليه شيء بل التكليف
 على هذا انصب اماراة الثواب والعقاب وينصب تعالى
 اماراة على ذلك ما شئت ولو جعل الخ لوان والاشكال او
 المخادير او نحوها اماراة على ذلك لم يلزم عليه محال فكذا
 له ان يجعل اماراة ذلك افعالا خاصة تختص في العبد
 وهذا هو طريق التنازل وارجح العيان وسببان
 رد هذه التشنجات ايضا عند قوله ومن تعلق القدر
 الحادث الخ وانه باعتبار السبب بحسب الظاهر
 في قالب المختار فصيح بحسبه ان يقال له افعلا ولا
 تناقض قوله الخ انه ضعيف اي لكن ما ذكره وان
 كان فيه خروج عما ذكر فهو ضعيف فضعيف
 خير قوله ما ذكره والمناصب اسقاط قوله الا
 كما ان المناصب لما بعد الخبر من السند اطراح ما ذكره
 لا ضعفه وعليه فلا فقدان لو اخبر عنه بخبر غير

يستقيم قوله فان معتمد القاصي واصحابه الكند
 للضعف والمناصب اسقاطه سائر لعدم مناهية
 للتفريق بعد مساو اعتبار معنى جميع اوباق والاعتبار
 الاول لا يسلمه القاصي فاذا اسقط سائر تكون
 القضية معاملة هكذا فان معتمد القاصي واصحابه
 في نسبة الامكنات الي الله تعالى امكانها قوله
 فليس تخصيص بعضها الخ هذه امر غير المبني فاذا
 كان عند القاصي واصحابه مبني نسبة الامكنات
 الي الباري سبحانه فلو كان مكان فليس تخصيص بعضها
 الذي هو الوجود في اسناده اليه تعالى باولي من
 بعض الذي هو لخص وصف الفعل في عدم سناده
 تعالى قوله وذلك بطرد فيما اضافوه للعبد المشار
 راجعة لمضمون المبني فاذا كان المبني فيها اضافوه
 للعبد لا مكان فليس تخصيص بعضها الذي
 هو لخص وصف الفعل في اسناده الي العبد
 باولي من بعض الذي هو الوجود في عدم اسناده
 له قوله فان هذا الوجه الخ الظاهر انه سناد
 بلبه وانت خبير بان هذا الاسلوب غير مناسب
 وان كان صحيحا من جهة المعنى والمناصب ان لو
 قال وذلك بطرد فيما اضافوه للعبد فوجب اضافته
 الي قدرته تعالى وان لم يكن ممكنا امتنع نسبة

الي قدسية ما قوله وما فر واعنه من العبد لزم الخ ما توجه
 اليه في المقام من باب الالزام في اسلوب على ان
 يخرج عن العبد والضمير في قوله عايد علي القاصي
 واصحابه وهو متضمن معنى فعل يتعدي بعد او تكون
 عن معنى من فيجوز المجاز في الفعل والخ في قوله
 فان تلك الحال الخ مستلزوم ما ذكر لهم والضمير
 في ايجادها عايد على الحال وهو لخص وصف الفعل
 وانظر قوله ايجاد الحال وهو لا يتصف بوجوده عدم
 اليهم ان يقال اطلق الوجود على الثبوت وهذا
 شائع في ثبوت الحال عما حدثها بدون الذات قوله
 ما لم يفعل الله تعالى الخ اي مدة عدم فعل الله تعالى
 لتلك الحقيقة الموصوفة باخص الوصف ومرجع
 ذلك الي الفعل قوله وهذا على الاستاذ اشد الزام
 الخ المشار راجعة للزم قوله فان الوجه والاعتبار
 الخ توجيه للاشدية والضمير في يكون عايد علي
 الوجه والاعتبار في غيرهم منه ان عطف الخ اعتبار
 على الوجه عطف تفسيره فكيف يصح الراض
 الخ مستفهام انكاره ان يصح توجيه الخ ومفهوم
 عبارة انه اذا كان للوجه والاعتبار ثبوت في الخارج
 يصح توجيه القصد الي فعله ولا يخفى ما في هذا
 المفهوم والمناسب ان لو قال كيف يصح توجيه

المقصود الي فعل ما لا يمكن وجوده في الخارج وقد
 تقدم ما في التعبير بالوجود في المقام وكان المقام
 في المقام السبب في قول انهي اي كلام متروك الدين قول
 قلت والحاصل الي اي حاصل متعلق بالمبحث وهو تحرير
 الكلام في مسئلة الافعال التي يقال فيها انها مقدورة
 للعبد وتغيره في المقام بالنسبة يدل على انها
 المرادة بالحدث سابقا قول عن الامام اي امام
 الحرير قوله ان القدرة اي بغير الهمزة على حذف
 الحاء قوله انها تورا اي من انها تورا في قوله فقط
 اي دون تأثيره في باني التفار بينهما كما هو
 مذهب الجاهلية قوله وسادوا الخ اي الجبرية
 وهذه الخبر بعد بغيرهم وقد اخذ من مذهب الجبرية
 مع طول قول وهذه الخ قال قد تقدم وجه
 بطلان الثلاثة وبيان وجه بطلان الرابع وهو
 من مذهب الجبرية قوله هذه العقيدة الخ تعرض
 للفرق في المقام لمطابقة الواقع فلا منور له
 قال قد استقامت ولا عتاد في مطابقة الواقع
 على المفهوم قوله وانا اعجب اي اعجب قوله كيف
 يصح ان يقول له لا مستفهام للاستبعاد وهذه
 جهة العجب وما في قوله مع ما اكثر مصدر
 اي مع اكثر شبه في الارشاد وعبره من الادلة الخ

فهو بيان الاكثرية قوله وكذا اما نقل عن القاضي الخ
 المشارة راجعة لا عجب اي واعجب من القول الذي
 نقل عن القاضي والامام ذم ما لهما في قولهما
 قولهما نقل عنهما الخ متعلق بقوله تنزه هؤلاء الائمة
 اي تنزههم عن اعتقاد ما نقل عنهم على انه قول ومذهب
 لهم وبما قررناه ببدفع ما يرد على ظاهر العبارة من
 التناقض بين قوله نقل عنهم وقوله ولعل الخ قوله
 ولعل ذلك انما صدر عنهم في مناظرة جدلية لا مقام
 خصم قوية منقولة للحق فاحتملوا السوقة للحق
 بذكر الخ وذلك كان بقوله القدرة كيف يكلفه بها
 ليس مقدورا له وذلك متناقض او ضعيف بشبه
 او يعاقبه على غير ما فعل فيقول له الامام يزول ما
 الزمت بتقدير ان يكون الموجد هو العبد وان
 كان التخصيص بارادة الله تعالى وفيه موافقة
 المنقول الدال على ان الله خالف كل شيء فيحمل
 الخلف على التقدير ومن اين يلزم ان يكون
 التخصيص بارادة العبد ويقول له القاضي
 والامام ان التكليف وقع بالانفص وهو المقابل
 بالثواب والعقاب فيكون هو فقط بخلاف العبد
 واختراعه ومن اين يلزم ان ان الفعل يخلق العبد
 بل الذي يدل عليه نحو قوله تعالى خالق كل شيء

والله خلقكم وما تحملون ان ذان الفعل بخلاف الله
واختراعه فاذ انشأنا الخضر الى هذا فيقرب سوفه
بعد الى الحق اذ هذا اقرب الى الحق من مذ هب
والسوف بقدر ترج امكن واسهل وهذا الوجه وان
كان مناسباً للنزه الائمة وهو قبح حسن لما نقل عنهم
فيه شيء بالنسبة لما نقل شرف الدين والشهر مستان
لانهما نقلنا ذلك على وجه انه مذ هب وقول لهؤلاء الائمة
وفهمها بما يعتمد عليه سواء ولهذا قال المشايخ الخ
الشارع ترا جعة لضمون قوله فالذي اقطع به الخ
يعني من كون القدرة جملة العنابة اعتراف صفة
ليست من مقول الشريف بل هي من كلام المم وفيها
بالنظر الى التعبير بالمال شيء والمفاسد لما نقل عن
القاضي والامام ان لو قال توثر في اخض الوصف
وفي كلام الشريف ايضا شيء نظر الى ما سلف عن
الغزو والشهر كذا في كليف وقد نقل الاجماع فاعل
نقل القاضي والامام منها للاسناد وانظر قوله
اجماع الامة فهو غير مسلم قوله واذا قال هذا في
مقالة القاضي والامام مع حقه الخ فاعل
قال صمد يجوز الشرف والاشارة ترا جعة
لضمون مقوله وجه حقه مقالة القاضي والامام
بالنسبة الى مقالة الامام انهما بقوله ان ذان الفعل

واوصاف

واوصافها النفسية العامة بايجاد الله واختراعه
وانما توثر عند في القدرة العبد في اخض وصف الفعل
خلد الامام فان ذان الفعل واوصافه النفسية بقدرة
العبد فكان اشنع قوله والله تعالى يعلم هل صدر
منهم ام لا هذا اجاره الانصاف وهو اقع في ذلك ولا
يخبر ما فيه مع قوله والذي اقطع به الخ وكذا ما نقل عن
الشريف قوله وهو سبحانه حسب ما يقول الخ لا حول
هذا اشهر المصطفى الله عنه في المقام عن ساعده حتى
جاءها يقتضي نزه الائمة وان كان فيه ما يرد عليه
برد الله صريحه وتفعنا به وبامثاله وجعلنا ممن
حسن نيتهم في ائمة المسلمين بجاه مولا ناهك
خاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وعاله واصحابه
اجمعين في المقام وبما قلنا بوجود قدر مقارنة الخ
قد تضمن النص السابق الرد على التريقية اعني
القدريية والجبرية وسلف دليلنا بالنسبة الى ابطال
مذ هب القدريية ويقي لنا دليل الرد على مذ هب
الجبرية نوجه اليه في المقام بقوله وانما قلنا الخ فهو
مسند لقوله سبحانه بل هي موجودة مقارنة لها
وسوفه في اسلوب وانما قلنا بوجود قدر مقارنة لما
نجد الخ المؤذن بايراد الجبرية على قولنا بل هي موجودة
مقارنة لما نجد الخ المؤذن بايراد الجبرية على قولنا

بل هي موجودة مقارنة لها كان يقول لم تقولون
هي موجودة **م** مقارنة لها أقعد من أسلوب
المقتضار علي قوله لما تجده الخ وقد رجع قدرته
أي حادثة ومقارنة أي للافعال وانت خبيرات
قوله بوجود قدر مقارنة تضمن أمرين طرف الوجود
وطرف المقارنة وهذا السند انما يتأاسب طرف
الوجود وكأنه اعتقد في سند طرف المقارنة في الظهور
لأنها من باب العرض وقد سلف أنه لا ينبغي بل ينعدم
عقب زمان وجوده **قوله** من الفرق الفروزي الخ بيان
لما يجده وسبب الكلام في التفرقة والبيان
لأنه يستدعي ترتيبا بين الحركتين والمواد بالحركة
التي من شأنها أن يتعلقت بها الاختيار للدخول حركة
الذاهل **قوله** في الشرح أما مقارنة القدر في الخ لما توجه
لشرح المقام في قدر الكلام على ما ليس سنده في المتن
والأقعد العكس **قوله** فهو الذي عليه امام الحرمين
إلى آخر ما ذكره من المقارنة **قوله** وهذا الحكم أي المقارنة
قوله وإذا ثبت استتالة بقاها الخ دليل استتالة
بقاها على ما مر والاشارة مراجعة لاستتالة بقاها
أذ لو تقدمت الخ بيان الملازمة التي حكمت
الشرطية قبل وبيان ما حكمت به هذه الشرطية
الثابتة من لزوم ما تقدم من أن العرض لا ينبغي ما بين

لا بنفس

لا بنفس وجوده ينعدم فيلزم من تقدمها علي
منذ ورها عدمها حال وجودها وهذا انما يظهر فيها إذا
كان وجوده معقبا لها **قوله** فيكون مقدورا بقدرته
معلومة معدومة انظره مع ما فرغ عليه **قوله** وذلك
محال أي كون مقدورا بقدرته معدومة **قوله** وتقدر
ذلك الخ إشارة مراجعة للكون المقدور بقدرته معدومة
محال أي تقدر برسده فهو محاذف مضاف **قوله** أنه
أي الشان إذا عدت القدر **قوله** جائز وجود ضدها
غير بالوجود لأنها إذا عدت لا يلزم وجود ضدها
لجواز وجود مثلها **قوله** فيلزم كونه أي الفعل **قوله**
مقدور عليه فهو منصوب على الحال من قوله وقوعه
قوله مجوز عنه منصوب على الحال من شيء **قوله**
وهذا عندني الخ الاشارة مراجعة إلى ما جرى عليه الكلام
من دليل امتناع التقدم الموجب للمقارنة **قوله**
وذلك محال أي كون الشيء مقدورا عليه مجوز
عنه **قوله** قال المخرج الخ الاشارة مراجعة لمضمون ما
تضمنه الكلام من دليل امتناع التقدم الموجب لما
جرى عليه **قوله** أصحاب من مقارنة القدر الحادثة
لمقدورها ثم اشتمل إلى وجه النظر بقوله من حيث
أن امتناع التقدم من حيث أنها علة لوجود
المقدور ودله على هذه الحقيقة ما فرغ من قوله

فالقدر في التحقيق الخ ^{قوله} ويعدم ويوجد مثلها
 الخ فيه احتراز عن حال وجود القدر فهو كالتمحيص لما
 سبق من قوله جاز وجود القدر ^{قوله} فالمقارنة متعلقة
 أي تميز والسابقة متعلقة أي صلاح ^{قوله} ويصح أن
 يقال كانت تلك القدرة الخ هذا معادل لقوله فالمقارنة
 الخ فهو كالبدل منه بأن تقول هكذا ويعدم ويوجد
 مثلها فيقال كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدمها
 ثم انتفت الخ ^{قوله} وهذا لما لو علم انسان وجود زيد
 غدا الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله فيجوز وجودها
 قبل وقوع المقدور الخ وهذا تنظير جابه طلبا للايضاح
 مثلا راجع لوقت طلوع الشمس وبأنها متعلقة
 بعلم ^{قوله} في الزمن المخصوص راجع للطرفين ^{قوله}
 واحد هما الخ الضمير المثنى عايد على العلمين وان
 خبر بان ظاهر العبارة وهو ان احد العلمين
 متقدم على وجود المعلوم والاخر متأخر عنه ورج
 يستقيم الكلام والمناسب ان لو قال واحد هما
 متقدم والاخر متأخر مقارن وهذا التنظير مقارن
 مناسب للطرف الاول من طرف المنظر له وهو قوله
 فالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة ^{قوله} ولو قدر
 وجود الخ نخر من في التنظير المقام لمخبره قوله ثم
 قدرنا تجد علمه الخ ليغيد ويتحقق ان مسيلة القدر

مسيلة

كمسيلة العلم من كل وجه ولا يخفى حسن هذا المنهج
 وانه اتم افادة في مقام التنظير ^{قوله} من ذهول او غفلة
 الخ بيان للقدر وبحسب هذا يظهر لك ان المقصود بالقدر
 القدر العوي ^{قوله} بل كان أي المعلوم ^{قوله} بمقارن الب
 سببية ^{قوله} فان نظر الخ لاجل هذا انخر من المضموم وبه
 يكون التنظير انخر منه بد وبه فكما ان المعلوم لا يكون متعلقا
 للعلم السابق حال الوجود فكذا لا يكون المقدور متعلقا
 للقدرة السابقة حال الوجود لعدم كل واحد من العلم
 والقدرة السابقة حال الوجود ^{قوله} وان اختلف
 سبب عدم كل واحد منهما ^{قوله} ولا يمنع من هذا الخ
 الاشارة راجعة لمضمون قوله فكذا لا يكون المقدور ليس
 متعلقا الخ أي ولا يمنع كون المقدور ليس متعلقا
 للقدرة السابقة حال الوجود تقدم وجودها لا سيما
 على قول من يرمي انها لا تؤثر الخ ^{قوله} كما تقول في
 تعلقت العلم بالمعلوم هذا تنظير لما يليه طالب
 للايضاح ^{قوله} فاي شيء يمنع الخ الا نسبه ان لو قال
 فاي شيء يمنع من تقدم القدرة لان النزاع في المقدم
^{قوله} حتى ان الانسان الخ جابه هذه الغاية ثم مشي
 لقوله فاي شيء يمنع الخ ^{قوله} وما ذلك الخ الاشارة
 راجعة لمضمون الغاية والضمير في انه للبيان
 واذا صح الخ مسند قوله تجد القدره نظر القول

وتوجد مثلها اي فاذا صبح ان اللون تتجدد امثاله
 فالقدرة ايضا تتجدد امثالها الي حالة وجود المقدور
 لان كلا من اللون والقدرة من باب العرض فينبغي
 على ذلك صحة تقدم القدرة قولنا فقاملوا ذلك برحمتكم
 الله انتم اي كلام المقترح وحاصل ما يقال بعد
 التامل هو ان صاحب اذا اعتبروا في القدرة التعلق
 التخييري فما ذكره المقترح لا يرد عليهم وان اعتبروا
 فيها الصلاحي فالاياد صبيح لكن سياق كلامهم
 وقولهم يقتضي مراعاة التخييري وقوة كلامه
 المقترح يقتضي انه اعتبر الصلاحي وهذا
 دليل على تقدم انه لما توجه لشرح النص قدم الكلام
 على دليل المقارنة فقلنا لا نسب العكس فلما انتهى
 الكلام على ذلك توجه في المقام الى الكلام على
 دليل وجود القدرة الحادثة فالاشارة راجعة
 لمضمون قوله لما تجده والنفس اميل الى ان في
 شروح القضيدي وما قاله يعني المقترح صحيح
 وينبغي ان يقول عليه قوله والله تعالى اعلم لا يخفى
 مناسبة ختم المقام به نظر الى انه جري فيه
 على تصرف وتفرع الدليل الى المناسب ان لو قال
 وبيان الدليل الذي ذكرناه لا يتأتى الى لان التفرع
 انما يظهر عند منسبة الدليل المعنوي على الصانع وهو

لم يتفرع عن الصانع بل انما تعرض لبيان ما جري عليه
 ربح المتن من الدليل المعنوي وقصديته انما ذكر الدليل في
 النص بحسب الاشارة والامر ليس كذلك بل هو ما جري
 عليه في النص ولذا قلنا المناسب ان لو قال الى قول
 انما تعرض حركتين متحدتين في الجهة والحيز الى اي
 بان تكون الحركتان لجهة واحدة وفي محل خاص فهذا
 يحصل التماثل بينهما من كل وجه ولا يمكن اتخاذهما
 في الزمان اذ لا يحسن في المقام والعزوبة نسبة
 الى الضرورة بمعنى الاضطرار والجبر والتعبير في المقام
 بالنسبة انسب من التعبير فيما سلف بالاختيارية
 لان النسبة هي متعلقة بالكسب سواء وجد معها
 اختيار ام لم يوجد كحركة الذاهل قول ويظهر جوع
 التفرقة الى المناسب ان لو مهد لهذا ابغى قول
 ولا بد لها من مقتضى وسبب لا متتابع ان تكون
 كما لو جرت في توجه الى تعيين ذلك الموجب بطريق
 السبر فيقول ويظهر جوع الى قول والي ان المتحرك
 الى اي انه يصح جوع التفرقة الى نفس المتحرك وذاته
 لها حاصلة في الحالتين وايضا لو كانت لذاته
 لا تتغير ما ذاته اذ ما بالذات لا يختلف
 قوله فتعين ان توجه التفرقة الى سياق كلامه
 يقتضي خروج الصفة العدمية والمنكوب للسبر الى

جري علي امر بيم النبوة والعدمية كان يقول
 فتعيب ان التفرقة امر بيم ايديها وذلك
 الزايد لا يخلو اما ان يكون نفعيا او ثباتا لا جاز ان
 يكون نفعيا وعدمه لان العدم لا يحسس والموجب
 يحس فتعيب ان ترجع الي امر ثبوتي وذلك الامر ما
 ان يكون حالا او وجودا لا جاز ان يكون حالا وهو
 المشتمل اليه بقوله ثم يبطل رجوعها الي حال لان
 الحال لا تظهر بمجرد هذا القول لان الحال لا يصح ان يحد
 لما يليه بل انما تعقل بالتمعية بالنفس والمعني
 الموجب له والالزامان تميزان حال تقوم بها الوجه
 ان صحة احدهما على حدتها يستدعي القصد اليها
 وذلك يقتضي تمييزها والعلم بها وكونها مميزة حال
 فيتسلسل او يدور ثم حال حولها الى المناكب
 ثم حالها والمراد بالتسلسل معناه الدعم الصادق
 بالدور ايضا فاذا بطل رجوع التفرقة للحال الصادق
 بالنفس والمعني تعيب ان يكون ذلك الامر وجودا
 ولا جاز ان يكون صحة البنية واليه اشار بقوله
 ويبطل رجوعها الي صحة البنية الى صحة البنية
 فيمد السمع ثم وفي حال كون غيره الى صبره
 عايد على حال حركة الاضطرار ووجه اننا نفي هذا انه
 لما حرك الكلام على حركة الاضطرار وليست بحركة الاكتفا

في كثرة الدورات انما سبب الله عتباطها ببيان حالها
 قوله مع وجود التفرقة اي على مفقوده في حال حركة
 الاضطرار مع وجود التفرقة فلا تصح التفرقة بها
 لانها مشتركة قوله فتعيب ان تكون الى قضيبته ان صحة
 البنية ليست من باب العرض والامر بخلاف ذلك لان
 الصفة الغير العدمية اما ثبوتية او وجودية فالاولى
 من باب الحال والثانية من باب العرض فتكون
 صحة البنية عرضا لانها وجودية اللهم الا ان يقال
 الكلام على معني عرضا اخر والمناكب ان لو حبا
 عايدون لذلك اولا كان يقول بعد قوله ويلزم التسلسل
 فتعيب ان يكون ذلك الامر عرضا ثم يقول ويبطل
 ان يكون صحة البنية التي ومن هنا يعلم ان الملحق
 بالعرضي هو صفة الجرم الوجودية ولا يطلق على
 الحال انه عرضي ثم لا يخلو اي المرضي قوله
 كالا لوان الى مثال للثاني وذلك كالا لوان والظهور
 الى والى نسب ان لوجا بحسبه قوله ولا نه مشترك
 الى هذا الوجه اخر للثاني وهو لا يستقيم
 سوا كان الى مشترك لفظيا او معنويا والمشارك
 بين الشيين الى هذه القضية صحيحة لو سلمت
 الى وليب والمناكب ان لو قال لا نه يوجد معها وما
 يوجد بين الشيين فلا تصح التفرقة به بينهما قوله

ثم يبطل كونه علما او حياة الخ وفي التعرض للحياة
شي لا نه لا معني لكون الحياة يشترط في نبوتها
الحياة لان ذلك يؤدي الي التسلسل وكان ذكرها
سيف ظلم وهي داخلية في الثانية فتعني ان
تكون عرضا الخ لم يتعرف في المقام للسمع والبصر
والادراك وكانه جري هنا على مذهب برد المدكرات
الي العلم لكن يرد عليه الرد بالمذهب مع ان الناس
في مقام السبر ذكر جميع الاطراف وتعلق
عطف على نسبة من باب عطف التفسير ولغضا
غير محتاج اليه بالنسبة للمقام وكانه ذكره لطابق
مذهب اهل الحق ولا يخفى ان لا تعد ان لوقال تعني
ان تكون قدره ثم يتكلم على اختلاف وهو
الذي سميناها اي معشر متبني القدر
وان اختلفت تحت والمعتزلة الخ هذا يدل على
ان القدرية من المعتزلة والمناسب لقوله ام لان
يأتي بالاختلاف في اسلوب الاستفهام كان يقول
وان اختلفت تحت والمعتزلة هل هي من الصفة الموثرة
ام لا قول وتغييرنا في اصل العقيدة الخ في حمل
معناه على قوله وتغييرنا في الهمم الخ ان يقال
المصدر بمعنى اسم المفعول اي ومعبودا والنسب
ان لوقال وقولنا في اصل العقيدة والا تعد ايضا في

مقام

مقام ما اذا اريد بالمفظة غير معناه المنبأ بر منه
ان يقال في التعرض لذلك المراد منه كذا او يعني به
كذا او نحو ذلك قول ولهم الوعد في الحركة الثانية حركة
الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله الخ فالقول للكسب
الخ قول وعبارتنا في العقيدة الخ هذا انما حجب
لما جري عليه في المتن من ان الرد على الجبرية الخ من هذه
قوله فانهم ادعوا الخ قول وعما تعلق الخ المجرور
متعلق بقوله عبر وقد مره للحصر اي لا معني للكسب
الخ هذا الامعناه ان القدرة الحادثة لها ثبات
ما كما يعتقد البعض في معني الكسب كالفاضي
ولا ستاد والمصدر مضاف الي الفاعل وجا بالاشارة
ليقبح وجه الربط بين هذه الكلام وما سلف
والمراد بالمقدور ما من شأنه ان يكون مقدورا
للمقدرة الحادثة اطلق عليها مقدورا
مؤملا مقارنة حال ما تعلق القدرة الحادثة قول
من غير ثبات صلة تعلق اي تعلق القدرة به
من غير ثبات وهو متعلق الخ الظاهر ان قوله
وهو عايد على الكسب وانت خير بان متعلق
التكليف هو الخ فعال المقدور لا الكسب الذي
هو تعلق القدرة الحادثة الخ لكن يقال هو عايد على
الكسب بمعنى اسم المفعول اي المكسب فهو جار على

باب الاستخدام او يقال هو عايد عليه عاخذ
 مضان هكاه او هو اي متعلق الكسب او التكليف
 الزام ما فيه كلفة قوله وامارة عا الثواب الى عطف على
 متعلق التكليف اي ومتعلق الكسب التكليف وامارة
 على الثواب والعقاب ومعهم منه انها جعلية ومما تبي
 الكلام عا ذلك قوله فيبطل اذا مذهب الجبرية الى ما
 انهي الكلام عا مذهب السنة نظر الي مقام
 الثاني في الفعال انتج ذلك بالكلام عا ما جرى عليه
 المباحث من مذهب الجبرية والقدرية وعند التوجه
 الي ذلك سافه في اسلوب التفريع لان ما سيف
 من الكلام يقتضي تفريعه فلذا قال فيبطل الخ واثبت
 خبير بان هذا من باب التصديق قوله بعد وهو
 انكار القدرية الحادثة من باب التصوير والاشان
 تقدير ما كان من باب التصوير لانه المناسبات للطبع
 قال الخ خضري وقدم الخ ول عند الوضع لانه مقدم
 بالطبع لما فيه من مجرد الضرورة الخ سند
 لطلان مذهب الجبرية وجا بسند في المقام وان
 كان ما ينبغي عليه يقتضي سنده لان هذا السند
 اتم في الفعال نظر الي ما انطوي عليه من ابطال محل
 التكليف الذي هو ما في الواسع من الفعال الخ كتسابية
 وهذا امصادم الشريعة قال تعالى لا يكلف الله

نفس

نفسا الا وسمها وسيتضح هذا في الشرح
 وامارة الثواب والعقاب ما جرى عليه الكلام من
 الفعال الخ كتسابية هو امانة الثواب والعقاب فهو
 عطف على محل التكليف فيها بمقدان ذاتا متعلقات
 حكما وصفة قوله وعن هذا كان بدعة اي من ثرو وهو
 ما فيه من الال بطل محل التكليف وامارة الثواب والعقاب
 اي من اجل ذلك كان بدعة اي قاذرة في اليمان
 قوله ومذهب القدرية الخ عطف على مذهب الجبرية
 فهو مفرع ايضا عما سبق وفيه ما تقدم في
 مذهب الجبرية من تقديم التصديق على التصور
 واتبعه بسنده وان كان ما ينبغي عليه يقتضي
 ان هذا الم قول في الشرح هذا تفسير الكسب الخ
 الخ ثالثة راجعة لصدر النص المقامي وظاهر
 كلامه عموم المغولية لاهل السنة وانت خبير
 بما سلف من النقل عن امام الحرمين والقاضي
 واصحابه والامتناد فاذا لم امان يحمل ما نقل عن
 هؤلاء الائمة عا عدم صحتهم او يحمل كلامه هنا على
 معظير اهل السنة وذلك ان الجبرية قالوا ينبغي
 القدرية عن الحيوانات راسا وانها مجبورات والقدرية
 قالوا لها قدر فحادثة تخلف بها افعالها على
 وفق ارادتها واهل السنة رضوان الله عليهم

اعتبروا ان الحيوانان ظاهرا وباطنا قدرة حادثة
موجودة تقاربا افعالها الاختصاصية من غير تأثير
بها البتة فهي مجبوراة في قالب مختار فيجس القاص
قاعلة مختارة بحسب الباطن والحقيقة مجبوراة
قال المصنف في شرح صغره فهو يعني مذهب اهل السنة
قد خرج من بين فوثن ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين
بين قوم افراطوا وهم الجبويين وقوم قوطوا وهم
القدرية قولي لها تأثير ما لفظه ما لا تتأثر بالتفصيل
الذي هو وهذا التأثير الذي لا تعد ان لو قال ثم هذا
الذي هو ان اراد الخ جلة الشرط وجوابه خبر عن قوله
وهذا التأثير الذي لا يخفى ما فيه نظر الذي خلوه عن
الرباط فالمناسب ان لو قال وان اراد به ان القدرة
التي هي في حال الفعل لا يلبس ما سلف نقله عن
الخاصي والامتناد والملازم لذلك هو في اخص
وصف الفعل فهو المناسب في المقام وان اراد
ابي هذا الجاهل الخ عطف على اراد وظهوره خبر والمعطوف
على الخبر خبر وهو ايضا خال عن الرباط وقد سلف
ما فيه وتشتبه عطف على فساد فيقتضي
انه تقدم وليس كذلك وكان من المناسب ان لو
قال ولا يخفى تشعبه من مذهب القدرية الخ
والنظر بالامام الخ النظر مع ما سلف من

قوله

قوله وبالجملة فالذي اقطع به الخ بتدبيرهما تدافعا
وما هنا اتعد ما سلف في منزلة العالم الخ اعمد
انكشاف الامر وان اراد ان القدرة الخ عطف على ما يليه
من جملة الشرط وعلى الاول وعلى كل حال فهو ايضا خال
عن الرباط وانت خبير ان هذا الطرف لا يناسب
لفظة ما السابقة من قوله كونه القدرة الخ حادثة لها
تأثير ما وقد عرفت تنبيهه على ذلك لم فهذا عين الخ لم
يتعرض فيه للفساد كما صنع في السابقة اعتمادا
على ظهوره اذ كونه يرد الي عين مذهب القدرية
يكتفي في بيان فسادا ويعني عن التعرض له بخلاف
السابقين لانهما مقولان عن ائمة السنة فينبغي
ان يعني ببيان فسادا ولا يخفى حسد هذا الصنيع
وانما مراد الخ قد تقدم ما في اطلاق اهل السنة
وتأويل ذلك قوله ما ارشدك اليه وفي بعض النسخ
ما ارشد اليه ولا يخفى ما ياتي عليها من المناقشة
نظر الي انه منصوص عليه في المتن لا مشار اليه
نقولي وعن تعلفه الخ لما كان متضمن ما سلف
يقضي الحصر جابه مفعلا عليه وجا بالملوب وانما
قد مت الخ نظر الي ان المقام يقتضي موالاة هو ان
يقال اذا كان هذا الجرح من يتعلف بعينه فوجه
تقديمه على عاملة فاشار لهذا بقوله وانما قدمت الخ

وهذا القصر في المقام قصر قلب اذ هو ضد ما اعتقد
 الغير كما لو توجهنا للقدرية فنقول لهم انما الكسب
 متعلق بالقدر من غير تأثير تاثيرا اما المناسب
 امقاط لفظه ما قول في معنى الكسب متعلق
 بتعلقه اي الكسب تفسيره للتفسير هو
 وهو وجود المقدور والحق الصمد عايد عما الكسب المفسر
 بقوله وهو متعلق التكليف الشرعي وادفاعة الوجود
 الي المقدور من باب اضافة الصفة الي الموصوف
 اي وهو المقدور والموجود الي ولا يخفى ان هذا من باب
 الاستحسان كما قدمناه في تفسير النص وهو
 الذي كلف به الشرع اي المكسب من وجار على
 التكليف بجميع اقسام الحكم الشرعي وسبب ذلك
 ان الخطاب اما ان يتعلق بالفعل على طريقة التخيير
 او على طريقة الاقتضا فالاول المباح كالالا والفتاح
 والثاني وهو مقتضا فان اقتضى الفعل اقتضا
 جازما بان لم يختر تركه فاجابه كاجاب الصلاة والقول
 او غير جازم فندب كصلاة النافلة او الترك
 لشي اقتضا جازما بان لم يختر فعله فخرم كالنهي
 عن الزنا وشرب الخمر وغير جازم فتركه وبعض
 يتوع هذا الي نوعين وذلك انه ان كان اقتضا
 الترك غير جازم منهي مخصوص بالشئ كالنهي عن

حديث

حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
 حتي يصلي ركعتين فهذا ايضاً مكرهاً او غير مخصوص
 بالشئ وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من
 اوامرها فان الامر بالشئ يفيد النهي عن تركه فهذا
 بسمي خلاف الاول وفيما كلف به افاذه ان تترك
 العمور اي في جميع ما كلف به من صلاة وتزكاة وصوم
 وحج الي غير ذلك لان ما من العاقل العمور فيعيد
 الكلام ان ما كلف به الشرع لا يخرج عما كلف به التكليف
 وهذا المعنى يعمه ما قبل نظر الي اسلوب الحصر
 قوله لان وقوع المصاد بالقدور هنا المقدور بالنسبة
 للقدر وهذا توجيه لما اقتضاه الحصر وهو ان غير
 المكسب ليس مكلفاً به قوله نفياً واثباتاً اي تركاً
 وفعلًا وانظر طرف المباح من اين يؤخذ من كلامه
 ولو عكس تخلف المباح بان يكون غير المكسب
 هو متعلق التكليف اذ لا تاثير لقدره من
 لا حسنة قوله نصيبها الشرع اي نصيب الشرع
 تلك الال فعال المخلوقة عند افتراضها باعراض حادثة
 كالقدر والارادة اما راي الخ واسناد ذلك الي
 الشرع الذي هو وضع الهي يتعرف منه العباد
 مصالحهم في العاجل والاجل مجازم والذي نصيب
 ذلك في الحقيقة هو الباري سبحانه قوله فبالوجه

تخرج على قوله ان لا تأثير المراد ببعض افعاله
مسببة المكتسب والضمير في اقترانه عائد عليه
ومصدوق قوله بفعله الاخر القدرة والارادة
امارة على ما شئت الخ اماره مفعول ثان جعل والمفعول
امارة على الثواب بفعل الواجب والمندوب والشفعة عن
الحرام والمكروه والكف عن المندوب والكف عن
المعصية بلهنية ويجعل ان يزيل به المندوب والذم والاول
انسب ^ص جعله الخ اي بنا لوجه الذي صرح للمكتسب
الذي هو فعل من افعاله تعالى عند اقترانه بالقدرة
والارادة للثبوت هما فاعله اخر امارات على ما شئت
ثواب وعقاب الخ صرح جعله اي جعل ذلك الفعل المكتسب
مجردا عن غيره اي عن غير المكتسب ومصدوق
الغير هو القدرة والارادة ^ص او جعل غيره اي غير
المكتسب الصادق بغير المكتسب وما هو
كالا لو ان لكن غير المكتسب هو مصدوق ما قبل
هذا فلا يحتاج اليه فليجعل غيره على ما هو كالا لو ان
وانت خبير بان هذا لم يجر عليه الكلام فساقه
هنا ولم يسمهم الكلام على الاطراف التي جري عليها
فقبل ولا يخفى ما في هذا ^ص لان الدلالة الخ هو
مسند لصحة العمل اي بحيث لا يبدل الخ بما ان
الصلابة على الثواب ولا يبدل الشكر وشكر الجزاء العقاب

بان

بان يجعل الدال على الثواب البياض والطول مثلا
وعلى العقاب السواد والعصر مثلا او بحيث يجعل
الفعل المجرد عن القدرة والارادة كحركة التصطير امارا
على الثواب والعقاب لان الدلالة بالوضع والجعل فصيح
التي يلد بالعقل حتى لا يصح ذلك اذ الدليل العقابي
لا يتصور وقوعه غيره الا لما يلزم عليه من انقلاب
الدليل مشبهة والعلم جهلا وتلبيخ جناس محال قول
الخ اي الي اخر النص المتفامية من دليلي اثبات
القدرة الخ بيان لما سيفت وهو راجع للتمهيد
على الدعاء والنشر المرتب فذهب الجبورية سبب عن
دليل اثبات القدرة الحادثة وهو قوله سابقا واما
قلنا بوجود قدر مقارنة لما جده الخ ومنه ذهب القدرية
مسببة عن دليل ابطال تأثير القدرة الحادثة في
مقدورها وهو قوله سابقا وهذا الدليل
بعبية اعني دليل التمانع نستدل على انه جل وعلا
هو الموجود لا فعال العبد ولا تأثير لغيره ثم الحادثة
فيها قوله وقد اعاد الدليلين الخ فاعادة دليل
اثبات القدرة نظر الي قوله لما فيه من مجد الضر ومن
الخ ودليل ابطال تأثيرها في مقدورها نظر الي
قوله لما علمت من دليل الوحدة انية الخ وبعد ان
اعادها على سبيل اجمال اتبعها بما يقتضي

قد يتغير ما ويظهر مصادمة مذهب الجبرية للمستخرج
 قوله فقولنا ما فيه الخ هكذا في كثير من النسخ بف
 التبرع وكأنه اعتبر ان ما تقدم في تصنيبه وهو صحيح
 وفي بعضها بغيرها فهي اقرب للمقام لانه انما قصد
 تفسير الصفة وانظر ابن عمر قوله وهل يصح ان يكون
 خبره قوله اي الصفة التي تقدمت الخ من جهة
 المعنى ولا يلزم بين حركة الاضطرار والاحتساب وان
 خبر بان الذي سبقت هو الفرق بين حركة الاضطرار
 والاختيار والاحتساب في اعم من الاختيار كقولنا
 به بدله لكن سهل ذلك ما سبق له من تفسير حركة
 الخ فختار بالحركة التي من شأنها ان يتعلق بها الاختيار
 قوله يعني انه الخ بسط للمقصود من قوله وابطاله
 محل التكليف الخ وان تلك العناية في هذه الطرق لان
 المقصود دفعي بالنسبة اليه والماسب ان يكون
 المدعي في المقام هو عدم السهولة نظر الى مذهب
 الجبر فاعلم ان يتوجه من مذهبهم نظر الى كونه جاس
 على نفي التأثير لغير الله تعالى اذ غاية ما يلزم
 فيه اي في مذهب الجبر وهذا الوجه الذي
 حكمت به الشريعة قوله في العبادة هي ضد الدنيا
 قوله وضعف العقل عطف تفسير على العبادة
 كيف والمذهب الخ الاستفهام في المقام انكار في معناه

النفي

النفي وهو راجع للتأنيب اي لا يصح كون امر سهلا
 فيلزم من نفيه نفي المقدم وهو انه ليس في مذهب الجبر
 مصادمة فيثبت ضله وهو ان فيه مصادمة قوله
 والمذهب الخ الوال للتعليل فيكون من ذلك الاستثائية
 قوله فانها قد جات الخ هو ضد مصادمة مذهب الجبر
 المشربعة وانتشار بقوله عادة الي ان عدم علمه حيث
 لا قدره عادة لا عقلي كما ان كون العبد مختارا متكاملا
 من الفعل وهو في طاقته وطوع يله هو بحسب
 الظاهر والعادة واما بحسب العقل وما في نفعه الخ امر
 فليس في طاقته شيء من ذلك وانتشار بالا تضاف الي
 ان فعل العبد وضعفه لا اختراعه قوله فعلم وتركه
 في بحيث ينسب اليه على سبيل الوصفية كما فهم من
 الخ تضاف قبل قوله كما تزعم الخ اي على ما تزعمه من
 التأثير في الخ فعال الخ اختيارية قوله فلم يبق الخ في
 هذه التفرع شيء لعدم اقتضاها ما سبق له اذ يعتز
 عليه بما سبق نقله عن الامام والقاضي وانتباة
 اللهم الخ ان يقال اراد بقوله ولا تأثير له في شيء من
 افعاله نفي التأثير راسا فقولنا بعده كما تزعم
 القدرة ساقطة على سبيل التمثيل اي وذلك كما تزعم
 القدرة قوله وعدمه الخ اي وعدم الخ ككتساب بالرفع
 عطف على الاكتساب والتخير في بينهما ومنها عايد على

الفعال قوله دون غيره المقام في غني عنه قوله
وكانت الافعال التي عطفها على جواب لولم فلا تكليف
اذا بني منها اي من الافعال مفرغ على قوله وكانت
الافعال التي قوله وهذا ابطال للامثلة راجعة
لمضمون التفرغ قوله والي هذا الشرح في الاشارة فيه
مراجعة لمضمون الكلام في البحث دل على ذلك
سباق التفسير بعد وهو قوله اي ومن اجل لزوم
الافعال ولزوم انتفا اماره الخ بالضم عطف على
لزوم ابطال الجبراي ولزوم انتفا اماره الثواب
والعقاب عليهم اي على ابطال محل التكليف قوله
في المتن ويلزم فيه ايضا الخ الضمير المجرور في عايد
على اقرب مدلول وهو مذهب القدرية وانظر ما وجبه
التي تبيان بكلمة فيه والى فقد ان لو قال ويلزم
عليه استحالة ما علم امكانه ليكون نغرض من الام
بعد الكلام على دليل البطلان وكما اعتبر ما يقتضيه
دليل التمايز سابقا من العجز اي كما لم فيه
العجز وهذا الذي يبرئ التفسير بغيره
قوله امكانه المقصود الامكان العام قوله
اذا الافعال الخ وجهه ما سبق من الامكان والماد
بالافعال الخ كتناسلية وانت خبير بان هذا
محل الاتفاق بيننا وبين الخصوم القدرية وجابه

يرتب

ليرتب عليه ما بعد من قوله فلو منعها القدرة الخ الذي
هو محل الخلاف بيننا وبينهم قوله قيل تعلق الخ الاتفاق
ان لو قال قيل وجودها اذ هو الاتفاق بيننا وبين
الخصوم القدرية قوله في الشرح اي يلزم فيه محذوران
الخ الا تعد في مقام التفسير الاجراء على اسلوب الاظهار
وكذا قوله زيادة على ما لزمهم الخ جاب قوله في النص
ايضا قوله احد الزوم الخ الانسب للسياق السابق
استقام لفظة لزوم لانه يصدد تفصيل المحذور
اللازم لكنه مراعي السياق اللاحق قوله وتقرير
الاول وهو لزوم عود المتن مستحيل في فعل العبد
قيل ان تعلق الخ اطلقت عليه فعل العبد نظر الي المال
من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه وتعبيره في
الشرح قيل ان تعلق له القدرة انسب من تعبيرة
في المتن بقيل تعلقها اذ محل الاتفاق بيننا وبين
الخصوم هو امكان الفعل قيل وجود القدرة الحادثة
فلا لم يتخرج من لسند الضعيف ولم يتخرج من ايضا
لسند الكبري لانها واضحة لان كون كل ممكن
بحسب الصلة حية مقدور للباري تعالى لا ينكر
فيه ولم يفتى في فعل العبد مقدور للباري تعالى
القدرة ان لو قال فعل العبد قيل ان تعلق له القدرة
الحادثة مقدور للباري تعالى ليطابق اسلوب

الاستدلال وليها سعة للمقام ^ف فاذا خلف
 الله سبحانه الخ ثم في المقام اتقدم من الغالب هذا
 انتقاله ^ل انه يزول اي لزم والشان ^ف حينئذ
 اي حين اذ خلف الله ^ف وصار اذ قال الخ اي وصار
 عند خلق الله مستحيل الوجود بالقدرية القديمة
^ق قوله فقد لزم ان ما كان ممكن الخ اي فقد لزم ان
 وجود الفعل الذي كان ممكننا باعتبار القدرية
 القديمة صار مستحيلا بنسبتها ^ق لا يقال استحالة
 عارضة الخ استشعر المقام تفصيلا فتوجه الى
 تقريره ودفعه وموقفه في اسلوب لا يقال يوزن
 بضعفه والضمير في استحالة عايد عا وجود الفعل
 وكذا المجزوم بالباقي ^ل والاستحالة العارضة الى مرتبة
 عا قوله لا يقال استحالة عارضة الخ وينبغي ان
 يعلم ان ^ل استحالة العارضة لا بد لها من موجب
 لها ^ل موجب في المقام فتعبد عا زعمهم ان تكون
 ذاتية اي فتعبد عا مذهب القدرية ان تكون
^ل استحالة ذاتية وعبر زعمهم المتعبدية لطرح
 المزعوم ولم يقل عا مذهبهم للتنصيص عليهم
^ق وان القدرة الحادثة التي جعلوها الخ هو
 مستلزم لقوله لم يطرئ لهذه الاستحالة
 سبب يصح واضطرب التسخ في يصلح هنا في بعضها

استحالة

بصلح

يصلح في الموصفين وفي بعضها يصلح فيها وبعضها
 يصلح في الاول ويصلح في الثاني وفي بعضها بالعكس
 والادعية اتقدم في المقام ^ق وقهر المقترح الخ اي الدليل
 القريب وهو دليل المحذور ^ل من حيث ابطاله لثبات
 القدرة الحادثة وما قرناه من ان المانع بالدليل دليل
 المحذور ^ل بالحوال باعتبار الجينية المذكورة بندفع ما يرد
 عا ظاهر العبارة من الاشارة للدليل القريب وسياف
 كلام المقترح الاتية لا يلايه ^ق لم تعني اذ لم يمكن الخ
 بيان للاهمية ^ق وجوده وانتفاؤه اي كل
 ممكن ^ق لم لعموم تغلف الارادة عند التفرع ^ق لوله
 فاذا كان الفعل الخ الاقعدتم اذا كان الخ وسيبان
 الملازمة ما سبقت من عموم التغلف مع ما هو معلوم
 من ان الارادة عا وقت العلم وحالها فمقتضى ليس
 الي طرف الانتفاء ^ق كان ذلك الخ الاشارة راجعة
 لغرض انتفاع الفعل ^ق وذلك الذي الخ الاشارة
 لمضمون قوله كان ذلك الخ ^ق عا المعتزلة المقصود
 القدرية ^ق لم يرد عليهم بمثل ذلك الاشارة راجعة
 للتقرير الاول الذي سبق لهمم ^ق اي بل يرد عليهم بها
 رد عا امام الحرمين فيما سبقت ^ق بخلاف هذا الخ
 هذا يشهد لما حملنا عليه كلامه سابقا من اعتبار الجينية
^ق واما الوجه الثاني وهو ترجيح الخ اي بلا سبب

تظاهر من تكب اداة الاتصال للطلول والتقدير
الذي ذكرنا يكون ترجيح المروج ظاهر قوله قالوا
لم يترك بقدر عليها الخ لما افادنا من مذهب القدرية
من الانقلاب وترجيح المروج والعجز المقتضي لفساد
مذهبهم وكان لهم تقصيصا عن ذلك توجه الى تعريه
ودفعه فقال قالوا اي التصور لم يترك بقدر عليها
اي الخ فعال ترجحا بتصوير عدم زوال قدرته تعالى
عليها بقوله بان يسلب القدرية الحادثة اي والارادة
فاذا كان المثال انه لم يترك بقدر عليها فقد اندفع
ما الزموا فلا عجز ولا انقلاب ولا ترجيح مروج
فلنا فقد لزم الخ هذا دفع ما توجهه القدرية
تقصيصا عما الزموا قوله وايضا من اصلكم الى اخره
ما سبق جار على طريق التنازل وارجح العنان
وهذا جار على طريق المنع والابطال والمناسب
ان لو جاز في اسلوبه مستدراكا كان يقول
عيا انه لا يستقيم نظر الى اصلكم من وجوب مراعاة
الصلاحي والاصلاح الخ مع ان الخ نسب في مقام
المنافرة تقدم ما هو جار على الابطال والمنع عيا ما هو
جار على طريق التنازل وارجح العنان والاصلاح
ما مقابله الفساد والاصلاح ما مقابله الصلاح
ووقع في بعض النسخ الاصلاح فقط وفي بعضها

الاصلاح

الاصلاح والاصلاح وهي اقعد لان القدرية في ذلك
طريقان بعضه يري مراعاة الصلاح وبعض يري مراعاة
الاصلاح فالجمع بينهما اقعد للملازمة ما هو عليه قوله
وايضا من اصلكم الخ وحسب هذا يظهر ان كان من
المناسب ان لو عكس في طرفي الجواب وانتي بما قدم
مؤخر الخ اسلوب عيا انه لو سلم فقد لزم الخ فلا يمكن
سلبها الخ اي لما اصلوا من وجوب مراعاة الصلاح و
الاصلاح والمقصود بالبعدية في المقام البعدية المقارنة
للتكليف وكان من المناسب ان لو عجز جمع مكان بعد
اللام الخ ان يقال بعد هنا بمعنى مع قوله قد تقدم
تعريه الخ المناسب ان لو اخذه الى هنا وانت خبير بان
ما سبق جار على الجواب بالنسبة الى العجز فقط وهذا
المقام جار على الجواب عن العجز وعن لزوم عود الممكن
مستحيلا وترجيح المروج وحسب هذا يظهر
لك ما في مرده هذا المقام لما سبق قوله اكمل تقرير
الخ راجع للطرفين قبل قوله المسئلة منصوب على
الخ غرابه في المتن قالوا فكيف الخ لما انهي الكلام
عيا دفع ما توجهه القدرية تقصيصا عما الزموا من
اطراف الامتناع توجه الى الكلام عيا تعريه فاستسكوا
به واستسوا عليه مذهبهم وتوجهه حجة وهو
شبهة ودفعه فقال قالوا الخ اي القدرية والامتناع

انكاره وتقريره ما راموه من التقضي كما سيأتي في
الشرح ان قالوا لو لم يكن لقدرة العبد تأثير في فعله
لما صح ان يناب عليه او يعاقب والتالي باطل معلوم
البطلان لما جاء من نصوص الشرع فاعقد مثله وبيان
الملازمة كياتي في الشرح فلا تطيل به ومبني القلط
فيما توهموه حجة ما اعتقدوه من ان الافعال علل في
الثواب والعقاب وهما معللان لها وليس كذلك بل
هي امارات والثواب والعقاب تحضن فضله تعالى
وأي ذلك انما يقال بقرينة الثواب والعقاب غير
معللين وانما الافعال امارات الخ قوله فكل ميسر الخ
يشير الى الحديث وهو سند لما اجابوا به اهل السنة
مرضي الله عنهم وامنه بطر في الكتاب والحديث
وقد مر طرق الحديث لان دلالة على المقصود في المقام
اظهر قوله نسبله سبحانه حسن الخاتمة بفضل لما
انقضي الختام ان الثواب تحضن فضله تعالى وان
العقاب تحضن عدله تعالى كان من الشئان الوجوع
اليه تعالى في ميثاقها وهو حسن الخاتمة والفرج
اليه بالذات في نيلها وعقد النوجه لذلك درج
على ما دة السؤال وذلك لما فيها من السؤال مع
الخصوع قوله بفضلته يغلف غلظ وفي حال من
حسن الخاتمة قوله في الشرح هذا خبره الخ هذا
غير مناسب لما جرى عليه في النص لان ما فيه

يقضي

يقضي انه من باب الالزام علينا والمناسب ان
لوقال هذه الالزام من قبل القدرة الخ قوله
معلوم البطلان أي لما سبقت من نصوص الشرع قوله
اجاب اهل السنة في حق الله عنهم الخ اسلوب اجاب
لما سبقت من الشرح والمناسب له المنع والابطال
لهم هو مناسب لما جرى عليه في النص قوله
سبقت ما في الثواب والعقاب وفي بعض النسخ سبقت
بالافراد ولا يخفى ما فيه الخ ان يقال اعترض ما ذكر
قوله صعب وقد علمتم الخ الاستفهام انكاره
سند ما بعد ما قوله وقد علمتم الخ فالواو تعليلية
وهو غير مناسب لما في النص قوله البري بالهوى
وتبدل يا من لا يبرأ والمراد به في الختام المطيع السليم
الذمة من الذنوب قوله الواقعة الخ المناسبات الجارية
على يد العبد قوله على السعادة والشقاوة أي الثواب
والعقاب لا معناها الاخر الذي هو حسن الخاتمة
وسوال الخاتمة قوله امارات يصح ان يكون حاله من قوله
غيرها او مفعولة ثانيا لوضع على انه متضمن معنى
جعل وهذا النسب قوله وكل ما اطلع عليه الخ كانه
جواب عن ايراد من قبل المصوم وتقريره ان يقال
صعب وقد جات السببية من قبل الشرع فاجاب
عن ذلك بقوله وكل ما اطلع الخ قوله ووقع التماسخ الخ

في تقدير لو قال هنا لان الامارة معرفة والمعرفة
 سبب لتبعه وجه اطلاق السبب على الامارة
 في الحق فالواكف يمدح الخ قد سلف ان المقام في
 ابطال ما عسكوا به القدرية من الخ دلة على مذهبهم ومن
 ذلك ما سلف وتبين تقريره ودفعه ومنها ما توجب
 اليه هنا ويلزم ان يكون للعباد الخ اشارة اليه الرب
 حجة اخرى لهم في المقام وقد قال تعالى لولا يكون للناس
 الخ الاو ثقليلية اي اذ قد قال تعالى الخية وجاها
 منذ الاستثنا بنية الشرط المطوية قلنا
 معني ما قبله اي جوابه على ما خرج ما قبله ومصدوق ما هو
 جواب اللانهم السابق وهو منع الملازمة
 وايضا يبطل الخ هذا مرجع للطرف الثاني وهو قوله ويلزم
 ان يكون الخ والضمير في يبطل عائد على اللانهم لئلا في
 ذلك الطرف لانه وان قرر على انه حجة فقد يقتضي
 ذلك زمينة لنا وهذا ابطال له بوجه اخر لانه بطل
 في عموم قوله قلنا من معني ما قبله واذا امر تكسب
 لعظم ايضا والمناصب ان لوجابه في اسلوب على ان
 ما فر وامنه لانهم منسبلة خلق الداع والقدرية الخ
 ونفي عما فر وامنه قيام الحجة للعباد في الخرة فاذا
 كان لان ما لهم فلا يكون لهم اذ يصير منشرك الا لزام
 وهو لا يلزم من اخلف الداع اي من اسباب
 القدر

الفعل غير القدرية كالشبهة فيه وقوة تضميم الغرم
 عليه والخصمير يوافقون على ان البارئ سبحانه هو الخالف
 للداع والقدرية على الفعل ويعلمه القديم المناصب
 مع علمه ان العترة في المقام هو سبب خلق الداع
 لكن لا يتم الخ باحاطة علمه تعالى فهو كالقيد
 والحق الخ جابه تهديد القول بعد تحسن فيه الخ وفي هذا
 اسلوب شبي كيهامه من جوحية ما سبف كهل السنة
 من الرد والدفع في المقام والمناصب ان لو قال وليي
 سلم ذلك فالعبد عندنا جهور في قالب مختار تحسن
 فيه الخ تحسن فيه رعي الخ من الخ الفهم الجور
 يعني عابد على العبد ويعني بالامور الجبر والاختيار
 والخ منافاة في اصل التخصيب ببيان الخ الذي
 هو التخصيب والتخصيب العقلي ببيان الخ الطبيعيين
 ولا الشرعيين وهذا يقتضي دفع ما توهمه من الا لزام
 وسباني وجهه للمص في الشرح واحتجت القدرية
 ايضا الخ لما توجب في المقام لشرح النص المقام
 وكان قد جرى فيه على اطراف ما فيها اسلوب
 مناصب من تقدير الكلام على اولها على اللف
 والنشر المرتب فقال احتجت الخ فهو راجع لقوله
 فكيف يمدح العبد الخ وبيان الملازمة الخ هو
 محل البحث على ما سبب ان نشأ الله والجواب

على ما هي الى هذا امد افغ لصدر الشرح اعنى قوله احييت
 الى بخلاف اسلوب المتن فلم يدافع له والمناسب لصدر
 الشرح ان لو قال ومرد على ما هي ما تقرر وهذا شرح
 لقوله قلنا من معنى ما قبله نظر الى انه جواب عن
 الحجة الاولى **والا** انه اي الامم والشايات لا ملازمة الى
 سيقم منده مما بعد **والا** اعتقاد الى ما اعتقدوا
 عليه هنا وهو بطلان مدح الانسان وذمه بها بفعله
 غيره امر غيري ولا ينضبط مع ذلك اذ قد تمدح الشيء عرف
 على فعل غيره كالممدح بالجمال وحسن الخلق ومدح
 الجماد ان كالمولودة والثوب والبنايا عني وما انضمت
 به من الاموصاف مع انها لم تفعلها **لحسن** الخلق بفتح
 الخاء العجينة ومكون اللام وهو من باب اضافة ما كان
 صفة فيكون قوله بالجمال من وادي عطف النخس
لا ينضبط امره ليس هذا محله بل محله ما بعد
 من **الاستدراك** من ادل دليل الى خبر علة الاعتقاد
 وجا بهذا التلخيص على التصور واظهار الغرض عنهم
 على اننا لو سلمنا لهم **الاعتقاد** هذا معني قوله
لا ينضبط امره وهو يعني عنه قوله كيف وقد تقرر
 الى الا مستفهام انكارى اي لا يصح ان يكون مسبب
 المدح والذم فعلا للممدوح والمذموم اذ قد تقرر
 المدح بالجمال وحسن الخلق فالواو تعليلية **والا**

واذا كان معني المدح الى تقرر لبيان المدح والذم
 ليرتب عليهم مذهب اهل السنة **لحسن** مدح
 من خلف هو جواب اذ او هو مذهب اهل السنة رضي
 الله عنهم **او** اعدام شي الى في التعيين بالا عدم
 شي وكانه اني به عيب لنا نسبة الايجاد فاطلق
 الى اعدام على الكلف مجازا والا فالعدم كلف شي
 الى فاقبال اولئك الى انظره مع قوله فيقولون عند
 ما يومر بهم الى فهدا يقتضي ان مقالهم حال التعيب
 والعدا ب وذلك يقتضي انها حال الامم الى ذلك
 وهو غير ملائم له والمناسب ان لو قال فاقبال اولئك امرت
 امرت بهم يتجهون الى ثم يقولون ونحن امرت بنا تترده الى
 والجواب الى انظر خبر اسم ان فهو غير ظاهر في المقام
 والمناسب اسقاط مضاف وكما انه عن له ان اسم ان
 هو الغلط فاضرب عنه بقوله مما اعتقدوه **ومما**
 يبطل مذهب الى قضية كلامه هنا ان فاعل يبطل ضمير
 يعود على مذهب التصور وهو بعيد ومصدوق مامر
 مافر وامنه كون الحجة للعباد في الخرفة **هو** لا نرم
 لهم الى اي قرار من ذلك اللازم **والا** ذلك اي كون
 مافر وامنه لا نرم لهم **والا** الداعي عطف على قوله
 للقدرة **وقوة** نصحيح عطف على الشهوة
 والفعل معها الى هذا الا ينهض الى عام مذهب من يرب

ان الفعل يتبعين عند توفرا سبابه الذي يتولد
منها وسبابه الكلام عليه في بحث التولد
الاجواب اذا في مقارنته بالغايب اللهم الا ان يقال
هو على افتراق قد تولى وما يتوقف عطف تفسير على الكسب
فيها اي بالقدرة قوله فيها اي في المعصية قوله
وقد علمت الاول والحال قوله والتي هذه المعنى اشترت الخ
المعنى المنشا اليه مضمون قوله وما يبطل مذهب
المعتزلة الخ وما سبكت به يقتضي ان فاعل يبطل في المش
صحيح يعود على التعليل وهو مغاير لما قبل فني هذا
الصنيع شيء اي يبطل الخ بطل هذا مع قوله قبل
وما يبطل مذهب المعتزلة فان ما سبقت يقتضي ان
الصنيع يبطل عما يدعي المذهب وما هنا يقتضي عوده
على تغليب الثواب والعقاب ولا يخفى ما بينهم اللهم
الا ان يقال يعني بالمذهب فيها سبقت تغليب الثواب
والعقاب ومسئلة العلم الخ اي فضحتهم والحق
فكفي بخلف الحامع عن ذلك والحق بالفتح الماسية
وهي المنازعة بالعكس جمع لمحبة وهي شعر الحدين و
الدقت وقد يفهم بالفهم جمع لمح وهو مثبت المحبة
والمناصب في المقام هو المعنى الثاني ويعني بالعلم
علم الله المحيط بكل شئ اذ لو صح للعبد ان يمتنع على
ربه لا حتى يخلف الداعي والقدرة مع العلم حتى على

مذهبهم

مذهبهم بان يقول لم خلقت لي القدرة وانت تعلم
وقد تعلم اي اعصى ولم خلقت لي الشهوة فيها الخ
واحد اقال بعض اذ كياهم الخ اشارة راجعة لمضمون
قوله ومسئلة العلم الخ والدة بتشد يد السيد كما
يوجد في بعض النسخ كناية عن الزندقة فيكون هذا
اعترافا بانهم زنادقة اظهر والاسلام ليسد واقبه
اعتقاد ان اللغو وهكذا كانت غالب اولي المبتدعة
الاجاجيم اظهر والاسلام ليتمكنوا من فساد الله الدين
والتنغير من الشرعة المطهرة واحتيا لادع زلال
العوام وفي بعض النسخ الدمست يستكون السيد
قال ابو العباس سبيدي احمد المنيور والذي راينته في
نسخة صحبحة من المحصل للفخر الدمست بسكون السيد
وكذا في شرح المعالم للغريب ويوجد كذلك في بعض
نسخ هذا الشرح قال والدمست مشتركة بين
معان والمناصب هت اللعنة من الشطرنج وكوه ويكون
ذلك استعارة للغلبة والحيلة لانا هذه العقاب
التي ادخلوها في الاسلام يتقاطون بها على افساد
واظهار الاختلاله والتنغير عنه الخ فراجع ان مشرب
وم وقد مثل بها اي بالوجه والخيال والباسنية
وم وبهذا المعنى الخ الاشارة الي مضمون قوله
واذا كان العبد الخ قوله حسنان خبر عن قوله

اعادوا

فتعليل الثواب والعقاب ولا يخفى ما فيه من عدم
 المطابقة للجماع ان يقال قوله والعقاب عطف
 على تعليل فهو على تقدير تعليل العقاب محذوف
 المضائق واقيم المضائق اليه مقامه او يكون مكسورا
 وان حذف المضائق لانه مماثل لما عطف عليه فالشرط
 متوقف على واحد اي مضمون الشرط وجوابه حسن
 ان يمدح ويذم قوله فصحح غير محتاج اليه قوله
 وقد جاء القرآن الى هو كذا يضمنون قوله واذا كان
 العبد الخ قوله ونحوه انظر ما وجدته في كتابه مع انه
 اني بالتحقيق فالمناسب استقامة قوله وتامرته
 بلغوه الخ في تدكير الصمير شي اذ هو عايد على ملاحظة
 ان فعال على انه وان حمل الصمير على ما ذكر في هذا
 على مطلوب شي والمناسب ان لو قال وتارة لعدم
 ملاحظتها قوله ولعله لملاحظة المريب الخ اي ولعل
 ما ذكر من سجي القرآن والسنة لملاحظة حكمة الامرين
 الجبر بحسب ما في نفس الله مر وهذا ارجع لما جاء
 في السنة والا ختصار بحسب الظاهر قوله
 ذلك الخ ختلاف اي الذي جاء به القرآن والسنة
 هذا عدل قوله ولعله لم توجه اخرى الجمع بين
 الآية والحديث قوله لملاحظة حكمة اماره شرعية
 الخ اي ذلك الخ ختلاف لملاحظة كون الفعل امارته
 شرعية

شرعية وعليه درج القرآن وملاحظة نبي الدلالة عنه
 عقلية وعليه درج الحديث في سببية الآية المثبتة
 شرعية وسببية الحديث المنقبة عقلية فمأورد الاثنان
 والنقي عما شئ واحد وعقلية منصوب على الحال من الدلالة
 والله تعالى اعلم ~~قوله~~ واذا عرفت تأثير القدرة
 الحادثة في محلها بطل بذلك ايضا تأثيرها بواسطة
 مقدورها في غير محلها الخ ينبغي ان يعلم ان القدرة
 مجوس هذه الامة قد نسبوا التاثير الي قدرته
 العبد وذلك بحسب اعتباري تاثيرها في محلها و
 تاثيرها بطريق التولد في غير محلها وقد ابي الكلام
 على تاثيرها مباشر وفي محلها انبعاث الكلام على تاثيرها
 بواسطة وفي غير محلها وتكونه مغاير لما سيفجأ
 بالفرجة وحذف صدرها ايجازا ولما توجه الى الكلام
 على ذلك وكان ما سيف يقتضيه جامعها برفعة
 الخ بيتا فقال واذا عرفت الخ قوله في محلها اي موصوفها
 قوله بطل لذلك اي بطل لما عرفت من الاستحالة
 قوله كرمي الحجارة كرمي الحجارة فيه مقدور ان احدها
 رميها والاخر حركه اليد فالقدرة الحادثة عند هدم
 هي التي اثرت في ايجاد رمي الحجارة بواسطة حركه
 اليد فالتولد عند ايجاد حادثة بواسطة مقدور
 بالقدرة الحادثة ~~قوله~~ فملا راجع للبدن

مع ما فيه علي مذهبهم الخ اي مع ما في التولد من زيادة
 على ما سبق في رد مذهبهم وجامه هذا الطرف واسم
 كان السيف يقتضيه ليشتري ان للتولد اعتبارا
 واللوازم المقامية انما تلزم على مذهب القدرة فيه
 قوله ووجود فعل الخ معطوف على مدخول من وبيان
 هو انه اذا فرضنا ان الشخص عند مرجه السهم
 مثلا اختر منه المنيعة قبل وصول السهم الي الرمية
 ثم انقل بها وصا دف حيا فانه يجعل به جرحا ولا يزال
 ساربا الي ان يعرض الي الزهوق فهذه السرايات
 واللام افعال للرأي فلهذا نسبة قتل الي ميت مع
 انتفاء ماصحان الفعل منه وهي الحياة والقدرة
 والاداة والعلم وفيه ابطال دلالة الفعل على كون
 الفاعل حيا ومنع الاستدلال بوجود الحوادث علي
 وجود صانعها قوله افعال معطوف على ما يلزم
 او على الاول من مدخول من وفي القطع باو شئ
 اللهم ان يقال غير لا ملوك بين فاعل وفاعل
 خروجا عما نوايهما قوله وانتفع لا كثر الخ انتفع
 الخ كثر منهم وهم المحصلون منهم قوله ونحوهما اي
 كالحرفة وسقط الزناد من مذهبهم اي كاختلاف
 جسم باخر علي وجه المتعامل والاعتماد اذ توجد بينهما
 حوازة ولا تتداح وتغن في التعبير بالشبه والنحو

قوله وذلك

قوله وذلك ايضا ما ينقصه الخ الاشارة لتعلق التفاضل
 والافضل في المقام ان لوقاله وذلك ايضا ما ينقص
 عليهم اي على الاكثر لا يهاهم هذه العبارة ويلزم
 الخ قلبي القائلين بالتولد في الشيع والري والحرارة
 وسقط الزناد عند الخ كل والشرب والاحتكاك
 الخ تتداح ان تكون الخ جسم متولد مع انها ليست
 من جنس مقدور بنا بالاجماع وذلك ان سقط النار عند
 الخ تتداح يقع على حسب الدواعي فاذا تولد لزمن ان
 تولد ما يبر الخ جسم لثباتها فان زعموا ان النار
 كانت كامنة في الجسم فتحركت وان المتولد حركة
 جسمه وجوده كان هو لا يرصني بقوله عاقل فان
 الخ والزناد قبل القدر ليست فيهما شئ قوله وبالله
 تعالى التوفيق الخ قد سلف ان مباحث الكتاب ثلاثة
 مباحث الواجبات والمستحيلات والخيالات وتقدم
 الكلام على الواجبات فلما انتهى الكلام عليها
 كان من المناسب الختم بالذات اقال وبالله تعالى
 التوفيق ولما انتهى الكلام عليها انتهت بالكلام
 على المستحيلات وعند التوجه لذاتها مهد بقوله
 هذا الذي ذكرنا اوصافه تعالى اي من اوصافه
 كما في بعض النسخ وجرم على اشارة القريب لان
 الواجب وان كثر مباحثه فالمقام له ولم يفتقر

د
اول الغاية لظهورها اي من اول مباحث الكتاب
المقصود بالذات الى هنا قوله واذا علم ما يجب علم
ما يستحيل هذا هو المذهب لم يردده قوله وهو ضد
ذلك الواجب اي اذ هو ضد ذلك فالواو تغليبية والاكثرا
تقرى باضدادها وجرى مجازا اشار الى البعد وان كان المشار
اليه قريبا في الذكر رتفاع مقامه في الحق قوله
في الشرح مذهب اهل الحق جاب هذا المذهب كالمذهب
لما بعد من الكلام المتعلق بالنص المقامي وانتشر
بقوله عما سبق اي تحقيقه ليلابيه خل في طبعه
ما نقل عن بعض اهل السنة اذ قد يظهر تخفيف ذلك
وفساده مما سبق والبعض المنقول عنه ذلك اخل
في اهل الحق وان تعد ان لوقال من الكاينات ثلاث
الممكنات اعلم من العاينات والكلام جار على
المحال الذي ثبت لها التأثير ومصدوق مقدور
الفعل المقارن للقدرة قوله بل نسبت الى اي نسبة
الوصف الذي هو القدرة كنسبة العلم الى وبها
فسرنا به الضمير في المقام يندفع ما يرد على ظاهر
اللفظ من عدم المطابقة قوله الا ان القدرة الحادثة
الافاد بهذا المذهب راك دفع ما يتوهم من تعلق
طرب المنظر بها هو خارج عن محله كما لنظير قوله
فلا نسبة بينه وبين القدرة المتأخره ضمائر

وانظر

وانظر ما وجه العدول عنه وما ذكره هل الحق
يقضي ان ما خرج من محل القدرة ليس مكتسبا
وهو كذلك بالنسبة لرباب الغن وفي اللغة والعرف
يطلق عليه مكتسب فان قيل ما اقتضاه مذهبه
من ان ما هو خارج عن محل القدرة ليس مكتسبا
يقضي عدم التكليف ونما هو خارج عن محلها
اي بالافعال المكتسبة جاك التكليف قال جل من قابل
لا يكلف الله نفسا الا وسعها كفيف وهو مكلف به
اجتماعا قلنا لما كان مسببا عن المكتسب جاك التكليف
به تنزيلا له منزلة مسببه لانه لما كان مخلوقا عند كسبه
عادة جرى فيه التكليف والثواب والعقاب **قوله**
والاعتزلة المقصود بهم القدرة **قوله** واقتضوا
القدرة اي بما ان القدرة **قوله** وليزيدكروا
تولد في محل القدرة الا العلم النظري اي بخلاف
ما خرج عن محلها فذكره وفيه عموم التولد **قوله**
وهذا المذهب الى اي مذهب التولد وذلك انه
لما افاده وبين شأنه وتصوره على مذهب القدرة
كان الشأن النحر عن لما خذه ومبناه حتى يتضح
ما هو عليه من الاتساع ما هو فاسد لكن سقوه
في اسلوب الحضرة يظهر له وجه وليس المقام
بصدده وانظر قوله الطبيعية نسبة الى الطبيعة

مع ما للتخمين من ان النسبة الي فعلية فعلى قال
ابن تمالك وفعل في فعلية التزم والمنا سب لنقول ان
مالك ان لو قال طبيعية ^{هو} مالم يمنعها مانع ينبغي ان
يعلم انه قد سمع ان اقتضا الطبيعة متوقفة على ثبوت
شرط وانتفاء مانع فكان من المناسب ان لو قال مالم
يمنعها مانع او ينبغي الشرط لكن يقال انتفاء الشرط
مانع من جهة المعنى فيكون داخل في عموم مالم يمنعها
مانع ^{هو} ولم يستفد منه كالعقل العقلية الخ جابدا
تحقيقا للطبيعة التي جرى عليها الكلام ^{هو}
ذلك لا مشاركة راجعة لكون الطبيعة تؤثر في مفعولها
مالم يمنعها مانع قول ولم يجعلوا حكم السبب الجواب
عن سوال وهوان يقال لم يجعلوا السبب المولد
مغاية الطبيعة ولم يجعلوه بمثابة العلة العقلية
فاجاب عنه بقوله ولم يجعلوا حكم السبب الخ والمناسب
استقاط لفظه حكم ^{هو} المولد صفة للسبب قول
ثم عبروا الخ اي عبروا عبارة المسبب نظر الي مقام
الطبيعة فقالوا هو فعل فاعل السبب وجابه ليرتب
عليه تولد وهذا اذا الخ ولا ينبغي ان ماسبق من قوله
فاخذوا ذلك ولغوه تولد هو تغيير ايضا وفي هذا
السلوب وان كان صحيحا من جهة المعنى شجب
وان تعد ان لوجا بعلة تغير العبارة شجب قوله

ولغوه

ولغوه تولد هلك اولغوه تولد الكيلاد يظهر ماخذهم
تولغوه ولم يجعلوا حكم السبب الخ ثم يقول وماذا موطن
نسبة الفعل الي فاعل السبب اذ اخفقت لم يكن له
حاصل الخ والمهم مطالب بالسند في طرف الحصر وفي
كون التلغيب للتسمية ^{هو} فيه اي في الخ تولد
وقول القائل الخ اي منهم هو يؤثر فيه اي فاعل
السبب يؤثر في الخ تولد واسطة السبب هذا تفسير
لعبارة من التي جروا عليها نظر الي قولهم هو فعل
فاعل السبب قوله يولد حاصل القول به الخ خبر عن
قول القائل ولا ينبغي ما فيه والمناسب ان لو قال يولد
حاصله قوله فعل سببه اي سبب ذلك الخ تولد
كما ان الباري تعالى عندهم الخ تنظير وانت خبير
ان المنظر له لا بظايقه لا تغادر طرف التنظير بقوله
ولم يكن فعله فعلا لله عز وجل اللهم الخ ان يقال
بتقدير مضاهية في طرف المنظر له قبل ان الكلام
هكذا يولد حاصلا الخ الي انه فعل سبب
ولم يفعل المسبب قوله الخ انهم يمتنعون اضافته
له تعالى الخ جاب هذا الاستدراك ثم نهى الا زاعم
ما قرأه منته وبان الزاعم ذلك ان الموجب عندهم
لكن العبد فاعلا للمسبب كرمي الخ كونه
فاعل السبب لمركبة العبد قبل ان يولد الخ علي رايهم

الفاقد ان يكون الباري سبحانه فاعلا لكفر العبد
وسرقته وزناؤه ونحو ذلك اذ هو فاعل للعبد وقدرته
وتفويضه والباعث على الفعل وغير ذلك من الباب
الفعل قول وكون المتولد فعل فاعلا لما افاد ما الرموا
وكان مبني ذلك هو كون المسبب هو فعل فاعل
السبب كان من الشان التعرض لراهم فيه هل ذلك
على سبيل الاتفاق ام لا قال وكون المتولد قول
قال المقتزح ولا يصح الذي لا اتفاق هذا بحث فيها
نقل الامام في الشامل بحثه المقتزح في شرحه على
الكامل وما ذكره النظام نضرب بذهب الطبايعيين
قوله وذهب جفص الفرداني مهم قول ميايها
لحل القدرة اي خارجا عنها قول المسبب بكسر
البا اسم فاعل قول كالمقطع الذي فانها تقع على
قدرا اذ الفاعل بان يكثر او يوسط او يقلل منها
قوله ونحوه اي نحو الهوى عند سببه وانت خبير
بان ما جري عليه الفرد من التفصيل هو المناكب
لجنتهم في التولد على ما سباني قول واختلفوا اي
العتزلة في وقت تعلق على حذف مضاف دل عليه
السياق اي وقت انقطاع تعلقها قول منهم مقرر
لما يقتضيه السياق قول لا يزال مقدور اي متعلقا
للقدر الحادثة مثلا لما سبب السياف قول

سبب

سببه اي المتولد فيجب وقوعه اي المتولد
فيقطع اثر القدرة فيه اي في المتولد لا نه لا تعلق
بواجب ووجدك عند وقوعه الى عطف تفسير
واختلفوا في اللوان المتولدة عن فعل الصبغ
والطعوم المنشأة عن الطبخ والتركيبات لطعوم
الاشربة والمعا حبيبة ان تقع مقولدة اي فلتنسب
الي فاعل السبب قول او اي فتنسب الي الرب
تقاني قول وذهب جماعة ابن اشرس الى ان
ان لو جابها مع ما معه قبل قوله واختلفوا في اللوان
انه معنى ما للنظام والفرد ووجه لزوم جماعة بطلان
دليل اثبات القانع هو ان الاعراض اذ او جدت من
غير فاعل تطرق ذلك في غيرها من ساير الحوادث
وما ذهب اليه مهم من معنى كلامه وهو اعراضه
قوله والمولدان عندهم اربعة الى المولد ان جمع مولد
وهو السبب المتقدم وذلك انه لما ان جري عليه
الكلام اجمالا كان من الشان ان ينبعجه بالكلام
على تفصيله تحقيقا لثبانه قول الاعتماد والمجازة
التي بدل مقصود ولما كان النظر والوهي لا يولد كل منهما
الى سبب واحد التبع كلاهما يولدة وتقدم معنى
النظر في اول الكتاب والوهي افتراق الاجزاء
وقد اختلف ابواه اسمي والجباي الخ كانه قدم اباه اسمي

عليه والده الحي الذي لنا سمة قوله للمولد ان الامر يح
اذ منها لم عتقاد قول الي مشقة العضلات وقوة الشايط
الم عصاب على ان عضبا تقدم نفس العضلة والمراد
بشدة نها شدة نها في نفسها والاعصاب جميع عصب
وهو جميع عصبية فهو اذ اجمع الجمع قوله وكذلك من
مذاهب الطبية يعيبن الخ الى شارة راجعة لمضمون
قوله والمولد ان عندهم الخ قوله ثم اختلفت المعتزلة الخ
ثم في المقام تعرض احتمال ان تكون للترتيب العنوي
وذلك ان اعتبروا خلافتهم بعد ان قرروا التولد في افعال
المخلوق وان اعتبروا انهم اختلفوا في ذلك في الجمل ففي
الترتيب المذكور لم يفرق وليس صدق مع ابى المولد
من الصانع مانعا واري الضلال على حمل التوهم من
الموانع ولم يخرج على غيره منها اعتمادا على الظهور
فلزم ان يولد ابي السبب قوله هذا حاصل مدحهم
في التولد الخ لما انبى الكلام على التولد على مدحهم
وما لهم في ذلك كان من الشان التعرض لبطالة وعند
التوجه لذلك مهد له بقوله وهذا حاصل مدحهم
الخ فلا شارة راجعة لمضمون الشرح من لدن قوله
والمعتزلة قد سبق ان مدحهم الخ الظاهر ان العبد
مختار افعاله الي هنا واعلم ان رد مدحهم الخ
الظاهر ان الضمير من قوله وهو عابد علي الروض هو

غير

غير مستقيم اللهم ان يقال هو عابد ليعمل حدوث
مضاف ابي من الد قوله والي هذا المعنى الخ يشير
الي مضمون قوله واعلم ان رد الخ قوله ثم اشرنا في هذا
الفصل الخ الظاهر ان من في المقام تبعصية فيكون
المقصود في المقام خصوص ما جرى عليه في المتن من
اللازم وان انت خبير بان المتن قد جرى عليها صرحا
على طريق الاشارة ففي قوله ثم اشرنا في قوله
موتريت انت خبير بان سبب الانا في التقديم
وكلامه يضرب فتارة ينسب اليها وتارة يعوضونها
قوله انهم ادعوا الخ بهذا يتم قوله فيما تقدم في شرح
قوله قالوا كيف يدح اويدهم العبد والفعل مع
واجب لا يمكن تركه قوله المولد ابي له قوله الي الرمية
اي الجمل المر من له قوله مثلا راجع الي الزهوف قوله
وقدمت عظامه ابي صارت رماها قوله ولا مزيد الخ
لما كان ما ذكره من نسبة القتل الي ميت قد تناقض
وجه النفس دفيه غير بقوله ولا مزيد الخ ولوجاز
وقوع الفعل الخ من البيت ان المقام للفعل الاختياري
ولا يخفى انه لا يمكن صدوره الخ من حي غفلا فالفعل
دليل على حياة فاعله فلو جاز ان يقع من ميت لبطلت
دلالة الفعل على كونه فاعله حيا الذي هو واجب
غفله وهذه اللازم واللازمان بعد اعني قوله ثم

وجوده حال عدم الفاعل الخ قوله وما يلزمهم الخ
 لم يجر على كل المتن نعم يمدخل في عموم قوله ويخوذلك
 من المستحيلات المذكورة في المطولات قوله وان قالوا
 الفعل يدل على فاعله الخ استثنى تفصيلا من قبل
 الخصوم توجه اليه تقريره ودفعه فقال وان قالوا
 قوله من اضافة الفعل الى حال الوجود قوله
 وتنتج صدور الخ اي ينتج صدور الفعل حال كون
 الصدور مضافا اليه اي الى الشيء حال امتناع كون
 الشيء فاعله وما يفسرنا به الضمير في قوله
 اليه وكونه يندفع ما يرد على ظاهر العبارة من
 التناقض في صحة ذلك اي الاضافة المذكورة قوله
 ينافي الصحة اي ينافي صحة الاضافة قوله ومما
 يلزمهم الخ هذا الا لزام لم يجر عليه في النص صراحة
 وجري عليه اشارة والمراد بفاعل الامر السبب
 الذي تولد عنه الامر وهذه اجار على ان لا فرق
 بين الموت والالام في نسبة كل منهما الى العبد
 قوله فان نسبة تعاقب الخ بعد اللازم وانت
 خبير بان المبدأ سبب ان لو عكس بان يقول فانت
 نسبة تعاقب الموت الخ قوله اي فعله اي الشخص
 المتهوم من الكلام والمقصود بالفعل هنا السبب
 قوله ويلزمه اي الجواب في قوله على الجملة انتريات

الماتة

الامانة اللازمة في القيام به على شاكله الاحياء وانظر
 فيه فانما هو في بعض الاحيان دون بعض وفي
 الجملة فذلك ما هو على شاكلته فلذا قال على الجملة
 قوله انه اي الاحياء قوله منده اي الامانة قوله
 والقدرة على الشيء عندهم قدرة عاصدة فالقدرة
 على الحركة مثلا عندهم في القدرة على السكون والقدرة
 على الايمان بها بقدر على الكفر وهو يصح عندنا لما
 سلف ان القدرة عندنا تتعدد بتعدد المقدور
 مع المقارنة فلو تعلقت قدرة واحدة بالشيء وصدة
 للزم اجتماع الصديق وهو محال قوله واحتجوا على
 التولد الخ قد جري المبحث على التولد ومفهومه عند
 الخصوم وتحقيق ذلك وجري ثانيا على بيان
 ما خذهم وايضا ما هو عليه من الفساد وثالثا على
 ابطال التولد ثم توجه رابعا للنقض ما راموه من
 الشبهة وتوجهه في التولد ولا يخفى ما في الجرمية
 هذا الا ملوب من الحسن قوله كما ان المقدور المبدأ نشأ
 بالقدرة الحادثة لذلك اي واقعا على حسب القصور
 والدواعي فيقتضي ذلك ان يكون طرف الفرع
 والمقبس وهو تلك المسببات على غلط الاصل المقبس
 عليه وهو طرف المقدور المبدأ نشأ بالقدرة الحادثة
 في استناد اثر كل منهما للعبد قوله والجواب ان ارتباطا

شيء يشي الخ لا يجفي ما في التعبير بالجواب في المقام
اذ المناصب لقوله واحتجوا الخ ان يقول والرد
عليهم وايضا حاصل ما اجاب به اوله لا ينهض الا لو
كان ما احتجوا به الزامنا وليس كذلك
ولو طوي هذا وجابا بعد من قوله وايضا ما
ينقصنا الخ لكتاب حسنا كان يقول هلكت اولد عليهم
انا لجد امورا واقعة مما حسب الدواعي والقصود
وساعدونا الخ قول المغيث عليه صفة كاشفة
اذ الاصل في مقام الغياض شانه ذلك قول
والفزع معطوف على ارتباط ما حذف مضاف الى
وارتباط الفزع بدليل الاخبار بالمتن قول والسبع
والبر والموت اي عند الاستمرار وعند المعالجة
وعند ارتكاب اسباب الموت والمناصب ان لو تعرض
لاسباب المذكورات كما ان المناصب ان لو قدم قوله
عند معطر المعتزلة او يوحى له على احتمال اي على عتف
واعتماد كما عطف تفسير علي على تحمل قوله وقط الزناد
اطلعت الزناد هنا على الحجر والزناد والسقط ما يخرج
منهما من النار ولا يجفي ان هذا اجسمه المقام لتولد
الفعال فاذا في انبائه شي قول عند الله قتلته اي
الضرب قول مخاطب بفتح الطاء وهمل الخجل
العباء والخجل المنصف بالحياة قول ووجل الرجل الخوف

والوجل

والوجل المنصف بالخوف قول وبعضهم التزم التولد
الخ المناصب ان لو قال وبعضهم التزم التولد في المذكورات
لان هذا البعض جاءه في مقابلة المعظم وهذه
يقولون بعدم التولد في المذكورات ان عموما قول
والزم هذا البعض الخ لا يجفي ان هذا الدليل على
ظاهرا ما قاله هذا البعض لكن لما قالوا بتولد الحراري
لزمهم ان يقولوا بالتولد في مسقط النار اذ نسبته
الحرارة وانما التي لا حكاية واحدة والعرض ان كلا
منهما جار على حسب الدواعي والقصود والاضافة في
مسقط النار للبيان قول فان زعموا ان النار كانت
كامنة الخ لما نزل الزام استشعر تقصيا من قبلهم
توجه الي تقريره ودفعه فقال فان زعموا الخ قول
فان الحجر والزناد الخ عند لقوله كان هذا هو
ببرضي بقوله عاقل ولا يجفي ان ما جاءه عند فهو
دعوى والمناصب ان لو جاز بسنة لطرف القدر
كان يقول فان الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدر
شي واذا كسرا فلان فيهما وعند القدر تظهر النار
والخ شجر مع وف قول وان اجابوا عن قولهم بعدم
التولد الخ السبب في يدل على ان فعل اجابوا عنهم
بعدم معطر المعتزلة ولا فعد في المقام ان لو جري
على اسلوب الاظهار واعتبر هنا انهم الزموا التولد

حيث قالوا في غيرها بالتولد وفيما صحت اعتبار ذلك
على وجه النقض عليهم قوله اما الزماني فان الانسان يربي
الح انت خبر بها في هذا التركيب من عدم الربط
وقوله ومثله هو بالرفع عطف على رفع الثقل من باب
عطف التفسير به ليل قوله بعد ورفع الثقل ومثله
قد يرتفع قوله قد يرتفع للشخص الذي ما يقتضيه الظاهر
من عود الضمير في يرتفع على رفع الثقل غير مستقيم
لانه لا معنى لكون الرفع يرتفع وعوده على الثقل
وان كان صحيحا من جهة المعنى غير ظاهر من العبارة
ولما جرى الكلام على رفع الثقل وكان الموضوع
في رفعه وتخريره اضطرار كان الشان النقص له ولا بطلان
حتى تكون في ذلك على بصيرة فقال وهذا مذهب المعتزلة
في تحريك الاشياء الثقيلة الى الضمير ان في علمه
ودفعه ما يبدان على الثقل والمراد بالاعتقاد الادعا
ان تكاثر الثقل قوله وافلاكه كعطف التفسير
على قوله رفعه ليعتد المحضود منه وذلك مطلق
الرفع قوله اختلفوا فيه اي في الرفع باعتبار ما ينفق
به من جهة وبسيرة منصوب على اسقاط الخافض
فليس كسبب ذلك اي ما ذهب اليه الا قدمون قوله
بل يد من زيادة حركات اي لجهة العلو تنسب
عن اعتماد اخر اذ من زيادة الحركات تستلزم من زيادة
على عماد

اضطراب

على عماد قوله وقد اختلفوا ايضا الى ما انهي الكلام
على اختلافهم في رفع الثقل بالنسبة الى الواحد
اتباعه بالكلام على اختلافهم في رفعه بالنسبة الى ما فوق
الواحد قوله وكل واحد والواحد قوله يحمله اي الثقل
قوله ولا يشتركان اي الواحد والاخر قوله وكلام جميعهم
في المسئلة ياتل لما انهي الكلام على ما لهم من الخلاف
في رفع الثقل اتبعه بالكلام على ابطال ذلك ولم ينبع
الطرف الاول باطله وان كان مناسبا فصد الاختصار
والمراد بالمسئلة مسئلة رفع الشخص الواحد
الثقل ومسئلة رفع الجماعة الثقل والعرض ان
كل واحد يستقل على الي نراد يحمله قوله
وهو ابطال اصل التولد اي ميثاق وهو تأثير القدرة
الحادثة برفع السبب قوله ابتداء اي من غير واسطة
ودفع به ما يؤهم من انهم يقولون يرجع ذلك
اليه نقالين قوله فلا اشكال اي في البطلان قوله
وان سلمناه اي التولد قوله بما ذكرنا في بعضي قوله
قبل ليس بصحيح بل لا بد الي قوله المثبتين المناس
لما بعد ان لوقاك لا مثقال قوله بل لا بد من زيادة
حركات اي على الحركة التي تحرك بها في جهة الجهة
واليسرة ولا يخفى اجتماع الحركة التي تحرك بها جهة
وبسيرة والحركات الزائدة على ذلك جمع للامثال قوله

وهو محال اي جمع المتكلمين قول لكن يقال له اي لا ي
 هاشم اذا ولد الرفع الخ انظر قول اذ يلزم منه انه هو
 منذ ما حكمت به الشرطية من استحالة عدم تحرك
 التعليل الذي ولد الرفع حركة فيه فاذا لا بد ان يتحرك
 قوله منه اي من عدم التحرك قوله وهو الواو المحال
 قوله وفي ذلك اي في ذلك الكلام المذكور قوله
 فاستراطة زيادة الخ مغزى عن الشرطية والضمير المضاف
 اليه اشتراط عايد على اي هاشم قوله وذلك
 بين في الخ اي اذ حقيقته انه لا يتحقق المسر وطبدية
 قوله واما اختلا فهم الخ مع قوله فقد قيل لعباد الخ
 لا يجني ما فيه من عدم الخ ارتباط قوله في الجملة بدل
 من المسيلة قوله وكل واحد الخ الواو المحال قوله الجز الذي
 يختص به بعض الحاملين معين او مبهم ينبغي ان يعلم
 ان الجز خصه من الكل وهو معين او مبهم فالمعين
 هو الجز المعبر في فرد والمبهم هو المعبر في فرد
 قوله وهو ظاهر اي المحال ظاهره ان لا يماثلين ما ياتي
 رفع لشيء وهو محال قوله لا ليس تغني جز اي اختصاص
 جزه قوله والفرق ان هذه الحامل الخ الواو وتعليق
 هذه امره في الخ ولو لم يكن ذلك لعدم الغاية في جنيده
 نعم لو كان احد الحاملين لا يستقل بمحل الجمع لظهر
 وجه تغني الجز المحول وهو ما يلي راسه مثلا

لكنه

لكنه لا يقدر على التزمه وكذا الاخر بخلافه ما لو
 كان مستقلا به ولا يجني ما في ظاهر العبارة من عدم
 الربط بين اطراف الكلام قوله فقال اي عباد الصميم
 الخ اعرف وجه الاختصاص وهو جواب عن السؤال
 قوله وهذه اي قضية قوله الخ اعرف الخ قوله عين
 ما تولد الخ اي يقال لمن قال ان كل من الحاملين في كل
 جز ما تولد من هذا الجز من فعل فيه هل هو ما تولد
 من فعل غيري وعيني ان الرفع الذي هو اثر يربط وهو
 عين الرفع الذي هو اثر غيري وام هذا اثر في هذا الجز
 رفعاً وهذا اثر فيه رفعاً اخر فان كان الاول لزماً اثر
 بين مؤثرين وقد تقدم فساده وبطلانه وان كان الثاني
 فان رفع الجسم قد حصل باحد الاثرين ولا فائدة للذي اريد
 ويلزم ايضا عدم رفعه مع تحققه قوله ولزماً ان يكون
 الخ لا فائدة ان لو قرئ بالغا قوله وبالجملة الخ اشار به
 الي ان وجوه البطلان لا تنحصر فيما ذكر في البحث قوله
 وتحكيم الخ وهام والخيالات الخ وتحكيمها هو الجز
 على مقتضاها فاصح ~~كل قد سلف ان العقائد~~
 الخ هي ان تنوع بحسب الحكم العقلي الي انواع ثلاثة
 الواجبات والمستحيلات واليائيات وتقدم الكلام
 على الواجبات والمستحيلات ووجه تقديم ذلك فليما

انتهى الكلام عليه ذلك انتهى بالكلام عليه الجازات
 وعند الفوج اليها والشان انها مغايرة للمفرد مع منه
 نوحهم لها بالفصل وحذف صدى الترجمة ايجازا **قوله**
 وتكون في حقه اي في جانبه تعالى قول بالادبصار جمع
 بصير والمقصود البصر الحادث **قوله** على ما يليق به جل وعلا
 اي الوجه الذي يليق به جل وعلا اي لا على ما هو
 الامر في الشاهد اذ لا يليق بجانبه نقاب والمصنف
 رضي الله تعالى عنه انزل الشان بالتنبيه رداعا المعترلة
 القايدين باستحالة تعلقه قدرته تعالى بايجاد الودية
 الخلقه **قوله** في جهة ولا مقابلة ذكرهما اهتماما بهما
 ولا فيهما في **قوله** على ما يليق به وكذا قوله ولا في
 مقابلة لما ذكره اهتماما به ولا فهو داخل في قوله
 في جهة **قوله** لقوله تعالى البر بها ناظرة الى **قوله**
 نوحه الي السند وكان جاريا على طرفي السمع والعقل
 قدم طرق السمع لانه هو المعتمد في المقام **قوله**
 الكلام على وجه الدلالة عما ذكره عند فخر من الشارح
 لذلك **قوله** لسؤال موسى عليه السلام الى يستشير
 الي قوله تعالى قال رب انظر اليك الية **قوله**
 اذ لو كانت مستخيلة ما جهل امرها الظاهر فيه
 انه استدلال من جهة المعنى ولا يبعد الاستدلال

الصنائج

الصنائج هذه اذ لو كانت مستخيلة لجهل امرها لما تحقق
 في جانبه من ظلمها لكان ما جهل امرها اذ سؤال ما يستخيل
 ممنوع والدنيا عليهم السلام معصومون في حق التالي
 لظهوره وواقع **قوله** مستخيلة موقعة **قوله** على انما لهم
 اي زعنبتهم والمراد الطلب على طرفي الرغبة والواو لا تقتضي
 ترتيبا **قوله** الي وجهه الكريم اي ذاته الكريمه فاطلقت
 الوجه على الذات **قوله** الكريم بمعنى الشريف وعلم العدر
قوله ونحوه مما ورد اي من اطراف الشرح او من الحديث
 والاول افيد والثاني للمقابلة **قوله** والطواهر كيان
 ما فيه **قوله** في الشرح لما فرغ من ذكر ما يجب اليه لما
 نوحه الي شرح النص المقام به مهد بقوله لما فرغ الى
قوله ما يجب اليه ما قام عليه الدليل من الواجبات
 اذ ما يجب في حقه تعالى لا يتخصر لكن انما كلفنا بها
 ثبت بالدليل **قوله** وهو مقابله اي مقابل الواجب
 ومنافيه وانبع المستخيل بنصوره لانه المباحث لم
 يخرج عليه مطابقة بخلاف الواجبة **قوله** واعلم انه
 اي **قوله** والشان ليس المراد اليه جابهذا ادفع
 لما ينوهم من رجوع الجواز الي صفة من صفات ذاته
 تعالى **قوله** بل الي تعلقه بفعل من افعاله الى ولا فقد
 ان لو قال بل الي تعلقه بالممكنات حتى يجرى الكلام
 على الفعل والنوع والضمير في تعلقه عابدها الصفة

النهاية

ومصدوقها في المقام القدسي والآلة
يستحيل ان ينصف سبحانه الخ اسند لمضمون قوله ليس
المراد الخ بخارجا بسند ثان فقال لما عرفت من وجوب
الوجود الخ وهو اعلم مما قبل ولو انصف الخ هذا
دليل بحسب الصنعة كما ان الذي قبله دليل
بحسب المعنى ويتعالي دليل الخ مستثنائية المحذوفة
واذا عرفت هذا المعنى كون الروية الخ هذا
هو المهد له وهو المقصود بالذات اما السمع
فقد دليل السمع كانه المعتمد لما ظهر في دليل العقل
من الضعف وجوه يومئذ ناصره اي ناعمة
وذلك اي النظر اذا تعدي بحرف الي كان ظاهرا
في معنى الروية هذا ابيان دالة الخية على جواز
الروية وكان النظر المتعدي بالي ظاهرا في معنى
الروية ولم يكن نصا فيها لان له في اللسان تقصير في
برد معنى التفكير فيتعدي بغير خوف لم ينظر بالي
مكتوب الخية وتعني الخ تنظر ويتعدي بنفسه
كقوله تعالي انظر ونا وقد يتعدي بالي لقول امرأة
من العرب انا انظر لا الي ما يفعل الله به وتعني الروية
يتعدي بالي وتعني العطف فيتعدي باللام نحو
نظر له اي عطف عليه وقد يتعدي ايضا بالي
خو قوله تعالي ولا يكلمهم الله يوما نقيا منه ولا

ينظر

ينظر اليهم ولذا قال المصنف صواب الله عليه ونفع به كان
ظاهرا في معنى الروية والآلة صافية في قوله بحرف الي
يبانية اسناد هذا النظر للوجه الخ المناسب
السلوب الخية ان يقول اسناده للوجه كما ان المناسب
الظاهر في النظر وانظر ما وجه الجري على الاظهار
بانه اي الامر والامر ومن الخ دلة السمعية الخ
عطف على قوله واما السمع منه الخ وانظر فانه قد خرج
على السلوب السابغ المطابق له ان لو قال ومنه
سوال موسى عليه السلام الخ وكان قد خرج عن ذلك ليروي
ايضا حال المعطوف عليه اذ معلوم انه لا يحل الخ
فقد بهذا اسند مضمون قوله ومن الخ دلة السمعية
الخ والا اي بان كان يحل ما يستحيل في حقه تعالي
كان جاهلا بما ادركت استحالة الخالة المعتزلة
والصاف في حثالة المعتزلة للبيان وهذه اذ باب
الروايات لهم عامه هبهم ولا يخفى ما في المقام من عدم
الربط بين اطراف الكلام والمناسب ان يقول اذ معلوم
ان موكنا موسى عليه السلام لا يحل ما يستحيل في
حقه تعالي وقال ما يستحيل في نوع والانيب
عليهم السلام معصومون من كل شر لا سيما في
عليه قوله فتعني انه ما سال الخ جازيا وتزعم
على ما قبل في كلامه غير ظاهر والواو في قوله

والانبياء الخال فهو قبيح فيها **وعلى** الرغبة وقوله ان
 يفتنهم اي في ان يفتنهم فسر المصنف ان ينهك بالرغبة ولم
 يتفر من نظر المعطوف وكأنه اعتبره عطف بنفسه والابتداء
 في اللغة هو الابتداء في الدعا والخلاصه **وقد**
 ورد ذلك في الاستاذة راجعة لمضمون اجماع السلف
 الصالح ويحتمل ان يكون هذا اسنله ومنها حديث
 مسنون فيكم كما ترون الغمل لبلبة البدر لا تضامون
 في الرواية او لا تضامون **وب** اجري الحديث على التشبيه
 والتردد فيه من الراوي **ولا** تضامون او لا تضامون
 يصح ضبط كل منهما لثبته **اوجه** فتح التامع تشديد
 الميم والراء على حذف احدى الناب والماضي تضامون
 وضمر التامع تخفيف الميم والراء لينا للمفعول من
 الضمير والضمر وضمر التامع تشديد الراء والميم
 والباء للمفاعل او للمفعول من المضامنة والمضامنة
 والماضي ضام وصار غير ان هذه الوجة الثالثة في
 تضامون لم يرو في الحديث وان صح لغة ومعنى
 والله تعالى اعلم **ووجه** التشبيه الى اتباع الحديث
 ببيان المقصود مما جرى عليه من التشبيه وام
 ما يتوهم منه من الجهة والجسمية فهو مستحيل افاد
 ذلك بقوله اما الجهة والجسمية الى وان المقصود
 تشبيه الرواية بالرواية المروي بالمروي

فيما

فيما ذكر ابي من عدم تضار بعضهم ببعض وقت
 الرواية **وهذه** الدلة وتحتها الى ما بين بد التفر
 في المقام يدل على ان المراد بقوله ونحوه ما ورد في المتن
 اضرار الشرع لا الحديث **فهي** لكثرةها وتواطؤها
 الى ان قد ان لو قال في كثرتها وتواطؤها الرواية
 تعبد القطع بها **والتي** هذه المعنى اي الذي هو
 مضمون قوله وهذه الدلة الى **لما** يتضح له اي
 الامام وسياقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى **والدلة**
 السعوية اراها اي الامام والاول والجمال ومضمون
 هذا الكلام ان الامام توقف في الجواز وعدمه **ول**
 فرد عليه بما سبق تمهيد لما بعد من ان استدراك
لما ان بعض تلك الدلة الى الجواز **لما** لا يندرك
 ليعيد ان بعض الدلة السعوية قد ارتفع عن ثبته
 الظاهر **على** انفراد المقام في غني عنه وقال
 يكاد ان يكون نصيب جواز الرواية ولم يجعله نصيبا
 في جوازها اي قاطعا للاخطا ما يتطرق له من ضعف
 الى احتمال كما جرى الحافظ من ان موسى عليه السلام
 انما سال الرواية لاجل قومه حين قالوا ان الله جهمي
 وقالوا لن نؤمن بك حتى نرى الله جهمه واصنافه
 لنفسه ليمنع فيعلم قومه امتنا عنها بالنسبة اليهم
 من باب اولي وهذا الثاني ويل وان كان غير مسلم فهو

موثر في القطع لأن مجرد الاحتمال وإن كان
 ضعيفا يحدد في القطع **و** يقرب منه حديث
 متروك الخ وانظر ما في ظاهر العبارة من قوله يقرب
 منه مع قوله فانه نفس فيها ويجاب بان المراد بقوله
 فانه نفس فيها أي بحسب ما يقتضيه اللفظ و
 العبارة وجاء الضعف من جهة انه خبر الخبير
 نعم من الصدق والكذب وتلغيه بالقبول بدل
 على صدقه ومنه ذهب الجمهور على القطع ومنه اتفاق
 واهام الحرمين على سبيل الظن وانظر قوله يقرب منه
 الخ مع قوله كسؤاله موسى عليه السلام فاسلوب
 التمثيل يقتضي ان سؤال مولا موسى عليه السلام
 لم يقرب بذلك من واسلوب قوله ويقرب منه
 يقتضي انفرادة فالمفاسد احكام الكاف **و**
 ولا يعارضها قوله تعالى لا تدركه الابصار الخ قد
 سلف ان العترة قد جروا على خلاف ما جري عليه
 اهل السنة من جواز الرواية فانهم جروا على امتثالها
 ولهم في ذلك سند سمعي وعقلي كاهل السنة وقد
 سلف ما لا اهل السنة من الاله دلة السمعية في ذلك
 فلما اتهم الكلام عليها وكان للخصوم ايراد ومعارضة
 على ذلك توجه في المقام الي تقريرة ودفعه فقال ولا
 يعارضها أي الاله دلة السمعية وبمعنى ولا يعارضها أي

الادراك

البديل السمعي والاولي انسب **و** لان الادراك
 اخص منه نفي المعارضة **و** قوله معارضة بالاحاطة
 هو وجه كون الاله دراك اخص فالادراك يقتضي
 الاحاطة بخلاف الرواية فقد تقع على سبيل الاحاطة
 وبدونها **و** ولا شك انها مفعية أي عندنا **و**
 مطلقا أي في الدنيا والاخرة على ما يقتضيه سياق
 الاله حق ويجعل الاله طلاق بحسب الرواية وغيرهما من
 صفات الادراك كالعلم والاول انسب بالسياق
 اللادخول وان كان الثاني صحيحا ابدا من جهة المعاني
 سلمنا ان الرواية أي سلمنا ان الادراك بمعني
 الرواية وانه مرادف لها لكن لا نسلم العموم في الزمان
 بل المراد نفي الرواية في الدنيا للجمع بين هذا وبين
 ما يقتضي الرواية في الآخرة **و** من الاله دلة الشرعية
 او هو أي نفي الاله دراك من باب الطرد الكلية
 فيكون جارا على البصر التي لا تزال قال تعالى
 كله انهم عن ربهم يومئذ لمحجبون فيكون التخصيص
 في الاله دراك والمؤمنون خارجون من هذه العموم للادلة
 الواردة فيهم ووجه ذلك ان الاله دراك جمع محال بالالف
 واللام فيفيد العموم والسلب اذا دخل على العموم
 يفيد سلبه كعموم السلب قال السعد في
 شرح العقيدة النسفية والجواب بعه تسليم

كون الايمان لا يتغير افا فادته عموم السلب لا سلب
العموم وكون الادراك هو الروية مطلقا لا الروية علي
وجه الاحاطة بجوانب المسمى انه لا دلالة فيه علي عموم
الجموع وان اذ حوال انتهى انه هو اذ هو عند المسبوق
الجموع لقوله لان المراد في الدين في الضمير عابد على الوقوع
في الدين **لو** وهذا الخ الاشارة تراجعة لمضمون قوله
اذ هو المسبوق الخ فهو مرشح له **لو** وقد يستأنس
الخ هذا ان مرشح الخ سلب العقلي والاشارة تراجعة
الي مضمون قوله لان المراد في الدين **لو** ان تعيق
الوقعية الخ اي من ان تعيق الوقعية يوخذ فيه
الخ بيان ما تقر في المنطق والمناسب ان لو قال ما تقر
في المنطق ان تعيق الوقعية المطلقة لانها هي
التي يوخذ في تعيقها وقتها المعين كقولنا لا يمكن
فهو فعل انه تعالى بالضرورة وقت حدوثه تعيقها
وقعية ممكنة هكذا ليس كل ممكن فعلا لله تعالى
بالامكان العام وقت حدوثه وقال يستأنس
ولم يجعله حجة تامة لان التناقض من خواص الخبر
ولا تعيق لان نشأ وقوله تعالى اربني انشأ قاله
المجنون عن شيخه ابي عبد الله عن شيخه سبيدي يحيى
السوسي رحمه الله تعالى **لو** هذا اما استدلال
به المعترلة الخ الاشارة تراجعة لمضمون ما جرح

عليه

عليه النص المقامي من الخ يتبين وظاهر عبارة المصنف
ما جرح عليه في المتن من المعارضة هو مضمون استدلال
به من السمع ولهم غيره منه وليس ينعرض لدفع جمعه
في المقام وفيه قصور ولا يخفى ما فيه لانه لا يستدل
لنا الخ استدلال الخ بدفع جميع ما استدلالوا به
واسلوب المتن اقعد لانه يقتضي ان المذكور هو
جملة ما استدلالوا به من السمع اللهم الا ان يقال
قوله من السمع متعلقت بخلاف حال من ضمير
المشار اليه المتعلق للطرف ومنه مضمون الصفة غير
معبر في المقام وليس هو بيان لبعض ما استدلالوا
به حتي ياتي ارباهم ما سبغ من القصور **لو** على استحالة
الروية فيه شيء عما مسمى في قوله فاما ما سبغ فقاطه
ثم اخذ في تفصيل المشار اليه وهو النص المقامي
وهو جار علي طرفين توجه الي السلام علي الطرفين
الاول فقال اما قوله تعالى لا تذكركه الابصار فقال
ابن التلمسان في هذه الآية الخ هذا المقصد الاول
لا يلزم قوله على استحالة الروية وقد تقدم ان
المناسب اسقاطه وعلي في قوله على نفي وقوع
الروية تعني في قوله لما غسكتنا به من الخ اي في
وقوعها وهذا لا يناسب ما جرح عليه في المتن
اذ هذا الوجه جار علي نفي الوقوع وما في المتن جار علي

الجواز فالجبهة متعلقة نعم الوجه الثاني مناسب لما جرى عليه في المتن قول ينتج لانه شئ من الروية الخ المناسب سوفه في اسلوب التفرع ودليل الصغرى الخ قضية كلامه ان قوله ان الروية هي الخ دليل الصغرى واما بعد توجيهه لدولة الخ ان قوله الروية هي الخ ادراك هو نفس الصغرى كيف يستدل بالشئ على نفسه فاذا تعنى ويدل من الصغرى وذكرها استحضارها وما بعد من قوله لانه يصح الخ دليل انك الماسب اسقاط م الخبر منه هكنا او دليل الصغرى ان الروية هي الخ ادراكه لانه يصح ثبوت الروية مع نفي الخ ادراك ولا يخفى ان هذا الدليل قد انتج ما هو اعلم من المدعي الذي هو كون الروية نفس الخ ادراك ولا يلزم من عدم ثبوتها مع نفي الخ ادراك ان تكون هي جو اذهب ملزم ومثله ولا يلزم من نفي اللازم نفي الملزم وعلى تسليم ان الروية هي الخ ادراك فبقية الخ ادراك على ثبوت الشئ بنفسه ودليل الثبوت عموم نفي الخ ادراك في الخية الخ انظر ملوجه الجمع بين لفظة عموم وكل بصر فاذا اتفق عموم كل بحسب الاشياء والاول بحسب الزمان لكن لا ينبغي حمل لقوله بعد ولا يلزم عموم في البصر عموم في الزمان

له معنى

في معنى هو في اصله يكون تجلي فيه العروة فاطلق هناك الوجه اي ذكرها على وجه التمدح لتكون في معنى عا او يكون معنى بمعنى السبيل وهذه الوجه لا يصح الخ اذا اعتبر عموم العالم الذي هي صف للممدح وفيه خلا بينه صوليبي قول والجواب عن الالة ما وجوه الخ لما بين ما غسك به في الالة بالنسبة الى الوجهين انبعم بالجواب المقصود لا يقال ما غسك به قوله من وجوه خبر عن الجواب وضيقة الكثرة قد استعملت في غير محلها قوله وهذا في حقه تعالى محال اي لانه نفي البصر ونفيه بهذه المعنى بوجه ان نفي تعالي جوانبه واطراف كما اخبر عن نفسه الخ لتطيراني بسم نفي لانه ذلك المعنى المجازي قوله ونفي البصر الخ اي الذي هو الخ ادراك على سبيل الخ حاطة لا يوجب نفي اصل البصر اي الذي هو الخ ادراك على سبيل الخ حاطة قوله وهذا انما في ان النصوص الدالة على الروية اي كقوله تعالى الي ربه ناظرة يجب تعقيبها بنفي الخ حاطة للتوفيق بين النصوص اي الدالة على عدم كقوله تعالى لا تدركه الخ بصر والاشارة راجعة لمضمون قوله بل هو اخص الخ وهذا الجواب راجع للمقصد الاول بغير السياق وهو غير مناسب لاسلوب المتن ولا بعد ان يرجع المقصد

اول السيف الاتي وهو مناسب للمقصد الثاني
وهذا اشرح قوله في المتن لان الادراك الى قول مسلمنا
ان الادراك الى توجه لشرح قوله سلمنا انه الرتبة الى
قوله او تدعي التخصيص في الادراك الى هذه الطرف من
توسعة الشرح ولم يجر عليه المتن في او نقول ان لفظ
الى بصر الى هذا اشرح قوله او هو من باب الكناية الكلية
وهو معطوف على ما يليه من قوله او نقول وعلى صفة
الجمع قوله فسلبه الى اي فسلب حكمه الى بصر يفيد
سلب العموم فالتميز عايد الى البصر على حذف مقارنته
قوله وذلك لا يفيد عموم السلب الاشارة راجعة
لسلب العموم قوله لان سلب العموم الى وذلك كقولنا
ليس كل حيوان انسانا فان سلب الحكم اذا هو نفي
الى شائنة عن عموم الحيوان لا ينافي ثبوت الفرد من
افراد الحيوان قوله بل يتحقق بنفي الحكم الى فاعل يتحقق
صحيح يعود على سلب العموم فقد انتقل الى ما هو اشد
وفي بعض النسخ فيتحقق بنفي التبريع والاول اقع
في المقام قوله بخلاف عموم السلب كقولنا مثله لا شيء من
الى انسان يكاتب فكل كاذب بثبوت الحكم لفرد كذبته
لذلك بخلاف سلب العموم قوله وهذه الكذب اليه
نقالي اليهود الى اي وكلون عموم السلب يكذب بثبوت
الحكم لفرد من الافراد ككذب الله اليهود حيث قالوا

ما انزل الله على بشر من شيء بقوله قل من انزل الكتاب
الذي جاءه موسى حيث ادعوا الى منكر لما
افادته الاشارة الى المقام في صفي عنه قوله على تخفيف
الثاني الذي هو سلب العموم قوله فان الاشارة
الى المناسب ان لو قال فان اهل السنة اذا الاشارة
اخص من اهل السنة والفرقة ان اهل السنة
لا تدعي ذلك قوله وانما يراه المومنون اي على خلاف
ذلك بخلافه في بعض الجريبات كالنساء واما الكافرين
اي على خلاف ذلك يرونه او يحبون بعد هذا وهذا
استدق قول التي سلبتها الاية صفة للموجبة
الكلية والضمير في سلبتها عايد عليها على حذف
مضاف التي سلبت الى اية حكمها اي حكمه الموجبة
الكلية التي هي قوله تعالى لا تدركه الابصار
وهي الجزئية السالبة الى خبر عن قوله
وتفصيل وانته مراعاة لما بعد قوله لدلت عليها الآية
بمعنى قوله تعالى لا تدركه الابصار اي فينبذ
الى منزع على مضمون قوله وتفصيل الموجبة الى
قوله موجباتها السالبة الجزئية فاعل وهو
اي موجباتها فاعل هكذا اقروا الى ما من الخبر الى الاشارة
راجعة الى ما هو عليه قوله او نقول اي لفظ الى بصر
الى من التقرير الخاص قوله هذا الجواب الى اي الذي

هو قوله او نقول ان لفظ الابصار الخ واليه
اشترى الخ اي والي هذا الجواب المذكور هو اي
السلب في الآية الخ بدل على ان الصيغة المتعدي
على السلب من باب السلب المعلق بالجمهور الخ
هو سلب الجمهور من باب السلب المعلق بكل
فرد الخ هو عموم السلب من باب الجواب الخ
الخ قوله الا خير اي نظر الي اسلوب الشرح اذ هو
المناسب وان كان اخر في المتن ايضا ثم اتبعه
بما يقتضي ضعفه فقال وقد اعترضه ابن التماس
الخ وينبغي ان يعلم ان ما جري عليه الامام في الآية
ان اعترضه ان ذلك في مقام التمسك بها لا بنبات المذهب
فاعترضه ابن التماس في قاض فيه وان اعترض
انه وقع في مقام الرفع عن المذهب فالاعراض
ليس بقاض اذ مقام الرفع يكفي فيه بدو
الاعتراض والظاهر ان الامام جري فيها على الدفع
كما يظهر من سياق كلام ابن التماس وسنده
الطرف من اطراف الاعتراض بقرينة موقع الآية
في اسلوب التمدح لكن هذه القرينة حالبة
لا لفظية وفيها خلاف فلا يترك الظاهر لا جملتها
فانه لا يثبت فيه هو سند لقوله لا نسلم الخ اي
واذا كان لا يثبت فيه فلا يصح انها اذا دلت على تعني

الجمهور

الجمهور لا تدل على عموم السلب من قوله وقوله اي
الامام بل يكتفي بذلك الاشارة الى ما ذكر
من السالبة الجزئية من كانه المحقق اي السالبة
الجزئية هي التي يتحقق بها تكذيب الكلية الموجبة
وذلك لان الخ يجب الكلي اذ كذب فالسلب الجزئي
صادق لا محالة اذ يصدق السلب الكلي كقولنا
كل انسان ليس بحجر ويصدق السلب الجزئي وقد
لا يصدق الخ السلب الجزئي كقولنا كل حيوان انسان
فالجزئي اذ هو المحقق والمطر دعي ما هو معلوم في
فن المنطق وانما الرمز من صدق الكلي صدق الجزئي
لان الكلي اخص اذ كل ما انتفى الحكم عن الكلي فقد
انتفى عن الجزئي بخلاف العكس وكذا في الثبات و
يلزم من صدق الخ اخص صدق الخ غير بخلاف العكس
بقرينة الخ ولي اي فيها اذ كانت الكلية
السالبة صادقة لا على سبيل الاطراد بخلاف
الجزئية والذي يدل على ان المراد به عموم
السلب الخ هو تكميل ما يليه وفيه اشارة الى
سند ما صدر به من قوله فان لا نسلم ان هذه
الآية لا تفيد عموم السلب الخ ولم به اي بقوله
تعالى لا تدركه الابصار ولم يدرك اي بالسلب
لا بقوله اي القابل ولم يعني للامام الغفر

هو من كلام المؤلف والضمير في يعني عايد على ابن
التمساني في الاول قال قاله عايد على الجواب الثاني
قوله قلت واعتراضه الى هذا الكلام تقرير من المص
لا اعتراض بن التماسني ونهيد لما بعد من كلامه بن
الكرمي وما حكم به على الاعتراض من كونه ظاهرا مستثنا
عدم الظهور قد مضى ان مقصود الا ما مر في
جري عليه في البيت دفع الابرار الوارء على المذهب
الاثباته علي ما يقتضيه القياس ولم في شرح
له علي عقيلة ابن الحاجب قال فيما سلف في مبحث
الوحدانية في العقيلة المنسوبة لابن الحاجب وقلنا
هناك بجمل انه قال ذلك للمعجز وانها لم تثبت عقيدة
وكانه هنا غلب ظنه وجودها وتحقق له امرها
قوله بشهادة الخ هو عند المنع وكنا في من قسمة
المص لهذا مع قوله بعد بدليل صدق قولنا لرجال
الخ وان ذلك ليس بنا هضم فيهما والفايم
نصركان على اللف والنشر امرت نظر الي المثالين
قوله رجل او رجلان اسم كان على اللف والنشر
المؤنث بالنسبة للمثالين قوله فابن ما يقتضيه
اي فابن ما يدل علي عموم السلب في الجمل لم يتفرعن
المص لرد هذا الوجه وهو مردود ايضا لانه وان لم
يلين في المقام ما يقتضيه فهو ممكن وليس في المقام
ما يمنع

ما يمنع قوله ولو سلم اي المقتضي في الجملة وقلنا
المقتضي في الجملة ليعني بعد لقوله بعد فلا يتصور
الظاهر للمعنى على الرجوع قوله واما قوله اذا كذب
بالسالبة الي اخر ما جري عليه ابن تركي في هذا
الوجه سابقه علي انه دفع لا اعتراض الفهرج
واذا تأملت في هذه كليات له وهذه الخديبة
المعترضه وايضا لما اعترض به فكانه فهم كلام
الفهرج على وجه الإطلاق والفرق انه جار على ما جري
عليه هذه الوجه كما مر بيانه في تقرير كلام الفهرج
على ان ما جري عليه ابن تركي هنا عكس ما جري
عليه الفهرج قوله فتستلزم الجزئية لان الكلية
اخص الخ غير مناصب اذ هو جار علي عكس ما سبق
في اعتراض بن التماسني قوله فاذا كذب الخ
هو الكلية السالبة قوله وان لم يتم دليل على كذب
السالبة اي الكلية الوجبة بان لم تكن صادقة
قوله والادبي الي تنافق الكليتين الخ اي اذا تناقض
بين كليتين كما تقرير فن المنطق وسلمنا
دلالة الصبيغ يعني قوله لا تدركه الابصار وكما
للمص البحث بعد في هذا الكلام بما جازله
عن حرف النزاع قوله لا نسلم عمومها في الزمان
الخ هذا الوجه مع ما بعد وكما غير مناصب

في المقام **قوله** فيها اي في ذلك زمان **قوله** او تقول هب
 الى هذه اوجه اخر لم يجر عليه الشرح وليس هو من
 موضوع المسئلة راسا وهو وان كان صحيحا بالنسبة
 للكلام مع الخصوص فليس مناسباً للمقام **قوله** او تدع
 التقبيد في ذلك دراهم بالاحاطة فيكون اخف من
 الروية **قوله** وهو البتة بالمدح هذه اصحح على جعل المدح
 في ذلك قندار واما اذا كان بالاحتجاب كما جري عليه
 الخصوص فلا **قوله** قلت ولا يجني عليك فساد هذا
 الرد الى قد سلف ان ابن كرمي اعترض كلام العنوي
 من اوجه اربعة توجه المصدا الي الكلام فيها وقد اعترض
 اول كلام ابن كرمي انه جواب نظر الي قوله وقد
 احاب عنه الحق واعتبر كلامه انه ايراد وكلمة الاعتراض
 صحيح **قوله** وما احتوي عليه الى جاء به اليبين ان
 فساد من جهات وليكون تمهيد القول بهد فيها
 الحق لكن الحق قد ان لوجاه في اسلوب التقليل
 فيها حكايته عن علماء المعاني الى الضمير المجزوم
 على عابد علي انواع الحق خلال وتوجه في المقام
 الي الكلام معه على الوجه الاول **قوله** وهذا شيء لم
 ينص عليه احد منهم الى الاشارة راجعة لما حكاه
 قوله اعني من كل من يقول بالعموم اي لم ينص
 عليه احد من علماء المعاني ولا من غيرهم كما لا صوليين

واعترض

من

من كل من يقول بان العموم صيغاً صنعت له تستعمل فيه
 حقيقة وقد اختلف في الصيغ المستعملة في العموم
 ككل وجميع الموصولات واسما الشرط هل هي حقيقة
 في العموم واستعمالها في الخصوص مجاز وبالعكس
 او هي مشتركة بين العموم والخصوص انزال **قوله**
 وانما اذا كانت في سياق النفي تعبر كانه عطف تفسر
 للمنفرد في المقام **قوله** وقد فرق في ذلك اي في مضمون
 ما نصوا عليه من انها اذا كانت في سياق النفي تعبر
 ظاهراً مع غير الجنس وفيضا مع كل الجنسية
 بين ان تكون النكوة منقولة الى **قوله** وهذه هي مضمون
 ما في جيزيل الى **قوله** ام هو الى متفرق في الجميع
 ومصدوق الجميع المزد والمثني والجمع **قوله** ونحو
 وحجه في ذلك مشهورة الى اي وبحث التفتازاني
 مع من رأي الا خلافاً وان استغراق المزد اشمل
 وحجه اي عام ومثلية الاستغراق في الجميع
 فالبحث والاحتجاج راجعان لما قبل على اللفظ
 والنشر الموثب والاشارة راجعة للاستغراق
 بل طاهر كلامهم اي الى اية في تقرير القواعد
 كما لمجد اي من النفي فيتم كما علم المجد **قوله**
 واكثر الاستعمال على ذلك الى الاشارة راجعة
 لقوله انه مع النفي كالمجد وكان هذا الترخيع لما قبل

وخفف العاطف في الموطر الذي ايجاز حوله وفي
الحديث كما تقولوا النساء والصبيان جبال الحديث
وهو جار على النبي لان النبي اخو النبي قول ومثل
ذلك كثير اي مثل الله مثله المذكور في قوله وتخرج كلب
العموم الى توجه الي المناقشة مع ابن ترمذي باعتبار
ما عسى ان يدعي انها نسبية الي علماء المعاني هو
بقرينة القياس على كل وذلك ان علماء المعاني
ايضا من حوال العموم في طرف كل وال تقاس عليه
في ذلك بما مع انه كلاً وال كلاً في ال ثبات للاختلاف
في هذه القياس في اللغة في قياس في اللغة في الخبر
التميز وهذه القياس فيه خلاف والاصح منه
قوله مع ظهور الفارق الى توجه لذكر الفارق بين
المقيس والمقيس عليه وهو جار على سبيل التنازل
وان خالفنا اي وعي تسليم صحة القياس في اللغة
فالغارق بينهما ظاهر فلا يصح القياس وذلك ان
ال يحتمل ان تستعمل للحقيقة وتنف الحقيقة يقتضي
نفي الحكم عن كل فرد فرد فتستلزم عموم السلطنة
كل فرد في فرد ودخول النفي عليها يقتضي نفي جميع
ال افراد ونفي ال فرد هو سلب العموم ولا يلزم منه
عموم السلب فقد ظهر الفرق بين الاصل والعنصر
فلا يهبط قياسه عليه في الحكم الذي تقرر له وهو

سلب

سلب العموم ويوجد في بعض النسخ هنا اداة العموم
وهي غير متنا سبة ولعلها سهو والمنا سب اداة النفي
كما يوجد في بعضها قول على انه اي حرف النفي قول ايضا اي
كما استعمل مع ال على ما سبقت التمثيل به قبل قوله
بدليل صدق قولنا لا رجال الى توجه للكلام مع ابن
ترمذي على الوجه الثاني وغيره سلب والمنا سب
للاسلوب السابق ان لو قال ومنها ان قوله بدليل الى
قوله ان صدق هذا المثال بوجود الى منه للفساد
والباقي قوله بوجود معني مع اي مع وجود رجل او
رجلين الى قوله لانها اي الواحد والنفي في خروجهما
عند من يقول به لهذا شبه خروج المرأة الى اي خروج
الواحد والمثنى عند من يقول به اي بالخروج لاجل انها
ليسا من مدلول الجمع شبه خروج المرأة من عموم الرجال
مثلا فالاشارة راجعة لقوله لانها ليسا الى قوله
مثلا لرجع للمرأة والعكس هو خروج الرجل من عموم
النساء قوله كما فهم هذه المعارضة الى عطف على
قوله لهذا الا لا يرضى بقا لها الى هذا التشنيع
عليه قوله اذ يلزمه الى من لا يلزمه اي من
الدار قوله بغيبوبة الا قد ان لو قال عند غيبوبة رجل
قوله ان بعض الرجال الى ان بعضهم الهمة فاعل صدق
قوله لم يكن خبر ان قوله وقوله تقول هب انه لا ينافيه

الخ توجه للكلام معه على الوجه الثالث والمناسب
 ان لو جابه في اسلوب الاول الذي صدر به وانت خبير
 بان هذا الوجه جار على طرفين واقتصر المص على رد الطرف
 الاول والمناسب التخصيص للطرفين او يقتصر على رد
 الطرف الذي انتهى اليه عن ارضاء اليه ولا يخفى ما فيه
 وكانه استغنى عن ذكره كما فعل ما فرغ عليه من قوله
 فحمله على خلاف العموم لتحليله الكلام لكن لا قد
 ان لو جابه مرتب على هذا التعريف كان يقول بعد
 فظهر سقوط قوله فلا يترك الظاهر للمحمل المرجوح
 هذا الكلام يقتضي ان ظاهر عبارة المص بهذا
 ما يبي عليه رد الوجه الاول من ان مدلول الصبيغ
 هو العموم حقيقة اذ كلامه هنا يقتضي ان مدلولها
 حقيقة الخصوص وهو الذي جرى عليه الفخ وابن
 تركي ناصر له فاجري عليه غير مناسب والمناسب
 ان لو بحث بها يقتضي فساده يقتضي ما سيف
 من ان المدلول هو العموم ثم ياتي بهذا الكلام في
 اسلوب وانظر مقتضى كلامه اخصار قرينة المجاز
 في التعريف اللغوية الخ قوله وان كان فيه خلاف
 الصريح المجزوم عايد على اخصار ولا يخفى ان هذا
 نصح بما يعينه الطرف اعني قوله عند المحققين قوله
 بوجوب انقطاعه اي انقطاع الخصم وما ذكره

اي من قوله لكن لا نسلم عمومها في ان من ان الي قوله
 قلت كلام منصوب في غير محله اي كلام معمول
 في غير محله وفي بعض النسخ منصب اي مفرغ في غير
 محله وهذه الشبهة وان كانت انسب في الختام لعلها
 مصلوحة لانا الكثير تظاهرت على الاول وكانه لم
 يعرف من يخاطب هذه المخاطب الخ هذه اعني لما بعد
 من قوله فتشأن المتكلم الخ قوله وكانه اي وكان ابن
 تركي لم يعرف من يخاطب اذ هذا الخطاب لا ينافي
 يخاطب الخ من مخرج الروية محتجا بالاية كما لعنوا وابن
 النجاشي الذي يخاطبه ابن تركي في لا يخفى بالاية
 عامخ الروية ولا يقول به اصلا قوله هذا المخاطب
 لا مشاركة راجعة للفهم والمخاطب بفتح الطاء اسم
 معقول وهو نعت او عطف بيان او بدل من اسم الماشية
 والضمير في له عايد على ابن تركي قوله وقد قدح الواو
 للمحال وعايد قدح ضمير يعود على شرف الدبيب
 قوله ولا يلزم من ذلك الخ اي ولا يلزم من قدح شرف
 الدبيب في بعض الخ جوية على الية الغيا استدلالها
 المعترلة انه يوافيهم على صحة الاستدلال الخ لا يشاره
 راجعة للضموت قوله وقد قدح الخ وانظر قوله الية
 التي استدلالها المعترلة وما بعد وكذا قوله ما يفا
 والدلالة للمعترلة بالاية فان هذه الية طرف كلها

تقتضي ان العبري يقصد الدفع عن المذهب
وحسب هذا لا ينبغي عليك ما في اعتراض ابن التماساني
قوله كيف وهو قد خرج الى الاستتعام للاكتفاء
والاول الحال اي بعيد منه ذلك والحال انه قد خرج
عنا ارتضاة الخ والضمير المجرور بعد عايد على الخية
وتوجه اي نحو ما هو اخص من الروية في
المتكلم مع الخ هذا هو المهد له والمتكلم هو ابن
نكري والضمير في معه عايد على ابن التماساني
الجواب يعني جواب الامام السابغور الذي اعترضه
اي ابن التماساني في علي ذلك الى اشارة راجعة
لمضمون قوله عندنا اجوبة قوله بالاية المناسبة
للسياق السابغ ان لو قال المستدل بالاية في نفي
الروية لحسن الخ لانه مقصود هو الخ الضمير
عايد على المعتزلة وما عسكت به المعتزلة الخ
قد بين ان النص المقام وهو استند لالمعتزلة
على الروية جار على قريب وتقدم شرح الطرق
الاول وما استتفر فيه من الابرار عليها انعم
بالطاهر على الطرف الثاني فقال وما عسكت
به المعتزلة الخ لكن المناسبة للسبب ان لو قال
واما قوله لن تراني الخ وقالوا لن تغيب التابيد
سند ما قبله اي اذن تغيب التابيد قالوا

تعليلية

تعليلية وقوله بدليل قوله تعالى بل لن تتبعونا هو
سند كون لن للتأبيد قوله والمراد هنا التأبيد
والجواز والنقل على خلاف الاصل الخ انظر قوله والمراد هنا
التأبيد فهو مقرر لما يفهمه القام والمناكب اسقاطه
اذ قوله ولن تغيب التأبيد هو على تقدير اي حقيقة
اذ قوة الكلام تغيب بدليل سنده بالاية بعد
والمراد بالنقل الحقيقة العرفية والشرعية كالعادة
والصلاة والمصلاة الخ هل هنا تعني الفاعلة والجواب ان
هذا الخ الاشارة راجعة لقوله تعالى لن تراني
وصدر هذا الجواب لم يجر عليه في النص فيكون ترجمة
الشرح وما جري عليه في الشرح هنا وما بعده اتحد
ما جري عليه في النص ولله الجواب عن قولهم الخ
ظاهر العبارة ان قوله ممنوع خبر عن الجواب وهو
مقتض لنفس المعني فاذا ما نغني خبر المبتدأ المحذوف
اي والجواب عن ذلك ان نقول هو ممنوع او جعله
خبر ان قبله بنا على فخرها ويكون المحلى محذوف
والاول انسب اذ الاظهر كسر ان على الحماية القول
وما جري عليه المص مثله للغيري وعبارة المحتزج
اجرد اذ قال وقولهم ان لن للتأبيد ممنوع وقوله
في اليهود ولن يمتوه ابد او هم يمتوه في النار اي
يتمون الموت بدليل قوله تعالى ويقول الكافر يا ليتني

كنت تزايا وقوله سبحانه ونادوا يا مالك ليقض
علينا ريبك فهدأ سمع المبع والا فهدأ وهو يخونه
في الآخرة ليخرج الكلام على ما هو اعلم اذ الاصل
في الجواب الاصل هنا معني القاعدة **قوله** بتعريض
المسبوك اي منافيه اطلق التعريض على المنا في المارد
التعريض القوي **قوله** ان تعريض الوقتية المناسب
تعييد ها بالمطلقة كما سلف بيانه في النص **قوله**
فيقال في تعريض هذه الوقتية وفي اكثر النسخ
والله ولي الشئ **قوله** وقد يتأش الى انما قال يتأش
لان محل التناقض الى خيار والاية من باب التنا
وهي قوله تعالى رب ارنى انظر اليك وقد سلف
هذا ايضا في النص **قوله** واما اثباتها بالدليل العقلي
المشهور الى قد سلف ان مذهب اهل السنة جواز
الروية وقد استدلوا على ذلك بالسمع والعقل وان
مذهب المعتزلة عدمها ولهم على ذلك دليل عقلي و
تقدم انه لما توجه الى الاستدلال قدم طرف السمع
لقوته وفي طيه دليل المعتزلة السهمي فلما انتهى الكلام
على جميع افرافه وفساد ما ورده المعتزلة علينا
وابطل سندهم اتبعه بالكلام على الدليل العقلي
بالنسبة اليه وسبب في اثبات ذلك التمرن للدليل
العقلي بالنسبة للمعتزلة وبيان ما فيه من

الغساد

الغساد وعدم التوجه ان تكب اداة الانفصال للقول
فقال واما اثباتها الى اي اثبات جواز الروية فالصحيح
عابدها الروية على حد مضاف قوله المشهور من باب
الوصف للكاشف لانه لا حذر ان حتى ينوه ان للاصحاب
دليلا اخر غير مشهور **قوله** وهو ان مصحح الروية الوجود
الظاهر ان الضمير عابدها الدليل فيقضي كلامه ان
الدليل على جوازه رويته تعالى كون مصحح الروية الوجود
وليس كذلك وبوجه الكلام باحد امرين اما ان يعنى
ان قوله وهو ان مصحح الروية الوجود دليل من جهة
المعنى لان الدليل ما يصح ان ينتقل منه الى المطلوب
وهذا الذي يكون الضمير عابدها الدليل لا يقيد
كونه المشهور فيكون في المقام استبعاد او تعريض
انه جز الدليل الصناعي وذلك دليل الكبري فيكون
قد اطلق عليه دليلا مجازا من باب تسمية الجز باسم
الكلي وخصوص هذه الجز بالدلالة من مزيد اختصاص
في المقام **قوله** فتضعيف جواب اما لان الوجود
عين الوجود اي على قول هذا سند الضعيف **قوله**
فلا يصح علة اي لصحة رويته تعالى لان القاعدة
في العلة ان تكون وصفا قايما لمحل الحكم لانها محل
الحكم فلا يصح وجوده علة لذاته وانما وجوده وانما
هو علة تلك الدوافع والعلة انما تكون صفة لا ذات

قائمة بنفسها وكذا وجود صفاتها هو عينها فلا يكون
علة لما سبق ومثال ذلك في ذات الباري سبحانه
وصفاته ولين سلم فلا يلزم من كونه علة في مقام
الممكن ان يكون علة في مقام الواجب لما بين الواجب
والممكن من التخالف وعدم الجامع **قوله** ودليل الصغرى
ظاهر لما سبق في اوله مما بحث الكتاب من براهين
وجوده تعالى **قوله** وما الكبري السببا يقتضي ان
الكلام على حذف مضاف اي واما دليل الكبري ولا ينبغي
انه لا يناسب حمل ما بعد عليه من قوله فلا تلة الخ ففي
الكلام شي ويتعصي عن ما ذكر باعتبار ان المضاف
المحذوف الصحة اي واما صحة الكبري ويكون قوله
فلان الخ متعلقا بمحذوف عما انه خبر اي فتأنيث كان
صحة الروية **قوله** صحة الروية اي جواز كون الشيء
مربيا فالمراد بالصحة في المقام الجواز لا الصحة عند
الغفها وبالروية الفعل لا الصفة بمعنى البصر **قوله**
والصحيح تعلقها بالمعدوم الخ اي كان نسبها
اليه كنسبها للموجود والضمير عايد على الروية
لكن لا بالمعنى السابق وهو كون الشيء مربيا بل بمعنى
الصفة ففي المقام استخدام **قوله** كالعلم اي فانه
لما لم يكن له مصحح تعلق بالموجود والمعدوم كان كون
الشيء معلوما لا يتوقف على مصحح **قوله** والروية المقصود

بها

بها الصفة **قوله** فالمصحح لروية اي الروية الفعلية
وذلك كونها من يبين **قوله** اما ان يكون ما به لا فزاف
وهو التخيير وعدم القيام بالحمل بالنسبة للجوهر والقيام
بالحمل وعدم التخيير بالنسبة للعرض **قوله** والالزام الخ
اي وان لم يمنع تغليب صحة روية الجوهر والعرض بسببه
الخ فنراي للزم تغليب الاحكام الخ اذ حكمها وهو صحة
رويتها واحدا بالنوع فعلتها واحدا اذ العلة انما تقتضي
بالمناسبة فلا يصح تغليب رويتها عما فيه الخ فنراي
لما لا تغلب صحة روية الجوهر بكونه في جنس وصحة روية
العرض بكونه غير قائم بنفسه كما لا يصح تغليب عالمية
من بدو عالمية عمر وبأمرين مختلفين في الحقيقة **قوله**
وانه محال اي وان اللازم محال وعدله عن ان يقول
وهو محال لا ملوك المتعارفين الي قوله وان محال
لزيادة التاكيد وتقرير الحكم ووجه كونه محالا هو افتقار
من جواب السؤال السادس وهو قوله ان الاحكام
العقلية كالعالمية والقادرية لا تنهض باعتبار
ذاتها وانما تنهض باعتبار موجباتها من العلم والفكر
فلو علمنا العالمية بحقيقة تخالف العلم **قوله** للزم
قلب معقولها وذلك محال **قوله** تعين الخ لا تعد
سوقه في اسلوب التفرع **قوله** وذلك المشكوك الخ
لا ينبغي ما في هذه العبارة والمناسب ان لو قال

لا يخلو اما ان يكون ثبوت او عدمه لا جازان يكون
عدمه الخ والمطابق للاستلزامية الذاتية من الثامن الى
اخرها ان لو قال هذا اما ان يكون الوجود او الحدوث
نعم ما جرم عليه اظهر في مقام السبر على ان الحدوث
لا يخلو عن مشايبة عدمه فيتم به السبر ايضا ^{والا لم يصح}
الخ اي بان كان المصحح الذي هو العلة عدمه لا يقتضاه ذلك
ان تكون علة صحيحة روية الشيء كونه عدمه وهذه
العلة باطلة لعودها على اصل الذي هو الجوهر والعرض
فالابطال اذ من شرط العلة ان تكون في محل الحكم وذلك
يقضي ابطال الاصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف
والا واضح ان لو قال وذلك المشترك لا يخلو اما ان يكون
ثبوت او عدمه الخ فيجزم على العدم والثبوت كما في
عبارة غيره ^{ولا} وان العدم لا يصلح الخ مستد ثان
وهو اضعف من الاول ولذا اخره وهو معطوف على
قوله لا جازان الخ اي ولا جازان يكون عدمه لان العدم
الخ ^{ولا} تغيب عنه ان يكون الخ اي تغيب ان يكون المصحح
امرا ثبوتيا ^{ولا} تعدسوقه في اسلوب التفرع
واجرا الكلام على الثبوت كما سبق ^{والا} من الثبوت
الخ المناسب الثابت ولا يخفى ما في هذه العبارة
من عدم التخيير والتخيير ان لو قال اما ان يكون وجودا
وخالها في عبارة غير اذ عبارته لا يترك عليها قوله

فان

فان لم يتغيب بالوجود الخ اذ اللان مرعا عدم تغيب
الثبوت بالوجود ان يري للوجود والحال لان مطلق
الثبوت امر لا قد لا ينتهي الي درجة الوجود فيكون
حالا وقد ينتهي اليها واللان مر في المقام ان يصح
روية الحال فقط وتنتج روية الوجود واجيب عن
المص بان الرضي في المقام في شيء معين بين الجوهر والعرض
هو علة صحيحة روية بينهما واذا كان ثالثا لم يتغيب
بالوجود فهو مختص في الحال لا عدمه وانما يكون
المقيد بالوجود اعم من الحال والموجود اذ الوجود
في شيء معين ومعني كون المعين موجودا في كسب
انه موجود في احدهما ومثله في الخ قوله وان
تغيب بالوجود فلا يخلو الخ جابهذا الطريق لتعجب
روية الصفة والموصوف اي لا جازان يتغيب باحدهما
بان يقال روية الشيء لكونه وجودا صفة او لكونه
وجودا موصوفا ^{ولا} لما روي الاخره تنقاع العلة في
طرف ^{ولا} فتغيب انه انما صح الخ اي فتغيب انه اي
المذكور الذي هو الجوهر والعرض انما صح رويته
لكونه موجودا الخ كان من المناسب نظرا الى ان المقام
للتعليل ان لو استنتج المطلوب المستدل عليه
وذلك الكبري وهي قوله وكل موجود يصح ان يري
اذ السبر جابه له لبل الكبري التي في المطلوب وينبغي

مو

ان يعلم ان ما جري عليه من السبب بمثابة المنفع
ولذا اتبعه بها يقتضي ذلك فقال قال الله ما ما لي
الغرض في المعالم وهذا عندي ضعيف الى ان اشارت
مراجعة لما جري عليه الكلام من السبب ولم لا يقال
الجوهر والعرض مخلوقان فصحة المخلوقية الى مسند
لضعف السبب المتقدم اذ ما توجه اليه باطل وذلك
على سبيله ومثابته والضميم المنصوب بان للنشان
والمخلوقية بمثابة الروية في مقامهما قول فلا بد له
اي لذلك الحكم من علة مشتركة اي بين الجوهر
والعرض قول اما الحدوث والوجود ههنا من كلام
الله ما لا يخفى ان المص لم يجر عليه في سبب بل قال اما
ان يكون امر اثبوتيا او عديميا فكان من المناسب
حيث قصد جلب ما لا مام من النقص في المقام
الجاري على الحدوث والوجود ان لو جري في مقام
السبب عليهما ليجري طرف السبب وطرف النقص
على نسف واحد قول والحدوث باطل لما ذكره
الخطاب لا ريب في الغن وما ذكره منقول في كلام
الله ما لم ينظر الى تغير السبب ولم يتقيد المص في
السبب الذي جري عليه لا بد من جريه على الحدوث
وحاصله ان الحدوث لا يتلوا عن مثابته عدم جسيده
لا يصح ان يكون عدم علة الامر الثبوت قول وكما

ان هذا اي ما ادي اليه السبب المقام من كونه
تعالى ان يكون مخلوقا فكذلك ما ذكره قوله ما ادي اليه
السبب قول وايضا ان ادرك باللمس الى ههنا انقص
ثان فالتمسوية بمثابة الروية والمخلوقية قول
ونسوق الكلام الى اي الى اخر الكلام في السبب فنقول
فلا بد له من علة مشتركة والمشتراك اما الحدوث والوجود
والحدوث باطل لما ذكره قوله فتعين الوجود قبله من صحة
كونه تعالى ما هو سببا قول والترامه اي القول بموجبه
مد فوع بديهة العقل انت خبير بان ما وجه به ضعف
جواب الله مستاذ فيها بعد من قوله فلان الاتصال الى
يحدث فيها قال ههنا من ان الترام ما ذكره فوع بديهة
العقل قول والاول قوي الى قوله وقد اقتصر الى مام
في المعالم سببا في الكلام يقتضي انه من نصرة المص
ويستغني ان يعلم ان شرف الدين جري على معناه في
شرحه على المعالم في السؤال الثاني ومباني التنبيه
عليه قول معللة بالامكان اي لا بما ذكره من الوجود
قول والثاني ايضا يحدث في الحكم عليه ما وجه به
ضعف جواب الله مستاذ بعد من قوله فان الاتصال الى
قول لوجود التأثير اي نظر الى الفاعل قول والثاني
اي نظر الى المفعول قول في الاول اي الذي هو المص
بخلاف الثاني اي الذي هو الروية قول فان

الى اتصال اي المتضمن للتأثير والتأثر فلم يجوز
 ان يتعلقت هذه الادراك به تعالى من غير اتصال
 ولا تكليف المراد بالا دراك المشار اليه ادراك الحس
 الاول وامام الحرمين الى المشار ارجعة لجواز تعلقت
 ادراك الحس به تعالى من غير اتصال ولا تكليف
 واصلح الى الواو تعليلية فهو سند لما التزمه امام الحرمين
 وهذا يقتضي الخدس فيما التزمه للغرض من صحة ادراك
 الحس به تعالى وتلزم ذلك ولا نسلم دفعه بنظر
 العقل كليف بديهة العقل وانظر كيف ساء للفهم
 ان يدعي قوة الثاني مع هذا القول ونسب هذا
 الى المشار ارجعة لمضوء قوله واصلح تعلقت
 الى دراكات الى قوله خلافا ما ذهب اليه عبد الله
 الى اي من منع تعلقت باقي الى دراكات اي ما عدا
 الروية من السمع والحس والتصور والدخول وهو
 الجاري عما مذهبهما ومبني ذلك عندهما ان باقي
 الى دراكات مختصة عقلا بما تعلقت به في الشاهد
 وقد مر التنبيه على ذلك عند قوله والسمع والبصر
 والادراك على القول به وقد اقتصر الامام الى
 هذا المنهج لما بعد والنفعية بين تثنية تعقيب
 تعقيب بمعنى فاعل ويوجد في بعض النسخ التخصيص
 تثنية تعقب وهو اوضح قال ابن التماساني وقد

اورد

اورد عليها الى هذا هو المهم له وفاعل اوردهم
 يعود على الغر والصغير في عليها عايد على الطريق التي
 سلكها الى صاحب في صحة رواية تعالى بدليل السابق
 قوله وكذا ورد هذا الى فاعل الدخول يعود على الغر
 والصغير في عليها الى اسبلة فقوله الامام وانا غير
 قادم على الجواب الى تأكيد للاسبلة وهذه البدل
 على ان له عارضة على الاسبلة اقوى منها على الجوبة
 كما قيل امكنه ان يتسلك اي في صحة الروية قوله
 بهمة الطريقة يعني طريقة العقل قوله وقد
 تضمن الى هذا من مقول النهري وتضمن معنى انصب
 وفي بعض النسخ تضدي عني توجه وكل صحيح والاول
 انسب بالمقام قوله وكان يبين تعالى الدين الى الحق
 يقول الى القليل في اصل اللغة حرام في العطش والمضوء
 به هنا ما يوجد في النفس من اجل الاسبلة
 وقال ابن التماساني ونحن الى اعاد الفعل دفعا
 لما يتوهم من ان هذا من مقول شيخنا والضمير
 الجور بالي عايد على الاسبلة اي ونحن نشبه
 الي الاسبلة مع اجوبتها الى قوله منع الى هذا
 السؤال مناسب لقوله سابقا ولا ان القدح
 الى يصلح ان يكون علم النبوت والجهول بالجر صفة
 لقوله لا صحة وحاصل الجواب ان قولنا لا صحة تعني

فقال على الممتنع بان يقول الممتنع او المستحيل لا صحة
له فهذه الا يكون ثبوتيا ولا قام بنفسه فاذا لا صحة
مطلب معني كما هو كذلك لفظا والصحة تعني تكون
ثبوتيا اذ لو كان ملما ايضا لتقابل تعيان وذلك باطل
وانما التقابل بين ثبوتية كالحركة والسكون او ثبوت
ونفي كالوجود والعدم او بين النقيضين ومساويه
كما في القدم والحديث فاندفع بهذا الاخبار ما يرد من
تقابل القدم والحديث وكما تقابل بين نقيضين كنعني
البياض ونفي السواد لصحة اجتماع هذين النقيضين
في الموصوف بالحرمة مثلا فلو سلمنا انما ثبوتية هي
ان ما ذكر من صحة الرواية وجري على التذكير لو وقع الضم
بين مذكرو وموثق فاعلة اذ ان متوسط الضمير بين مذكرو
وموثق يصح فيه الوجهان ولم وليس كل حكم اي
ثبوتية على ما يقتضيه السياق والاول تعليلية فهو
سند لقوله لا نسلم توقعه على مصلح اي اذ ليس
كل حكم ثبوتية معتبر الا مصلح وسند هذه اقوله فان
صحة كون الشيء معلوما الى قوله وجوابه انه
لو لم يغتنم الى مصلح لغير تعلفه الموجود والمعدوم
الى اي وجواب السؤال الثاني ان ما ذكر من الصحة
التي هي حكم ثبوتية لو لم يغتنم ذلك الحكم الثبوتية
الى مصلح لغير تعلفه اي تعلفه الحكم الذي هو صحة

الروية

الروية ومعني عموم تعلفه بالموجود والمعدوم
ثبوت ذلك الحكم للامانة وما يحتل ان يعود الضمير في
تعلفه على الروية وهو مصلح من جهة المعني وان كان فيه
من باب تشييت الضماير وفاعل اقتضي ضمير يعود على
التعلفه ومضمون هذا الجواب هو ما يجري عليه صدر
السرد نظر الى قوله قلانه صحة الروية موقوفة على
مصلح الى اخر قوله لكت لا نسلم صحة التعليل الى اذ المصلح
اعلم من العلة والشرط ولا يلزم من ثبوت الامر ثبوت
الخاصة قوله فانه عند المتكلمين الى سند المن والضمير
المقصوب بان عايد على صحة التعليل وجري على تذكيره
سراعاة لا كتسابه التذكير من المضافة اليه والواسطة
عطفت تفسير الحال قوله كيف والشيخ الاشعري
الى الاستفهام انكاري والاول واليما اي كانه يصح ثبوت
الواسطة والحالة ان الشيخ الاشعري امام المذهب
كما يقول بها اي بالواسطة فهذا الشيخ للمنهج الثاني
قوله وهذا السؤال اي الذي جري عليه الكلام قوله
ومن قال بها الى اي ومن قال بالواسطة قوله بها
اي بالظريقة السابقة وهي المسلك العقلي الذي
ارتكبه الاصحاب في صحة جواز الروية فارجح
الضمير بين الميم وبين مختلف قوله عندي عن هذا
الثالث قوله فقد تصور اليوم والخصم من اي بحسب

الوحيد والا اعتبار كما نصور ذلك في الحال فلا يرد
استداد باب الحدود والتعليل وغيرها والعموم من
شأن العلة والخصوص من شأن المخصوص وذلك كقولنا
في تحريم النبيذ مثلا هذا حرام لأنه مسكر وكل مسكر حرام
ولم يرد عليه الجواب مبنى للمفعول أي ويرد عليه
الشهركتاني بأن الشيخ الأشعري وإن قال بالاعتبار
العقلية فإنه أي المشرع لم يقل بالتعليل لأنه ينبغي
كما هو عليه ومعتقدهم فيما نطلبون إلى الواو الحال فهو
قيد في البراد والمراد بالمعتد طريق السبيل التي سلك
إلى صواب وبالمشترك بين الجوهر والعرض المصالح
لرويتها وهذا دعوى استدعها بقوله وتلزم أن الحدوث
التي هي أدق تلزم أن الحدوث لا يكون علة إلى الواو تعليلية
قوله لأنه أي الحدوث لا يعمل إلى شركة بين الوجود
والعدم أي السابق عما يقتضيه السياق قوله
والعدم السابق لا يجامع الوجود يقتضي أن الحدوث
الجامع الحكم الذي هو صحة الروية لأن الحدوث
راجع للعدم السابق على الوجود ولهذا قال بعضهم
في تحريمه هو عدم كون الشيء قبل كونه وإنما يصح
أن يبري الموجود فلو كان الحدوث علة لكان سابقا على
معلوله الذي هو الموجود المزمع بالزمان والعلة يجب
مقارنتها لمعلولها وهذا لا يلزم منه كالتفسير الحدوث

بالعدم

بالعدم نفسه وأما ما عا تفسيره بأنه الوجود بعد العدم
فلا إذ العدم حينئذ جزء من مفهوم الحدوث لا نفسه
فلا نسلم عدم حصول المقارنة إذ حصول المركب باخر
أجزائه فقد تحصل المقارنة ولا يلزم أن يقارن المعلول
جميع أجزاء العلة وليست كل ما تلك أجزاء علة وإنما
العلة مجموعها نعم يلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو
كما يصح والمناسبات لو قال أنه لا يعمل به وبعدم العدم
وحينئذ فاما أن يكون الحدوث نفس العدم أو جزءا
فإن كان نفس العدم يأنى ما قال وأنه كان العدم جزءا
من مفهوم الحدوث الذي هو العلة فهو باطلا إذ تركيب
العلة العقلية لا يصح قوله وصحة الروية إلى معطوفها
اسم أن الواو تعليلية إذ هو وجه ثان قوله ولا
جزائها ما يفهمه الكلام من تركيب العلة بصرف لغير
العقلية إذ لا استدلال جار على العموم قوله وتلزم
أن الجوهر إلى معطوف عا قلتم فهو سند أيضا وهذا
قد جرى عليه السبيل نظر إلى قوله لا جاز أن يكون
ما به الحدوث إلى قوله وتلزم أن الجوهر كما يصح أن
يقال أنه لا عا صفة خاصة إلى سند أيضا ولم
يجر عليه المم في السبيل كما يقال في الجوهر
مجموع الجوهرية والمتميزة أو العلة مجموع الجوهرية
والا بوضعية لأن العلة لو كانت صفة فقط كالمركبة

والبياض لما في الجوهرية وانما لم يصح ما ذكره بل لم
فيه من مركب العلة العقلية وهو باطل وان كان فيه
خلا في الجملة واختلف في العلة هل يجوز ان لا يقبل كجور
مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يجوز ما لم ترد علي خمسة
اجزا وكلامهم مطلقا فظاهر انه عام في العقلية والنقلية
وانظر تعييد الكلام بالطرف ثانياً يقتضي ان العلة
العقلية يمتنع فيها التركيب وان غير العقلية لا يمتنع
فيها ذلك وسند المنع انها لو تركبت لانتفت عند
انتفا جز منها فاذا انتفى الجزء خرا انتفت ايضاً
ولزم تخصيص الحاصل الرابع سلمنا صحة التعليل
في غير محل النزاع فلا يسلم فيه وهذه الاسيلة
كلها ما عدي الاول جارية على طريقة التنازل و
ارضا العنان لكل جاهر بما تسليم ما يليه
وقولكم في جوابه الى اي في سنده واطلعت عليه
جواب نظر الاسلوب قوله فلم قلتم الى اي وقولكم
في سنده انه اي ما ذكر من صحة الرواية لو لم يتوقف
على مصحح لم الخ مثله ما جري عليه السبب نظر الي
قوله والاصح تعلمنا الى كذا ينتج الى انه يتوقف
على مصحح الخبر قوله وقولكم والضمير في انه عايد
على الحكم الذي هو صحة الرواية وهو اب
ما انتج القول من كون الحكم يتوقف على مصحح اعم

من العلة الى وليست علة لها اي المذكورات من
العلم وما عطف عليه فالضمير عايد على مدخل القيام
وخرج عن مقتضى الظاهر من انه يقول وليست علة
له اي القيام المذكور الى ما قال لمطابقه اساليب
الكلام في الحياة من انها شرط في المذكورات اذ هو الجاري
على السنة وكل صحيح وهو قوي اي ما جري
عليه السوال وبيان فوته ان الدليل انما ينتج ان مصحح
الرواية الوجود والمصحح اعم من العلة والشرط ولا يلزم
من ثبوت شرط غير ثبوت شرط خاص والمطلوب كون
الوجود علة فيلزم ثبوت صحة كل موجود للزوم
طرد العلة ولا يلزم ذلك من كونه شرطاً في الصحة اذ
لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت الشروط سلمنا صحة
تقليده اي تغليل ما ذكر من الحكم الذي هو صحة
الرواية لكن لا نسلم ان صحة الرواية حكم مشترك
اي بين افراده اي افراد صحة الرواية في انواع مقتضى
للاشتراك في الحقيقة فيكون من باب الصلابة
وسند هذا المنع ما اشار اليه بقوله فان صحة كون
الجوهر مريباً مخالفاً لصحة كون السواد مريباً
ولو تساونا الى سنده لقوله فان صحة كون الجوهر
الخ فالواو تغليلية اي اذ لو تساونا الى ذلك بان
يقال صحة روية الجوهر لصحة كون السواد مريباً

وصحة روية السوداء لصحة كون الجوهر مرييا اذ ذاك
 شأن المشاويين في الحقيقة ثم اتبع ذلك بما يشبه
 فقال والاصناف التي في الحقيقة اي في الحقيقة
 وجوابه ان صحة الروية اي صحة كون الشيء مرييا في الماد
 بالروية هنا الفعل **عما** في صحة روية لا تختلف في
 الباطن فيه وهي متعلقة بقوله لا تختلف فهو مقدم من
 تأخير وما يجمل ان تكون موصولة او بقرينة موصوفة
 والعابدة او الرابط على الصلة او بين الصفة والموصوف
 محذوف وهو في الاول شأن ومصدق ما مقوم
 الصحة والتقدير وجوابه ان صحة كون الشيء مرييا
 لا تختلف بحسب ما تصان اليه في الذي او في شيء وهي
 صحة روية به اي لا تختلف في المقوم المنفصل لا تختلف
 حقيقة افراد في وجود في بعض الشئ لما هيبة
 الروية فهو صلة الروية ومعني الماهية في المقام لاذان
 والروية المتصان اليها ما هيبة معني الماهية والتقدير
 ان صحة كون الشيء مرييا لاذان الماهية لا يختلف بها
 تصان اليها اي بتسليم قاليا مسببة **كما**
 لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته بتقدير
 طلبا للابيضاح لكن هو في طرف التنظيم جار على الصفة
 وفي طرف المنظر جار على الفعل تأمله **فما** سلطنا
 انه مشترك في اي سلطنا ان صحة الروية حكم مشترك
 اي افرادة

اي افرادة قوله المشاويية اي بالنوع عا ما سبق
 قوله فان اللونية مشتركة في اي حكم مشترك كما
 اذا اعتبرنا اللونية في الماد بيهن والاسود والاحمر فهي
 احكام متساوية بالنوع والحقيقة قوله وجودها
 مطل بخصوصيات اللون اي وثبوت اللونية معلل
 بالالوان المخصوصة من اضافة الصفة الي الموصوف
 والمخصوصيات جمع خصوصية التي هي نفس الشيء
 فلو نية الابيض مثلا معللة بالابيض ولو نية الاسود
 معللة بالاسود ولو نية الاحمر معللة بالاحمر قوله
 كالعالمية الخ مثل طلبا للابيضاح واقاديه ان المراد
 بالاحكام الخ احكام المعللة قوله من العلم والقدر
 اي مثلا جازها مطابقة للمثل لكن غائنه ان يقول
 مثلا قوله فلو علمت العالمية اي مثلا حقيقة تخالف
 العلم اي كما تعلل به لزوم قلب معقولها اي حقيقتها
 كما اذا علمت عالمية زيد بالعلم وعالمية عمرو
 بالقدم وعالمية خالد بالارادة قوله واعلم انه
 اللونية الخ قصد به اظهار خطية ما جرم عليه
 الباحث من كون اللونية معللة بخصوصيات
 اللون واقاد ان الحق في ذلك ان اللونية لا تميز
 بخصوصيات اللون لانها معلولة لها وفي استقادة
 هذا من اسلوب كلامه نوع عنون قوله والمطلوع الخ

اي والمحموع كون الاخص الذي هو البياض وخو
 علة للاعمر الذي هو اللونية وهو معلولة ووجه المنع
 ان الاعمر من حيث انه اعم يوجد مع الاخص وبدونه اذ
 هو من باب الاعمز فيلزم من بياض الجوهر مثلا لونية
 وقد ثبتت له اللونية بدون بياض كالسوادية لونية
 الاسود ولو كان من باب التغليب للزم من ثبوت المعلول
 الذي هو اللونية ثبوت العلة التي هي البياض ومنه في
 العلة نفي المعلول اذ العلة يجب لمدها فمن حيث انها
 لونية اعم يلزم وجودها بدون الاخص ومن حيث
 انها معلولة لا توجد بدونها اذ هو علتها وهذا تناقض
 وقدم ما يفرز من هذا في قوله ثم لا يجاب للاخص
 في باب التماثل محتج بوجود الاشتراك في الاعمر
 مع انتفايه في الاخص فراجعه قوله **ساعات**
 المشتركة اي بين افراد النوع لا بد له من علة
 مشتركة اي بين جزئيين ذلك الحكم **ولم** ان
 الوجود اي الذي انتهى اليه السبب **مقول** على
 الواجب والمحتمل اي يخول عليهما يعني **ولم**
 اشتقاق بان يشتق منه وجود عليهما **ف**
 بالاشتراك المعنوي كقولية الحيوان على الانسان
 والعريس **بل** بالاشتراك اللفظي كقولية العبد
 على الباصرة والجارية **والا** ان لم يكن مقولا

عليهما

عليهما بالاشتراك اللفظي بان كان مقولا عليهما
 بالاشتراك المعنوي لكان جنسا للواجب كما انه جنس
 للممكن فيحتاج الي فصل ليجزئ عن شركة كالجوهر
 بالنسبة الي الانسان **ولم** يلزم التركيب الى العا
 افتد من الواو في المقام والمراد بالذات الحقيقية **قوله**
كيفية مذهب الى الامتناع انكار اي كاي يصح
 ذلك وفي الاثبات بهذا الغيب ما انتهى اليه **الامر** من
 اللازم قبل بطلانه شي والمناصب فيلزم التركيب
 في ذات واجب الوجود دل وعلا وذلك باطل **ش** ياتي
 مذهب **ش** شرعي **ش** شرعي لذلك وصحوا به عابد على الوجه
وان وجود كل شي الى كما لتفسير لقوله **الاشتراك**
 بالاشتراك اللفظي فاذا الوجود يحول على الواجب
 والمحتمل كحل العين على الباصرة والجارية **وعلم** هذا
 فلا يلزم الى لان وجوده تعالى عين ذاته وهي
 مغايرة لذواتنا في الحقيقة فاذا الاجماع حتى يلزم
 ذلك **والا** مشاركة راجعة لمذهب **الشرعي** وان
ش يبر بان هذا المعنى قوله **وعلم** هذا **العلم** لم يجر عليه
الاعتراض في المتن حيث قال لان الوجود عيب
 الموجود فلا يصح علته بل اقتصر هناك على هذا
 كما اقتصر ابن التماسني على طرف قوله **وعلم** هذا **العلم**
والا كقول ان لوجع بينهما في المقام وياتي على هذا في

اسلوب التسليم وامرنا العنان هكذا او علي هذا فلا يصح
عليه بل اقتصر هنا على هذا كما اقتصر ان التمسنا
على طرف قوله وعلى هذا الخ والكل ان لو جمع بينهما في
المقام وبانتيما هنا في اسلوب التسليم وامرنا العنان
هكذا او على هذا فلا يصح ذلك اذ من شرط العلة ان تكون
معاني قابلا لعمل الحكم وليست سلم فلا يلزم من كون
وجودنا علة لصحة رويتنا الخ وجوابه علي
الجملة اي من غير تعيين مخصوص مذهب
التزام ان الوجود من ابد على ماهية الوجود وان
كان لا يغيرها كالمضا حكيمة بالقوة بالنسبة لما هيته
الانسان ^{قوله} وانه منقول على الموجودات الخ فان الوجود
يتمول علي الموجودات بالاشتراك المعنوي وذلك
كقولية المشترك على المشترك كالانسان والفرس
والطير ^{قوله} بدليل صحة الخ مستلوك الوجود بقوة
على الموجودات بالاشتراك المعنوي ^{قوله} ومورد
التقسيم الخ مورد التقسيم ما جري عليه وهو
الوجود في المقام ^{قوله} ان يكون مشتركاً اي بين طرفي
التقسيم في المقام ^{قوله} ولا يلزم ان يكون اي الوجود
جنساً الخ ^{قوله} دنع به قوله ولا كان جنساً للواجب الخ
مشتركا ذاتيا اي مشتركاً بين ما ورد عليه
التقسيم ^{قوله} فهم اي فهم الوجود وهذا مستلوك

قوله بدليل عدم
بوجود الخ

لا المقام

في المقام ^{قوله} وهذا اي ما ذكر من الجواب ينتج اي
ينتهي جواباً على اختيار الامام اي الفخر ولا يخفى على
راي من يقول الوجود نفس الموجود اي بان يكون
تمام ماهية كالاتمري ^{قوله} وان لم يكن تمام ماهيته
ويبقى ان يعلم انه اضطرب في الوجود هل هو زائد
على ذات الموجود او لا والقابلون بالاول امنظر بواهل
هو زائد في القديم والحادث او في الحادث دون القديم
الاول مذهب المعتزلة وعليه جري الفخر والثاني مذهب
الفلاسفة ووافقه الامتري في طرف القديم والقابلون
بالثاني وهو انه ليس بزائد على ذات الموجود اضطربوا
هل هو تمام ماهية او لا الاول مذهب الشيخ الاشعري
والثاني مذهب القاضي وامام الحرمين ومن
تبعهم فعلى الاول مغولية الوجود على الموجود
الواجب والممكن بالتواظي وعلى الثاني بالتشكيك
وعلى الثالث والرابع بالاشتراك ^{قوله} مسلمنا
ان مفهوم الوجود مشترك اي بين الواجب
والممكن والاشتراك المسلم في المقام الاشتراك
المعنوي كما يفهمه قوله مفهوم الوجود فيصدد في
بالزائد كما يصدد بغيره قوله لكن لا نسلم ان لا مشترك
اي في مقام الجوهر والعرض الذي جري عليه
السبب ^{قوله} وحصر كونه في الخ كالسند للجمع

فالواو تغليبية اذ حصر كبر الذي جريتم عليه في مقام
 السبب يقتضي ان لا مشترك بين الجوهر والعرض مروي
 الوجود والحدوث متعزيم بالامكان او المركب منه اي من
 الوجود والحدوث غير الوجود ومصدوق الغير الوجود
 والحدوث كجموع الوجود والحدوث ومجموع الامكان و
 الحدوث والحدوث والحدوث هذا دفع لما ينوهم تفصيلا
 عما المنع المذكور اذ يقولون التفصيل عنه بما ذكر من اعتماد
 المستدل على عدم الوجود ان بان يقول لرب احد مشترك
 بين الجوهر والعرض سوى الوجود والحدوث ولا يصح
 الحدوث فتعيب الوجود قد دفعه بقوله لا يفيد العلم
 اي العلم بعدم ثبوت امر مشترك وانما يفيد الظن
 والمطلوب في المقام العلم وعدم الوجود ان لا يفيد
 اذ لا يلزم من عدم الوجود ان عدم الوجود من المشترك
 ثم استشعر ابطال ما ابدى من المنع فنوجه الى
 ابراهه ودفعه فقال ولا يمكن ابطال التغليب بالامكان
 او بالتركيب منه ومن غيره الى تلك المناسبات
 ان لو جابه في اسلوب يقتضي التسليم كان يقول
 ولين سلم فلا يمكن ابطال التغليب الى ان فان الخصم
 يقول الى اي يقول انها امر عديم اذ قد جري السوال
 الاول على منع كون الصحة حكما ثبويا فالاشارة
 راجعة لقوله امر عديم وانما خبير بان ما اسند به

عدم

عدم الامكان لا ينهض لان اسلوب الامة يقتضي
 انها مرتبة والغصم وان كان يقول بان الصحة امر عديم
 فقد جري على تسليم كونها امر ثبويا مع انه قد
 اجيب عن كلامه الى سبيلة ولا ينهض هذه السبيلة
 الى اذ اعتبر قطع هذه السوال عن الامة سبيلة ولا ينبغي
 بعلم من اسلوب السبيل في قوله قلت اجاب
 عنه اي عن المنع بعض التماسات بين اي ايت
 من كرم الى توجه المم الى ما بين كرم من السلام
 على ما اوردته ابن التماسات في طرف هذه السوال
 والبحث معه في ذلك لم يحث فلم يجد لا ينبغي
 ما فيه اذ قد تعرض الغرضي لدفعه ثم ظهر
 وصف صالح اي كالا مكان في المقام بعد ابطال
 ما حصر الى مرتبة على قوله بحثت فلم يجد الذي
 زعم ابن كرم ان لا يكون المستدل هنا فاذا كفا
 هذا فابعد المعنوية توصف صالح للتغليب كالا مكان
 لم يدكوه المستدل لا يوجب انقطاعه بل يعود
 المستدل الى ذلك الوصف فيبطله ويسلم سيرة
 والى هذه الاشارة بقوله فيبين ابطاله اي اذا كان
 ذلك لا يوجب انقطاعه فيبينه فيبين على المستدل
 ابطال ما ابداه المعنوية ثم ابطال عليه الامكان الى
 تلكه في بعض النسخ باطل فعل ماض وفاعله ضمير

يعود على ابن زكريا فيكون هذه الكلام من قبل
 المصنف وفي بعضها تم ابطال مصدر مبتدأ خبره
 قوله بعدم فيكون من قبل ابن زكريا وعلى النسخة
 التي ولي قوله بعدم صلة ابطال ومعناه انه ابطال عليه
 في مكان بانه لو كان كان علة للصحة لصحت رويته
 كل حين موجودا كان او معدوما والناسي باطلا اذ
 روية المحكم المعدوم لا تصح وابطل ايضا عليه
 المركب من في مكان والحدوث والامكان والوجود
 اذ لو كانت العلة احد في مركب للزم تركيب العلة
 العقلية وهو باطل قوله قلت ولا يجزي صنعته الخ
 لما انتهى تقرير كلام ابن زكريا في المقام فوجه الب
 البحث معه في ذلك فقال قلت ولا يجزي ضعف
 ابي صنع ما اجاب به بن زكريا قوله فان قوله
 المستند بجيب فلم اجد الخ سند الضعف وقوله
 قبوله اي قبول قول المستند في في المرات في قوله
 وما المطلوب الخ معطوف على المرات من باب
 عطف التفسير وكذا قوله وما المطلوب منه
 العلم معطوف على البراهين من باب عطف التفسير
 قوله والابطال عطف على الحصر لكونه الخ كذا
 لقوله ولا يطاق قطعي قوله وما ينبغي اليها اي
 الي الضروريات والمناسب او في موضع الواو كما

يوجد

يوجد في بعض النسخ قوله وايضا ذلك اي مضمون
 ما في حيز الشرط الذي هو قوله اذ كان الحصر الخ
 والمنتزعات لا مستبعدا وانت خبير بان حاصل
 ما دفع به المصنف كلام ابن زكريا عليه النهي وان
 ما جابه ابن زكريا قد اشار اليه التماسان اليه
 دفعه فالتمس ان لو قال في مثله ما اجاب به
 هذه المعترض قد اشار الغوري الي دفعه وكان
 لم يفهم كلامه وفيه فالتشآن ذلك ويصح ان قدر
 عليه وايضا ما اسند به الضعف يقتضي فساد
 فالتمس ان ذلك ان يقول ولا يجزي فساد فان قوله
 المستند الخ قوله وما ذكره بعد اي بعد قوله
 بحث فلم اجد مبني على هذا الاساس الذي بان
 انه قد امه قوله لا نقول الخ سند الفساد انظر
 الضمير في قوله لا صحة فالتمس ان يثبت ليعود
 على الروية فاذا هو عايد على كلاما حذف مضاف اي
 لا صحة روية كل محكم وانت خبير بان ما روي به
 المصنف على ابن زكريا من ان الممتنع وقوع روية كل
 محكم الصادق بالمعدوم لا صحة رويته يقتضي
 جواز روية المعدوم وهو لا يصح رويته قطع
 ولو صححت رويته وانتهى في حقنا الوقوع فقط
 لكان الباري سبحانه يري المعدوم اذ ما يصح في حقه

وجب له تعالى وهذا باطل ويلزم منه وتدمر
 العالم وان المعدوم شئ الثاني اي الذي هو
 طرف الصيغة الاولى اي الذي هو الوقوع ولا يخفى
 ان هذا الكلام كله موقع له بعد اظهار الدخول
 في مبناه **قوله** التاسع الخ جري على تسليم
 ما منع قبل وذلك انه جارحاً منع خصم له وصاف
 الحدوث والوجود **قوله** لا نسلم سقوط الحدوث
 عن درجة الوجود اعتباري في العلوية بحيث لا يكون
 علته بل يصح ان يعتبر علته **قوله** لا يعقل ان يشترط
 الخ توجه اليه منع ما جرى السير من قوله وان العدم
 لا يصلح ان يكون علته للامر الثبوت **قوله** بل الحدوث
 هو الوجود المقيد الخ هو كذا منع **قوله** المقيد صفة
 للوجود **قوله** مسبوقية صلة المقيد وانظر هذا
 الخ مطلوب فهو بوجه ان العدم مسبوق والغرض
 انه سابق والمفاسد ان لو قال مسبوقية بالعدم
 وكانه حذف الجار والضمير واضاف المسبوقية
 للعدم اذ به يتحقق الخ صانعة تلوث بادي شئ
 ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والمسبوقية امر
 مفارق للوجود وكيفية له فاذا كان كذلك يكون
 صفة **قوله** وصفة الثابت ثابتة فيه شئ اذ ليس
 كل صفة ثابت ثابتة على ما يقتضيه

السياق

السياق من قوله امر مفارق للوجود وكيفية له
قوله وجوابه اي جواب المنع والمسبوق ان الحدوث
 صفة اعتبارية تحملها الازهان فلا تكون حادثة
 فلا يلزم التسلسل وفي بعض النسخ وجوابه ان
 الوجود هو غير مناسبة **قوله** ولا كانت حادثة
 ايضا ولزم التسلسل اي او الحدوث ويبانه ان
 الحادث اذا كان حادثاً يحدث قام به فهذا الحدوث
 ايضا موجود من جملة العالين فيكون حادثاً يحدث
 وينقل الكلام اليه حدوث الحدوث ويتسلسل
قوله العاشر سلمنا ان الوجود الخ عدل عن ان يقول
 سلمنا سقوط الخ المفاسد للاسلوب الي ما قال
 قصده الاختصار **قوله** مشتركة اي بين ما جري
 عليه السير من الجوهر والعرض لا بين الواجب والمحتمل
 ولا ما بقي فعل لقوله لكن لم قلتم الخ **قوله** ولكن
 لم قلتم انه يقتضي ذلك مطلقاً الخ متفهام انكاري
 والضمير المنصوب بان عايد على الوجود والاشارة
 راجعة لصحة الرواية والتقدير وكذلك يصح قوله
 ان الوجود يقتضي صحة الرواية مطلقاً اي من
 غير توقف على شرط وانما يمنع فالاطلاق بعينه
 السياق اللافت **قوله** وما المانع من توقف اقتضائه
 الخ اي اذ لا مانع من توقف اقتضائه الوجود الذي

السؤال

هو علة المعلول الذي هو صفة الروية على شرط
وانتفاع مانع عند المنع فالواو نفيلية والاستفهام
للتعجب في شرط متعلقه بتوقف قول والحكم
متوقف على ذلك في اشارة راجعة للوجود فاذا كان
الوجود متوقفا عليه الحكم الذي هو صفة الروية
وهو متوقف على ثبوت شرط وانتفاع مانع فلا يقتضي
مطلقا لتطرف احتمال عدم تحقق ذلك في القديم
وعبارة ابن التماساني والحكم كما يعتبر فيه وجود
علته يعتبر فيه وجود شرطه وانتفاع مانع فيكون
مرشحا لقوله قبل وما المانع من توقف اقتضائه
على شرط وانتفاع مانع فلا يقتضي مطلقا لتطرف
احتمال عدم تحقق ذلك في القديم وعبارة ابن
التماساني والحكم كما يعتبر فيه وجود علته
يعتبر فيه وجود شرطه وانتفاع مانع فيكون مرشحا
لقوله قبل وما المانع من توقف اقتضائه على شرط
وانتفاع مانع اذ يلزم من توقف الوجود الذي هو
المقتضي توقف الحكم الذي هو المقتضي قول
والحكم في مرشح ومنزله والمراد بالحكم في كلام
ابن التماساني الجنس لا الحكم المفاني فقط وانظر
ما وجه عدول المصنف في هذا الطرف عن عبارة ابن
التماساني في التزمي الخ هذه البيضاء وتزشيخ

لمضمون

لمضمون قوله لكن قلتم الخ قول وغير ذلك اي كالنوم
قول والباري تعالى لا يصح وصفه بذلك اي بالاحكام
المذكورة وانما يتصف سبحانه بتلك الاحكام
مع انتفاعه بمصالح لانها متوقفة على اتصالات
والتكيفات الجسمانية وذلك من خواص الاجسام
قول وجوابه الخ الاشارة راجعة للتوقف على الشرط
وانتفاع المانع قول لانها هي العلة تقتضي حكمها
لذاتها وكذا لو كانت تؤثر بالظرفين اعني الوجود و
العدم قول بدونه اي حكمها قول كالعلم والعالمية
تقبل للعلة والمعلول قول والحياة في جميع ما ذكره
اي من الاحكام شرطه علته اي كما تزعموا توجه اليه
الحديث من النقص فيما جري عليه المستدل من
التزشيخ والابيضاح وان قد وهم في ذلك اذ الشرط
انما يقتضي بطرف العدم فقط قوله الحادي عشر
الخ حاصله ان الوجود يعتبر علة لصحة الروية
بطرف الممكن دون الواجب قول في محله
متعلق يقتضي قوله معذرا بما كانها الخ خبر
اسمان وكما انه اعتبر اكتسابه التفت كبير من
المضاف اليه الذي هو خلقه وبما كانها صفة الخبر
والصبر عايد على الجواهر قول بالنسبة متعلق
بالصفة والمناسب لتقديمه على الخبر ثم توجه اليه

الحدث والنقص فيما جري عليه المستدل من الشئ
والا بصاح نظر الي قوله فان صفة خلق الجواهر الخ
الذي اقتضي ان لا مكان له صفة كون الجواهر
مخلوقة بالنسبة اليه تعالى دون الممكن كما
اقتضي الطرق المنظر له ان الوجود علة لصفة كون
الشئ موزيا بالنسبة لطرق الممكن فقط فقال
وقدر تنالا تشر الخ يعني ان مقتضي صحة خلق
الجواهر هو القدرة عليها ولا شك ان هذا الممتنع
في جانب العبد والى مكان شرط انه علة لها فوجه
الخصم والى مشاركة في قوله ولذلك راجعة لما تضمنه
الكلام من كون مقتضي هو قدرته تعالى والضم
في قوله لها عايد عما الممكنة بالنسبة الي الخارج
الى الممكنة بحسب الواقع ونفس الامر العام
الصنادف بطرق المعدوم كما هو ظاهر الخلية قبل
الثاني عشر ان هذه الحق تنقص بالوجهين
الذين ذكرهما الامام الخ فوجه قد تقدم ما المراد
بالحق ما كنا نغير عنه فيما ملف بالطريق وهو
المسلك الذي ارتكبه الخ صواب في صحة رويته تعالى
وظاهر السبب في سابقا ولا حقا يقتضي ان هذا
من كلام ابن التماسي ويستغنى عن هذا الصنيع
انه ليس في الخ رويته وان ما انطوي عليهم من

الوجهين

الوجهين ذكرهما الامام في العالم وان قوله قد تقدم
يعني في شرحه في العالم في صدر هذه البحث وهو
كذلك فيما عد قوله الامام الخ فوجه قد تقدم ما فهو من كلام
المصنف وبما في شرح العالم الثاني عشر ان هذه
الحق تنقص بالوجهين اللذين ذكرهما المصنف في هذا
الكتاب وهذه اسوال قوي الخ والثاني سبب ان لوجبا
بالملوب بودن بذلك كان يقول يعني بالامام الخ مام
الخ فوجه قد تقدم ما والمصنف من كلام مشرق الدين
طائفة وجا بما يحكيها في المعنى عند الكلام على الوجهين
سابقا وذلك مع قوله والى قول قوي فان اجيب عنه
الي قوله وقد اقتصر الامام في العالم ولا يعني انه من
كلام ابن التماسي في المعنى وان خالفه في اللفظ والثاني سبب
ان لوجبا في الملوب بودن بذلك قوله و مراد من
البهشمية سبب الخ ظاهره يقتضي انها اعتبار
ما عند الامام من الخ سبب ثم زاد في هذا السؤال
والبهشمية فرقة من اهل البدع قوله وجوابه
انا اذا شهدنا شيئا اي باصرا علمنا وجوده الخ
المراد بالعلم بتمييزه العلم بجهة الاختلاف فيكون
العلم بالاختلاف الخ خصنا بالعلم بوجود
العلم و مرغم بعض انها تتعلق بذلك على العكس
واليه ان يقول وقال ابو هاشم الرواسي تتعلق

بالأخص ثم ينتجها العلم بالوجود الأعم الخ هذه
بورد كما مذهب الشيخ الأشعري قول قال وما ذكرناه
الخ هو ثم ينتج لما قال قول قلنا نحن لا ندعي أية ذلك
أي ما جرى عليه الجواب السابق أي لا ندعي ذلك
العادة وأنه غير لازم قوله بل نقول إن علم الخ أي إن
علم التمييز بعضه لا مثبته ونوابي العلم بالتمييز
فضية عادية أي لا عقلية كما جرت عليه في الترتيب
وأما دهمه الانتقال هذه المقصود ودفع به ما
يقول من قوله لا ندعي أن ذلك لازم للعقل عادة وأنه
مفرد عادة بحيث لا يتخلل قول وفول ابن هاشم الخ
هو توجه إلى الكلام معه فيما قال وأبقاله نظر إلى
مذهبهم قوله كيف يصح منه أي لا يصح ذلك القول
من أبي هاشم فالاستغناء من أنكاره قول وعني لم الخ
أي وعني أبواها شئ بقوله معلومة ولا يجهول
أنها أي إلى أن تعلم على حياها قول وإذا لم تكن
معلومة الخ الزام له بحسب مذهبهم وهو مقتضى
التقص عليه قوله وكل محسوس معلوم الواو والجان
قوله وقوله أي أبي هاشم قول مع دعواه أي المعتزلة
وأبواها شئ من قول قائم أنتوا الخ لما أبي الكلام
على ما جرى عليه صراحة أنته ما تحققتهم في جانبهم
بقوله قائم الخ قوله والعلم الخ سنده لقوله لا يستقيم

أي إذا العلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الثاني
كالحيوان بالنسبة إلى حقيقة الإنسان
واقصرنا الخ فضية كلامه أنه قد جرى على السامع
في المتن وأنت خير إن ما جرى عليه في المتن من
قوله لا أن الوجود عين الوجود فلا يصح علة وقد
مر بيانه وأنه ما جرى عليه في السامع حاصله أنه
لا يلزم من كونه وجودنا علة لمحضه وينبغي أن يكون
وجوده نقالي علة لصحة رويته وقد تقدم تقريره
ولا يخفى ما بينهما من ضرب التناقض قوله في المتن
ومعقود من أحوالها من المقتضى أنها تستند على
الخ لما أبي الكلام على سنده إلى صاحب العقلي على صحة
الروية أنته عما يعارضه من السند العقلي الذي
أنته عليه الخصوم على استحالتهما والضمير في أحوالها
عابدها الروية والمقتضى جمع مقتضى وهو صاعد
على المعقولة والضمير في قوله أنها عابدها الروية
بحسب الجنس لا الروية التي جرى عليها الكلام
والمقابلة مصدر قابل وهي تستلزم ما هو أخص
من الجهة وهو جهة أمام فغيرها إشارة إلى المقصود
من الجهة إذ هي صادقة بالجهات الست والمقصود
هنا جهة أمام فإذا كانت الجهة والمقابلة من لوازم
الجزئية والروية ملزمة لهما ولوازم الجزئية

مستحيلة عليه تعالى قال روية مستحيلة لانها
 مازودة للجهة والمقابل له وهو باطلا اي معتمد
 باطلا منه قوله لان ذلك اي استند على الروية
 الجهة والمقابل من غير ان ينعان الا مشعة اي
 انفصالها ولا مشعة جمع شعاع لولم وذلك لوضع
 الحاشية من اجعلها نيعان الا مشعة اي وانعان
 الا مشعة لوضع ان الروية به لوجبه انه لا يوجب
 الا قدر حد فقه ذلك تسع حد فقه من الا مشعة
 اكثر منها قول وهو اي الثاني باطلا على الضروية وانما
 بقوله على الضروية الي وجه عدم النقص له بل البطلان
 قول في السور الا مشعة عندهم اي عند المبتدعة
 وهم المعتولة في المقام قول وتثبت بالمعنى
 اي متصل وتعلق به قول في مقابلة الراي اي
 الشخص قول انتفا الغريب اي لجهت العين
 وانما تقع الروية عندهم بالطرف بطرق تلك الا مشعة
 الخ قالوا في الطرف ما كنهه والباقي للام ومصدرة
 العبرة وفي طرف مغنوقة والباقي للتسبيح
 ومصدرة طائفة من تلك الا مشعة قول المتصل
 نعت للطرف الثاني قول وبسموية فاعلة الشعاع
 اي وبسمون هذا الطرف المتصل بالمعنى فاعلة
 الشعاع وبسمون المتصل منها بالنظر منبعت
 الشعاع

البيان

الشعاع اي وبسمون المتصل من الا مشعة بالنظر
 حول الشعاع وانظر قوله الناظر مع قوله تنفصل من
 العبرة وكذا قول الامماب وتغيرهم بالمعدلة بذلك
 كله يقتضي ان منبعت الشعاع هو جهة الحد فقه
 وما هنا يقتضي خصوص الناظر ولا يعني ما فيه اذ
 المناسب في مقام المناظرة ان يجري التخصيص على جهة
 العين ان يناقش في ذلك اذ حول الشعاع هو الناظر
 فقط وان جرى على خصوص الناظر فالمناسب ان يقتصر
 على ذلك اذ هو اقرب في الرد عليهم قول وقالوا الخ انت
 جبريان مضمون هذا الكلام ميبا لئلا يتنا وتشرجا
 فكان من المناسب ان لو اسخطم هنا وان كان متصلا
 بكلامهم المقام فينبه على انه ميبا لئلا لا ينقص
 فيه اي لا خشنونة فيه وبسمها عدم استنوا الاجزاء
 فيه نظر الي السطح قول فلماذا قالوا الخ الا شاذرا جعة
 لما تضمنه المبحث من ثبات الروية عندهم قول
 لا مستحالة الخ مستحالة لما يليق من التفرع وامنده
 وان كان من معا ومقتضى ما قبله اهتما ماب
 قولها الخ مستحالة لما يليق قول ولا مستحالة مابها الخ
 عطف على قوله لا مستحالة قوله واسم جل وعلا تكمل
 للسند قول واهل الحق الخ لما افاد معنى الروية
 عند الخصوم وشرابطها كان من المناسب ان يتبعه

بعضها بحسب مذهب اهل الحنف نكحها للعائدة في
المقام والى فسيب ان الكلام عليها على مذهب اهل الحنف
اخر البحث وعند التوجه الى ذلك جري على ما هو عليه
من الرواية فكثيرا للعائدة فقال في ذلك معنى الوصف
الغايي بالمحل معني بخلقه الله تعالى قوله فان خلف في
جز من العيب اي كالتاخر سجي انصارا المناسبت
بصر او رية اذا الابصار مصدر ابصر والمقصود في
المقام الصفة لا الفعل قوله وفي اللسان سجي ذوقا
لم يقل وفي جز من اللسان على اسلوب ما سبقت لان
القوة فيه من ريشة على مصطلح قوله وفي كل الحسد
الى هذا من باب الكل لا من باب الكلية حتى يثبت
لكل جز من الاجزاء ما لا احساس فيه وقائه القرض
في ذلك الشئ بان يقول او في جز من النفس سجي
شما وقضية كلامه ان في ذلك ان يتخذ ان الحس
وعليه يشي كلامه وقد سلف الخلاف في السمع
والبصر هل هي من جنس العلم وانما يرى جعان البه
كما جري عليه الصوري وابن الحسين البصري ولا
قوله واختصاص بخلقه بهذه الحال اي واختصاص
خلق المعني الذي هو في ذلك بهذه الحال التي هي
السمع والبصر والعلم والشم وهذه الشئ انما هو
على العادة وكذا اختصاص بعضها بالادراك

لها

قوله بان

بان يكون المدركة التي متعلقة بالاختصاص
في جهة متعلقة بخلاف على انه خبر كان وقيل غير قريب
جد الخ عطف على الخبر فهو خبر قوله ويجوز ان تحذف العادة
بان يخلقه الله في غير تلك الحال اذ ما عليه الشاهد
بحسب العادة قوله فيمتعلق بما هو قريب جد الخ
لما روجه الي ما يجوز ان تتعلق به الرواية على خلاف
العادة جري على اللغة والنشر المشهور في توصيل
التر في ادخله بما هو قريب جدا قريب للنظر من جهة
العادة وتعلقه بما هو بعيد جدا الا ان من تعلقه
بما ليس في جهة اصلا لبعده تعلقه ولذلك جابه في
اسلوب الخ نتقال فقال بل وما ليس في جهة اصل
ثم جاب بالنظر طلبا للابتنال فقال كما جرت العادة
يدل في العلم فالامارة راجعة لمضمون قوله
فيمتعلق بما هو قريب جد الخ قوله وذلك الخ توجه
للكلام على قوله المنق وذلك لوصح لوجب ان لا يري
الخ وهو اي المنق اليه انه لو كانت الرواية
بانبعث الى مشقة الزمان لا يري الى شئ من الخ قد
حد قته الضمير في قوله انه للشان ثم جاب بيان
الملازمة التي حكمت به الشرطية فقال اذا لا تنبع
حد قته اكثر منها لا تنبع الخ ظاهر كلام الامة
ان المشقة عنده تنبعث من الحدقة فقط لا من

الناظر ولا يخفي ما فيه من جهة النظر للمفسر الى ان
يقال اصوات خرج من الناظر وتبلي بها الحديقة ثم
تفصل الى المري كالصباح يكون في حاجة قوله لكنه الخ
ادخل لكن على دليل الاستثنائية المطلوبة القابلة
لكن التالي وهو لزوم ان لا يري الانسان الا قدس
محدثه باطلا لان الانسان يري دفعه واقاد بقوله
دفعه دفع ما رعا بقوله الخصم من ان الانسان انما يري
اكثر حد قنة للانتشار يعني انتشار الشعاع في
في المتن قالوا انما ذلك الخ لما جرى الكلام على ما الزوم
من عدم روية الاكثر من الحديقة وكان لهم في المقام
نقص توجه الى تنزيهه وبيان قساده فقال قالوا
الخ فالاشارة راجعة لرؤية الكثير ومصدوق
الهو الاجرام الشخافة قوله وهو مضي اي والحالة
ان الهوي مضي قوله فاعان على روية مقابل
فاعان اعان ضمير يعود على الهوا وكذا الضمير في
مقابل عايد على الهوا وفي اكثر النسخ ما قابل
والضمير ايضا عايد عليه والمقابل هو المري قوله
كالبلور المعين على روية ما فيه تقطير طلوع
للأبيض اي كقاس ورة البلور وهو جسم مضي
وذلك اذا كان جوها معجورا فالشأن في روية
ما في جوها فهي لصقها فيها وصغارها اعانت على روية

ما فيها

ما فيها فهي بمنزلة الهوي وما فيها بمنزلة المقابل له
نما افاد ما نقصناه توجه الى ما الزوم على ذلك
المقتضي لفساد ما نقصناه فقال قلنا اي معشر اهل
السنة فيلزم ان لا يري من الهوا الا قدر حد قنة اي
حدقة الراي قوله وايضا فيمن يري والهوا مظلم الخ
الزام على قوله لهم مضي والواو في قوله والهوا مظلم
للحال قوله ما نراه اي من الكثير قصد وفي ما
الكثير فالكثير يعني بحسب الجنس لا ما نراه والهوا
مشرف باعتبار كل الخ كما هو ظاهر العبارة اذا كان
غير مسلم فاذا كان نري والهوا مظلم ما نراه من الكثير
والهو مشرف فابن ما قلتم ما جرى التقص عليهم
بطرفين الاول على روية الهوا نفسه والثاني على
رؤية ما نراه قوله فان منعوا الملازمة اي التي
حكمت بها الشرطية القابلة لوصح كون الروية بانبعث
الخ شعة لزوم ان لا يري الانسان الا قدر حد قنة
قوله ومستندهم انه انما اي الكثير الخ وفي بعض
النسخ مري الكثير الخ وعلى الاول الفهم في قوله
انه للشأن وعلى الثاني فهو عايد على الراي قوله
ومستندهم اي به هذا المنع قوله لان اجزاء الهوي
مضيية الخ انظر هذا الاسلوب ولا تعد اسلوب
المتن والملازم له ان يقول لان اتصال الشعاع باجزاء

الهما مقننية وانظر هذا مع ما سبق لهم فانه هذا
يقضي ان ما وراء الصوي لم تنصل به الا شحنة وما سبق
لهم يقضي انما اياه اذ هو مري وانت خبير بان هذا
الجواب الذي جري عليه المتناقص مما اوردته اهل
السنة من انه لا يلزمهم ان لا يشان لا يري في قدر حذقة
وهي اعم مما ان يكون بواسطة او بلا واسطة **قوله**
وهي تنصل بالسماي مثلا قوله في المتن ومما
ينقص عليهم عدم روية الجوهر الفرد الخ من ابتدائية
وهي متعلقة بخلاف خبر مقدم وقوله عدم روية
الخ مبني على خبر وهذا امثلة طراف التي تنقص عليهم
بها في رويهم وجوب روية ما تعلق به في الشحنة
قوله مع انصال الشعاع به ولا يبين الخ والاول والآخر
المتنازع واجبة للشعاع **قوله** وحده حال ومصدوق
ما في قوله الخ ما يبينه مع غيره القسط المتصل بالجوهر
الفرد من الاشعة وفي هذا الاسلوب نزع موصوف
والمتناصب ان لو قال وقد ناله من ذلك وحده ما ناله
مع غيره الذي هو حال الروية فما باله امتنع
منها حال انفراد **قوله** وروية الكثير الخ هذا حرف
ثان ما وقع به النقص عليهم فهو معطوف على قوله
عدم روية الجوهر الخ ومعني الكثير هنا كثرة الاجزاء
وكل واحد من مضاف الى الجسم الكبير **قوله** مع البعد

سعد

يتعلق بروية وعلى نسب قوله صغيرا حال من الكبير
قوله مع انصال الشعاع والمقابلة لجمعه الطرفين
يتعلق بخلاف حال من الكبير **قوله** في جمعه يوجد
في بعض النسخ بلام الجر وفي بعضها بياية فعلى نسخة
اللام يكون متعلق بالمقابلة وحذف صلة انصال الشعاع
من باب الحذف من الخ وابلدة لة الا واخر وعما نسخة
البايعا العكس **قوله** مما نقص الخ خبر مقدم والمبتدأ
ما بعده من قوله الجوهر الفرد وهو ما تنازع في الدقة
التي لا يقبل الخ تقسام عادة **قوله** اذا كان في سمن
الشعاع لا يخفى حسا ارتكاب اذا في المقام اذهب
نزلت عند تخفيف وفزع شرطه والجزء به ونحسب
ذلك يقع النقص عليهم **قوله** فانه اي الجوهر الفرد
قوله ما يخ على رويهم في حكم انبعاث الاشعة
وهذا سند قوله موجود اي باعتبار كله **قوله**
وهو انصال الى الصغير راجع لشرط الروية وقد
تقدم تقرير الجور ومتعلقه **قوله** قالوا انما ذلك
الخ هذه اجواب عن النقص الثاني ولم يجيبوا عن
الاول وهذا الصنيع يقتضي انقطاعهم بالنسبة
للاول كما ان الاسلوب السابق يقتضي ان المعتزلة
يقولون بوجود الجوهر الفرد والاشارة لروية الجوهر
الكبير مع البعد صغيرا **قوله** لان الشعاع الخ

لروية الجوهر الكبير مع البعد صغيرا ونقطة عنى خرج
 وانفصل والرواية تجمع الخطيب والرواية الحادة ما تعارب
 خطاها وهي في المقام نقطة العين قوله مثلث نعت
 لموصوف مطوي اي لشكل مثلث وهذه الالفاظ اصطلاحات
 هندسية وبيان الكلام على ذلك في الشرح ان سنا
 الله قوله قاعدة اي المثلث وهو مبني والخبر المركب
 والمقصود بالقاعدة الشئ عازوايا قائمة المقصود بالزوايا
 الزاوية الحادتين بسبب الخط المستقيم فاطلق الجمع
 على الاثنين وذلك سابع على قوله ونسبى الاصطلاح
 الهندسية كل واحدة من الزاويتين بالقاعدة قوله
 ومعلوم اي في علم الهندسة قوله انه الخط المستقيم
 بالوسط قوله عليها اي القاعدة قوله من مابعد
 الخطوط بيان لما والمقصود بالخطوط وتر المثلث قوله
 قلنا اي معشر اهل الحنف قبلزم اذا انتقل المركب
 اي الذي هو القاعدة الي مقدار تلك الزيادة من
 البعد كزيادة ذراع مثلا الى يري قرنه بالغاللات
 ما قبله يقتضيه قوله كذلك به اي تكسب ذلك اللازم
 قوله اجابوا عما تقتض عليهم ينبغي ان يعتبر الفعل
 مبني للفاعل والضمير عايد عما ومن رواية الكبير
 صغيرا بيان والاسم دجاري ولا يجوز سناؤه للمفعول
 كما لا يودي الى خلو الصلة عن ضمير الموصول في محل لا يجوز

فيه

فيه ذلك قوله كبير منصوب بفعل محذوف اي اعني كبير
 فهو تفسير لقوله على حاله قوله وذلك لان الخاتم المشار
 لاجعة لعدم التسليم والاشبه اسقاط الفاء من قوله
 في وسط المربى قوله في طرفيه هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
 في طرقيه بالا فزاد الاول انسب والضمير عايد عما المربى
 وتحت الثانية عما الجنس قوله وبيان الخ اي وبيان
 كون الخ الواقع وسط المربى الخ انه اي الشان اذا خرج من
 الحدقة قوله خطان شعاعيان متوهجان كساقتي
 مثلث اي شكل مثلث ويرجع التوهج فيهما الى كونهما
 على هبيية با في الشكل المثلث لا الي خروج الخطات
 الشعاعيان قوله اي الخط الخ تفسير للقاعدة وجب
 بعض النسخ ذلك بالا فزاد قوله جسم المربى البعيد
 خبران والبعيد المحتمل ان يكون مرفوعا ومخفوضا
 فعلى الاول يكون نعت للخبر الذي هو المضاف وعلى
 الثاني نعت للمضاف اليه قوله على طرفية اي الخط
 قوله وخرج معطوف عما خرج قبل قوله من نقطة
 العين هي انسان العيب قوله فانه تحدث فيه الخ
 الضمير ان عايد ان على الوسط قوله قائمات به
 سميت الزوايا الحادتين في الوسط قوله القاعدة
 لقب للزاوية الحادة في الوسط قوله وقد تبين في
 الهندسة الخ والهندسة علم يعرف به خواص المتعدي

الخط والسطح والجسم التعليمي ولو احتملها او ضاعها
وقايد نه معرفة كمية الاشياء قوله المعطية
بها ايم بالروية الملقبة بالقافية وهذه صورة المثلث



والذي بين طرفيه من ايد على الماينة قدر ذراع والواقف
ان البعد الذي في طرفي الموي حال كونه زايدة على الماينة
قدر ذراع بقوله الذي مبتدأ وهو على حد موصوف
والضهير في طرفيه ما يد على الموي والمراد بالطرفين
مركزي الساقين من الموي وزايد احال من متعلق
الطرف قوله قدر ذراع خبر عن الذي وهذا التركيب
بحسب ظاهره غير ظاهر في المقصود اللهم الا ان يقال
يجوز في استئمال بين في محل في ولا يجي ما في ذلك قوله
في المتن وما ينقص عليهم الى هذا النقص هو بالنظر

ما جروا

ما جروا عليه معاذان السبب في روية الشيء اتصال
الاشعة به اذ فضية كلامهم ان ما لم تنصل به الاشعة
لا يروي وهو باطل بدليل روية المكون وهي كما سبق
عبارة عن الحركة والاحتكاك والافتراق والعرض انما لم
تتعلق بها الاشعة اذ هي من باب الاعراض والاشعة
من باب الاجرام ويستحيل ان تتعلق الاجرام بالاعراض
قوله قالوا الموي ما انضمت به الى فيه رجوع عما قالوه
او الى ما هو اعم منه قوله قلنا فيلزم الى نظر الماينة
اليه وجابه من عالم ما قبله لانه يقتضيه قوله قالوا
انما لذلك روية ما قام بما انضمت به الشعاع قوله
هذا مما نقص الى الماينة راجعة لمضمون النص
المخالف قوله بان سبب متعلق بقولهم قوله وانه
الموي الى الضهير انه المثلثان قوله والاولان عطف
على المكون والحركة اتفق الهمزة على خبر
والسكون بقاءه في جيز وهذا هو المتعارف والآخر
ينبت الحال بقوله ان الحركة والسكون معنيان فاما ان
يحملها بوجوب لهما حكما قوله اذا الاشعة اجسام
والا كون اعراض والعرض الى قوله مياسة الاجسام اي
الاتصال بها فخرج المياسة الى الاتصال قوله بالرجوع
عن قولهم افاذ به ما في جوابهم قوله عندنا لا يجوز الى
الطرف متعلق بقوله بعد لا يجوز وفيه نقد بـ

كوان

المجهول على العامل المتصل بما له الصدر اذ هو مشبوق
 بالنفي وهو من ادوات الصدر وفيه اضطراب فليجهد
 ما هنا على احد القولين قوله في المتن ومما ينقص
 عليه في هذه النقص ليس جاريا على الجهة التي جري
 عليها ما قبل جارعا الى سبب الروية اتصال الاشعة
 بالمرى وهذا جار على ان ما انفصلت به الاشعة لا يري
 والاضافة في قوله قوس الشمس من اضافة عام وخاص
 او للبيان وكل صحيح قوله وايضا الانبعاث الى يعني ان
 انبعاث الاشعة لا يكون الا باعتماد والى جهة الاعتقاد
 وكونه الى جهة سبب الانبعاث وبذلك يتحقق فالانبعث
 ملزوم للاعتقاد وكونه الى جهة سبب كونه كذا واللازم
 باطل لان الواجب لا يجسده في عينه اعتمادا فالملزوم
 مثله اذ يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم والملازم
 بالاعتماد الخروج قوله ولا يري الجوارح الى الجوارح
 في اللغة تطلق على اناث الخيل وعلى الاعصا التي
 تكتسب كاليد والرجل وعلى ذوات الصيد من الحيوانات
 من سباع وطير واطلق في المقام على الطير من باب
 اطلاق اللفظ على ما هو من معناه والجو ما ارتفع من
 الهواء قوله ونري في البرية اي في السموات ما بيننا
 وبينها اي من الجسام قوله مع ان الشعاع لم يتصل
 الى اي نري قوس الشمس ولا يري الجوارح التي بيننا

وبينها

وبينها اذ تعالت في الجوع ان الشعاع لم يتصل بنري
 الشمس ونري في البرية الفار من بعد ولا يري ما بيننا
 وبينها من الجسام مع ان الشعاع لم يتصل بالنار
 قوله مع ان الشعاع الى راجع للمرئيين على اللحن و
 النشر المرتب قوله فهذا كله يدل الى الاشارة راجعة
 لما جري عليه في الشرح قوله وان اتصالها الى معطوف
 على بطلان انبعاث الى وانت خبير بان المنا سبب لما
 جري عليه في الشرح قبل هو طرف المعطوف فالمناسب
 ان لو عكس هذا فهدى كله مما يدل على بطلان ان اتصالها
 سبب الروية وان انبعاث الاشعة في الروية ويكون
 الثاني تمهيد القول وايضا مما يبطل الى قوله الا
 بالاعتماد عليها الصبر عايد على الاشعة على حذف
 مضائق اي بالاعتماد على محلها فاندفع ما يرد على ظاهر
 اللفظ من انه ظاهر في عوده على الاشعة وهو غير
 مناسب من جهة المعنى قوله خروجها اي الى اشعة قوله
 لحقتها اي الى اشعة قوله ولو سلم ذلك الى الاشارة راجعة
 لمضمون قوله الشرط وهو قوله فان قالوا حركة الاحجاب
 الى قوله فجهة الاعتماد اضافة جهة الى الاعتماد نظر الى
 انه يكون اليها قوله منها اي من الجهات الست قوله
 لزمان لا تنبعث الاشعة الي غيرها اي غير تلك
 الجهة التي خصت بالاعتمادها قوله نري دفعة اي لمركبة

واحدة الجفت واعتماد مخصوص بجهة من الجهات
لكن لما يكون هذا بواسطة دوران البصر وتضعده
ونصوبه وهذا لا يميز الخ اذا كان ما يتعلق به
الروية حال الدوران يخلو عن ادبي اعتماد من ايد وهو
يحل نظر ظاهر كلام المصنف انه يمكن ان لا يحدث قول
ثم لزوم المقابلة التي توجه الي بطلان كون المقابلة
شرطا في الروية وشر للتزنيب التكميلي قوله بروية
الانسان تغيبه الى المصدر صنيف الي الغافل الذي
هو الانسان وكهل بالمفعول والابا مسببية ويستحيل
ان يكون الشيء مقابلا لنفسه وقائه ان يقول مثلا
اذا لا تختصم روية الانسان تغيبه بالمرآة والمسا
لعموم ذلك في كل ما فيه لمعان قوله قالوا لم تنسب
الي انت خبر بان مضمون هذا قد جلبه المصنف
سلف عند شرح قوله ومعتمد من احوالها وقد
سلف التنبية عليه هنا لك قوله لعدم التضرر
اي لعدم الحسنونة بل شانهما المعان والصعفات
قوله فان عكسنا الي الراي اي قوله بسبب انعكاسها
نفسه قوله قلنا اي معسرا هل الخف فيلزم ان لا يرمي
المرأة والمسا مثلا لعدم قاعدته لا شعرة وهذه
سلفا ان مسرعة الشعاع هو طرف الاستع
المنفصل بالمرتب ولا يخفى بحسب هذا الزوم المخصوص

روية

روية المرأة والمسا مثلا والمناسب ان لو جاء هذا في
اسلوب التنازل وامر هذا العنان بعد ان يختم اوله في
المقابلة الحكيمه قوله قالوا انما راى صورة الى هذا الجواب
من قبل الحكماء لا يخفى ما في سوفه في هذا الاسلوب
الموهج انه جواب من قبل المخصوص ولا معنى له المخصوص
كلامهم جارحان المرء صورة منطبعة في سطح المرآة
الراي نفسه وهذا الكلام جارحان المرء صورة
منطبعة في سطح المرآة لان نفس الراي فكان من المكسب
سوفه في اسلوب بوزن بانه من قبل الحكماء كانت
يقول وقال الحكماء انما راى الخ قوله منطبعة اي على
شكله قوله قلنا فيلزم ان الصفة بعدة وحركته
عايد ان على الراي اي بل تبعد بعد الماء وتخرج
بحركته اذ هو محملها وهو باطل بالمشاهدة قوله
يعني انه اي بالمرآة والنشان قوله ومحال الواو
تحليلية قوله اجابوا يا نا الخ لا يخفى على هذا
منه لا تنقل اذا المقام يقتضي ان هذا اقلولة
بعد الخ يراعي ما سبق لهم وان ما قالوه اول
الخ موفلا يبي بيراد الخ صحاب محل قوله فان عكس الي
الناظر اي الشخص قوله لم يتحقق اي في المرآة والمسا
قوله فيهما المناسب مما قوله واجاب الحكماء الخ
هذا الاسلوب مناسب عن اسلوب المتن قوله

في المتن وما يلزم علي اشتراط الخ لما افاد بطلان
 ما جري عليه الخصوم من اشتراط المغالبة اتبع
 بالزامهم على ذلك فقال ومما الخ فالجور خير مقدم
 قوله ان لا يري الروابي منبذ ام خير قوله قالوا الشعا
 اعان على ذلك اي على روية الاكبر والمراد بالشعا
 هذا الهوى المضى على ما يقتضي كلامه في الشرح
 لا الاجسام المضنية المتصلة بالهوى قوله قلنا قد
 تقدم جوابه اي جواب كون الشعا المضى هو الذي
 اعان على الروية وهذا حكم مشترك بين الطرفين اعني
 ما تقدم وما هنا قوله فان قالوا الهوى الى اسلوب
 المتن مخالفا لاسلوب الشرح اذ ما في المتن يقتضي انهم
 اجابوا بما ذكر وما في الشرح جار على سبيل الغرض
 والتقدير فالمناصب ان لو قال قالوا لفظا لاسلوب
 المتن قوله وهو محال اي اللازم المذكور محال قوله
 وقد تقدم مثل هذا الخ اي مثل الجواب المذكور
 والمناصب اسقاط قوله جوابهم بان يقول وقد تقدم
 مثل هذا عند ما الزموه ومصدوف مثل في المقام
 هو الجواب المتقدم قوله في المتن ولو سلم ذلك كله
 الى الاشارة راجعة لمضمون ما جري عليه الكلام
 من اطراف النقضي والاهجوبة التي ارتكبتها الخصوم
 في دفع ما ورد عليهم الا صحاب ولا يخفى ان كل

ما اجابوا

ما اجابوا به فدمر عليهم فتوجه في المقام الى ابطاله
 على طريق التنازل وامرنا العنان والنسليم جار
 على ما اجابوا عنه وما لم يجيبوا عنه فلا يجري عليهم
 لا نقتطعهم في جانب قوله فروية الله تعالى لانه موجود
 المصدم مضاق للمفاعل وقرب المحمول باللام للتقوية
 اذ عمل المصدر بالفرعية قوله ولا ينبغي الخ الواو
 المحال والمقصود بالبنية الحديثة قوله يهدم ما اصلوه
 جملة في محل الخبر عن قوله فروية الله تعالى الخ قوله
 ما اصلوه اي في الروية من اشتراط بنية الحديثة
 الخصوصية الي غير ذلك ولا يخفى ما فيه لان كلام
 الخصوم في الروية بالحاسنة فكيف يهدم ما هو
 بالنسبة اليه تعالى فهذا خروج عن موضوع المسئلة
 وفاعل يهدم ضمير يعود على روية الله تعالى وذكره
 اعتنا لاكتسابه التقدير على انه ليس بختفي
 الثابت قوله وايضا لما ثبت من روية النبي صلى
 الله عليه وسلم الجنة الخ وذلك انه ثبت في الحديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الجنة من موضعه
 ولا يخفى ما بينه وبينها اذ هي في الفلك الثامن
 قوله وكثافة الحب الكثيرة ووصف الحب وان كان
 عازية فعل الذي هو من صتيح الكثرة بقوله الكثيرة
 مبالغة قوله يبلغ ما يخلو الخ جملة يبع خبرها

في قوله فما ثبت الخ وجري على تذكره نظرا الى
 جوهره والخيال قوة وهذه القوة تتعلق بما لا تتحقق
 له في الخارج ولا يجني وجه التعبير في هذه الطرف
 يجمع ما يتخلو وفيها سلف بيده ما اصلوه وما
 جري عليه من النقص بروية النبي صلى الله عليه
 وسلم الجنة من موضعه بموضعها كما يقتضيه ملوك
 الكلام واما ان فرض انها قريب او قرب موضعه من
 الله عليه وسلم لها فلا قول من الا شعبة اي في مقام
 الروية اذ لو كانت باينعان الاشعة لما وصلت مع هذا
 البعد العظيم المزمع قوله والموانع اي كالتقرب والبعد
 المعزطيل قوله يتعلق بصره الخ المناسب اسقاط اذ
 الكلام مع الخصوم المختللة وهم لا يرون ثبوت المعاني
 قوله بنية الحدقة من اضافة عام الى خاص او ببيان
 قوله لا منها اجسام الخ سند لاحتجالة انبعاث
 الاشعة من ذاته العلوية واسند في المخام لانه
 لم يستند فيها سلف قوله روية النبي صلى الله عليه
 وسلم الجنة مبني على خبره مقدم وهو قوله
 وما يبطل الخ وقولهم معقول يبطل قوله في المتن واذا
 تقرر هذا الخ الاشارة راجعة الى ما جري عليه البحث
 من ابطال ما رآه الخصوم في الروية قوله عبارة عن
 معني يقوم محل ما الخ اي عبارة عن صفة موجودة

فالمعني

فالمعني هو الصفة الموجودة وجا بقوله يقوم محل الرد
 على الخصوم القائلين باشتراط بنية الحد فتقول يتعلق
 بالروية الخ فاخرج بقوله يتعلق بالمعني الموجود الذي
 لا يتعلق بالحياة ويقول بالروية الخ الغدرة والسمع
 ولما افهم الكلام معني البصر عند اهل الحق رضي الله تعالى
 عنهم وكان يصدق بالقديم والحادث وهو بجانب
 القديم واحدها سبقت بخلافه في الحادث وكانت
 موضوع المسئلة روية الحاشية وهي خاصة بالحادث
 كان من المناسب التعرض لما يتحقق البصر بجانب
 الحادث فقالا ويتعبد في حقنا بتعدد ما اي بتعدد
 المؤثرات ان يحسب تعددها فغلب هذا فقام
 محل بصريا ابصارا متعددا قوله وما لم يرم من الوجود ان
 الخ مبني على ما سبقت من ان القابل للشي لا يتخلو عنه
 او عن صنده والمواد بالموانع اشد اد تلك الى ابصار
 التي فات الابصار بها قوله على حسبها اي حسب
 تلك الوجود ان قوله وهل قام في العمي مانع الخ المنا
 وهل العمي مانع اللهم الخ ان يقال الكلام على حذف
 مضاف اي في محل العمي قوله مانع واحد الخ يستفاد
 من هنا ان العمي وصف وجودي لانه اطلعت عليه
 مانع والمنا وصف وجودي وهو كذلك عند
 المتكلمين فبينه وبين البصر تعادل العدم والمملكة

سب

قوله جميع الادراكات المتوحد بالادراك في المقام
المبصر قوله يعني لا عن انبعاث الاشعة الى المناكب
ان لو جازها بما سبق له من قوله واهل الحق رضي الله
عنهم الخ قوله في العقب هو موخر القدم قوله لان
ذلك المعنى الذي لا يلائم انقسام المعنى وهذا
بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية وما يوجهه
المقام من اتحاد المحل وتعدد المعنى الذي هو البصر
والغرض انهما متعقدان ينفذ فيهما بايت من تعددهما
قوله ولا اثر للجواهر المحيطة به الخ هذه اطراف ثات
من طرف بيان الملازمة واسم هذه اطرفين طرف
جار على ابطال ان يكون احاطة الجواهر بالجواهر الفرد الذي
قام به المعنى شرطيا في قبول ذلك الجوهر الفرد للمعنى
وطرف جار على ابطال ان تكون الاحاطة في قيام المعنى
بالجوهر الفرد ولما توجه الى الطرفين المستند بهما
قدم الاول فقال فانه انما يقبل ما يتوحد به الخ والضمير
عائد على الجوهر الفرد والابان لم يكن قبول الجوهر
للمعنى نفسه بان كان يطرأ عليه لتوقف على قبوله
اباه اذا لم يكن ويكون بشرط القبول ثم ننقل الكلام
الى هذا القول ايضا فان كان نفسا له ولا لتوقف
على قبوله ايضا ويلزم الدور والتسلسل قوله
وصفة النفس لا تتوقف على شرط اي ولا لا تتعقب

ذلك

ذلك الشرط كيف وهو من حقيقة الجوهر اذ هو من
حقيقته قوله للمعنى ولما انهي الكلام على ابطال كون
الاحاطة شرطيا في قبول الجوهر للمعنى ابتعد بالطرف الثاني
وهو ابطال كونها شرطيا في قيام المعنى به بقوله ولا يصح
ان تكون احاطة الجواهر شرطيا في قوله اذ الشرط لا بد ان
يوجد في محل الشرط والمقام ان لو قال لا بد ان
يكون وصفاته تشمل جميع الصفات نبوتية كانت او عدمية
ومحل الشرط هو الجوهر الفرد قوله يعني ان بصرنا الخ مقولو
المناقب وهو عدم تعدد البصر في جانب التقدير
معنى قوله وانه يتعقد الخ كانه عطف تعسيدا للاشارة
ونظر مسيلة البصر مسيلة العلم ان مسيلة العلم قد
تقدم الاستدلال عليها قوله يعني كلما يجوز ان
يدرك الخ مصدوقا ما الموجود ان اي كل موجود الخ
في اسلوب المتن هنا اوضح من اسلوب الشرح فهو
يبين المعنى المراد منه قوله وهو ما خوذ من الغائفة
الى الضمير راجع لمضمون الشرطية وهذا مستند
قوله وتتعدد الخ المناسب ووجه في اسلوب التبريع
اذ ما سبق يقتضيه قوله ولما يلزم الخ جابه دعوا
ما يتوهم ابراده في المقام من قيام ما يتنقل عدة
بالعين من الادراكات والموانع قوله وانكون الخ لما
جرى الكلام على مانع البصر بالنسبة الى مذهبنا كان

منه المناسب ان يتكلم عليه بالنسبة الى مذهب
الخصوم فقال واكثر المعتزلة الخ وجملة العمى
على انتفاض البنية اي على التغيير الذي لا يتحقق معه
الروية وهذا التفسير يظهر ان قوله انتفاض البنية
اعم من ان تذهب كلها او بعضها فلو فانه اعترف
الى قضيتنا ان ابا الهذيل العلاف قال بها قاله الامام
في معنى البصر وانه عبارة عن معنى الخ لا انه انبعاث
الاشعة كما يقول اصحابه من المعتزلة فلو عنه
اي عن المانع فلو ذلك باطل اي لما سيف من ان
القابل للشيء لا يخلو عنه او عن مثله او صنده و
الاشارة راجعة لجواز عروا المحل عن المانع وعن ذلك
قوله يعني انه مما اضطرب فيه ايمتنا ان العمى
هل هو معنى واحد الخ قضية كلامه ان ايمتنا
رضوان الله عليهم اتفقوا على ان العمى معنى وجودي
بضاد الادراك وفيه نظر اذ قد قال في شرح صفراء
ان العمى والبصر من باب العدم والملكية وان العمى
هو عدم البصر عما في شأنه ان يبصر في علمه امر اعدميا
ويجاب عن ذلك بان تمثيلة به للعدم والملكية في
شرح صفراء هو جارح راي اهل المنطق وهم الفلاسفة
الاهم وصفوه واول من تكلم به وكما انه يتوكل مثال
العدم والملكية العمى والبصر على راي الفلاسفة
واذ كما

وان كما نحن نقول هما من قبيل الصنديين لكن من حقه
ان ينبه على هذا الاية بما اطلاق حقيقة كونه عديما
وقد يجاب بانه اعتمد على ما في كبراه وعلى ما له في شرح
ابن عوي في علم المنطق فقد صرح فيه بان كون
العمى والبصر من قبيل العدم والملكية هو على راي
الفلاسفة لا على راي المتكلمين قوله كما بضاد الموت
جميع احاد العلوم انما يتاسب اذا اجلت الى دراجات و
اسلوب الشرح في المقام اقعد من اسلوب المتكلمين
او هو اجتماع موانع الخ اي الموانع المجمعة من اضافة
ما كان صفة قوله ومن الجائز ان في حقه تعالى خلق
العباد الخ الجائز ان في حقه تعالى على الاطلاق بوجه
مما سلف لا مقام تعلف قدرته تعالى والتكلم
على بعض الاطراف ليظهر ما فيه نظرا الى مذهب الخصوم
وابطال ما في رايه وعليه ويحقق مذهب اهل السنة
رضي الله عنهم ولغايرة الاطراف بعضها البعض
ساقها نزجة وقد سلف ان ذكره تعالى بوجوب
النشأ ولذا قال في حقه تعالى واتر التنزيه تنكيتا
على الخصوم قوله خلق العباد اي من شأنهم التكليف
يد ليل السياق الخ من الطرفين المعطوفين
عليه وهذا الطرف لا اخلاف فيه وانما ان به
تمهيدا لما بعد قوله وخلف اعمالهم اعدا لخلق

لانه قصد كل طرف من الطرفين الثلاثة ما حدث
والقصد بالاعمال لا كالتسوية والا اختياره ويرى
ما بعد من قوله وخلف الثواب والعقاب الى قوله لا يجب
عليه تعالى الخ اي كما انه لا يستحيل ونحوه في الوجوب
لانه محل النزاع والاشارة راجعة الى قوله خلق العباد
الخ قوله وكما مراعاة صلاح ولا اصلح معطوف على شيء
من عطف خاص على عام جابه قصد المرد على الخصوم
قال عز الدين بن جماعة قد اوجب جمهور المعتزلة على
الله تعالى مراعاة الاصلح لا المصلح ووجب عليه
تعالى ببسبهم المصلحة وقد سلف تفسير المصلح
والاصح ونسب هذه انظر لك ان لا موقع لتفي الاصلح
بعد نفي الصلاح اذ نفي الخ عم يستلزم نفي الخ خضف
فالما سب ان لو عكس ثم توجه الى سب نفي مراعاة
الصلاح والاصح بقوله والله لوجب ان يكون تكليف
ولا محنة الخ راجع للطرفية على اللغ والنشر المرتب
اذ قوله لا محنة دينية ولا اخرى اخص من قوله
لا تكليف الذي هو تفويض التكليف اذ المحنة اعم
من التكليف ومعلوم ان تفويض الخ عم اخص
من تفويض الخ فليس لا محنة اسما اصلا ولا
تكليف صلاحا اذ رفع المحن عما هو اصلح بالعبد
من رفع بعضها الذي هو التكليف في المقام وان كان

ع ر ف ع

في رفع صلاح قوله والافعال كلها الخ اي وافعال
تعالى كلها قال معاينة للضمير توجه الى الكلام
على افعاله تعالى بالنسبة اليها وانتقل الى هذا قبل
ان يسند قوله لا يجب عليه شيء من ذلك اعتمادا على
ظهور سنده في غير المتنقل اليه وكانه جري على هذا
السلوك لينتقل اليه سنده لا انه لا يتوصل لذلك
الخ به ولم يخبرها وشها الخ اي بالنسبة الى الخلف
ولا بالنسبة اليه تعالى التنويج مستحيل قوله
عناهم قدرته جل وعلا الخ الاضافة في تلك الخ طرف
من اضافة الصفة الى الموصوف اي مستوية في الدلالة
على قدرته الباهرة وعلمه الواسع وارادته النافذة
الباهرة اي الغالبة والواسع اي الذي لا يخرج عنه
شيء والنافذة اي التي لا يرد لها شيء قوله
لا يتطرق لذاته العلية الخ لما انهي الكلام على
فايدة افعاله تعالى بالنسبة اليها اخذ بتكلم
عليها بالنسبة اليه تعالى فقال لا يتطرق الخ ومن
جملة ما جري عليه الكلام يستفاد سنده قوله
لا يجب عليه شيء ثم جاب سنده قوله لا يتطرق الخ بقوله
كان الله ولا شيء معه الخ تنبيهه ينبغي ان يعلم
ان العلماء والعقلاء قد اضطربوا في اطلاق كان على
وجوده تعالى هل يجوز اولا والصحيح الاول الذي

هو الجواز قال ابن ناجي في شرحه عليه الرسالة ناقلًا
عن الغزالي وقع في كان حديث للفقهاء هل يجوز
اطلاقها على وجوده تعالى ام لا فتعنه فؤاد كثير
ما شعارها بانصرام الشيء وعدمه والصحیح جوازها
لأنها اعم فلا دلالة لها على خصوص لا تقطع في ارات
تقول كان الله ولا شيء معه ولا محذور في ذلك قوله
فاكرم سبحانه الخ اي وليست افعاله تعالى عليه
عقلية كما توجه الخصوم بل اكرامه تعالى مجرد الفضل
ولما كان هذا التفریح يقتضي بطلان محل النزاع كان
من الشان ذكره على حسب ما يقتضيه التفریح
فقال لا لميل اليه الخ تنبيه مما مهدنا به يندفع
ما يرد على قوله او قضاه الخ من ان هذه دعوى
من غير سند وهو محل النزاع فلا يسلمه الخصم
قوله لا لا شفا عبط الخ قال الجوهرى يقال اشفى
بكذا الشفا وتشفيت من غمطي تشفيا وانت
خبر بان المذهب هذا الثاني لا الاول كما جرى عليه
المصنف قوله في الشرح ان افعال الله تعالى مبتدأ
مؤخر قوله قبل ان يعقده فاعل يجب قوله
وخالفهم المعتزلة الخ لما افاد مذهب اهل الحنف في
الافعال بالنسبة اليه تعالى وانه لا يجب عليه من
شيء ابتداء للمعتزلة في ذلك وانهم اوجبوا على الله

تعالى

تعالى من ذلك اطرافها مراعاة الاصلح للعباد وهو
مذهب جمهورهم كما سبق وذلك انهم توهوا ان ترتب
الذم والنقص على ترك هذه الاطراف التي اوجبوها عليه
تعالى قوله وهو خلف الشيء الخ هو تفسير للطف والمصدر
مضاف الى المفعول تركه من غير ان ينتهي الخ فاعل ينتهي
صغير وهو محتمل ان يعود على المكلف او انه يجب المجهول
من يوجب او على الشيء الذي يوجب وكل صحيح وانه منافية
في قوله الى حد الخ لبيان ان اي من غير ان ينتهي المكلف
الى حد الذي هو الخ لبيان ان اي من غير ان ينتهي المكلف
عن المكلف قوله حتى انه الخ غاية في تلك الاطراف التي
اوجبوها عليه تعالى وقاعل اخل صغیر يعود على الباري
تعالى وانه شارة راجعة لتلك الاطراف قوله لكانت لهم
اي لعباده خصومة له اي لله كما هو في بعض النسخ
قوله ولقد صدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم القدرية
خصما لله في القدر الظاهر ان هذه الحديث من باب
الخ خبار بالمعنيات ونما هو ان في رواية من ايات
صلى الله عليه وسلم وبهم من هذه التلقيهم بالقدرية
لمنازعهم في القدر فنسبوا اليه قوله ثم دلل
فساد مذهبهم الخ لما افاد مذهب اهل الحنف اولاد
وانتبعه مذهب المعتزلة توجه الي ما يظهر فساد
مذهب الخصوم وبجفت مذهب اهل الحنف وذلك

العفوق والمنقول افا د طرف المعقول بقوله امسا
 العفوق فلانه فاعل الخ والمناسب اسقاط قوله لا
 بالاجاب والطبيعة والامر ليس كذلك اذ هم يبيعدون
 ان البارئ سبحانه فاعل بالاختيار وان الفاعل بالاختيار
 هو الذي يتاخر منه الفعل والترك وكما ذكر ذلك على
 سبيل الاستحالة المستدلال وقصد
 النقض به قوله فلو وجب عليه فعل الخ فان قلت في
 هذا الدليل شي اذ قضيه ان الوجوب ينافي بالاختيار
 والله مولى ليس كذلك الخ تزمي ان وجود كل من الجوهر
 والعرض على سبيل الاختيار والفرصة انه اذ قصد
 ايجاد احد هما يجب الاخر ولا ينافي ذلك الاختيار
 فليكن ايجاد العبد ونحو اللطف كذلك قلت فرق ما
 بين مسيلة الجوهر والعرض عقلي فيقصد ان معا
 او يتوكان معا وقصد احد هما دون الآخر مستحيل
 وليس هو من متعلقات القدرة بخلاف مسيلة العبد
 ونحو اللطف فالرابط بينهما ليس بعقلي بل وعادي
 فيصح ان يقصد ان معا او يتوكان معا او يقصد
 احدهما دون الآخر قوله اذ المختار الخ بيان الملازمة
 وفي بعض النسخ والمختار فالواو تعليلية والله ولي
 او فتح قوله وكما ان الموجب الخ هذا استدلال اخر نظر الي
 ان الحكم الذي هو الخ يجب له بدله من مقتضى وذلك

المقتضى

المقتضى اما ان يكون قد عاوا اما ان يكون حادثا اذ لا واسطة
 بينهما فان كان الاول لزوم قدرا للفعل وهو باطلا قد
 سمعت وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى ولين كان
 الثاني لزوم انصاف ذاته تعالى بالحوادث قوله
 ايضا المناسب اسقاطه قوله فهو سبحانه الخ مفرغ
 عما لا استدلال السابق اي لا يتجدد له تعالى بفعل
 من الخ فعال كمال فيجب ولا يتوكله نقض حتى يستحيل
 قوله بل هو الكمال الخ هو مضمون قوله في المتن لا
 يتطرق لذاته العلوية الخ قوله في ازاله وفيها لا يزال
 راجع لمضمون قوله في المتن كان الله ولا شيء معه
 الخ قوله وانما الا فعال الخ المناسب اسقاط معرفة
 نعم لو عبر في موضع دللتنا بافا دتنا لنا من الانيات
 بالمعرفة قوله ما هو مفرغ في مقام الاستدلال
 على ذلك قوله والي هذا المعنى اي مضمون التفرغ
 قوله وايضا وجب عليه الخ هذا الدليل جارعا لني
 مراعات الصلاح والاصلاح على الخصوص وجابه وان
 كان الدليل السابق مثلهما لهما بحسب عمومهما
 اهتماما به ولا جل شمول الدليل السابق وبطلان كون
 مراعاتهما واجبة عليه تعالى امر تكليفي لفظه ايضا قوله
 بما فيه من تعريفة الخ بيان للملازمة ثم استشعر
 سؤالا على هذا الدليل توجه الي تقريره ودفعه فقال

فان قيل انما كلغة ليشبهه فان قلت بيان الملازمة بما
ذكر من تعريف العبد للمعصية لا يتكلف لهذا السؤال محلا
قلت متعلق المقصد أولا وبالذات في مقام التكليف
هو الاشارة قال تعالى والله يدعوا الي دار السلام الآية
لا ان متعلقه او المعصية حتى ياتي ذلك بل هي موصلة
بثبوت بقا قوله قلنا هو قادر على ان يمارسها الخ
من ان لا فعال معلول للتكليف غير صحيح بل التكليف
بالنسبة الي الله تعالى وصعب طردي فلا يصح ان يكون
علوه والاشارة راجعة للمقادير لان الاصلح له الخ
بيان الملازمة قوله وبالمجمل اي نظر الي التقص في
مقام القول بمراعاة الصلاح والاصح لما جري الكلام
على بطلان قول الخصوم بوجوب مراعاة الصلاح والاصح
وكان الشأن انه وقعت مناظرة في ذلك بين الشيخ
الاشعري وبينه الجبائي كان من المناسب التعرض
لها في المقام اذ هو مما يشرح مغاير الكلام او لا وعند
التوجه اليها ساقها في اسلوب يقتضي التشويق
لسماعها فقال وما احسن مناظرة وقعت الخ وما
جري عليه في طرف من ضرب الاطناب هو لقصد التبريد
بغضاوة المخاطب وانظر قول الجبائي الكافر الكبير
قال المناسب العكس قوله التي هي من اعظم عنيمة
وصفت للسلامة قوله فيقول بآرب الخ الا قد فيقولون

قوله

ص

فيقولون كما وقع في بعض النسخ قوله فهبت الجبائي
الخ اي انقطعت حجته ولم يقدر ان يجيب بكلمة قوله
وقفت ههنا الشيخ في العظيمة الاضافة ببيانته قوله ثم
قال تعالى ان تفرزن احكام ذي الجلال ميزان الاعتدال
فاعل قال صهيدي يعود على الشيخ الاشعري قوله ان
توزن فاعل تعالى وذي صاحبة وينبغي ان يعلم انه
قد اختلف ما الابلغ من جهة المعنى اذ امر صاحب
والراجع ان ذ الابلغ بدليل استتمها في جانبه تعالى
وميزان الاعتدال هي قاعدتهم وانت خبير بان ما نقل
في مسيلة المناظرة هو جار على مراعاة الاصلح فقط
فالا فعد ان لو قال او لا في مسيلة الاصلح قوله
واما المنقول فقوله تعالى لا يسئل عما يفعل الآية معطوف
على قوله اما المعقول قوله وقوله ولو شاركتك الآية
هكذا في بعض النسخ وهو اقعد مما وقع في بعضها
من زيادة وهم يسئلون في الآية الاولى ودخول
الكافي على قوله الثاني وكأنه اخر هذه الآية لان
الاولي اظهر في الدلالة قوله ويخوذلك الخ الاشارة
راجعة للايتين ومنه التحويد السابق وهو
قوله صا الله عليه وسلم القدرية خصما الله في القدر
قوله لما عرفت من وجوب الخ سندا لمضمون قوله
ان الاعمال الخ فيظهر كون الاعمال علة عقلية لا متحققة

الثواب والعقاب الذي ذهب اليه الخصوم قولهم وما
 ائيب عليهم منها اي من الالفعال وهذا من الالطراف
 المشايخ اليها ثم استندوا بقوله وانما الالفعال علامة الخ
 اي اذا كان الالفعال علامة مخلوقة لله تعالى الخ ثم
 استشعر هؤلاء بورد على مضمون قوله وما ائيب عليهم
 منها واستندوا وهو ان يقال كيف يقولون ان الثواب والعقاب
 الفضل والعقاب جزا والجزاء انما يكون في مقابلته الالفعال
 توجه الي دفعه فقالوا وتسمية الثواب الخ قولهم
 ما يدل عليهم اي الثواب والعقاب وفي بعض النسخ
 ما يدل عليهم اي على ما ذكر من الثواب والعقاب والاولى
 انهم لم يأتوا بربح ما جري عليه الكلام في المقام فقال
 وقد ورد ان سبحانه يخلق لفضيلة الناس فوما بعدهم
 بها الخ قوله في المتن وكلا النوعين دال الخ المراد بالتعجب
 الثواب والعقاب وذلك انه نوجه ان يتكلم عليهم
 بالنسبة الي الخلق قوله نعم ملكه من اصنافه ما كان
 صفة اي ملكه الواسع والمراد بالملك متعلق الخ لا
 قوله وانتبا دجميع الممكنات الخ سباق الكلام
 يقتضي ان كل واحد منهما يدل على انتبا دجميع الممكنات
 لا مرادته تعالى وذلك ظاهر فيهما تعلقاته ويدل ان
 علي ما سواه بطريق التماثل بين الممكنات في جهة
 الدلالة لثبوت واحد منهما بطريق معطوف على ما يليه

الذي

الذي هو انتبا دجميع الممكنات او على الال وال الذي
 هو سعة ملكه وعلى كل حال فهو من الالطراف المدلول
 عليها بالتعجب والضمير في تعاصيها عايد على الممكنات
 فهو على تقدير تعاصي جميع الممكنات وياتي في ذلك
 على ذلك ما تقدم فذلك لتمامها على ما تعلقت به القدر
 لتجيزا ظاهر وعلى ما سواه بطريق التماثل بين الممكنات
 في جهة الدلالة كقولهم الخ اي كل من الممكنات وافتح
 على ما ينبغي اي على ما يقتضيه النظر والقضاء
 العقلية من حسن الصنيع ثم بين بقوله من جري
 على وخف عليه واراد ان الخ لا ينبغي وجه تقدير
 العلم على الال اذ هي تابعة له وجري على اسلوب
 الفصل في قوله كل منها الخ لانه قصد انه يتكلم على
 الممكنات عموما هذه على نسخة منها واما ما يوجد في
 بعض النسخ من تنبيه الضمير اي منها فهو وان كان
 مناسباً للسباق لا يظهر فيه وجه لا ركتاب الفصل
 والمناصب لهذه النسخة ان ياتي بذلك في اسلوب
 الوصل كما لا يالا ولا مالا اي لا في الدنيا ولا في الآخرة
 قوله فالوجوب اذا الخ معترض على مضمون الكلام
 المقام وهو في طريق الوجوب ظاهر واما في طرف
 الظاهر فهو حسب التبع ثم انبع هذه التفرع
 بجهته فقال اذ الوجوب يستند على الخ قوله وما

احتوت عليه الجنة الخ يجتعل ان يكون عطف تفسير
او من باب عطف خاص على عام اعتنا به والمراد
بالجنة دار الجزا فتشمل جميع انواعها كجنات الماوى و جنات
الغردوس و جنات العليق ثم بين ما يقوله من دقائق
التعجب الخ ابي انواع التعجب الحسن قوله الخارقة للعوائد
صفة للذقايق قوله قط هو ظرف لما مضى من الزمان
يقال ما فعلت قط قوله والي مثله من دقائق العذاب
الخ ظاهر لا يلزم انه معطوف على قوله الي الثواب و
المناصب لذلك ان لو قال والي مثله وفي اطلاق
المثل على المقابل يجوز وكان عطفه على الذقايق
لانها مفسرة للثواب كما سبق مما احدها حقا ليس
وحسينه فالصحيح في مثلهما عايد على الذقايق والمثلية
راجعة لنفس الذقايق والمرايد بدقايق العذاب انواع
وفي عطف وما احتوت عليه جميع الخ على قوله مثلهما
من دقائق العذاب ما سبق من احتمال عطف التفسير
وعطفه خاص على عام اعتنا به والمراد بجميع داسر
العذاب فتشمل جميع انواع طبقاتها قوله كذا ذلك
لما يوجب الخ الاشارة راجعة للمذكور من انواع التعجب
الحسن وانواع العذاب والمناصب ان لو جاء به في
اسلوب يصح به جعله جواب الشرط قبل اذ لم يأت
بحوايه في المقام قوله كذا ذلك اي ما جوي عليه الكلام

عن الثواب

من الثواب والعذاب قوله بل كل كمال الخ بل في المقام
التقاليبة والطرف في قوله في الخ بل مضمرة في قوله
الكلام قبل قوله ولا يزال هلكة اي بمحنة الشيخ وفي
بعضها وما لا يزال وكل صحيح قوله ولا يوجب له الخ عطف
على قوله لا يوجب الخ وانظر ما وجه التعجب في طرف
التقص بالفعل والنزك وفي طرف الكمال بالفعل فقط
قوله واما ما يدعيها الخ الضمير راجع للذقايق و
المناصب ليس في ان لو قال وقايدتها اي النوعين
من الثواب والعقاب قوله وسعة جلالة مرجع
الجلالة في حقه تعالى الي الغر والغلبة و مرجع
الجمال الي الانعام فلهذا عبر في طرف الجلالة بالسعة
وفي طرف الجمال بالعظيم والاصناف في الطرفين
من باب اصناف الموصوف قوله بل لم يزدنا الخ بل
التقاليبة اي لم يزدنا وفروع سبب النوعين
اللذين هما الثواب والعقاب وسببهما هو الطاعة
والمعصية وما قرناه في الكلام من المضايقة
ما يرد على ظاهر العبارة من انه يقتضي وجود
النوعين وتحققهما الا ان ليس الامر كذلك قوله
وخلقنا الخ صناد الخ يجتعل ان يكون عطف تفسير
لوفروع سبب النوعين وهو الظاهر او عطف عام
على خاص وكل صحيح والسعة في المقام التشايع والقوى

القائمة

والمراد بالملك السلطان وفي التعبير يعظم اختياره
وعدم جبره تعالى علي فعل من الفعال مناسبا
للمدعي الغرض من قوله في المتن ومن هذا الوجه ان الكلام
علي نفي الوجوب عليه تعالى في شيء من الفعال انبغى
بمسبلة الكلام علي نفي الخرف في جانبه تعالى وعند
التوجه اليها والخرف ان ما قبلها يستلزمها كان من
الشان بسوقها في اسلوب اللفظ عليه فقال ومن
هذا الوجه اي من ثم وهو عدم وجوب شيء من الفعال
عليه تعالى اي من اجل ذلك استحالة ان يكون فعله
تعالى لغرض وهو الباعث على الفعل وهو محتمل
قوله لانه لو كان له غرض الخ مستحالة كون فعله
لغرض فالضمير المنصوب بان عايد على البار كسجانه
والضمير المستتر في اوجب عايد على الغرض و
البار عايد علي الفعل والجور يعني عايد على الله
قوله والال لم يكن عليه بيان الملازمة قوله فيكون
مفهوم الظاهر من العبارة انه مفرغ علي التالى
الذي هو قوله لا وجبه عليه وابطله بقوله كيف
ومركب يخلقه ما يشاء واختار بطلانه يقتضي بطلان
لازمه ولا يخفى ما فيه من عدم الجري على اسلوب
الصناعة والمناسب ان لو قال لو كان له غرض في
الفعل لا وجبه عليه وهو محال لما مر من استحالة

الاجاب

الاجاب عليه تعالى اذ به يناسب اللفظ الصناعي
ويكمل وجه الدلتا نعم ما قرره به في الشرح علي
ما سبق من جعل قوله فيكون مفهوما دليل على كتمان
المحدوفة من العقاب وجعل قوله كيف ومركب اللفظ
دليلا سمعيا لها بعد العقاب وهو ان كان جاريا علي
اللفظ الصناعي وسامنا من الذي لا يعيد من ظاهر
اللفظ وما جري عليه في الشرح مبني على تفسيره
اللفظ الذي جري عليه في صدر الكلام في النص
اللفظي بنفي الوجوب الذي جوا عليه الكلام صراحة
وثبوت الاختيار له تعالى وانت خبير بان ما سبق
لم يجر علي ثبوت الاختيار له تعالى الاستلزام للاحقة
ومنطوقها كما يوجهه صنيع المص والامتنعها من
قوله كيف انكاري والاول والاحد اجماعا يصح ذلك والحال
ان مركب يخلقه ما يشاء واختار وايضا فالغرض
الخ هذا دليل اخر يقتضي ابطال الغرض باعتبار
وصفه بالقدم والحدوث كما اقتضي الاول ابطاله
نظرا الي حكمه الذي هو الاجاب فيلزم قدم
الفعل ووجهه ان الغرض اذا كان قابعا فهو محقق
اذا كان شان القديم والغرض انه علت وشان المعول
ان يفارق علتة وقد مر به ان الخ والاول والاحد
اوحادث فيقتضي الخ وجهه ان الغرض اذا كان

حادثا يكونان من جملة الافعال فيعتمد علي عرض
ثم تنقل الكلام لهذا هكذا فان وقف بان الدور والحيات
التسلسل وكل من الدور والتسلسل محال لما سبق
وتحسب هذا يظهر كذا ان المناسب في المقام حمل التسلسل
على معناه الاعم كما يقتضيه ظاهر الترتيب وهو قوله
فيودعي الي حوادث اولها الخ من جملة علي معناه
الخاص قوله فيودعي الي حوادث الخ فيه شيء نظر لما ذكر
قبل قوله وقدم بطلانه المناسب بطلانها اذ الصواب
عالم علي حوادث وهذه اسند اليه استغناء بيته المطوية
القابلة لكن الثاني باطل وهو ثبات حوادث لا اول لها
فالاول وتعليقها وانت خبير على تقدم من الخدش في ادله
بطلانها نعم دليل المنع ناهض من هذه النوع من التسلسل
اذ التسلسل هنا فيما بين العلم ومعلولة نهالات
العقل يقطع في مقامه لعدم ثبوته لتوقفه علي
علمه والتسلسل يقتضي عدم تحققها جزما قوله
وايضاً فالعرض الخ هذا وجه آخر في ابطال العرض
با عتبار نفسه وخصوصه قوله يعود الي الله تعالى
والي خلقه هذه ما نفعه خلوها من طرفها باطل ويوجد
في بعض الشيخ اوالي فعله والاول اقعد وتوجد المصلحة
هنا بوجه عام حتى يجري علي المقسولة ثم توجد
المفسدة تعني عام حتى تشمل تغليب المفسدة قوله

والاول

والاول محال وهو كون العرض مصلحة نفوذ اليه تعالى
ثم توجه الي سنده بطرف اخر فقال ولانه قادر الخ وانت
خبير بان هذا السند جار علي التسليم الجدلي وارضا
العنان للخصم ولهذا الخوة والصواب في قوله لانه عابد
علي الباري سبحانه ولا يخفى وجه مناسبة مثلاً اذ الكلام
جار على الخلف ووجهها من العبد لما انهي الكلام
على بطلان الطرف الثالث وهو كون العرض مصلحة
نفوذ اليه تعالى اوالي خلقه وظهر انه وجه الاول بطرف
واحد ووجه الثاني بطرفين توجه الي بطلان سنده
في الجملة اعني بطلان كون العرض مصلحة باعتبار الجوهر
فقال ولانه يلزم فيه تغليب الخ الصواب ان اعني
المقصود بان والجور يعني عابدان على العرض الذي
هو المصلحة ولا يخفى ما في هذا الاسلوب كبريائه
انه من الطرف التي وجهها الثاني فالمناسب
سوقه في اسلوب يؤذن بانه الزام على المصلحة باعتبار
عام قوله لعقل الكلام الخ هو سند اللازم بحسب
طرفيه اعني قوله تغليب الشيء بنفسه قوله
والتسلسل بان يقال ما الموجب تخلفها والمراد
بالتسلسل في المقام معناه الاعم قوله في الشرح
وانه مختار الخ يحتمل ان يكون اني به ليعين ان
المقصود ويحتمل ان يكون عطف تفسيره استواء

الافعال بالنسبة اليه تعالى فيكون مرجح الاستواء
 هو ما ذكره هذا هو الظاهر وهذا المصدر يقتضي كشف
 القطاع مرجح الاشارة في صدر النص المقامي ولا يخفى
 ما فيه اذ طرق ثبوت كونه تعالى مختار لم يتقدم صراحة
 بل بحسب الاستلزام والذي تقدم صراحة هو ثبوت
 الوجوب ولذا اقتصرنا عليه في المتن ونقدم التنبيه
 على هذا الصبر جميعها ومنها ما يدعي على افعال
 ائمة علة تفسير لقوله ان لا يكون له تعالى عرض المح قول
 مستعمل اي استحالة اقتضاها حكمته تبعثه ظاهر
 هذا الكلام ان الحكمه مغايرة للعلة وهو كذلك لان
 الحكمه ما يحصل من ترتيب الحكم على العلة من جلب مصلحة
 او درامسة كالحياة الحاصلة من ترتيب القصاص
 على القتل الحمد والعدوان قول او اعداه جمله عليه
 قوله قبل ايجاد الفعل ولو اقتصر على الفعل لا عني عن
 ذكر اليجاد والاعداء فوكبر استدلال في العقيدة
 على هذا المطلب الى المراد بالمطلب في المقام ثبوت الغرض
 في افعاله تعالى والتفسير بصيغة العلم مناسب
 في المقام ثم توجه الي الكلام على تلك الوجه وعند
 التوجه اليها سابقا في اسلوب مناسب على حسب
 ترتيبها في اصل العقيدة انشأ الاول منها بقوله الاول
 انه لو كان لم غرض في فعل الخ وهذا الاول جار على ابطال

الغرض

الغرض نظر الى حكمه الذي هو اليجاب وقد مر ذلك
 قوله لا يتاخر تركه هو مقرر لما بينهما قوله فواجب
 عليه قوله ان يشتمل الفعل الخ خبر اسم ان فهو تفسير
 للغرض وانظر مع ما اقتضاه كلامه سابقا من انه علة
 الفعل المستعمل على حكمته فيما متغايران وما هما افتد
 وامس قوله والله الخ مسند لقوله فيكون موجبا للفعل
 اي وان لم يكن موجبا للفعل لم يكن غرضه اي للفعل
 علة فيه قوله علة فيه يدل من قوله غرضه قوله
 واما قول الخ بيان الاستثنائية وهو جار على
 توسع نظر الى الاصطلاح وفي بعضها للثانية ولعله
 اصلاح او عثر على اطلاق ذلك على الثانية اذ المعنى
 متقارب وقد سبغ التنبيه على ان هذا الخارج عن
 اسلوب المتن وان كان مناسباً للصناعة وساماً
 من الابواب قوله اذ المختار الخ مسند لعدم اختياره
 المساوي لقهره قوله وقد علمت الخ هو من نتيجة
 قوله لما يلزم عليه من فخره وعدم اختياره قوله
 قال انه تعالى ويرجى الخ مسند ثقل على بطلان
 الاستثنائية بعد العقلي وقد مر في هذا
 القليل قوله الثاني الخ اي من الوجه الذي يستدل
 بها على ابطال الغرض وهو سبغ جار على ابطاله
 باعتبار وضعه اعني وضعه بالقدم والحدوث

وهو لا يخرج عنهما بخلاف الاول فهو جار علي ابطال
نظر الي انه يقتضي ايجاب الفعل عليه تعالى الذي هو
ممنوع قوله فيجب قدم الفعل بيانه ان الغرض اذا كان
مخفيا للوجود اذ هو قد يم لزم قدم الفعل اذ هو معلول
له والشان اقتراح المعلول بعلمه قوله لغوات غرضه
المقصود بالعرض في المقام المبعوث عليه الذي هو الفعل
العرضي بالمعنى السابق الذي هو الباعث قوله اذ
هو من جملة الالفعال الخ هو توجبه لمضمون التعريف
قوله وحوادث الالفعال الظاهرة عطفه تعسير
للتسلسل عما سبق ولا يجني ما فيه كانه يقتضي
ان التسلسل في المقام اطلق بالوجه الخ قص قوله
وقدم الفعل باطل الخ نجابه لتتام الاستدلال وهو
استثنائية الدليل من جهة المعنى سندها ما افاده
بقوله لما عرفت من برهان حدوث العالم قوله
وهو اثبات حوادث الخ تعسير للتسلسل وهذا
من تمام الاستدلال نظر الي طرف قوله وحوادث
فيحتاج هذه الغرض الخ فطرف قوله وقدم العقل الخ
والتسلسل وهو اثبات حوادث الخ ارجاعا لطرف
المنفصلة الجارية على نفي الغرض باعتبار وضعه
على اللفظ والنشر المرتب قوله وقد سبق برهانه
اي برهان بطلان التسلسل وهو حوادث الالفعال

وقد

وقد مر ما فيه في الكلام على النص المفاد من قوله الثالث
اي من الالوجه التي استدل بها على نفي الغرض وقد
تقدم ان هذا جار على ابطاله باعتبار خصوصه قوله
يعود الي خلقه افعدهما يوجد في بعض نسخ المتن
من يعود الي فعله وهذه ابرشخ النسخة الاخرى
في المتن قوله وبوجب ايضا الخ لم يجر عليه في المتن
فمن توسعة الشرح قوله والثاني وهو كون
الغرض مصلحة تعود الي خلقه قوله لما عرفت من
عدم وجوب الخ كندلا بطلان هذا الوجه الثاني ثم
توجه الي ابطاله على تقدير تسليمه بخلافه فقال
ولا نغرض العبد انما هو الخ واسلوب المتن انه من
اسلوب الشرح اذ ما جرى عليه الشرح اخص من
متعلق الثاني الذي هو كون الغرض مصلحة في
الفعل تعود الي الخلق والخلق اهم من العبد قالنا
ان لو قال مثلا كما صيغ به المتن قوله والله تعالى
قادر الخ الاشارة راجعة للذة والالم وقد تقدم
معناها وهما يرجعان الي البدن بخلاف السرور
والهم فانهما يرجعان الي القلب قال الغرض في
شرحه على المعالم الفرق بين اللذة والسرور ان
اللذة ترجع للبدن والسرور للقلب وكذلك الالم
والهم يقابلانها انتهى قوله وايضا تنقل الكلام

الي هذه المصلحة اي التي جري الكلام عما نفيها
 باعتبار عودها اليه وباعتبار عودها الي خلقه وذلك
 انه لما توجه الي شرح قوله في المتن ولانه يلزم فيه
 تغليل الشئ بنفسه الخ على ما سلوب دفعها لما
 يتوهم من انه توجيه وسند للطرف الثاني من طرفها
 وهو كونها مصلحة نفوذ الي خلقه والى ما ليس كذلك
 اذ هذا توجيه للكلام عليها بوجه عام فهو الزام
 جار على المصلحة من حيث عمومها قوله ووجودها الخ
 كانه عطف تغليب لخلقها قوله فان قيل لذات
 كونها مصلحة الخ ومعنى الذان في المقام النفس
 قوله لزم تغليل الشئ بنفسه وهو باطل اذ التغليل
 حاكم بتغييره في نفسه فيصير علة معلولة وهو تهافت
 قوله وان قيل لغرضه اريد الخ المناسب اسقاط
 حكم الجرم لغرضه اي وان قيل الموجب لوجودها
 بواسطه الفعل غرضه اريد عليها اي خارج عن
 ذات المصلحة ونقل الكلام الي ذلك الغرض
 ولزم التسلسل اي التسلسل بالمعنى العمومي وما
 انهي الكلام عما ابطال الغرض بالنسبة اليه الخ فعال
 توجه الي ابطاله بالنسبة اليه الخ احكام اذ الخصوم
 نازعوا فيه ايضا وعند التوجه اليه جابه في اسلوب
 التنظير ليتبين ان ما وجد به الاستدلال على

ابطال

وقف

ابطاله

بالنسبة اليه الخ فعال هو ما اطراخه في الاحكام فقال
 وكما عرفت وجوب نفي الغرض في افعاله كذلك يجب
 في احكامه وبحسب ما مهدنا به يظهر لك ما في جانب المتن
 من التصور قوله وما يذكروه فقها اهل السنة من
 علة الاحكام الخ لما قال كذلك يجب في احكامه كان
 المقام بمعرض سوال وهو ان يقال كيف تنتفي
 الخ غرض في الاحكام واساليب الفقهاء جارية عليه
 فاجاب عنه بقوله وما يذكروه الخ وسياقي مفهوم فقها
 اهل السنة ورعيه بالخفض كانه عطف تغليب
 لجعل الشرعي والضمير المضاف اليه عايد على الشارع
 المفهوم من الشرعي وقال تفضلا ولم يقل حكمه
 ملازمة التفضل للمعل وقطع الخصم به بخلاف الحكمة
 لما يحكم العقل ويجابه الاحكام اي كما عند
 فقهاء المعتزلة اذ تغليب الاحكام هو عند عايد
 الوجوب العقلي وهذا انفراد لمفهوم فقهاء اهل
 السنة القائلين بخوار خلق ما ليس فيه مصلحة
 ولا درامسة والصحيح في ايجابه عايد على
 العقل المفهوم من العقلي وكانه عطف تغليب
 للحكم العقلي فهو مخفوف قوله ولهذا اعترض الخ
 الاشارة راجعة لفهم قوله وما يذكروه فقها اهل
 السنة ومفوله هو قوله ومنها ان تكون بمعنى

الباعث وفي هذا الكلام شبه اذ قضيت ان هذا
القول لا ينال كجيب بد او الغرض ان لا يهدي ويب
الحاجب تابع له قول وتاول بان مراده الباعث في الاول
هو السكوت والد مولف جميع الجوامع ويجب ان
كان له اثني عشر ولدا كل يدعي الاجتهاد قول والخ
الخ هو من كلام المصنف قول انما هي القولة المذكورة
والسبب في مقتضى تكثير الضمير وكانه عدل الي ذلك
للخبر فيه او مراعاة الخبر قول وكذا يوجد في الكتاب
الخ اي وكذا ما بطل عليه في الكتاب او السنة
من افعال الله وفي بعض النسخ من ذكر افعال الله
والله ولي النسب قول وكذا خبر مقدم وما يوجد
مبني امور وهما حال من الضمير في يوجد العابد
علي ما قول فانه يوجب الخ بدل من كذا اخبر
خبر وقربة بالغالما تضمنه المبتدأ من معنى
الشرط قول فتجعل الام في قوله تعالى ليعبدون
جواب لشرط مقدري ثم ان اردت تاول الى رتبة
فتجعل الام في الفاعل ابطم الجواب بالشرط المقدر
فذكر وجهين الاول ان لا يعبدون لله عز وجل
كما في قوله تعالى فالنظم ال فرعون ليكون لهم
عدا واخرنا وعليه والتقدير يخلق الخ والانس
نضار واول امرهم الي الله بالعبادة لا الي الهه

ويرد علي هذا الوجه ان موقع لام الصبر ومن حيث
يقصد الفاعل بفعله امر فيفتح خلا فليعلمه يعاقبة
الفعل وما يصير اليه وهذا يستحيل عليه تعالى فاذا ان
ليست من مواضع لام الصبر ومن حيث اقتضاه هذا
الوجه قول الثاني ان لا يعبدون من باب الاستغارة
التبعية وصورتها في الحرف ان تغتزل الاستغارة
اولا في متعلق معني الحرف وهو عند صاحب المغتاج
ما يعبر به عند تفسير معني الحرف كما في قولنا من
معناها ابند الغاية فابند الغاية عند ليس
معني من بل متعلق معناها وعند صاحب الكشاف
المجرور كما في قولنا رب في نعمة والاول المعتمد
ثم تنح الا استغارة في المتعلق الا استغارة في
الحرف ولهم اسميت بالاستغارة التبعية وبيان
في الآية ان اصل لام التقليل ان تدخل على الغرض
في الشيء والباعث عليه اعني علته الغائية فهي
متقدمة ذهابها باعته عليه متأخرة عنه
خارجا اذ ترتب عليه والترتب في الكلام بواسطة
الامر كما في المثال والعبادة في الآية والامر بها
نظر الي المعني ما خلقهم الله للامر بالعبادة ليس
علة للخلق اذ لا باعث له تعالى علي شيء فنقول
للام استغارة التبعية وذلك انه سلب

ترتب الامر بالعبادة علي الخلق بترتيب علته الشئ
الفايضة عليه كالسكني عليه البناء في صورة الدار
لان العلة الفايضة نتيجة وعثرة ما ترتب عليه والامر
بالعبادة بالنسبة للخلق بحالهما ولا يعتمد لما
سلفه علي الاول من الابرار فيرتب الاستغارة اولاً
في العلية والغرضية وذلك متعلق بمعي اللام
عما ما عند صاحب المختار كما سبق وتعلق بالاعتناء
في اللام فصار حكم اللام حكم الاستغارة
لما يشبه العلية كما استغفر الله من الشئ في التوبة
بالحيوان المغتوس وكذا الامر في قوله تعالى والعظم
ال فرعون الآية فيعتبر تشبيه ترتيب العلة اوف
والخبر في الاما لتقاط بترتيب علته الفايضة كالمحبة
والنبي عليه فاستعمل التشبيه اللام الموضوع
للمتشبه به فيجوز الاستغارة اولاً في العلية
والغرضية وتبعها في اللام فوضح الوجه الثاني
قوله او هي من الاستغارة التبعية عما ما تقرر
في البيان كما اوضح الوجه الاول قوله فتجعل اللام
في قوله تعالى ليعبدون الآية واعلم ان
المعقولة كما احتجوا بهذه الآية على ثبوت الغرض
له تعالى احتجوا بها على تخصيص من يدينه تعالى
بالطاعة وانه لا يشاء المعصية فقرروا الآية ما اردت

خلق

خلق الجن والانس الى العبادة وقد سلف الرد عليهم
وبيان استحالته الامرين عليه تعالى وما جرينا
عليه من التمشية في الالوية المواقفة للمعقول والمنقول
بدفع ما ينوهم من ورودها علينا باعتبار تشبيههم
قوله في المنى قالوا اذ لم يكن عرضة والفعل سلفه
الخ هو توجه الي جلب ما المصنوع من السند علي
دعواهم من ثبوت الغرض له تعالى وذلك ان الامر
مستند اسمعياً وعقلياً اما السمع فلم يجز عليه المنى
نعم الشرح قد جري عليه قبل نظر الي قوله وما
ذكره فتقها اهل السنة الخ وقد ظهر نقصانها
العقلية وهو المفاد هنا بقوله قالوا ومينيين نقصه
ايها ان شاء الله فقل قلنا السفة الخ اي قلنا نمنع
الملازمة التي حكمت بها الشرطية التي جريت ابرها
الخصم عليها القابل لو كان الفعل او الحكم واقفاً غير
عرض للمر السفة من صدر اعنه وذلك ان السفة
عرفاً ما فعل مع الجهل بالعواقب الخ قوله او ترجع
الخ بالخصف عطف على الجهل قوله حتي يفعل السفة
الخ هذه الفاية راجعة للطرفين قوله ما فيه ضرورة
او حتم او يفعل ما يضر به او يهلكه حالاً او لا قوله
وهو لا يشعراى والحالة انه لا يشعراى كما في
فعله ما فيه منزه او حتم مع الجهل بالعواقب

او يتبين ان الجمله وصنع عقله برجح المرجوح من
قضا لذة حالته وهذه الاشهر حكما وهذه الطلغ المص
قوله واين هذا الخ الاستفهام انكاري فهو لا متنازع
والاشارة راجعة للسعة المحققة قبل قوله المتغالي عن
تجدد كماله او نقصان هو مناسب لقوله او ترجيح
اللغة الحاضرة قوله الذي لا يعزب عن علمه شيء هو
مكسب لقوله مع الجهل بالعواقب قوله على الاطلاق
لما يفيهم عموم شيء قبل اذ وقع النكرة في النفي يدل
على العموم قوله في سراي اسر ان يعني اخفا قوله واعلان
اي اظهار وهذه اصله يعزب وقدم ظرف السر وان كان
لا يتوكل للاعلان محلا اذ هو اعم منه وثبوت اعم
يستلزم ثبوت الاخص للسبب ولما كلف اسلوب
التنزيل وما ذكره راجع للطرفين على اللغة والنشر
المؤتب فطرف تجدد كماله او نقصان راجع لطرف
الفعل مع الجهل بالعواقب قوله الذي لا يعزب عن
علمه شيء الخ راجع لطرف الفعل مع ترجيح اللغة الحاضرة
ويبطل ايضا ما جرى عليه التصور من الاستثنائية
كما سيأتي في الشرح قوله هذه شبهة الخ لما
توجه لتعريفهم اطلق شبهة لانه من بابها
اذ سبقه انهما ما استغفبه امره على المستند وما
فا عتقوه دليلا وليس بدليل ومحسب ما جرت

عليه

عليه جهنهم من الافعال والحكام يظهر لك ما في المتن
من التصور لعدم جريه عليه الحكم قوله وفعلاي
الفعل والحكم ووقع الفعل ظاهر واما وقوع الحكم فاعتبار
توجهه الي المكلف اذ الحكم هو خطاب الله تعالى في
الازل المتعلق بافعال المكلفين فهو قد يمتنع
الوقوع وايضا في المتن فصور انظر الي عدم جريه
على العيب والفرص ان التصور جريه عليه كالسعة
الهم الا ان يقال بعين السعة بالعتي الا اعم حتى
يشمل العيب ولا يخفى ان ما جرى عليه المص في المتن
هو مقول التصور بحسب المعنى وعليه فقوله
صدر المتن المتغالي اذا لم يكن غرض الخ فيه شيء
لان اذا تقتضي الجرم وقوع شرطها والتصوير لا يرون
ذلك بل يرون تعقيب قوله من صدر امره بالغ
التثنية وما يوجد في بعض النسخ بالافراد فهو
راجع لما ذكره لكنه تعالى حكيم الخ هذا
الكلام بوجه انه هو استثنائية الدليل
اذ لم يجر عليها الكلام سابقا والفرص ان طواها
وا دخلت على مسددها وتقرير الكلام لكنه محال
لان تعالى حكيم الخ ولم يغير صوابا لبيان الملازمة
وكانهم اعتمدوا الظنون في جانيها وسياتي النقض
عليهم بحسبها وذلك ان السعة الخ الاشارة راجعة

لمنع الملازمة على حذف مضاف اي وسند المنع ان
السند في الحرف الخ ولا يخفى ما يبيد تفسير السند
وبيد تفسيره في المتن من التفسير وجد انه لما جري في
المتن على ان تالي الشرط يكون الفعل سغها فامسب ان
ينكلم عليه من حيث انه فعل الشخص هو وهو لا يشعر
اي بالضرر والهلاك قول وخفة عقله كانه عطف بتفسير
لجهله قول لا بقا لها مثلا وصف للذة الخالية وقال مثلا
لا يبين ألم جرح بصورة ما صوره وعدم القصد
كانه عطف بتفسير المراد بالقصد القصد المعتبر
منه وهو ما يقتضيه القضاء من جهة العقل والطبع
لا مطلق القصد فيرجح معني العبث عرفا فعل السني
مع عدم القصد المعتبر منه ومعناه لغة اللعب
والخلط يقال عبث كفرج اي لعب وعيث كضرب اي خلط
قول وهذا كله الخ الامثلة ارجعة لمضمون ما جري
عليه الكلام من معني السعة والعبث عرفا
وذلك انه لما افاد معناهما عرفا توجه الي تخفيف
منع الملازمة واتبعه بالسند وان كان ما سعت
بفتحي تخفيف منها ثم شجعا قول مع ان افعاله كما
الخ تخفيف لئلا يكون السعة والعبث تغلق
جانبه تعالى قول وانقاها من باب عطف التفسير
ولما انهي الكلام على سنده منع الملازمة نظر الى طرف

الافعال

الافعال وكان التالي جارا ايضا على الحكم كان من
الشأن نتحرص لسند منع الملازمة بالنسبة الي
الحكماء وعند التوجه اليه والفرص انه على طرائق قبل
من سندها بالنسبة للافعال جارية اسلوب الانباء عليه
فقال واذا فهمت هذا في افعاله تعالى الخ ولم ينفر
للارادة في طرف الاحكام لانها زلية والارادة لا تتعلق
بما هو ان في خلاف الاحكام قول لا ينظر له من قبلها
نقص اي كما لا ينظر له كماله واجري الكلام على
طريق النقص دون الكمال لتمام النقص للمقام
ونظر لما تقتضيه قاعدة التصور والصغيران في قوله
قبلها ووجهها عايدان على الحكم قول وان فسرت
المعتزلة الخ لما انهي الكلام على منع الملازمة توجه
للكلام على منع الاستثناية وهو جار على تسليم
الملازمة جدا فقال وان فسرا المعتزلة الخ قوله
ومنعنا الاستثناية اي من جهة المعني واما
با اعتبار الالفاظ اللفظي فمنعه ايضا لاجلها
معني يستحيل في حقه تعالى والي هذه الامثلة يقول
وقصاري الخ مرانا منع على هذا التقدير الذي
جري قوله وان فسرت المعتزلة الخ وقصاري الخ مر
غايته قوله لا كما ذكره من ذلك لتمام على لغز
الغرض اي نظر الى قوله وان فسرت المعتزلة

السفه والعبث بنفي الخرض واذا عرفت ما ذكر
الحج الحسن والقيح عنده جل وعلا اي بنامهم على
اصل التحسين والتقيح العقليين فقد اتضح ان الفصل
المفروق منه قد جرى على مسيلتين من المسائل التي وقع
التزاع فيها بيننا وبين الخصوم فتوجه في المقام الى
مسئلة اخرى من مسائل التزاع بيننا وبينهم وهى
مسئلة استقلال العقل بتوصل دون شرع الى اركان
الحسن والتقيح في الفعال الشرعية فقالنا المعتزلة
نعم واهل السنة لا دليل اهل السنة ما اشار اليه المم
من ان تساوي الفعال بالنسبة اليه تعالى في الخارج
بلا واسطة علي وجه الاختيار في جميعها يدل على
انتفاء الحسن والتقيح العقليين واذا انتفيا فليس
ثم حكم يدركه العقل دون الشرع والمراد بالفعال
في المقام الاستساوية وينبغي ان يعلم ان
الحسن والتقيح اللذين يعنى بلادة الطبع ومناخرته
الحسن الخلو وقيح المروءة صفة الكمال والنقص
الحسن العلم وقيح الهرم وهذا ان المعنيين ليس
التزاع فيهما بل حكم العقل بذلك اتفاقا بيننا
وبين الخصوم واما التزاع فيهما بمعنى ترتيب الثواب
والعقاب احلا والممدوح والذم عاجلا لحسن الطاعة
وقيح المعصية فهو عندنا شرعي فليس الحسن

شرعا

عند اهل الحق وقيح المعصية فهو عندنا شرعي
فليس الحسن شرعا عند اهل الحق الا ما قيل فيه
افعلوه وليس القبح شرعا الا ما قيل فيه لا تفعلوه
وعند المعتزلة عقلي اي يحكم العقل بما في الفعل من
مصلحة او مفاسد ينتجها حسنة او قبيحة عند الله
تعالى وزعموا ان العقل يدرك ذلك نازعا الضرر
لحسن الصدق النافع وقيح الكذب الضار وناظر
بالنظر لحسن الصدق الضار وقيح الكذب النافع
وتجى الشرع مؤكدا لذلك وناظر باستنغاة وانس
من الشرع فيما حفى على العقل لحسن صوم اخر يوم
من رمضان وقيح صوم اول يوم من شوال ولا يخفى
وجه مناسبة استنائة المسئلة عاما ما سبق
وتوجه لها بالفصل لما يبرزها لها في بعض النسخ بامتنان
التوجه والا لولب انسب وجرى ما اذا لان
هذا الشرط مجزوم بوقوعه قوله تشوراي اي
من اعلا السور والمقصود به في المقام الخامس
ومصدوف من المعتزلة والمراد بالقبح ما عنده
تعالى ورأي من الراي بمعنى الى اعتقاد قوله ان
العقل وحده يتوصل الى منش علي ما يتوصل اليه
العقل بلا نظر او به ولا يخفى ما فيه من القصور
لخروج ما يتوصل اليه العقل بواسطة الشرع قوله

عليه لو سلم لهم ذلك الخ هذا يرد على سبيل التنازل
وأما العنان والصغير في قوله أنه للشان والاشارة
مراجعة لمضمون ما رأي على حذف مضافي مبني ما رأي
من أصل التوسين والتقييد العقليين على ما يقتضيه
صنيعه في الشرح قوله لم يحزم العقل بشي من ذلك
أي من الحسن والقبیح قوله لتعارض وجه من النظر
في ذلك أي في الحسن والقبیح وهذا بيان الملازمة
هنا ما يقتضيه ظاهر العبارة وما قرره في الشرح معان
ظاهرها وسائق أن شاء الله هناك مزيد بيان قوله
فألم نعرف الخ وهذا وجوه على خصوص الامكان
والكفران لما له من مزيد اختصاص نظر الي انهما لا أصل
لما سواهما من التكاليف وانت خبير بان المناكب
للسبب فاجرا التبريع على الحسن والقبیح اذ ذلك
محل النزاع لا على الحكم الذي هو الوجوب والتخريب
لكن سهله له ذلك كون الحسن يستند على الوجوب
والقبیح يستند على التخريب قوله في الشرح لما حقف
الخ فتوله من غير واسطة بوضع قوله ابتداء وفيه
تنبيه على خصوص قوله او صغته أي سوا كانت
خفية أو اعتبارية لطابق المذهب التي تبي
وهذا الكلام يتضح بما بعد من قوله والرد على الجميع
ما مضى من كون الافعال لا تأثير للعباد في شيء منها الخ

افعلوه

قوله افعلوه بصدقه على الواجب والمندوب ففرق
لا تفعلوه بصدقه على المحرم والمكروه وخلاف الاول
وبقي واسطة وهي المباح وتخوف فعل الصبي قوله
وتخصيص كل واحد منهما أي من افعلوه ولا تفعلوه
قوله لا علم له خبر لقوله وتخصيص الخ قوله وقالت
المعتزلة الخ قد سلف ان من المسائل التي وقع النزاع
فيها بيننا وبين الخصوم مسألة الحسن والقبیح بمعنى
ترتب المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا
ومسألة هل العقل الخ وتقدم مذهب اهل السنة
وسنددهم في ذلك ولما اهما الكلام عما مذهبنا توجه
الى تقرير مذهب الخصوم وورده فقال وقال المعتزلة
الخ والمراد بالاختيارية ما من شأنها الاختيار
قوله من جهة العقل أي لما يدرك فيها من المصلحة
والمفسدة ثم توجه الى ما لهم من التفصيل في ذلك
فقال وزعموا ان منها ما يدرك العقل بالضرورة
الخ القاهر ان الصبي في قوله منها عايد على الافعال
وهو مناسبت نظر الي وصفها بالحسن والقبیح
والله فقد ان الوجوه على الحسن والقبیح اذ ذلك هو
المدرک ومن غفل التفصيل والشرح على هذا النوعين
اعني لا ويرى موكد لما يدرك العقل فيهما ونحن نقول
بأن موسى سألهم فخير عن حال المحل أي عن وصف

الموصوف فالمراد بالخال الوصف وبالحال الموصوف قول
 كانه انشا فيه حكما اي وصفا والضمير المجرور يعني
 عابد علي هذا النوع لا خير قول قالوا الحكيم الذي ينظر
 طلبا للابضاح قول العطار يفتح العبد المعلقة وتشد يد
 العطار ككتاب احد العطار قال الجوهر في العتاق
 اصوله دوية قولهم اختلفوا في حاصله على القول
 الاول انما فعال تحسن وتفتح لنفسها المعني اخر
 والحسن والتفتح وصفان ذاتيان لا عرضيان وعليه
 الثاني انها تحسن وتفتح لصفة لازمة اوجبت لها
 ذلك فهي حسنة لما قام بها من حسن لازم وتفتح
 لما قام بها من فتح لازم فهما عرضيان لازمان وجوديا
 وفيه قيام المعني بالمعني لان الفعل عرضي وعليه
 الثالث انها تحسن لذاتها وتفتح لصفة لازمة
 اوجبت لها ذلك فهي حسنة لما قام بها من حسن
 لازم وتفتح لما قام بها من فتح لازم فهما عرضيان
 لان مان وجوديان وفيه قيام المعني بالمعني لان الفعل
 عرضي وعليه الثالث انها تحسن لذاتها وتفتح لصفة
 لازمة فهو جار علي التقصيل وهما وصفان حقيقيان
 على القول الثالث وعلى الرابع هما وصفان اعتباريان
 لا حقيقيان فقد يحسن الفعل باعتبار وينفتح باعتبار
 اخر كضرب البنين للتاديب وغيره والمقتضي وصف

لا احتياط

لا احتياط قول والمقتضي الخ اي المقتضي عدم غيرهم
 عن غيرهم قول وجنتهم الخ الظاهر انه راجع للقول
 الثالث وانت خبير بان المناسب ان يرجع صدره للثاني
 الذي هو قوله ان الذوات الخ وان يرجع بغيره للثالث
 ولا يبعد ان يرجع للثاني ايضا ويكون التفرع جار
 على ما هو محذور بالنسبة لله تعالى قوله كقول الخ
 تمثيل لما يليه طلبا للابضاح قول والرد على الجميع مامضي
 الخ في ظاهر العبارة شيء لانه غير مستقيم فاذا المصدر
 يكون باسم الفاعل او يكون مامضي علي حد
 الثاني والتقدير والرد على الجميع مامضي والرد على
 الجميع مامضي اي في صدر الشرح ووجه الرد كما ذكر
 ان استنبط الباري تعالى بجميعها بديع عقلا
 طلبها من العباد علي وجه الامم والهي وبما يقتضي
 فساد مبيي الخ قول من الوصف الحقيقي وغيره
 وبالغاية ينبغي وجد الزور السايغ في صدر
 الشرح قول اما ان علم ما جعلت الخ من ثواب الخ
 بيان ما جعلت الخ ليعول امانة على الثواب منها فعل
 الواجب والمقدوب وترك الحرام بينة والمجهول امانة
 علي عدمها كفعل المباح قوله لذاته راجع للقول
 الاول لا نه جار على اتصاف الفعل بالحسن والتفتح
 لذاته قول اول لصفة لازمة راجع للقول الثاني لا نه

جار على ذلك ويكسب لذاته اولصفة لازمة راجع
 للقول الثالث الجار على التفصيل قوله ولا يمتنع
 التقيضان الخ عطف علي نالي الشرطية وهو قوله لما
 اختلف اي لو انصف الفعل بالحسن والفتح لذاته اولصفة
 لازمة لا يمتنع التقيضان الخ اطلق التناقض بالمعني
 اللغوي الذي هو التناقض لا بالمعني الاصطلاحي الذي
 هو انباء الشيء ونفيه اذ الحسن والفتح ثبوتيان
 على كل من الاقوال الثلاثة التي يرجع اليها هذا الالتزام
 كالاتامين السابقين وبيان اجتماع التقيضين
 ان قوله لا كذب عند ان طابقة الواقع كان حسنا لصدقه
 بالمطابقة وقييلا مستلزما وقع متعلقه الذي
 هو صدور اللذب عنه في العقد وان لم يطابق الواقع
 كان قبيحا كذب لعدم المطابقة حسنا مستلزما
 اتبعا متعلقه الذي هو اللذب بالفتح قبل زمر في
 الكلام اجتماع صفتي الحسن والفتح الذاتيين
 وهما متنا وبان والمراد بالذاتيين ما هو اعم
 من المعلن بالنفس والمعلن بصيغة لازمة قوله
 والبحث في المسئلة طويل الخ المراد بالمسئلة
 المسئلة السابقة التي هي مسئلة الحسن والفتح
 يعني ترتيب المدح والذم عاجلا الخ قوله عا انه لو سلم
 الخ قد سلف ان مرجع الاشارة ما راي عا حذف مضان

اي مبني

اي مبني ذلك من اصل الحسن والفتح الي اخر ما مبني
 ونفسية قوله هنا يعني انه الخ ان قوله بشي وقوله في
 ذلك كل منهما جار علي الحكم فيكون الكلام جاريا علي
 مسيلتي مسئلة الحسن والفتح يعني ترتيب المدح و
 الذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا الخ ومسئلة هل
 العقل يتوصل دون الشرع الي ادر ان ذلك في الحكم
 الشرعية الخ ولا شك ان كلاما من المسيلتين وقع فيه
 النزاع بيننا وبين الخصوم الخ انه خارج عن الظاهر
 قوله يستبين فساد مذهبي الخ اطلق المذهب هنا
 عا ما هو اعم مما مبني فلهذا قيد بالطرف ولا ينبغي
 ما فيه وانه لا يقطع الخصوم انهم توقفوا فيما لم يقص
 فيه الفعل بخصوصه انظر شرح الكلام عا ذلك المحلي
 قوله اذ ما لا فائدة له الخ بيان الملازمة التي حلت
 بها الشرطية قوله لان الفائدة فيه الخ كذا مقتضائية
 قوله فلا بد انما يحصل له الخ مسند بطلان عود
 فائدة الشكر الي العبد الخ عاجلا قوله فلان
 العقل لا مجال الخ مسند بطلان عود فائدة الشكر
 اليه عاجلا قوله وهو ادر ان كونه تعالى منها المنفرد
 عايد علي الوجه الذي اوجبه عنده وذكره المحقق را
 له لكن لم ينجم بل ذكر بعضه ثم استشعر سواد
 يرد عا قولنا بعدم فائدة الشكر قبل الشرع توجه الي

ع

تقريره ودفعه بقوله فان قالوا لا نسلم الخ **قوله**
 جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو صفة للملك والسياف
 يقتضي جعلها على المبالغة وان لم تكن هذه الصفة
 مبهودة في ذلك **قوله** كسرة صغيرة يقال الكسرة بكسر
 الكاف اسم القطعة من الشيء المكسور **قوله** وله من خزائن
 انواع الأطعمة الخ والواو المحال **قوله** في المحافل اي للجائسين
 واحدها محفل اي مجلس **قوله** تقديرا بان تدبر هذا الاستدلال
 راجعة لمضمون الكلام المقامي **قوله** غير ان المحسنين
 والتقيين الاضافة للبين **قوله** خامسا اي ذليلا
قوله وهو حسبي اي منقطع **قوله** بالحرف وقف ذلك
 على الشرع الخ الاشارة لاحكام وان مقتضى ظاهر
 العبارة عودها الي طلبها ولا يخفى ما في هذا امر حسن
 التخلص **قوله** وهو الفصل الخ يجمل التعبير ان يعود
 الي المذكور من البحث وما عطف عليه لكن في الاخبار
 عنه بالفصل شي فيحتاج الي تقدير مضاف اى
 وهو مضمون الفصل الخ ويجعل ان يعود الي البحث
 بمعنى البحث فيكون من باب الاستخدام ويكون
قوله وتحقيق شروط الرسالة بالخلف عطف على
 النبوة وهذا الاخير انسب **قوله** ومن الجائز ان يجب
 الي ان به بعث الرسل الخ قد سلف ان العفا بدلتنوع
 الي الله لهي ان والنبوان وقد سلف الكلام على الانبياء

وا

وما يتعطف بها فلما انهي الكلام عليها توجه الي الكلام على
 النبوان وعند التوجه اليها ترجم لها بالفصل على دابة
 في تراجم الكتاب ولما توجه للكلام عليها وكانت عند
 اهل الحنف من الجائز ان قال ومن الجائز ان الخ فالجور
 متعلق بالمجدوف خبر مقدم وقوله بعث الرسل
 مبني على امور والمصدر مضى في التبعول والفاعل هو
 الله تعالى وخمسة ويجب الي ان به اعتراضية بين
 طرفي الاستناد ولم يجر على هذه الجملة فيها سلف كما
 انه لم يجر هنا على الطرف اعني قوله في حقه نقاب كما
 جري عليه فيها سلف وكانت جري على حذف الطرف
 هنا دلالة السبابة السابغة عليه وجري على حذف
 اعني حذف قوله ويجب الي ان به فيها سلف دلالة السبابة
 اللافت عليه ومصدوق العباد للجنس من الناس
 والجن والملائكة على القول بان الملائكة هنا طيور
 بغرور الشريعة **قوله** ليبلغهم الخ هذا من قوايد
 الرسائل وهي لا تنحصر كثرة واقتصر على ما ذكر
 لهما في الرسائل لان هذه الفائدة لا تتحقق الي
 به ولا يمكن وصول العقل اليها بدونه بخلاف غيرها
 والامر شامل للواجب والمندوب والانهي شامل للتحريم
 والكرهية وخلاف الاول على القول به فالأبا حنيفة
 قسم سادس على القول بخلاف الاول وخامس على

عدم القول به قوله وما يتعلف بذلك الخ مما هي
الكلام على خطاب التكليف اتبعه بالكلام على خطاب
الوضع فالاشارة راجعة لما ذكر من امر الله ونهيه
واباحته الذي هو مصدق الخطاب التكليفي قوله ما
يجل نصب عطف على امر الله تعالى قوله من خطاب
الوضع بيان لما هو الخطاب الوارد يكون الشيء سببا
لذلك الوقت لوجوب الصلاة او شرط كالطهارة له
او مانعا كالحبص او مبيحا كالبيع المستكمل للشرط
او فاسد كزواج المرأة نفسها قوله لما عرفت ان العقل
الخ الطاعة ما رتب عليه عاجلا المذبح واجلا الثواب
والمعصية ما رتب عليه عاجلا اللوم والعقاب اجلا
وما بينهما هو ما لا يترتب عليه شيء من ذلك ومصدوقه
المباح وترك المندوب وفعل المكروه قوله في الشرح ما
يتعلف بها اي بالالهيات وذلك كمضمون الفصل الخروج
منه اعني قوله فصل واذا عرفت مما ذكر الخ والنبويان
بالبا وهو جمع نبوي وفي بعض النسخ النبوات جمع
نبوة والاولى انسب بالالهيات قوله والثانية
في حكم الرسالة اي وفي طبع حكم النبوة قوله وما
يتعلف بذلك اي من باب النبوة لئتم له الحصر لكن يعكس
عليه مقتضى الظاهر من عود الاشارة على الثبوت
قوله المسئلة الاولى في معنى النبوة والنبوي والرسالة

والرسول

والرسول ليطابق صدر الكلام ولا فقه ان لو قال المسئلة
الاولى وهي في معنى النبوة الخ قوله ويجعل الخ انما خبير
بان هذا الكلام غير مناسب للنبوة نعم السبب في مقتضى
اشارة اليها بل هو في معنى النبي فالمناسب ان لو قال
ولفظ النبي يجعل الخ مبيحا يجعل ان تكون با ولا
مضعفة وان تكون مخففة او مفعلة بكسر العين
اسم فاعل من الرابعي والمناسب تركه للاستغناء عنه
معني فاعل اذ هو مقدم في الواقع **قوله** هذين الوجهين
تسهيل اي كجل التسهيل المراه بالوجهين كونه اسم
الفاعل واسم المفعول ولا علينا في الوتر **قوله** تسهيل
اي لجل التسهيل فضعف يغلب هذين ان ينبغي ان
يعلم ان التسهيل اربعة انواع كما عند القراء التسهيل
بين الهمزة وبين حركاتها وهو اقواها اذ فيه النطق
ببعض الهمزة ثم التسهيل بالبدل بان تبدل الهمزة من
جنس حركاتها وكان موليا للاول في القوة لان البدل
يعوم مقام المبدل منه ثم التسهيل بالنقل لئتم
حركاتها والتسهيل بالحدف وهو اضعفها والمناسب
في المقام الثابت والتسهيل اذ اطلق **قوله** على الاول
وان اريد غيره فلا بد من تقييد فيقال التسهيل
بالبدل والنقل والحدف وانظر تغيير الحكم هنا بالترك
فهو ظاهر في الحدف وما يقتضي ذلك من النطق بلفظ

النبوة بيا واحده فهل هو مستعمل اولاً قولاً فهو
ما خوذ من النبوة الخ يحتمل عود الصبر على لفظ
النبوة وهو الظاهر ويحتمل عوداً على النبي وعالمه
فيكون تكلم على لفظ النبوة بدون همزة اولاً وانعته
بالكلام على لفظ النبي كما صيغ في الكلام عليها فهو
وهذا الحسن قول مرفوع بضم الميم وفتح الراء بعدها
فا مضعفة قصد بها المبالغة وان لم تكن من صيغها
وفي بعض النسخ مرفوع اسم فاعل من ارتفع وبوخذ
من اختلاف النسخ ان لفظ النبي يحتمل ان يكون بمعنى
مفعول او بمعنى فاعل كما سبق في الميم والطور
يستعمل بمعنى الحد وبمعنى الغنى وكلاهما صالح
والباقي قوله بالوجه سببية قول وليست النبوة الخ
سند في كونها صفة ذاتية له لان النبي من نوع
البشر ويستعمل اختصاص بعض افراد النوع بامر
ذاتي كالناطقة للانسان لا استواء افراد جميعاتي
الحقيقة ولو انزما وهذا يقتضي الردع الكرامية
قال تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي فا ثبت
لنفسه البشرية والتميز بالوحي وقد سلف ان
الكرامية تنسب الي محمد بكراً أم السجستانين
ولا مكتسبة اني كصفة العلم كما صار اليه
الغلاسة الخ فظنية كلامه ان النبوة عندنا هي

النبوة

النبوة عندهم له جعل قولهم خلاف وليس كذلك بل
النبوة التي في عمومها تنسب بالرياسة وهي التولية
والتولية مع صفات ان القلب وجلالة الي ان ينصب
لما لا ينصب لادراك غيره ونحن نقول بالكتساب هذا
المعنى لكن لا نسبه نبوة بل النبوة عندنا هي اختصاص
بسماع وحى من الله تعالى بواسطة مقلد او دونه قال
تعالى الله يصطفي من الملائكة من لا ومن الناس اليه
ولا نكس في عدم اكتسابها بهذا المعنى فلم يختلف معهم
في الاكتساب وعدمه فليس اذن الخلاف بيننا وبينهم
معدوماً من شرطه اتحاد الموضوع وان يرد الالبات
والنبي على واحد واحد وانما هو لفظ راجع الي التسمية
اي النبوة اسم لهذا الفتح لا سمي ما وصفوه بالنبوة
ولذا لا نقول بالاكتساب وهم لا يسمونه ما وصفنا
بالنبوة قلنا لا يقولون بعدم الاكتساب والمراد
بالتركيب التولية من الوصف الذي جهة فكل صفة لا
يلبس الصاد ككتاب اسم والباقي قوله بالوجه سببية
قوله فما لانه اي ايضا قوله بالمختص بالاول الخ المراد
بالاول طريق قوله في اختصاص الخ وبالثاني طرف
قوله فان امر ينسب اليه الخ قوله فالقول اذا الخ
انظر هذا التفرع وما فرغ عليه فان الفرع عليه
الذي هو المختص بالاول والثاني الخ لا يقتضي نسبة

بين الرسول والنبي بل الذي يقتضيه هو التباين
 فالمناسب ان لو كانا المقدم عليه في اسلوب يقتضي
 التفرج المذكور كانا يقولان فالحق بالاول نبي وان اخضر
 بالاول والثاني في رسول ايضا قول وقيل هما يعني ولما
 يتعرض لذلك والمناسب التفرص له والخصود به معني
 الرسول على القول بالاول المشهور ولم يتعرض ايضا لتعني
 المشهور لكن سوفه للاقوال بعد الاول في اسلوب التميز
 بوزن بضمهم وقوة الاول وقيل بينهما عموم
 الخ صاحب هذا الجدل يعتبر بالرسالة بوجه عام
 الشامل للملايكة قوله وقيل هما منباينان الى انظر هذا
 القول مع السيدنا ومولانا محمد اعطاه الله عليه وسلم
 قد وصفه الله في التنزيل بالنبي والرسول وكذا قال
 تعالى في كل من مولانا موسى ومولانا اسماعيل عليهما
 السلام وكان رسولا نبيا لم يرد افع ماله التنزيل
 وانظر ما بسط به التباين فهو حسب ظاهره يقتضي
 الجمع بين الرسول والنبي في الوحي لكن السبب في
 يقتضي ان يعتبر الوحي الي النبي في خاصتهم وهو
 يقتضي التباين اي مع انهم بوجه الجمع في خاصتهم
 تنبيه على ان الله شرط النبي لم يتعرض لها في
 المقام وكان المناسبا ان لو تعرض لذكرها و
 هي ثلاثة الاول المذكورة وقد اختلف في شرطتها

وعلى القول بعدم شرطتها اختلف في بقوة السيد
 منهم والسبب اسية والسبب سارة عليها السلام
 قيل نعم وقيل لا والسبب اسية في زوجة فرعون
 وهي التي اتى الله عليها في التوبل والثاني بعدها
 زوجنا مولانا ابراهيم الثاني العربية فلا يكون ذارق الثالث
 ان لا يكون ذلك في قول المسبلة الثانية الخ اختلف
 في حكم الرسالة هل هي جائزة او واجبة او مستحقة
 الاول مذهب اهل السنة والثاني للمعتزلة والثالث
 للبراهمة وهم كما سلف منسوبون الي برهم اسم
 رجل كان فيما مضى مجوسيا ثم انتقل الي هذه الطريقة
 التي منعت الرسالة وهذه نسبة من جهة المعجب
 وزعم بعضهم بانهم سمو برهم لانهم لا يصدقون الا
 بوجه نبي ابراهيم عليه السلام وقيل هم على فرقة
 لا تصدق رسول اصلا وفرقة الامم لا ادم
 وفرقة الامم لا ابراهيم عليه وعلى سائر الانبياء
 افضل اصلا وازكي التسليم وتقتضي خلاف
 هذا بين القولين وانهم يكذبون جميع الرسل عليهم
 السلام فعلى هذه الخلاف في حكم الرسالة جار على
 اقتسام الحكم العقلي قوله ولا يخفى فساد المذهبين
 الخ راجع الحمد ههنا في الف والنشر المذكورين
 فتحقيق بطلان اصل التخصيص والتعني يقتضي

فساد مذهب البراهمة وتخفيف مراعاة الصلاح
والاصح يقتضي فساد مذهب المعتزلة في الزور واما المسئلة
الثالثة الخ لما توجه الي المسئلة الثالثة غير المطلوب
وانظر ما وجه ذلك ومصدوق ما في قوله ما يتعلق بها
الكلام الذي يتعلق بشأنها من باقي النبويات وبذلك
يتم الفصل الذي جرى عليه في الصدر قوله مع لفظ
العقيدة يعني قوله بعد وتفضل سبحانه الخ
وقوله ليبلغ مع امرائه وفي بعض النسخ ليبلغ
عن الدنيا ولا يخفى عدم مطابقته للفظ المتن قوله
اشارة منه الي بعض الخ انت خبير بان تليغ
الحكام الذي جرى عليه المتن هو على طريف
الصلح لا على سبيل الاشارة كما قال المصنف
وما جرى عليه المتن يقتضي انه هو القايده
وليست كذلك بل هو بعضها كما جرى عليه الشرح
قوله وخص هذه القايده الخ جواب عن سؤال
قوله مما اوضحه بيان للغير قوله من الاحكام
الخ بيان لما اوضحه والا فعد ان لو قال من نحو
الحكام العقلية لبناسب السياق لا في ويكون
موقعا لقوله بعد وشمه قوله لكن ظهرت القايده
الخ الظاهر ان الاشارة بهذا ارجعة لما اوضحه
من الاحكام العقلية وادلتها لك قوله فقد يتوصل
العقل

العقل الخ يقتضي قايده الخ وهو مادون الشيء وعليه
فلا يناسب الاستدلال ولا يفت له محل ويحتمل ان
يريد بالوجه الشيء الذي تتوصل العقول اليه لكن يشترط
عليه قوله وفتوها وان كان صدر الكلام اعني قوله
انهم ارشدوا الخ يناسبه والمناسب ان لو قال
فقد ظهرت القايده في محله وهو ما لم تتوصل العقول
اليه كما ظهرت فيها توصلت اليهم وانهم ارشدوا
العقول الي الخف بدون كثير تعب قوله انهم ارشدوا
الخ بدل من القايده وهو مناسب للشيء الذي تتوصل
العقول اليه قوله وقطعوا الخ مناسب للظروف
المستتبه قوله وما يتعلق بذلك الخ ما جرى عليه
في وسطه من اطلاق ما يتعلق بذلك ولم يغنيه
خطاب الوضع وادخل في شرحها حكم الوضع
وما بينه الشرع من الوعد والوعيد المرتبين
على الامتناع وعدمه وما شرحه من احوال
الخرف وما خوف به من احوال الخ السابغة اذ كل
هذه الامور لها تعلف بالاحكام التخليفيه اقد
ما جرى عليه في الكبرى فتننا وشرحا من قصص
خطاب التخليف على الوضع لكن ما جرى عليه هنا
ان نسب نظرا الي الاحكام قوله هو الحكم على الامر
بانه الخ تعسير لخطاب الوضع واذا انظرت تجد

مقتضى خطاب الوضع ومنعطفه اذ خطاب الوضع
هو ورود الكلام النفسي بكونه الشيء سببا او شرطا
او مانعا وجهه اخصاؤه فيما ذكره وان ما يجعل الشرع
امارة على حكمه من الاحكام امانا يجعل كل واحد من وجوده
وعدمه امانا او وجوده فقط او عدمه فقط فالاول
السبب والثاني المانع والثالث الشرط والمفعول
امارة فعل المكلف لجعل السرفه سببا في القطع او فعل
ما هو من جنس فعل المكلف كالتلافى الصبي مال
الغير فهو سبب للضرر وما هو خارج عن ذلك
لجعله في حال الشمس سببا لوجوب صلاة الظهر قوله
لذلك لا سببا اي الذي في الامر والنهي والباحة فالمعروف
يتنازع فيه كل من السبب والشرط والمانع قوله
فالسببية اي الحكم بكون الشيء سببا في
الوقت اي وقت الصلاة قوله وعدة المارة بالبحر
عطف على دخول وكذا قوله بعد وانعقاد البيع
ويستفي ان يعلم ان العدة باعتبار منع النكاح
سبب كما جري عليه هنا باعتبار اباحة
النكاح مانع قوله يعني وهو ما لبس الخ انظر الجمع
بين يعني وهو فغيبه شيء والمنا سبب للعناية
استقاء وهو يوجد في بعض النسخ باستقاء لفظة
يعني وهي وان كانت مكسبة لعلها مبتورة اذ تظاير

اكثرها

اكثرها عليا ثباتها ومصدوق ما متعلق الحكم الشرعي
الشامل لخطاب الوضع على المعنى الذي فسره به في
القيام اي وهو ما ليس بطاعة ولا معصية من
متعلق الحكم الشرعي قوله كالمباح يدخل تحت الحاف
المكر وهو خلاف الاول على القول به قوله اذ كل ذلك
الخ لا سيما راجعة للاطراف الثلاثة وذلك الطاعة
والمعصية وما بينهما قوله في المتن وتفضل سبحانه
بتأنيدهم بالمعجزة الخ قد سلف صدر الشرح قبل
النويات مختصة في ثلاثة مسائل الاولى في
معنى النبوة والنبي والرسالة والرسول والثانية
في حكم الرسالة والثالثة في اقامة الدليل على
نبوتها وما يتعلق بنبوتها واذا نظرت تجد كلامه
في المتن ما يقتضيه رايها على مسيلة حكمه الى مال
متضمن لمعظم النوايد ثم توجه في القيام الى الكلام
على المسيلة الثالثة في هذا المتن جارحا مسيلتي
ولم يعرج فيه على المسيلة الاولى وفاعل تفضل صمير
يعود على الهاء سبحانه واثر الثاني بالشرع تكسب
على الخصوص المخالفة في ذلك اي وتفضل سبحانه
علينا وعليهم بتأنيدهم والتأنييد التقوي اعم
قواهم بالمعجزة ونصرهم بها ثم وصف المعجزة بما هو
من شأنها فقال الدالة على صدقهم ثم اخذ في تصوير

المجزة فقال وهي فعل الله سبحانه الخ وفي بعض النسخ
فعل الله وفي بعضها له وحاصلها الخ صفة أو الصفة
ومنهومهما من باب مفهوم الخالفة وهو غير معتبر
في المقام بل ذكره لمطابقة الواقع مع ملائمة ما سبق
من التفضل وهذا الدليل الذي أشار إليه في
المسئلة الثالثة ومباني الكلام على القيود
متخذي الخ يعني حقيقة كان يقول اية صدق ان
يقول كذا او حكما كان يفهم منه مثل ذلك من غير
نقص قوله عن مذهب ابي لم عليه السلام في الشرح
وهي لفظ اطلق على الية الخ فيه شيء لان مصدوق
المجزة كما سياتي بعض مصدوق الية فالاية
اذا علم من المجزة فكيف يفسر مصدوق المجزة الخاص
بالاية العامة قوله على صدق النبي صلى الله
عليه وسلم محمد على الجنس وان كان هذا المعنى
ظاهرا ابي مولا محمد صلى الله عليه وسلم وما جرى
عليه من التقدير بالنبي مناسب للقول بالترادف
والفقدان لو عين بالرسول قوله ان اللفظ يشعر
بحقيقة العجز الخ صفة للبيان ومعنى لا شعار
بالعجز الدلالة عليه ولا يصح ثبوت العجز انظر ما وجه
العدول عنه مقتضي الظاهر من الاضمار قوله
فالعجز عندنا بقران المجزة عنه ابي الذي هو المعارضة

اي بالعجز

اي بالعجز عندنا معشر من يري انه عرض ابي
معنى وجودي ومثاله الزمن فان فيه معنى بحسن
به يمنعه من القيام فذلك المعنى هو العجز والمجوز
عنه هو القيام وهو مقارن له ابي نظر الى موجود في
الخارج قوله والمعارضة منتفية ابي نظر الى ما جرى
عليه الحد من قوله يعجز من ينبغي معارضة هذه الاثبات
عنده قوله كما يتسامح في الجهل الخ تنظير طلبا للايضاح
وهو على القول بان الجهل حقيقة في المركب منه وهو
اعتقاد لا مر عليه خلافا ما هو عليه فاطلاقه على
البسيط الذي هو انتفاء العلم بالامر مجازا كما ان العجز
الذي هو حقيقة في الوصف الوجودي الذي يتغذر
معه الفعل اطلق على انتفاء القدرة مجازا قوله
الوجه الثاني في النسخ الخ ذكر الوجه المستفاد
له وحكمه بالنظر في تفريدهما بغيره الوجه ولم يوس
معنى والاصناف في قوله لفظ المجزة للبيان قوله
نسبي ما فعل المجزة عند الخ قصد وف ما الخارف
وانظر قوله ما فعل المجزة عند مع ما سبق له
من البحث في وجود العجز فان ما هنا يدافع البحث
المذكور اذ هذه يقتضي وجوده بخلاف البحث
السابق فانه جار على ان العجز غير وجودي قوله ولما
قوله وهي فعل الخ انت خبير بان لم يتكلم على صدر المتن

وتكلم على المجزأة وترك الكلام على الوصف اعني قوله
الذي له على صدقهم وكأنه اعتمد في الصدر الظهور وفي
الوصف ما ياتي له من الكلام في ذلك لانه المجزأة هل صوب
عقلية او وضعية قوله فنخرج هذا يستبين ان
يبين فالسبين والتاخر ابدان والاشارة راجعة لقوله
وهي فعل الله سبحانه الخ وانظر ما وجه العدول اليه
الظاهر ومباني ما في التفسير والاختلاف في مقام الجنس
قوله واليه اي البيان قوله في المتن فاخترنا بالاول
من القديم الخ لما عرف المجزأة بقوله وهي فعل الله
سبحانه خارق للعادة مغاير لدعوى الرسالة الخ توجه
الي الكلام وتقريبه وعند الفوج البه جري عليه
ما يناسب من تقديم الكلام على الاول الذي هو فعل
الله سبحانه جريا على اللف والنشر المرتب فقال فاخترنا
بالاول الخ وصدره بالغالاة المقام على تقديم بشرط
هكذا ثم ان اردت ما عني بذلك فاخترنا بالاول
الخ وانت خبير بان الاول جنس في الحد والجنس
لا يناسب ان يقال عند الكلام عليه اخترنا
به عن كذا بل المناسب له ان لو قال خرج به الخ
فليس فعل الله تعالى بل فقد سوف في
اسلوب التقليل بان يقول اذ ليس فعلة لانه
تعالى توجبه الخ وخرج القديم عن الجنس قوله

ودخل

ودخل فيه اي في الاول الذي هو فعل الله سبحانه
الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به وهو الفعل
الكسبي ثم مثله طلبا للايضاح فقال كذا لانه النبي
صلى الله عليه وسلم القرآن الخ قوله وهو اي فعل التلاوة
مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض النسخ
وفي مجزأة فالصغير للتلاوة وهي افعد قوله دون
غيره اي فليست للتلاوة مجزأة قوله اذ ليس الخ
لكون للتلاوة صلى الله عليه وسلم القرآن مجزأة له دون
التلاوة غيره فليست بمجزأة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا التالين قوله وليس هو الاخذ الخ توجب لمضمون
قوله اذ غيره الخ والواو تعليلية وحاصل ما ذكر في
المقام في شأن التلاوة وانها مجزأة الملقى عن
الملك قوله وخوذلك كما نشأ في الغر وتسلم الخ عليه
صلى الله عليه وسلم وانظر الجمع بين كاف التثنية والخ
فالمناسب عدم الجمع بينهما قوله وعين بعض
اصحابنا الخ ينبغي ان يعلم انه اختلف هل بشرط
في المجزأة ان لا تكون مكنسية اول الاول ما توجد
اليه في المقام والثاني قول الجمهور انها تقتضيه
التعدير بل بعض هنا قوله لا الاول الذي هو
الفعل لا كتنسب قوله على هذا الاشارة راجعة
الي قوله وعين بعض الخ قوله على ذلك اي النظم

المخصوص دون سائر الناس الى فقد ان لو
قال دون سائر الثقلين لانه يدعي الي نسب المعجزة كذا
يدعي لها الحق قال تعالى قل لئن اجتمعت الى نسب
والجنت على ان بانوا بمثل هذا القرآن الآية والمناس
ان لو قال فتكون معجزة القدران على هذا في نحو
نظمه المخصوص فلا نظيره قول وكلا الى مربي ابي
الذين هما النظم المخصوص والاطلاع في الشرح
احترز بالشرط الاول الى تقدم ما في التعبير بالاحترز
وانظر قوله الشرط الاول فهو غير مناسب والمناس
ان لو قال خرج بالاول اذ الدول الذي هو فعل الله
وما هبة المعجزة وليس شرط كما قال وهو
كون الى المناسب ان لو قال وهو قوله فعل الله تعالى
لعدم اختصاص بعض الى هذا وجه عدم
كون التقدم معجزة فاذا يشترك فيه الحق والمبطل
ولا معنى ان يقول اية صدق في كون الاله عالما و
قادر او نحو ذلك اذا المبطل كالمثني يقول ذلك فلا
يغيب لعدم الى اختصاص قوله ثم تكون الى فتش
للترتيب الذي في قوله ومثله ابي مثل ابن
دهاق القول بعدم الى شرط ينلاوة النبي صلى
الله عليه وسلم الى فالصحيح المستثنى فاعلم مثل وهو
عابدين ابي دهاق والبارز المنسوب عابدين القول

بعدم

بعدم اشراط ان لا تكون المعجزة مكتسبة المهور من
القولين ونظيره تلك المشي الى الاشارة راجعة
لما مثله ابي دهاق وانت خبير بانه لم يتقدم له نظيره
اخر وبحسب ذلك لا يظهر موقع الكلمة ايضا قوله
وجعلها ابي الى فعال الى كسنا بينه وما جعلها ما جري
عليه الكلام قوله وما الى ابي امام الحرمين وهذا يوضح
المقصود من قوله من حيث فعلها الباري تعالى وان
القدر على الى فعال الى كسنا بينه في المعجزة ولا شك
ان القدرة عليها ليست مكتسبة بل هي فعل الله تعالى
ورد عليه بانه الى هكذا ابي في بعض النسخ وهو
مناسب وما يوجد في بعضها من قوله واورد عليه
بانه الى غير مناسب والمناس للنسخة واورد ان
يقول انه غير باول لعل هذه النسخة وقع فيها
اللدخل بين النسخ وذلك غير مناسب قوله
لان شرط ثبوت كون الخارق معجزة ان يكون سبوتا
بدعواه اية ابي والغرض ان المعجزة لم يتقدمها قوله
ثبوت معجزة فالمناسب اسقاطه قوله فينبغي
ان لا تكون القدرة معجزة الى الى ان يتقدم بها النبي
صلى الله عليه وسلم والغرض منه لم يتقدمها فليست
بمعجزة في المتن فان قلت الى لما كان ما جري
عليه من التعريف ثم من سوال نظر الى قوله فعل الله

نقابل نوجه الي تنزيهه ودفعه فقال فان قلت الخ
 وقد يصح اعتباره للتقليل الذي هو معناه الاصل
 ويصح ان تكون للتخفيف والمواد بالذبي الجنس والاشبه
 الرسول اللهم لان يقال السلام جار على القول
 بالتزاد في ركبها قال عليه الصلاة والسلام قد
 علمني رب وكما قال نوح عليه السلام ثم اقصوا الي
 ولا تنظروا بومي في التمثيل على الكتاب والسنة
 وقدم طرق السنة وان كان كل منهما يدل على كون
 الخارج عدم فعل لمزيد اختصا صا بالمقام وتكون
 من نبينا محمد ص الله عليه وسلم مع انه اظهر الدلالة
 فالجواب ان اعلامه وان اخباره الخ الصمير
 في الطرفين عايد على النبي ^ص بذلك يتنازع فيه
 علمه واخباره ^ص وفق ما ظهر راجع لطرف
 الخ اخبار ^ص هو المعجز خبر ان وانت خبير بان
 انهما جار على طرفي العلم والاخبار فالجواب
 لذلك ان لو قال صا المعجزة وهذه الجواب كما سياتي
 على يد هاتين ومنهم من قبل الخ معترض فراد في
 الحد لا دخال ما ورد بعد قوله في شروط المعجزة
 وهو فعل الله تعالى فقال او ما يقوم مقامه ههنا
 يوجد في بعض النسخ ورايت في بعض النسخ طرفة
 على هذه المجل ان هذه الزيادة ليست في النسخ التي

يوجد

يوجد عليها خط المؤلف وصنيع الشرح الذي يوشح
 و يوجد في بعض النسخ وهو فعل الله بتدبير الصمير
 فالجواب لذلك ان لو قال بعد قوله فيه وهو فعل الخ
 ويسقط لفظي شرط والمعجزة قولها وما يقوم مقامه
 يتنازع فيه زاد وقال فيدخل فيها هذه الزيادة
 عدم الفعل ^ص في الشرح هذا سوال بنوجه الخ
 الاستدلال راجعة لصدر النص المقام وفي قوله
 على اشتراط كون المعجزة فعلا شبي اذ الفعل ما ما هية
 التعريف لا المعجزة لا تحقق بدونه فالجواب ان لو
 قال بنوجه على اخذ الفعل في التعريف او يسقط
 اشتراط قوله فقد تكون عدم فعل الخ قد هذا للتقليل
 الذي هو معناه ^ص فيما قوله في الخا ليعا المواد بما قوله
 صا الله عليه وسلم وقول مولا نوح عليه السلام
 والاشبه ان لو قال في المثالين مكان في الخا ليعا
 قوله ومثله الخ ابي ومثل المذكور كون المتخذي
 به عدم فعل اذا قال المتخذي الخ المناسب
 مدعي الرسالة مكان مدعي النبوة وكان المصنف
 اعقب التزاد في ^ص وكما حل هذا السؤال اي القامي
 اجاب ابن دهاق الخ وهذا الصنيع يدل على ان
 قوله فان الشيخ ابو الحسن لا شعري الخ اعترض
 بين الشواك وجوابه وهو يشرح النسخة المعجزة

من تلك الزيادة كما سيف التنبيه عليه ^{في} واجاب
 امام الحرمين وهذا من عند المصنف انه نازل
 ان الترتيب لا يثبت = وكلا الجوابين غير مستقيم
 الخ في المثالين الأخيرين يعنيهما قول النبي صلى الله
 عليه وسلم قد عصي بي وقول مولانا نوح عليه السلام
 ثم اقصوا الي ولا تنظرون وكذا يقول اي امام
 الحرمين وهذا من عند المصنف انه نازل ان الترتيب
 اي للذي اقول وكلا الجوابين غير مستقيم يعني جواب
 ابن دهاق وجواب امام الحرمين وانظر هذا مع ما
 يقتضيه أسلوب المتن اذ هو مقتضى ان الجواب ناقص
 وانما البعض ضعيفا وما هنا بخلافه على الفرع
 اي الحاصل في المسئلة الذي هو فيه بحسب الواقع
 وهي المسئلة الممثل لها بقوله قد عصي بي رب
 وخوف وعدم الفعل يتعلف بوقع ^{الذي} وهو خاف
 بالامام فيه شيء مع قوله قبل وكلا الجوابين غير
 مستقيم لوجهين وهذا يقتضي ان جواب غير الامام
 غير مستقيم لوجه واحد فيبينهما نافع
 كان المتخذي به هنا عدم ما اي ومنه انه ان القدرة
 لا تؤثر في عدم فالمناصب ان لو تم الابدان بحسب
 ما ينبغي من قوله فان اجاب بان عدم المناصب
 الطاري فان اجاب اي امام الحرمين لم يستقم

الخ جواب قوله فان اجاب والاشارة من اربعة لمقصود
 ما وقع به الجواب لان رايه اي راي امام الحرمين
 فبطلت جيلته اي امام الحرمين ^{الذي} ولزمه اتباع
 تعقيب الشيخ الخ فيه شيء وذلك ان الشيخ لا يتحري
 اما جاب تلك الزيادة لتقصيد جميع الحد حتى يجري على
 الفعل وعده لا لتعقيب كما يوضحه كلامه فالمناصب
 ان لو قال ولزمه اتباع ما زادة الشيخ ^{في} مطرد في جميع
 الصور اي في المسئلة المقامية اي بخلاف جواب امام
 الحرمين فليس مطرد في جميع صورها كما سلف قوله
 ما اشترنا اليه المناصب ما ذكرنا اذ هو فيه على سبيل
 الصراحة وقد يجاب عنه اي عن ابن دهاق بان
 المتخذي في المعجزة امام مطابقة اي كالمتخذي بان شفاف
 التمر وفيه نظري في كون المتخذي به في المعجزة
 لزوما ووجه النظر انه يشترط في المعجزة اذ اعينها
 الموافقة والفرع ان لا موافقة فيها جري عليه ابن دهاق
 لان ما عينه وهو العصمة غير موافق لما ادعاه وهو
 العلم ولا خيار لان ذلك الجواب يجري الي التعقيب وهو
 يقتضي الموافقة لما ادعاه ولا موافقة وقال المحقق
 رحمه الله لعل وجه النظر ان ذلك لا الالتزام بشرط
 فيه اللزوم الذهني بين المعني الموضوع له اللفظ المذكور
 عليه بالالتزام كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة

وهذا منقود هنا على كلا التفسيرين بالزور والذهبي
عند اهل المنطق اذ قد يتصور التخيدي بالزور بعينه
التخيدي بالعلم به والاختيار وكذا لو تصورنا التخيدين
فانا لا نجزم بالزور بينهما انتهى ومعني قوله ان الزور
كالعلم والاختيار في المثل المذكور انه لم يدل على
التخيدي في تلك المثل التي هي قوله صلى الله عليه وسلم
قد عصمتي ربي وقول نوح عليه السلام ثم اقصوا
الي وكما تنظرون وقول المخدي المدعي الرسالة اي
ان لا يقوم احد في هذه الاقليم مدة شهر مثلاً
مطابقة اذ لم يقل اية رسالتي علمي وخبري المطابق
بالعلم لا نصلون الي ضرب او قتل او بان لا يقوم احد
في هذه الاقليم شهر فالمدلول عليه مطابقة هو
التخيدي بعدهم الامور المذكورة لكن التخيدي بذلك
يستلزم التخيدي بعلمه بذلك واختياره به عما وقف
الواقع ما لم يعلم به سائر الناس واخبر عما لم يخبروا
من الغيب المطابق فكان التخيدي بالعلم والخبر
مدلولاً عليه بالاستلزام قال المص وفيه نظر وقد
سبق تقريره وبيانه قوله في المتن واخترت بقوله
خالف من المعتاد الخ لما انهي الكلام عما صدر من التعريف
الذي هو قوله فعل الله سبحانه ان نعه بالكلام على
الغيب بعدة وقد سلف انه سلك في ذلك طريقة

الف والنشر المرتب ولم يتفرع في المقام لصلته بخارق
التي هي العادة وكانه تركها للظهور والا فعد ان لودتها
واعاد العامل لطول الفصل قوله من المعتاد اي كان يقول
اية صدق ان ينظر السما في هذه السنة فلهذا او نحوه
لا يكون معجزة اذ هو امر مشترك يستوفي فيه الحق
والمطل الذي هو المتني وما كان من المعتاد ما هو
خفي توجه الي الكلام عليه خصوصاً فقال ومن
المعتاد السحر قوله ونحوه اي كالشعوذة ومرجعها
الي سرعة اليد مع اخفاء السبب في خواصها والقطع
والقتل والعريس والسحر على كيفية استعدادات
تقتضيها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم
العناصر بلا معني وفائدة التعجب من حال البهائم ينبغي
ان يعلم انه قد وقع الخلاف في السحر قيل هو من باب
المعتاد وقيل من الخارق للعادة والقرافي وهو ما جرى عليه
الكلام والثاني لا ينكره واليه توجه بقوله خلاف
لم يجعل السحر خارقاً لكن لسبب خاص به والمناسب
هذه النسخ لانهام النسخة الاولى معلومة الخارق
للسبب والخارق عند صاحب هذا القول نوعان ماله
سبب خاص به وما ليس له سبب خاص به
سحر المعتاد طيبه المضافة للبيان في الشرح انما
اشتراط كون الفعل خارقاً الخ انظر قوله اشتراط

مع ان الخارق من ماهية التعريف لانه شرط فيه
كما قال وقوله لعدم ثبوت الحجارة بدونه اي بدون
الخارق والحجارة يصح ان يريد به ان يرسل اليهم عن
المعارضه وان يريد به ان يحجز الذي هو ظهور صدق
الرسول حقيقة **ر** وايضا بان المعجزة تنزل اليه
الكلام بما مضى منه **و** ولا يشترط كون الخارق معينا
من جهة اتفاقا بل يجوز ان يقول اية صدق ان
يعرف الله عاده عند امن عباده بعين الخارق وانما يتبين
بفعل الله تعالى فاذا خرق الله عاده عند ايان فلف
البحر واشتد الغمر فقد صدقته بذلك وهو معجزة له
و المعجزة صفة للعبد كما شفعه **و**
الشرطية اي الشرط الذي هو قوله خارق للعاده
كما ان السحرة يوجد في بعض النسخ بضبط العلم
بكسر الطاء والسبعة المهملتين وضبطه بعضه بكسر
الطاء واللام المشددين وهو ان كان عربيا ففتح اللام
فيه مشددة اليق فليحذف نحو ص دخل وتوجد
كذلك في بعض النسخ العتيقة بضبط العلم وهو علم
بكيفية استعداد ان تعذبها النفوس البشرية
عناظهم والتأثير في علم العناصر بواسطة معني سماوي
لخصوص بعض النجوم **و** بهذا القيد الخارقية
الصحة هو بلا معين **و** وقد استشهد في اسرار الموجودات

اي وقد

اي وقد ظهر في مقام اسرار الموجودات وذلك ما في
من الاسرار ان مدعي النبوة لا يقدم مدعي الرسالة
فول **و** نحن نعلم ان هذه الاطراف التي توجه اليها تعبد
العلم بما هو من قبيل المعجزات فالواو تعليلية اي اذ نحن
نعلم قطعا ان **و** الحكيم هو الذي خلق بلا بصيرة
الشيء شبيب قال في القاموس الشعب بكسر
الشين المعجمة وسكون العين طريف في الجبل وسيل
الما في بطن الارض وما بين الجليليا ووضعته بشبيب
فغلبت مبالغة في البعد حتى لا يتوقع فيه مخالطة
الشجرة ونحوه وهذه الوصف مناسب لولا موسى عليه
السلام **و** واخر خلقه اميا هذا ان مولانا محمد صلى
الله عليه وسلم **و** والنتيجة الجاهل تركيبي **و**
ما يحيل نسمنهم الي ذلك اي الي مضمون ما اعترض به
البراهمة وما يجهل يجدون **و** ويقوع به اي يقع
به **و** وهذه الترفيق الاشارة لاجعة لما يفهم مضمون
الكلام السابق من اقتضا الفرق ثم اوضحه بقوله
وهو ان السحر لم يرب عاديا **و** وللهذه اي الفرق
المذكورة عرف ابن عرفة **و** قال اي ابن عرفة وانظر
صنيع ما جرى عليه في الشرح فانه يقتضي ان السحر
عند الخارق لانه من المعتاد خلوق ما جرى عليه
في الحق ومعتقد ما في الحق ما قاله الخارق وكان في

الشرح ظهر له ان الصواب خلافا لما قاله في المتن
فوق لصنعة الكيمياء الطاق للتعطير وانظر قوله
صنعة الكيمياء قول تركيا علم الكيمياء علم يعرف به
معدن الذهب والفضة وما يبدنه استخراج ما يتبع منها
قوله بعبد خبر عن قوله وزعم الغرافي الخ قوله
وبقوله مغار الخ عطف على ما يليه او على الاول ولم
بعد الفعل للتقرب بخلاف ما قبل ويجوز ان يكون العامل
فيه معدن وفان الظاهر الاول والطرفان اعني ما وقع بدون
دعوي او بدعوي غير دعوي الرسالة خارجات من طرفي
الغيد على اللفظ والنشر المرتب فطرف ما وقع بدون
دعوي خارج من قوله مغارب لدعوي وطرف ما وقع
بدعوي غير دعوي الرسالة قوله كدعوي الولاية
اي ودعوي النبوة وان كان بطلانها عليه معجزة ايضا
عليها ما سباني في شرح قوله وهل يجوز تأخير المعجزة
الخ يبرهن منه جواز ادعائها وهو المشهور على ما سباني
قوله في الشرح هذا الاشارة راجعة لمضمون النص
المقامي عن الكرامة اي وما مثلها من الخوارق
قوله له دعوي النبوة الانسب لدعوي الرسالة
قوله وهذا يزول اللبس بينهما اي بين المعجزة والكرامة
وما مثلها والاشارة راجعة لقوله فانها لا تكون الخ
قوله ومن اثبت من ذهب الي ان الفرق بينهما الخ

قد اختلف في الفرق بين المعجزة والكرامة على احوال فمنها
ما جري عليه في الامم وصدر الشرح وهو مذهب المحققين
ومنها ما توجه اليه في المقام قوله وقصد كانه عطف بنفسه
يدل عليه قوله بعد والمواد بالاختيار الخ ومن الامة
من فرق بينهما الخ هذه التعريف الثالث وهو جار على ان
ما وقع من الخوارق للولاية ليس من جنس الرسالات
اطوار جمع طود وهو الجبل وقيل هو البلد العظيم
والاستاذ بصرح بمنع هذه الاشارة راجعة
لما منعه صاحب التعريف الثالث من الخوارق في محف
الولي لما عند الاستاذ استند في مجري اجابة الدعوة
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مجري اجابة الدعوة
بالقصد هما اعني واحد وهو الدعاء ووجود ما في
البرية معطوف على ما اي وانما يجوز ما جري الخ ووجود
ما في البرية والبرية الصخر او في بعض النسخ كوجود
الما في البرية وهي انسب قوله وهذه الخ الاشارة
راجعة الي ارباب القول الثالث والرابع وهذا
مندفع الخ الاشارة راجعة لما جري واعليه من المنع
ثم استند دفع المذكور بقوله فان تحدي النبي الخ
ومذهب المحققين الخ هذا موافق لما جري
عليه في المتن وصدر الشرح وما جري عليه المحققون
بناي الاقوال الثلاثة وذلك ان قولهم جواز وقوع الخوارق

بنا في القول الرابع وهو قول الاستاذ وقولهم
كلها بنا في القول الثالث وقولهم باختبارهم وبغير
اختبار بنا في القول الثاني وما اقمه الكلام من ظهور
وقوع الخوارق على يد الولي مفيد بما بنا في الصلاح
كالسحر فلا تعد ان لو قال جواز وقوع الخوارق كلها
التمية بنا في الصلاح كالسحر والولي لما يظهر الخ
توحيده لما جري عليه المحققون من جواز وقوع
الخوارق كلها على يد الولي قوله فهو احق بالدلالة الخ
الصحيح في قوله فهو راجع لما يظهر على يد الولي قوله
فهو ان الكرامة الخ هذه الحد غير مانع لدخول
الامر خاص والمجزة ويحيا عنه بان المراد تمييزها
عن السحر وهذا كاف فيه والصحيح ما يدعى الفرق
بين الكرامة والسحر الخ بخلاف السحر الخ ظاهر
العبارة يقتضي ان السحر شي والخارق فيه شيء اخر
والامر ليس كذلك بل هو الخارق فالمناسب ان لو
قال بخلاف السحر فانه يظهر على ايدي الكفرة والفساق
ويندفع ما يرد على رسم السحر بما ذكره فان المراد
تمييزه عن الكرامة وهذا كاف فيه وقد سبقت
حله وجري هنا على ان السحر من باب الخارق وقد
سبقت الخلاف فيه قوله فقال في عبارة الخ في
هذا الحد شي نظر الي قوله عبارة لان الكلام في

حد الكرامة وتلك غير مناسب له والي قوله علي يد
عبدلان هذا قدس مشترك بين من يقع على ايديهم
الخوارق فالمناسب في الاول حد فيه ولا تقع في الثاني
توحيده فيقول بظهور خارق للعادة على يد من ظهر صلاحه
ليس ينبغي في الحال ولا في المال قول السحر والاستدراج
فاعل خرج بل هو مخرج للمحال هاته ايضا فالمناسب
ان لو قال بغير السحر والاستدراج والاستدراج هو
خلف الخارق على ايدي الاشقياء كالدجال وفرعون
والجباله الضالين المضلين كما قال الدم او تقول هو
الخوارق التي تظهر ممن لم يستقم له دينه والاهانة
الخوارق التي تظهر على ايدي من لم يستقم له دينه
على خلاف المقصود وذلك كما هو ان سبلحة الكذاب
على دعاء عوران نصير عينة العوراء صبيحة فصارت
الصبيحة عورا وكثف له في البيرو ليعذب ما واه فصار
اجا جاز له وبقوله ليس ينبغي خروجه المخرج ابي
سوا كانت من نبي او رسول اذ بطلت على ما يتخذه
به النبي معجزة على ما يقع كلامه لان قوله خرج
الامر خاص وهو عبارة الخ والامر هاهنا بكسر
الهمزة مصدر ويقال ارهضت الحائط ورهضت
جعلت له رهضا اي اساسا لانه جمع وبديل على ذلك
عود الصبر عليه مفرد النظر الي قوله وهو عبارة عن

العلامات النبوية لان المراد به الجنس ولا ينافي في تعدد
مصدوقه وبديل اجبت عليه قولهم الامر هاهنا
جمعاً ويحتمل ان يكون بفتح الهمزة على الجمع وهو
بعيد لتبنيان الاول غنيل المصغرة للامر هاهنا
بالنور الذي كان في جيب عبد المطلب يستقيم ان
حملنا الصلاح المذكور في حد الكرامة على الصلاح
الصوري لكن يرد على الحد انه فاسد الطرد له خول
بعض الاستدراجات ونحوها حيث تظهر على يد ظاهر
الصلاح وهو بحسب الحقيقة في الشرع فاسف
او كما قد يمكن ان يدفع هذا بان المقصود تفرغ
مفهوم ما هو كرامة عندنا ومن ثم نقول ان دلالة
العلامة ظنية وان حملناه على الصلاح الشرعي
الذي هو امتثال الامور واجتناب المنهيات
فالتمثيل بذلك غير مستقيم لان زمان عبد المطلب
لم يكن فيه شرع حتى ينصف بالصلاح او ضده فبدا
النوع من الامر هاهنا يخرج من قوله ظاهر الصلاح وما
كان من الامر هاهنا في المحل الذي يتحقق فيه النبوة
من هذه القيد الخبير والامر هاهنا نوعان كما يفهم
قوله قبل بعثته لانه اعم من ان يكون بعد ولا دنة
كالظلال الغمامة له وسجود الاشياء له قبل بعثه
صلى الله عليه وسلم او قبل ولا دنة كالنور الذي مثله

المصداق الغلبة طرف متسع وعلى المحل الاول يكون
بين الكرامة والامر هاهنا عموم وخصوص من وجه
يختصان في نحو الامر هاهنا الذي مثله وتنفرد الكرامة
في الولي وينفرد الامر هاهنا بنحو الظلال الغمامة وسجود
الاشياء له قبل بعثه صلى الله عليه وسلم وفي المخاريف
للبحث الثاني لم يتفرع من المهم في هذا المقام لذكر شروط
الولي مع انه سبغ له الوعد بذلك في اول الكتاب عند
شرح قوله ولا يغتر المقلد الخ قال هنالك وسنفرغ من
ادراك الله تعالى لذكر شروط الولي في فضل النبوة
عند بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة وكانه ذهول
عما وعد به وقد سبغ التنبيه على هذا ولما ايضا
حقيقة الولي المقنضية لذكر شروطه ولنعدها المنقضا
لها ومناسبة للمقام فنقول الولي هو العارف
بالله تعالى وصفاته بحسب الامكان المواظب على
الطاعات المجتنب للمعاصي المرحم من الانعام
في اللذات والشهوات الثالث جملة ما ذكره المصنف
الخوارق في الامم والشرح خمسة المعجزة
والكرامة والسحر والاستدراج والامر هاهنا وبقي
من الخوارق ثلاثة الشعوة والاهانة والمعونة اما
الشعوة والاهانة فقد جرى الكلام عليهما واما
المعونة فهي الخوارق التي يظهرها الله تعالى قبل بعض

عبيدة ليخلصهم بها من بعد الدنيا ومكارهها وان
لم ينصف بتلك الولاية يعني على القول بجواز
ادعائها وفيه خلاف اي في ادعائها خلاف بالجواز
والمنع وقد ذكرنا مستاذ ابو القاسم القشيري في
رسالته والصحيح عند المفتوح انه يجوز ادعائها
ويعلم الولي بالذولي خلف علم منزهة له بذلك
واي مانع من هذا الخيبيد يتخذي بها ويقول ان
ولي الله واية ايتي ولا يتي ان المين في الهوي واختلف
في جوالهما او ينشق الغر او يتلف الصبر ولا
تغزو العجوة من الكرامة الا بدعوي الرسالة
فقط على الصحيح وعلى القول بمنع جواز ادعائها فقد
افترقا بطلت الدعوي في الحق وبغوله متخذ
به قبل وقوعه الخ لما انهي الكلام على ما يتعلق بقوله
التبريف مقارن لدعوي الرسالة اتبعه بالكلام
على قوله بعد متخذي به الخ فهو معطوف على ما يليه
او على الاول وعلى كل فهو على نقد بر واحترز
اي بقوله الخ هو تعسير للتمخي وهو يوضح قوله
متخذي به اذ صنوع الاصل يقتضي وصنوع الفرع
مما وقع الخ اي واحترز بقوله متخذي به
مما وقع الخ فالجواب عن ما وقع متعلق بقوله
احترز وانظر قوله كالاتر هاهنا في التمثيل به غير مكسب

اذ الكلام في المقام فيما يقع بين النبوة والارهاص
فدلت انفا انه عبارة عن العلامات الدالة على
بعثة نبي قبل بعثته فهو خارج معاد دعوي الرسالة
ويحتمل انه لبعض المعاني من غير فهم جعل في الهامش
والظن فادخل في الاصل من غير تأمل ويرى نتجه ما يوجد
في بعض النسخ من عدم تبوئة وان كان من قبل المص
فهو سيف قلم والمناسب للتفصيل في المقام بخلافه
قول في الشرح المتخذي هو طلب المعارضة لما توجه
لنفسه المتخذي به فسر اصله الموصي لتعسيره
فاذا المتخذي به هو المطلوب والمدعي اصله في
الحديث ان يثاري الحاديان الخ لما افاد معنى المتخذي
اتبعه بوقوعه الاصل فقال واصل الخ وانظر قوله
من الحديث فهو متخذي لا معنى له في المقام فالمناسب
اسقاطه بحسب بصير الترجيب هكذا واصله ان
يثاري في الحديث الحاديان والحديث هنا بالبعد
الدال كما نقب والذي في صياح الجوهر في الحد وهو
بضمط الغام بضم الخ وقال غيره بضم الخ وتخفيف
الدال عن هملين عد وقصر سوق الابل يضرب متخذي
من الغنا قال شيخنا ابو حنيفة مسعود سيدي الحسن
البويهي ذكر ابن حجر انه يعني الحد امد ويقصر وهو
سوق الابل بالغنا والفا موسى ان اصل الحدادي دي

وذلك ان الحرب لم يكن عندهم حدث من ضرب اعرابي
غلاما له وعمن اصابعه فجعل الغلام يركب ويخول
دي دي يريد يا يدي فقلت له بل يصونه فاما ان
سبيله ذلك قال له الزمه وخلع عليه قال وذكر السبيل
في الروض ان اول من سن حد الله بل مفر من نرا
واه سببه فيها ذكر انه سقط عن بغير قوسلته يده
وكان احسن الناس صوتا فكان يعني خلف الله بل فيقول
وايدياه وايدياه فترجم بذلك فاعتقت الله بل وذهب
كلاهما وكان ذلك اصل الحد عند العرب وذلك انهما
كانت تنشط به الله بل ونسرع انتهى وهذا يدل على
ان الحد هو نفس الغنا المخصوص الذي تنشط الله بل
عند سماعه فتسرع في المشي ويذهب لذلك كلاهما
قوله ويقال تخديت فلانا الى ما افاد معني التخدي
وموقعه الاصلي اني ذلك بالسلوب في الجملة فقال
ويقال تخديت فلانا الى قول ونازعته كلفا التفسير
لما ربه وفي بعض النسخ بارينه بالها الموحدة
معني عارضته فيه ولما انهي الكلام على التخدي
بحسب معناه وموقعه الاصلي والسلوب اخذ في
بيان معناه العربي نظرا الى مقام العجزة فقال
وهو هنا عبارة عن قول النبي اية صدق كذا الخ
فلا شامخ بقوله هنا راجعة لمقام حد العجزة قوله

فيعلم

فيعلم له الخ هذا التفرج معني لان المقام في الكلام
على التحدي والمناسب تركه ووصل ما قبله
بقوله في الخ لخم تغدر صدورها من مثله الخ الضمير
في صدورها عابدا على الآية وانظر قول من مثله
فالا فعد من غيره ولهذا الشرط ان تكون خارقة الى
قوله وتتكافا فيه الدعاوي هذا الكلام هو به في غير
محله فالمناسب استقامه وقد مضى الكلام عليه عند
قوله خاتم القعادة الخ اختصا صله به اي اختصا ص
للحد كونه من المعتاد وما لا تشبهه الدعوى بين الخوارق
قوله به اي بالنبي والمطابق ان لو قال اختصا ص
لهما به وتتكافا الخ كناية عطف تفسير لقوله تتساوي
فيه الخ قول وكذا الواقع الخ هذا من وادي ما قبله
وهو ما جى به في غير محله والمناسب استقامه وقد
مضى الكلام عليه عند قوله خارقة القعادة قوله
العجزة ان ادعيت الخ المناسب ان لو وصله بقوله
فان العجزة لا بد ان تكون مختصة بالنبي اذ هو من
الطوائف المهاجرة لقوله وليس من شرط التخدي
ان يقول لا ياتي احد بمثلها الخ وبيان هذا الكلام
ان النبي اذ اعين العجزة كما اذا قال اية صدق
ان يشبه الله الخ فلا يعارضه الله من يشق الخ
ولا يعارضه من ذلق البحر مثلا وان قال اية صدق في

ان يخبر الله عاده ولم يعين خارق ثم ان الله تعالى
فعل له خارق معين كما اذا استغنى له الخمر فبعد
اختلف في معارضة هذه الخارق فهل لابد من مماثلة
هذه الخارق بحيث لا بعد معارضة له من صف الخمر
نظرا الي ما وقع في الخارج من التغيير وعليه لا مدي
وعونه لا كثر الا صاحب اوله يشترط ذلك معني انه
بما مر من باي خارق كما اذا قلت البحر عد معارضه نظرا
الي ما وقع به التخلي من الله طلاق وهو اختيار القاضي
وهو الحق اي عدم اشتراط المماثلة الذي
اختاره القاضي هو الحق والسبب في مقتضى ان هذا
من كلام المصنف وانما استغن الخ جواب عن
سوال يرد في المقام وذلك بان يقال لم لم يستغن
بقوله مقارنه له عوي الرسالة عن قوله متخذي
به قبل وقوعه توجه الي تفرده ودفعه فقال
وانما يستغن بما قدمته وانظر قوله من اشتراط
كون المعجزة الخ فغيبه شي لا المشروط هو كون
الخارق معجزة مقارنه له عوي الرسالة وانظر قوله
تعتون بد عوي الرسالة ولا يتخذي بها فهو مقتضى
كونها معجزة وان لا يتخذي بها في المتن وهل
يجوز تاخير المعجزة الخ اي هذا مما يتعلق بقوله متخذي
به قبل وقوعه وذلك ان المتخذي به اما ان يتخذي

به على ان يظهر في الحال ام لا وعلى الثاني فاما ان يعين
الزمان ام لا وعلى عدم التعيين يغيبه عما يقتضيه
العادة هنا ان لم يقيد بتأخير عن موته وان قيد
فهو المشار اليه بقوله وهل يجوز تاخير المعجزة الخ وعلى
الثاني جرى القاضي وسياتي مسنده قال المصنف
الما جري عليه القاضي وهو الظاهر فهذا وخو مما يدل
على تصرف المصنف في الفن قوله فان حفظ ما نص عليه الخ
مسند الظاهر قوله من احكام شرعية بيان لما نص عليه
قوله في حيانه متعلق بنص قوله لا باعث اي عادة
عليه لتغيبه منه خبران وفيه شيء والماسب
اسقاط حفظ بحيث يكون التركيب هكذا فان ما نص
عليه الخ وما ذكره من عدم الباعث عادة على التلخيص
يقتضي عدم قابلية البعثة وهي العلم باحكام الله
تعالى قوله في التشرح هذه المسئلة اي التي تضمنها
النص المتأخر هي قوله انما تفرص في حق الرسول الخ
الخ مشارة راجعة لتأخير المعجزة عن الموت ومقتضى
ظاهر العبارة ان ما يدعيه النبي الذي لم يامر الخلف
عنه بعنه اية صدقه يسمى معجزة كما يسمى ذلك في
حق الرسول لكنه يتعين في حق الرسول وله اجاز
التأخير في حق النبي الذي لم يرسل لان المعجزة من
اصولها في حقه عيولامة لعدم التكليف بعنه

بخلاف الرسول فان رساله بدو المعجزة محال
فهي متعينة في حقه الا على القول بجواز تكليفه ما لا
يطاق اذ التكليف يتصدىف من لا دليل على صدقه
من ذلك ومنه ان شأنا الله تعالى عند قوله الم بعد
هذه ان قلنا بان تكليفه ما لا يطاق غير سابع قول
واقعه القاضي اي ووافق المعتزلة القاضي والفهم
المنصوب بواقف عما يدعي المعتزلة وانظر كلامه
يفتضي ان القاضي تابع للمعتزلة في المنع وما في
المنع يقتضي انه تابع للشيخ وما هنا اقدم
احد يبين ما أخذ المعتزلة فقال فالمعتزلة بنوا ذلك
الحج الاستدلال من اجعة للمنع المذكور وانظر هذا الاستدلال
على امتناع التأخير فهو يجري على النبي كما يجري على
الرسول وكذا الاستدلال القاصي الى ابن وقضية
في صدر الشرح كالام ان الخلاف جار على الرسول فقط
تأمله قول والي بعد وفاته في جرحه بالي شئ
انه لا ينصرف وعند المنصرف لا يدخل عليه الي فالمناصب
ان لو قال الي ما بعد وفاته ولا يجر غير المنصرف الا
من قال في دقة العواص واختصت بذلك لكونها
ام الباب انظر الى زهره على المحاذي قوله له راجح
للنبوة والرسالة اي ورعاية حقا النبوة له والرسالة
قوله وذلك منع للخلاف المستدل لا مستثناة

الغاية

الغاية لكن التالي باطل فالواو تعليلية ومن وجب
ان يكون حكما الخ اي ومن وجب له ان يكون حكما
لطيفا ووجب عليه ان يكون راعيا لصلاح البرية
المناصب المذكور ان يقول راعيا لصلاح اذ ما يلي عليه
يقول في المصلح وحذف صلة وجب ليقدري في كل
طرف ما يناسبه وما يوجد في بعض النسخ من قوله ممن
وجب عليه غير ما يتكلمون حكما لطيفا قوله وابطال
مبني اخبر ما بعد من قوله بوجهين قوله احدهما من جهة
ابطال الخ المناصب احدهما ابطال الخ اذ لا معنى للمعجزة في
المقام تخفيف ذلك اي ابطال قوله لهم منعلف
بتسليم قوله في ذلك اي في التأخير الي ما بعد الموت
اذ قد يعلم الخ سند منع الصلاح الجاري على تسليم اصله
الفاسد جدا قوله الاحيا جمع حي ذكر واستحكام
بالنصب عطف على حسد الاحيا قوله هذا الخلق بضم
الخ المعجزة واللام وهو الحسد والمناصفة قوله
محسود هو الرسول صلى الله عليه وسلم ما يكون
منه المناصب ما كان منه واكثر الكفرة والعجزة الخ
هذا التوضيح لمضمون السند قبل فالواو تعليلية
وانفة بفتح الهمزة والنون يقال انت عنه انفا وانفة
بالتحريك والفتح فيهما اذا استنكف واستكبر
فلا يمنع الخ كالا مستحتاج عما قبله قوله وام

القاضي رضي الله عنه فقد يحتج بان الرسالة
موجعها الي تعلق الخطاب بالرسول الخ اي هذا
معنى الرسالة وعبارته المعتدلة واما القاضي رضي
الله عنه فقد يأخذ ذلك من ان النبوة ليست صفة
للنبي واما الرسالة وانما يرجع ذلك الي تعلق الخطاب
به وذلك يمنع بعد الموت الخ انتهى وعبارته اوضح في
بيان المأخذ فـ فقد يحتج الخ سبب الكلام علي
هذا المطلوب لان القاضي لم يصحح به وانما احتج
له به اولاً انه اعتبر حكاية الحال ومن كان حياة القاص
فقال فقد يحتج القاضي فـ وذلك ممنوع الخ تعلق
الخطاب بالرسول فـ فليكن تكون الآية الخ الاستغناء
اي كما هي اي لا يصح ذلك اي كيف تكون الآية
لا تتحقق الخ وقت امتناع الرسالة التي هي
الآية دليل عليها وذلك بعد الموت لان الرسالة
ممتنعة حينئذ لما من انها خطاب يتعلق بالنبي
صلب الله عليه وسلم ويتنوع تعلق الخطاب به بعد
موته ومصدوق الآية في المقام المجرى فـ ورد اي
الاحتجاج المذكور بانه امه لا مرد الشان فـ انه
اي الرسول كان مخاطباً بتبليغ الاقوال فانها تدل الخ
الضمير راجع للآية منذ ما قيل فـ وقد جوزنا الخ
ترجيح لما جري عليه من الرد فـ ان يتأخر اي ما ذكر

من الآية والا فـ قد ان لو قال ان يتأخر اي الآية
الي اجل مضروب بعد موته انت خبير بان هذا الخص
من موضوع الكلام في المقام اذ موضوعه تأخير
المجرة الي ما بعد موته اعم من ان يكون مضروب الاجل اوة
وجله على ذلك مطابقة المنظر به فـ وما احتج
القاضي بان القول بذلك اي بالتأخير يؤدي الي ابطال
الكرامة الخ المطلوب رعاها مناسبت واسلوب احتج
بالنسبة للفاعل يوجه ان القاضي جري بما ذكره والمر
ليس كذلك فـ واذا احكاما للحال السابقة وفي بعض
النسخ احتج بالثبت للمفعول وهي اقعد لكن استوف
النسخ على الاول والاشارة راجعة لجواز التأخير
واجيب الخ كانه اعتبر ان الاحتجاج الثاني
يرد على المخالف ويلزمه ولذا قال واجيب الخ وقوله
بان غايته اي الاحتجاج المذكور فـ وجوبه
بفتح الخ اي تقول بما اوجبه هذه القول من
بطلان كون الكرامة دليلاً قطعياً فـ الخ
كونها مستنداً الى الطريقة مع ما سلف من
تفسير الكرامة وحدها فان فضيلة ان الاحتجاج
خارج عن مفهوم الكرامة فليكن يتطرق احتمال ان
يكون مستنداً اجازة ولهذه الكرامة والاولون الخ الاشارة
راجعة لضمونه تطرق الاحتمال وخصه لا وليت

بالذكر وان كان المحققون العارفون كذلك لانت
معظم ذلك انما كان عند الاولين من الصحابة ومن قرب
منهم من الاثر منة الفاضلة ^{والا} بل لا يزدادون معها
الح قال سري السقطي رضي الله عنه لو ان رجلا
دخل بستانا فيه اشجار كثيرة على كل شجرة طائر
يقول بلسان فصيح السلام عليك يا ولي الله فلو لم
يخف انه مهكوم فهو مذكور وفي كنف الغفور من
هذه المعاني ما رهب من الكرامات ^{والا} واخرج ايضا
القاضي الخ في اكثر النسخ بالبناء للمفعول وهو مناسب
وفي بعضها بالبناء للمفاعل وذلك موهى ان القاضي حري
علي ما ذكر وليس كذلك ولقطة ايضا على النسخة الاولى
مناسبة ^{والا} قد تضيق معه فائدة البعثة الخ غير
مناسبة لملوب المتن فتمحل قد على التخفيف نظرا
للعادة ولا يرد على المص هذه الآية جارية عند اللظام
^{والا} وهو ايجاز يحتاج المذكور ^{والا} على انه يمكن
الخ هذه الاستدراك طبع ما قبله في الدلالة
على الاستبعاد فالأقعد استفاضة ^{والا} هذه ان
قلت الخ الاشارة في الموضوعين راجعة لرد الاحتجاج
الخبر وانظر صنيعه في الشرح فهو مخالف لما جرى
عليه في المتن من التقوية لما جرى عليه في المتن
من التقوية لما جرى عليه القاضي وكأنه في الشرح

ظهر

ظهر لمان الصواب بخلاف ما جرى عليه في المتن وبيات
التكليف بما لا يطاق به في المقام وهو انه بلغهم الشرع
ولم يحفظوه ثم ما ن فظهر الخارق العقلي للتكليف بما ليس
محفوظا وهو لا يطاق ^{والا} في المتن ويقول غير مكذب
الخ لما اتي الكلام على قوله في التعريف متخذي به الخ
انبعث مما بعد من اطراف التعريف وبيد ان قوله غير
مكذب عطف على ما يليه او عاجلا ول وعلي كل فهو على
تقدير واحترز ^{والا} واحترز بقوله غير مكذب مما اذا
قال الخ الا ان قضيت ان الصورة المذكورة هي المحتوز
منها فقط وانت خبير بان كما يتخذي بما ذكر من نطق
البينة كذلك قد يتخذي بنحو نطق الحجر فاذا المنايب ان لو
قال ويقول غير مكذب من نحو ما اذا قال اية صدقي
الخ ليشمل سائر الجاد ان ^{والا} القاضي وامام الحرمين
متعلق متخذوف وصف لقوله قولان اي كايين
للقاضي وامام الحرمين على اللع والنشر المرتب
فالاول وهو كون تكذيب الميت المتخذي باحيائه
قادحا للقاضي والثاني وهو عدم كون تكذيبه
قادحا للمهور من القولين لامام الحرمين وما يقتضيه
السباق من ان هذه الصورة ليست معتزلة عنها
ذلك قول الامام وجه الامام سيما ان المتخذي
وقع بالاحياء وقد حصل والشخص في كفر بتكذيب

النبي ويرد عليه انه اذا كان الامر كذلك فلم كان
 تكذيب نحو اليد قاذفا فاجاب عنه بالفرق بين تكذيب
 المصنف وتكذيب نحو اليد ان نفس نطق اليد هو المكذب
 وتكذيب المصنف والنطق في احيا الميت هو المكذب
 وليس هو المصدق اية قاذف قاذف واختار في بيان
 تقريره في الشرح في الشرح بل عمود عقب
 تكذيبه في هذه اليد تكذيبه قاذفا عند القاضي
 اذ لم يجرى ما هذا الا التكذيب وهذا احب
 الى مشايخ راجعة الي المكذب والفرق عنده اي
 الامام وهذا جواب في حال وذلك ان يقال بما اذا
 يعرف الامام اذ حكم بعدم القدر نظر الي الميت والتد
 نظر الي اليد ونحوها والرواية في المقام علمية
 لا يقدر ايضا اي كما لا يقدر تكذيب الميت
 فهو خبران انما وقع فيه ايضا اي في المذكور
 من صورة اليد ونحوها قال المعتز في الحضور
 نوح للقول بالقدح وانها لا تدل دالة ادلة
 العقول الخ كما للتفسير ما قبل وقضيت ان دلالتها
 عادية منوطة بمجهول لم تبط اي ارتباط الدال
 بالمدلول وانما كان ارتباطها عند اجتماع شراطينها بالصدق
 منوطة لان الدليل قد يدل نظرا وقد يدل ضرورية
 والمستغاد من العادة الثاني الاول اذ العلوم

العاديات

العاديات من الضروريات لا من النظريات وادلة
 العقول في الدلالة العقلية وهي تقتضي الي مقدمات
 ونسبته والمقتزح جار عليا المسيلة بحسب اطرافها عموم
 وهذا ما خذ الكلام اي في المسيلة والاشارة
 راجعة الي قول المعتز في المتن وهل دالة المعجزة
 الخ لما افاد تعريف المعجزة وفرد انبعاث الكلام على
 دالة المعجزة ما صدق الرسل عليهم السلام لكن لم يترتب
 لتقرير الطرف الاخير من اطراف التعريف وهو قوله
 يعجز من يبع معارضته عن الاثبات عظمه وهو مخرج
 لغو ما يجنب عن مسيلمة الكلاب من قول
 الغيل ما الغيل وما ادراك ما الغيل له ذنب وثيل
 وخرطوم طويل ومن ساعا كل شيء قد بر وذلك حين
 سمع سورة الغيل واسم مسيلمة ابن عيسى
 الحنفي سمي الكلاب لانه ادعى النبوة والوحي ياتيه
 قبل هو المراد بقوله تعالى ومن اظلم ممن افترى
 على الله كذبا وقال اوحى الي ولم يوح اليه شيء
 الخ وكذا لم يترتب لتقرير قوله في التعريف
 له بحجة لان البراد السابقة هو واردي عليه قوله
 فعل وكما يفتقر ذلك طرفا واحدا والمناسب ان لو
 تعرض لتقرير ذلك وقد سبق تقريره هناك والمصدق
 في قوله دالة المعجزة اصنيف الي الفاعل اذ المعجزة هي

الدالة على صدقهم عليهم السلام فالصدق مدلولها
وهو مطابقه الخبر للواقع **قوله** بحسب القرابين ارجع ما
يليه وهو قولها عادية ومرجع القرابين الي الخبر الذي
تضمنها تعريف المعجزه وذكرها في القول الثالث وان كانت
معتمده في القول قبل ايضا اظهر الوجهه دلاله العاده وان
دلاله المعجزه نظرا الي العقل والواقع كونها بحسب
القرابين ظاهر بخلاف ذلك لنظرا الي العاده **قوله**
لما يلزم علي ذلك وجه الاستحالة ثم بين ما بطريقين
ومصدوق ما في ما يلزم طريقين بين الطريق الاول
بقوله من نقص الدليل العقلي ثم بين الطريق الآخر
بقوله من الخلف في خبره تعالى الخ قال الجوهرية
الخلف بالضم اسم من الخلف وهو في المستعمل
كالكذب في الماضي والمطابق للسياق تفسيره هنا
بالكذب **قوله** اذ تصديق الحاد كذب كذب للزوم
قوله ان خبره الخ اي اذ هو تعالى عالم وخبر كل
عالم بما وقف عليه فبين قول فليكون صادقا وما
ذكر من التفرع وما قرع عليه سند المذهب الذي
هو قوله والكذب عليه جل وعلا محال فلهذا افرع
عما السند وما قرع عليه ما يقتضيه المطلوب
وهو قوله فلو انتفي لا تنفي العلم ملزمه اي فلو انتفي
الصدق لا تنفي العلم اذ الصدق لازم للعلم ونفي اللانزيم

يستلزم

يستلزم نفي العلم ملزمه هو بدل او عطف
بيان ما قوله العلم جابه لبيان وجه الملازمة وذلك
كما بينا **قوله** وهو محال هو بوجه فقه الاستثنائية
التي ايلة لكما التالي بالكل فالضمير يرجع لنفي العلم دليلها
ما افاده بقوله لما عرفت من وجوبه اي من وجوب العلم
والواجب لا يغفل النفي بوجه من الوجوه فلذا ابطال التالي
الذي هو نفي العلم فالمقدم هو انتفاء الصدق في خبره
تعالى فاذا ثبت المطلوب الذي هو استحالة الكذب
عليه تعالى ثم استشعر ايراد ما بينهما مضمون قوله
ان خبره بما وقف عليه الخ من ان خبر العالم لا يكون
الصدق فتوجه الي تقريره ودفعه وعند التوجه
اليه جابه في اسلوب يودون بغوته فقال فان قلت
قد وجدنا في معشر الحوادث منا قوله قلنا اي
معشر المحتجبين **قوله** في الخ لفاظا به لا في اللفظ
وعدل الي ما ذكره ان كان المناسب للنفس ان
يقول اللفظ لانه اوضح وامسب في خطبة الخالف
قوله والعالم منا الخ وجهه ما افهمه الكلام قيل
من ان الخبر النفسي تابع للعلم فلهذا خبره صلة بخبر
قوله بما وقف عليه متعلق بخبره وصف
كاشف وما قيل مخصص **قوله** غايته اي العالم منا
قوله يجد من نفسه تقدير الكذب اي بالنسبة اليه

يحل العلم قول الله الكذب في الخبر بالكذب حقيقة
اذ النفس لا تتحدث فيما علمت الا صدقا ^{قوله}
وايضاً لو انصف الباري الخ وجه اخر من ادلة استحالة
الكذب عليه تعالى ولذا لم يترك كلمة ايضاً والباري من
اسمايه تعالى ومعناه المختص باختراع الاشياء فهو
خالص بالله تعالى قوله ولا تكون الخ جملة اعتراضية
بين مقدمة الشرطية وتاليها وهي بيان الملازمة
قدمها اعتنائها قالوا وتعليقهم ويحتمل ان تكون
الاول والاحال وهي من الباري ثم اتبع التالي بما يقتضي
بطلانه فقال مع صحة انصافه به اي كونه عالم
وكل عالم يصح ان يخبر عما وفق علمه قوله فغيبه
الخ اي فغى الملازم المذكور الذي هو التالي بحسب
ما بعد استحالة الخ نصاً في الصدق الذي علمت
صحته وهذا الاستدلال بحسب المعنى قوله في
الشرح اعلم ان دالة المعجزة الخ هذا المصدر لم يحج
عليه كلام المتن وجا به تمهيداً لما بعد مما هو
متضمن لشرح النص المقامي وانظر الخ خبار
عن دالة المعجزة بقوله لا يصح فهو غير مستقيم
نعم لو جعل اسم ان هو المعجزة واسقط لفظ دالة
لفتح لذلك فاذا اريد ان يغدر في الكلام مضاف
اي لا يصح ان يكون من جملة دالة الادلة السمعية

قوله اذ يستحيل ان تثبت صحة الادلة السمعية الخ
فبدلي نظراً الي قوله صحة الادلة اذ قضيت ان
الاستحالة في المقام متعلقة بثبوت صحة الادلة
وليس الخ من ذلك بل هي متعلقة بثبوت الادلة السمعية
فالمناسب اسقاط لفظة صحة وما صدر ما ذكره في
المقام ان الادلة السمعية فرع ثبوت الرسالة التي هي
فرع ثبوت المعجزة قوله بعد ذلك اي بعد ايضاحهم و
تحقيقهم ان دالة المعجزة على صدق الرسل ليست
سمعية في وجه دلائلها على ثلاثة اقوال قوله في وجه
متعلق باختلاف الائمة وهذا هو الممهد له بما قبل
قوله واليه ميل الاستاذ هذا يقتضي ان الاستاذ
ليس هو من قور هذه القول واسسه وان الخبر
هو الذي ذكره قوله قالوا الخ بسند القول بات
دلائلها عقلية وقاعل قالوا صريح بعود على ارباب
القول الاول والظاهر ان الاستاذ ليس هو منهم وعند
الوجه لذكر السند سابقه في اسلوب التبري كانه
معتز ص كما سنبيه والصغيران في قوله دعواه وتخيذه
را جعان لمن جرت عليه المعجزة وتخيذه كانه عطف
تفسير له دعواه قوله وتخصيصه بختم الخفض عطف
على تخيذه او على دعواه وعليه فغاد الصغير فسه
كالعطف عليه ويحتمل ان يكون مقصوداً عطف على

اسم ان ويكون الصريح ما يدعيه الباري سبحانه والظاهر
 الاول والاشارة بدلك راجعة للخارق قولم بدل علي
 ارادة الله تعالى الخ خبر ان قولم كما يدل اختصار
 الفعل بالوقت الخ تنظير طلب لا يقتضي قولم لذلك اي
 لا يختص الفاعل بالوقت المعين والمحل المعين قولم
 وبالجملة الخ جابه لبيان ما ذكر من القول الجاري على
 التوجيه المذكور ومهيد لما بعد من الخ عتراض قولم
 جعلوا ابيار باب القول الاول قولم صفة للخارق
 اي مما وجد الخارق وجد التصديق كما يقتضيه
 التنظير قبل قولم عن صفة التصديق لا صفة
 للبيان قولم كساير صفات الافعال الحادثة اي
 كوقوع المطر الوقت المخصوص وعلى المقدار المخصوص
 قولم الحادثة صفة للافعال عما هو شأنها قولم
 بدل علي ارادة الفاعل وهو الباري تعالى لذلك
 اي ارادته لا تصاف الحادثة بصفة بدل عن تعيها
 الخ وانت خبير بان اتصاف الحادثة بصفة بدل عن
 تعيها الجازع ايدل على ارادة الفاعل لذلك ولا
 يدل على ان ذلك الفاعل هو الله تعالى كما يوجه
 كلامه وانما يستدل على ذلك ببرهان الوحدة انية
 فالمناصب ان لو قال ومعلوم انه الباري تعالى قولم
 لا تعزبان الطبيعة الخ كند ما يليه من قوله بدل

عقلا

عقلا الخ وانما سبب لهذه التوجيه ان لو عبر قيل بالفاعل
 المختار مكان قوله على ارادة الفاعل وهو الباري تعالى
 اذ هو المهود عند قصد التعرض لتفصيل الفاعل
 وجواب بان قوله على ارادة الفاعل يستلزم كونه مختارا
 بلا درك قولم واعتراض على هذه القول الخ هذا الوجه الي
 تنزيه قولم عن ارض الذي قد اشعر به سوف التوجيه
 السبب في اسلوب التبري وهذه الاعتراض هو وعد
 به في بحث الوحدة انية قولم خبر عن الصدق اي عن
 مطابقة خبر المصدق بفتح الدال للواقع قولم وقد يجاب
 الخ لا يخفى ما في هذا الاسلوب من الاستعاضة بضعف الجواب
 وهو ملائم لاسلوب التبري قبل قولم اي خلقه له الخ
 تفسير لقوله هو التصديق بهذا الخارق والضمير
 في خلقه عايد على الباري تعالى وفي له عايد على الخارق
 قولم او يجاب بان الظاهر الخ عطف على يجاب
 واخر هذه الجواب لان الجواب المعطوف عليه امس بالاسلوب
 المستدل وال في الكلام للعهد والمهود الكلام
 المتضمن الاستدلال وهو قوله قالوا لان خلقه الله
 الخ قولم فيه حذف مضاف اي ينظر الي قوله لتصديق
 قولم اي الخارق بالشروط المذكورة الخ هو مضمون
 قوله قبل لا خلف الله تعالى اي قوله يدل ترتيب
 المقصود من هذا افعال اي صدق الرسول الناصي الخ

فأما في صدق الي التصديق نظر الي كونه منشأ
له وقد قررنا في الجوابين الي هذا الاعتراض ايضا
علي القول السابق لكن من جهة اخرى من حيث
ينضم الي بيان لجهة الاعتراض ثم اتبع هذا الاعتراض
بما للمفترح من النقص عليه فقال وقال المفترح
وهذه مغالطة الي الاستدراك راجعة لغضبية ما قرر
اهام الحرمين قوله وانما الدلالة الي توجيه ما قبل
من قوله فان الدليل الي وانظر الي ما فيه من عدم
الانتماء قوله على من اجراها الي المحقق قوله الثاني
ان دلائلها وضعية الي اي من الدلائل الثلاث
كدلالة اللفاظ الي اي كالا نسان بالنظر الي مدلوله
وكذا المحقق مدلولها الصدق تنظير طلب الايضاح
بدلالة كل من التنظير والنظر له وضعية قوله
بالوضع مخرج لدلالة اللفاظ بحسب العقل والطبع
قوله المواضعة اي الجماعة والمواضعة قوله
كما لو قال شخص لشخص ان تجعل كذا
الي تنظير طلب الايضاح وذلك كاعتقود الاصابع فاذا
جرمها عقد معين بينه وبين من يعرف ذلك
المحل فقد يفهم طلبه على حسب ما وضع عليه
قوله وقد نفى عطف علي قوله قد نفى
وفعل من الثاني الي فقد من الي ثمرها يوجد في

بعض

بعض النسخ قوله ان يسمع بالبنا للمفعول قوله
كلما في الثاني والاخر وكان من المناسب ان لو
مثل لهذا الطرف كما مثل للذي قبله نعم قوله فاذا
قال مضمون المثال وكان جري في ذلك على تعفن
قوله في محفل يفتح الميم وكسر الفاء جمع من الناس
قوله وقد تكرر مجلسه جمع اي امثاله وتكرر جمع
للفنك والواو والجال فهو قيد فيها قبله اي به لا فائدة
ان المجلس قد امثاله لو ان ارسول الي هذا مقول
الشخص في المحفل وقد سبق الكلام على المحفل قوله
انه يخفف عادة العادة معني من المعاني تغلب
على الناس وخففها من الفقه كما تشبيه بخرف
المتصل قوله وهو يرمي الي الواو والجال قوله فاجابه
الي المطابقة ان لو قال فاجابه الي الغيابة والنعوذ
والعذر له انه اعتبر المزوم قوله كان ذلك الي
جوابه اذا قوله على ارساله اي مدعي الرسالة
قوله هذين الرايين الي افاد به ان من الجماعة
من يرد القولين السابقين اعني القول بان
الدلالة عقلية والقول بانها وضعية الي معني
واحد وهو ما قال ان الدلالة عقلية الي قوله قرأت
الي حوالا لما في البيان قوله وخوف الي يفت
كامة عطفه تفسير ولم يجر على ذلك فيما قبل من

يحل الجدل الذي هو الجدل لوضوحه قوله قالوا الخ اي
ان باب هذا القول في شأن وضوحه قوله فعلي
الرايين الاولين توجه الي شرح قوله في المتن اما علي
والاولين فيستحيل صدورها عما يد الكاذب الخ وما يوجد
في بعض النسخ عما يد الكاذبين جمع كذاب عما ومن تعالى
من امثلة الباطلة غير مناسبت للمناسبت علي يد
الكاذبين كما في بعضها لان المقصود ذوالالكذب فقط
قوله بان يوجد ولا يوجد مدلوله تقوية لنقص الدليل
العقلي ومدلوله هو الصدق في المقام ثم فرع عليه
ما يقتضي بطلانه فقال فيصير ذلك الدليل شبهة
الخ قوله ولا خفا في استلزامه اي في استحالة
قلب الحقايق وفي بعض النسخ باستلزامه ولا ولي
اقعد وهي نفس الثانية قوله واما الثاني وهو
المواضعة لا يخفى ما في تفسيره الثاني بما ذكر
من التورج اذ سبق انه هو كون الدلالة وضعية
ثم اتبعه بسنده فقال فلما يلزم من الخلف
الخ قد خلف ما للجوهر في الخلف والمقصود به في
المقام الكذب ثم اتبع هذا اللازم عما يرد عليه وبينه
لما فيه من خفا الوجه اذ متعلق الكذب الخلف الفعل
فقال لان حكم المواضعة في الفعل حكم الكلام الصريح
الهم ان يقال في تعني البا اي المواضعة بالفعل

ثم لما كان هذا يتوقف الخ لما توجه الي شرح قوله في
المتن فان قلت الخ مهدد بقوله ثم لما كان الخ فتش
للتنبيه الدركي والاشارة راجعة لما افاده المقام من
توجيه القول الثاني اعني قوله فلما يلزم من الخلف
اي من الكذب في خبره تعالى اي وهو محال قوله
عما مرفة استحالة الخ قعد علي بيان استحالة الخ قوله
او جهاد في بعض النسخ وجودها ولا ولي انسب
بالسياق قوله احدها للاستاذ والامام قال لكل عالم
في نفسه حديث الخ اي احدها وجه الثلاثة
وانظر صتيه هنا مع ما ذكر قبل عند شرح قوله
والتحقيق الخ معقادي هذه الثلاثة الخ من اعتراض
شرف الدين وتقريره فان قضيت هذه في الشرح
كالام لا عتقاد عما هذا الوجه وما قرره من اعتراض
شرف الدين سابقا يقتضي الحدس فيه ويوجد
في بعض النسخ لكل عالم يجد في نفسه حديثا
والاولي انسب لاجرا الاستدلال على الباري سبحانه
قوله وهذا هو الخ لاشارة راجعة لما في نفس
العالم من الحديث المطابق لمعلومه قوله علي وقف
ذلك اي عما وقف عليه بالاشياء قوله لانها هي الكذب
لا يكون في حقه اي في حق الباري تعالى بخلاف
العالم منا يوجد الكذب في خبر لسانه اللغظ على ما يلي

قول وذلك اي جهل ما هو عليه ذلك الشيء قول
من علم ما لا يتناهى له فقد ان لو قال من علم
كل شيء ليس الكلام مطابقة علي ذي المقام وانت
خبرونا بهذا الوجه قد نقل في مبحث المعنوية ونقل
اعتراف ابن التلمسان عليه واقرب وانظر كيف اعتد
هنا قول فليس العلم اذا ملزوما الخ هذا الذي فرع هو
مقصود في التوجيه الى انه مخرج به قول عنه اي عن
الاعتراض قول والكذب الذي يوجد للعالم من الخ ما
نفيه هو المشار اليه بقوله لانه لا يكون في حقه الا عن
جهل ما الخ قول وغاية ما يجد في نفسه الخ اي وغاية
ما يجد اي العالم منافي نفسه تقدير اخبار ذلك
كالحكم على الموجود حكم المعدوم والعكس قول
الحادثة وصفت لما يليه وهو من باب وصف الشيء
فما هو من شأنه قول الثاني الخ هو شرح لقول المتن
وايضاً لو انصف الخ قول ان كل مخبر اي به عما حذف
الصلة وفي بعضها بعض النسج بآثارها قول ان
لا ينصف بخلاف بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
قول وذلك اي وجوب الكذب عليه نقالي هذا
وجه الاستثابية قول فقيه اي في اللازم المذكور
مع لما علمت صفة من انصافه بالصدق وهو محال
وهذا يقتضي بطلان الثاني فالقدم مثله فاذا

بطل

بطل القدر ثبت تقيضه الذي هو استحالة الكذب
عليه نقالي وهو المطلوب قول الثالث اي من ادلة
استحالة الكذب عليه نقالي وهذه المخرج عليه المتن
فرو من توسعة الشرح قول صفة كمال اي لمن انصف
بالكلام قول في المتن واما ان قلنا الخ عطف على قوله
اما الخ وليين فهذا توجه الي الكلام عامد ور العجز
على ايدي الكذابين على القول الثالث وهو ان لا لها على
الصدق عادية وقد سلف ان مصدق الفرائض
ما تجري عليه المجزئة من القيود قول فحين حصل الجواب
اما حصول العلم بالشيء اما ضروري او نظري والعلم
بالعاديات من الضروري قول بصدق متعلق بحصل
العلم قول فانه اي من جرت على يده المجزئة يستحيل
ان يكون كاذبا اي في الواقع ثم اسند بقوله والى
انقلب العلم الضروري جهلا اي مركبا اذ يصدق
عليه اذ رآك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع
فقد بان ان الاقوال الثلاثة متفقة على استحالة
وقوع العجز من الكاذب واما الخلاف في جهة
الاستحالة قول ولم يخرج بحانة ونقالي عادية الخ
توجه في المقام الي الكلام علي عادية نقالي
ما ثبت له منها الخرق وما لم يثبت له منها خرق
وجري اولا على ما لم يخلف فيه عادية نقالي امثلا

وذلك كطلوع الشمس من المشرق انظر قوله من اول
الدنيا الى ان لم يقعد من ادم الى ختم النبوة وانظر
قوله المعجزات فانه يقتضي ان الكاذب يملكه الله من
المعجزة وان لا يمنح الا من يملكه من المعجزات ثلاثة فالكاذب
والله لم يمسسه كذلك بل چون عادته نقالي بعدم تملكه
الكاذب من المعجزة راسا والمناصب ان لو قال ولم يجد
مباحثاته ونقالي عادته مع لدن بعث ادم عليه السلام
الى ختم النبوة فولا نأخذ صلا الله عليه وسلم الى بعد
تمكين الكاذب من المعجزة وكأنه اعترى الكاذب بحسب
الجنس فسهل عليه التعمير بالمعجزات رعا لمصدوق
الكاذب وانما التنبأ بالتنزيه تلك صفتا عما طوايف اهل
الضلال كما معتزلة **قول** واذا خيل بسير وتوهم اي
كالشعوذة اظهر فضيحة عن قرب اي صونا لمصعب
النبوة ولا يترك للتمشيد في ذلك ولا يجزي ان قوله
ولم تجر سبحانه ونقالي الى مثانه انه من باب معاملة
الرب سبحانه باللطف والفضل وذلك يقتضي
تمكونه نقالي فلذا انعمه بقوله فله الحمد الى الاشارة
راجعة لمصنوع قوله ولم تجر سبحانه ونقالي الى الفهم
في كونه عايد على المشاكلة والكرم العطا والاحسان
الكثير من غير اسند عا ومصلحة بل ابتداء فضل
والفضل العطا اختيارا فالكرم اخص من الفضل **قول**

وجوز

وجوز ان تظهر المعجزة الخ هذا ما يجوز ان نتعرف فيه
عادته تعالى بان تظهر المعجزة على ايدي الكاذبين وانظر
تقريبه الجواز بانخراف العادة فهو غير مستقيم
بل المناصب التقييد بذلك هو ظاهر المعجزة عايد الكاذب
في الجواز اذ المقصود الجواز العقلي وهو ثابت سواء
انخرقت العادة او لا وكذا اظهر المعجزة عايد الكاذب
هو نفس الخراف **قول** ولا يحصل حبيبه بها صدق
اي لا يحصل حين اذا انخرقت العادة بالمعجزة على يصدق
الكاذب الذي ظهرت عليه يداه **قول** ويجوز خرق العادة
الى الطرفان اعني قوله عند حصول العلم وقوله في
حق المحقق راجعان للطرفين عا الملغ والنشر المرتب
قول عند حصول الخ راجع لقوله ويجوز وفعله
في حق المحقق راجع لخرق العادة **قول** اذ لا يلزم من
جواز الشيء وقوعه اي بخلاف الوقوع فانه يستلزم
الجواز اذ هو فرع عن اوضح الوجه قبل بقوله لا يترتب
انا يجوز عدم استمرار عدم العالم الى **قول** اذ معني
الجواز انه اي مقابل ما علم من ورن وهو استمرار
عدم العالم لو قدر اي ما ذكر حال كونه واقعا يلزم
منه محال لا انه اي مقابل ما علم وجوده من ورن
يجتهد الوقوع **قول** في الشرح هذا اي مضمون النص
المقابل وما تروجه اليه من الحاصل هو بالنظر الى

بعض اطراف النص المقامي والتعبير بالكذا بين
 انشوب في المقام وما يوجد في بعض النسخ من
 الكاد بين وما يجري عليه في الشرح في المقام افقد
 مما يجري عليه في المتن قوله ولا يكون العلم جيبية حاصل
 اي حين اظهرت المجزئة على ايدي الكذا بين شرح
 اسند بقوله والحق اي وان كان حاصله انقلب
 العلم جبلا المناصب انقلب الجمل علما اذ الجمل هو
 الذي في المقام اوله وهو المطابق للواقع قوله وهذا
 فيما علم بالاستقراء الى الاشارة راجعة لضمون
 قوله انه سبحانه تفضل الخ وهذا الكلام انما ينبغي
 ان تغلف القضية عين برز بالفعل لا بالارادة كما
 جرى عليه قوله واما في المستقبل الخ اسلوب الشرح
 في المقام استسحب من اسلوب المتن في قوله فيه
 من اول الدنيا الى الان قوله فليس الا اسلافا
 السيف اي لا نه اما كما هو بالامالة او بالارادة
 بتكذيبه القرآن قوله وقد الزم الخ حيث انتهى
 الكلام عما حاصل كلام المتن كوي قوله فيه
 ويؤيد حرف العادة الخ فسيأتي شرحه قوله
 من جهة اخرى اي غير الجهة التي هي كون الدلالة
 عادية قوله فقالوا اي امر باب الغول الاول قوله
 والمعنية في التقيضين الخ الواو تعليلية وهو عند
 لقوله

لقوله لكنه مع وجود البياض والتقيضان تشبهة
 تقيض والمقصود به في المقام اللغوي معني المناق
 والامثال الخ توجيه لا مستحالة جواز الامثال
 مع المجزئة فالواو تعليلية وهذا انا فع من جهة المعني
 ومستبعد من جهة اللفظ قوله والعلم الحاصل عطف
 على الدليل قوله وهوان الدليل الخ تفسيره الثاني
 والمناسب للتعبير بالدلالة قوله واذا كانت المجزئة الخ
 توجيه لما يليه فالواو تعليلية وهوان اية صديق
 النبي الخ حاصل الجواب اي نظر الي ما سبق من تعريف
 المجزئة انه ليس المجزئة وحدها هي الاية بل يشترط
 حصول العلم لنا عنها لكن لما جرى الكلام على ما ذكر
 توسع واطلف الى اية عليه قوله لا يحتمل التقيض
 اي المناق في قوله بوجه من الوجوه اي لا باعتبار الواقع
 ولا باعتبار الذهن ولا باعتبار تشكيك متسلك لان
 العلم تلزمه المطابقة فلا يحتمل التقيض في الخارج
 ويلزمه الجرم فلا يحتمل التقيض في الذهن ويلزمه
 الثبات فلا يحتمل التقيض باعتبار تشكيك
 متسلك قوله في حقه اي في حق الحق قوله تقيض
 ذلك اي تقيض ما علمنا وقوعه من مرق والمراد
 بالتقيض التقيض بالمعني اللغوي الذي هو
 المناق في قوله وذلك كعلمنا بوجودنا الخ تمثيل

هذا

لما علمنا وقوعه من ورة طلبا لا بضاح وما جرى عليه
في المقام من لدن قوله ونحوه بوزنا الخ هو شرح قوله في
المتن ونحوه بوزن العادة ومع اطنا به ليس محمرا بخلاف
ما في المتن فهو محمرا مع اختصار قول الاول وتعلقه الخ
فصيته انه محمرا من احتيا ليه وهذه الاول والاحتمال
الآخر هو ان يتعلق بنحوه بوزن لا يفقد في علمنا
بصدقه اي بصدق الحث والجملة في محل رفع خبر قول
نحوه بوزنا عقلا خرق العادة الخ قول في المتن واذا علم
صدق الرسل الي قوله ويستحيل مقتضى الفياس
انه نونية للمقصود من الكلام على عصمة الانبياء
عليهم السلام والواو استينافية وقد سلف ان اذا استعمل
في مقام الجزم بوقوع الشرط وهذا الشرط مجزوم
بوقوعه فالمقام لا ذا بحسب الاصاله وحده في صلت
صدق الرسل للظهور في صدقهم فيما اخبروا به
وجاوا به من عند الله قول بدلالة المعجزة صلت علم
قول وجب تصديقهم الخ جواب اذا وبيان ان
المعجزة على الوجه المذكور في الحد اقتضت ان الله
تعالى صدقهم في مدعاه وحاصله انهم ارسلوا
ليبلغوا عن الله تعالى كل ما امرهم بتبليغه فيجب
تصدقهم في كل ما اتوا به عنه تعالى اذ التخلف يقتضي
الكران قول ويستحيل منكم الخ هذا هو المهم بدلة
والا فقد

والا فعه ان لو جابه في اسلوب التفرع اي ويستحيل
منهم الكذب عقلا يعني في الاحكام واما اللذب في غيرها
فبداخل في عموم المعاصي ومراوده بالعقل مقابل السمع بحيث
يشمل الاقوال الثلاثة في دلالة المعجزة المستفادة
من قوله ما نفا وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل الخ
والمعاصي شرعا عطف على الكذب على حد
مضاهي من باب عطية العام على الخاص اي ويستحيل
منهم وقوع المعاصي شرعا والاحتياط بالنسبة اليه
المعطوف بمعنى المنع اطلق على المنع للمشاكلة اي وتنتفع
منهم وقوع المعاصي ثم اننع ما هو منتفع وقوعه من
المعاصي شرعا بسببه بقوله لانا ما مورون بالا فتدا
هم قال تعالى في حفة مولا ناصحنا الله عليه وسلم
وانتبهوا لعلمكم تهتدون وقال بل وعلا قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويبفر لكم الهمة
فلواتي بالعصية لوجب علينا علم هذه النصوص
منا بعنه في فعل ذلك الذنب واعتزضه الفهرج
في شرح المعالم قال هذا غير لازم وغايته ان يقال
انه يلزم منه التخصيص وتقييد الانتفاع فيه
كما انه لا يجب علينا متابعتة في الا فقال الجليلية
كالمشي والنعوذ والسكوت انتهى والمناكب ان لو
قيد هكذا لانا ما مورون بالا فتدا بهم فيما ليس

خاص بهم وغير جليل وغير مباح وقد احتج في شرح
المعالم على عصمتهم بطواف منها انه لو صدر عن النبي
الذنب لكان فاسقا ولو كان فاسقا لوجب ان لا تقبل
شهادته في هذه الاشياء الخفية فلان لا تقبل شهادته
في بيان الاديان الباقية الي قيام الساعة من طريق
المولي وهذا باطل بما ادي اليه باطل وهذه ايضا
من افوي الحق ومنها انه لو صدر منهم الذنب لوجب
تجرعهم لغيره لا مر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو مناف
لوجوب التوقير والتعظيم لهم وفيه اذاج وقد قال
نقالي ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في
الدنيا والآخرة ومنها انه نقالي اخبر بحكاية عن
ابليس انه قال فبمرك لا غو ينيهم اجمعين لا عبادك
منهم المخلصين فاستثنى المخلصين من ذرية ادم
وهي لا نبيا بدليل قوله نقالي انا اخلصناهم بخالصة
ذكوري الذر قال ولا نال المراد بالاستثناء اما الانبياء
عليهم السلام وغيرهم فان كان الانبياء المخلوب
حاصل وان كان غيرهم لزم ان يكون حال غير الانبياء
اصح حالا من الانبياء وهو خلاف الجماع قال
ومن ذلك قوله نقالي ولقد صدق عليهم ابليس
ظنه فانبعوه الا فرقنا من المؤمنين فذلك العريف
المستثنى اما الانبياء وغيرهم انهم

ولو

ولو جازت عليهم العصية التي لم يتصرف لبيان الملازمة
اعتماد اعالي فهمها من قولنا لكننا ما مورين بالا فتد
هم وانت خبير بان المناسبات للطرف الثاني ولما بينت
به الملازمة ان لو قالوا وقعت منهم معصية لكننا
ما مورين بها لكان ما مورين بها اي بالعصية
والا فتد ان لو قال لكننا ما ذنبت فيها لان ما يصدر
منها فقال اما واجب او مندوب او مباح ولا يلزم
من صدور الشيء عنهم ان يكون ما مورايه نعم نقول
ما يصدر عنهم امره اذ يريد الوجوب والندب
ولا يصدر عنهم حايضا ولا يصير مندوبا فابقع منه
اذ يكون ما مورايه فلا درك عليه في قوله لكننا ما مورين
بها ولم قل ان الله لا يامر بالفحشاء هو
الاستثنائية المطلوبة القابلة لكن الثاني باطل
وهذا انفرق عدم وقوع المكروه في الاشياء
راجعه لدليل منع وقوع المعاصي عما حذف
مضافا اليه وغتل هذا فنقول لو وقع منهم
المكروه لكننا ما مورين بالا فتد انهم ما سلف
لكن الثاني باطل لانه يقتضي الجمع بين متناقضين
وذلك كونه ما مورايه منها عند لا ان وجهه قوله
قل ان الله لا يامر بالفحشاء كما يوجه كلامه
وجهه السبكي بدور وقوعه من اصغيا الله

من الانبياء فكيف بهم عليهم الصلاة والسلام قول
بل والمباح الخ معطوف على المكروه اي وتعرف عدم
وقوع المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم
فتقول لو وقع المباح منهم على الوجه الذي وقع
من غيرهم وهو وقوعه بحسب مقتضى الشهوة
لكنا ما مورين به لما سلف والتالي باطل لا شبه
حبيبية بصير ما مورايه مباحا وذلك يستلزم الجمع
بين متناقضين فاذا بطل التالي فالقديم وهو وقوع
المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم مثله
فاذا بطل القدم ثبت نقيضه وهو عدم وقوع
المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم اذا فعلهم
عليهم السلام دابة بين الواجب والمندوب للموافقة
فلا يفعلون شيئا الا بقصد التماسيهم او التقوي
به على الطاعة وظاهر كلامه يقتضي ان دليل
عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من
غيرهم هو قوله قل ان الله لا يامر بالخشية ولا يخفي
ما في المقام من البحث وذلك ان ما جري عليه
المص من الاستدلال على امحالة وقوع المعصية
منهم شرعي وعدم وقوع المكروه والمباح عقلي
وهو غير ناهض في المقام فكان من المناسب ان
لوا استدلال بالسمعي في الشرح الكلام في

عصية

عصية الانبياء الخ غير هذا بعصية الانبياء الشامل
لعصية قبل البعثة وبعده لانه يتكلم عليه
بحسب الطرفين فاجري عليه هنا افيد ما جري عليه
في المتن نظرا الي انه جار على الانبياء الخ بخلاف المتن
فهو جار على الرسل الخ لانه جار على العصمة
قبل البعثة وبعدها بخلاف المتن وما جري عليه
في المتن مناسبا لما قصد جلبيه من الاستدلال
قول اكثر الامم شاعرة المناسب ان لو قال اكثر اهل
السنة قول الي المناسب امحاله قول قبل البعثة
لا يحتاج اليه اذ المقام في الكلام على حكم المعصية قبل
النبوذة قول بعض اصحابنا اي معشر اهل السنة قول
الي انه اي الامم والشان يفتنع ذلك اي عقلا على
ما يقتضيه السياق والاشارة راجعة لوقوع المعصية
عليه انه قال تصور المسئلة كما لا يخفى الخ اذ
تصورها وقوعا وتحقيقا وانظر هذا فانه لا يتم الا
لو كان الكلام في اول رسول فقط كونا اذ ما وحي
النبي المبعوث بعد العترة والامر ليس كذلك
اذ الكلام في حكم الانبياء قبل البعثة وتحقيق المسئلة
حبيبية لا امتناع فيه اذ قد يكون الذي قبل البعثة
مكلفا بشريعة من قبله كما تقول في مولات
هارون قبل البعثة فانه كان مكلفا بشريعة

مولا ناهوسي وكذا اوشع بن نون فتي موسى عليهم
السلام فانه كان مكلفا بشريعة موسى قبل ان
يبعث وفرض الكلام في حكم الانبياء كما قال قبل البعثة
لا يتورك محلا لما اجاب به المص في شرح القصيدة من
ان المراد ما كانت صورته صورة المعصية التي ثبتت
انها معصية بعد مجي الشريعة كصورة الزني ونحوه
نعم لو فرضنا اولا مبعوث ليني لهذا الجواب موقعا قول
لكن دل السمع الى موعده في الملوك لا سندراك
لا يحق ما فيه قول وذهب الروافض الى الفرق بين
هذا وبين الاول باختلاف المآخذ كما يظهر من قوله
بعد ومعتد الغريغين الى وانظر قوله قبل البعثة
فالمقام في غني عنه قول ومعتد الغريغين الى يعني
بالغريغين الروافض واكثر المعتزلة قول لا صدور
المعصية الى توجيها لماخذ الغريغين وهو انما يكسب
مقول الروافض الجاري على ما هو اعم بخلاف مقول
اكثر المعتزلة الجاري على الكبار فقط قوله من
بعثة الرسل الظاهر ان بيان لما هو غير مكسب
والمناسب ان يعتبر انه متعلق بمحمد وفيما الله
وصف من الحكمة فتكون من ابتد ابينة اي ما انقضت
الحكمة الكائنة من بعثة الرسل قوله فيكون اي
الصدور عنهم لانه المعجزة الحسنة وهو اعيد

من المدعي الذي هو عصمته من نحمد الكذب في الاحكام
فالمناسب ان لو قال فيها بلغوه عن الله قصد اننا لم
ما جرح عليه المدعي وليصح تزييع ما بعد عليه
من قوله فلو جاز نحمد الكذب قوله فنعنه لا مستاذ
الخبير عن قوله ولما جواز صدور الخ وانت خبير
بان محل التولد هو الصدور لا الجواز فالمناسب ان
نقطة جواز قوله وجوزوه اي عقله قوله القاضي
اي الباقين قوله قال القاضي عياض الى انظر
مع الملوك السابق فان هذا يقتضي ان الخلاف
في دليل الاستدلال والملوك السابق يقتضي ان
الخلاف في الصدور وعدمه فاذا في السياق السابق
شيء قوله واما غير المذكور من المقاصي الى غير
المذكور هو غير الكذب في الاحكام قوله القولية
نظاما للكذب في غير الاحكام قوله بدليل السمع
المقصود به هنا الاجماع قوله لا خلاف الناس
في الصغائر اي مله فزعموا ان البعض صغيره براه
بعض اخر كبيره فلا نتحقق الصغيرة نظر الي الناس
كلهم قوله ولا ن الله تعالى امرنا الى قد سبق البحث
فيه في الكلام على المتن وايضا هذه ارفع العصمة
تليق يستدل به عليها قوله واقفالهم الى عطف
على قوله لا ن الله تعالى امرنا قوله وبهذا اي بها

ذكر من الوجوه قول بحسب مقتضى الشهوة أي كما
في جانب قول بل لعظيم الخ ما جرى عليه هنا في
الشرح أقعد ما جرى عليه في المتن نظر إلى توجيه
عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم
قول وإذا كان أهل المراقبة من أولياء الله الخ يوجب لما
قبله وحقيقة المراقبة دوام استحضار المؤمن اطلاع
الله تعالى على جميع أحواله ظاهرة كانت أو باطنة كما
قال جل وعلا وما تكون في شأن وما تتلوا منه من
قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون
فيه ولا تخفوا أن تكونوا المراقبة توجب شهود النفس
بالكلية وحضور القلب يعني الخواطر وضبط الخواطر
والإفلاس وعدم الغفلة عن حرثاته وسكناته
مصلحا لها بقوة الشوق والمحبة مطلعا على اطلاع
الله تعالى على ظاهره وباطنه ولهذا أوجزه قال
بعض الصالحين من راقب الله في خواطره عصمه
الله تعالى في جوارحه وسبيل أبو الحسن بن
هند متي بهشت الراعي غنمه بعضى الرعاية عن
مواقع الهلكة فقال إذا علم أن عليه رقيب وقيل
كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في سفر فرأى غلاما
يرعى غنما فقال أتبيع من هذه الغنم واحدا
فقال إنما ليست لي فقال على سبيل الاختبار فتلى

لصاحبها

لصاحبها أن الذئب أخذ منها فقال الغلام فأين
الله تعالى فكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول
بعد ذلك إلى ملة فأين الله عز وجل وقال ذو النون
علامة المراقبة ابتثار ما أثار الله سبحانه وتعظيم
ما عظم الله تعالى وتصغير ما صغر الله جل وعلا وقال
الشرابا ذي الرجا يحركه إلى الطامعان والخوف يبعدك
من المعاصي والمراقبة تؤدبك إلى طرق التقايف
وقال الحارثي امرأته أصبني على فضيلين وهما أن
تلتزم نفسك المراقبة لله تعالى ويكون العمل على
ظاهرك قايما والخبر في هذا المعنى كثير في كتب
الغفر وقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم صوفية
أدعاه الرسالة الخ لما اقتضى كلامه سابقا البعثة
وقايدتها والمجزة وما دلت عليه والعصمة نظر إلى
جميع النبي عليهم السلام ومن جعلهم مولانا محمد
صلى الله عليه وسلم سلك الكلام على ذلك بحسب
دليله وكان لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من ربه
اختصاص على غيره كان من المناسبات أن ينبع ذلك
بالكلام على ما ذكره بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم
خصوصا وعند التوجه إليه ترجم له بالفصل على دابة
في هذا الكتاب فقال فصل الخ والاضافة في قوله
نبينا ومولانا محمد لعظيم شأن المصطفى وآله والنون

للمشاركة اي معشرافة الاجابة وكيف معنى
الذي واختلف في معنى المولى وقد اتمها بعضهم الي
خمسة عشر معنى والمناسب في المقام الناصر ومحمد
عطف بيان ولما اجرى الكلام على اسم الله تعالى انعه
بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
عليه وسلم جملة ما صوبت خبرية لفظا انشائية معنى
قصد الفتاوى اولها اظهر الرغبة في العلم من ضرورة
ادعائه الرسالة خبر منه نقل المواقف والمخالف
توانوا ذلك يغيب العلم من ضرورة وعلم عرفانية
قرئ وتخيلى معجزات قد انطوى ان من قيود المعجزة
التخدي وحسبه يظهر لك ما في قوله وتخيلى
معجزات من الموضع ولا يخفى ان معجزات جميع سلامة
وهو من صياغ القلة ومولا محمد صلى الله عليه وسلم
قد ظهر على بده ملا حظ به من المعجزات فالجميع اذا
في غير صلة الا صيا ولا جل دفع الابهام انبعه
بقوله لا يحاط بها وانظر قوله لا يحاط بها بخلاف ان يكون
حقيقة بحسب العادة للثبوت ولا نه بتخدي
صراحة وحكما او مبالغة وهو الظاهر ويكون
معنى الكلام معجزات من شأنها انها لا يحاط بها في
في الشرح وانبات الخ كما ان اعتبر صلة نظم ولو
اعتبر صلة الدليل لعداه يعلى على وقت

دعواه

دعواه المقصود به في المقام ان يكون الخارق مقارنا
لدعوى الرسالة بتخدي به قبل وقوعه غير مصدب
ليجري الكلام على باقي قيود تعريف المعجزة قوله ينتج
الخ المناسبات وقعه في اسلوب التبريع لقوله الذي
ينقله الخوصفة للتواتر اظهر به ما هو عليه من علو المرتبة
قوله فقد تقدم في وجه دالة المعجزة اي نظر الي
قوله قبل وهل دالة المعجزة على الصدق الخ ولما اوضح
شكك نبوة مبددا ومولا محمد صلى الله عليه وسلم الذي
ظهرت على الامر من كالشمس وصوتها كان من المكسب
التفريق لدكوى اظهر الغضب بجهتهم فقال واعلم
ان من المفكرين الخ وسباني ما افعه الحصر وانظر
ما يقتضي قوله وترجموا ان النسخ محال ونسكوا
في احوال الخ ظاهرا ان هذه الفرقة التي انكرت
نبوته صلى الله عليه وسلم وامتنعت من تصديقه
لما تضمنته من بعثة من النسخ لبعض الحكماء
من بعثة مولا تاموسي عليه السلام وترجموا ان
النسخ محال في النسبة الي متمسكهم في احوال
النسخ فرقان والمناسب لهذا ان لو قال ونسك
بعضهم الخ وظاهر كلام الغرض في شرح المعالج خلاف
ظاهر كلام المص ونسبه وترجموا ان النسخ محال
ونسكوا في احوالهم على علمهم بوجوب العقل والنقل

اما العقل فقالوا النسخ ينقض البداء والبداء اعاد الله
مخال واما النقل فقالوا ان موسى عليه السلام نصب
عنا ان شريعة لا تنسخ وانه قال غسكوا بالسميت ابدا
انتهى وقوله وغسكوا في حاله تعالى ان النسخ الخ علي في
الموضعين يعني الباء وقوله وانه قال الخ عطف على قوله
نصب وهو كما سند قولهم نفي بالعبسوية المناسبات
للربط ان يقول ونفي بالعبسوية والعبسوية فرقة
من اليهود منسوبة لعبسي وقام صنيعة ان كافة اليهود
كفر وبالنبى لما ذكر وايضا لم يحدد وكما اعتبر ما غسك
به جلهم والافا ملوك القس بل يقتضي كفرهم عنه اقال
تقابل فلما جاءهم ما عرفوا كفر ابيه الية ولما قرأوا لهم
توجه الي دفعه فقال والرد عا من احوال النسخ للبداء
ان يقال ما تعني بالبداء ان عنيبت الخ فضيحه انه
ملك في هذه الرد طريقة الاستفسار والغرض انه
لم ينفرض لمفهومة قول فلا نسلم لزوم ذلك الخ المناسبات
ان لو قال للنسخ والامثلة للبداء الخ اسند
بقوله فانه اي البارى سبحانه والامر والشان لو
استلزم تصرفه تقابل في افعال عباده الخ قول
يمنع ما اطلقه الخ هو حاصل النسخ والمحرور اعني
يمنع بغيره بنصرفه قول البداء ممول لا مستلزمه
قول لا مستلزم بنصرفه الخ اي بنصرفه تقابل العباد

ولم

ولم يفتقر العكس في قوله ومن الحياة الي الموت لكون
سكون قول واذا لم يدل الثاني الخ اي الذي هو
نالي الشرطية اي لا يستلزم البداء اتفاقا بيننا
وبينهم وما جري عليه الثاني محقق الوقوع وهو
فزع الجواز فاذا الاستحالة في النسخ والمطابق ان
لوقال واذا لم يستلزم الثاني فلا يستلزم الاول والمقصود
بالاول هو قوله بنصرفه فيهم بافعاله الخ قول
كعبا ومن المعلوم الخ ترميح وتقوية لما
اقتضت الشرطية والامتناع انكار اي
لا يصح ذلك اسندة قالوا وتعليلية قولهم عن
الحكمة منهم الخ اي نفي اهل الصدر الاول من الصحابة
فالمصدر مضاف الي المفعول والفاعل هو
البارى سبحانه قوله هذه اذا تقرر لنا الخ المشارة
راجعة لمضمون قوله والرد عا من احوال النسخ
للبداء الخ قولهم ثم نقول الخ هو الزام للفرقة
الاولى التي شأنها ان بعضها استند في ذلك
الي النظر وبعضها استند فيه الي السمع
وبحسب هذا يظهر لك انه كان من المناسبات ان
لواخره عن تقرير اسند البعض الخ امر السمع
وهو قوله بعد واماد عوي ان موسى عليه
السلام الخ قولهم عن معارضته من مخدي عليه الخ

المصدر مضاف الى ضمير المفعول الذي هو المتخذي
وكحل بالفعل وهو من تخدي عليه والضمير المحرر
عليه عايد علي من والتقدير يرمع العجر عن معارضة
المتخذي الذي تخدي هو اي المتخذي عليه
ثم فوج تخدي ضمير يعود على المتخذي كقول
واما النسخ فلهذا زعم في شرعي الخ المناسب
ان لو اتى به في اسلوب التزام وقيل قوله ثم نقول
الخ وانت خير بيان المناسب تقديم دلل التزام
عليه دلل بطلان فكان من الشات تقديم هذين
اللتزامين علي قوله والرد عما من احال النسخ الي
قوله وقد حرر اي الله قوله وقد حرر مواي اليهود
اسند التخرين الي اليهود نوصا اولم يتحقق
عنده ذلك عن مولا ناموسي عليه السلام فعلي
الاول يكون تغني في التعبير قوله وقد حرر مولا
يقال في اسناده لليهود ما سلف في قوله حرر موا
ذلك قوله وقد اوجبه يقال في اسناده لصغير
اليهود ما قيل في الطرفين قبل قوله فهذا
لغته الخ المناسب ان لو اتى به بعد قوله ولا ينبغي
كذب هذا النقل الخ المقضي لا بطلاله ثم بعد
ذلك يعيد انه قد لغته اياهم المذكور وشين
شانه قوله اذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة الخ وجه

اجرا

اجرا الكلام على مولا نأحمد ومولا ناعيسى صلوا الله
عليهما ان شريعة كل منهما جان بنسخ ما قبلها وهو
شرع موسي عليه السلام كان اولي الزمنة
بذكره الخ انت خير بيان ما بعد يقتضي ان يكون
منعينا اولي كما اقتضاه كلامه فالمتناسب ان لو
قال فتعين ذكره الخ قول وقد بالغوا حينئذ الخ
لمضمون قوله وايضا لو كان ذلك النقل الخ قول في
المؤمن وافضلها الغزان العظيم الخ قد قال قبل هذا
وقد تخدي معجزات كايحاط بها فاننع ذلك هت
بالطلام علي تلك المعجزات في الجملة واعظمها القرآن
العظيم لبقائه معجزة الي غاية الدهر خلاق غيره كانشقاق
البحر فهو معجزة في وقت معين وانه معجزة وشرع
فالضمير في قوله وافضلها عايد علي المعجزات قوله
الذي لم تزل ترفع الخ وصف ثان للقرآن وترفع من
الفرع كرفع الباب والحراد نسج وهو خير
تزل واسمه قوله اياته وفاعل ترفع ضمير يعود
عليه اياته والبلغ جمع بليغ وهو ذوا ملكة
يعتد بها علي التعبير بكلام بليغ قوله
بفضليل الخ متعلق بترفع قال تعالى ومن
ينسخ عند الاملام دين فلن يقبل منه الاية
وترفع بطلب المعارضة الي عطف علي قوله

لم تزل الخ اي والذي يحرك الخ وصف ثالث للقران
وفي بعض النسخ تحرك بالناسخا فوق عطفها تترج
خبرنا ان لتزل في سبيل التخيير مقرر لما يفرقه
الكلام قوله حية اللسان الخ من الحية التي في الدرع
والحفظ من اضافة ما كان صفة واللسن ويضم اللام
وسكون السين جمع لسن بفتح اللام وكسر السين
وهو القصيح اي الفصيح ويصح ان تكون الاضافة للبيان
ثم اخذ في وصف اللسان فقال المتوقد في العظنة جمع
متوقد فخذ في التوقد للاضافة من توقد النار والعظنة
الفرجة وتوصفت عند كثيرها بالتوقد كما لئلا كما توصف
بالجود عند قلها اي اللسان الكامل في العظنة من
اضافة ما كان صفة اي ذوالعظنة الكاملة قوله
القول العارضة من اضافة ما كان صفة اي شتان
المذكورين ان عارضتهم فويقه وصف ثان قوله
نظما ونثرا يتنازع فيه الاطراف قبل والترتيب اسه
مجهول لما يليه قوله الخ ايضا في الخ جمع خايش من
الخصم يعني النصارى وفنون البلاغة اساليبها
وجا بقوله طولا وعرضا مبالغة في كماله تضمن فهم
في اساليب البلاغة قوله لا تغلت من معارضتهم
الخ هو بضم الناء وفتح اللام يقال اقلنتي الامر
وتغلت مني وانغلت مني واقلنته انا فهو قد

اقلت

اقلت اي تغلت قوله امين كلمة اي اقواها واشهرها
فأقل تغلت وجرى علي تأنيث الفعل من اعادة ككتساب
الفاعل التأنيث من المضاف اليه واطلق الكلمة في المقام
على الكلام الموصوف بالبلاغة فكما ويجاز اي لا يخرج عن
معارضتهم اقوى كلمة وهذا الما هرا ان عر من فيها بعجز
وهذا كذلك اي ان لم يعرض فيها بعجزهم اوله والي ذلك اشار
بقوله وان لم يعرض فيها بعجزهم قوله وهم يسمعون في
تخييرهم مخرج قوله تعالى قل فانوا بعشر مائة
اي في الاسلوب والبلاغة والواو في قوله وهم الخ الحال
قوله قل فانوا بسورة من مثله اي من مثل القران اي
في النظم والفصاحة اي من مثل محمد صلى الله عليه وسلم
قال شرف الدين بن التماساني في تزيح قول الغريب المعالم
ثم انه عليه السلام بعد الاربعة اظهر هذا الكتاب عن
مثل ذلك الى نساء الخالي عن البحث والطلب والمطالعة
والتعلم لا يمكن الا بارشاد الله تعالى ووجهه والهامه
تعالى والعلم به ضروري وهذا هو المراد بقوله تعالى
وان كنتم في شك مما نزلنا علي عبدنا فانوا بسورة من
مثله اي من مثل محمد صلى الله عليه وسلم في عدم القرائة
والمطالعة والاستفادة من العلماء وهذا وجه فوجب
انتهى بعجز الجميع اي جميع من تخدع عليه بالقرات
وهي المبعوث لهم والمرسل اليهم وهذا جارح ما بعد

على طرف من الخلاف السابق وهو ان الملازمة
ليسوا بد اخلين في الرسالة قولهم وانسهم انظر
ما وجه تقديم الجد على الانسان مع ان اسلوب الامة
بعد جاز على العكس قولهم مغتر فبق حال ولم يتجر عليه
الامة مطابقة بل تنهه قولهم ابي معينا قولهم ومع
ذلك ابي مضمون قوله الذي لم نزل نقرر الخ قولهم
انتم ابي همهم العلية والامة نفة بفتح الهمهم والنون
مصدر انف يقال انف من كذا كخرج انفة استنكف
عنه وفتح قولهم وهم الجبولون عليهم الخ والاول الحال
والصخر المجرور عايد على الهمهم العلية ابي والحال انهم
المطوبون على الامة نفة ولا يتجر ما يقتضيه هذا الاسلوب
من القصر فليفتقد في المقام اضافنا ابي هم الجبولون
على غيرهم كالعج قولهم ومن عا دتهم الخ من تنمة
قوله وهم الجبولون عليها قولهم معها ابي الامة نفة
قوله حنف انفسهم ابي هلكها قولهم فكيف بما هو
الخ قال في شرح القصيد مع كثرة الخاطي حقيقي
البطي وشهرتهم بقاية العصبية والحية الجاهلية
ونها لهم على المباشرة والمباراة والرفاع عن الاحساب
وكروب السخط في هذه الباب فحجزوا واضعوا
عن المعارضة بالحروف السهلة التي دواعيهم متوفرة
عليها ابي المعارضة بالسبوف الصعبة التي كل الطباع

عنه

عنها الا ان تدعو المنزلة اليها انتهى قولهم وتندب
فيهم ابي البلاغات دبسها يقتضيه قوله قبل
وتتحرر بطلب المعارضة الخ قولهم اخرهم ابي اسكتهم
والهمهم قولهم احسوا ابي ادم قولهم لا يكلم مغاومته
اي معارضة وهذه اوصاف بما هو من شأنه عقيد المابعد
من قوله اما ان لبس الخ وذلك انه اضطرب في وجه
اعجاز القرآن بعد الاجماع على انه معجز هل ذلك للضرورة
وانهم كانوا بعد رون على اسلوبه وهو في طووت
البشر وصرفوا ولم يكلم في طووتهم بل للكون في الطبقات
العلي من الضاحية والدرجات القسوي من البلاغة
وهو الصحيح والضمير في انه عايد على ما تقع به المعارضة
قوله ومن لم يستخ منهم ابي اخر ما جري عليه في المقام
هو في حنف من له عقل واستحي وامان لم يستحي
فحلمه ما قال قولهم وانتدب ابي وتحرر قولهم لهذا
الامر المشار اليه هو القرآن العظيم قولهم كسيلة
الكتاب تمثيل قولهم ابي مخوفة من الخوف بضم الخ
الجمجمة وسكون الراء ابي مضطربة وحفف قولهم ولواهم
الخ توجه الي دفع ما يتوقع من الامة عرضا على ما يستتبع
مع ما فيه من الترشح لما قبل قولهم نقل احاديده من
غير قولهم كذا كلمة تخرج ويردع عنها انكف قولهم
سجامة جمع حامل متعلقت با متلات وهو حافظ

قول وصحفه اي حال كتبه والاشارة الاشاعة
اي اشاعة امره اشادة الامر اشادة بالدال المهملة
رفع صوته به واشاد الضالة عرفها والارض فاعلى
امتلات قول سهل وجبل الخ بدل مفصل من مجمل وقوله
يدوها فتع البياوسكون الدال بمعنى البادية قول مومنها
وكافرها الخ السباق يقتضي انه من اطراف البدل
وانت خبير بان هذه اليمن من اطراف الارض بل من اطراف
عامر هابل تفصيل في ساكن الارض فانظر قول
ازمنت اي القرآن قول على تلك الصفة اي المفادة
بقوله بل امتلات الخ قول قريبا من تسجاية سنة
هذا يدل على انه وضع هذا الكتاب قريبا من وفاته
رحمه الله اذ وفاته كان سنة خمس وتسعين وثماني
ثم اتبع ما ذكرنا لا متغيرا الى نكاري فقال ابيس
الخ الاشارة راجعة لمضمون ما سبق اي فلا يشك
عاقلا بعد الخ قول مع ما فيه اي في القرآن قول
من الاخبار قبل الوقوع الخ الخ انزي الي قوله تعالى
الم غلبت الروم الي العزيز الوجيه وقد كان الامر
كذلك قول ونخر بر الدلة اي كما في قوله تعالى
ان الله ياتي بالشمس من المشرق فانها من الغرب
الاية وقوله تعالى لو كانت فيها الية وقوله
تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاءه موسى الية

قول معطوف

وقفة

قول معطوف اعني ونخر بر الخ علي ما يليه وهو
معطوف او علي الاول وهو الاخبار فاعلى الخ
من الاطراف التي بينت بها ما والاضافة في
قوله ومحاسن علوم الشريعة من اضافة ما كانت
صفة والشريعة فعلية بمعنى مفعولة قول وسرد
فخص الخ الخ من الاطراف التي بين بها ما
وذلك كخصص مولا تاموسي ومولا تانوح ومولا
ايوب الي غير ذلك عليهم السلام قول وتوكلية
النفس الخ علي ما يليه او علي الاول اي وتوكلية
النفس قول هذا كله علي يد نبي اي الخ الخ
لما اقتضاها المقام من ايجاز القرآن والاشارة
راجعة لما تضمنه شان القرآن قول لم يلحظ قط اي
لم ينظر كتابا الخ من الملاحظة قول يكن حلة
في محل رفع صفة لمخالطة والباقي قوله بها سببية
قول من ذلك اي ما تضمنه شان القرآن
العظيم قول علمي ذلك كله بالصبر ومنه
يجعل علم ان يكون بالبناء للفاعل وعليه فالاشارة
راجعة لما جري عليه المقام من شان القرآن
وعلموه ويجعل ان يكون مبنيا للمفعول وعليه
فالاشارة راجعة لمضمون قوله علي يد نبي امي
الخ وكما في قوله وما كنت تتلو من قبله من

كتاب الالهية يدل على الاول والالهية تشرح قوله
كثيرة لا حصر لها وصفات الايات والمعجزات دفعا
لما توجهه صيغته من القلة وقوله لا حصر لها
اي بالفعل اي لا تحسب الواقع اذهبي من الموجودات
وكل ما دخل في الوجود فهو مختصر بحسب الواقع
قوله والفرق جواب عن سؤال وذلك ان المص ذكر
في المقام الاول بان والمعجزات فالظاهر ان بينهما تماثرا
وخرقا في المقام بحيث يقال فيه ما الفرق بينهما
قوله والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتخدي الذي تشارك
مراجعة لما يقوله الكلام من الالهة لفرعا ما جابه
الذي فالمعجزة تتجلى الالهية فيه وتنفرد المعجزة
بالتخدي فالالهية اعلم من المعجزة ثم توجه الي الكلام
عالم المعجزة في الجملة بقوله ومعجزة العظمي
التي تخدي بها علي الكافة هذه اوصفتان للمعجزة
وهو مشعر بالوصف الاول الذي هو العظمي وثبت
لها العظمة لانها من جنس من تخدي به وهب
باقية الي غاية الله وقوله قاطبة اي عامة قوله
واختلفوا الخ لما افاد الاجماع من المسلمين على ان
القرآن معجز وكان الخلاف قد وقع بينهم في تعيين
الوجه المعجز منه الذي تخديه النبي صلى الله عليه
وسلم كان الشأن النعز لنفاصيل ما فيه من الاقوال

وبيان

وبيان ما هو منها نا هض وما ليس بنا هض فقال
واختلفوا الخ اي بعد الخ اتفاقا علي انه معجز قوله فقال
بعض المعتزلة اعجازه اسلوبه ونظمه الخاص الخ المنا
ان لو قال فقال بعض المعتزلة هو اسلوبه الخ فيكون
الضمير عايد الى الوجه المعجز الذي وقع التخدي به
فاطلق الخ اي في المقام عما وقع به وكذا القول
فيما بعد من الاقوال اذ قد عبر فيها بالايجاز مقام
الوجه اذ المقصود تعيين الوجه لا تفصيل الخلاف
ويوجد في بعض النسخ اسلوبه وهب امس من
جهة العلية ونظمه الخاص عطف نفسه عما
يقصده كلام المص الخ وهو قوله وهي مشتملة
عالم من معنى الخ الالهة اسلوب الخاص خلاف
ما يقتضيه صريح القهري الذي يقتضي ان عطف
الخ الالهة على الفصاحة من باب عطف التفسير على
ما يقتضيه صريح بن القاسم الخ الخ في
التنبيه قوله وقال اما الحرميين والقاضي الخ الخ
ان لو قدم القاضي كما فعل في بحث التعليل
مناسبة لزمانيهما قوله بالجموع اي يجمع
ما ذكره قوله وان كان في مقدوره اسمي كان ضمير
مستتر والظاهر انه عايد علي القران وانت
خبر بانه غير مناسب والمنا سبب عوده على

ما يكون به المعارضة وهو المثل المعلوم من الكلام
قبل قوله وهو قوله بن الحسن لا تشعري الخ بضم
من ظاهر عبارته ان لا بن الحسن لا تشعري قوله غير وان
هذا هو المروج وان لم يبين للنظام ان هذا القول
قوله وقال قوم اعجازه في جملة عدم تناقضه الخ
المناسب ان يقرأ عدم بالخفض بدل من جملة ويكون
المحذوف وهو قوله في جملة متعلقا بحدوث خبر قوله
واحسن هذه الخ قول الخ لما افاد الخ قول تعريدا وانها
الثاني عشرة فوك اخذ بتكلم بحسب ما طع عليه من
الصحة وغيرها وما وجد به الخ حسنة من قوله فانه
عليه الصلاة والسلام الخ يقتضي تعيين قول القاضي
والله اعلم لا احسنية فقط ومعلوم احسن ان يساير
الخ قول حسن وليس كذلك اذ هي اني له النصيح في
بعضها بعدم الصحة فالمناصب ان لو قال والصحيح
القول الذي اختاره القاضي الخ اللهم الخ ان يقال
نقصه بعد بيان ضعفها او فسدها كما للتعيين
لهذا المعلوم فلذا لم يتعرض للاول والثاني لانها
ليست ضعيفتين فمعلوم احسن بالنسبة اليها
صالحين صحيح قوله الذي اختاره القاضي الخ اي وهو
ما جري عليه المتن نظرا الي قوله فيه الذي لم ترك
تقره اسما للبلغا الخ قوله علي بن مرين معا الجزالة
والالوب

والالوب الخاص قد ذكر في المقام الجزالة وترو
الفصاحة وذكر الالوب الخاص وترك النظم
وبحسب هذا يظهر لك ان الجزالة والفصاحة فيهما
يعني وان الالوب والنظم ايضا يعني خلاف
ما يقتضيه كلام ابن النامس في التنبيه الخ
في الطرف الاول جزما وفي الثاني على احتمال قوله
فان الشاعر الخ توشيح وهذه القول هو الذي
اعتمد في المتن ايضا قوله المعلق اي الماهر في الشعر
مرسل اي لا يبيع فيه وبه في الخطبة وهو نظير
معارضة مبيعة الخ الضمير عابد علي الطرف
الخ خبر اعني معارضة شاعر عثل وزن شعر
من دعا الي معارضة قصيدة بليغة عارضة الخ
قوله نزهاته جمع نزهة بضم الناء وفتح الراء المشددة
لفظ فارسي عريب وهو الطرف الصغير ينشأ
عن الحادة ثم استعير للباطل قوله واما من ذهب
الخ انت خبير بان هذه الالوب انما بناه
لوتقدم مثله ولم يتقدم الالوب فاما من
ان لو قال اما من ذهب الخ قوله فقد سبق التنبيه
على ضعفه الخ لم يتقدم له ذلك اللهم الخ ان يقال
يستفاد من قول المتن وهو الاصح قوله فانه
اي الامر والشان لو كان الخ اي لو ثبت ما بضا هبه

لنقل عن شئ الى سند للضعف وكان تامه وان
 خير بان هذا السند يقتضي من جوحية القول
 وحسبه يظهر لك ان المفسر ان لو قال في المتن
 بدل قوله وهو الاصح وهو الصحيح قوله فانه مما يتوهم
 الى سند للشمطينين قبل قوله ولو كان اعجازا الى قوله
 سند للضعف قوله واما من قال اعجازا في جملة
 الى هذا الاسلوب انفع مما جري عليه قبل عند
 حكاية هذا القول الى ان التخلي لم يقع بذلك اي
 لم يوقع التخلي بالانتيان مثله في كونه مع طوله
 يصدق بعضه بعضا ولا تناقض فيه لم يتخذي
 بسورة منه بل يتخذي بجملة والغرض ان التخلي
 وقع بسورة منه والاشارة راجعة للمذكور
 من جملة القرآن قوله ادلا تخلف له الى سند
 يليه قوله لكن التخلي لم يقع بذلك اي لم يقع
 لتضيي العقول قوله ما دل عليه اي من المعاني
 قوله البلاغة بالضم خير ان قوله وان التخلي الى
 عطف عا ان مع مدخولها قوله فقد قال بعض
 المصنوعين الى جواب اذا قوله هذه السورة اي التي
 استقر بها التخلي قوله هي المشتملة على اي التخيير
 اي التي انطوت على اي التخيير بسورة البقرة
 وسورة يونس وسورة هود وان خير بان صاحب

هذا القول يقول هذه السورة ومثلها قدر اجماع
 المشتملة على اي التخيير خلافا ما يعطيه ظاهر عبارة
 المصنف ان هذه السورة فقط هي المشتملة على اي التخيير
 ومثلها قدر البطاقة الخارج وليست عليه ما بعد من
 قوله فلا يعيد بمثلها قدر والمراد بالقدر الطول ونحوه
 قوله بمثلها اي بمثل السورة المشتملة على اي التخيير
 قوله كما لعصر واللوثر المفسر ان لو قال اقصر سورة
 وهي اللوثر وقدرها من غيرها قال الحلي ومثله
 فيه يعني في الاعجاز قدرها من غيرها قوله في
 طال من السور بعض الطول فقد خرج اقصر سورة وكذلك
 اللوثر قوله قال اي القاضي قوله من اهل الخبرة
 من في المقام ابتدائية قوله وقد اعترض بعض
 اهل الزيد الى حاصل اعتراضه انه قال قد اضطررنا
 في المعجز من القرآن بعد ان اتفقت على انه معجز
 وكل قول يقتضي بطلان غيره من الاقوال فاذا
 اعتبرنا جملة اقوالهم لننتهي معجزة القرآن قوله والجواب
 ان معجز الخلف الى لا يخفى ما في المقام من الاطباء
 وحاصل الجواب ان الخلاف لم يتعلق بكونه لم
 يتعلق بكونه معجزة حتى ياتي بالاعتراض بل هو
 متعلق بتعيين الوجه لكونه اي القرآن قوله
 لدلالتها على حرفة هو عند اطلاق الخبر في المصلحة

وخرقة بفتح الراء مصدر خرق بكسرها قوله وتبيل
 اي الذكر اشار به الى ما في كلامه من الركاكة
 نظروا الى عطفه الوتيل على الذنب بلا جامع في المقام
 قوله على ما هو سبب اي اتيح قوله تنبيه قال
 ابن القاسمي الخ قد سلف ان التنبيه لقب لبعث
 الحرف ينشعر به كلام سابق وله شك انه قد جري
 الكلام قبل على الفصاحة والجزالة والالوب والنظر
 فكان من المناسب ان يتكلم هنا عما فيها لكن ما من
 به الفصاحة مغاير لما عند البيانيين وقد سلف
 التنبيه على ان تفسيره يقتضي المغايرة بين الفصاحة
 والجزالة وكذا بين الالوب ونظمه قوله ثم الحسن فيه
 اي في النظم وموارد الكلمات موافقها قوله وذلك
 انواع واصناف يحتمل ان ترجع الى شدة الحسن
 او الى مضمون قوله بحسب تناسب الكلمات
 في مواردها قوله ومجموع الخ هو تفسير للبلغة
 ثم لما افاد ما له ابن القاسمي وكان ذلك ذلك مخالفا
 للمعارف عند البيانيين كان من الشان ان ينبه
 عما هو مشهور بين البيانيين فقال قلت الخ فاذا
 لا ينبغي عليك ما في كلام الفهري من الدرك قوله
 ذي جثة اي جثوث قوله ومن ضعف الغياض
 المناسب من لغة الغياض على ان كلامه بعد
 مقتضى

مقتضى لذلك قوله ومن التعميد المعنوي الخ المناسب
 عدم تعييد التعميد بل يتحرص له مطلقا في فصل
 في اللفظي والمعنوي كما فعل صاحب النخبة قوله
 وما مثله في الناس الخ غير مناسب للمعنوي بل هو
 مناسب له ان يمثل به المحذور عنه باللفظي والمناسب
 للمعنوي ان يقول امتزازا من قوله ما طلب بعد
 الدمار عتكم لتقرؤوا ونسب عينا الى الموع ليجدا
 قوله من كلمة او كلام بيان للكلام الضيق
 اي السبب تفسير الخ قوله وقد يقس على الخ
 هو توجه الى الكلام على ما هو خلاف مقتضى
 الظاهر بعد الكلام على مقابله قوله وما يليق بها
 الخ يشير الى قول القزويني فان مقامات الكلام
 متفاوتة قوله وهو ما اذا بدل عن حاله الخ لا قد
 ان لو قال وهو ما اذا عبر عنه الى ما دونه الخ
 كما جري على ذلك القزويني قوله في المتن ثم هذا
 الي ما له من المعجزات لما انتهى الكلام على الطرفين
 الخ على من المعجزات اتبعه بمقابلة قال استمره
 راجعة الى معجزه القرآن نظرا الى بلاد عنه والى
 ما انطوي عليه من الدوال ومن الايات المشتمل
 اليها قبل بقوله مع ما فيه من الخبايا الغيوب
 واسم الاستمره مبتدأ خبر محذوف والتقدير

ثم هذا المضموم الي ماله من المعجزات الخ فالجبر ومن
منفقت بالخبر وما اقتضاه الكلام من الترتيب
جار على طريق التدلي وقضية الكلام انه لم يحط بمعجزاته
صلب الله عليه وسلم وما تعرض له الا هم في كتبهم
منها وان كثرت فليس بشيء انه ليس وراه معجزة
بل ولا تلك معجزات كثيرة قوله الي ما جبلت عليه
ذاته الكريمة الخ انتقل الي طرف اخر وهو ما يدل
على صدق رسالته صلى الله عليه وسلم من الايات
اذ وصاف الذات لم يقع بها التخيدي حتي يكون
هذا امن الطرف الاول واعلم منه والكمالات جمع كلمة
استعمل في مقام الكثرة ولذا وصفت بنو له الخ
كادت ثم لما كان كاد من افعال المقارنة التي لا يتحقق
معها الوقوع اصوب ذلك وحقق في جانب الكمالات
المفصاح فقال بل افصح اي بحسب لسان
الحال وان كان يتصور فيه لسان المقال والجري
على هذا المصوب انسب للنفوس في التلقي
واوقع من الجري على المصوب تحقق المفصاح من
اول وهلة وان كان هو المقصود ومرجع الخلق
يفتح الخا وستون اللام الي الكمالات الحسية
يحسن طلعت عليه صلى الله عليه وسلم ومرجع الخلق
بضم الخا واللام الي الكمالات المعنوية ككمالات

عظمه

عظمه صلى الله عليه وسلم قال تعالي وانك لعلي
خلق عظيم ونبخي ان يعلم ان ما يدل على صدق
رسالته صلى الله عليه وسلم كثير على ما اقتضاه
الكلام ومع كثرته فهو طرفان عقلي ونقلي وقدم
الكلام على العقلي فلما انهي الكلام عليه توجه
الي النقلي وعند التوجه اليه جاءه على انه
مؤكد لصدق رسالته صلى الله عليه وسلم فقال ثم
مع ذلك كله أكد الله تعالي صدقه الخ بالاشارة
راجعة لمضمون قوله ثم هذا الي ماله الخ ولذا اجاب
بادان الشمول والاشارة البعيد وهذا ايضاً في
الدلالة على صدق رسالته صلى الله عليه وسلم
اذ شهادته من ثبوت نبوته لا حد بالنبوة دليل
قاطع على ثبوت رسالته وان لم تظهر معجزة على يده
فولم يذكره باسمه ليجل على الجنس حتي يجري
الكلام على ذكره باسمه احمد والمراد بالكتب
المأصنية الكتب السابقة قبل التنزيل قوله
الحية منصوب على الاعراب الزم لاية قوله
واطلق السنة الحيات الخ عطف على الد والحيار
جمع حبر ليس الخ وفتحها وهو الا فصح العالم والاشارة
راجعة لذكر اسمه وجميع صفاته اي اطلق الله
السنة العلماء قريباً من بعثته بجميع ما ذكره في

الكتب السابقة من اسمه وجميع صفاته مع الله
عليه وسلم حتى اتضح للعامة شأنه كما اتضح للخاصة
فلا فعدان لوجاهته في أسلوب الغيا هكاهذا اطلق
السنة الحبار الخ قوله حتى انه سبحانه الخ هذا
ينبغي ان يعتبر اغيا نظرا الى ما افهمه الكلام قبل
من ان وال اللبس وال فاما سب لما جري عليه من
الكلام قبل ان لو لم يات به في اسلوبه اغيا بل يقول
ومما كذب به الخ وجا بالظرف اعني قوله بعضه
لمطابقة مذهب اهل الحق وللتفكيك على اهل
البدع واطلعت النبوة على الرسالة تكونوا باسمه
الخاص به اي دون ابايه ولا قومه لانهم لم يكونوا
يسمون به كما ورد في السير والخصوص في المقام
اعني لا حقيقي حتى لا يتشاركه احد فيه ولا فكل
بلاية قوله بعد الخ اناس قليلون قوله رجا
حصول الخ هذا اعلمه تسميته بذلك والحامل لهم
على التسمية بذلك ما اشار اليه بقوله لما سمعوه
من الخ حباري لما سمعوا من شأنه العظيم ومن
انه يسمى محمد ص الله عليه وسلم قوله ثم من
عظيم فضل الله تعالى الخ اي من فضل الله العظيم
من امنا فاما ما كان صفة قوله انه لم يطلق لسان
احد الخ هذا من تمام العناية بالآلة اللبس عن

جانب

جانب النبي الكريم وهذه الآلة اللبس من
منعني عموما وفي بعض النسخ لم ينطق قوله
في الشرح يعني ان الدال اي الشا مل لما تخدي به
وغيره وجري على هذا الشمول لما سبغة المقام
اذ هو جار علي ما هو اعني قوله كيف وقد اجتمعت
كلها فيه اي في قوله تعالى ص الله عليه وسلم
نظرا الى الدلالة فعلى هذا الخ فعدان لولا اسقط
الظرف قوله ورجعنا اي مرجع تلك الاشياء الي
طريق عقلي ونقلي والمراد بالعقلي هنا ما يقابل
التقلي فيصدق بالوصفي والعادي قوله اما
العقلي فوجوده الخ السبق الخ التي يقتضي
ان صيغة الكثرة قد استعملت في غير محلها والافادة
في معجزة بلاغة القران بيانية وقدم الكلام على
العقلي لانه متصل به بخلاف التقلي لان رجعه
الي معجزة بلاغة القران والي الاخبار على
المغيبات والي الحكمة النظرية والعقلية والي
غير معجزة بلاغة القران من المعجزات والي سرته
واوصافه ص الله عليه وسلم وهي كلها متصلة
به ص الله عليه وسلم قوله عا ما سبغت اي في
المتن والشرح قبل هذا النص قوله وثانيها
انه ص الله عليه وسلم اخبر عن المغيبات اي

بحسب ما مضى وبحسب ما هو ان ولم يقل هنا
على ما سبق كما قاله في الذي قبله مع انه سبق
في النص الذي قبله ايضا لان ما هنا جار على الخبر
عن المغيبات نظرا الى القرآن والحديث والذي
سبق الطرق الى قول فقط على انه لم يسبق على علي
سبيل الى حال وما هنا جار على التفصيل قوله ما ورد
في الخبر اعم السنية على ما يقتضيه السبب
قوله وكان كما اخبرني وكان الى من الواقع بين الروم
وفارس كما اخبرني القرآن قوله بعد غلبهم
اي غلب فارس قوله وقد وقع ذلك اي الذي هو
دعا الغور الي باس شديد وبفواحش بغيره هي اهل
الجماعة واسلوب الكلام بوزن بات ما ورد في
القرآن من الخبر عن المغيبات ليس مختص
فيما ذكر وانظر ما وجه القول عن ان يقول
ورد في السنة او في الحديث قوله وكانت خلافة
الخلف الواسع بين هذا القدر اي ثلاثين
سنة وذلك بزيادة سنة استمر خلافة
مولانا الحسن بن عليا هذه احوال الخلف وفيه
توسيع وخلاف المتعارف من انهم لا أربعة فقط
وفي بعض النسخ وكانت خلافة الخلف الأربعة
الواشددين الخ ويرد عليهم انها لم تبلغ ذلك القدر

بزيادة

بزيادة سنة استمر الذي اخذها مولانا الحسن بن
مولانا علي قوله فكان ذلك اي ثبت بغاؤها بعد
فكان في المقام تامة واسم الاستمارة من نوعها
قوله الغيبة الباعية اي الخارجة عن خلافة مولانا
علي رضي الله عنه والمقصود فيه السيد معاوية
رضي الله عنه قوله وقيل مع علي اي اذا كان في
غيبته قوله وهذا اي الحديث الخ اي ان اهل
الشام اذا كانوا بغاة وتبين ذلك يقتلهم عمار
رضي الله عنه والبغاة هم الخارجون عن امام
علي بذلك ان عليا رضي الله عنه هو امام الحق
اذ عليه بغوا وقد ندم بعض الصحابة حيث
سمع يقتل عمار ان لم يكن قال مع علي اجل هذه الحديث
وصغيرين يكسر الصاد وتشد يد الغامع كسر هـ
كسجين موضع بشاطي القرآن كانت فيه الواقعة
العظيمة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في غرة
صفر سنة اثنتين وثلاثين قوله ومنها اخبار
الخ اي من المغيبات يعني انه من جملة الاخبار
بالمغيبات ولا فعد لمطابقة الاسلوب ان يقال
ومنها اخبار الخ اي ومما ورد في الخبر قوله
النجاشي هو سلطان الحبشة وكان مؤمنا مصدقا
قوله كثير اي في كتب الاخبار قوله الوجه الثالث

اي من وجوه العقاب وانت خبير بانه خارج عن
اسلوبه السابف ولو جري عليه لغال وثا لنها
الح وجعل هذا الاجل ما وقع من الفصل قوله قد بلغ
في الحكمة النظرية الح انظر قوله واحكامه قات
الح حكاهم الشريعة عند اهل السنة لا مجال للعقل
فيها قبل وروى الشريعة وفي اكثر النسخ الحكمة العلمية
ويوجد في بعضها العقلية وهي اسبب بالظلام
بعد قوله وهو علم الخلق الح نظير الحكمة
العلمية كما انه صور الحكمة النظرية بالمثال قوله
الوجه الرابع انه تغل عنه معجزات الح اي معجزات
غير ما مر والح ما تقدم من الح اخبار عن الغيبات
معجزات ايضا وقضية كلامه ان كل واحد من الاطراف
المذكورة معجزة وليس كل بل بعضها ليس بمعجزة
واما هواية دالة على صدقه صا الله عليهم وسلم
وتوسع المص في ذلك والمما سب ان لو عبر بالايان
الح عم وانظر قوله لا تنحصر مع قوله مشهور الح فهو
غير ملايم اذ المشهور المستفيض ثبانه الحصر
اللي هو ان يقال قوله مما لا ينحصر اي كثرة قوله
وقد اعترف اعداؤه بذلك اي بصدقه صا الله
عليه وسلم من اول عمرة الح قوله وايضا لو صدر منه
الح المما سب ان لو قدمه على قوله فان احدا الح

ع ياتي بقوله وقد اعترف الح تشييعا والمناكب استقام
لفظة ايضا قوله لنبرة اعداؤه بذلك اي لبعاب يثوه
بالكذب والنبر الخجيب ومنه قوله تعالى ولا تنابروا
باللقاب قوله عرض عليه المال الح المراد بهذه الامور
الحسن قوله من العرب العرب المراد الخاص من العرب
قوله الصياع العرب الخاص منهم وامانة جوامع
الي الكائمة من امانة الصفة الي الموصوف قوله
الشرع هو رفع الهممة عن ابناء الدنيا لاجل ما في ايديهم
الح كما يزاد مع القضب الح حلما فان قلت كلامه
يقضي اجتماع القضب مع الحلم وهما متضادان
قلت كلامه عما حذف مضاف اي مع اسباب
القضب الح حلما قوله وما احسن قول عبد الله
بن عمر واخذ الاضار ي رضي الله عنه الح الاستمرار
في قوله في ذلك راجعة الي محسنه صا الله عليه
وسلم خلقا وخلق قوله يشير الي محسنه صا
الله عليه وسلم الح لوح به اي قصور العبارة عن
الح حاطة بكمالاته صا الله عليه وسلم خلقا وخلق
ومبينة بكسر الباء اسم فاعل قوله فهو نصه تعالى
هذا يقتضي ان المراد بالكتب الماضية الكتب
المنزلة قبل التنزيل من الكتب الهية وهي ماية
واربعة كتب قوله وايضا وهي اي ايضا الح نبيا

وهو مختلط لا يكون مضافا الي الفاعل وهو ظاهر
العبارة والمفعول نظر الي قوله تعالى واذا اخذ الله
ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحلمة ثم حكمكم
رسول مصدقا لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قوله
فان شهدا من اثبتت نبوته الي يعني لا مستحالة
صدور الكذب عن من ثبتت نبوته واذا اخبر
بنبوة احد وجبت نبوته والالزام للكذب في خبره
وهو محال لا يزيل جميعه التنبيل اي لا يزيل
التنبيل بل جميعه قدم المفعول والضمير في جميعه
عابدين علي ما هو موجود في النوراة ولا يخيل والزيور
من امرة صا الله عليه وسلم وكثرة تزويد ذكره
قال الله تعالى لموسى الي هو ما في المصحف
الخامس من النوراة بالمعني قوله فلا محالة انهم
اي الي خوف المذكورين قوله وكان قبل موسى
بن هان ذكوا لورخون ان ابوب عليه السلام كان
يعصر يورصا عليه السلام قوله في هذه اي
المذكور عن النوراة قوله هذه الكلمة لا تنافي راجعة
الي المذكور عن النوراة قوله فقلت له ما على الارض
ان يجبل ام محمد صا الله عليه وسلم الي من الغرف
دار باب الملل والادقظا صه غير مسلم قوله وهذا
كتابه الي كتابه صا الله عليه وسلم هو الفرقان

وانظر

وانظر اي ذلك فيه قوله قلت الي هو من كلام المص
وانت خبير بانه لا يحل لكلام المص هذا الخبر اليه يودي
لم يقدح بمشاركتك غير يدي اسر ايل لهم في بعثة
نبيينا محمد صا الله عليه وسلم حتي يجاب بان لا خصص
في الكلام وانما قدح بعدم البعثة لبي اسر ايل اسر
فلا يكون جواب الي جواب العالم القرطبي وخوه وانظر
قوله فقط بعد قوله انحصار بعثته فلا يحل له قوله
اذ ليس فيه الي مسند لقوله وليس في قوله تعالى
الي وانت خبير بانه غير مسلم اذ لا يلزم من نفي ادوات
الخصم عدم الي اختصاص اذله اسر لبيتها هو معلوم
عند اهل البيان فاذا من معاني اللام الي اختصاص
وليس من ادوات الخصم واغما عينوا الي
جواب عن سوال ثم قال هذه العالم اعاد الغمل
للفصل الواقع بكلامه اي المص بين كلام القرطبي
دفع ذلك وبذلك الي شارح فيها راجعة
للمضمون قبل فقلت له ما على الارض من مجهول الي
انه قال الي بدل من قوله وبذلك قوله قوله
الا فرقة الي مستثنى من قوله اسر ايل فتا الي يهود
ثم عطف الي هذا الخبر اليه يودي اي مال اليه
تشتا نا بفتح النون وسكون الشين قوله
وتالله ما ادري الي يوثي بالثا للفتيح اذ كان مع

تعبوا واستنظفوا كما هنا قوم ومعه جماعة من
جبال فاران هكذا يوجد في بعض النسخ وفي بعضها
بالمقاطعة والاضافة في قوله وطور سين مع قوله
وجبال فاران من باب اضافة الملقب الي الملقب
وكذلك في قوله جبل ساعين قوله وقد قال ثعلابي
في النشرة ان الله اسكن هاجر وابنه اسماعيل
فارانا هو استدلال على ان فاران هي مكة اذ هي
سكن اسماعيل وامه وقال السبكي فاران بطريق
مكة قوله وفي الزبور الذي بايديهم لان الخ يخرج
عن الملوب السابق الذي جري فيه على تقديم
الخ جبل على الزبور لمطابقة الواقع في النزول والترتيب
ان قوله الذي بايديهم الخ وصفت جابه خ وجا
عن العيلة نظر الي قوله سابقا وقد اطلع علماء
رضي الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيما
بايدي اليهود والنصارى من الكتب الخ وتدخل
ان يكون جابه نزل بها لذلك ووضعت النشرة
سابقا على العكس من هذا التفسير قوله ويجوز
من البحر الخ اي امره اذ ذاك هو الظاهر بحسب
ضميمة المقام قوله بالفرابين اي يلبس كيم الخا صير
هم كالانزرا قال في القاموس القراني ما يتقرب
له الي الله تعالى وجلبس الملك الخاص

والجمع

والجمع قرابين وكلا المعنيين ههنا مختل قوم لان
يخلص قوله وتذيين له الام بالطاعة من البذيين
قوله لانه يخلص الخ تعليل للاطراف قبل في الجمع
الظاهر من صهيون الكليل لا محذور اي اظهر من
اسماعيل صاحب الرياسة محمود فخل الخ كليل على
صاحب الرياسة استنب من حله عليها كما جري
عليه المم قوله ليخرج اسرايل خالفه خالفه
الظاهر انه مولا محمد ص الله عليه وسلم قوله وينوا
صهيون اي العرب لان صهيون هو مولا اسماعيل
وهو ابو العرب قوله ذوات شغرين الخ الشغرين
الشبين وسكون الفاجانب الشبي والشغرة بعث
الشبين جانب النصل وحده السيف قوله وشرايعك
مفرونة الخ قوله كانه عطف لنفسه لثاموس
والثاموس الوحي قوله والامم تخرون تحتك اي
يذبحون ويدخلون في الاسلام طوعا او كرها او يودون
الخيرية عن بدوهم ما غروا فيكم كي تغلب الناس
اي كي تغلب ان هذا الولد وهو عيسى عليه السلام
يشتر وليس انه ابن لك يا رب وقد خلف الله
نقالي رغبته فبعث جاعل وماجي البدع وهو
نبينا ومولا محمد ص الله عليه وسلم فاعلم الناس
ان عيسى عليه السلام بشر عبد الله ورسوله

وكذا قال المسيح في الا انجيل هذا اخلص حسن
الي النقل الي الا انجيل على وجه الحكاية في البار قلب
هو نبينا محمد ص الله عليه وسلم قال السعد
ومعني البار قلب كما شفق الخافيات ومصدوق
الابن من قوله اذ ابن الا نسان مولا ناعيسى عليه
السلام ومصدوق الا نسان مولا ناعيسى عليه
السلام **قوله** عن يوحنا بالكسر والمقصود به
نبينا محمد ص الله عليه وسلم وكما انه من ما ذكره
الماخينا الذي ياتي الكلام عليه **قوله** البار قلب
بدل ما قوله يوحنا **قوله** ويسوسكم هو من السياسة
قوله وهو يا نبكم بالتاويل اي تاويل تلك الامثال
قوله انا تمي الكلمة وتماها ختم النبوة والكلمة
النبوة **قوله** في الناموس اي الرجي **قوله** اغترس
كرما هو بفتح الكاف وسكون الراء والعب
ومضي على ذلك اي عا ذكر التمثيل الي انه تم
قوله سباج عنكم اي بعد ويزول عنكم **قوله**
ملك الله الظاهرا والباطنا **قوله** يريد بذلك
اي بالصخرة الموصوفة بما ذكر **قوله** ومن ثا واج
وخاربه اي من عاداه وباعضه **قوله** اظهره
الله اي جعل الله له القلبية عليه **قوله** يفتح
المبون العور يضم العين المجمة كحضر وفي بعض

النسخ

النسخ العور يضم العين المهملة وكذا النسخين فهو
كناية عن العمى المعنوي **قوله** لا يضم بالبناء للمفعول
اي لا يملك قال تعالى ولم قصصنا من قريته كما كنت
ظالمة اليه وفي بعض النسخ لا يخصم بالياء المجمة وبالبناء
للتايب ومعناه لا يفتح بالياء **قوله** حتى تثبت
بالماضي وفي بعضها حتى يتثبت بالمضارع وهو
انفتح في الفاعل **قوله** والي توارثه اطلق على الغرقان
تورا وقد وقعت تسمية الغرقان تورا في الحديث
قال الله لمحمد ص الله عليه وسلم اذ نزل عليكم حديثه
تفتح بها عينا عينا واذا ناسما وقلوبا غلغ فيها بانيع
العلم ونهي الحكمة وبيع القلوب التي ذكره في الشع
قوله وفي الا انجيل ان المسيح قال انه الى انظر
صنيعه حيث حلل ما في التورا بما قال النبي
اشعب عليه السلام **قوله** الغنم الاربعة الخ
كناية عن من ارسل اليهم مولا ناعيسى عليه
السلام والاربعة يحتمل ان يكونا من يرضف
الذي هو محل الهبات وتكون كناية عن عدم انتشار
رسالته وقصورها بخلاف رسالته محمد ص الله
عليه وسلم فلا يجوز الخ هو من تامة ما في الا انجيل
وفي بعض خففون النبي الخ الظاهر ان هذه الصف
التي جلب الهم النقل عنها في ابدية على العدد المتعارف

في الصحف المنزلة فانظره **قوله** وترنوي السهام
اي نظر الي دم الاعداء وهو من الرب **قوله**
منقطي باحد محاسن لبنان لبنان هو جبل
وشانه انه صاحب حسن وماوي للصالحين **قوله**
ومثل حسن الخ عطف على محاسن والكاف من ابد
الديسالك والرياض الديسالك جمع دسكرة ومن
معانيها بيوت الحج التي شانه الا مثالا بالملأ وهي
والخمر وهو المناسب هنا ومن معانيه القريبة
والصومعة والارض المستوية قاله في القاموس
قوله ان الذي يسمونه ضالا هكذا اي بعض النسخ
وهو حسن نظر الي المعنى والاسلوب وفي الكبير
من النسخ ان تسمونه ضالا الخ وهو غير مناسب
نظر الي المعنى **قوله** يغزون ذلك اي تسميتم
له ضالا **قوله** الخثرة اي البالية المنهزمة **قوله**
فصاحب الجمل هذا من كلام المص **قوله** ببابل متعلق
بسقط وهو بكسر الباء الثانية اسم موضع بالعراق
ينسب اليه السحر والخمر **قوله** من دون الله
متعلق بعبادة الاصنام **قوله** وهذا اي هدمت
قوله بنيننا اي بسببه صا الله عليه وسلم
ان قلعت الخ تصويرو لقوله لم تلبث تلك الكلمة
واحرقت السماج ثارها الخ السماج جمع

سهم يغتخ السنين وهي الرياح الحارة تكون بالنار
غالباً **قوله** وفوجت من اغصنها الفاضلة نار
هكذا كناية عن صناديد الصالحين رضوان الله
عليهم وشدهم في الحرب والصفير في قوله من اغصانها
ما يدعي الخ شجار الخ وسنة الممومة من الخرس
قوله فاعتبر هذا النفر بح به هو من كلام المص
قوله وقوله الارض الخ عطف على قوله هذا النفر بح
قوله وقد نعت الواو والحال **قوله** قريانهم اي ما
يتقربون به **قوله** بساعده اي بقدرته **قوله** اكثر
مجهول لقوله لا يظهر **قوله** فاعتبر من هذا الكلام
اي المنقول عن صحف دانيال وهذا من كلام المص
قوله تحت نصر يعني الباطل الموحلة وسكون الخ الموحلة
ونصر يغتخ النون وتشديد الصاد المهملة المفتوحة
وتحت مضى الي نصر ويخ القاموس ان تحت
معناه ابن ونصر اسم صهي وكان قد وجد تحت عند
الصهي ولم يعرف له اب ونسب اليه وهو الذي
ضرب يحيى بيت المقدس **قوله** وعظم كان
عطف تغسب بربريا **قوله** وبالجملة فنصوص
الكتب الماضية يصح في الماضية البر والرفع
نعت للكتب والنصوص وانظر غزوة الكتب
هنا ما هو معلوم من نونها **قوله** الغرض من

من الجواز لا يتخفيف الراي را بر في المتن
فاذا وفقت لهذا الكلام لما افاد حكم الراي
عموما وخصوصا اتبعه بقوله فاذا وقف الخ اي
ههنا وخلق لك الداعية والقدره عليه فالاشارة
مراجعة لما تضمنه المبحث من شأن الرسالة في اول
الفصل وهو قوله فصل ونبيين ومولا محمد صلى
الله عليه وسلم الي هنا وما قصد الكلام على ذلك
على وجه الشمول قال كله والضرورة في المقام المقابل
للنظر والمناقاة في نبيين ومولا محمد صلى الله عليه وسلم
المضائق اليه وتقدم ان المولي هو ناصر من يعز
اليه عند عرض النوايب وفي ترتيبه العلم
على التوفيق شي اذ هو مرتب على الحصول ويجاب
بانه عموما سبب السبب معاملة السبب اتم
التوفيق سبب في حصول العلم بالمشارة اليه وحصول
سبب في حصول العلم منورقة بصدق رسالة
نبيين ومولا محمد صلى الله عليه وسلم او يقال كلامه
جار على تقدير براهي وفقت لهذا كله وحصل لك العا
به وانع ذكره صلى الله عليه وسلم بالصلة عليه
لاجل ما جاء فيها جري على ذكره ولم يصل عليه مني
الله عليه وسلم قوله فوجب الايمان به فيما ذكر
ال عند حصول العلم الضروري بالرسالة والامر

ليس

ليس كذلك بل يحصل العلم النظري ايضا قوله
جمله وتفصيلا يحتل ان يرجع الي الايمان به جمل
اي في الجملة وتفصيلا اي على التفصيل بان يامن بكل
ما جادته لكن يغيب الايمان بما جابه تفصيلا بالا منط
ويحتل ان يرجع للمحيي به ويرجع ما جابه جملة الي
المتشابه ومصدوق ما جابه تفصيلا مقابل المتشابه
وما جابه صلى الله عليه وسلم في شمل الامور المعاد وغيرها
واجري المثال على امور المعاد خصوصا اهتماما بشانها
وذلك ان الكتاب معقود للاهيات والنبويات
وامور المعاد وغيرها مما جابه صلى الله عليه وسلم
وان كان يجب الايمان به فذكره في الكتب تسع
فلما اتمى الكلام على الايمان والنبويات وتخلص
لتمثيل ما جابه صلى الله عليه وسلم جري على امور المعاد
لما مر وذكر النشر المقام به غني عنه على ما فسر
به المص الحشني في الشرح ولهذا لم يتعرض له بعض
وهما واردان في الشرع ولا جل ذلك تعرض له المص
وهما يتعلقات بالبدن النبوي عند اهل
السنة قوله لعين هذا البدن الي قوله وفي
اعادة عين الوقت قولان قد ثبت هذا في بعض
النسخ وفي بعضها باسقاط هذه الزيادة وصليح
الشرح يقتضي ان لا ثبت لها في النسخ ولي يحكمها

التي ينطبق بها الشرح والمراد بالاعراض لا عراض
 التي لا يتخفف البدن بدونها الا ما هو كالا لتقات
 والشمع والام وغيرهما قوله والصراط اي مما يجب
 اليه ان به ايضا الصراط وهو جسر ممدود على متن جهنم
 يبرده الى وكون والآخرين ولا يطرف الجنة الاعلى
 وهو المعنى بقوله نقاب وان ملككم الله واردها وهو
 ادق من الشعر واحد من السيف وفي الصحيح يقرب
 الصراط عاظم ابي جهنم قالون وامني اول من يجوز
 ولا يتكلم يومئذ الا الوسل ودعوي الرسل يومئذ
 اللهم سلم سلم وفي جهنم كلاب مثل شوك السعدان
 هذه اللفظ مسلم ولفظ البخاري وانه كلاب يعني
 بالصراط ثم لفظ مسلم هل رايت شوك السعدان قالوا
 نعم يا رسول الله فانها فانها مثل شوك السعدان
 غير انه لا يعلم مقدار عظمته الله تخطع الناس
 باعمالهم فتنهم الموقوف بجملة ومنهم البخاري حتى
 يتنجس وفي البخاري المجدول حتى يتنجس والحديث مشهور
 وزاد ايضا بانه مسبر ثلاثة الاف سنة
 الف صعود والاف هبوط والاف استفا وقال ابن
 ابي حمزة قد جاني صفة الصراط انه ارفق من الشعر
 واحد من السيف وان مسير عقبات وان طول
 كل عقبة منه مقدار ثلاث الاف سنة وفي

كون

كون الموزون صحف الاعمال او اجساما تخلف امثلة
 لها تروها كما يوجد في بعض النسخ بان ثبات هذه
 الزيادة وفي بعضها ما سقطا قوله والجنة بان ثبات
 المكان في النسخة التي ثبتت فيها تلك الزيادة و
 باسقاطها في النسخة الاخرى والجنة لغب لدار النعيم
 وهي موجودة الان عند اهل السنة والنار لغب
 لدار العذاب قوله وعند اب القبر خرج من جح القاب
 ولا فلا يشترط في العذاب مثل يوم القيامة وكذلك
 السؤال اذ ليس ذلك مقصورا على القبر قوله في
 الشرح عبارة عن جميع الاجسام الخ هذه التفسير
 يتناسب القول بان العادة ليست عن عدم محض
 بل هي عن تفرقة قوله وغيره من مواطن الاخرة اي
 كسوقها الي الصراط وما تسريه الحشر هنا من
 الاطراف هو معناه اصطلاحا وما لغة بمعناه الطرف
 الاول فقط وهو الجمع وماله من مزيد اختصاص
 في المقام قدمه على غيره من الاطراف قوله واجمع
 المليون يعني ارباب الشرايع وفي بعض النسخ المسلمون
 مكان المليون والذي يتناسب الخارج المليون قال
 المؤلف رحمه الله تعالى في شرح القصيدة لا تشك
 انما الملل كلها من لدن ادم الى محمد نأ ونبينا
 ومولانا محمد عليهم الصلاة والسلام بحقيقة ان

الله يحيي المي بعد ان بعد موتها ويرد الامر واح الي
مشتا بكنها كما كانت اول مرة انتهى محل الحاجة منه
قول وكلاهما ممكن اي فالاعادة ممكن واخير الصادق
بوقوعها فقد طوي هذه النتيجة للظهور وعليها
يرتب قوله وكل ممكن الخ والذي يدل على ما قيدنا
به النتيجة من قوله واخير الصادق بوقوعها
ما بعد من قوله واما ان الصادق اخبر بوقوع هذا
الممكن الخ قوله وانما قلنا ان الاعادة الخ توجد
للسند قوله وكلاهما ممكن قوله لما عرفنا وجد قوله
لذاتها قوله واللازم التسلسل اي اوله ورفا ظلف
التسلسل هنا بالمعنى العمومي قوله وذاتها اي
الجواهر والاعراض قوله وانما قلنا الخ تمهيد للسند
بعد الذي هو قوله لانها الخ وجابا لتمهيد للفضل
قوله فلا نقدر الخ تفريع على ما ذكر في الجملة
قوله وبقوله انشأها المناصب لا ملوب الانية
تقديم هذه الطرف على الذي يليه وكأنه خرج عن
ذلك لان هذا القعد والمناصب ايضا ان لو اراد
اول مرة قوله ثم ارشد اي القران العظيم
والجواب انه تعالى الخ هذه الجواب غير مناسب
لا ملوب الكلام والمناصب له ان يترك ما ارشد
به بان يقول الذي هو الحرارة الخ قوله واما ان

الصادق

الصادق الخ هذا من تنمة الكلام على قوله وكلاهما
ممكن اذ الكلام على تقدير اخبر الصادق بوقوعه
كما جزم على ذلك في شرح القصيد قال فيه كلاهما
ممكن اخبر الصادق بوقوعه فهو حقت قوله اما
الابلام اي بالنسبة الي العاد قوله لا يصلح ان يكون
مقصود الحكيم اي بنا على اصل التحسين العقلي
قوله في هذه العالم اعني عالم الدنيا قوله
بالحقيقة اي بدليل لا مستقرا قوله بل كل ذلك
الشارع راجعة الي اللذة لا بقيد قوله بالحقيقة
قوله والجواب عن الاول اي الذي هو قوله ان
انسانا لو اكل انسانا الخ قوله اصلية هي التي
تكون من اول البحر الخ والفضلية هي التي تتغير
بتغير الغدا قوله الا لاذ هو الطرف الثاني
المعاد بقوله قبل وتخصيل لذة قوله من عيون
يسبغ الخ الشوق اليه ولا الشعور به
اصلا اي كيف عثر على صيلة على من غير صفة
الم بها بل ولا شعور به قلبه منها وكذا من عثر
على عثر حجة من غير طلبه اياه ولا شعور له به
قوله فلا نسلم ان لذات الخ خرة كذلك اي لانها
جارية على غير هذا النسخ النبوي قوله
يستنبه بعضها قال بعضها لان البعض المحرم لا يشبه

لانه جاء فيها ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا
خطر علي قلب بشر قوله تنبيه سات الخ قد سبق
ان التنبيه في عرف اهل التصنيف ترجمة عن بحث
الحق قد اشعر به كلام سابق وانت خبير بان
هذا الصنيع يقتضي انه لا ثبت لما يوجد في بعض
النسخ من قوله لعين هذا البدن الخ لانه لا يوجد
الجزء الكلي والالزام الخ كسند لقوله لا مثلها قوله
واختلف اصحابنا في اعادة اعيان الاعراض الخ
توجه الي خارج ما في المتن جري على عكس ذلك
تقدم الطرق الخ خبر والمراد بالاصحاب اهل
السنة قوله وقال ابن العربي الخ هذه الطريف
الولي التي جري عليها المتن قوله فلا خلاف بينهم
اي بين اهل السنة قوله قال بعضهم باوقاتها
المناسبة للمسيح في اللاحق وباوقاتها بالواو
قوله كما بعد الجسم اللوث يستزوج منه
ان الاعراض التي تغاد الاعراض اللازمة
للاجسام موهوم الخ اعراض قوله وهب عطف
على جاز قوله وقد بينا ذلك في كتب اصول هو
من كلام ابن العربي وهذا انتهى كلامه قوله هذا
ما يتعلقت الخ هو من كلام المؤلف رحمه الله وهو
يدل على ان تلك الزيادة لا ثبت لها في النسخ

التي

التي انبط بها الشرح قوله بجسم هو ما يعبر عليه
كالقطرة قوله على متن متن الشئ لغة وسطه
قوله ومن امسك السموات والارض فمهد لقوله
فلا معنى للتجريح وخيه ابهنا دفع ما يستبعد
من مشي الانسان على ارض من الشعرة قوله كما ملك
الخ راجع للطرف الخ خبر وذلك ان المعتزلة ثابوا ما
ورد من لفظ الصراط وقالوا له يمكن العبور على الصراط
وقد قدرنا امكانه فان فيه تعذيب المؤمنين
في مورده عليه ولا عذاب على المؤمنين قالوا وانما
المراد بالصراط طريق الجنة المشار اليها بقوله تعالى
سجد بهم ويصلح بالهم وطريق النار المشار
اليها بقوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم ومنهم
من حمله على الدلالة الواضحة ومنهم من حمله على
العبادات كالصلاة والزكاة ومنهم من حمله على
الاعمال الرديئة التي بسبيل عنها وبواخذها
فكان السؤال عنهم ومن عليها بطول المور وكثيرتها
ونقصها يغفلها واجاب الاصحاب ان امكان
العبور ظاهر كالمشي على الماء والطيران في الهواء
غايته مخالفة العادة ولا شك ان الاخرة اكثر
احوالها خوارق العادة وهو محل امتثال كثير
الرسوم المعتادة ومعدن النجار امور لم يخطر

فقط يقال الكابر العلماء السادة وما جا في محله فلا
يستغرب ولا يسأل عنه وبسبيله الله تعالى علي
من يشاء كما ورد ان منهم كالبرق الخاف وكما لا يرى
وكما لا يواد فاذ لم يقع موجب التأويل وجب اليقين
بالصراط كما وجهه رد ولا يصرف عن ظاهره وهو
المطلوب قوله واما الميزان الخ انظر ما وجه قوله
هنا ورد به الكتاب والسنة قال نقابي ولم يقل
ذلك في وصف الصراط مع انه ورد به ايضا الكتاب
والسنة قال نقابي ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة وقال عز وجل من ثقلت موازينه
فالويلك هم المفاضون الآية الي غير ذلك والكفتان
احدهما منبرة والآخرى مظلمة وورد الكعبين
كالهياق السموات والارض فتوضع الحسنات
في المنبر عما هيبة حسنة والسيئات في
المظلمة عما خلاق ذلك والصبح يوم يمدن ثقل
الذير مبالغة في تخفيف العدل وورد ان الجنة
تكون عن يمين العرش والنار عن يسارهم
وتنصب الميزان بين يدي الله تعالى كفة
الحسنات عن يمين العرش وقبالة الجنة والاخرى
عن يساره قبالة النار والوزن عامر كما لو ورد عيا
الصراط قوله وما يتعلق بها اي بالاعمال قوله

وانكر

وانكر معظم المعتزلة ذلك اي الميزان والموزون
الحسينين قوله واولوا الوزن على اعتبار الحسنات
بحسب والسيئات كما في عبارة ابن التماساني فان هذا
الكلام كله له وكانه سقط من النسخة يعني
نسخة المؤلف قوله وقالوا وزن كل شيء بما يليق به
ينبغي هذا بقول المؤلف في شرح القصيد وانكره
يعني الوزن بعض المعتزلة قاله ان اعمالهم
لا يكتفون وزنها حال وجودها فكيف اذا انزلت وتلاشت
بل المراد به العدل الثابت في كل شيء ولذا ذكره نقابي
لفظ الجمع وقيل المراد به ان ذلك ميزان الموازنات
البصر والاصوات السمع والطعام الذوق وكذا
سائر الحواس وميزان المعقولات العلم والعقل
ورده عليهم بان الموزون هي افعال الاعمال التي
هي اجسامها انفس الاعمال التي هي اعرافها
وقيل تختلف امثلة الحسنات اجسام نورانية
والسيئات اجسام ظلمانية واما لفظ الجمع
فللامتغاط كثرة ما يوزن فيه وقيل
لكل مكلف ميزان ولذلك جمع قال ابن دهاق
ولا يكون الوزن مقاصد بين العبد ورب
كما ذهب الجبائي فقال توزن الحسنات والسيئات
في فضل من الخير للعبد تدخل به الجنة وما يغني

عليه من السيئات دخل به النار فان ذلك باطل لا يصح
وقد قال عليه الصلاة والسلام لو وضعت السموات
والارض في كفة ووضعت لاهل الله في كفة
لرجحت لاهل الله وهذا هو الحق ان العبد
اذا اتى بطاعات كأمثال الجبال ثم كانت له مخالعة واحدة
فهو في المستحية والله سبحانه ان يعاقبه عليها
ويعطيه ثواب طاعته وله ان يغفرها قوله وأما
الجنة والنار فتثبتهما اي في المعاد مما علم من الدين
الحق قوله وهما مخلوقتان اي قبل يوم الجزاء والجنة
لغة البستان واصطلاحاً دار السعادة في الآخرة
والنار هي حقيقة جسم لطيف مجزأ والمقصود به
في المقام دار العذاب في الآخرة فهذا مجاز مرسل
من باب تسمية الشيء باسم ما حل فيه قوله وهبوط
ادم منها اي من الجنة وادم ابوا البشر خلقه الله
يوم الجمعة في جنات وهبوط يوم الجمعة لا في
عدن وعاش الغنم ثمان ودفن ابنه
سبب عليهما السلام وما ذكره سند للجنة
فقط ولم يذكر سند النار قبل يوم الجزاء
والمناسب ان لو تعرض له بان يقول وقوله تعالى
فانقوا النار التي وقودها الناس والحيوان أعدت
للكافرين وقوله تعالى انا اعتدنا للظالمين نارا
وروي

وروي النبي صلى الله عليه وسلم لها قوله وهذا اللعاب
بالدين الحرام الانتقام راجعة لقوله وحملوا الحرام ولا تضع
من جوعها لما يلبيه من قوله وحملوا الجنة الحرام ثم توجد
للورد عليهم بحسب قاعدتهم فقال ولو تشر لنا عنهم
في ايها ذمنا الا نعلم ان اي في ايها ان افعال الله تعالى
على الامراض فما المانع من اشتغالها اي اشتغال
الافعال فالاستغناء انكاره والمقصود بالافعال
المفسر بها الضمير في قوله من اشتغالها الجنة والنار
فالمناهي ان لو قال من اشتغالها عما فائدة الحق وكذا
الضمير في قوله في اعدادها قوله بالكمال مسبب
اللفظ الذي هو الغرض اي ما المانع من ان يكون
في اعدادها لطف هو الغرض بدل السباق وانظر
سوقه هذه الاطراف في سياق ما المانع مع
انه قد اعتبرها موجوداً والمناسب ان لو قال
ما المانع ان يصح الغرض في اعدادها قوله
لقوله تعالى الكلاب ايم وظلها بيان الملازمة
التي حكمت بها الشرطية قوله وقد قال تعالى في
سند الاستثبات بين المطوية القابلة لكن
التالي باطل وهو وجوب عدم انقطاع نعم
الجنة فالمقدم الذي هو كونه الجنة والنار مخلوقين
مشتهل فاذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذي هو

ليس لنا مخلوقين وهو المطلوب ثم توجه الى الجواب
عما غشكوا به فقال والجواب ان ذلك الخ والاشارة
راجعة لدوام الكل والظل والصحيح قوله دخولها
عابدين على الكل والظل قوله او تقول الخ جواب ثان
ومعني التخصيص الذي ذكره المولى انا يجعل
الجنة والنار من المستثنيات وقد ورد ذلك في
الحديث قوله ودليله اي دليل المذكور من عذاب
الغبر وكواله واحيا الموتى فيه قوله ولا تحسبن
الجنة هو دليل على الحيا قوله فقولته تعالى النار
يعرضون عليها الاية دليل على عذاب الغبر
والحيا فيه قوله ولا يهيج الخ جواب عن سؤال
وذلك بان يقال المراد بالعذاب في الجنة عذاب
الخرق فاجاب بما ذكره لكن يعارض بقوله تعالى
ولهم من فيهم فيها بكرة وعشيرة معني مقدار
طرفي النهار من الدنيا فكما تصور ذلك في الجنة
يتصور في النار ويعرف بان تجد اصناف الارزاق
والنعيم متحقق فصيح ان تعثر لها او قات بخلاف
النار للملحاح فيها نعم قوله بعد ويوم تقوم
الساعة الاية يعين ان قوله النار يعرضون عليها
عذابا وعشيرة ليس في الخ خرة ولذا جاء به المصم
قوله وقوله تعالى الخ عطف على قوله لعدم تقييده

السلام

ثم لم يزل ذلك الخ الاشارة لرجعة الي قوله وورد
اخبار الخ قوله وقد نقل عن مزار وبشر الميمني
الخ توجه الي ما لغير اهل السنة والميمني يعسر
الرا المستندة نسبة الي مريسة قرية قوله
والفاستغنى اي كان المولى عند اهل الاعتزال
ثلاثة قوله وانتم واي الثلاثة المذكورون قوله
وقال صالح قبة قضية كلام تقي الدين ان صالحا
بالتونين وورد في بعض التفاسير قبة بكسر القاف
قوله وانما منعه الخ جواب عن سؤال قوله الي بعض
اجزائه اي اجزا الميث سبل ابن حجر هذا نزول الودج
الي الميث والي الجنة كما كان قال نعم لكن نزول الي
النصف الخ وما ولذا قال المصم الي بعض اجزائه
قوله ويديره الملكان اي يديره الملكان الجواب
المعهور قوله كلامهم اي الجميع من الملوك
واميت قوله قالوا وليس في احب الخ الضمير في
قالوا عابدين علي العالمين وذلك انه وقع النزاع بينهم
في الاطفال هل يقتلون في قبورهم ام لا قد ذهب
طائفة الي انهم يقتلون ويسألون عن الميتاق
الذي اقروا به في صلب ادم عليهم السلام
ويثبتهم الله تعالى زاد بعض هؤلاء ان يستحب
لغيرهم محتج بان النبي صلى الله عليه وسلم لقن

ولده ابراهيم وذهبت طابفة الي انهم لا يقتنون
 اذ ليس عليهم الحساب ولا عذاب القبر ولا سوال
 منكر ونكير واغاهو في حق الملكين وذكر عن ابي
 حنيفة انه توقف في اطفال المشركين هل يسيلون
 ويدخلون الجنة ام لا وعند غيره يسيلون فيها
 يوخذ من غيور كلام المصم وتكمل عقولهم وزاد
 بعض الناس ان القبر يضم عليهم كما يضم
 على الكبار تنبيه ينبغي ان يعلم ان ما ذكر من
 سوال القبر وعذابه لا يختصه من في القبر
 بل بكل ميت سوى من مات شهيدا في المعركة
 ومن مات مرابطا ومن داوم على قراءة سورة السجدة
 ومن داوم على قراءة سورة الملك ومن مات يوم
 الجمعة او ليلة من قرا قل هو الله احد في مرضه
 الذي مات فيه ومن مات بالظاعون او قبح
 زمانه ومن مات مبطونا وقيل مر ايضا مطلقا
 ورد في الحديث عما والصلحون والملايكة والاطفال
 على خلاف فيهم كما مر وغير ذلك من المستثنيات
 قوله وكذا المعصومون من الذنوب الخ اراد
 بالمعصومين النبي عليه الصلاة والسلام واران
 بالتشبيه انهم يسيلون بقوله وكذلك راجع
 لمصمون قوله وظاهر الخبر يدل على التميم

وقيل

وقيل في قوله تعالى الخ فهد اعند هذا القابل يدل
 على حياة الميت في قبره قوله واورد عليه اي عاب
 هذا القابل الذي هو ان احدي الجانبين حياة القبر
 قوله انه يلزم عليه ان يكون ثانيا لثاني لورود القاطع
 قوله واجيب الخ فظاهر الكلام ان هذا جواب عن
 ما يليه من البراد وانت خبير بانه غير مستقيم
 والمناسب ان يعبر جوابا عن الآية نظر الي اقتضاها
 خلاف مذهب المجيب اذ مذهبه ان الحياة ثلاث
 والاية اما جوفها ثلث تنبى تلعبت الكلام على
 معني واجيب عن ورود الآية بعد القول بموجب
 البراد ان نفي الثالثة اما هو بطريق المعلوم
 اي مضموم الغدد وهو صعب قوله ويجعل انه
 اما حذف الخ جواب ثان عن ورود الآية فان منسكوا
 اي المعتزلة بقوله تعالى لا يد وقول فيها الخ
 ينبغي ان يعلم ان المعتزلة قد منسكوا في منع
 احياء الموتى بشبهة نقلية وعقلية فتوجه المص
 في المقام الي ما احتجوا به من النقل وبيان
 فساد احتجاجهم وسنذكر بعد ذلك تشبيههم
 العقلية وابطالها والاستثبات في الآية منقطع
 على مقتضى استدلالهم وعائنا وبلنا ايضا لان
 المعني على الاول لا يد وقول في الجنة غصن الموت

ولده ابراهيم وذهبت طابفة الي انهم لا يقتنون
 اذ ليس عليهم الحساب ولا عذاب القبر ولا سوال
 منكر ونكير وانما هو في حق الملكين وذكر عن ابي
 حنيفة انه توقف في اطفال المشركين هل يسجلون
 ويدخلون الجنة ام لا وعند غيره يسجلون فيها
 يؤخذ من عموم كلام المصنف وتكمل عقولهم وزاد
 بعض الناس ان القبر ينضم عليهم كما ينضم
 على الكبار تنبيهه ينبغي ان يعلم ان ما ذكر من
 سوال القبر وعذابه لا يختصه عن في القبر
 بل بكل ميت سوى من مات شهيدا في المعركة
 ومن مات مابطا ومن داوم على قراءة سورة السجدة
 ومن داوم على قراءة سورة الملك ومن مات يوم
 الجمعة او ليلة من قرا قل هو الله احد في مرضه
 الذي مات فيه ومن مات بالظاعون او فظ
 زمانه ومن مات مبطونا وقيل من يمينا مطلقا
 ورد في الحديث عما والصلحون والملايكة والاطفال
 على خلاف بينهم كما مر وغير ذلك من المستثنيات
 قوله ولذا المعصومون من الذنوب الخ اراد
 بالمعصومين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واراد
 بالتنبيه انهم يسجلون بقوله وكذلك مرجع
 لمصنفون قوله وظاهر الخبر يدل على التعميم

وقيل

وقيل في قوله تعالى الخ فهدى الله هذا القليل بدل
 عما حياة الميت في قبره قوله واراد عليه اي عاب
 هذا القليل الذي هو ان احدي الميتين حياة القبر
 قوله انه يلزم عليه ان يكون ثانيا لثاني لورود القاطع
 قوله واجيب الخ قاهر الكلام ان هذا اجواب عن
 ما يليه من البراد وانت خبير بانه غير مستقيم
 والمناصب ان يعجز جوابا عن الآية نظر الي اقتضاها
 خلاف مذهب المجيب اذ مذهبهم ان الحياة ثلاث
 والاية اما جرت عما تنبى قلبه من الكلام على
 معني واجيب عن ورود الآية بعد القول بموجب
 البراد ان نفي الثالثة انما هو بطلان المفهوم
 اي مفهوم العدد وهو صعب قوله ويجوز ان
 انما هذا الجواب ثان عن ورود الآية فان منسكوا
 اي المعتزلة بقوله تعالى لا يد وقول فيها الخ
 ينبغي ان يعلم ان المعتزلة قد منسكوا في منع
 احيا الموتى بشبهة عقلية وعقلية فتوجه المصنف
 في المقام الي ما احتجوا به من النقل وبيان
 فساد احتجاجهم ومنعهم من بعد ذلك تنبيههم
 العقلية وابطلها ولا تستثنى في الآية منقطع
 على مقتضى استدلالهم وعما تأولنا ايضا لان
 المعني على ولا يد وقول في الجنة غصن الموت

لكن اذا قوا عصف مودة الدنيا فليس نفي
موتة ثانية وهي موتة القبر وما فيه من القول
بالموت ونفي عصف موتة القبر الثاني
وهو كذلك انه قد زال الالام المشتمل الذي بين الروح
والبدن بالموتة الاولى وذلك هو سبب الالام
في خروج الروح ففي القبر تدخل الروح وتخرج من
عقب الم في ذلك فان قالوا اين النافوت
حيات الموتى وهم المقتر لتبي المقام نحن نرى
من هذه جنتهم العقلية قوله قلنا هذه ابودن
الخ المناسب ان لو احوال على الجواب بان يقول هذا
قلنا سباني جوابه اذ سيقول في النص
الذي يليه ولا يقدح فيه مستأخذ هذا للميت
الخ على ان قوله هذا ابودن من قابل بعد
طمانينة الى الالام بان لا يحسن جوابا
لا يشك الخ جواب من في قوله ومن يسلم
بذلك اي باحياء الموتى في القبر وكيف والناس
الخ جابه بترسلين لقوله والبرزخ اول منزل الخ
البرزخ في اللغة الجنة والمراد بالبرزخ
مدة ما بين موت الانسان وبعثه وذكر بعض
العلماء ان البرزخ على ثلاثة اشخاص مكان وزمان
وحال فالمكان من القبر الم عليين ثمرة ارواح
السلطان

السعد او من القبر الى سجين ثمرة ارواح الا مشقيا
واما الزمان فهو مدة بقا الخلف فيه من اول من
مات من الجن والانس الى يوم يبعثون واما الحال فاما
منجزة او معدنة او محبوسة حتى يتخلص بالسؤال
من الملكين العا تنبى قوله في المنة ولا يقدح فيه
مستأخذ هذا للميت الخ توجه الي دفع ما يرد والشيء
يقضي ان الضمير المجرور يعني ما يدعى الالام بعد ان
الغير وواله او هو عايد على المذكور من عذاب
الغير وواله وهو القريب والمناسب ان لو حرم
على تنقية الضمير قوله على نحو ما وضع الخ الا صرح
ان لو اسقط لفظة البرزخ ومصدوق ما الحال اي
الحال الذي وضع عليه في قبره ووجهه عنده
هو ان من حل به العذاب لا يبقى على حاله قبل ذلك
نظر الي ما يشكو هذه قوله وما بعدها اي بعد
الموت والمناسب ان تذكير الضمير وكأنه اوقعه في
ذلك الاستعمال عرفا والمراد بالشروع الشارح
او يكون الا مستأخذ هذا من قوله وهي جارية عقلا
فاذا كان في الموت وما يعلو خوارف عادات
فما جاء من تعذيب الميت وسؤاله صحيح مع مشاهد
له على حاله قوله في الشرح لا يقدح في حله اي
في حمل المذكور من العذاب والاحياء والسؤال

وقد سبق شرح الخ اي المعنى الذي يجري عليه
النص المقامى ونشرجه الذي سبق هو المقادير قوله
والبرزخ الخ قوله في المتن اما ما استحال ظاهره
الخ اي ما استحال ظاهره عقلا هو تعرضه لمفهوم
قوله وهي جائزة عقلا لكن لا باعتبار خصوص
ما يجري عليه المقام الذي هو خوارق معادات
نظر الي الموت وما بعده قوله فانا اي معشر
اهل السنة الظاهرية نصروا عن ظاهره
الخ قوله مع التنزيه المقام في غنى عنه اذ قوله
سابقا فانا نصروه عن ظاهره يعني عنه اذ قال
هو التنزيه اي تفويض الامر الي الله تعالى
قوله خلا قال امام الحرمين اي في تعينه مجالا
وبستروح من قوله ما استحال ظاهره انه لم
يرد شرعا ما استحال ظاهره عما سبيل القطع
وقضية اسلوبه في تقضي ان المذهب اثبات
فقط والامر ليس كذلك بل في المقام مذهب
ثالث وذلك مذهب الشيخ وهو انهم يردون
الوجه الي صفة لا طريق لها الا السمع فلو قال
خلا فلو لم يرد لجرى كلامه على الثلاثة اللهم
الا ان يقال راي في المقام ضعفه فاذا لم يتغير
له في الشرح والتعرض لتاويله بدعة عند

لغوله

لغوله ولا يجوز تاويله قالوا وتعليلية قوله ولو
كذب العقل الخ تعليلية عند ما يليه والاشارة
مراجعة لما اخبر الشرح به وظاهرة مستعمل عند العقل
قوله ان العقل اصل الخ بيان الملازمة التي حكمت
بها الشرعية القابلة ولو كذب الخ قوله وان كان
له بعد ذلك تاويلات الخ ينبغي ان يجمع بين
عما خوف الواحد لان هذا اما خوذ في مقابلة ماله
تاويل واحد قوله الامر فيه اي في التعيين قوله
هنا لك اي في العرف قوله والظاهر الخ هذا امر
نفس فان المقام رحمه الله والمقام في غنى عن قوله
مع القطع بتثنيهم الخ لانه لا نزاع فيه قوله
لان تعيين احد المحتملات الخ وجه الظاهرية وهو
ينبغي ما بعد من قوله انما كان لدليل الخ والمناسب
ان لو وجهه بانه احوط قوله في المتن فصل
وسماحاه مع الله عليه في الخ قد سبق
قوله فيجب الامكان به في كل ما جابه صا الله عليه
وسلم وما توجه اليه هنا مما هو مما جابه صلي
الله عليه في من امور المعاد والمناسب استقاط
الترجمة وسوقة في اسلوب ما قبله بان ياتي
به معطوفا ولكنه غير الاسلوب لما وقع من
الفصل ويخرج الترجمة الي قوله بعد واعلم الخ

والنحر واسقاه حمله قوله ويجب الايمان به اذ
سبق له في اول المبحث قوله نفوذ الوعيد
فخرج به مذهب الباطنية في طائفة من عصاة
امته فخرج به مذهب المرجية والمقصود بالعصاة
اهل الكباير الذين لم ينوبوا من امنه صلا الله عليه
وسلم وبالا ممة امة الاجابة والمراد طائفة من كل
نوع من انواع المعاصي وغيرهم يغفر له بفضل الله
تغاي واظم الكلام ان الطائفة التي يتخذ فيها
الوعيد اقل من التي لم يتخذ فيها من اهل الكباير
فولم يخرجون بسنة عنه صلا الله عليه وسلم
خلافا للمعتزلة والخوارج في خلود ذوى الكباير
غير التائبين في النار ولم ينوبوا موثبين وهم
كفار عند الخوارج وفساق عند المعتزلة لا يسمون
كافرين ولا موثبين وهذه الشفاعة المذكورة
احدي شفاعاته صلا الله عليه وسلم وليست مختصة
به بل هي ثابتة له وللا نبي والملائكة عليهم السلام
اجمعين وتثبت للمؤمنين ولعظم شكائه صلي
الله عليه وسلم خصه بالذكر وما اذا دعيت نفوذ
الوعيد وعقوبة الشفاعة توجه الي عقوبة
الحوض فقال والخوض الخ وهو مما يجب الايمان به
وهو ثابت باجماع اهل السنة والحديث الصحيحة

المستقيمة

المستقيمة نشاهدة بذلك وهو كما وصفه صلي
الله عليه وسلم ما وه اشهد بياضنا من اللبن واحلي من
الحسل يصب فيه ميزان من الكونر عليه من الاوان
عدد خمر السمك فناء وان تحت المسك وحسبواوه اللولو
ولا يلقها من شرب منه ايد او يذاع عنه من يد
او غير وورد ان طول مسيرة شهر وقد ورد في حديث
ذكره السهيلي في الروض الخ فان من اراد ان يسمع
خير الميزابين اللذين يصبان من الكونر في الحوض
فليعمل اصبعيه في اذنيه ويشدهما فان ما يسمع
عند ذلك هو صوت الميزابين قال المولى رحمه الله
في شرح القصيد بعد نقل الحديث المذكور ولا
يستغرب ان يكون عاظا هذه ان صح فان السمع عند
اهل الحق كالروية عندهم لا يمنع منه بعد
ولا غيره واختلف في محله وقد ثبت في بعض النسخ
النحر من لهذا الامر طراب وهو قوله وهذا هو قبل
الصراف او بعده الخ وهذا ان القولان جاريان علي
القول بالوحدة قال ابن دهاق واختلف اهل
الحق في مكانه فذهب طائفة الي انه خلف
الصراف وبعضهم ذلك الي اصحاب الشافعي وقالوا
لو كان الحوض في الموقف لكان من شرب منه
لا يدخل النار نه عليه الصلاة والسلام قال من

شرب منه لا يظلم بعده ابدا وقد صح ان قوما من
اهل الاسلام يدخلون النار ويخرجون منها
بالشفاعة حتي يكون شربهم من الحوض قائما طائفة
تبقى كوسمهم حتي يخرجوا من النار وعند ذلك يشربون
وصار هؤلاء الي كون الحوض في ارض القيامة علي
هذه الشريطة وذهب بها هب اهل السنة الي ان
الحوض داخل في ارض القيامة وفيه يكون الشرب
وعنه تكون المداة لم يبدل وغير ولو كان بعد
الصلوات لما صح ان يناد عنه احد الي النار فانه
من جوار الصراط فلما رجوع له الي النار ايد او ما
ذكروه من شرب الطائفة التي تدخل النار من
المومنين فان الشرب يصح مع ذلك ويكون الشرب
منه اما ان من ان تحرق النار اجواضهم واما ان من
ان يبرك لهم الجوع والعطش وقد نقل ان الطائفة
التي تدخل النار من المومنين لا تحرق النار
بواطنهم ولا مواضع الوضوء والسجود من ابدانهم
وعدايمهم اما هو علي الطبقة العليا من النار وقد
ورجى الحديث ان الله تعالى يسميهم في النار
امانة لا يحرقون الم النار ويخرجون منها كالجمعة
قد امتحنوا وقبل ان يناد الله عليه ولم يسم
حوضان احد هما قبل الصراط ولا خربعة فالاول

هو الذي يناد عنه من بدل وغير الثاني لا يناد
عنه احد لانه لا يختار اليه الا من تخلص من العذاب
وقالت المعتزلة ان الحوض كناية عن اتباع السنة
ومر د عليهم بانه ذلك لا يتصور الذود عنه فب
الحخرة اذ لا تكليف فيها فلا يناد فيها احد عن
السنة وانما يناد عن الحوض المحسوس وذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم طوله وعرضه وقدرها
بالمسافات والمساحات يدل على انه حوض محسوس
وقوله عليه الصلاة والسلام لا يصب فيه الما من
الجنة تجيلا لكرامته صلى الله عليه وسلم وكرامته
امنه يوم القيامة وقد ورد ان لكل نبي حوض
المصالح فان صفع ناقمة تقوم له في الحخرة مقام
الحوض قال ابن دهاق وقال عليه الصلاة والسلام
لكل نبي حوض في ارض القيامة ترويه امته
وقال بعض اهل العلم ليس في الموقف ما ولا حوض
الحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم اظهرها
لكرامته عند الله سبحانه قوله اوها حوضان الخ
قد سبغ ان ما يغني عن تسمية انظر معاد الصبر
في قوله اوها وحمل ان يريد به الوارد قبل
الصراط الوارد بعده قوله وتطير الصحف جمع
صحيحة وهي الكتب المكتوب فيها اعمال الخلق

من خبر وشي وعبر في جانبها بالنظر إلى جل ما حيا
في ذلك عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال الكتب كلها تحت
العرب فإذا كان الموقف بعث الله رجلا فنظم لها
بالحجج والشمايل أول خط فيها أنرا كتابك كعني
بنفسك اليوم عليك حسبي وأذكر الكتاب
العلماء أنه لا تصد في أنهم يعطونها قبل الوزير
أو بعد ذلك أهل الصبايف في المكتبة في الدنيا
أوهي صحايف يكتبونها في قبورها ويكتب العبد
في القبر وكان قبل ذلك كأنها لم تزل في
غير ذلك أي كقواعد الإيمان وعلومه الخ أي
وعما علمه مفصل الخ كقوله تعالى من باب الحسنة
فله عشر أمثالها الآية في الشرح وهذا
قول الباطنية سمو باطنية لأنهم عدلوا عن
الظواهر وقالوا ليست مرادة ولم يفصلوا بين
الظاهر والمستخبر وغيره وقالوا بل المقصود من
نصوص الشرع غير الظاهر فتراجع إلى معاني
باطنية فسموا لذلك باطنية قولا واحتجوا الخ
احتجاجهم جارعا للنقل والفعل وما قبله من
السمع قولا لا مستحالة الخ وهو وجه قوله وغايتة
الخ قد لا أثر للعبد في شيء منها أي بحسن ترتيب

العقاب

العقاب عليه قول وهو أي التخصيص وهو والله سبحانه
الخ هذا الكلام المؤلف قول المذهب الثاني الخ أنت
خبر بان المذهب المرفوع منه أحسن من هذا فكانت
قصة الجري في الترتيب في ذلك قول مرجية وقد سبق
أنهم سمو بذلك لرجائهم المعصية أي تأخيرهم إياها
عن الاعتناء به بقوله تعالى إن الخزي اليوم
الخ أي وتعرف المسند يقتضي الحصر كقولهم
الكرم في العرب وهم هذا أي لهم احتجاجهم فله
بدمنه قوله فهو خاص الخ أي فالخزي إذا خاص
بالكافرين قوله فوجب أن يختص بالكافرين إذ
هو الذي يتحقق فيه هذا المعنى الجاري
على المبالغة فيخرج كثر النعم قوله لا يقال يعارضه
الخ هذا جواب عن سؤال يرد على المرجية فتوجه
المص إلى جلب تقريرهم ودفعهم إياه أي يعارض
ما ذكر من الإجابة عما وجه الاستدلال بها قوله
تعالى من يحمل سوا الله به والمناسب أن لو
قال ونحو قوله تعالى الخ أي في ذلك كثير من
كقوله تعالى من يحمل متعالة ذمة الله والتفاهر من
بحسب المفهوم قوله لأن رحمة تعالى الخ وجه
نرجيح أي الوعد أي على الوعد قوله مرادها
أي مراد الأديان فالاستدلال بخبري قوله فهو

فهو عام يقبل التخصيص اي فلا يخصص من ينغذ
فيه الوعيد قوله وايضا فليس هو ايا الخ اتركب
لفظة ايضا من اعادة لعني الى مستثنى قبل قوله في الامرين
اي اللذين هما عدم الدوام وعدم الشمول قوله
واهل السنة عطف بنفسه قوله وصاحب كباير
اي جنس الكباير الصادق بالكسرة الواحدة فالشر
ولا يشترط الكثير كما يوضحه الجمع فان مذهب
اهل الحق ان من اتى بكبيرة واحدة غير تأيب منها
فهو في مشيئة الله تعالى وما جرى عليه المم من
التقسيم هو جار على المشهور من ان الذنوب كباير وصغائر
وايا عما ان كل ما عصى الله به فهو كبيرة فلا قوله
ومما تلوب بعد احوال الخ اي تلوت الجنة بعد
اهوال وليست هذه الا هوال من باب الوعيد
قوله وهي جماعة من كل نوع من انواع المعاصي
الخ المناسبة لما يلوب الممن ان لوقال العصاة
لكن ما جرى عليه في الشرح من المعاصي افقد
والمراد بهذا ان الوعيد نأخذ في كل طائفة من
انواع العصاة كالظلمة والزناة وكلمة الذنوب الي
غير ذلك من انواع العصاة ليتحقق بذلك صدق
الوعيد قوله شفاعات اخر مشهورة وذلك
شفاعة صل الله عليه وسلم النبي التي هي لتجليل

الحساب

الحساب والراحة للنفوس من هول الموقف وهذه خاصة
به صل الله عليه وسلم وشفاعة في طائفة بد خلوت
الجنة بغير حساب قال النووي هي خاصة به وتزدد
اي دقيقت العبيد وشفاعة في زيادة الدرجات
وتعظيم المثوبات وشفاعة في قوما استوجبوا
النار حتى لا يدخلوها اصلا وشفاعة لمن مان من
المومنين بالحرمين وشفاعة لمن رآه او زار به
محتسبا وشفاعة لجمه لا خراج من عمر ان النار
الي فخصها بصل الي كعبيد وشفاعة لمن اجاب
المؤمن ثم سأل له صل الله عليه وسلم الوسيلة وشفاعة
في اهل بيته صل الله عليه وسلم ان لا يدخل احد منهم
النار الي غير ذلك من شفاعاته صل الله عليه وسلم
العامية والخاصة وقد انهاها بعضهم الي ستة عشر
انظروا خذوها في كتب الحديث قوله في الرعييل
القول ذكر في مختصر العيين ان الرعييل هو الجماعة
من الخيل السابقة وفي القاموس انه قد يكون
من البقر ايضا وقد اطلقه المص في المقام علي
الطائفة الاولى من الناس استعاره قوله
والتحقيق ان له حوصلة الخ هذه افقد ما جرى
عليه في المتن من قوله اوها حوصان قوله
واختلفوا الخ هناك قول اخر وهو او بشماله

قائما حسب ان لو سافه كذلك في المتن واعلم
 ان اصول الحكم الخ كانه حاول بهذا الاجرا الكتاب
 على اصول الحكم ايضا كما جري على اصول الدين
 حكايه صنيع بن السبكي في الاصول لكن صنيع المص
 مخالف لصنيع ابن السبكي فالصحيح قد اصول الدين
 على ما جري عليه ابن السبكي ولا يخفى مناسبه
 صنيع كل منهما وقصدي كلامه ان اصول الحكم
 مخصوصه في الاربع المذكوره وليس كذلك بل شمر
 خامس وهو كما قال ابن السبكي دليل لمعين
 بنصر اي من كتاب او سنة ولا اجماع فبعد حمل هذه
 الغياض الا قرائني والاستثنائي وقياسي والعكس
 واولنا الدليل يقتضي ان لا يكون الامر كذا وتولف
 في كذا المعنى مغفود في صور النزاع فيبقى على
 اصل وكذا انتفا الحصر لا تنفامدركه وكذا وجود
 المقتضي او المانع او فقد الشرط على خلاف في
 الثلاثه والمراد بالاصول ادلتها وقد مر الكتاب
 انه لا اصل فيها وانفعه بالسنة لانها تنبئ
 مع ان ما بعدها مرجعه اليها في الجملة وما يندرج
 به اهل الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
 اتباع السلف الصالح واليه اشار بقوله وانتابع
 السلف الصالح الخ وحي كما قال في شرح الفصيد

علمنا

علما القرون الثلاثه التي شهد النبي صلى الله
 عليه وسلم لها بالخير فقال خير القرون قريب ثم الذين
 يلونهم ثم الذين يلونهم فقول له فما بعد القرون
 التي ذكرها وما يبذل بعني لا شيء وهذه امنه عليه
 الصلاه والسلام بحسب الغالب في تلك القرون
 والغالب فيها بعد ها والى قعد وجد في تلك القرون
 الفاضلة من ليس اهلا لان يقتدي به لكن بحسب
 التدور والقله بالنسبة الي كثرة من يقتدي به
 ووجد فيها بعد ها من العلماء العاملين والائمة
 المهتدين من هو اهل لان يقتدي به لكنهم بالنسبة
 الي من وجدوا منتهى من المبتدعة واجبة
 الفضل لانه قليلون جدا فخرج عن طريق السلف
 الصالح فهو بدعة وهي ما خالف اصول الشريعة
 قال القرافي في كتابه القروفي واعلم ان
 الاصحاب فيما رايت متفقون على انكار البدع نص
 على ذلك ابن ابي زيد وغيره والحجة التفصيل
 وانها خمسة اقسام فتش وهو ما تناولته قواعد
 الشرع وادلتها كندوب القرون والشرائح اذا
 خيف عليها الضياع فان التبليغ لمن بعدها
 القرون واجب اجماعا واهمال ذلك حرام اجماعا
 القسم الثاني وهو محرم وهو كل بدعة تنالها

قواعد التخريم وادلتها كالمكوس والمحدثات من المظالم
وتقديم الجبال على العلماء وتولية المناصب الشرعية من
بصلاح لها بطريق التوارث وجعل المستند في ذلك
كون المنصب له فيه وهو في نفسه ليس باهل الغنى
الثالث مندوب اليه وهو ما نتا ولتت قواعد الدب
وادلتها كصلة التزاوج واقامة صور الامة والقضاة
وولاية الامر على خلقه ما كانت عليه الصحابة رضوان
الله على جميعهم بسبب ان المصالح والمفاسد الشرعية
لا تحصل الا بعظمة الولاية في نفوس الناس وذلك
في زمان الصحابة انما كان بالدين فقط وفيما بعدهم
انما يعظمون بالمعروف فيتعجبون تخفيهم ما حتى تفصل
المصالح وقد كان عمر رضي الله عنه بالكل خير السعير
والمحج ويغرض لعامله نصف الثمارة في كل يوم
لعلمه بان الحكمة التي كان هو عليها لو عملها
غيره لكان في نفوس الناس ولم يحزموه ونجاسوا
عليه بالمخالفة فاحتاج ان يضع غيره في صورته
تخفف النظام ولذلك لما قدم الشام وجد معاوية
بن ابي سفيان قد اتخذ الحجاب والمراكب الغريبة
والثياب الهائلة العلية وسلك ما سلكه الملوك
فاهاله رضي الله تعالى عنهم عن ذلك فقال له
ان اياي نحن فيها محتاجون الي هذا فقال له

لا امرك

لا امرك ولا انهاك معناه انت اعلم بحالك هل انت محتاج
الي هذا فيكون حسنا او غير محتاج فدل ذلك من قول
عمر رضي الله تعالى عنه وعن غيره على ان احوال الخبيث
وولاية الامر تختلف باختلاف الاعصار والامصار والاحوال
فدل ذلك محتاجون الي بخلافه بخلافه وسياسات لم تكن
قد عرفت وما وجبت في بعض الاحوال الغنى الرابع
يدع ملك وهمة وهي ما نتا ولتت ادلة الكراهة وقواعدها
لتخصيص الامور بالفاضلة او غيرها بنوع من العبادة
او زيادة في المندوبات المجردة كما لا تترك بعد الصلاة
وتحريمها انما ذلك من سوء الدب اذ شئت العظماء اذا
معدوا واخيل وقف عنده والزيادة الشدة في المنح
من الزيادة في المندوب لانه ذريعة الي اعتقاد
وجوب الزيادة الغنى الخامس البذل المباحة
وهي ما نتا ولتت ادلة الاباحة وقواعدها كالاحتذاء
المناخل للمدقيف ففيه تارة اول شيء احدثه
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الاحتذاء
المناخل لان تليين العبيث واصلاحه من المباحات
فوسايله مباحة انتهى وعن اطلق في ذم البدعة
ولم يفصل راي ان البدعة على التحقير لا تطلق الا
على الغنى المحرم والمكروه فكل من ادعى خلاف ما
تخصيصه الا دلة الشرعية او ما لهم تشهد له الاصول

الشرعية او خلاف ما عليه السلف الصالح قبل
ظهور البدع فهو مبتدع من اهل النار والعباد
بالله تعالى وفرق اهل البدع المستوجبة للنار
بنصه صا الله عليه وسلم وهو قوله عليه الصلاة والسلام
ان بني اسرائيل قد افترقت على اثنين وسبعين
فرقة وستغترف هذه الامة علي ثلاث وسبعين
فرقة كلها في النار الا واحدة قبل من هم يارسول
الله قال ما انا عليه واصحابي او كما قال عليه
الصلاة والسلام قال الله مدي والاثان وسبعون
فرقة عشرون منها معتزلة واثنان وعشرون
شيعه وعشرون خوارج وخمسة مرجية
وثلاثة بخارية وواحدة قبيحة وواحدة مشبهة
وما سوي ذلك من ارباب البدع راجع الي
بعضها واختلف هل حكمهم في الدنيا حكم الاكلام
مع الفسقة او الكفر فقبيل هم فساد وتغل
عن الشيخ الا شرعي وجماعة وقيل هم كفار
ونقل عن القاضي ومالك والشافعي ونقل عن
الاستاذ التفصيل بين المبتدع الذي يكره اهل
السنة فهذا الكافر وبين المبتدع الذي يكره
هم اذ افسد وقيل غير ذلك **قوله** واختلف
ان ارجع الي اثار السلف الصالح عطف تفسير علي

قوله

قوله وانتاع الخ **قوله** وافضل الناس بعد نبيي
محمد صا الله عليه وسلم ابو بكر الخ هذه سبيلة
اعتقادية فالمناسب تقدمها على قوله واعلم الخ
لكن قصد الختم تسبيلة الصحابة رضوان الله
تعالى عليهم وذلك مناسب فيكون من باب ختامه
مسك وانظر هذه العبارة فهي توهم خلاف المقصود
في الخارج اذ المقصود افضلية من ذكر على الناس
بعد النبي فالمناسب التعبير بما يؤذن بذلك
قوله عدول يعني ما لم يطرأ قادم **قوله** باهم
اقتديتم اهتديتم الحديث وكأنه جابه عند القول
كلهم عدول المقصود للودعي الخالف **قوله** نعمت
الله بحببتهم الخ لما توجه الي الدعا جابه في قالب
الماضيونة للتفاول والرغبة في الوقوع والنوب
للمشاركة فحين ممن دعاهم الشيخ بذلك
وهو ممن يقبل دعاوه وباني في الجملتين بعد
ما في الخ ولي وما جري عليه من الخ سلوب مناسب
اذ مضى كل جملة كالسبب فيما يليه وامين
اسم فعل معناه استخفى ولم يبق في السكون
الصل لسكون ما قبل **قوله** خروجه وخصصته الحركة
بكونها فمحة لحقتها وزموتهم حزمهم وجماعتهم
قوله هذه عقيدة اهل التوحيد الخ الاشارة

وجماعتهم

راجعة للمصنف الذي جرى عليه كلام الشرح وما
شاع من تلقينه بالعبري ليس من وضع المؤلف والتقديم
معتقد اهل اليمان لقب عقيدة اهل التوحيد فالمقصود
بالنوع التوحيد من يصدق عليهم اليمان ثم اتبع لغتها
بوصاف نظير عظم شأنها فقال المخرجة الخ والاضافة في
قوله من ظلمات الجهل للتخصيص ويحتمل ان تكون
بيانية وثبت لها هذا الاخراج لاجل ما انطوت
عليه من العقائد المصحوبة ببلهينها والتقليد
من عطف خاص على عام **قوله المرحمة الخ** هو اسم فاعل
من المرحام يقال ارغم الله انف فلان اي الصغف
بالرغم اي بالثواب وهو كناية عن الغلبة والافحام
وانقطاع الحجة والمبتدع كالقديري والمرحى الي غير
ذلك من تضمن هذا الكتاب الرد عليهم ولجأهم
وابطال مذاهبهم وتزييف ادلتهم وجرى في
الوضعين على طريق التزقي وهو المناسب
لحلب ما اشتمل عليه الكتاب من الوصف التي
شأنها انما يخرجك الي اللهسم الي اخذة والاشغال به
ولما اهي الكلام على لقب المصم وذكرنا وصاف
توجه الي طلب النفع به وبعضهم يقدم هذا
وهو اقل وعند التوجه لطلب النفع به جرى على
ما دة السؤال لانه طلب مع حضور فقال

نسبيل

نسبيل سبحانه ان ينفع بها الخ وجرى على المضارع
لتجدد النفع واستمراره وطوي المفعول قصد المهور
فيجرى النفع عليه وعلى غيره والباقي قوله ينفع بها
للتفدية وفي قوله ويشرح بها سببية **قوله**
بطوله هو يفتح الظالم المملنة وسكون الواو والفضل
وقد بطلت على القدرة فان قصد الاول فهو تغني
في التعبير وان قصد الثاني فالكلمة للتاسيس
وحسينه فقد خص كلامه من الفضل والطول بما هو
امس به **قوله** وصلب الهم على سيدنا ومولا محمد الخ
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها وصلب الله على
سيدنا ومولا محمد الخ وهي ابلغ وعدد منصوب
على انه مفعول مطلق ولما جرى على ذكر الصلاة
انتم بها بما يقتضي التناهي في الكمية فقال عدد
ما ذكر الخ واضطر به هل تحصل تجرد هذه الصلاة
ثواب هذه العدد او ثواب صلاة مع زيادة الكثير
من الثواب لك دون العدد المذكور وختم الكتاب
بالدعاء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ ذاك
مطلوب ايضا كما هو مطلوب بد او ختم دعاه بالحمد
رب العالمين طلبا لمشاكلته اهل الرضوان قال
نغالي واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين **قوله**
في الشرح بالاصول استعملت صيغة الكثرة في غير

محلها الاصل في قوله وهو خطاب الله تعالى الى هو
 الكلام الذي قصد به من هو اهل الفهم فالمراد به
 ما يتخاطب به ويرد على قوله المتعلق بافعال المكلفين
 ان الخد فاسد العكس لزوج ما يتعلف بفعل الواحد
 كخصا بضمه صيا الله عليه ولم ويرد عليه ايضا بان
 خطاب الوصي كما يتعلف بافعال المكلفين كذلك
 يتعلف بافعال ما هو من جنسهم كالزوال قوله
 الى باحة وهي الى ذن في الفعل والترك على السوا
 والوضع عبارة عن الحكم على الشيء الى من
 اطراف التعريف الوضع فتوجه الى الكلام عليه
 وهو بطلان ويراد به نصب الشارع امارا على حكم
 من الحكم الخمسة وهو هذا المعنى يتنوع بخمسة
 متعلقة الى اطراف ثلاثة وعليه جوي المسم ويطلق
 ويراد به ورود الخطاب النفسي سببا وشرطا
 وما نفا وصحبا وفاسد فهو هذا المعنى يتنوع
 لهذه الانواع الخمسة وعليه جوي ابن السبكي
 ولا يعارض هذا اما جوي عليه المص قوله متحصرة
 في الاربعة الاعتراض نظر الى حصرة الادلة التي
 يستند اليها في اثبات الحكم الشرعية في
 الاربعة اقوى من الاعتراض على اثبات هذه
 بالخاص وهو السنة والقد سبق تعريفه وما

يدخل

يدخل فيه في الكلام على الام قول والمراد بها هذا الى
 اي والمراد بالسنة هذا ما صدر عنه صيا الله
 عليه وسلم مما ليس بمنقول وقال المراد بها ذلك
 لانها استنبطت لان كانت لها في مقابلة الغرض
 كهذا الغرض وهذا سنة وهذا يد عتالي غير ذلك
 ولا يخفى ما في التعريف لصدقه على الفعل الجليل ونحن
 لسنا منعبد به قوله ونقار يره جمع تفرير
 وبعض الامم يوليين بسكونة عن ذكر التفرير
 كذا واللفظ فعل على المختار فهو من جملة افعال
 صلي الله عليه وسلم قوله والمراد به اتفاق المجتهدين
 الى في هذا الشيء لصدقه على الاتفاق اعني اتفاق
 المجتهدين في عهده صلي الله عليه وسلم على امر
 وليس ذلك بحجة بل اتفاقهم المعنى حجة هو ما يقع
 بعد وفاته صلي الله عليه وسلم وهم من الاتفاق
 انه لا يد من اثنين فكثر اذ ذلك ما يتحقق فيه
 الاتفاق ولا يشترط الجمع بل لو لم يكن في العصر
 الى اثنان كان اتفاقهما اجماعا فليجمل الجمع في كلام
 المص على ما قوت الواحد ولا يتصور الى اتفاق من
 واحد قوله في عصر علي امري في اي عصر من غير
 تخصيصه بعصر الصحابة على الصحيح وعلى اي امر
 سواء كان اثباتا او نفيا وسواء كان الامر شرعا
 او لغويا او عقليا او دينيا على المختار قوله

ومن يري انه اي الجماع لا ينعقد مع كيف خلاف
 الخ مفهومه ان من راي انعقاد الجماع اولم يجوز
 وقوعه فلا يري ذلك وفي هذه المسئلة اقوال
 ثلاثة وهي مسئلة ما اذا اختلفت اهل المصير
 الاول في امر علي فوليها وانعت اهل العصر الثاني
 على احد هما بعد ما استقر خلافتهم القول الاول والجواز
 والثاني المنع الثالث المنع ان طال زمان الخلاف
 وكذا اذا وقع الاتفاق من اهل عصرهم لعبيده
 فغيبه ايضا ثلاث مذاهب المنع مطلقا وهو للدهدي
 والجواز مطلقا وهو للامام الرازي الثالث التفصيل
 وهو الجواز ان كان مستند الى وليين ظنيا والمنع
 ان كان قطعا وانظر صحيح القول في اصول ورد
 القول بالمنع في المسئلة الاولى بانه قد وقع
 كاختلاف الصيابة برضوان الله تعالى عنهم في
 بيع امهات الولاة ثم اجتمع من بعدهم على المنع منه
 ورجح الثانية بوقوعه ايضا وذلك اجتماع الصيابة
 رضي الله تعالى عنهم على دفعه صلي الله عليه
 وسلم في بيت عائشة رضي الله تعالى عنها بعد
 اختلافهم في ذلك فاذا اتين هذه الاعانة ان من
 يجوز مطلقا يحتاج الى زيادة في التبريع وان
 من يمنع مطلقا يريد فيقول لم يسبقه خلاف
 مجتهد مستقر كما قال المصنف ومن يفصل فلا بد

ان يقول ايضا لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر وكيف
 في الظني وفي المسئلة الاولى او من عصوا خربلا
 طول زمان قوله وحكم جوزه وقوعه فاعل وجوز من
 يري ان الجماع الخ والصحيح وقوعه عايد عاب
 الجماع مع كيف خلاف مستقر قوله خلاف مجتهد
 مستقر الخ لفظ مستقر بالرفع نعت لخلاف وحذف
 لفظ مجتهد من الاول لدلالة هذا عليه فهو من الخريف
 من الاول لدلالة الخ واخر قوله والمراد به مساوات نوع
 الخ انت خبير بان ما جري عليه المص هو سبب القياس
 وتبريعه هو محل معلوم على معلوم ليس وان لم
 في علمه حكمه قوله وانما اضاف الخ جواب عن
 سؤال قوله في شاع مقدما الخ كسند لمضنون قوله
 ليس كل قياس يجتري الخ ومقدما ان القياس
 ما يتوقف عليها فمنها حكم الاصل وكونه معلولا
 وان العلة كذا او وجودها في الاصل ووجودها
 في الفرع وعدم معارضة في الاصل وعدم معارضة
 في الفرع وما انتسعت مقدما كثر الغلط
 فيه وكثر الغلط فيه من عطف المسبب على
 السبب قوله وانما مرادنا الخ جواب عن سؤال
 وذلك ان يقال قوله والعلم المتكفل الخ يقتضي
 ان اصل هذه المسئلة على الاصول فاجبه ذكرها

هذا فاجاب بقوله **قوله** واغا مرادنا الخ **قوله** بل بالنقل
اي المحض **قوله** او العقل المستنبط منه المراد
بالعقل في المقام الدليل العقلي فالمستنبط علي
هذا بصيغة المفعول ويصح ان يضبط بصيغة اسمي
الفاعل ويكون المراد بالعقل القوة نفسها **قوله**
منه اي من النقل **قوله** التي لا يشهد لها اصل الخ
وصف مختص للبدع احتراز به من البدع المستحسنة
اذ تشهد لها اصول الشريعة ومن ثم كانت مستحسنة
وقد مر بيان ذلك في تقرير المتن **قوله** الي ما كان
عليه الخ ينبغي ان يمشي علي ام باب القرون الثلاثة
قوله عدول اي ما لم يطرأ قادم **قوله** لا يسيل عن
عدالة بل هي محمولة على العدالة حتي يظهر قادم
مخلاف غيره **قوله** لو اتفق احدكم الخ انت خبير بات
هذا الخطاب والمؤبة لبعضهم فلا يكون دليلا للمدعي
وهذا الحديث وقع في السير انه قال النبي صلى
الله عليه وسلم لما ولد ابن الوليد حيث وقع بيعة
وبين ابي عبيدة رضي الله عنهما ما وقع والنسب
يفتح الثوب وكسر الصاد يعني النصف فهو لغة فيه
قوله وفي المسئلة ثلاثة اقوال اي مسئلة عدلهم
من الخ قول انه يسيل عنهم كغيرهم الخ من يكون
ظاهر العدالة او مقطوعا كما لشيخين رضي الله
تعالى

تعالى عنهما وكما لقول بانهم عدول الي قتل عثمان رضي
الله عنه ويبحث عن عدلهم لوقوع الفتن بينهم حينئذ
وكما لقول بانهم عدول الخ من قاتل عليا رضي الله تعالى
عنه **قوله** والذي عليه الكتاب والسنة اي ظاهرهما
ليطابق ما سبقت **قوله** واجماع من يعتمد باجاءه
ما تقدم ولا يجزي ما بين **قوله** واجماع من يعتمد الخ
وبين **قوله** سابقا اتفاق الجتهدين **قوله** والصلحيين
نسبة الي الصحابة لانه في من زعم ونسب اليهم
لا خفاء من هذا المخرج باصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فصار في جانبهم كما لعلم بالقلبية **قوله**
من اجتمع اي بقظة اذ هو المنبأ در عنه الاطلافت
قوله في حياته خرج من راه من الصالحين بعد
وفاته فيما الله عليه وسلم **قوله** ثم ما تومئنا بورد
عليه انه لا يظلف علي من اجتمع معه مومنا صلح
الله عليه وسلم في حياته صحابي حتي يموت مومنا
وليس كذلك فالمناسب استغناء هذا القيد اذا المراد
من يظلف عليه صحابي في الحال وانما يحتاج لذلك
اذ اردنا الصحابي عند الله تعالى وفي المال ويلزم
عليه ان لا يسمى احدا مومنا في حياته صحابيا لعدم
توقف موته مومنا الا في المشهود لهم بالجنة وذلك
بأكل كهام ويهدى قايها من ارتد منهم ثم تاب

وامان مومنا فانظروا وان لم يظلم هو يفتح الباب
وكسر الطامن الا طالة الامن الطول اي وان لم يظلم الضحية
مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج عنه الخ
وجه الاحسنية وانت خير بان ما وجهه الاحسنية
يقضي فساد المقابل فانظروا اللهم الا ان يكون
المواد بالروية في كلام ابن الحاجب الاجتماع لا الروية
البصيرة فان اطلاق الروية على الاجتماع شاذ
في العرف يقال هل رأيت السلطان اي اجتمع معه
ويقال اريد ان اراك اي اجتمع معك وقد صار ذلك
حقيقة عرفية وانما بشرط الخ جوان عن
سؤال مع اشتراط ذلك فيه لغة وعرفان مع
اشتراط الطول في الصاحب في اللغة والعرف اما عرف
فذلك ظاهر واما لغة فانظر معرودة اي واحدة
وافضلهم ابواب الخ خرج عن اسلوب المتن
ففضلت الخطابية هو يفتح الخ والطائر
المشبهة قوم من الرافضة قال ابن مسعود
سيد الحسن البصري ينتسبون اليه الخ
وكان يامرهم بنسبها دة الزور على مخالفتهم ومن
ثم كان مالك وغيره من الشيعة لا يقولون وايضا
وان قبلوا وليه اهل البيت غيرهم
وقال القاضي عياض في الكمال الخ انظر غرر

الافراق

الافراق للقاضي في الكمال مع ان جميعها له فيه الا
ما سياتي نقلا عن ابن العربي وهو يجمعون
الا فعد يجمعون كما يوجد في بعض النسخ ومن
له مزية الخ من مبتدأ اخبر اهل العقبين
الا نقاس متعلق باهل قوله فقيل له اي مالك في المدونة
معناه في المدونة قيل له انه يخرج الفاعل
محلها وانظر قوله من الناس بعد نبيهم الخ فعبه
ايهام غير المقصود لكن اضافة النبي الي خصم الناس
تخصيصهم بالامة وحسينه لا اشكال قوله فقال
اي مالك وكلا بي المعالي قريب منه المراد بابي المعالي
امام الحرمين قوله تقدم عمر كثير اي في مباحث
الكلام ويروى عن النبي الخ هذا من كلام المصنف
رحمه الله والمراة بالعمري في المقام الامام الطوسي
الذي له في كتابه ابن النجاشي قوله عبد مدافع بفتح
الغاء ثم اختلف في تاويل وقف مالك المناب
اسقاط لفظ التاويل اذ بعض الافراق من
الحلاق لا تاويل فيه فقيل هو وقف علي
ظاهرة اي هو وقف حبرة قوله وقيل هو راجع
للقول الاول الخ الظاهر ان التاويل عايد على الوقف
فيكون قوله عقبه ويحتمل وقعه الخ من تنمة
هذا القول يعني انه بيان للاعتذار عن الوقف

وذلك النفس بحما هو الخف من الـ مختلفا والنقص
 لكن هذا غير موافق للخارج والذي في الـ كمال
 وقيل يرجع عن الوقف الي القول الاول ويجعل ان
 يكون الضمير عايدا ما لك وكا انه يقول ان ما لك
 يرجع عن الوقف وقال بالقول الاول ويكون هذا
 الكلام بمنزلة الاعتراض بين القول الاول الذي
 الوقف على ظاهره وهو وقف الخير وبين القول
 الثاني وهو ان نفعه انما كان لما وقع من الاختلاف
 والنقص لانه لا يقول بالقول الاول ومعنى
 القولين ان الوقف الصادر عن مالك رحمه الله تعالى
 قيل هو الوقف حقيقة على معنى التردد في الـ فضل
 لتعارض الـ ذلك وقيل معنى الوقف الـ مساك
 عن النفس بحما هو الخف مع مع فنه لا قضا ذلك
 ويجعل وقفه وقف من يعتقد به الخ هكذا في
 بعض النسخ وقف بالعطف وذلك ما سب لما في
 الـ كمال ويحتمل انما وقف من غير عطف فيكون
 منصوبا مفعولا بجعل وان ومفعولا بها بدل منه ويجعل
 ان يكون مفعولا بدلا من وقفه وان ومفعولا بها
 مفعولا بجعل ويعتقد في بدعي الوجهين مبني
 للمفعول وعلى النسخة الاولى الموافقة لما في
 الـ كمال يكون يعتقد في به مبني للفاعل وفاء له

قوله

ضمير

ضمير يعود على مالك ومن وافقه على انشاخه قوله
 انه لما وقع اي وان كانوا يرون انها على ترتيبها
 في الخلافة قوله ولا يستدل عليه الخ بانه دفعا لما
 يتشبه به في المقام قوله من الكثير المناصب مما
 هو كثير قوله واليه يشير الخ اي والي كونه قطعيا
 يشير الخ لانه المسيلة اجتهاد دينة اجماعها
 يحتاج الاجتهاد من غير تعيين النظر فيها قوله لو
 ترك النظر فيها لم يأت هذا استلزاما لمسايل الاجتهاد فلو
 ترك هذا الاغني عنه ما قبله قوله وكذا اختلف الخ
 هذا غير مناسب للاول والمناصب ان لو قدم هذا
 وترتيب ما تقدم عليه من قوله ومعني التفضيل الخ
 على القول بان التفضيل في الباطن اذ هو المناصب
 ان يجري عليه المعني السابق من كون التفضيل
 كثرة الثواب ورفع الدرجات قوله والقاضي
 ضد كلام القولين الخ هكذا افهمنا ربنا من نسخ
 هذه النسخة بفتح النون والصاد المضعفة
 والمواد تصح بفتح الصاد المضعفة والراء بعدها
 كما ان القاضي وجه كلام القولين بما يتقوى به
 واحتج له قوله في الباطن اي في نفس الامر ويرجع
 ذلك الي رفع الدرجات وكثرة الثواب كما كيف
 قوله وذهب طائفة الي ان من مان الخ كان هذا

قيل

فيما سوي الخلق رضي الله عنهم لانه لم يمت احد
منهم في حياته صلى الله عليه وسلم ويتعد
ان يقصد به الحوم للاحاديث الواردة في تفضيل
الخلق وتزكية بعضهم مضائق للمفعول وطوبى
الفاعل ويوجد في بعض النسخ وتزكية الخ فالمتدبر
مضائق للفاعل وكمل بالمفعول اي وتزكية النبي صلى
الله عليه وسلم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنه
قوله واختلف فيما بين عابثة وفاطمة وخديجة
رضي الله تعالى عنهن ائمن افضل قال ابن حجر
واقوى ما يستدل به علي تقديم فاطمة على غيرها
من نسائها ومن بعدهن ما ذكر من قوله صلى
الله عليه وسلم انها سيدة العالمين الى امرهم
يعني الحديث الذي اوردته البخاري وانما رزيت
بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها من
بناته فانهن ممتن في حياته فكن في صحيفته
ومان هو في حياتها فكان صلى الله عليه وسلم في
صحيفتها قال وتنت اقول ذلك استنباطا الي ان
وجدته منصوصا قوله نخعنا الله تعالى جميعهم
وحشرنا في مرتهم واما تننا عليهم والافند ابرهم
يسوف هذه الاطراف على هذا الترتيب غير مطابق للواقع
يخلق سواها علي ما هي عليه في المثلث

من هذا

من هذه التعليل اي الذي هو يشرح عقيدة
اهل التوحيد وفي بعض النسخ من هذه التعليل
اي الملقب بحدثة اهل التوفيق والتسديد في شرح
عقيدة اهل التوحيد وهذه العقيدة لقوله فتسليم
سبحانه ان يجتج لنا بالادمان الى قوله فتسليم
ان يجتج لنا بالادمان الى اختلاف في الايمان والاسلام
فقبل الايمان تصدق القلب بها علم في الرسول به
من ورع بشرط النطق للقادر والاسلام اعمال
الجوارح الظاهرة بالطاعة وقيل هما معني والي في
الفرق يجتج ان تكون للجسد وان تكون للكمال وفي
دعا المولع رحمه الله تعالى بعد ختمه المقصود
من هذه التعليل الشريفة فوايد منها ان تكون
خاتمة من جنس مبداه وهو اثنا على الله تعالى
والصلة على اشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد
صلى الله عليه وسلم ان في الدعا اثنا على الله تعالى وهذا
له بكمال التفدرة ولا شك ان ذلك مطلوب من
الآخر والمفاهي سما هو مطلوب في الال والانبيا
قال تعالى واحذر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
ولكن الصلة على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه
وسلم ويسبب هذا وقعت مقاصد التعليل
محسنة بالظن من خوفه بالمحسن من كلالا بين

وجد بر غصده وقع بين ثنا على الله تعالى وصلاتين
 عليهما رسول الله عليه وسلم ويسبب هذا وقعت
 مقاصد التاليف محصنة بالطرفين محفوفة بالحياسن
 من كلا الجانبين وجد بر غصده وقع بين ثنا على الله
 تعالى وصلاتين عليهما رسول الله عليه وسلم ان يعظم
 عند الله تعالى مقداره وترفع في الدارين تحصف
 فضله تعالى منازله ومنها ان فيه كمال النواحي
 والذخري من الحول والقوة والانسلاخ عن روية
 ما صدر منه من هذا العمل الشريف فليجالي الله
 تعالى لي ما لم يعمل عملا اصيلا وصار يتضرع الي
 الله تعالى في الختم بالادب ان غاية على نفسه سلبه
 عند الممان كما يخاف من لا عمل له ووافي السنته
 اذ ذاك سبيل النجاة وفي العفة لجميع الذنوب ثم
 اتبع سوال ما يقال له الدواهي المهلكات
 بسوال ما هو من الثقليات وذلك بنوه والامهات
 والاخوف والدرية والاحياء من اعالي الفردوس
 المنازل الفاخرة ولا يخفى مناسبة ذلك ولا شك
 ان من علامات التسديد وعظم الا نعام ان يحسن
 الله تعالى على العبد بالاعمال الصالحة مع عدم
 رويته لها والالتفات الي ناحيتها في نيل النجاة
 التقويل عليها في نيل النجاة فضلا ان يعول عليها في

رفع

رفع الدرجات بل كنز من اوليا الله تعالى اذا اطاعوا
 الله تعالى اخوف منهم اذا عصوا ومنها ان التضرع
 الي الله تعالى واظهار العفاة والمسكنة بين يديه
 تعالى هو مخ العباد ولبها ولب الشيء هو شرف
 ما فيه وهو المختص من غيره او ينقطع البحث بعد
 الظفر فلهذا احتج المؤلف رحمه الله تعالى بما هو
 المقصود من كل العبادات والاعمال بالخواتم التي اتبع ذلك
 بالذات كما يتعالى هذا التاليف واصيله السالكه
 وغيره وان كان من يتقاطعا في عموما الاخوة
 والاحياء باقيا اتم ما يشانه اي ما يتقاطعا هما ولا شك
 ان المؤلف رحمه الله تعالى جديلا في قيل دعاه وحققين
 لان يستجاب سواله وابيقا كما من المولي الكريم عليه
 فضله بان اعطاه ما طلب منه من اتمام هذا التاليف
 كما لا يخفى وتعالى جديلا في قيله تحصف
 كرمه كل ما يساله لان المولي الكريم اذا فتح باب
 العطا والكريم والرضي كشخص فلا نهاية حبيب
 لما يحبه ولا غاية اذ ذاك كما يهديه له من دواهي الدنيا
 ولذا انيقا يلبق بالعبد الضعيف اذا تم من شئ من فتح
 باب عطية من جهة مولا الكريم لا يغتنم فرصة
 كثرة السؤال والالحاح في الدعاء والضرع لمولا الكريم
 الذي لا يريمه كثرة السؤال ولا ينقصه من خرايب

الدعا

نعمة وكرمه ثبات البتة كل ما ينقصه من عظيم النوال
 الى نوري الرجل الذي من الله تعالى بالخروج من النار
 اخر اصنام يتضرع الي المولى الكريم ويساله في مطالب حتى
 يتجمل عنه اي يرضى عنه فلما رضى الله تعالى عنه اعطاه
 بفضله كل ما ساله ثم ذكره بكرمه ومنه اموار سالهم
 وبني له اباها ثم بعد وقوع ذلك كله اضعف لضعف
 كرمه اضعافا مضاعفة فنسبيل ^{المنجاة} ونفالي بجاه
 خير والى الدنيا له واستقر خلقه بيدنا ومولانا محمد صلي
 الله عليه وآله ان يبعثنا الى ايمان قوية صادقة تسطيع
 على قواهرنا وبواطننا في الدنيا والاخرة انوارها وبهذه
 بها عنا من المعاصي جليلها وحقيقها وان يعينتنا على
 حسن الخاتمة وان يبيننا مع الامهات والافان
 والذرية والاحياء من اعالي الفردوس المنازل الفاخرة
 بفضله وكرمه والصلاة والسلام على الامام كملان
 الطيبين عا سديد الولين والخرين وعلي اله
 المحمدين وصي بته المنتخبين واخر دعوانهم ان
 الحمد لله رب العالمين ارم مم مم مم

